



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>

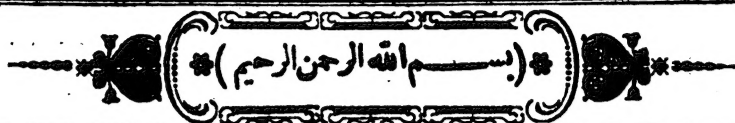
الحاف النظائر
بستوي الارض واليهما
الاسئلة والنظائر ليس الجيم

Princeton University Library



32101 077791810

الفن الثاني * والمحاقها بأبوابها بدبعة الشكل والمعاني * ليسهل الوقوف
عليها لكل طالب * ويكثر الانتفاع بها لكل راغب * وقد أضفت هذا
تكملة العلامة الشيخ عمر بن نجيم للفن السادس من الفروق الفن الفايق تكثيرا
للفائدة وتقيما لغرض المقصود السابق * وزدت من حواشها وغيرها قليلا من
التوضيحات * ونزرا من التصوييات * وبوبت ما لم يوب به المؤلف من المهمات
* كالزراعة والمساقاة والشرب وأحيا الموات * وقديكون للسئلة مناسبة بيابين
فأكثر من ذلك فأنبتنا في كل منها المناسبة ما هنالك * راجيا منه تعالى العفو والعافية
والرحمة والقبول * وزيادة النفع به وبلوغ المأمول * (وسميته انحف الابصار
والبصائر * بتبويب كتاب الاشياء والنظائر) * والله تعالى أسأل وبنبيه المصطفى
الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم أتوسل * ان يجعله خالصا لوجهه الكريم * وان
يديم النفع به انه جواد كريم آمين وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



﴿قال صاحب الاشياء﴾

(كتاب الطهارة) شرائطها نوعان شروط وجوب وهي تسعة الاسلام
والعقل والبلوغ ووجود المحدث ووجود الماء المطلق الطهور الكافي والقدرة
على استعماله وعدم المحيض وعدم النفاس وتنجيز خطاب المكلف بضيق الوقت
(وشروط) صحة وهي اربعة مباشرة الماء المطلق الطهور بجميع الاعضاء وانقطاع
المحيض وانقطاع النفاس وعدم التلبس في حالة التطهير بما ينقضه في حق
غير المعذور بذلك (المطهران للنجاسة خمسة عشر) المايع الطاهر القابل
وذلك النعل بالارض وجفاف الارض بالشمس وممع الصقييل ونحت الخشب
وفرك المني من الثوب وممع الهاجم بالخرق المبتهل بالماء والنار وانقلاب العين
والمباغة والتفوق في الفارة اذا ماتت في اليمن والذكاة من الابل في المحل ونزع
البشرود خول الماء من جانب ونخروجه من الآخر وحفر الارض بقلب الاعلى اسفل
(وذكر بعضهم) ان قهقهة المثل من المطهرات فلو تنجس برقم طهر وفي التحقيق
لا يطهر وانما جاز اسكل الانتفاع لاشك فيها حتى لو جمع عادت (الثوب)

بما فرك من المني الا في مسئلتين ان يكون الثوب جديداً او امنى عقب بول
لم يزل به الماء وقد ذكرناه في شرح السكندر (الابوال) كلها نجسة الا بول الخفاش فانه
طاهر واختلاف التصحيح في بول المرأة (ومرارة) كل شيء كنبوله (وجرة) البعير كسرقينه
(الدماء) كلها نجسة الا دم الشهيد والدم الباقي في اللحم المهزول اذا قطع والباقي
في العروق والباقي في البكبد والطحال ودم قلب الشاة وما لم يسلم من بدن
الانسان على المختار ودم البقر ودم البراغيث ودم القمل ودم السمك فالمستثنى عشرة
(الخمر) نجس الاخره طبرماً كحول وغيره كحول على أحد القواوين وغيره الفسارة
على احدى الروايتين (الجزء) المنفصل من المحي كيتته كالاذن المقطوعة والسن
الساقطة الا في حق صاحبه فطاهر وان كثر (ما لم ينهصر) اذا تنجس فلا بد من
التجفيف الا في البدن فتوالي الفسلات يقوم مقامه (يشترط) في الاستنجاء ازالة
الرائحة من موضع الاستنجاء والاصبع التي استنصت بها الا اذا عجز والناس عنه
غافلون (توضاً) من ماء نجس وهناك من يعلمه بقرض عليه الاعلام (رأى) في ثوب
غيره نجاسة مائعة ان غلب على ظنه انه لو أخبره أزالها أخبره والا فلا (المرقة) اذا
انتنت لا تنجس كذا في القنينة (والطعام) اذا تغير واشتد تغيره تنجس وحرم واللبن
والزيت والسمن اذا اتن لا يحرم أكله انتهى وقد نقلناه في المحظر (ثم قال)
الدجاجة اذا ذبحت ونشف ريشها وألقيت في الماء قبل شق بطنها صار الماء نجساً
وصارت نجسة بحيث لا طريق الى أكلها الا ان تحمل المرأة اليها فتأكلها والله تعالى
أعلم

(يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب الطهارة (قال المؤلف)
الفن الاول في القواعد الكلية (الاولى) لاثواب الابالنية مرجح بها المشايخ
في مواضع في الفقه أولها في الوضوء سواء قلنا انها شرط لله في الصلاة والزكاة
والصوم والحج أولاً كما في الوضوء والغسل وعلى هذا قرر واحد اثنا عشر عملاً
بالنبات انه من باب المقتضى اذ لا يصح بدون تقدير لكثرة وجود الاعمال بدونها
فقدروا مضافاً الى حكم الاعمال وهو نوعان أخروي وهو الثواب واستحقاق العقاب
ودنيوي وهو الهبة والفساد وقد أريد الاخرى بالاجماع للاجماع على انه
لا ثواب ولا عقاب الا بالنية فانتفى الآخر ان يكون مراداً امالاً مشتركاً ولا عموم له
اولاً ندفع الضرورة به من صحة الكلام به ولا حاجة الى الآخر والثاني أوجه لأن

الاول لا يسلمه الخصم لانه قائل بمشرك فحينئذ لا يدل على اشتراطها في
 الوسائل للصحة ولا على المقاصد ايضا (وفي بعض الكتب) ان الوضوء الذي ليس
 بمنوي ليس بما موربه ولكنه مفتاح الصلاة وانما اشترطت النية في العبادات
 بالاجماع او بآية وما أمروا الا لعباد الله مخلصين له الدين والاول اوجه لان
 العبادة فيها معنى التوجه بقرينة عطف الصلاة والزكاة فلا يشترط في الوضوء
 والغسل ومعهم الخفين وازالة الخباسة الحقيقية عن الثوب والبدن والمكان
 والاول في الصحة (وأما اشتراطها) للتميم فلذلك لأنه آية علمها الله القصد (وأما غسل
 الميت) فقالوا لا تشترط لصحة الصلاة عليه وتحصيل طهارته وانما هي شرط لاسقاط
 القرض عن ذمة المكافين (وتفرع عليه) ان الغريق يغسل ثلاثا في قول أبي
 يوسف وفي رواية عن محمد انه ان نوى عند الاخراج من الماء يغسل مرتين وان لم ينو
 فثلاثا وعنه يغسل مرة واحدة كفي فتح القدير (وأما في العبادات) كلها فهي
 شرط صحتها الا الاسلام فانه يصح بدونها انتهى (ثم قال) بعد ذلك وأما قراءة القرآن
 قالوا ان القرآن يخرج عن كونه قرآنا بالقصد بفوز والجنب والمحائض قراءة
 ما فيه من الادكار بقصد الذكر والادعية بقصد الدعاء لكن أشكل عليه قوله لو قرأ
 بقصد الذكر لا تبطل صلاته وأجيبنا عنه في شرح الكنز بأنه في محله فلا يتغير بعزيمته
 انتهى (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في بحث تعيين المنوي مانصه)
 وقالوا في التيمم لا يجب التمييز بين المحدث والجنب حتى لو تيمم الجنب يريد به الوضوء
 جاز خلافا للخصاص لكونه يقع لمما على صفة واحدة فليس بالنية كالصلاة المفروضة
 قالوا وليس بصحيح لان الحاجة اليها يقع طهارة واذا وقع طهارة جاز ان يؤدي به ما شاء
 لان الشروط براعي وجودها لا غير الا ترى انه لو تيمم للعصر جاز له ان يصلي به غيره
 انتهى (ثم قال بعد ذلك أخر بحث تعيين المنوي في ضابطهما اذا عين وأخطأ مانصه)
 واما اذا لم يكن المنوي من العبادات المقصودة وانما هو من الوسائل كالوضوء
 والغسل والتيمم قالوا في الوضوء لا ينويه لانه ليس بعبادة (واعترض) الشارح
 الزيلعي على الكنز في قوله ونيته يسأل على عود الضمير الى الوضوء وكذا اعترضوا
 على القدوري في قوله ينوي الطهارة والمذهب ان ينوي ما لا يصح الا بالطهارة
 من العبادة أو رفع المحدث وعند البعض نية الطهارة تسمى (وأما في التيمم)
 فقالوا انه ينوي عبادة مقصودة لا تصح الا بالطهارة مثل سجدة التلاوة وصلاة

الظاهر قالوا أو يتيمم لدخول المسجد أو الأذان أو الإقامة لا يؤدي به الصلاة لأنها ليست بعبادة مقصودة وإنما هي تبع لغيرها (وفي التيمم) لقراءة القرآن روايتان فعند العامة لا يجوز كما في النجاسة وهو محمول على ما إذا كان محدثاً أما إذا كان جنباً فتيمم لما جاز له أن يصلي به كما في البدائع وقد أوقفناه في شرح الكنتز انتهى (ثم قال) في الرابع في صفة المنوي من الفريضة والناسخ اشتراط النية فيها وأما التيمم فلا يشترط له نية الفريضة لأنه من الوسائل (وقدمنا) أن نية رفع المحدث كافية وعلى هذا الشروط كلها لا يشترط لها نية الفريضة لقولهم أنه يراعى حصولها لا تحصيلها انتهى (ثم قال في السادس في بيان الجمع بين عبادتين مانعه) فإن كان في الوسائل فإن الكل صحيح (قالوا) لو اغتسل الجنب يوم الجمعة للجمعة ورفع الجنابة ارتفعت جنابته وحصل له ثواب غسل الجمعة انتهى (ثم قال في السابع في وقتها أي النية مانعه) وأما النية في الوضوء فقال في المجوهرة أن محلها عند غسل الوجه وينبغي أن تكون في أول السنن عند غسل اليدين إلى الرسفين لينال ثواب السنن المتقدمة على غسل الوجه (وقالوا) الغسل كالوضوء في السنن وفي التيمم ينوي عند الوضع على الصعيد انتهى ثم قال وأما نية التقرب لصيرورة الماء مستهلاً فوقتها عند الاعتراف انتهى (ثم قال العاشر في شروط النية) الأول الاسلام ولذا لم تصح العبادات من كافر صرحوا به في باب التيمم عند قول الكنتز وغيره فلما تيمم كافر لا وضوءه لأن النية شرط التيمم دون الوضوء فيسمع وضوءه وغسله وإذا أسلم بعدهما صلى بهما (لكن قالوا) إذا انقطع دم الكفاية لأقل من عشرة حل وطئها بمجرد الانقطاع ولا يترقب على الغسل لأنها ليست من أهله وإن صح منها ولحمة طاهرة الكافر قبل اسلامه انتهى (فائدة) قال في الملتقط قال أبو حنيفة أعلم النصراني الفقه والقرآن لعلمه يهتدى ولا يمس المصحف وإن اغتسل ثم مس فلا بأس به انتهى ثم قال (الثاني) التمييز إلى أن قال وينتقض وضوء السكران لعدم تمييزه وتبطل صلاته بالسكر كما في شرح منظومة ابن وهبان انتهى (ثم قال بعد ذلك في الفروع مانعه) ومنها لو قرأ الجنب قرآناً فان قصد التلاوة حرم وإن قصد الذكر فلا انتهى (ثم قال تكميل في النيابة في النية) قال في تيمم القنبة مريض يعمه غيره فالنية على المريض دون الميم اهـ (ثم قال القاعدة الثالثة) البقن لا نزول بالشك ودليلها ما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً إذا وجد

أحدكم في بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه ثيأه لئلا يخرج من المسجد حتى
يجمع صوتاً أو يجدر بها (وفي فتح القدير) من باب الانقباس ما يؤخذها فسوق
عبارته بتمامها قوله تطهير النجاسة واجب مقيد بالمكان وأما إذا لم يتمكن من
الازالة تخفاه خصوص المصل المصاب مع العلم بتقبض الثوب قبل الواجب غسل
طرف منه فإن غسله بتمر أو بغيره طهره وذكروا الوجهين أن لا أثر للتمر وهو أن
يغسل بعضه مع أن الأصل طهارة الثوب وقع الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون
المغسول محلها فلا يقضى بالنجاسة بالشك كذا أورده الأسيدي في شرح الجامع
الكبير قال وسعت الإمام تاج الدين أحمد بن عبد العزيز بقوله ويقده على مسبلة
في السير الكبير هي إذا فتننا حصناً وفيهم ذمى لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع
بقيين فلو قتل البعض أو أخرج حل قتل الباقيين لا شك في قيام الحرم كذا هنا
(وفي الخلاصة) بعدما ذكره مجرداً عن التعليل فلو صلى معه مسلمات ثم ظهرت
النجاسة في طرف آخر فجب إعادة ما صلى انتهى (وفي الظهيرية) الثوب فيه نجاسة
لا يدرى مكانها يغسل الثوب كله انتهى وهو الاحتياط وذلك التعليل مشكل عندي
فإن غسل طرف يوجب الشك في طهر الثوب بعد التيقن بنجاسته قبل وحاصله أنه
شك في الازالة بعد تيقن قيام النجاسة والشك لا يرفع التيقن قبله والمحقق أن ثبوت
الشك في كون الطرف المغسول والرجل المخرج هو مكان النجاسة والمعصوم الدم
يوجب البتة الشك في طهر الباقي وإباحة دم الباقيين ومن ضرورة صيرورته مشكوكاً
ارتقاع اليقين من نجسه ومبته وإذا صار مشكوكاً في نجاسته جازت الصلاة
معه إلا أن هذا إن صح لم يبق لكلامتهم المجمع عليها أعني قولهم اليقين لا يرتفع بالشك
معنى فانه حينئذ لا يتصور أن يثبت شك في محل ثبوت اليقين لانه صور ثبوت شك
فيه لا يرتفع به حكم ذلك اليقين فعن هذا حقق بعض المحققين أن المراد لا يرفع حكم
اليقين وعلى هذا التقدير يخلص الاشكال في الحكم لا الدليل فنقول وإن ثبت
الشك في طهارة الباقي ونجاسته لكن لا يرتفع حكم ذلك اليقين السابق بنجاسته
وهو عدم جواز الصلاة فلا يصح بعد غسل الطرف لأن الشك الطاري لا يرفع حكم
اليقين السابق على ما حقق من أنه هو المراد من قولهم اليقين لا يرتفع بالشك فقتل
الباقي والحكم بطهارة الباقي مشكل والله تعالى أعلم (ونظيره قولهم) القهقهة
من المطهرات يعني لو تقبض بعض البر ثم قسم طهر لوقوع الشك في كل جزء هل هو

المتنجس أولا (قلت) يندرج في هذه القاعدة قواعد (منها) قولهم الاصل بقاء ما كان
 على ما كان (ويتفرع عليها مسائل) منها من يتيقن في الطهارة وشك في المحدث
 فهو متطهر (أو يتيقن في المحدث) وشك في الطهارة فهو محدث كما في المراجعة
 وغيرها (لكن ذكر عن محمد) انه اذا دخل بيت الخلاء وجلس للاستراحة وشك
 هل خرج منه شيء أولا كان محدثا (وان جلس) للوضوء ومعه ما ثم شك هل توشأ
 أولا كان متوضئا عملا بالغالب فيهما (وفي خزانة الاكل) استيقن بالتيمم وشك
 في المحدث فهو على تيممه وكذا الواسقين بالمحدث وشك في التيمم أخذ باليقين كما
 في الوضوء (ولو يتيقن الطهارة والمحدث) وشك في السابق فهو متطهر (وفي البرازية)
 يعلم انه لم يغسل عضو الكنه لا يعلمه بعينه غسل رجله اليسرى لانه آخر العمل (رأى
 البله بعد الوضوء) سائلا من ذكره بعد وان كان يعرض كثيرا ولا يعلم انه بول
 أو ماء لا يلتفت اليه وينضح فرجه وازارته بالمسحط لا الوسوسة (واذا بعد) عهده
 عن الوضوء وعلم انه بول لا تنفعه الحيلة انتهى (ثم قال) شك في وجود التنجس
 فالاصل بقاء الطهارة ولذا قال محمد حوض يملأ منه الصغار والعبيد بالأيدي
 الدنسة والجرار الوسخة يجوز للوضوء منه ما لم يعلم ان به نجاسة ولذا أفتوا بطهارة طين
 الطرقات (وفي الملتقط) فارة في كوز لا يدري انها كانت في الحجر لا يقضي بفساد
 الحجر بالشك (وفي خزانة الاكل) رأى في ثوبه قدرا وقد صلى فيه ولا يدري متى
 أصابه فانه بعد هاهنا من آخر حدث أحدثه والمضى من آخر رقعة انتهى يعني
 احتياطاً وعملاً بالظاهر انتهى (وقال في قاعدة ما ثبت ييقن لا يرتفع الا ييقن مثله
 والمزاد به غالب الطاق مانعه) وفي المجتبى اذا شك انه كبر للافتتاح أولا وهل
 أحدث أولا وهل أصابت النجاسة ثوبه أولا أو مسح رأسه أولا استقبل ان كان أول
 مرة والا فلا انتهى ثم قال شك في الخسارج امنى أو مذى وكان في النوم فان تذكر
 احتلاما وجب الغسل اتفاقا ولا لم يجب عند أبي يوسف عملا بالاكل وهو المذى
 ووجب عندهما احتياطاً كقولهما بالنقض بالمباشرة الفاحشة وكقول الامام
 في الفسارة الميتة اذا وجد في البئر ولم يدركم وقعت انتهى (وقال قاعدة الاصل
 اضافة الحادث الى اقرب أوقاته) منها ما قدمناه فيما للورأى في ثوبه نجاسة وقد صلى
 فيه ولا يدري متى أصابته بعد هاهنا من آخر حدث أحدثه والمضى من آخر رقعة
 ويلزمه الغسل في الثاني عند أبي حنيفة ومحمد وان لم يتذكر احتلاما وفي البدائع

بعيد من آخر ما احتلم وقيل في البول يعتبر من آخر ما بال وفي الدم من آخر ما رصف
(ولو فتن جبة) فوجد فيها فارة ميتة ولم يعلم متى دخلت فيها فان لم يكن لها ثقب
بعيد الصلاة منذ يوم وضع القطن فيها وان كان فيها ثقب بعيدا من ذلك ثلاثة ايام
وقد عمل الشيخان بهذه القاعدة فحكم بنجاسة البراذل اذا وجد فيها فارة ميتة من
وقت العلم بها من غير عادة شيء لان وقوعها حادث فيضاف الى اقرب اوقاته
وخالف الامام الاعظم فاستحسن اعادة صلاة ثلاثة ايام ان كانت متفحفة
او متفحفة والامديوم وليله همل بالسبب الفاهر دون المؤهوم احتياطا كانه خروج
اذا لم يزل صاحب فراش حتى مات يجهل به على المجرح اه (ثم قال في خاتمة
فيها فوائد في تلك القاعدة) اعني اليقين لا يزول بالشك الفائدة الاولى يستثنى
منها مسائل (الاولى) المستحاضة المتخيرة يلزمها الاغتسال لكل صلاة وهو
الصحيح (الثانية) لو وجد بلاذلا لا يدري امني ام مذى قدمنا احياء الغسل مع
وجود الشك (الثالثة) اذا وجد فارة ميتة ولا يدري متى وقعت وكان قد توشأ
منها قد مضى وجوب الاعادة عليه مفعلا مع الشك (الرابعة) قدمنا انه لو شك هل
كبر لا فتتاح أولا أو أحدث أولا أو مسح رأسه أولا وكان أول ما عرض له استقبال
(الخامسة) اصاب ثوبه نجاسة ولا يدري أي موضع اصابته غسل الكل على
ما قدمناه عن الظهيرة مع ما فيه من الاختلاف انتهى (ثم قال السابعة) لو أكلت
المسرة فارة قالوا ان شربت على فورها الماء ينقص كشارب الحمر اذا شرب الماء
على فوره ولو مكث ساعة ثم شرب لا يتنجس عند أي خيفة لاحتمال غسلها
فها بلعابها وعند محمد ينقص بناء على أصله من أنها لا تزول الا بالماء المطلق
كالحكيم اه (ثم قال وهو نام مسائل تحتاج الى المراجعة ولم أرها الا ان الى أن
قال) ومنها صاحب العذر اذا شك في انقطاعه فصل بطهارته وينبغي أن لا تصح اه
(ثم قال في الفائدة الثانية مانصه) وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي
تبنى عليه الاحكام يعرف ذلك من تصفح كلامهم في الابواب صرحوا في فواتح
الوضوء بان الغالب كما تحقق اه (ثم قال في القاعدة الرابعة المشقة تحجب التيسير
مانصه) واعلم ان اسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة (الاول السفر) وهو
نوعان منه ما يختص بالطويل وهو ثلاثة ايام ولياليه ساو هو القصر والفطر والمصح
اكثر من يوم وليله وسقوط النجاسة على ما في غاية البيان والثاني ما لا يختص به

والمراد به مطلق الخروج عن المصر وهو ترك الجمعة والعيدين والجماعة والتثقل
على الدابة وجواز التيمم اه (ثم قال الثاني المرض) ورخصه كثيرة التيمم عند
الخوف على نفسه أو على عضوه أو من زيادة المرض أو بطلته اه (ثم قال) السادس
المصر وهو المسمى بالصلوة مع النجاسة المفوعة كما دون ربع الثوب من
مخافة وقد أدرهم من المغلطة ونجاسة المذخور التي تصيب ثيابه وكان كلما غسلها
خرجت ودم البراغيث والبق في الثوب وإن كثر وبول ترشش على الثوب قدر
رؤس الأبرطين الشوارع وأثر نجاسة عمر زواله وبول سنور في غير أو في الماء
وعليه الفتوى ومنهم من أطلق في المرة والفارة ونحو حمام وعصفور وإن كثروا
الطيور المهرمة في رواية وما ليس له نفس سائلة ويريق النائم مطلقا على الفتى به
وأفواه الصبيان وغبار السرجين وقليل الدخان القصب ومنفذ الحبوب والعفوع عن
الريح والفساد أصاب المراويل المبتلة أو المقلعة على الفتى به وكان المحلواني
لا يصلي في سراويله ولا تأويل لفعله إلا التحريم من الخلاف (ومن ذلك) قولنا بأن
النار طاهرة للروث والعذرة فقلنا بطهارة رمادهما تيسيرا ولا لزم نجاسة
المخضب في غالب الأمصار (ومن ذلك) طهارة بول الخفاش ونحوه والبعير إذا وقع
في الحباب ورعى به قبل تقبته وتخفيف نجاسة الأرواح عندهما وما يصيب
الثوب من بخارات النجاسة على الصحيح وما يصيبه مما سال من الكنف مالم
يكن أكبر رايه النجاسة وما الطابق استحسننا وصورته أحرقت العذرة في بيت
فأصاب ماء الطابق ثوب إنسان وكذا الاصطبل إذا كان حارا وعلى كوته طابق
أو بيت بالوعة إذا كان عليه طابق وتقاطر منه وكذا الحمام إذا كان أهرى بريق فيه
النجاسات فمرق حيطانها وكوته وتقاطر وكذا الوكان في الاصطبل كوز معلق
فيه ماء فترشح في أسفل الكوز والقول بطهارة المسك وإن كان أصله دما والزباد
وإن كان عرق حيوان محرم الأكل والتراب الطاهر إذا جعل طينا بالماء النجس
أو عكسه والفتوى على أن العبرة لظاهر أيهما كان وما ترشش على الفاسل
من غسالة البيت مما لا يمكن الاحتراز منه وما رش به السوق إذا ابتل
به قسما ومواطئ السكالك والطين المسرقن وردغة الطريق ومثروعية
الاستنجاء بما يجتمع أنه ليس بمنزلة حتى لو نزل المستنحي به في ماء نجسه والقول بأن
كل مانع قانع بزيل النجاسة الحقيقية ومس المحض للصبيان للتعليم وليس المحض في

الحضرة لشدة نزعه في كل وضوء من ثم وجب نزعه للفعل لعدم تكرره وأنه لا يحكم على الماء بالاستعمال مادام مترددا على العضو ولا نجاسة الماء إذا لاقى المتنجس ما لم ينفصل عنه وأنه لا يضره التغير بالمكث والطين والطحلب وكل ما يضره سرصونه عنه اه (ثم قال) ووسع أبو حنيفة في العبادات كلها فلم يقل ان من المرأة والذي ذكر ناقض ولم يشترط النية في الطهارة ولا ذلك ووسع في المياه ففوضه الى رأى المبطل به اه (ثم قال في آخر هذه القاعدة مانعه) الفائدة الاولى المشاق على جميع مشقة لا تنفك عنها العبادة غالبا كمشقة البرد في الوضوء والغسل (الى ان قال) فلا أثر لما في اسقاط العبادات في كل الاوقات (وأما جواز) التيمم للخوف من شدة البرد للعناية بالمراحم من الخوف والخوف من الاغتسال على نفسه أو على عضوين من أعضائه أو من حصول مرض ولذا شرط في البدائع مجاوزته من الجنابة أن لا يجهد مكانا يابو به ولا ثوبا يدهشه ولا ماء مضمنا ولا حماما والصحيح أنه لا يجوز للحدث الأصفر كما في الجنابة لعدم اعتبار ذلك الخوف في أعضاء الوضوء اه (ثم قال) الثالثة متوسطة بين هاتين كمرى في رمضان يخاف من الصوم زيادة المرض أو بطلان البرء فيجوز له الفطر وكذلك في المرض المبيح للتيمم اه (ثم قال) ومن المشكل التيمم فانهم اشترطوا في المرض المبيح له ان يخاف من الماء على نفسه أو عضوه ذهابا أو منقعة أو حدوث مرض أو بؤبره ولم يشعروا بطلاق المرض مع ان مشقة السفر دون ذلك بكثير ولم يوجبوا شراء الماء من زيادة فاحشة على قيمته لا اليسيرة اه (ثم قال في الفائدة الثالثة المشقة والمخرج انما يعتبر فيما لا نص فيه وأما مع النص بخلافه فلا مانع) وقال أي الزبلي في باب النجاسة ان الامام يقول بتقليد نجاسة الارواح لقوله عليه الصلاة والسلام إنها رجس أي نجس ولا اعتبار عنده بالبلوى في موضع النص كما في بول الأدمي فان البلوى فيه أهم اه (وفي شرح منية المصلي) من المتأخرين من زاد في تفسير الغليظة على قول أبي حنيفة ولا حرج في اجتنابه كما في الاختيار وفي الغليظة على قولهما ولا بلوى في اصابته كما في الاختيار أيضا (وفي المحيط) وهي زيادة حسنة يشهد بها بعض فروع الباب والمراد بكونه ولا حرج في اجتنابه ولا بلوى في اصابته على اختلاف عبارتين انما هو بالنسبة الى جنس المكافين فيقع الاتفاق على صدق القضية المشهورة وهي ان ما عمت بليته خفت قضيته اه (وقال في الثمانية

ما يبيح للضرورة بقدر بقدرها ما نفعه) وأما وبالغفوة عن قول السجستاني في الشباب
دون الأواني لانه لا ضرورة في الأواني لمجرى العادة بتخميرها (وفرقي) كثير
من المشايخ في البعريين أبار الفلوات عن قليله للضرورة لانه ليس لها رأس
حاجة والأبل تبعر حولها وبين أبار الفلوات والامه أرويين الصمغ والمنكسرويين
والسكن المعقد عدم الفرق بين أبار الفلوات والامه أرويين الصمغ والمنكسرويين
الرطب واليابس (ويعني) عن ثياب المتوضئ إذا أصابها من الماء المستعمل على
رواية النجاسة للضرورة (ولا يعني) عما يصيب ثوب غيره لعدمها (ودم الشهيد)
طاهر في حق نفسه نجس في حق غيره لعدم الضرورة (والجميرة) يجب أن لا تستر
من الصمغ إلا بقدر ما لا بد منه اهـ (ثم قال) تذيب يقرب من هذه القاعدة ما جاز
لهذا بطل بزواله فبطل التيم إذا قدر على استعمال الماء فان كان له قد الماء بطل
بالقدرة عليه وان كان لمرض بطل بمرته وان كان لبرد بطل بزواله والمصحح على
الجميرة إذا سقطت بطل لزواله اهـ (وقال في بحث دره المفاسد) أولى من جلب المصالح
مانعه) ومن ذلك ما ذكره البرازي في فتاواه ومن لا يجدر ستره ترك الاستنجاء ولو على
شطرنج لان النهي راجع إلى الأمر حتى استوجب النهي الزمان ولم يقتض الأمر
التكرار اهـ (والمرأة) إذا وجب عليها الغسل ولم تجد ستره من الرجال تؤثره
(والرجل) إذا لم يجد ستره من الرجال لا يؤثره ويغتسل وفي الاستنجاء إذا لم يجد
ستره تركه فالفرق ان النجاسة المحككة أقوى (والمرأة) بين النساء كالرجل بين
الرجال كذا في شرح النقاية (ومن فروع ذلك) المبالغة في الضمضة والاستنشاق
مستنونة وتركه للمصائم وتخليل الشعر سنة في الطهارة ويكره للمحرم اهـ (وقال
في القاعدة السادسة العادة محللة مانعه) فما فرغ على هذه القاعدة خذ الجاري
أي الماء الجاري الأصح انه ما يجد الناس جاريا (ومنها) وقوع البعير الكثير
في البئر الأصح ان الكثير ما يستكثره الناظر (ومنها) حذ الماء الكثير الملق
بالجاري الأصح تفويضه إلى رأي المبتلي به لا التقرير بشئ من العشر في العنبر ونحوه
(ومنها) الجبض والنفاس قالوا لو زاد الدم على أكثر الخبيض والنفاس ترد إلى أيام
عادتها اهـ (ثم قال في ذلك فروع) الأولى العادة في باب الخبيض اختلف فيها
فعمد أبي حنيفة ومحمد لا تثبت العادة إلا بمرتين وعند أبي يوسف تثبت بمرة واحدة
قالوا و... انفتوى وهل الخلاف في الأصلية أو في الجمعية أو فيه مما مستوفي

في الخلاصة وغيرها اه (وقال في القاء دة الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مانصه) ومنها لو كان رجل ثوبان أحدهما نجس فتحرى وصلى بأحدهما ثم وقع تحريمه على طهارة الآخر لم يعتبر الثاني اه (ثم قال) ومقتضى الاول (أي وهو التحري في التوبين كذا في شرحها) انه لو تحرى وطن طهارة أحد الاناثين فاستعمله وترك الآخر ثم تغير ظنه لا يعمل بالثاني بل يتيم لكن هذا مبني على جواز التحري في الاناثين (وفي شرح المجمع قبيل التيم) لو كانا اثنتين يرتقيهما وبتيم اتفاقا اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والحرام غلب المحرام المحلل مانصه) وذكر بعضهم ان من هذا النوع حديث لك من الحياض ما فوق الازار وحديث اصنعوا كل شيء الا الذكاح فان الاول يقتضي تحريم ما بين السرة الى الركبة والثاني يقتضي اباحة ما عدا الوطئ فرج التحريم احتياطا وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومالك والشافعي وخص محمد شعار الدم وبه قال أحمد ولا ثاني اه (ثم قال ونرجع عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال) الثانية الاجتهاد في الاولى اذا كان بعضها طاهرا وبعضها نجسا والاقل نجس جازر ويرى ما غلب على ظنه انه نجس مع ان الاحتياط أن يري السكل ويتيم كما اذا كان الاقل طاهرا ولا يغلب فيها (الثالثة) الاجتهاد في ثياب محتاجة بعضها نجس وبعضها طاهر جازر سواء كان الاكثر نجسا أولا (والفرق بين الثياب والاولى انه لا خلاف لها في ستر العورة وللوضوء خلاف في التطهير وهو التيم وهذا كله حالة الاحتيار وأما حالة الضرورة فيتحري للشرب اتفاقا كذا في شرح المجمع قبيل التيم انتهى وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب المحظور ونقلنا بعضه في كتاب الصلاة اه (ثم قال) وقد جوز أصحابنا من كتب التفسير للحدث ولم يفصلوا بين كون الاكثر تفسير أو قرآنا ولو قيل به اعتبار الغالب لمكان حسنا اه (ثم قال) السادسة اذا اختلط مائع طاهر بماء مطلق فالعبرة للغالب فان غلب الماء جازت الطهارة به والا فلا ويبدأ في الطهارات من شرح الكنز بما اذا تم تبر الغلبة اه (ثم قال) وليس منه ما دأى التيم لفرضين لانا نقول يجوز له أن يصلي بالواحد ماشاء من الفرائض والنوافل اه (ثم قال) ومنها ما اذا استنجى للبول بجحر ثم نام فاحتمل وأمنى فأصاب نوبه لم يطهر بالفرك لان البول لا يطهر بالفرك فلا يطهر المني كما صرحوا به وله مذا قال شمس الاثمة المرنحسي مسألة المني مثلكة لان كل فعل

يعدى أولاً والمذى لا يطهر بالفرك إلا أن يجعل تبعا اه (وقد يقال) يمكن جعل
 البول الباقي بعد الاستنجاء تبعا أيضا (وجوابه) أن التبعية فيها ملزم له وهو
 المذى بخلاف البول ولم أر من تبعه عليه اه (ثم قال) تنبيه وليس من القاعدة
 ما إذا اجتمع في العبادة جانب المحضر وجانب السافر فلان انقلاب جانب المحضر
 ومقتضاها تغليبها لانه اجتمع المبع والمحرّم لان أصحابنا قالوا في المبع على الخفين
 لو ابتدأ المقيم فسافر قبل ان تمام يوم وليلة انتقلت مدته الى مدة المسافر فيسمع ثلاثا
 ولو كان على عكسه انتقلت الى مدة المقيم ومقتضاها اعتبار مدة الإقامة فيها
 تغليب الجانب المحضوبه قال الشافعي وعنده لو مسح احدى الخفين حاضرا
 والاخر سافرا فكذلك على الاصح طرد القاعدة وأما عندنا فلا خلاف في ان مدته
 مدة المسافر اه (ثم قيل في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضي فانه يقدم المانع)
 فلو ضاق الوقت أو الماء عن سنن الطهارة حرم فعلها اه (ثم قال في القاعدة
 الثالثة الا يشار في القرب) قال الشافعية لا يشار في القرب مكروه وفي غيرها محبوب
 قال الله تعالى يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ عز الدين
 لا يشار في القربان فلا يشار بماء الطهارة ولا يستمر العورة ولا بالصف الاول لان
 الغرض بالعبادات التتظيم والاحلال فمن أثره فقد ترك اجلاله الله وتعظيمه
 وقال الامام لو دخل الوقت ومعه ما يتوضأ به فوجهه لغيره ليتوضأ به لم يجز لا عرف
 فيه خلافا لان الاشارة بما يكفون فيما يتعلق بالنفوس لا فيما يتعلق بالقرب
 والعبادات اه (ثم قال) وقال الشيخ أبو محمد في الفروق من دخل عليه وقت
 الصلاة ومعه ما يكفيه ليطهره وهناك من يحتاجه للطهارة لم يجز له الاشارة
 (ولو أراد) اضطرا يشار غيره بالطعام لاستيقاء مهيئته كان له ذلك وان خاف فوت
 مهيئته (والفرق) ان الحق في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الاشارة والحق
 في حال المحضه لنفسه اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الصلاة وفي المحظر أيضا (وقال
 في القاعدة الثامنة اذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصوده ما دخل
 أحدهما في الآخر غالبا) فمن فروعهما اذا اجتمع حدث وجنابة أو جنابة وحديث
 كفي الغسل الواحد اه (وقال في القاعدة الثالثة عشر الغرض أفضل من الغفل)
 الا في مسائل (الاولى) ابراهيم المعسر مندوب أفضل من اظااره الواجب (الثانية)
 ابتداء السلام سنة أفضل من رده الواجب (الثالثة) الوضوء قبل الوقت مندوب

أفضل من الوضوء بعد الوقت وهو الغرض وقد قلنا ذلك أيضا في المحظر (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استبجّل بالنسي قبل أو أنه عوقب بحرمانه مانصه) وخرج عنهما مسائل إلى أن قال السادسة شربت دواء فحاضت لم تنقض الصلاة اه وقد قلناها في كتاب الصلاة أيضا (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالنطق البين خطأ صرح بها أصحابنا في مواضع إلى أن قال) ومنها لو ظن الماء نجسا فتوضأه ثم تبين أنه طاهر حار وضوءه كذا في الخلاصة اه (ثم قال وخرج عن هذه القاعدة مسائل إلى أن قال) الثامنة لو صلى وعنده أنه محدث ثم ظهر أنه متوضأ أعاد إلى أن قال والثامنة تقتضي أن تحمل مسألة الخلاصة سابقا على ما إذا لم يصل أما إذا صلى فإنه يعد اه وقد قلنا بقية ذلك في كتاب الصلاة أيضا فراجع اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الصديقان مانصه) ولا تنقض طهارته بالقهقهة في صلاته وإن أبطلت الصلاة اه وقد قلناها في الصلاة أيضا (ثم قال) وهو كالبالغ في فواقض الوضوء بالقهقهة اه (ثم قال) ولا يمنع من مس المصحف اه (وقال في أحكام السكران مانصه) واختلاف في حد السكران فقيل من لا يعرف الأرض من السماء والرجل من المرأة وبه قال الإمام الأعظم (وقيل) من في كلامه اختلاط وهذيان وهو قو لهما وبه أخذ كثير من المشايخ (والمعتبر) في القدرح المسكر في حق الحرمة ما قالاه احتياطيا في المحرمات (والخلاف) في المحذور (والفتوى) على قولهما في انتقاض الطهارة وفي يمينه أن لا يسكر كإيئناه في شرح الكنترا اه وقد قلناه في كتاب الإيمان (وقال في أحكام العبيد مانصه) وإذا لم يقدر على الوضوء الأجمعين فعلى السيد أن يوضئه بخلاف الحر اه (وقال في بحث الأحكام الأربعة مانصه) والاستناد وهو أن يثبت في المحال ثم يستند إلى أن قال ~~وك~~ طهارة المستحاضة والمتيم تنقض عند خروج الوقت ورؤية الماء مستند إلى وقت وجود الحدث ولهذا قلنا لا يجوز للمع لهما اه (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) ولا يعود النجاسة بعد الحكم بزوالها ولو دبغ المجلد بالتمس ونحوه وفرك الثوب من المني وجفت الأرض بالشمس ثم أصابها ماء لا يعود النجاسة في الأصح وكذا البستر إذا غار ماؤها ثم عاد اه (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه) الخامسة عشر إذا مرت دابة المتيم على ماء يمكن استعماله وهو عليها نائم ينقض تيمم اه (وقال في أحكام الانثى مانصه) ومنها لا يطهر بالفرك في قول اه

(وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يصح نكحه ويصح وضوءه وغسله فلو أسلم جازت
صلاته به اه (ثم قال) تنبيه الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون
حقوق الآدميين كالقصاص وضمان الأموال الا في مسائل لو أجنب الكافر ثم
أسلم لم يسقط اه (وقال في أحكام الذمي أيضا مانصه) ولا يمنع من دخول المسجد
جنبًا بخلاف المسلم (ولا يتوقف) جواز دخوله على اذن مسلم عندنا ولو كان المسجد
الحرام اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (وقال) في أحكام الحان ومنها الوطئ
الجنبي انسية فهل يجب الغسل عليها (قال قاضيان في فتاواه) امرأة قالت هي جني
يأتيني في النوم مراراً وأجد في نفسي ما أجد إذا جامعني زوجي لا غسل عليها اه
وقيد هذا الكلام بما إذا لم تنزل اما إذا أنزلت وجب كائنه احتلام اه (ثم قال) ومنها
لا يجوز الاستنجاء بزيادة الجن وهو العظم كائنت في الحديث اه (وقال في أحكام
غيبوبة المحشفة مانصه) يترتب عليها وجوب الغسل وتحريم الصلاة والسجود
والخطبة والطواف وقراءة القرآن وحمل المحف ومسه وكتابه ودخول المسجد
وكراهة الاكل والشرب قبل الغسل ووجوب نزع الحف والكفارة وجوب الأندبا
في أول الحيض بدنيار وفي آخره بنصف دينار اه وقد نقلناه منه في كتاب
الصلاة وكتاب الحج (ثم قال فوائد) الاولى لافرق في الايلاج بين ان يكون بمسائل
اولا لكن بشرط ان تصل الحرارة معه كذا ذكرنا في التحليل فيجوز في سائر الابواب
(الثانية) ما ثبت للمحشفة من الأحكام ثبت لمقطوعها ان بقي معه مقدارها وان لم يبق
قدرها لم يتعلق به شيء من الأحكام ويحتاج الى نقل لكونها كابية ولم اره وقد نقلنا
ذلك في كتاب الطلاق (الثالثة) الوطئ في الذكر كولو في القبل يجب به الغسل اه
وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب الحدود (ثم قال التاسعة) الذي
يحرم على الرجل وطئ زوجته المنكوحة مع بقاء النكاح الحيض والنفاس اه وقد
نقلنا بقبه ذلك في كتاب النكاح فراجع اه (ثم قال) العاشرة اذا حرم الوطئ حرم
دواعيه الا في الحيض والنفاس اه (وقد) نقلنا بقبته في كتاب النكاح (وقال في
أحكام الاشارة مانصه) وهنا فروع لم أرها الا أن (الاول) اشارة الاخرس بالقراءة
وهو جنب ينبغي ان تحرم عليه أخذ من قولهم ان الاخرس يجب عليه تحريك لسانه
فجعلوا التحريك قراءة اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (وقال في بحث ما يمنع الدين
وجوبه وما لا يمنع مانصه) الاول المساء في اتمهارة يمنع الدين وجوب شرابه لقول

الزيلي في آخر باب التيمم والمراد باليمن الفاضل عن حاجته اه (وقال في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الديون مانصه) ثلاثة في الس- فرجنب وحائض وميت وثمة ما يكفي لاحدهم فان كان الماء ملأ كاحدهم فهو أولى به وان كان لهم جميعا لا يصرف لاحدهم ويجوز التيمم لكل وان كان الماء مباحا كان المجنب أولى به لان غسله فريضة وغسل الميت سنة والرجل يصلح اماما للمرأة فيغتسل الرجل وتيمم المرأة ويقيم الميت ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب أولى به لان له حق تملك مال الابن ولو وهب لهم قدر ما يكفي لاحدهم قالوا الرجل أولى به لان الميت ليس من أهل القبول للهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل قال مولانا وهذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تقبل الملك وان اتصل به القبض كذا في فتاوى قاضيخان اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) ومراده من قوله ان غسل الميت سنة ان وجوه بها بخلاف غسل المجنب فانه في القرآن وينبغي أن يلحق بما اذا كان مباحا ما اذا أوصى به لاجوج الناس ولا يكفي الا لاحدهم اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) وأما من به نجاسة وهو محدث ووجد ما يكفي لاحدهما فانه يجب صرفه الى النجاسة كما في فتح القدير من النجاس وعلى هذا لو كان مع الثلاثة ذو نجاسة ينبغي ان يقدم عليهم ولم أره اه (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والقبصة مانصه) فمن الصلاة أول الوقت بالتيمم وآخره بالوضوء فعندنا يستحب التأخير اذا كان ط- مع في وجود الماء آخره والا فالتقديم أفضل ولم أر لأصحابنا انه يتيمم في أوله ويصلي فاذا وجدته في آخره توضأ وصلى ثانيا ولا يبعد القول بأفضليته (وقالت) الشافعية له النهاية في تحصيل الفضيلة اه (ثم قال) ومنها غسل الرجلين أفضل من المسح على الخفين لمن يرى جواز والا فهو أفضل وكذا بحضرة من لا يراه (ومنها) التوضي من المحوض أفضل من التوضي من النهر بحضرة من لا يراه الا اه (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) اما ثمن المثل فذكره في مواضع منها باب التيمم قال في الكتزوان لم يعطه الاب ثمن المثل وله ثمنه لا يتيمم والاتباع وفمره في العناية بمثل القيمة في أقرب موضع يعرفه الماء أو يغني يسير وفمره الزياحي بالقيمة في ذلك المكان لكن لم يبين انه في وقت عزته أو في أغلب الاوقات وانظر الاول فان الاعتبار للقيمة حال التقويم ويتعين أن لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة لسد الرق وخوف الملاك وربما اتصل

الشربة الى دنانير فيجب شراؤها على القادر باضعاف قيمتها حياة لنفسه اه وقد نقلناه في باب الشرب وفي المحظر (وقال في أحكام السفر مائه) رخصة القصر والفطر والمسح ثلاثة أيام بلياليها اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في بحث أحكام المجدد مائه) فتنها يحرم دخوله على المحجب والمحائض والنفساء ولو على وجه العبور وادخل نجاسة فيه يخاف منها التلوين اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في بحث أحكام يوم الجمعة مائه) واستئذان الغسل لها اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (ثم قال ما افرق فيه الوضوء والغسل) بسن تجديد الوضوء عند اختلاف المجلس ويكره تجديد الغسل مطعما مع فيه الخف ويتزح للغسل بسن فيه الترتيب بخلاف الغسل بسن المضضة والاستنشاق فيه بخلاف الغسل ففريضة يمسح الرأس فيه بخلاف الغسل على قول (ما افرق فيه مسح الخف وغسل الرجل) يتأقت المسح دونه ورأيت في بعض كتب الشافعية يجوز غسل الرجل المغسوبة بلا خلاف ولا يجوز مسح الخف المقصوب وصورة الرجل المغسوبة أن يستحق قطع رجله فلا يمكن منها بسن تثليث الغسل دون المسح يجب تعميم الرجل دون الخف لا يتقضه الجنابة بخلاف المسح هو أفضل من المسح لمن يراه (ما افرق فيه مسح الخف والرأس) بسن استيعاب الرأس دون الخف لوثلاث مسح الرأس لا يكره وان لم يندب ويكره تثليث مسح الخف (ما افرق فيه الوضوء والتيمم) كونه من الوجه واليدين فقط ولا يجوز الا العذر ولا يمسح به الخف ويفتقر الى التيمم ولا بسن تجديده ولا تثليثه بسن فيه النفض ويستوى فيه الحدث الا الصغير والا كبر (ما افرق فيه مسح الجبيرة ومسح الخف) لا يشترط شدها على وضوءه يشترط البسه على كمال الطهارة ويجمع مع الغسل بخلاف مسح الخف ويجب تيممها أو أكثرها بخلاف الخف وتصح الصلاة بدونه في رواية وهو المعتمد بخلاف المسح على الخف ان لم يغسلها ولا بد من عدة بخلافه ولا ينقض اذا سقطت عن غير بره فلا تجب اعادته بخلاف الخف اذا سقط ولا تنزع للجنابة بخلاف الخف واذا كان على عضو جبره فان فسقطت احدهما اعادها بلا اعادة مسحها بخلاف نزع أحد الخفين (ما افرق فيه الحيض والنفاس) أقل الحيض محدود ولا حد لقل النفاس وأكثره عشرة أيام وأكثر النفاس أربعة ون ويكوف به البلوغ والاستبراء دون النفاس اه (وقوله) دون النفاس أي فان البلوغ في صورة النفاس مضاف الى الحمل لا الى النفاس

وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجروح في كتاب النكاح وفي المحظر (ثم قال) والمحيض لا يقطع التتابع في صوم الكفارة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في كتاب الصوم (ثم قال) وتنقضي الهدية دون النفاس ويحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) فهي سبعة هـ في النهاية من الافتراق بأربعة قصور اه (ثم قال) ما افرق فيه غسل المحي والميت تستحب البداءة بغسل وجه الميت بخلاف المحي فانه يبدأ بغسل يديه ولا يغمض ولا يستنشق بخلاف المحي ولا يؤخر غسل رجله بخلاف المحي ان كان في مستنقع الماء ولا يمسح رأسه في وضوء الغسل بخلاف المحي في رواية اه (وقال في آخره) المفرق في قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانعه) واختلفوا فيما اذا مسمي جميع رأسه فقبل يقع الكل فرضا والمعتمد وقوع الربع فرضا والباقي سنة واختلفوا في تكرار الغسل فقبل يقع الكل فرضا والمعتمد الاولي فرض والثانية مع الثالثة سنة مؤكدة الى أن قال ولعل فائده في النية هل ينوي في الكل الوجوب أولا وفي الثواب هل يثاب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفل فيما زاد الى أن قال ثم رأيتهم قالوا في الاضحية كما ذكره ابن وهبان معز بالخمس لاصلة الغني اذا ضحى بشاتين وقعت واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقبل الاخرى لحم اه (ثم قال) ولم أر حكم ما اذا وقف بعرفات أزيد من القدر الواجب أو زاد على حاله في نفقة الزوجة أو كشف عورته في الخلا زائدا على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع أم لا اه وقد نقلناه في المحظر وغيره (وقال في فن الانغاز مانعه الطهارة) ما أفضل المياه فقل ما ينبع من أصابعه صلى الله تعالى عليه وسلم (أي) حوض صغير لا نجس بوقوع النجاسة فيه (فقل) حوض الحمام اذا كان الغرف منه متداركا (أي) حيوان اذا خرج من البرحيا ينزح الجميع وان مات لا (فقل) القارة اذا كانت هاربة من الهرة ينزح كله والا لا (أي) بئر يجب نزح دلو واحد منها (فقل) بئر صب فيه الدلو الاخير من بئر تجست بموت فهو قارة (أي) ماء كثر لا يجوز الوضوء به وان تنص جاز فقل هو ماء حوض أملاء ضيق وأسفله عشر في عشر (أي) ماء طاهر يجوز الوضوء به ولا يجوز شربه فقل ماء مات فيه ضفدع بصرى ونفت اه (وقال في فن الانغاز في بحث البيع مانعه) أي خبر لا يجوز بيعه الا من الشافعية (فقل) ما يحجر بماء نجس قليل لم يجز

به من اليهود والنصارى لانه اذا علمهم لا يشترونه ولم يحجز به غير اعلامهم بخلاف
 الشافعية فانه عندهم طاهر فيجوز منهم بلا اعلام اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
 (وقال في فن الالغاز من بحث الكراهية مانصه اى) انه مباح الاستعمال
 يكره الوضوء منه (فقل) ما عينه لوضوئه دون غيره اه وقد نقلناه في المحظر
 (وقال أول الفن السادس فن الفروق مانصه) البعرة اذا سقطت في البئر لا ينجس
 الماء ونصفها ينجسه (والفرق) ان البعرة عليها جلدة تمنع من الشوع ولا كذلك
 النصف وفي الملب على هذا القياس (لا يجب) عليه ان يوضئ امرته المريضة
 بخلاف عيده وأنته (والفرق) ان العبد ملوكه فيجب عليه اصلاحه لا المرأة
 (لا يترج) ماء البئر كله بالفارة ويزح من ذنبها (والفرق) ان الدم يخرج من
 ذنبها فيزح السكل له اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) سورة الفارة
 نجس لا يولها للضرورة اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (وقال أخو المؤلف
 في تكملة لفن السادس فن الفروق من كتاب الاشربة مانصه) قطرة خر وقعت
 في خايسة ماء ثم صب الماء في خايسة غسل تنجس ولو وقعت القطرة ابتداء في الخل
 لا يتنجس (والفرق) انها اذا وقعت في الماء تنجس الماء ثم لا يطهر الماء لانه لا يتخلل
 بخلاف ما اذا وقعت في الخل لانها تتخلل اه (وقال) أخو المؤلف في التكملة
 المذكورة من كتاب الاشربة) الدقيق اذا سخن بخمر ثم خبز والقي في خل لا يطهر
 والخبز اذا القي في خمر ثم في خل يطهر والفرق انه اذا سخن امترجت والخل
 لا يتخلل فلا يطهر بخلاف الخبز لان الخمر يتخلل على ظاهره فقط اه (وقال أخو
 المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الاستحسان مانصه) يكره دخول الجنب
 المسجد ولا يكره دخول المشرك (والفرق) ان منع الجنب منه داع الى التطهير
 وفي منع المشرك تبعيد له من الايمان فلا يمنع اه وقد نقلناه في كتاب المحظر (وقال
 صاحب الاشباه في الفن السابع فن الحكايات مانصه) لما جلس أبو يوسف
 للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم فارسل اليه أبو حنيفة رجلا فسأله عن مسائل
 خمسة الى ان قال الثالثة طير سقط في قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكلان أم لا
 فقال يؤكل لخطأه فقال لا يؤكل لخطأه (ثم قال ان كان اللحم مطبوخا قبل
 سقوط الطير يغسل ثلاثا ويؤكل ويرمي المرق والبرمي السكل اه (ثم قال في
 الفن السابع أيضا مانصه) وقال الامام خرجنا مع حماد لتشيع الاحمش

وأعوز الماء - لالة المغرب فافتي حاد بالجمع لاول الوقت فقلت يؤخر الى آخر الوقت فان وجد الماء والائيم ففعلت فوجد في آخر الوقت وهذه اول مسألة خالف فيها أستاذاه (وقال في الفن الثاني في كتاب الصلاة مانصه) القرآن يخرج عن القرآنية بقصد الثناء فلو قرأ المجنب الفاتحة بقصد الثناء لا يحرم اه (ثم قال بعد ذلك في كتاب الصلاة أيضا مانصه) لا يكره للمحدث مس كتب الفقه والحديث على الاصح (وضع) القلمة على الكتاب مكره الا لاجل الكتابة (وضع) المصحف تحت الرأس مكره الا لاجل المحفظ اه (وقال في كتاب العتق مانصه) والتؤذان كالولد الواحد فالثاني تبع للاول في أحكامه الى أن قال الا في مسئلتين الى أن قال الثانية نفاس التؤمين من الاول ومارأته عقب الثاني لا اه (قال صاحب الاشياء)

(كتاب الصلاة)

اذا شرع في صلاة وقطعها قبل اكتمالها فانه يقضيها الا للفرض والسنن فلا قضاء فيه - ما وانما يؤديه - ما وكذا اذا شرع طائفا ان عليه فرضا ولم يكن عليه (اقتدى) الانسان بأدى حال منه فسد مطلقا وبالا على صحيح مطلقا وبالمسائل صحيح الاثلاثة المستحاضة والصاللة والمخشي (القراءة) في الفرض الرابع فرض في ركعتين الا فيما اذا أحدث الامام بعد الاولين ولم يكن قرا فيها فاستخاف بمبوقها فانها فرض عليه في الرابع (المسبوق) منفرد فيما يقضيه الا في أربع لا يقتدى ولا يقتدى به ولو كبرنا وبالا لاستثناف صحيح ويتابع امامه في سجود السجود وان لم يعد اليه سجد في آخرها وبأني بتكبيرات التشر بق اجما (المسبوق) لا يكون اماما الا اذا استخلفه الامام المحدث كما ذكره من لا خسر و (المسبوق) يقضى أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد وتقامه في البزازية (الا - تبار) بنية الكافر الا اذا قصد السفر لثلاثة ثم أسلم في أثناء المدة فانه يقصر بناء على قصده السابق بخلاف الصبي اذا بلغ كما في الخلاصة (اذا كرر) آية السجدة في مكان مقعد كفته واحدة الا في مسألة اذا قرأها خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في مكانه في الصلاة فانه يلزمه أخرى (لا يكبر جهرا) الا في مسائل في عيد الانبي وفي يوم عرفة للتشر بق وبازإعدو وبازإقطاع الطريق وعند وقوع حريق وعند الحساوف كذا في عيد البناية (النية بالقلب) ولا يقوم الا ان مقامه الاعذر

التعمد كما في الشرح (الدعوة المستجابة) يوم الجمعة في وقت العصر عند ما على قول
 عامة المشايخ كذا في البيهقي (إذا صحت) صلاة الامام صحت صلاة المأموم. إذا
 أحدث الامام عامدا بعد القعود الاخير وخلفه مسبوق فان صلاة الامام صحيحة دون
 هذا المأموم (إذا فسدت) صلاة المأموم لا تفسد صلاة الامام الا في مسألة اقتداء
 قارئ بأبي فصلاته ما فاسدة والمسئلة ان في الايضاح (إذا أدرك) الامام راكعا
 فشرعه التحصيل الركعة في الصف الاخير أفضل من وصل الصف الاول مع فوترها
 (شرع) متنفلا بثلاث وسلم لزمه قضاء ركعتين. (شرع في الفجر) ناسبا سنته مضي
 ولا يقضيها (الاشتغال) بالسنة عقب الفرض أفضل من الدعاء (قراءة) الفاتحة
 أفضل من الدعاء المأثور (كل ذكر) فات محله لم يأت به فلا يكمل التسبيحات بعد رفع
 رأسه ولا يأتى بالتجميع بعد رفع رأسه من الركوع (صلى) مكشوف الرأس لم يكره
 (الباعية) المسنونة كالفرض فلا يصلى في القعدة الاولى ولا يستفتح اذا قام الى
 الثالثة الا في حق القراءة فانها واجبة في جميع ركعاتها يقرأ في كل ركعة الفاتحة
 والسورة (الاولى) ان لا يصلى على منديل الوضوء الذي يمسح به (كل صلاة)
 أدبت مع ترك واجب أو فعل مكره تخريعا فانها تعاد وجوبا في الوقت فاذا خرج
 لاتعاد (اذا رفع) رأسه قبل امامه فانه يعود الى السجود (من جمع) بأهله لانه ثواب
 الجماعة الا اذا كان بمنذر (دخل المسجد) في الفجر فوجد الامام يصلي فانه يأتى
 بالسنة بعد اعان الصفوف الا اذا خاف سلام الامام (مسجد) المهلة أفضل من الجامع
 الا اذا كان الامام عالما (ومسجد) المهلة في حق السوفي نهارا ما كان عند حاويه
 وليلا ما كان عند منزله (يكره) ان لا يرتب بين السور الا الاقلية (تقليل القراءة)
 في سنة الفجر أفضل من تطويلها (نذر النافلة) أفضل وقيل لا (التسليم) بين
 السنة والفجر لا يسقطها اولدنية نقص الثواب (يكره) أن يخصص لصلاة كذا
 في المسجد وان فعل فسبقه غيره لا يربح به (يكون شارعا) بالتكبير الا اذا اراد به
 التعجب دون التعظيم (اذا تكبر) المصلى في غير صلته كتحجارتة ودرسه لا تبطل
 وان شغله هو ومعه عن خشوعه لم ينقص أجره ان لم يكن عن تقصير ولا يستحب
 اعادتها ترك الخشوع (لا ينبغي) للامام والمؤذن تنقارا - هذا لان يكون شريرا
 (يصح اقتداء) الرجل بالمصلى وان لم ينو امامته ولا يصح اقتداء المرأة الا اذا قوى
 املتها الا في الجمعة والعبدان ويصح نيته امامتهن في غيبتهن (خرج الخطيب)

بعد شروعه متغلا قطع على رأس الركعتين (الاذا) كان في سنة الجمعة فانه يتيمها
على الصحيح (المسجد) الاثوب حرير صلي فيه بلا خيار بخلاف الثوب النجس حيث
يقتصر فلو لم يجد الا له صلي في الثوب الحرير (فنا المسجد) كالمسجد فيصيح
الاقتداء وان لم يتصل الصغوف (المانع من الاقتداء) طريق تعريفه الجملة أو نهر
تجري فيه السفن أو خلافي الصحراء بسع صفين والخلافي المسجد لا يمنع وان وسع
صغوف فالان له حكم بقعة واحدة واختلفوا في المحائل بينهما والاصح الصحة اذا
كان لا يشبهه عليه حال امامه (المسافر) اذا لم يقعد على رأس الركعتين فانها
تبطل الا اذا نوى الإقامة قبل أن يقعد الثالثة بالمسجدة (الاسير) اذا اخلص يقضي
صلاة المقيمين الا اذا رحل العدوبه الى مكان أرادوا الإقامة فيه خمسة عشر يوما
يقضيها صلاة المسافرين (ولن) به شقبة برأسه اليعا (لو كان) المريض بحال
لو خرج الى الجماعة لا يقدر على القيام ولو صلي في بيته قدر عليه الاصح انه يخرج
ويصلي قاعدا لان الفرض مقدّر بحاله على الاقتداء وعلى اعتباره سقط القيام
واختلفوا في مريض ان قام لا يقدر على مراعاة سنة القراءة وان قعد قدر الاصح انه
يقعد ويراعيها (قصر) المريض على بعض القيام قام بقدره (اذا كرر) سجدة واحدة
في مجلس واحد فالأفضل الا كفاه بسجدة واحدة واذا كرر اسم النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم فالأفضل تكرار الصلاة عليه وان كراه واحدة فيهما (لا يرفع) يديه
للمسجود التلاوة ولا فدية للمسجود التلاوة ولا يجب نية التعيين لها والسنة القيام لها
(اذا قرأ) الامام آية سجدة فالأفضل الركوع لها في صلاة الخفاقة والاسجد لها
(يكروه) ترك السورة في الأخيرين في التطوع عمدا وان سهوا فعليه السهو ولو ضاعها في
اخرى الفرض ساهيا لا يسجد وعليه الفتوى (لا يجوز) الاقتداء بالشافعي في الوتر
وان كان لا يقطعه (القرآن) يخرج عن القرآنية بقصد الثناء فلو قرأ المجنب الفاتحة
بقصد الثناء لا يحرم اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم قال) ولو قصد بها الثناء في
الجماعة لا يكروه الا اذا قرأ المصل قاصدا الثناء فانه يجوز به (لارياه) في الفرائض في
حق سقوطها (اذا أراد) فعل طاعة وخاف الرياء لا يتركها (قراءة الفاتحة) لاجل
المهمات عقب المكتوبة بدعة (القراءة) في الحمام جهرا كروهة ومرا لا وهو
المختار (لا يكروه) لمحدث من كتب الفقه والحديث على الاصح اه وقد نقلناه في
كتاب الطهارة (ثم قال) وضع المقلعة على الكتاب مكروه الا لاجل الكتابة (وضع)

المحرف تحت الرأس مكروه الا لاجل المحفظ اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة
وكتاب المحظر (ثم قال) لا ينبغي تأخير الدعاء الا في الصلاة (يكراه) الاقتداء في
صلاة الرغائب وصلاة البراءة وليلة القدر الا اذا قال نذرت كذا ركة بهذه الامام
بالمجاعة كذا في البرازية (تعد السهو) لا يوجب تعدد السجود الا في المسبوق
(يكراه) الاذان قاعدة الانفسه (الاسفار بالفجر) افضل الا بالزلفة للحاج (تأخير
المغرب) مكروه الا في السفر او على مائدة والله سبحانه وتعالى اعلم (يقول جامعه)
وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الصلاة (قال في القاعدة الاولى لا ثواب
الا بالنية مانعه) فلا تصح صلاة مطلقة ولو صلاة جنازة لا بها أي النية فرضا
او واجبة أو سنة أو نفلا واذ انوى قطعها لا يخرج عنها الا بخلاف ولو نوى الانتقال
عنها الى غيرهما فان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالتكبير صار منة قلنا ولا فلا (ولا
يصح) اقتداء امام الابنية وتصح الامامة بدونها (ولو حلف) لا يوم أحدا فاقضى به
انسان صح الاقتداء ولا يحنث خلافا لا كرخي وأي حلف التكبير كما في البناية
الا اذا صلى خلفه النساء فان اقتداهن به بلانية للامامة غير صحيح (واستثنى) بعضهم
الجمعة والعيدين وصحح قال في الحنابلة يحنث قضاء لادبائة الا اذا شهد قبل الشروع
فلا يحنث قضاء وكذا الوام الناس هذا المخالف في الجمعة صحت وحنث قضاء ولا يحنث
أصلا اذا أمهم في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة (ولو حلف) ان لا يوم فلا نافا للناس
ناويا ان لا يؤتمه ويؤم غيره فاقضى به فلان حنث وان لم يعلم به اه ولكن لا ثواب
له على الامامة وسجود التلاوة كالصلاة وكذا سجدة الشكر على قول من براها
مشروعة والمعتمدان المخلاف في سنيتها الا في الجواز وكذا سجود السهو ولا تضره
نية عدمه وقت السلام (وأما النية) في الخطبة للجمعة فشرط صحتها حتى لو عطس
بعد صعوده المنبر فقال الحمد لله للعطاس غير قاصد فلان تصح كما في فتح القدير وغيره
وخطبة العيدين كذلك لقولهم بشرط لها ما بشرط للجمعة سوى تقديم الخطبة
(وأما الاذان) فلا تشترط لصحته وانما هي شرط للثواب عليه (وأما استقبال القبلة)
فشرط المجرباني لصحته والنية والصحيح خلافه كما في المبسوط وحل بعضهم الاول على
ما اذا كان يصلي في الصحراء والشافي على ما اذا كان يصلي الى محراب كذا في
البناية (وأما تيمم العورة) فلا تشترط لصحته ولم أر فيه خلافا (ولا يشترط) للثواب صحة
العبادة بل يثاب على فقهه واركانه فاسدة بغير تهدد كما لو صلى محمدا على ظن ما هارته

وسبأ في تحقيقه اه (ثم قال) بعد ذلك وأما قراءة القرآن قالوا ان القرآن يخرج من كونه قرآنا بالقصد بفوز واللغز والمخاض قراءة ما فيه من الاذكار بقصد الذكروا الادعية بقصد الدعاء لكن أشكل عليه قولهم لو قرأ بقصد الذكروا لا تبطل صلاته وأجبتنا عنه في شرح الكنز بأنه في محله فلا يتغير بعزيمته وقالوا ان المأموم اذا قرأ الفاتحة في صلاة الجماعة بنية الذكروا لا يحرم عليه مع انه يحرم عليه قراءتها في الصلاة اه (ثم قال في آخرها في بحث التروك) ونظيره المقيم والصائم والكافر والعلوفه والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا سائمة ولا علوفة بمجرد النية ويكون مقيما وصائما وكافرا بالنية لانها ترك العمل كما ذكره الزياحي اه (وقال في القاعده الثمانية الامور بمقاصدها مانصه) وكذا قولهم ان المصلي اذا قرأ آية من القرآن جوابا بالكلام بطلت صلاته (وكذا اذا) أخبر المصلي بما سره فقال الحمد لله قاصدا الشكر بطلت أو بما سره فقال لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أو بموت انسان فيقول إنا لله وإنا اليه راجعون قاصدا له بطلت اه (ثم قال بعد ذلك الثالث في بيان تعيين المنوى وعدمه) الاصل عندنا ان المنوى اما ان يكون من العبادات أولا فان كان عبادة فان كان وقتها ظاهرا للمؤدى بمعنى انه يسعه وغيره فلا بد من التعيين كالصلاة كأن ينوى الظهر فان قرنه باليوم كظهر اليوم صح وان خرج الوقت أو بالوقت ولم يكن خرج الوقت فان خرج ونسيه لا يجزئه في الصحيح (وفرض) الوقت كظهر الوقت الا في الجمعة فانها بدل لا أصل الا أن يكون اعتقادها انه فرض الوقت فان نوى الظاهر لا غيراختلف فيه والاصح المجواز (قالوا واعلامه) التعيين للصلاة أن يكون بحيث لو شئ أي صلاة تصلى يمكنه أن يجيب بل تأمل اه (ثم قال) ولا يسقط التعيين في الصلاة بضيق الوقت لان السعة باتية بمعنى انه لو شرع متنفلا صح وان كان حراما ولا يتعين جز من أجزاء الوقت بتعيين العبد قولوا وانما يتعين بفعله كالحائض في الحيض لا يتعين واحد من خصال الكفارة الا في ضمن فعله هذا في الاداء وأما في القضاء فلا بد من التعيين صلاة أو ما أوجبا اه (ثم قال) وأما قضاء الصلاة فلا يجوز ما لم يبين الصلاة ويومها بان يبين ظهر يوم كذا ولو نوى اول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز وهذا هو المخلص لمن لم يعرف الاوقات الفاسدة أو اشتبهت عليه أو أراد التسهيل على نفسه (وذكري في المحيط) ان نية التعيين في الصلاة لم تشترط باعتبار ان الواجب محتمل

متعدد بل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجب عليه ولا يمكنه مراعاة الترتيب الابنية
 التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثره الفوائت تكفي به نية الظهر لا غير وهذا
 مشكل وما ذكره أصحابنا كقاضى خان وغيره خلافه وهو المعتمد كذا فى التعيين اه
 (ثم قال بعد ذلك فى ضابطه فى هذا المبحث) التعيين لتمييز الاجناس فنية التعيين
 فى الجنس الواحد لغو لعدم الفائدة والتصرف اذا لم يصادف محله كان لغوا
 ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب والاصوات كلها من قبيل المختلف
 حتى الظهرين من يومين أو العصرين من يومين اه (ثم قال) كما اذا نوى ظهرين
 أو ظهر أعصر أو نوى ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس اه أى فانه لا
 يجوز لاختلاف السبب (ثم قال) هذا كله فى الفرائض والواجبات كالندور والوتر
 على قول الامام والعبد على الصحيح وركعتى الطواف على المختار وينوى الموتر الوتر
 لا الوتر الواجب للاختلاف فيه وفى صلاة المجازة ينوى الصلاة لله والدعاء للبت
 ولا يلزمه التعيين فى سجود التلاوة لاى تلاوة سجدها كما فى التنبية (وأما
 النوافل) فاتفق أصحابنا انها تصح بطلق النية (وأما السنن الرواتب) فاختلوا
 فى اشترائط تعيينها والصحيح المعتمد عدم الاشترائط وانما تصح بنية النفل وبطلق
 النية ويفرح عليه لو صلى ركعتين على ظن انها تمسجدان بقاء الليل فتبين
 انها بعد طلوع الفجر كانت عن السنة على الصحيح ولا يصليها بعده لالكراهة وأما
 من قال اذا صلى ركعة قبل الطلوع وأخرى بعده كنساعتين سنة فبعد لان السنة
 لا بد من الشروع فيها فى الوقت ولم يوجد (وقالوا) لو قام الى الخامسة فى الظهر
 ساهيا وقبلها بالسجدة بعدما قعد الاخرة فانه ضم سادسة وتكون الركعتان نفلا
 ولا يكونان عن سنة الظهر على الصحيح هذا لا يدل على اشترائط التعيين لان عدم
 الاجزاء لكون السنة لم يشرع بالتحريم مبتدأة ولم توجد (واختلف الصحيح)
 فى ان تراويح هل تقع تراويح بطلق النية أو لا بد من التعيين فصحيح قاضى خان
 الاشترائط والمعتمد خلافه كالسنن الرواتب (وتفرع) أيضا على اشترائط التعيين
 للسنن الرواتب وعدمه مسألة أخرى هى اوصلى بعد الجمعة أربعة فى موضع يشك
 فى صحة الجمعة ناويا آخر ظهر عليه أو أوله أدرك وقته ولم يؤده ثم تبين صحة الجمعة
 فعلى الصحيح المعتمد ينوب عن سنة الجمعة حيث لم يكن عليه ظهر فائت وعلى القول
 الآخر لا كفاى فتح القدير (وهو أيضا) يتفرع على ان الصلاة ادا بطل وصفها

لا يطل أصلها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلاص محمد فيجب أن يقال فيها أنها
تكون عن السنة الأعلى قول محمد اه (ثم قال تكميل) السنن الرواتب
في اليوم والليله اثنتا عشرة ركعة ركعتان قبل الفجر وأربع قبل الظهر وركعة ان
بعد الظهر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وفي صلاة الجمعة أربع قبلها
وأربع بعدها والترأويح عشرون ركعة بعشر تسليحات بعد العشاء في ليالي
رمضان وصلاة الترتي على قولهما وصلاة العبد في إحدى الروايتين وصلاة
المكسوف على الصحيح وقبل واجبة وصلاة الخدوف والاستسقاء على قول
(وأما المستحب) فأربع قبل العصر وأربع قبل العشاء وركعتان بعد ركعتي الظهر
وركعتان بعد ركعتي العشاء وست بعد ركعتي المغرب وستة الوضوء ونجدة المجهود
وتنوب عنها كل صلاة أدامها عند الدخول وقبل تؤتي بعد القعود وركعتا الاحرام
~~في ذلك~~ تنوب عنها كل صلاة فرضا كان أو نفلا وصلاة الضحى وأقلها أربع
وأكثرها اثنتا عشرة ركعة وصلاة الحاجة وصلاة الاستسقاء كما في شرح منية
المصلي وتماها بأني مع الكلام على صلاة الرغائب وليلة البراءة مذكورة فيه
لابن أمير حاج الحلبي (ضابط فيما إذا عين وأخطأ) الخطأ أي لا يشترط التمييز له
لا يشترط تعيين مكان الصلاة وزمانها وعدد الركعات فلو عين عدد ركعات الظهر
ثلاثا أو خمسا مع أن التعيين ليس بشرط فالخطأ فيه لا يضر (قال في النسيئة) ونية
عدد الركعات والسجدة ليس بشرط ولو نوى الظهر ثلاثا أو خمسا ضحى وتغوية
التعيين وكما إذا عين الإمام من صلى به فبان غيره ومنه إذا عين الأداة فبان أن
الوقت خرج أو القضاء فبان أنه باق اه (ثم قال) وأما فيما يشترط فيه التمييز
~~في الخطأ~~ من الصوم إلى الصلاة وعكسه ومن صلاة الظهر إلى العصر فإنه يضر
(ومن ذلك) ما إذا نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمر والفضل أن لا يمين الإمام عند
كثرة الجماعة كيلا يظهر كونه غير الميم فلا يجوز فيجب أن ينوى القائم في المحراب
كأنما من كان ولو لم يخطر بباله أنه زيد أو عمر وجاز الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالإمام
القائم في المحراب وهو يرى أنه زيد وهو عمر وصح الاقتداء لأن العبرة بما نوى لا بما
رأى وهو نوى الاقتداء بالإمام (وفي انتارخاية) صلى الظهر ونوى أنه هذا ظهر
يوم الثلاثاء فتبين أنه من يوم الأربعاء جاز ظهره والغلط في تعيين الوقت لا يضر اه
(ثم قال) ولو كان يرى شخصه فنوى الاقتداء بهذا الإمام الذي هو زيد فاذا هو

خلافه جازلانه عرفه بالاشارة فقلت التسمية وكذا لو كان آخر المصوف لا يرى
 شخصه فنوى الاقتداء بالامام القائم في الهرب الذي هو زيد فاذا هو غيره جاز ايضا
 (ومثل) ما ذكرنا في الخطأ في تعيين الميت فعند الكثرة ينوي الميت الذي يصلي عليه
 الامام كذا في فتح القدير (وفي عمدة الفتاوى) لو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو
 شيخ لم يصح ولو قال اقتديت بهذا الشيخ فاذا هو شاب صح لان الشاب يدعى شيخا
 لعدم بخلاف عكسه اهـ والاشارة هنا لا تكفي لانها لم تكن اشارة الى الامام
 انما هي الى شاب أو شيخ فتأمل (وعلى هذا) لو نوى الصلاة على الميت المذكور في ان
 أنى أو عكسه لم يصح (ولم أر حكم) ما اذا عين عدد الموتى عشرة فبان انهم أكثر أو أقل
 وينبغي أن لا يضر الا اذا بان انهم أكثر لان فهم من لم ينو الصلاة عليه وهو الزند
 (مسئلة) ليس لنا من ينوي خلاف ما يؤدى الاعلى قول محمد في الجمعة فانه اذا
 أدرك الامام في التمسك أو في مجود السم ونواها جماعة وبصاها ظهر اعنده والمذهب
 أنه يصلها جماعة فلا استثناء اهـ (ثم قال الرابع في صفة المنوى من الفريضة والنافلة
 والاداء والقضاء) اما الصلاة فقال في البناء انه ينوي الفريضة في الفرض فقال
 معزبا الى المجتبي لا بد من نية الصلاة ونية الفرض ونية التعيين حتى لو نوى الفرض
 يجهزته اهـ (بقول جامعه) كلام البناء هكذا في النسخ ولعل كلمة لاساقطة من القلم
 أى لا يجهزته لانه اصرح به وابضا لا يصح نفي هذا على ما قبله والذي في المعراج
 عن المجتبي لا يجهزته كذا في شرحها اهـ (والواجبات) كالفرائض كما في التتارخانية
 (وأما النافلة) والسنة الزائدة فتقدمنا انها تصح بمطلق النية وبذمة مباينة (وتفرع)
 على اشتراط نية الفريضة انه لو لم يعرف افتراض الخمس الا أنه يصلها في أوقاتها لا
 يجوز وكذا لو اعتقد ان منها فرضا ونفلا ولا يميز ولم ينو الفرض فيها فان نوى الفرض في
 الكل جاز واطن الكل فرضا جازوا لم يظن ذلك فكل صلاة صلاها مع الامام جاز
 أن نوى صلاة الامام كذا في فتح القدير (وفي القنية) المصلون ستة (الاول) من علم
 الفروض منها والسنن وعلم معنى الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه
 والسنة ما يستحق الثواب بفعله ولا يعاقب بتركه فمضى الفرض أو الفجر أجزاءه
 وأغنت نية الظاهر عن نية الفرض والثاني من يعلم ذلك وينوى الفرض فرضا
 ولكن لا يعلم ما فيه من الفرائض والسنن يجهزته (والثالث) ينوى الفرض ولا يعلم
 معناه لا يجهزته (وارابع) علم ان فيما يصله الناس فرائض ونوافل فيصل في كل يصل

النفس ووديع الفرائض من النوافل لا يحزونه لان تعيين النية شرط وقبل يحزونه
 ما صلى في الجماعة ونوى صلاة الامام (والخمس) اعتقد ان الكل فرض جازت
 صلاته (والسادس) لا يعلم ان الله تعالى على عباده صلوات مفروضة ولكنه كان
 يصلها لا وقتها الميمزه اه (ثم قال) به ذلك بخلاف تجهيل الصلاة على وقتها
 فانه غير جائز لكون وقتها سببا للوجوب وشرطا للصحة الاداء اه (ثم قال) به ذلك
 وكذا المحظية لا يشترط المسانبة الفرضية وان شرطها المسانبة لانه لا يتنفل بها
 وينبغي ان تكون صلاة الجماعة كذلك لانها لا تكون الا فرضا كما صرحوا به ولذا
 لاتعادلان (و ارحكم) صلاة الصبي في نية الفرضية وينبغي ان لا تشترط لكونها
 غير فرض في حقه لكن ينبغي ان ينوى صلاة كذا التي فرضها الله تعالى على
 المكاف في هذا الوقت (ولم أرى ايضا) حكمية فرض العين في فرض العين وفرض
 الكفاية فيه والظاهر عدم الاشتراط (وأما) الصلاة لمعادة لا ارتكاب مكرره
 أو ترك واجب فلا شك انها جائزة لا فرض لقولهم يسقط الفرض بالاول فعلى
 هذا ينوى كونها جائزة لنقص الفرض على انها نفل بتحقيق أو أماعلى القول
 بان الفرض يسقط بها فلا خلاف في اشتراط نية الفرضية (وأما) نية الاداء والقضاء
 ففي التتارخانية اذا عين الصلاة التي يؤديها صبح نوى الاداء أو القضاء (وقال فخر
 الاسلام) وغيره في الاصول في بحث الاداء والقضاء ان أحدهما يستعمل مكان
 الآخر حتى يجوز الاداء بنية القضاء وبالعكس (وبيانه) ان ما لا يوصف بهما
 لا تشترط له كالمعادة المطلقة عن الوقت كالزكاة وصدقة الفطر والعشر والمخراج
 والكفارات وكذا ما لا يوصف بالقضاء كصلاة الجمعة فالتباس لانها اذا فاتت
 مع الامام صلى الظهر وأما ما يوصف بهما كالصلوات الخمس فقالوا
 لا يشترط أيضا (قال في فتح القدير) لو نوى الاداء على ظن بقاء الوقت فتبين
 خروجه أجزاء وكذا عكسه (في البنائية) لو نوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت
 لا يجوز فان شك في خروجه فنوى فرض الوقت جاز وفي الجمعة ينويها ولا ينوى
 فرض الوقت للاختلاف فيه (وفي التتارخانية) كل وقت شك في خروجه فنوى
 ظهر الوقت مثلا فاذا هو قدرج المختار الجواز (واختلفوا) ان الوقتية هل تجوز
 بنية القضاء والمختار الجواز اذا كان في قلبه فرض الوقت وكذا القضاء بنية الاداء
 هو المختار (وذكر) في كشف الاسرار شرح اصول فخر الاسلام ان الاداء يصح بنية

القضاء حقيقة كنية من نوى أداء ظهر اليوم بعد خروج الوقت على ظن ان الوقت
 باق وكنية الاسير الذي اشتبه عليه شهر رمضان فتحرى شهر اوصاه به اذ
 فوقع صومه بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الظهر على ظن ان الوقت
 قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الاسير الذي صام رمضان بقية القضاء على ظن انه
 قدم في الصلاة فيه باعتبار انه أتى بأصل النية ولكن أخطأ في الظن والمخاطة
 في مثله معفو ٥٢ (ثم قال الخامس في بيان الاخلاص) صرح الزيلعي بان
 المصلي يحتاج الى نية الاخلاص فيها ولم أر من أوضحه لكن صرح في الخلاصة
 بانه لا ريب في الفرائض (وفي البرازية) شرع في الصلاة بالاخلاص ثم خالطه الرياء
 فالعبرة للسابق ولا ريب في الفرائض في حق سقوط الواجب (ثم قال) الصلاة لا مرضاء
 المحضوم لا تغني بصل يلى لوجه الله تعالى فان كان خصمه لم يعف يؤخذ من حسنة
 يوم القيامة (جاء في بعض الكتب) انه يؤخذ لائق ثواب سبع مائة صلاة بالجماعة
 فلا فائدة في النية وان كان عني فلا يؤخذ به في الفاسدة حينئذ ٥٣ (وقد أفاد
 البرازي) بقوله في حق سقوط الواجب ان الفرائض مع الرياء محيطة مسقطه
 لا واجب ٥٤ (ثم قال) وفي التنازع خاتمة لو فتحت خالص الله تعالى ثم دخل في قلبه
 الرياء فهو على ما فتحت (والرياء) انه لو دخل عن الناس لا يصلي ولو كان مع الناس
 يصلي فاما الوصل مع الناس بحسنها ولو صلى وحده لا يحسن فله ثواب أصل الصلاة
 دون الاحسان ولا يدخل الرياء في الصوم (وفي البناء) قال ابراهيم بن يوسف
 لو صلى رياء فلا أجر له وعليه الوزر وقال بعضهم بكفر وقال بعضهم لا أجر له
 ولا وزر عليه وهو كان لم يصل (وفي الولوة الحجة) وإذا أراد ان يصلي أو يقرأ القرآن
 ويخاف ان يدخل عليه الرياء فلا ينبغي ان يترك لانه أمر موهوم ٥٥ (ثم قال)
 وقالوا لفتح المصلي على غير امامه بطلت صلاته لقصد التمهيم (ورأيت فرعا) في
 بعض كتب الشافعية حكماء النووي فيمن قال له انسان صل الظهر ولك دينار
 فصلى بهذه النية انه تجزئه صلاته ولا يستحق الدينار ٥٦ (ولم أر) مثله لاصحابنا
 وينبغي على قواعدنا ان يكون كذلك اما الاجزاء فلما قدمنا ان الرياء لا يدخل
 الفرائض في حق سقوط الواجب وأما عدم استحقاق الدينار فلا نداء الفرائض
 لا يدخل تحت عقد الاجارة ٥٧ وقد نقلنا بقيقته في كتاب الاجارة (ثم قال) وأما
 الخشوع فيها بظاهرها وباطنها فمستحب (وفي القنية) شرع في الفرض وشغله

الفكر في العبادة أو المسئلة حتى أتم صلاة لا تسحب أعادتها وفي بعض الكتب لا بعيد وفي بعضها لم ينقص أجره إذا لم يكن عن تقصير منه اهـ (ثم قال في السادس في بيان الجمع بين عبادتين مانصه) وان كان في المقاصد فافقا أن ينوى فرضين أو فائين أو فرضا ونفلا ما لا أول فلا يخفى لو أمان يكون في الصلاة أو في غيرها فان كان في الصلاة لم تصح واحدة منهما (قال في السراج الوهاج) لو نوى صلاتي فرض كالظهر والعصر لم يصح اتفاقا اهـ (ثم قال) ولو نوى مكتوبة وصلاة جنازة فهي عن المكتوبة وقد ظهر بهذا انه إذا نوى فرضين فان أحدهما أقوى انصرف اليه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة (الى أن قال) وأما في الصلاة فيقيد الاقوى أيضا ولذا أقدمنا المكتوبة على صلاة الجنازة (ولذا قال في السراج الوهاج) لو نوى مكتوبتين فهو للتي دخل وقتها ولو نوى فائتين فهي للأولى منها ولو نوى فائتة ووقية فهي للفائتة الا ان يكون في آخر الوقت ولو نوى الظهر والفجر وعليه الفجر من يومه فان كان في أول وقت الظهر فهي عن الفجر وان كان في آخره فهي من الظهر اهـ (بقي) ما اذا كبرناوبا للتحرمة والركوع وما اذا طاف للفرض والوداع (بقول جامع) قال شارحها كذا بخط المصنف ولم يذكر حكم ذلك في الصورة الاولى ان كبر قائما كان للفحرمة لان الفرض أقوى مع ان المحل له وفي الصورة الثانية طواف الوداع واجب وقيل سنة ففيه الجمع بين فرض وواجب او نفل وعلى كل فيقع عن الفرض ان طاف في أيام التحرس سواء نواه مع غيره او نوى غيره فقط وان طاف بعد ما حل التحرفه وللوداع وان نوى غيره اهـ (وان نوى فرضا ونفلا) فان نوى الظهر والتطوع قال أبو يوسف يجزئه عن المكتوبة ويبطل التطوع وقال محمد لا يجزئه الا المكتوبة ولا التطوع اهـ (ثم قال) ولو نوى نافلة وجنازة فهي نافلة كذا في السراج (وأما اذا) نوى فائتين كما اذا نوى بركعتي الفجر التحية والسنة أجزأت عنهما اهـ (ثم قال) وأما اذا نوى عبادة ثم نوى في اثناها الانتقال عنها الى غيرها فان كبرناوبا لا نة قال الى غيرها صار خارجا عن الاولى وان نوى ولم يكبر لا يكون خارجا كما اذا نوى تحديدا الاولى وكبر وتمامه في مفردات الصلاة من شرحنا على الكثر اهـ (ثم قال السابع في وقتها) أي النية الاصل أن وقتها أول العبادات ولكن الاولى حق في وحكي (فقالوا) في الصلاة لو نوى قبل الشروع فعن محمد لو نوى عند الوضوء أنه يصلي صلاة الظهر

أو العصر مع الإمام ولم يشتغل بعد النية بماليس من جنس الصلاة إلا أنه لما انتهى
إلى مكان الصلاة لم تحضره النية حازت صلاته بتلك النية وهكذا روى عن أبي
حنيفة وأبي يوسف كذا في الخلاصة (وفي القنينة) إذا توضأ في منزله ليصلي الظهر
ثم حضر المسجد وافتتح الصلاة بتلك النية فإن لم يشتغل بعمل آخر يكفيه ذلك هكذا
قال محمد في الرقيات لأن النية المتقدمة نبيه إلى وقت الشرع حكماً كما في الصوم
إذا لم يدلهما بغيرها اه وعن محمد ابن سلمة إذا كان عند الشرع بحيث لو سئل أية
صلاة يصلي يجيب على البدنية من غير تفكير فهو نية تامة ولو احتاج إلى التأمل
لا يجوز (وفي فتح القدير) فقد شرط وأعدم ماليس من جنس الصلاة لصحة تلك النية
مع تصريحه بمبناها صححة مع العلم بأنه يتخلل بينها وبين الشرع أمشي إلى مقام
الصلاة وهو ليس من جنسها فلا بد من كون المراد بماليس من جنسها ما يدل على
الاعراض بخلاف ما لو اشتغل بكلام أو كل أو نقول عدا أمشي اليها من
أفهامها غير قاطع للنية (وفي الخلاصة) أجمع أصحابنا أن الأفضل أن تدون
مقارنة للشرع ولا يكون شارطاً متأخرة لأن ما مضى لم يقع عبادة لعدم النية فكذا
الباقى إمام تجزى (ونقل ابن وهبان) اختلاف بين المشايخ خارج المذهب
موافقاً لما نقل عن الكرخي من جواز التأخير عن التحريم فقل إلى الثناء وقيل
إلى التعوذ وقيل إلى الركوع وقيل إلى الرفع والكل ضعيف والمعتمد أنه لا بد من
القرآن حقيقة أو حكماً في الجوهرة ولا معتبر بقول الكرخي اه (ثم قال) ولم
أر وقت نية الإمامة للثواب وينبغي أن يكون وقت اقتداء أحد به كما أنه ينبغي أن
يكون وقت نية الجماعة أول صلاة المأموم وإن كان في أثناء صلاة الإمام هذا
للا ثواب وأما صحة الاقتداء بالإمام فقال في فتح القدير الأفضل أن ينوي الاقتداء
عند افتتاح الإمام فإن نوى حين وقف عالماً بأنه لم يشرع جازوا نوى ذلك على ظن
أنه شرع ولم يشرع اختلف فيه قيل لا يجوز اه (ثم قال) فائدة هل تصح نية عبادة
وهو في عبادة أخرى قال في القنية نوى في صلاة مكتوبة أو نافلة الصوم تصح نيته له
ولا تصح صلاته اه (ثم قال) الثامن في بيان عدم اشتراطها في البقاء وكما مع كل
ركن قالوا في الصلاة لا تشترط النية في البقاء للخرج كذا في البناء فكذا
في بقية العبادات (وفي القنية) لا يلزم نية العبادة في كل جزء إنما تلزمه في جملة
ما يفعله في كل حال اه (وفي البناء) افتتح المكتوبة ثم ظن أنها تطوع فأتها

على نية التطوع أجزأته عن المكتوبة (ومن الغريب) ما في المجتبي ولا بد من نية
العبادة وهي التذلل والخضوع على إبلع الوجوه ونية الطاعة وهي فعل ما أَرَادَ الله
تعالى منه ونية القرية وهي طلب الثواب بالمشقة في فعلها وينوي أنه يفعلها
مصلحة له في دينه بأن يكون أقرب إلى ما وجب عقله من الفعل وأداء الأمانة وأبعد
محارم عليه من الظلم وكفران النعمة ثم تستديم هذه النيات من أول الصلاة إلى
آخرها خصوصاً عند الانتقال من ركن إلى ركن ولا بد من نيته للعبادة في كل ركن
والنفل كالغرض فيها إلا في وجهه وهو أن ينوي في التوافل أنها لطف في الفرائض
وتسهلها اهـ (فالمحاصل) أن المذهب المعتمدان للعبادة ذوات الأفعال يكتفي
بالنية في أولها ولا يحتاج إليها في كل فعل اكتفاءً بانسحابها عليها إلا إذا نوى به من
الأفعال غير ما وضع له قالوا لو طاف طاب للفرج لا يجوز أنه اهـ (ثم قال) وفي
الغنية وإن عمدان لا ينوي العبادة ببعض ما يفعله من الصلاة لا يستحق الثواب
ثم إن كان فعله لا تتم العبادة بدونه فسدت والأفلا وقد أساء اهـ (التاسع) في
محالها محلها القلب في كل موضع وقدمنا حقيقة (وهذا أصلان) الأول لا يكفي
التلفظ باللسان دونه وفي الغنية والمجتبي ومن لا يقدر أن يحضر قلبه لينوي بقلبه
أو يشك في النية يكفيه التكلم بلسانه لا يكلف الله نفسه إلا الوسع اهـ (ثم قال
فيها) ولا يؤخذ بالنية حال سهوه لأن ما يفعله من الصلاة فيما يسهو ومغفوعه
وصلواته مجزئة وإن لم يستحق لها ثواباً اهـ ومن فروع هذا الأصل أنه
لواختلف اللسان والقلب فالعبرة بما في القلب اهـ (ثم قال) الأصل الثاني من
التاسع وهو أنه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات ولذا قال في الجمع
ولا معتبر باللسان وهل يستحب التلفظ في جميع العبادات أو يسن أو يكره
أقوال اختار في الهداية الأول لمن لم يجتمع عزيمته وفي فتح القدير لم ينقل عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه التلفظ بالنية لا في حديث صحيح ولا ضعيف
وزاد ابن أمير حاج أنه لم ينقل عن الأئمة الأربعة وفي المفيد ذكره بعض مشايخنا
الناطق باللسان ورآه الآخرون سنة (وفي المحيط الذكر باللسان سنة فينبغي أن
يقول اللهم اني أريد صلاة كذا فيسر هالي وتقبلها مني ونقلوا في كتاب الحج أن
طلب التيسير لم ينقل إلا في الحج بخلاف بقية العبادات وقد حققناه في شرح السكز
وفي المغنية والمجتبي المختار أنه يستحب اهـ أي التلفظ باللسان (ثم قال)

وأما وقف شروعه في الصلاة والاحرام على الذكر ولا تكفي النية فلانه من
 الشرائط للشروع اه (ثم قال في العاشر في شروط النية الاول الاسلام مانصه)
 وقد كتبنا في الفوائد ان نية الكافر لا تعتبر الا في مسئلة في البرازية والمخالصة هي
 صبي ونصراني خرجا الى مسيرة ثلاث فبلغ الصبي في بعض الطريق وأسلم الكافر
 قصر الكافر باعتبار قصده لا الصبي في المختار اه (ثم قال) الثاني أى من
 شروط النية التمييز فلا تصح عبادة صبي غير مميز ولا مجنون اه (ثم قال) وينتقض
 وضوء السكران لعدم تمييزه وتبطل صلاته بالسكر كما في شرح منظومة ابن وهبان
 اه (ثم قال) الثالث العلم بالنوى فمن جهل فرضية الصلاة لم تصح منه كما قدمناه
 عن القنية اه (ثم قال) الرابع أن لا يأتي بمناف بين النية والنوى قالوا ان
 النية المتقدمة هي التحريم جائرة بشرط أن لا يأتي بعدها بمناف ليس منها وعلى
 هذا تبطل العبادة بالارتداد في اثنتائها اه (ثم قال) ومن المنافى نية القطع فان
 نوى قطع الايمان صار مردا للتحال ولو نوى قطع الصلاة لم تبطل وكذلك اسائر
 العبادات الا اذا كبر في الصلاة بنوى الدخول في أخرى فالتكبير هو القاطع
 للاولى لا بمجرد النية وأما الصوم الفرض اذا شرع فيه بعد الفجر ثم نوى قطعه
 والانتقال الى صوم نفل فانه لا يبطل والفرق أن الفرض والنفل في الصلاة
 جنسان مختلفان لا رجحان لاحدهما على الآخر في التحريم وهما في الصوم
 والزكاة جنس واحد كذلك في المحيط وفي خزائن الاكل لو افتتح الصلاة بنية
 الفرض ثم غير نية في الصلاة وجعلها تطوعا صارت تطوعا ولو نوى الاكل والجماع
 في الصوم لم يضره وكذلك النوى فعل مناف في الصلاة لم تبطل اه (قال) ولو نوى
 قطع السفر بالاقامة صار مقيما وبطل سفره بخمسين شرطا ترك السير حتى لو نوى
 الاقامة سائر الموضع وصلاحيته الموضع للاقامة فلو نواها في بصرى وخبره لم يصح
 واتحاد الموضع والمدة والاستقلال بالراى فلا تصح نية التابع كذا في معراج الدراية
 واذا نوى المسافر الاقامة في اثناء صلاته في الوقت تحول فرضه الى الاربع سواء
 نواها في أولها أو في وسطها أو في آخرها وسواء كان منفردا أو معقدا أو مدركا
 أو مسبقا أو لاحقا لا يتم بنيتها بعد فراغ الامام لاستحكام فرضه بفراغ امامه
 كذلك في الخلاصة اه (ثم قال) فرع ويقرب من نية القطع نية القلب
 وهي نقل الصلاة الى أخرى قدمنا انه لا يكون الا بالشروع بالتحريم لا بمجرد النية

ولا بد أن تكون الثانية غير الاولى كان شرع في العصر بعد افتتاح الظهر فبلغت نية
الظهر ولا الظهر بعد ركعة الظهر وشرطه أن لا يتلفظ بالنية فان تلفظ بها بطلت الاولى
مطلقا وقد ذكرنا تفاريها في مفردات الصلاة من شرح الكنتز اه (ثم قال)
وينبغي على هذا انه لو كان عليه فائنة فشك انه قضاها أو لا فضاء ما ثم تبين انها
كانت عليه أن لا يحجزه للشك وعدم الحجز في تعيينها فلو شك في دخول
وقت العبادة وأتى بها فبان انه فعلها في الوقت لم يحجزه أخذ من قوله ثم كافي فخرج
القدير ولو صلى الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه قد دخل لا يحجزه
اه وفي خزائن الاكل أدرك القوم في الصلاة ولم يدروا انها مكتوبة أو التروحية
يكبرون ويؤي المكتوبة على انها ان لم تكن مكتوبة يقضها يعني العشاء فاذا هو في
الشاء صرح وان كان في التروحية يقع فعلا (فرع) عقب النية بالمشقة قدمنا انه
ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وان كان مما يتعلق بالاقوال
كالطلاق والعنق بطل اه وقد نقلناه في كتاب الصوم وفي كتاب الطلاق
والعناق (ثم قال تكميل) النية شرط عندنا في كل العبادات باتفاق الاصحاب
لاركن وانما وقع الاختلاف بينهم في تكبير الاحرام والعمد انها شرط كالنية
وقيل بركبتها اه (ثم قال في الفروع ما نصه) ومنها لو قرأ المجنب قرأنا فان
قصدا للتلاوة حرم وان قصدا لذكر فلا ولو قرأ الفاتحة في صلاته على الجنازة ان
قصدا للثناء والدعاء لم يكره وان قصدا للتلاوة كره عطس الخطيب فقال الحمد لله
ان قصدا الخطبة صححت وان قصدا الحمد للعاس لم يصح ولو ذبح نعتس فقال
الحمد لله كذلك وان ذكر المصلى آية أو ذكر او قصده جواب المتكلم فسدت
والافلا اه (ثم قال في خاتمة) تجرى قاعدة الامور بمقاصدها في علم العربية
ايضا فأول ما اعتبروا ذلك في الكلام فقال سيبويه والجمهور باشتراط القصد فيه فلا
يسمى كلاما ما نطق به النائم والساهى وما يحكيه الحيوانات المعلمة وخالف بعضهم
فلم يشترط وسمى كل ذلك كلاما واختاره أبو حيان الى ان قال ولو سمع آية المجدة من
حيوان صرحوا به بدم وجوبها على المختار اهدم أهلية القارئ بخلاف ما اذا سمعها
من جنب أو حائض والسماع من الجنون لا يوجبها ومن النائم يوجبها على المختار
وكذا يجب سماعها من سكران اه (وقال في قاعدة ما ثبت يمين لا يرتفع
الا بيمين منه) والمراد به غالب الظن ولذا قال في الملتقط ولو لم يفته من الصلوات

شيء وأحب أن يقضى صلاة عمره منذ أدركه لا يستحب ذلك إلا إذا كان أكثر ظنه
 فسادها بسبب الطهارة أو ترك شرط فحينئذ يقضى ما غلب على ظنه وما زاد على ذلك
 بكرة ولو ردد التمس منه اهـ شك في صلاة هل صلاها أعاد في الوقت شك في ركوع
 أو سجود وهو فيها أعاد وان كان بعدها فلا وإن شك أنه لم صلى فإن كان أول مرة
 استأنف وإن أتم تحريه والأخذ بالآقل وهذا إذا شك فيها قبل الفراغ فإن كان
 بعده فلا شيء عليه وإذا تذكر بعد الفراغ أنه ترك فرض أو شك في تعيينه قالوا بسجد
 سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة بسجدة ثم يقعد ثم يقعد ثم يقعد ثم يقعد
 كذا في فتح القدير ولو أخبره عدل بعد السلام أنك قد صليت الظهر أربعة أو شك
 في صدقه وكذبه فإنه بعد احتياطاً لأن الشك في صدقه شك في الصلاة ولو وقع
 الاختلاف بين القوم والامام فإن كان الامام على يقين لا يعيد ولا أعاد به قولهم كذا
 في الخلاصة ولو صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية أنه في العصر ثم شك
 في الثالثة أنه في التطوع ثم شك في الرابعة أنه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك
 ليس بشيء ولو تذكر مصلي العصر أنه ترك سجدة ولا يدرى هل تركها من الظهر
 أو العصر الذي هو فيها تحريه فإن لم يقع تحريه على شيء يتم العصر وسجد سجدة
 واحدة ثم بعد الظهر احتياطاً ثم يعيد العصر فإن لم يعد فلا شيء عليه وفي المجتبى إذا
 شك أنه كبر للافتتاح أو لأهل أحدث أو لأهل أصابت القباسة ثوبه أو لأرضع
 رأسه أو لاستقبل أن كان أول مرة والأفلا اهـ ولو شك أنها تكبيرة الافتتاح أو
 القنوت لم يصح شأراً وعماه في المرح من آخر سجود المصنوع (ثم قال) وفي
 البرازية شك في القيام في الفجر أنها الأولى أو الثانية رفضه وقدمه قد رتبته ثم
 صلى ركعتين بفاتحة وسورة ثم أتم وسجد للمصنوعان شك في سجدة أنها من
 الأولى أو الثانية يعضى فيها وإن شك في السجدة الثانية لأن إتمامها لازم على
 كل حال وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية قصد ثم قام وصلى ركعة وأتم بسجدة
 السهو وإن شك في سجدة أنه صلى الفجر ركعتين أو ثلاثاً فإن كان في السجدة
 الثانية فسدت صلاته وإن كان في السجدة الأولى يمكن إصلاحها عند سجدة لان تمام
 المسألة بالرفع عنده فترفع السجدة بالرفع ارتفاعاً بالحدث فيقوم ويقعد وسجد
 للمصنوع إلى أن قال أي في البرازية نوع منه تذكر أنه ترك ركعتين أو ثلاثاً فسدت
 صلاته وإن كان فعلياً يحمل على ترك الركوع في سجدة ثم يقعد ثم يقوم ويصلي

ركعة بسجدة نبي صلى صلاة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة ولم يعلم
اية صلاة اعاد التمجع والوتر وان تذكر انه ترك في ركعتين فكذلك وان تذكر
الترك في الاربع فذوات الاربع كلها اه (ثم قال) وهما فروع علم ارها الا ان
لهما ان قال الثالث شك فيما عليه من الصيام الرابع شك فيما عليهما من العدة
هل هي عدة طلاق أو وفاة ينبغي ان يلزم الاكثر عليهما وعلى الصائم احذامن
قوله - لم لو ترك صلاة وشك انها اية صلاة يلزمه صلاة يوم وليلة عملا بالاحتياط اه
(ثم قال) في خاتمة فيها فوائد في تلك القاعدة اعني اليقين لا يزول بالشك الى ان
قال الرابعة قدمنا انه لو شك هل كبر للافتتاح أولا أو أحدث أولا أو مسح رأسه أولا
وكان أول ما عرض له استقبل اه (ثم قال) وهما مسائل تحتاج الى المراجعة
ولم ارها الا ان منها شك مسافر أو صل ببلده أولا ومنها شك مسافر هل نوى
الاقامة أولا وينبغي ان لا يجوز له الترخص بالشك ثم رأيت في التتارخانية
لوشك في الصلاة أمقيم أم مسافر صلى أربعاً وبقعد على الثانية احتياطاً وكذلك
اذا شك في نية الاقامة اه (ثم قال) ومنها جامن قد دام وشك امتقدم عليه أم لا
ومنها شك هل سبق الامام بالنكبة أولا ثم رأيت في التتارخانية واذا لم يعلم
المأموم هل سبق امامه بالنكبة أولا فان كان أكبر رايه انه كبر بعده أجزاء وان
كان أكبر رايه انه قبله لم يجوز ان استوى الطنان أجزاء لان أمره محمول على السداد
حتى يظهر الخطأ اه وينبغي ان يكون كذلك حكم المسئلة التي قبلها وهي الشك
في التقدم والتأخر ومنها من عليه فائسة وشك في قضائها فهي ست وفي
التتارخانية رجل لا يدري هل في ذمته قضا الفوائت أم لا يكره له ان ينوي
الفوائت (ثم قال) واذا لم يدر الرجل انه بقي عليه شيء من الفوائت أم لا الافضل ان
يقرا في سنة الظهر والمصر والعشا في الاربع الفاتحة والسورة اه (وقال في
القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) واعلم ان اسباب التخفيف في العبادات
وتغيرها سبعة الاول السفر وهو نوعان منه ما يختص بالطويل وهو ثلاثة أيام
وليلته او هو القصر والفطر والمسح اكثر من يوم وليلة وسقوط الاضحية على ما في غاية
البيان والثاني ما لا يختص به والمراد به مطلق الخروج عن المصر وهو ترك
الجمعة والعيدين والجماعة والتفعل على الدابة وجواز التيمم واستحباب القرعة بين
نفسائه والقصر للمسافر عندنا رخصة اسقاط بمعنى العزيمة بمعنى ان الاتمام

لم يبق مشروطا حتى أتمه وفسدت لو أتم ولم يقعد على رأس الركعتين ان لم ينو إقامة
قبل سجود الثالثة الثاني المرض ورخصه كثيرة التيم عند الخوف على نفسه
أو على عضوه أو من زيادة المرض أو بطلوه والقعود في صلاة الفرض والاضطجاع
فيها والايما والاضطجاع عن الجماعة مع حصول الفضيلة اه (وقال في بحث
المسبب السابع النقص مانصه) وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على
الرجال كالجماعة والجمعة اه (ثم قال) السادس العسر وعوم البلوى كالصلاة مع
النجاسة المعفوعة عنها الى ان قال واباحه المشي والاستدبار عند سبق الحديث
واباحتهما في صلاة الخوف واباحه المناقلة على الدابة خارج المصير بالايما وفيه
في رواية عن أبي يوسف واباحه القعود فيها بلا عذر اه (ثم قال) ووسع أبو حنيفة
في العبادات كلها الى ان قال ولم يشترط مقارنة النية للتكبير ولم يعين من القرآن
شيئا حتى الفاتحة عملا بقوله تعالى فاقروا ما تنصرون القرآن والتميزين بحيث لا يجوز
غيره عسر واسقط القراءة عن المأموم بل منعه منها شفقة على الامام دفعا للتقليط
عنه كما شاهد بالجامع الازهر ولم يخص تكبيرة الاحرام بلفظ وانما جوزها بكل
ما يفيد التعظيم واسقط نظم القرآن عن المصلي فجوزها بالفارسي تهجيرا على
المخاشعين وروى رجوعه واسقط فرض الطمأنينة في الركوع والسجود
تيسيرا اه (ثم قال) ومن ذلك الابراد بالظهر في شدة الحر ومن ثم لا يبراد في الجمعة
لاستحباب التكبير اليها على ما قبل ولكن ذكر الاستحبابي انها كالظهر في الزمانين
وترك الجماعة للظهور والجمعة بالاعذار المعروفة ولذا اسقط أبو حنيفة عن الاعشى
الجمعة والمجذبان وجدقة ثلثا دفعا للشفقة عنه وعدم وجوب قضاء الصلاة على المحائض
لتكرهه بخلاف الصوم وبخلاف المسحاضة لتدور ذلك وسقوط القضاء عن
المغشى عليه اذا زاد على يوم وليلة وعن المريض العاجز عن الائمة بالرأس كذلك
على الصحيح وجواز صلاة الفرض في السفينة قاعدا مع القدرة على القيام بخوف
دوران الرأس اه (ثم قال) وجواز تقديم النية على المروع في الصلاة ادا لم
يفصل اجنبي اه (ثم قال) الفائدة الثالثة تخفيفات المروع انواع الى ان قال
الثاني تخفيف تنقص كل قصر في المروع على القول بأن الاتمام اصل واما على قولنا
من ان القصر اصل والاتمام فرض بعده فلا الا صورة اه (ثم قال) الرابع
تخفيف تنقص جميع يعرفات اه (ثم قال) الخامس تخفيف تأخير كالمجمع

بجذبة وتأخير رمضان للرخص والمسافر وتأخير الصلاة عن أوقاتها في حق
المشتغل بانقاذ غريق ونحوه السادس تخفيف ترخيص كصلاة المستحجم مع بقية
النحو وشرب الخمر للخصم السابع تخفيف تغيير كتغير نظم الصلاة للخوف اه وقال
في القاعدة الاولى من الخامسة الضرورات بتسليم المخطورات مانصه وقالوا لودفن
بلا تكفين لا ينش عليه لان مفسدة هتك حرمة الله من عدم تكفينه الذي قلم
الستر بالتراب مقامه وكذا قالوا لودفن بلا غسل واهل التراب عليه صلى على قبره
ولا يخرج اه (وقال في بحث اذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضررا
بارتكاب أحدهما) قال الزيلعي في باب شروط الصلاة ثم الاصل في جنس هذه
المسائل ان من ابتلى ببليتين وهما متساويتان يأخذ بايهما شاء وان اختلفتا لم يحتار
أهونهما لان مباشرة الحرام لا يجوز الا للضرورة ولا ضرورة في حق الزيادة مثاله رجل
به جرح لو سجد سال جرحه وان لم يسجد لم يسلم فانه يصلي قاعدا أي بيمينه باركوع
والسجود لان ترك السجود أهون من الصلاة مع المحدث الا ترى ان ترك السجود جائز
حالة الاختيار في التطوع على الدابة ومع المحدث لا يجوز بحال وكذا شيخ لا يقدر
على القراءة قائما ويقدر عليه قاعدا يصلي قاعدا لانه يجوز حالة الاختيار في النفل
ولا يجوز ترك القراءة بحال ولو صلى في الفصلين قائما مع المحدث وترك القراءة
لم يجز ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما أكثر من قدر الدرهم يتغير
ما لم يبلغ أحدهما ربع الثوب لاستوائهما في المنع ولو كان دم أحدهما قدر الربع
وقدر الآخر أقل يصلي في أقلهما مادام ولا يجوز عكسه لان للربع حكم الكل ولو
كان في كل واحد منهما قدر الربع أو كان في أحدهما أكثر لكن لا يبلغ ثلاثة
ارباعه وفي الآخر قدر الربع صلى في أيهما شاء لاستوائهما في الحكم والافضل ان
يصلي في أقلهما نجاسة ولو كان ربع أحدهما طاهرا والآخر أقل من الربع
يصلي في الذي ربعه طاهرا ولا يجوز في العكس ولو ان امرأة لوصلت قائمة ينكشف
من مورتها ما يمنع جواز الصلاة ولوصلت قاعدة لا ينكشف منها شيء فانها تصلي
قاعدة ما ذكرنا ان ترك القيام أهون ولو كان الثوب يغطي جسدها وربع رأسها
فتركت تغطيته الرأس لا يجوز ولو كان يغطي أقل من الربع لا يضركم للربع حكم
الكل ومادونه لا يغطي له حكم الكل والآخر أفضل تغليلا لان كشفه اه ومن
هذا القبيل ما ذكره في الخلاصة انه لو كان اذا خرج الى الجماعة لا يقدر على

القيام ولو صلى في بيته صلى قائما يخرج اليها ويصلى قاعدا وهو الصحيح ونقل في شرح منية المصلى تحجيجا آخر انه يصل في بيته قائما وهو الاظهر اهـ (ثم قال في بحث دره المفاسد الأولى من - باب المصالح مانصه) وقد تراعى المصلحة لعلهم اعلى المفسدة فمن ذلك الصلاة مع اخلال شرط من شروطها من الطهارة أو الاستقبال فان في كل ذلك مفسدة لما فيه من الاخلال بجلال الله تعالى في انه لا ينبغي الا على أكمل الاحوال ومنى تعذر شئ من ذلك جازت الصلاة بدونه فقد عا المصلحة الصلاة على هذه المفسدة اهـ (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومن ذلك العمل المفسد للصلاة مفوض الى العرف ان كان بحيث لو رآه راعظ ان خارج الصلاة اهـ (ثم قال) ولا خصوصية للربا وانما العرف غير معتبر في المنصوص عليه قال في الظهيرية من الصلاة وكان محمد بن الفضل يقول السرة الى موضع نبات الشعر من العانة ليس بعورة لتعامل الحال في الابداع ذلك الموضع عند الاضرار وفي النزاع عن العادة الظاهرة نوع حرج وهذا ضعيف وبعبء لان التعامل بخلاف النص لا يعتبر اهـ بالغة اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في الحظر أيضا (وقال في القاعدة الأولى الاجتهاد لا يتقضى بالاجتهاد مانصه) ومن فروغ ذلك لو تغير اجتهاده في القبلة عمل بالثاني حتى لو صلى أربع ركعات لاربعة جهات بالاجتهاد فلا قضاء وانما اختلفوا فيما لو صلى ركعة بالتحري الى جهة ثم تغير الى أخرى ثم عاد الى الأولى وقد بيناه في الشرح وذكريه اختلاف في الخلاصة ومنهم من قال لا يستقبل اهـ (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم اهـ) ومنها اذا صلى على حي وميت وينبغي أن تضع على الميت اهـ (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الثالثة الاجتهاد في ثياب محتلمة بوضها نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان الاكثر نجسا أو لا الخ وقد نلنا بقمته في كتاب الطهارة فراجع اهـ (ثم قال) وأما الواحرم قاصر فبلغت سفينته دار اقامته فانه يتم ولو شرع في الصلاة في دار الاقامة فسارت سفينته فليس له القصر ولم أرهما الا ز وعندنا فائنة السفر اذا قضاها في الحضرة قضيهما ركعتين وعكسه يقضى أربعه لان القضاء يحكي الاداء اهـ (ثم قال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه) ونخرج عنها مسائل الأولى لو استشهد المجنب فانه يغسل عند الامام ومقتضاها انه لا يغسل كقولهما الثانية لو اختلط

وفي المسلمين بموتى الكفار فمقتضاه عدم التفصيل لكل والشافعية قالوا بتفصيل الكل ولم يفصلوا وأصحها بنا فصولنا فقال المحاكم في الكافي من كتاب التجرى وإذا اختلط موتى المسلمين وموتى الكفار فن كان عليه علامة المسلمين صلى عليه ومن كان عليه علامة الكفار ترك فإن لم تكن عليهم علامة والمسلمون أكثر غسلوا وكفونوا وصلى عليهم وينوون بالصلاة والدعاء المسلمين دون الكفار ويدفنون في مقابر المسلمين وإن كان القريبان سواء أو كان الكفار أكثر لم يصل عليهم ويغسلون ويكفون ويدفنون في مقابر المتركين اهـ (ثم قال القاعدة الثالثة الاشارة في القرب) قال الشافعية الا يشار في القرب مكره وفي غيرها محبوب قال الله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ عز الدين لا يشار في القربان فلا يشار بما الطهارة ولا يسترا العورة ولا بالصف الاول لان الغرض بالعبادات التعظيم والاحلال فن أثربه فقد ترك اجلال الاله وتعظيمه اهـ (ثم قال) وقال في شرح المذهب في باب الجمعة لا يقيم احد من مجلسه ليجلس في موضعه فان قام باختياره لم يكره فان انتقل الى ايه من الامام كرهه قال اصحابنا لانه أثربا القربة اهـ (ثم قال) قال السبوطي من المشكل على هذه القاعدة من جاء ولم يجد في الصف فرجة فانه يجزئ له شخص بعد الاحرام ويندب للجور وإن يساعده فمذنبون على نفسه قربة وهو أجز الصف الاول اهـ وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الطهارة وفي المحظرات ايضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) الثانية التابع يستقط بسقوط المتبوع منها من فاتته صلاة في أيام الجنون ونقلنا بعد عدم القضاء لاية ضى سبئها الراتب اهـ (ثم قال في بحث الثانية التابع يستقط بسقوط المتبوع مانصه) ومما خرج عنها الاخرس يلزمه تحريك اللسان في تكبيرة الاحرام والتلبية على القول به وأما بالقراءة فلا على المختار مع ان المتبوع قد سقط وهو التلغظ اهـ وقد نقلنا صدر هذه في المحج (ثم قال الثالثة التابع لا يتقدم على المتبوع) فلا يصح تقدم المأموم على امامه في تكبيرة الافتتاح ولا في الاركان ان انتقل قبل مشاركة الامام وفرع عليه قاضي خان في الفتاوى ما اذا سبق امامه في الركوع والسجود في الرباعية اهـ (قال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع أمران من جنس واحد لم يختلف مقصودهما ادخل احدهما في الآخر غالبا مانصه) وهما لو دخل المسجد وصلى الفرض أو الزاينة دخلت فيه التحية اهـ (ثم قال) هو لو صلى

فريضة عقيب طواف ينبغي أن لا تكفيه عن ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد
 لأن ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرها بخلاف تحية المسجد وقد نقلنا
 هذه العبارة في الحج ولو تلى آية سجدة فسجد صليته قبل أن يقرأ ثلاث آيات كفت
 عن التلاوة لمحصل المقصود وهو التعظيم وكذا الوركع لما فررا أجزأت قياسا وهذه
 من المواضع التي يهل فيها بالقياس كما بيناه في شرح المنار وكذا التولي آية وكررها
 في مجلس واحد كفي بسجدة واحدة ولو تعدد السهو في الصلاة لم يتعد الجابر
 بخلاف الجابر في الأحرام فإنه يتعد بتعدد الجناية إذا اختلف جنسها لأن المقصود
 بسجود السهو رغم أنف الشيطان وقد حصل بالسجدة ثلث آخر الصلاة والمقصود من
 الثاني جبره تلك الحرمه فلكل جبر فاختلف المقصود اهـ وقد نقلنا هذه أيضا
 في كتاب الحج (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استجمل الشيء قبل أو أنه عوقب
 بحرمانه مانصه) وخرج عنها مسائل إلى أن قال السادسة شربته ووافضت لم
 تقض الصلاة اهـ وقد نقلناها في كتاب الطهارة أيضا (وقال في القاعدة السابعة عشر
 لا عبرة بالظن البين خطأ) صرح بها الصحابي في مواضع منها في باب قضاء الفوائت
 قالوا الوطن ان وقت الفجر ضاق فصرى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت سعة بمطل الفجر
 فاذا بطل يتظر فان كان في الوقت سعة يصلى العشاء ثم يعيد الفجر وان لم يكن فيه
 سعة يعيد الفجر فقط وتماه في شرح الزياجي اهـ (ثم قال) وخرج عن هذه
 القاعدة مسائل إلى أن قال الثانية لو صلى في ثوب وعنده انه نجس ثم تبين انه طاهر
 أعاد الثالثة لو صلى وعنده انه محدث ثم ظهر انه متوضئ أعاد الرابعة صلى الفرض
 وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان قد دخل لم يجزه فيها وهي فتح القدير من
 الصلاة والثانية تقتضي ان تحمل مسألة الخلاصة سابقا على ما إذا لم يصل اما إذا
 صلى فإنه يعيد ففي هذه المسائل الاعتبار لما ظنه المكاف لما في نفس الامر وعلى
 نكسها الاعتبار لما في نفس الامر فلو صلى وعنده ان الثوب طاهر أو ان الوقت قد
 دخل أو أنه متوضئ فبان خلافه أعاد اهـ وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الطهارة
 أيضا وقوله ان تحمل مسألة الخلاصة سابقا هي وقوله ومنها الوطن الماء نجسا
 فتوضأ به ثم تبين انه طاهر جاز وضوءه هكذا في الخلاصة اهـ وقد نقلناها في كتاب
 الطهارة أيضا (ثم قال) وقال الوراء أو اسودا فضنوه غدا فاصلوا صلاة المخوف فبان
 خلافا لم يصح لأن شرطها حضرة العدو اهـ (وقال في الفن الثالث في أحكام

الناسي مانسه) فمن نسي صلاة أو صوما أو حجاباً أو زكاة أو كفارة أو نذر أو حجب فضاؤه
 بلا خلاف اه وقد نقلنا ذلك في كتاب المجمع أيضاً (ثم قال) ومنهم من صلى بنجاسة
 مانعة تاسيا ونسي ركبا من أركان الصلاة أو يتقن خطأ في الاجتهاد في المساء والثوب
 أو وقت الصلاة والصوم أو نسي نية الصوم أو تكلم في الصلاة تاسيا اه أي فانه
 بعيد في جميع المذكورات وقد نقلنا ذلك في كتاب الصوم أيضاً (ثم قال) وكذا
 لو سلم تاسيا في الصلاة الرابعة إلى رأس الركعتين لم تبطل اه (ثم قال) وقد جعل
 له أي النسيان أصلا في الخبر بر فقال انه ان كان مع ذكر ولا داعي له كالكل المصلي
 لم يسقط لنقصه بخلاف سلامه في القعدة أو لا معه مع داع كالكل الصائم سقط
 أو لا ولا فإولى كترك الذاب التسمية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصوم أيضاً
 وفي الذبائح (ثم قال) والنالك الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون
 عذرا اه (وقال في أحكام الصبيان مانسه) واتفقوا على وجوب العشر
 والخراج في أرضه إلى ان قال وعلى بطلان عباداته بفعل ما يفسدها من نحو كلام
 في الصلاة اه (ثم قال) ولا تنتقض طهارته بالقهقهة في صلاته وان أبطلت
 الصلاة اه ونقلناها في الطهارة (ثم قال) وتصح عباداته وان لم تحب عليه
 واختلفوا في ثوابها والمعتمد انه له وللام لم ثواب التعليم وكذا جميع حسناته اه وقد
 نقلناها في المحظرات أيضاً (ثم قال) ولا تصح امامته واختلفوا في صحته في التراويح
 والمعتمد عدمها وتجب سجدة التلاوة على سامعها من صبي وقيل لا بد من عقله
 وتحصل فضيلة الجماعة بصلاته مع واحد الا في الجمعة فلا تصح بثلاثة هو منهم وليس
 هو من اهل الولايات فلا يلي الانسكاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقا لكن لو خطب
 بأذن السلطان وصلى بالغ غيره جاز وتصح سلطنته ظاهرا قال في البرازية مات
 السلطان واتفقت رعيته على سلطنة ابن صغير له ينبغي أن يفرض امور التقليد إلى
 والى ويهددها والى الوالى نفسه تبعا لابن السلطان اشرفه والسلطان بالرسم هو الابن
 وفي الحقيقة هو الوالى لعدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة بمن لا ولاية له اه وقد
 نقلناها في القضاء أيضاً (ثم قال) ويصح اذانه مع الكراهة كافي للجمع لكن
 في السراج الوهاج انه لا كراهة في اذان الصبي العاقل في ظاهر الرواية وان كان
 البالغ افضل وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة الاذان وأما قيامه في صلاة الفريضة
 فظاهر كلامهم انه لا بد منه للعلم بحجته وان كانت أركانها وشرائعها لا توصف

بالوجوب في حقه اه (ثم قال) ولو قال السلطان لصبي اذا دركت فصل بالناس
 الجمعة جاز وفي البرازية السلطان او والي اذا كان غير بالغ فبلغ محتاج الى تقليد
 جديد اه وقد نقلنا ذلك في القضاء ايضا (وقال في احكام السكران مانصه)
 وصرحوا بكرهه اذان السكران واستحباب اعادته ويذبحي ان لا يصح اذانه كالمجنون
 اه (ثم قال تنبيه) فو لم ان السكر من مباح كالاغصاء يستثنى منه سقوط القضاء
 فانه لا يسقط عنه وان كان اكثر من يوم ولا حيلة لانه يصنع كذا في المحيط اه
 (وقال في احكام العبيد مانصه) لا الجمعة عليه ولا عيده ولا تشريق ولا اذان ولا اقامة
 اه (ثم قال) وعورتها كالرجل رتراد البطن والظهر ويحرم نظره غير محرم الى
 عورتها فقط وما عداها ان اشتبه اه وقد نقلنا ذلك في المحظرات ايضا (وقال
 في احكام الاعمي) هو كالصغير الا في مسائل منها لاجهاد عليه ولا الجمعة ولا جماعة
 ولا حج وان وجد قائدا اه (ثم قال) وتكره امامته الا ان يكون اعلم القوم اه
 (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) فلا يعود لترتيب بعد سقوطه بقلة الفوائد
 بخلاف ما اذا سقط بالنسيان فانه يعود بالتذكّر لان النسيان كان مانعا لامتصاصها فهو
 من باب زوال المانع اه (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في مسائل مانصه)
 السادسة عشر اذا نام المصلي وتكلم في حال النوم فقد صد صلاته السابعة عشر اذا نام
 المصلي وقرأ في حال نومه تعتبر تلك القراءة في رواية الثامنة عشر اذا نسي آية
 السجدة في نومه فسمعها رجل تلزمه السجدة كالموسم من البقطان التاسعة عشر
 اذا نسي قسط النائم فأخبره رجل بذلك كان شمس الأئمة يفتي بأنه لا يجب عليه سجدة
 التلاوة وتجب في بعض الاقوال وعلى هذا لو قرأ رجل عند نائم فأنقته فأخبره فهو على
 هذا اه (ثم قال) الخامسة والعشرون اذا نام المصلي في صلاته واحتمل يجب
 الغسل ولا يمكنه البناء وكذلك اذا بقي نائما يوما وليله أو يومين وليتين صارت الصلاة
 دينيا في ذمته اه (وقال في احكام الخنثى مانصه) يعم اذا مات ويسجى قبره
 ولا يدفنه الا محرم ويكفن كفن المرأة اه (ثم قال) ولا يصلي الا بقلع ويقوم
 امام النساء خلف الرجال وان وقف في صف النساء أعادها وان في صف الرجال
 لا يعيدها ويعيدها من على يمينه ويساره وخلفه محاذياله ويوضع في الجنازة خلف
 الرجال والمرأة خلفه ويجعل خلف الرجل في القبر لودفنا للضرورة مع حاجز بينهما
 من الصعيداه (ثم قال) ويقعد في صلاته كالمرأة اه (ثم قال) وحاصله انه كالأنثى في

جميع الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يقف في صف النساء اه (وقال في احكام
الانثى مانصه) ويكره اذا انها واقامتها وبدنها كله عورة الا وجهها وكفها وقدمها
على المعتمد وذراعيها على المرجوح وصوتها عورة في قول اه وقد نقلناه في المحظر
(ثم قال) ولا ترفع يديها احدى اذنيها ولا تجهر بقراءتها وتنضم في ركوعها وسجودها
وتنضم أصابعها ولا تفرج أصابعها في الركوع وأذا نابت اشئ في صلاتها صفقت
ولا تسبح وتكره جماعة من ويقف الامام وسطهم ولا تصلح اماما للرجال ويكره
حضورها الجماعة وصلاتها في بيتها أفضل وتضع يمينها على شملها تحت نديها
وتضع يديها في التشهد على فخذيها تبلغ رؤس أصابعها ركبتيها وتترك ولا
جمعة عليها لكن تنعقد بها ولا عيب ولا تكبير تشريق اه (ثم قال) ولا
تخطب مطلقا الى ان قال وتكفن في خمسة أثواب ولا تؤم في الجماعة ولو نهات
سقط الفرض بصلاتها ولا تحمل الجماعة وان كان الميت انثى ويندب لها نحو
القبة في التابوت اه (ثم قال) وتقدم على الرجال في المحضنة الى ان قال وفي
الانصراف من الصلاة وتؤخر في جماعة الرجال والموقف وفي اجتماع الجماعة
عند الامام فتقبل عند القبلة والرجل عند الامام وكذا في المجد اه (وقال في احكام
الجمان) ومنها انعقاد الجماعة بالجمن ذكره السيوطي عن صاحب اكلام المرجان
من أصحابنا سمعته لا يحدث أحمد عن بن مسعود رضي الله تعالى عنه في قصة
الجمن وفيه فلما قام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أدركه ثغمان منهم فقالا
يا رسول الله اننا نحب أن تؤمنا في صلاتنا فصفهم ما خلفه ثم صلى بهما ثم انصرف
ونظير ذلك ما ذكره السبكي ان الجماعة تحصل باللائكة وفرع على ذلك لو صلى في قضاء
بأذان واقامة منفردا ثم خلفه صلى بالجماعة لم يحنث ومنها صفة الصلاة خلف
الجمن ذكره في اكلام المرجان ومنها اذا امر الجمن بين يدي المصلي يقاتل كما يقاتل
الانثى اه (وقال في احكام المحارم مانصه) ويغسل المحرم قريته اه قال في
الشرح هذان هو والصواب ويقيم المحرم قريته الخ فراجع اه (ثم قال) وتختص
الاصول بأحكام الى ان قال ومنها اذا دعاه أحد ابويه وهو في الصلاة وجبت اجابته
الا ان يكون عالما بكونه فيها ولم أر حكم الاجداد والجداد وينبغي الاحتياط اه
(ثم قال) واختص الاب والمجد بأحكام الى ان قال وأما ولاية الانكاح فلا تختص
بهما فثبت لكل ولي سواء كان عصبية أو من ذوى الارحام وكذا الصلاة على

المجازة لا تختص بها اه (ثم قال فائدة) يترتب على النسب اثنان شرهما الى
 ان قال وولاية غسل الميت والصلاة عليه اه (وقال في أحكام غيبوبة المشقة
 مانصه) يترتب عليها وجوب الغسل وتحريم الصلاة والجمود والحطبة اه وقد
 نقلنا تمامه في الطهارة (وقال في أحكام العقود مانصه) تكيل الباطل والفساد
 عندنا في العبادات مترادفان اه (وقال في أحكام الاشارة مانصه) وهذا فروع
 لم أره الا الآن الاول اشارة الاخرس بالقراءة وهو وجب ينبغي ان تحرم عليه اخذا
 من قولهم ان الاخرس يجب عليه تحريك لسانه ففعلوا التحريك قراءة اه وقد
 نقلنا ساه في الطهارة (ثم قال في قاعدة فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة مانصه) وفي
 باب الاقتداء قالوا لوفى الاقتداء بهذا الامام زيد فبان هو ولم يصح الاقتداء ولو نوى
 الاقتداء بالامام القاسم في المحراب على ظنه انه زيد فبان انه عمر و يصح ولو نوى
 الاقتداء بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح الاقتداء ولو نوى الاقتداء بهذا الشيخ
 فاذا هو شاب يصح لان الشاب يدعى شيخا لعمله وقياس الاول انه لو صلى على جنازة
 على انه رجل فبان انه امرأة لم يصح واستنبط من مسئلة الاقتداء شيخ الاسلام العيني
 في شرح البخاري عند الكلام على الحديث صلاة في مسجدى هذا افضل من ألف
 صلاة فيما سواه ان الاعتبار للتسمية عند أصحابنا فله يحتضن الثواب بما كان
 في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم الى آخر ما قاله اه (وقال في بحث ما يمنع الدين
 وجوبه وما لا يمنع مانصه) الثاني السترة وقوله كذلك فيما ينبغي ولم أره اه (يقول
 جامعه) وقوله السترة أى في الصلاة وقوله كذلك أى يمنع الدين وجوبها (وقال
 في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الدين مانصه) اجتمعت جنازة وسنة
 وقيمة قدمت المجازة وأما اذا اجتمع كسوف وجمعة أو فرض وقت لم أره وينبغي
 تقديم الفرض اذا ضاق الوقت والا لا كسوف لانه يخشى فواته بالانجلاء ولو اجتمع
 عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم المجازة وكذا لو اجتمعت مع جمعة وفرض وقت
 ولم يخف خروج وقته وينبغي أيضا تقديم المحسوف على التور والتراويح اه (قال
 في بحث مسائل اجتماع الفضيلة والنقيصة مانصه) ومنها الوصول الى مفردا صلى
 في الوقت المستحب وان تأخر عنه صلى مع الجماعة فالأفضل التأخير ومنها الواسع
 الوضوء تفوت الجماعة ولو اقتصر على مرة أدركها فينبغي تفضيل الاقتصار لادراكها
 اه (ثم قال) ومنها الخاف فوث الركعة لو مشى الى الصف ففي القيمة الافضل

ادراكه في الركوع وقول النوى في شرح المذهب لم أرفقه لاصحابنا ولا غيرهم
 شيئا فصور ومنها لو كان بحيث لو صلى في بيته صلى قائما ولو صلى في المسجد لم يقدر
 عليه ففي الخلاصة يخرج الى المسجد ويصلي قاعدا ومنها لو كان بحيث لو صلى قاعدا
 قدر على سنة القراءة وان صلى قائما لا قعد وقراها ومنها الوضاق الوقت عن سنن
 الطهارة والصلاة أي وعن سنن الصلاة تركها وجوبا ووضاق الوقت المستحب عن
 استيعاب السنن ينبغي تقديم المؤكدة ثم الصلاة في المستحب اهـ (ثم قال) ومنها
 باب الامامة يقدم العلم ثم الاقراء ثم الاورع ثم الاسن ثم الاصبح وجهان ثم الاحسن
 خلقا ثم الاحسن زوجة ثم من له جاه ثم الانظف ثوبا ثم المقيم على المسافر ثم الحر
 الاصل على المعتق ثم المقيم عن المحدث على المقيم عن المجنابة وقامه في الشرح اهـ
 (وقال في بحث القول في أحكام السفر مانصه) رخصة التصبر والفطر والمبغ ثلاثة
 أيام بلياليها وأما التغفل على الدابة في كم خارج المصر لا السفر ومنها سقوط الجمعة
 والعيدين والاضحية وتكبير التشريق وأما حصة الجمعة في أحكام المصر اهـ
 وقد نقلنا بعضها في الطهارة والصوم والاضحية (وقال في بحث أحكام المسجد
 مانصه) هي ثمرة جدا وقد ذكرها الاصحاب في الفتاوى في كتاب الصلاة في باب
 على حدة فمنها يحرم دخوله على المجنب والمحائض والنساء ولو صلى وجهه للعبور
 وادخال نجاسة فيه يخاف منها التلويت اهـ وقد نقلناه في الطهارة (ثم قال)
 ومنع ادخال الميت فيه والصحيح ان المنع اصله المجازاة وان لم يكن الميت فيه الا العذر
 مطر ونحوه واختلاف في علمته فمنهم من علمه بخوف التلويت ومنهم من علمه بانه
 لم ينس لمساوء الى الاول هي تحريمية وعلى الثاني هي تنزيهية ورجح العلامة قاسم
 الاول ولم يعلمه أحد منا بنجاسة الميت لاجتماعهم على طهارته بالغسل حيث كان
 مسلما ومنها حصة الاعتكاف فيه اهـ وقد نقلناه في الصوم (ثم قال) ومنها
 حرمة ادخال الصبيان والمجانين حيث غالب تنجيسهم والافيكرو ومنها منع القاء
 القملة بعد قتلها فيه ومنها يحرم البول فيه ولو في أناء وأما الفصد فيه في أناء فلم أره
 وينبغي أن لا فرق ومنها منع أخذ شيء من أجزائه قالوا في ترايه ان كانا بحجتهما جاز
 الاخذ منه ومسح الرجل عليه والا لا ومنها حرمة البصاق والقاء الفضالة فوق المحصر
 أخف من وضعها تحته فان اضطراب اليه دفنه وتكره المضمضة والوضوء فيه الا أن
 يكون ثمة موضع أعذ لذلك لا يصلى فيه أو في أناء ويكره مسح الرجل من الطين على

عموده والبزاق على حيطانه ولا يحفر فيه بئر ماء وتترك القديمة ويكره غرس الاشجار فيه الا لمنفعة لقل النزول ويجوز اتخاذ طريق فيه للمرور والاعذر وتكره الصناعة فيه من خياطة وكتابة بأجر وتعليم صبيان بأجر لا بغيره الا لحفظ المسجد في رواية ويكره الجلوس فيه للصية وتسحب التهمة فيه لدا - له فاركان ممن يتكرر دخوله كفته ركعتان كل يوم ويستحب عقد النكاح فيه وجلوس القاضي فيه اه وقد نقلناه في النكاح وفي القضاء (ثم قال) ويجوز الوطئ فيه وفوقه كالقنلى ويكره دخوله لمن أكل زاريج كريهة ويمنع منه وكذا كل مؤذ فيه ولو بلسانه ومن البيع واشترائه وكل عقد لغير المتكف فيجوز له بقدر حاجته ان لم يحضر السلعة وانشاد الضالة والاشعار والاكل والنوم لغير غريب ودعتكف والكلام المباح وفي فتح القدير انه يأكل المحنات كحبات كل الدار المحنات ورفع الصوت بالذكر الاتمقة واخراج الریح فيه من الدبر والمخومة ويسن كذسه وتنظيفه وتنظيفه وفرشه وإيقاده وتقديم اليمنى على اليسرى عند دخوله وعكسه عند خروجه ومن اعتاد المرور فيه ياتم ويقتى ويكره تخصيص مكان فيه لصلاته ولا يتعين بالملزمة فلا يرجع غيره لوسه بئنه اليه ولا هل المحلة جعل المسجد الواحد مسجدين والاولى ان يكون لكل طائفة مؤذن ولم جعل المسجدين واحدا وقد نقلناه في الوقف (ثم قال) ولا يجوز اعارة ادوات مسجد لمسجد آخر ولا يشغل المسجد بالمنازع الا للوقوف في الفتنة العامة (خاتمة) أعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم المجوامع ثم مساجد الحال ثم مساجد الشوارع ثم مساجد البيوت اه (وقال في أ - كلام الذمى مانصه) ولا يمنع من دخول المسجد جنبا بخلاف المالم ولا يتوقف جواز دخوله على اذن مسلم لم عندنا ولو كان المسجد الحرام اه وقد نقلناه في المجاهد (وقال في آخر فن العرق والجمع مانصه) حادثة سئلت عن مدرسة لها صفة لا يصلى فيها أحد ولا يدرس والتااضي جالس فيها للحكم فهل له وضع خزائن لحفظ المحاضر والسجلات للنفع العام أم لا فأجبت بالجواز أخذ من قولهم لوضاق الطريق على المارة والمسجد واسع فلهم أن يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم لو وضع أثاث بيته ومناذره في المسجد للوقوف في الفتنة لعامة جاز ولو كان المذهب ومن قولهم بأن القضاء في الجماعة أولى وقائلا لا بطرا أن يؤجر فناءه للتجار ليخبروا فيه مصلحة المسجد وله وضع السرور بالاجابة لاشك ان هذه الفتنة من الغناء وحفظ

المسجلات من النفخ العام فهم حوزوا جعل بعض المسجد طريقا دفعا للضرر العام
 وجوزوا اشغاله بالمحجوب والاثاث والمتاع دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع
 العمل على رفته وصرحوا بان القضاء في الجامع اولى من القضاء في بيته الخ وقد
 نقلنا بقيته في القضاء فراجعه وفي الوقف ايضا (ثم قال احكام يوم الجمعة) اختص
 باحكام لزوم صلاة الجمعة واشترط الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى الامام والمخطبة
 لها وكونها قاهرة لها شرط وقراءة السور المخصوصة لها وتحريم السجدة لغيرها بشرطه
 واستئذان الغسل لها اه وقد نقلناه في الطهارة (ثم قال) والتطيب ولبس
 الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بعدها افضل والبخور في المسجد
 والتبكير لها والاشتغال بالعبادة الى خروج المخطيب ولا يسن الا براد لها ويكره
 افرادها بالصوم وافراد ليلته بالقيام اه وقد نقلناه في الصوم (ثم قال) وقراءة
 الكهف فيه ونفي كراهة النافلة وقت الاستواء على قول أبي يوسف المصحح المعتمد
 وهو خير ايام الاسبوع ويوم عيد وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار فيه
 القبور ويأمن الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه أو في ليلته أمن من فتنة
 القبر وعذابه ولا تستجربه جهنم وفيه خلق آدم عليه الصلاة والسلام وفيه أخرج
 من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه يزور أهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى اه
 (وقال في بحث ما افترق فيه الاذان والاقامة مانسه) يجوز تراخي الصلاة عن
 الاذان بخلاف الاقامة يسن التمهّل فيه والاسراع فيها يكره اقامة المحدث لا اذانه
 (ما افترق فيه سجود المهر والتلاوة) هو مسجدتان وهي واحدة هي آخر صلته بعد
 السلام وهي فيها وهو لا يترك بخلافها لا يقوم له ويقوم لها يتشهد له ويسلم بخلافها
 المذكور المشروع في سجود التلاوة لا يشرع فيه (ما افترق فيه سجود التلاوة والشكر)
 سجود الشكر لا يدخل الصلاة بخلافها واتفقوا على وجوب سجود التلاوة بخلاف
 سجدة الشكر فانه جائز عند أبي حنيفة لا واجب وهو معنى ما روى عنه انها ليست
 مشروعة أي وجوبا (ما افترق فيه الامام والمأموم) نية الائتمام واجبة على المأموم
 دون الامام الا لصحة صلاة النساء خلفه أو لحصول الفضيلة ولا تبطل صلاة الامام
 اذا بطلت صلاة المأموم بخلاف عكسه اذا عين الامام وأخطأ لم يصح اقتراؤه بخلاف
 الامام اذا عين المأموم وأخطأ (ما افترق فيه الجمعة والعيدان) الجمعة فرض والعيد
 واجب ووقتها وقت الظهر ووقته بعد طلوع الشمس الى زوالها وشرط المخطبة

وكونها قبله بخلافه فيهما وان لا تعدد في مصر على قول مرجوح بخلافه ويستحب
 في عيد الفطر ان يطعم قبل خروجه الى المصلى بخلافها اه (ثم قال في آخر فن
 الفروق والمجمع) قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا قال
 أصحابنا لو قرأ القرآن كله في الصلاة وقع فرضا ولو اطال الركوع والجمود فيها وقع
 فرضا الى أن قال ولعل فائدته في النية هل ينوي في الكل الوجوب أو لا وفي الثواب
 هل ينساب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفل فيما زاد الى أن قال ثم رأيتهم
 قالوا في الاضحية كما ذكره ابن وهبان معزيا الى الخلاصة الفنى اذا غمى بشاتين
 وقعت واحدة فرضا والاخرى تعاوفا وقيل الاخرى لحم اه (وقال في آخر فن
 الفروق والمجمع مانعه) فائدة في الدعاء برفع الطاعون سئلت عنه في طاعون
 سنة تسع وستين وتسعمائة بالهاهرة فأجبت بأنى لم أره ولكن صرح في الغاية
 وعزاه الشئى اليها بأنه اذا نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الفجر وهو قول
 الثورى وأحد وقال جمهور أهل الحديث القنوت عند النوازل مشروع في الصلوات
 كلها اه وفي فتح القدير ان شرعية القنوت للنازلة مستمرة لم ينسخ وبه قال جماعة
 من أهل الحديث وجملا عليه حديث أبي جعفر عن أنس ما زال يقنت حتى فارق
 الدنيا اى عند النوازل وما ذكرنا من أخبار الخلفاء يفيد تقرره لفعلهم ذلك بعده
 صلى الله تعالى عليه وسلم وقد قنت الصديق رضى الله تعالى عنه في محاربة
 الصحابة مسلمة وعند محاربة أهل الكتاب وكذلك قنت عمر رضى الله تعالى عنه
 وكذا على رضى الله تعالى عنه في محاربة معاوية وقت معاوية رضى الله تعالى
 عنه في محاربته اه فالقنوت عند نافي النازلة ثابت وهو الدعاء أى برفعها ولا شك
 ان الطاعون من أشد النوازل الى ان قال وذكر في السراج الوهاج قال الطحاوى
 ولا يقنت في الفجر عندنا في غير بلية فان وقعت بلية فلا بأس به كما فعل رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم فانه قنت شهرافيا يدعوه الى رعل وذ كوان وبني حبان
 ثم تركه كذا في الملتقط اه فان قلت هل له صلاة قلت هو كما تحسوف لما في منية
 الفتى قبيل الزكاة في المحسوف والغلبة في النهار واشتداد الريح والطرر والنمل
 والافراع وجوم الامراض يصلون وحدها اه ولا شك ان الطاعون من قبيل
 عموم الامراض فيسن له ركعتان فرادى وذ كرازي يلى في خسوف القمر انه يتضرع
 كل واحد لنفسه وكذا في الغلبة الهائلة بالنهار والريح الشديد والزلازل

والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل والثلج والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك من الافزع والاهوال لان كل ذلك من الآيات المخوفة اه فان قلت هل يشرع الاجتماع لرفعه بالدعاء كما يفعله الناس بالقاهرة بالجبل قلت هو كخسوف القمر وقد قال في خزنة المقيمين والصلاة في خسوف القمر تؤدى فرادى وكذلك في الظلمة والريح والافزع ولا بأس بأن يصلى فرادى ويدعون ويتضرعون الى أن يزول ذلك اه فظاهره انهم يجتمعون للدعاء والتضرع لانه أقرب الى الاجابة وأن كانت الصلاة فرادى وفي المجتبى في خسوف القمر وقيل الجماعة جائزة عندنا لكنها ليست بسنة اه وفي السراج الواجب يصلى كل واحد لنفسه في خسوف القمر وكذا في غير الخسوف من الافزع كالريح الشديدة والظلمة الهائلة من العدو والامطار الدائمة والافزع العالية وحكمها حكم خسوف القمر كذا في الوجيز وحاصله ان العبد يخشى له أن يفزع الى الصلاة عند كل حادثة فقد كان عليه الصلاة والسلام اذا حزبه امر صلى اه وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح الهداية الريح الشديدة والظلمة الهائلة بالنهار والثلج والامطار الدائمة والصواعق والزلازل وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل وعموم الامراض وغير ذلك من النوازل والاهوال والافزع اذا وقعت صلوا وحدانا أو ألوا وتضرعوا وكذلك في الخوف الغالب من العدو اه فقد صرحوا بالاجتماع والدعاء لعموم الامراض اه وقد قلنا بقيمة في المحطرون مسائل مشهورة فراجعهم (ثم قال) فائدة لا تذكر الصلاة على ميت موضوع على دكان ولا ينافيه قولهم ان له حكم الامام وهو يكره انفراده على الدكان لانه معلل بالتشبيه بأهل الكتاب وهو مودة وهذا الاصل عدم الكراهة وبه أفتيت اه (وقال في فن الغلغلة انصه) الصلاة اى تكبير لا يكون به شارعا فقل تكبير التمجيد دون التهظيم اى مكاف لا تحجب عليه العشاء والوتر فقل من كان في بلد اذا غربت الشمس فيها طلعت اى مصل تفسد صلاته بقراءة القرآن فقل من سبقه الحدث اذا قرأ في ذهابه اى صلاة قراءة بعض السورة فيها أفضل من سورة فقل التراويح لا تسحب الختم في رمضان فاذا قرأ بعض سورة كان أفضل من قراءة سورة الاخلاص ويمكن ان يقال في غيرها أيضا لان البعض اذا كان أكثر آيات كان أفضل اى صلاة افسدت خمساً اى صلاة صححت خمساً فقل رجل ترك صلاة وصلى بعدها خمساً

ذاكر الالفائة فان قضى الفائة فسدت الخمس وان صلى السادسة قبل قضائها صحّت
 الخمس ولي فيها كلام في شرح السكتز أى صلاة فسدت أصلها المحدث فقل مصلّى
 الاربع اذا قام الى الخامسة قبل القعود قد راى التمهيد فوضع جهته فاحدث قبل
 الرفع تمت ولورفع قبل المحدث فسد وصف الفرضية وفيه قال أبو يوسف زه صلاة
 فسدت أصلها المحدث تجهان قول محمد بن اى مصل قال نعم ولم تقصد صلته فقل
 من اعتاده في كلامه اى مصل لم يوفى رأى الماء فسدت فقل المقدى بامام متيم
 اذا رأى الماء دون امامه اى امرأه تصلح لامائة الرجال فقل اذا قرأت آية سجدة
 وسجدت تبعها السامعون اى فريضة يجب أدائها ويجرم قضاؤها فقل الجمعة اى
 رجل كرأية سجدة في مجلس وتكرر الوجوب عليه فقل اذا تلاها خارج الصلاة وسجد
 لها ثم أعادها في الصلاة اه (وقال في فن الغار في بحث العتق مانصه) اى
 عبد رعلق عتقه على شئ ووجه ولم يبتقى فقل اذا قال اذا صليت ركعة فأت ح
 فصلها ثم تكلم ولو صلى ركعتين عتق والركعة لا بد من ضم أخرى اليها لتكون
 جائزة اه وقد نقلناه في العتق (وقال في فن الغار ايضا من بحث الكراهية
 مانصه) اى مكان في المسجد تكره الصلاة فيه فقل ما عينه لصلاته دون غيره اه
 وقد نقلناه في المحظر (وقال في فن الجمل مانصه) وفيه فصول الاول في الصلاة
 اذا صلى الظهر فأقيمت في المسجد فاحتمل أن لا يجلس على رأس الزاوية حتى تنقلب
 هذه فغلا ويصلى مع الامام اه (ثم قال) الرابع في الفدية أراد الفدية عن صوم
 آية أو صلاته وهو فقير يعطى من ماله من الخنطة فقير اثم يسهه ويهبه ثم يعطيه هكذا
 الى ان يتم اه وقد نقلناه في الصوم والزكاة (ثم قال في فن الغار السادس وهو فن
 الفروق مانصه) كتاب الصلاة وفيها بهض مسائل الطهارة البعرة اذا سقطت في
 البئر لا ينجس الماء ونصفها ينجسه والفرق ان البعرة عليها جلدة تمنع من الشروع
 ولا كذلك النصف وفي المذهب على هذا القياس لا يجب عليه ان يوفى امرأته
 المريضة بخلاف عبده وأمته والفرق ان العبد ملكه فيجب عليه اصلاحه
 لا المرأة لا ينزع ما البئر كله بالقارة وينزع من ذنبها والفرق ان الدم يخرج من
 ذنبها فينزع الكل له اه وقد نقلناه في الطهارة (ثم قال) ولونظر المصلى الى
 المصحف وقرأ فيه فسدت لا الى فرج امرأة بشهوة لان الاول تعليم وتعلم فيه لا الثاني
 قال الامام بهدشركنت محوسيا فلا عاذا عليهم ولو قال صليت بلا وضوء أو في ثوب

فجس أعادوا ان كان متقيا والفرق ان اخباره الاول مسند كربعه والثاني
محمول اقيمت بعده شروعه متنفلا لا يقطعها ومفترضا يقطعها وبأنهم والفرق
ان الثاني لاصح لاجل الاول سؤرا الفارة نجس لا بولها للضرورة اه وقد
نقلناه في كتاب الطهارة (ثم قال) وجدته في دار الحرب مع زيار وفي حجره
مصحف يصلي عليه وفي دار الاسلام لانه في دار الحرب قد لا يجد أمانا لاله بخلافه
في دار الاسلام اه (وقال أيضا في الفن السادس من الفروق مر بحث الزكاة
مانعه) شك في أدائها بعد الحول أذاها وفي الصلاة بعد الوقت لا والفرق أن جميع
الهمز وقتها فهي كالصلاة اذ شك في أدائها في الوقت اه وقد نقلناه في الزكاة
(وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس في كتاب القضاء مانعه) القاضي
لا يملك الاستقلال بالاباذن بخلاف المأمور بإقامة الجمعة والفرق تحقق الضرورة
في الثاني بموازاة سابقة حدث قبل الصلاة بخلاف الاول اه وقد نقلناه في
القضاء (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الذبايح مانعه) قال الحمد
لله اعطاسه وجميع لا تحل والخطيب اذا عطس فقال الحمد لله مقتصر عليه حاز
والفرق ان الواجب عند الذبح التسمية على المذبوح ولم توجد وفي الجمعة مجرد الذكر
وقد وجد اه وقد نقلناه في الصيد والذبايح (وقال أخو المؤلف في التكملة
المذكورة من كتاب الاستحسان مانعه) عن الامام انه سجد على خرقه يعني فقال له
رجل هذا مكر وه فقال من أين أنت قال من خوارزم فقال جاء النكير من ورائي
أني مساجدكم حشيش قال نعم قال أفيحوز على الحشيش ولا يحوز على الخرق اه
(وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الوصايا مانعه) عن ابن القاسم
جل السلام الى أهل المصيبة في اليوم الاول والثاني غير مكره وفي الثالث لا يستحب
والفرق انه في الثالث يجتمع النافحات فيكون اعانة لهم على المعصية بخلاف ما قبله اه
وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال صاحب الاشباه في الفن السابع من الحكايات مانعه)
لما جلس أبو يوسف للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم فأرسل اليه أبو حنيفة رجلا
فسأله عن مسائل خمسة الى ان قال الثمانية هل الدخول في الصلاة بالفرض أم
بالسنة فقال بالفرض فقال أخطأت فقال بالسنة فقال أخطأت فتعير أبو يوسف
فقال له الرجل يه ما لان التكمير فرض ورفع اليدين سنة اه (ثم قال في الفن
السابع) الزابعة مسلم له زوجة ذمية ماتت وهي حامل عنه تدفن في أي المقابر فقال

في مقابر المسلمين فخطأه فقال في مقابر أهل الذمة فخطأه فتهجير فقال تدفن في مقابر
اليهود ولكن يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجهه الولد إلى القبلة لان الولد
في البطن يكون وجهه إلى ظهر أمه اه (وقال في الفن الثاني في كتاب الحج مانصه)
إذا جع بين الصلاتين بعرفة لا يتنفل بعدهما كل في البتة اه (وقال في كتاب
السير والردة مانصه) وان مات أو قتل على ردة لم يدفن في مقابر أهل مله وانما
يلقى في حفرة كالكتاب اه (وقال في كتاب القضاء) القاضي اذا قضى في محنته د
فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل الى ان قال أو بصفة صلاة المحدث اه (وقال فيه
أيضا) لا ينزل القاضي بالردة والفسق ولا ينزل والى الجمحة بالعلم بالعزل حتى يقدم
الإناني الخ (وقال فيه أيضا مانصه) ولا تقبل شهادة من قال لا أدري أو مؤمن
أولا لا شك في الايمان وكذا امامته كذا في شهادات الولوالجية اه (وقال في كتاب
الغصب) - فمقبر ادفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه فان كان في أرض
مملوكة للمعافر فلا مالك انبش عليه واخرجه ولله التوبة والزرع فوقها وان كان
في أرض مباحة ضمن المحافر قيمة حفره من دفن فيه وان كان في أرض موقوفة
لا يكره ان كان في الأرض سبعة لان المحافر لا يدري بأي أرض يموت ذكر هذه الغرور
الثلاثة في الوقعات المسامية من الوقف وينبغي ان يكون الوقف من قبيل المباح
فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكوته عن الضمان في صورة الوقف عليه فهي صور كان
في أرض مملوكة فلا مالك الخيار وفي مباحة فله تعفين قيمة الحفر اه وقد قلنا في
كتاب الوقف وكتاب الاجارة قال صاحب الاشباه

(كتاب الزكاة)

الفقيه لا يكون مكنتا بكتبه المحتاج اليه الا في دين العباد فتباع انقضاه الدين كذا في
منظومة ابن وهبان اه وقد قلنا في كتاب القضاء وكتاب المداينات وكتاب الحجر
والاذن (ثم قال) الاعتبار لوزن مكة من له دين على مقلس مقر فغير على المختار
المريض مرض الموت اذا دفع زكاته الى أخيه ثم مات وهي وارثته اجزأته ووقعت
موقعها فان كان له وارث آخر ردت لانه لا وصية لو ارث تصدق بطعام الغريم عن
صدقة فطره توقف على اجازته كان اجاز بشرائه وضمه جازت المأمور باده
لزكاة اذا تصدق بدراهم فله اجزأ اذا كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأمور

قائمة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) نوى الزكاة الا انه سماء قرضا
اختلفوا فيه والصحيح الجواز عبد المخدمة اذا اذن له بالتجارة لا يكون للتجارة فيجب
صدقة فطره عين الناظر مسكيناً فله اعطاه غيره الا اذا لم يعين المذور كما لو قال لله
على ان اطعم هذا المسكين شيئاً فانه يتعين فلو عين مسكينين فله الاقتصار على واحد
اه وقد نقلناه في كتاب الايمان وكتاب الصوم (ثم قال) يجنب المحتنع عن أداء الزكاة
واختلغوا في أخذها منه جبراً والمعتمد لا حول الزكاة قري لا شمسى كل
الصدقات حرام على بني هاشم زكاة أو عمالة فيها أو عسراً وكمارة أو من ذرة الا
التطوع والوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) شك انه أدى الزكاة أم لا
فانه يؤديها لان وقتها الهر أودع مالا ونسبه ثم ذكره لم يجب الزكاة الا اذا كان
المودع من المعارف دين العباد مانع من وجوبها الا المهر المؤجل اذا كان الزوج
لا يريد أدائه يكره اعطاه نصاب للفقير منها الا اذا كان مديوناً أو صاحب عيال
لوفره عليه لم لا ينص كلامهم نصاب يكره نقلها الا الى قرابة أو أحوج أو من دار
الحرب الى دار الاسلام أو الى طالب العلم أو الى الزهاد أو كانت زكاة مبهمة المختار
انه لا يجوز دفعها لاهل البدع دفعها لاخته المتروجة اذا كان زوجها معسراً جاز
وان كان موسراً وكان مهرها أقل من النصاب فيكذلك وان كان المجل قدره لم تجز
وبه يفتى وكذا في لزوم الاضحية اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال) لولد
من الزنا لا يثبت نفسه من الزاني في شيء الا في الشهادة لا تقبل شهادته للزاني اه
وقد نقلناه في كتاب الشهادات (ثم قال) وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الزاني الى ولده
من الزنا الا اذا كان من امرأة له زوج معروف كافي جامع القسولين الزكاة واجبة
بقدره مبسرة فتسقط بهلاك المال بعد المحول وصدقه الفطر وجبت بقدره بمكينة
فلو افتقر بعد يوم العيد لم تسقط انفق على أقاربه بنية الزكاة جاز الا اذا حكم عليه
بنفقةهم وتحل الصدقة ان له غلة عقار لا تكفيه وعياله سنة من معه ألف
وعليه مثلها كره له الاخذ واجر الدافع لو كان له قوت سنة يساوي نصاباً أو كسوة
شوية لا يحتاج اليها في الصيف فالصحيح حل الاخذ عجلها عن نصاب عنده فتم
المحول وعنده أقل من نصاب ان دفعها الى الفقير لا يستردّها مطالقاً والى الساعي
يستردّها ان كانت قائمة وان قسمها الساعي بين الفقراء ضمنها من مال الزكاة خلافاً
لحمد ولو عجل زكاة حمل السوائم بعد وجوده جاز لا قبله وفي الملتقط من الاجارة

المعلم اذا اعطى خليفته شيئا ناولا الزكاة فان كان بحيث يعمل له لولم يعطه يصح عنها
والالا والله سبحانه وتعالى اعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المهمة المعلقة
بكتاب الزكاة (قال في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصة) وأما الزكاة فلا
يصح ادائها الا بالنية وعلى هذا فساد كره الفاضل الصبيحاني ان من امتنع عن
ادائها اخذها الامام كرها ووضعها في اهلها وتجزئته لان للامام ولاية اخذها
فانما اخذها مقام دفع المسالك باختيار ضعيف والمعتد في المذهب عدم اخذ
كرها قال في المحيط ومن امتنع عن اداء الزكاة فالساعي لا يأخذ منه كرها ولو
أخذ لا يقع عن الزكاة لكونها بلا اختيار ولكن يجبره بالمجبس أي يؤدي بنفسه اه
ونخرج عن اشتراطها ما اذا تصدق بجميع النصاب بلانية فان الفرض يسقط عنه
واختلفوا في سقوط زكاة البعوض اذا تصدق به قالوا بشرط نية التجارة
في العروض ولا بد ان تكون مقارنة للتجارة فلو اشترى شيئا للقبضة ناولا به ان
وجد درجعا بانه لا زكاة عليه ولو فوى التجارة فيما خرج من أرضه العشرية
أو الخراجية أو المستأجرة أو المستعارة لا زكاة عليه ولو قارنت ما ليس بدل
مال بمال كالهبية والصدف والخلع والمهر والوصية لا تصح على الصحيح وفي
السائمة لا بد من قصد اسامته الادرو والنسل أكثر المحول فان قصد به للتجارة ففيها
زكاة التجارة ان قارنت الشراء وان قصد به الحمل أو الزكوب أو الاكل فلا زكاة
أصلا اه (ثم قال في آخرها في بحث التروك) وعلى هذا قالوا لو فوى في الزكاة
مالت التجارة ان يكون للخدمة كان للخدمة وان لم يعمل بخلاف عكسه وهو ما اذ انوى
فيما كان للخدمة ان يكون للتجارة لا يكون للتجارة حتى يعمل لان التجارة
عمل فلا يتم بمجرد النية والخدمة ترك التجارة فيتم بها قالوا ونظيره المقيم والصائم
والكافر والهـ لوفة والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا سائمة
ولا لوفة بمجرد النية ويصحون مقيما وصائما وكافرا بالنية لانها ترك العمل
كما ذكره الزياهي اه (ثم قال في القاعدة الثانية الامور بقاصدها في بحث
ضابط اختلاف الجنس وعدمه مانصة) وأما في الزكاة فقولوا لا يحل خمسة سودا
عن مائتي درهم سود فها كت السود قبل المحول وعنده نصاب آخر كان المجهل عن
الباقى اه (ثم قال) به وذلك وفي الحسانية لو عمل الزكاة عن أحد المالين فاستحق
ما عمل عنه قبل المحول لم يكن المجهل عن الباقي وكذا لو استحق به المحول لان

في الاستعانة بجعل عمل يمكن في ملكه فبطل التجهيل اه وفيها أي المخانة
أيضا لو كان له خمس من الابل الحوامل يعني الحمل إلى فجهل شاتين عنها وعن ما في
بطونها ثم نجت خمس قبل المحول اجزأه عما جعل وان جعل مما نجت في السنة
الساكنة لا يجوز اه (ثم قال به كذلك في الرابع في صفة المنوى من الفريضة
والنافلة مانصه) وأما في الزكاة فيستمرط لساكنة الفريضة لان الصدقة متنوعة
ولم أر حكمية الزكاة المجردة فظاهر كلامهم انه لا بد من نسبة الفرض لانه تجهيل بعد
أصل الوجوب لان سببه هو النصاب النامي وقد وجد بخلاف المحول فانه شرط
لوجوب الاداء بخلاف تجهيل الصلاة على وقتها فانه غير جائز لكون وقتها سائدا
لوجوب وشرط الصلاة الاداء اه (ثم قال في السادس في بيان الجمع بين عبادتين
مانصه) ولو نوى أي بالتصدق الزكاة وكفارة الظهار جمع له عن أيهما شاء ولو نوى
الزكاة وكفارة اليمين فهو عن الزكاة اه (ثم قال) وقد ظهر به ذلك انه اذا نوى
فرضين فان أحدهما أقوى انصرف اليه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة
وان استويا بالقوة فان كان في الصوم فله الخيار ككفارة الظهار وكفارة اليمين وكذا
الزكاة وكفارة الظهار وأما الزكاة مع كفارة اليمين فالزكاة أقوى اه (ثم قال)
وان نوى فرضا ونفلا إلى ان قال وان نوى الزكاة والتطوع تكون عن الزكاة
وعند محمد عن التطوع اه (ثم قال في السابع في وقتها أي النية مانصه) وأما
وقتها في الزكاة فقال في الهداية ولا يجوز أداء الزكاة الا بنية مقارنة لا اداء أو مقارنة
العزل مقادار ما وجب لان الزكاة عبادة فكان من شرطها النية والاصل فيها
الاقتران الا ان الدفع يتفرق فاكفى بوجودها حالة العزل تيسيرا كتقديم النية
في الصوم اه فقد جوزوا التقديم على الاداء لكن عند العزل وهل تجوز بنية
متأخرة عن الاداء قال في شرح الجمع أو دفعها بلا نية ثم نوى بعده فان كان المال
قائما في يد الفقير جاز والا فلا اه وأما صدقة الفطر فكان الزكاة نية ومصرفا قالوا
الا الذي فانه مصرف للفطرة دون الزكاة اه (ثم قال) في العائثر في شروط
النية الاول الاسلام الى ان قال الرابع أن لا يأتي بخلاف بين النية والمنوى الى ان
قال ولو نوى ببال التجارة الخدعة كان للخدمة بالنية ولو كان على عكسه لم تؤثر
كما ذكره الزيلعي اه (ثم قال) فصل ومن المنافي التردد وعدم المجزم في أصلها
وفي المتن عن محمد بن اشترى خادما للخدمة وهو ينوي ان اصاب بربحا بابعه

لأزكاة عليه اه (ثم قال آخر القاعدة الثانية الأمور بمقاصدها في تكبير
 في النيابة في النية مانصه) وفي الزكاة قالوا المعترية الموكل فلو فوها فندفع الوكيل
 بلانية أجراته كما ذكرناه في الشرح اه (ثم قال في قاعدة ما ثبت يقيين لا يرتفع
 الا يقيين مثله والمراد به طالب الظن مانصه) وهذا فروع لم أره الا أن قال
 الثاني له ابل وبقر وغنم سائمة وشك في ان عليه زكاة كلها وبعضها يذبحي ان يلزمه
 زكاة الكل اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) واعلم
 ان أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الاول السفر الى ان قال السادس
 العسر وهوم البلوى الى ان قال واسقط أي اوجب فله لزوم التفريق على الاصناف
 الثمانية في الزكاة وصدقة الفطر اه (ثم قال) وكان الصوم في السنة شهرا
 والحج في العمر مرة والزكاة ربع العشر تيسيرا ولذا قلنا انها وجبت بقدر ميسرة حتى
 سقطت بهلاك المال اه (ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) الرابع
 تخفيف تقديم كالمجمع بعرفات وتقديم الزكاة على الحول وزكاة الفطر في رمضان وقبله
 على الصحيح بعدم ملك النصاب في الاول ووجود الرأس بصفة المؤنة والولاية اه
 (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم المحلل مانصه)
 وليس منه ما ذهب ليجز زكاة سنتين فإنه ان كان بعدم ملك النصاب فهو صحيح فيما
 والا فلا فيهما اه (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم أخذه حرم اعطاؤه مانصه)
 وهل يحل دفع الصدقة لمن يسأل وعنده قوت يومه تردد الاكل في شرح المشارق
 فيه يقتضي أصل القاعدة المحرمة الا ان يقال ان الصدقة هنا مكية كالصدق على
 الغني اه وقد قلنا ذلك في المحظرات ايضا (وقال في القاعدة الخامسة عشر من
 استيجل بالشئ قبل اوانه عوقب بحرمانه مانصه) وخرج عنها مسائل الى ان قال
 السابعة باع مال الزكاة قبل الحول فرار عنها صحيح ولم تجب اه (وقال في القاعدة
 السابعة عشر) لا عبرة بالظن البني خطأ صرح بها أصحابنا في مواضع الى ان قال
 ومنه الوطن المدفوع اليه غيره مصرف للزكاة فدفع له ثم تبين انه مصرف أجزاء اتفاقا
 وخرج عن هذه القاعدة مسائل الاولى لو ظنه مصرفا للزكاة فدفع ثم تبين انه غني
 أو ابنه أجزاء عنه رهما خلافا لابي يوسف ولو تبين انه عبده أو مكاتبه أو حر لم يجزه
 اتفاقا اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الصيدان مانصه) فلا تكليف عليه
 في شئ من العبادات حتى الزكاة عندنا اه (وقال) واختلفوا في وجوب صدقة

الفطر في ماله والاضحية والمعتمد الوجوب فيؤتيه الولي اه وقد نقلناها في كتاب
 الاضحية (ثم قال) ويصح تركه الى ان قال وكذا في دفع الزكاة والاعتبارانية
 الموكل اه وقد نقلناها في كتاب الوكالة (وقال في أحكام العبيد مانصه)
 ولا يجوز كونه شاهدا الى ان قال ولا عسرا اه (ثم قال) ولا زكاة عليه ولا فطرة
 وانما هي على مولاه ان كان للخدمة اه (ثم قال) وليس مصرفا للصدقات الواجبة
 الا اذا كان مولاه فقيرا أو كان مكاتباه اه (وقال في بحث الاحكام الاربعة مانصه)
 والاستناد وهو ان يثبت في الحال ثم يستند الى ان قال وكالانصاب فانه يجب الزكاة
 عند تمام الحول مستندا الى وقت وجوده اه (وقال في بحث القول في الملك
 مانصه) الثانية عشر الملك اما للعين والمنفعة معا وهو الغالب والعين فقط او المنفعة
 فقط كالعبد الموصى بمنفعته ابد او رقبته للوارث الى ان قال واما صدقة فطره فعلى
 المالك كما في الظهورية وأما ما في الزبالي من انه لا يجب صدقة فطره فبقي قلم
 كما في فتح القدير ويمكن جملة على ان المراد لا يجب على الموصى له بخلاف نفقته اه
 وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في أحكام النقود ما يتعين فيه وما لا يتعين مانصه)
 ولا يتعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فترده مثل نصفه ولذا الزمها زكاة
 لو نصابا حولا عندنا اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في أحكام الدين
 مانصه) وفي منية المفتي من الزكاة لو صدق بالدين الذي على فلان على زيد بنية
 الزكاة وامره بقبضه فقبضه اجزأ اه وقد نقلناه في المداينات (وقال في أحكام
 النامي والمحامل مانصه) كالمفاوضين اذا اذن كل واحد منهما لصاحبه بأداء
 الزكاة فأدى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن صاحبه
 فانه يضمن مطلقا اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال) واجمعوا على انه لو وكل
 مدنيون بان يصدق بجماعه فانه يصح اه وقد نقلناه في الوكالة وفي المداينات
 (ثم قال) الخماس لا يجب الزكاة فيه اي الدين اذا كان المديون جاحدا ولوله
 يئنه عليه فلو كان على مقر وجبت الا اذا كان مقلسا فاذا قبض أربعين مائة
 بدل تجارة وجب عليه درهم وقد بينا في كتاب الزكاة من شرح الكثر أنواع الديون
 اه اي القوي والمتوسط والضعيف وما يجب فيه الزكاة وما لا يجب (وقال في بحث
 ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) الثالث الزكاة والمراد به فيها ما له مطالب
 من جهة العباد فلا يمنع دين النذر والكفارات ودين الزكاة مانع اه (ثم قال)

الخامس صدقة الفطرو اتفقوا على منعه وجوبها تنبيهه دين العبد اى الرقيق
 المدين لا يمنع وجوب صدقة الفطر ويمنع وجوب زكاته لو كان للتجارة اه (ثم قال)
 العاشر الاضحية بمنعها كما يمنع صدقة الفطراه وقد نقلناه فى كتاب الاضحية (ثم قال)
 ويبيع اى الدين اخذ الزكاة والدفع الى الديون افضل اه (ثم قال فى بحث ما ثبت
 فى ذمة المعسر وما لا يثبت) اذا ملك المال فى الزكاة بعد وجوبها لا تبقى فى ذمته ولو بعد
 التمكن من دفعها وطلب الساعى بخلاف ما اذا استهلكه وصدقة الفطر لا تسقط بعد
 وجوبها بهلاك المال وكذا الحج بخلاف ما اذا كان معسرا وقت الوجوب اى وجوب
 الفطرة ووجوب الحج ثم ايسر بعده فانهم لا يجبان اه (ثم قال فى بحث ما يدم على
 الدين وما يؤثر عنه مانعه) اما حقوق الله تعالى كالزكاة وصدقة الفطر فسدقطان
 بالموت وانما الكلام فى حقوق العباد فان وقت التركة بالكل فلا كلام والاقدم
 المتعلق بالعين على ما يمتاق بالذمة ولذا اوصى بحقوق الله تعالى قدمت الفرائض
 وان آخرها كالحج والزكاة والسكفارات اه وقد نقلنا بقيته فى كتاب الوصايا وفى
 الفرائض (وقال فى بحث الكلام على اجرة المثل مانعه) ومنها عامل الزكاة يستحق
 اجرة مثل عمله بقدر ما يكفيه ويكفى اعوانه وفائدة ان المأخوذ اجرة انه لو لم يعمل بأن
 حمل ارباب الاموال اموالهم الى الامام فلا أجر له اه (وقال فى بحث ما افترق فيه
 الزكاة وصدقة الفطر) يشترط فى نصاب الزكاة النمو ولو تقدر بخصلاف نصابها ولا يجوز
 دفعها الى ذى بخلافها ولا وقت لها ولصدقة الفطر وقت محدود يانتم بالتأخير عن
 اليوم الاول ولا يجوز تجهلها قبل ملك النصاب بخلافها بعد وجود الرأس اه (وقال
 فى آخر الفن الثالث فى فاهدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا
 أم لا مانعه) ولم أر الا ان ما اذا أخرج بعير من خمس من الابل هل يقع فرضا
 أو خمسة وما اذا نذر ذبح شاة فذبح بدنة واهل فأنذته فى النية هل ينوى فى الكل
 الوجوب أولا وفى الثواب هل يثاب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفس فيما
 زاد وفى مسألة الزكاة لو استحق الاسترداد من العامل هل يرجع بقدر الواجب أو
 بالكل ثم رأيتهم قالوا فى الاضحية كما ذكره ابن وهبان معزى الى الخلاصة الغنى
 اذا ضحى بشاتين وقت واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقبل الاخرى لمحم اه
 (وقال فى آخر فن الفرق والمجم مانعه) الا الا ب السفيه فانه لا ولاية له على مال
 ولده الى ان قال ولم يذلا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه الخ وقد نقلنا

بقية في كتاب الوقف فراجع (وقال في فن الانجاز مانصه) زكاة أن مال وجبت
 زكاته ثم سقطت بعد الحول ولم يملك فقل الموهوب اذا رجع الواهب فيه بعد الحول
 ولا زكاة على الواهب أيضا أي نصاب حولي فارغ من الدين ولا زكاة فيه فقل المهر
 قبل القبض أو مال الفهار اه وهو بكسر الصاد المال المدفون (ثم قال) أي
 وجل يركى ويحل له أخذها فقل من ملك نصاب سائمة لا يساوي مائتي درهم أي
 رجل ملك نصابا من النقد وحلت له فقل من له دين ولم يقبضها أي رجل ينبغي له
 اخفاء انراجها عن بعض دون بعض فقل المربض اذا خاف من ورثته يخرجها سرا
 عنهم أي رجل يسحب له اخفاؤها فقل الخائف من الظلمة لثلاثين يكون كثرة
 ماله أي رجل غنى عند الامام فلا تحل له فقير عند محمد فقل له فقل من له دور
 يستغلها ولا يملك نصابا اه (وقال في فن الحبل مانصه) الثالث في الزكاة من له
 نصاب أراد منع الوجوب عنه فالحيلة أن يتصدق بدراهم منه قبل التماس أو يهب
 النصاب لابنه الصغير قبل التماس بيوم واختلقوا في الكراهة ومشاينا أخذوا
 بقول محمد دفعا للضرر من الفقراء ومن له على فقير دين وأراد جعه له عن زكاة
 الدين فالحيلة أن يتصدق عليه ثم يأخذه عنه عن دينه وهو أفضل من غيره ولو امتنع
 المدين من دفعه له مديده وأخذ منه لكونه ظفر يحنس حقه فان مانعه رفعه
 الى القاضي فيكافئه قضاء الدين أو يوكل المدين خادما الدائن بقبض الزكاة ثم
 يقضي دينه بقبض الوكيل صار ملكا للوكيل ونظر فيه بإمكان عزله فيدفعه
 ويأني ما تقدم ودفعه بان يركاه ويحب فلا يلزم المال الى الوكيل الا في غيبته ومنهم
 من اختار ان يقول كلما عزلتلك فاته وكيلي ودفع بان في صحة التوكيل اختلافا فان
 كان له البشريك في الدين يخاف ان يشاركه في المقبوض فالحيلة ان يتصدق
 الدائن بالدين ويهب المدين ما قبضه للدائن فلا يشاركه والحيلة في التكفين بها
 التصديق بها على فقير ثم هو يكفن فيكون الثواب لهما وكذا في تعمير المساجد
 اه (ثم قال) الرابع في الفدية أراد الفدية عن صوم أبيه أو صلاته وهو فقير
 يعطى منونين من الخنطة فقير اثم يستوهبه ثم يعطيه هكذا الى ان يتم اه وقد
 نقلناه في كتاب الصوم والصلاة (ثم قال) في الفن السادس وهو فن الفروق
 كتاب الزكاة يجوز تجهيلها عن نصاب بعد ملك نصاب وقبل الحول ولا يجوز تجهيل
 العشر بعد الزرع قبل النبات والفرق ان فيها تجهيلا بعد وجود السيب وفيه

الخامس صدقة الفطروا تفتقوا على منعه وجوبها تنبيهه دين العبد اى الرقيق
 المدين لا يمنع وجوب صدقة الفطر ويمنع وجوب زكاته لو كان للتجارة اه (ثم قال)
 العاشر الاضحية بمنعها كما يمنع صدقة الفطر اه وقد نقلناه فى كتاب الاضحية (ثم قال)
 ويبيع اى الدين اخذ الزكاة والدفع الى الدين افضل اه (ثم قال فى بحث ما يثبت
 فى ذمة المعسر وما لا يثبت) اذا ملك المال فى الزكاة بعد وجوبها لا تبقى فى ذمته ولو بعد
 التمكن من دفعها وطلب الساعى بخلاف ما اذا استهلكه وصدقة الفطر لا تسقط بعد
 وجوبها بهلاك المال وكذا الحنج بخلاف ما اذا كان معسرا وقت الوجوب اى وجوب
 الفطرة ووجوب الحنج ثم ايسر بعده فانهم لا يجبان اه (ثم قال فى بحث ما يدم على
 الدين وما يؤثر عنه مانعه) اما حقوق الله تعالى كالزكاة وصدقة الفطر فسدقطان
 بالموت وانما الكلام فى حقوق العباد فان وقت التركة بالكل فلا كلام والاقدم
 المتعلق بالعين على ما يمتنع بالذمة واذا اوصى بحقوق الله تعالى قدمت الفرائض
 وان آخرها كالحنج والزكاة والكفارات اه وقد نقلنا بقيته فى كتاب الوصايا وفى
 الفرائض (وقال فى بحث الكلام على اجرة المثل مانعه) ومنها عامل الزكاة يستحق
 اجرة مثل عم له بقدر ما يكفيه ويكفى اعوانه وفائدة ان المأخوذ اجرة انه لو لم يعمل بأن
 حمل ارباب الاموال اموالهم الى الامام فلا اجرة اه (وقال فى بحث ما افترق فيه
 الزكاة وصدقة الفطر) يشترط فى نصاب الزكاة النحر ولو تقديره بخلاف نصابها ولا يجوز
 دفعها الى ذى بخلافها ولا وقت لها ولصدقة الفطر وقت محدود ياتم بالتأخير عن
 اليوم الاول ولا يجوز تبجيلها قبل ملك النصاب بخلافها بعد وجود الراس اه (وقال
 فى آخر الفتن الثالث فى فاهية اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا
 أم لا مانعه) ولم ار الا ان ما اذا اخرج بعير من خمس من الابل هل يقع فرضا
 او خمسة وما اذا نذر ذبح شاة فذبح بدنة واهل فاندته فى النية هل ينوى فى الكل
 الوجوب أولا وفى الثواب هل يتأب على الكل ثواب الواجب او ثواب النفل فيما
 زاد وفى مسألة الزكاة لو استحق الاسترداد من العامل هل يرجع بقدر الواجب او
 بالكل ثم رأيتهم قالوا فى الاضحية كما ذكره ابن وهبان معزى الى الخلاصة الغنى
 اذا ضحى بشاتين وقت واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقبل الاخرى لحم اه
 (وقال فى آخر فتن الفرق والمجم مانعه) الا الالب السفيه فانه لا ولاية له على مال
 ولده الى ان قال ولم يذ لا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه الخ وقد نقلنا

بقية في كتاب الوقف فراجع (وقال في فن الانظار مانصه) زكاة أي مال وجبت
 زكاته ثم سقطت بعد المحول ولم يملك فقل الموهوب اذا رجع الواهب فيه بعد المحول
 ولا زكاة على الواهب أيضا أي نصاب حولي فارغ عن الدين ولا زكاة فيه فقل المهر
 قبل القبض أو مال الضمار اه وهو بكسر الصاد المال المدفون (ثم قال) أي
 رجل يزكي ويحل له أخذها فقل من ملك نصاب سائمة لا يساوي مائتي درهم أي
 رجل ملك نصابا من النقد وحلت له فقل من له دين ولم يقبضها أي رجل يبتغي له
 اخفاء انراجها عن بعض دون بعض فقل المربض اذا خاف من ورثته يخرجها سرا
 عنهم أي رجل يسحب له اخفاؤها فقل الخائف من الظلمة لئلا يعلمون كثرة
 ماله أي رجل غنى عند الامام فلا تحمل له فقير عند محمد فقل له فقل من له دور
 يستغلها ولا يملك نصابا اه (وقال في فن الحيل مانصه) الثالث في الزكاة من له
 نصاب أراد منع الوجوب عنه فالحيلة أن يتصدق بدينهم منه قبل التماس أو يهب
 النصاب لابنه الصغير قبل التماس بيوم واختلوا في الكراهة ومشايخنا أخذوا
 بقول محمد دفعا للضرر عن الفقراء ومن له على فقير دين وأراد جعله عن زكاة
 الدين فالحيلة أن يتصدق عليه ثم يأخذه منه عن دينه وهو أفضل من غيره ولو امتنع
 المدين من دفعه له مديده وأخذه منه لكونه ظفرا بجنس حقه فان مانعه رخصه
 الى القاضي فيكافئه قضاء الدين أو يوكل المدين خادم الدائن بقبض الزكاة ثم
 يقضي دينه بقبض الوكيل صار ملكا للوكيل ونظر فيه بامكان عزله فيدفعه
 ويأتي ما تقدم ودفعه بان يركاه ويغيب فلا يلزم المال الى الوكيل الا في غيبته ومنهم
 من اختار ان يقول كلما عزلتلك فانه وكيل ودفع بان في صحة التوكيل اختلافا فان
 كان لهما مال شريك في الدين يخاف ان يشاركه في المقبوض فالحيلة ان يتصدق
 الدائن بالدين ويهب المدين ما قبضه للدائن فلا يشاركه والحيلة في التكفين بها
 التصديق بها على فقير ثم هو يكفن فيكون الثواب لهما وكذا في تعمير المساجد
 اه (ثم قال) الرابع في الفدية أراد الفدية عن صوم أي صلاه وهو فقير
 يعطى منوون من الخنطة فقير ان يسمي ووجه ثم يعطيه هكذا الى ان يتم اه وقد
 نقلناه في كتاب الصوم والصلاة (ثم قال) في الفن السادس وهو في الفروق
 كتاب الزكاة يجوز تجهيلها عن نصب بعد ملك نصاب وقبل المحول ولا يجوز تجهيل
 العشر بعد الزرع قبل النبات والفرق ان فيها تجهيلا بعد وجود السيب وفيه

قبلة الوكيل بدفعها له دفعها الى قرايته ونفسه وبالبيع والفرق ان مبني
الصدقة على المسامحة والمعاوضة على المضايقة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
(ثم قال) شك في اداها بعد المحول اداها وفي الصلاة بعد الوقت لا والفرق ان جميع
الهمز وقتها فهي كالصلاة اذ اشك في اداها في الوقت اه وقد نقلناه في كتاب
الصلاة (ثم قال) اشترى زعفرانا يجعله على كعك التجارة لازكاة فيه ولو كان
محمما وجبت والفرق ان الاول مستهلك دون الثاني والمخ والمخاطب للطباخ
والمحرض والصابون للتصاير والشب والقرظ للديباغ كالزعفران والعصفر والزعفران
للمدباغ كالمشموم والفرق ظاهر اه (وقال) أنموذج في تكملته للفن السادس
فن الفروق من كتاب الاضحية مانصه) تجب الاضحية وصدقة الفطر في مال
الصغير بخلاف الزكاة والفرق ان الزكاة عبادة من كل وجه كالصلاة وهي عن
الصبي مرفوعة بخلاف الاضحية وصدقة الفطر لانها مؤونة من وجهه ونفقة من
وجهه ولذا اجاز الاكل منها ووجبت صدقة الفطر عن عبده وموئرا اه وقد نقلناه في
كتاب الاضحية (وقال) أنموذج في الفن الثاني في كتاب الصوم مانصه) المسافر يعطى
صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى أهله يعطون عن أنفسهم حيث هم وان
أعطى عنهم في موضعه جاز اه (وقال في كتاب الحج مانصه) أوصى الميت بالحج فتبرع
الوارث أو الوصي لم يجز ولو أوصى الوارث بماله أبرجعه مع وله الرجوع وكذا
الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبى اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) ولدا الملاعنة
لا يثني نسبه في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة اه (وقال في الفن
الثاني أول كتاب اليبوع في بحث الحمل مانصه) وكذا لا يتبها في حق الرجوع في
الهيئة ولا في حق الفقراء في الزكاة في السائمة اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه)
الوكيل اذا أمسك مال الموكل وتقدم مال نفسه فانه يكون متعديا الى ان قال الا
في مسائل الى ان قال الخامسة الوكيل باعطاء الزكاة اذا أمسكه وتصدق بماله
ناويا الرجوع اجزاء كفي الفنية اه (وقال في كتاب الامانات) الامين اذا خلط ببعض
أموال الناس ببعض أو الامانة بماله فانه ضامن والمودع اذا خلطها بماله
بمحيط لا تميز ضمنها ولو اتفق بعضهم افردوا وخلط بها فاعلمها والعامل اذا سأل للفقراء
شيئا وخلط الاموال ثم دفعها ضمنها لاربها ولا تجزيه من الزكاة الا ان يأمره
الفقراء أو لا يأخذ اه المخ فراجع اه (وقال في كتاب الفرائض) المجد كالاب الا في

احدى عشرة مسألة الى ان قال وفي صدقة الفطر يجب صدقة فطر الولد على أبيه
الغني دون جده اه (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى ان
قال التاسعة لا يؤدي من ماله أى مال الموصى صدقة الفطر بخلاف الأب اه وقد
نقلناه في كتاب الوصايا قال صاحب الاشياء

(كتاب الصوم)

نذر صوم الأبدى لكل لعن يبغي لما أكل نذر صوم اليوم الذى يقدم فيه فلان
فقدّم بعد ما نواه تطوعا ينوب عن النذر لا زوج ان يمنع زوجته عن كل صوم واجب
بإيجابها الا عن صوم وجب بإيجاب الله سبحانه وتعالى وتوقف المشايخ في منعها
عن قضاء رمضان اذا فطرت بغير عذر قال بعض أصحابنا لا بأس بالاعتقاد على
قول المنجمين وعن محمد بن مقاتل انه كان يسألهم ويعتدق ولهم بعد ان يتفق على
ذلك جماعة منهم ورده الامام السرخسى بالمحدث من صدق كاهنا أو فقيها فقد
كفر بما أنزل على محمد نية الصوم في الصلاة صحيحة ولا يغسلها اذا أكل أو شرب
ما يتغذى به أو يتداوى به فعلية الكفارة والأفلا الدم اذا شربه فان عليه
الكفارة فانه طامم بعض الناس الصوم في السفر أفضل الا اذا خاف على نفسه
أو كان له رفقة اشترى كوامعه في الزاد واختاروا الفطر صوم يوم الشك مكروه
الا اذا نوى تطوعا أو واجبا آخر على الصحيح والأفضل فطره الا اذا وافق صوما كان
يصومه أو كان مقبلا لا يصوم العبد والامة والمدير وأم الولد تطوعا الا باذن المولى
لا يصوم المرأة تطوعا الا باذن الزوج أو كان مسافرا لا يصوم الاجير تطوعا الا باذن
المستأجر اذا ضرر بالصوم لا يلزم النذر الا اذا كان طاعة وليس بواجب وكان من
جنسه واجب على التعيين فلا يصح النذر بالمعاصي ولا بالواجبات فلو نذر حجة
الاسلام لم تلزمه الا حجة واحدة اه وقد نقلناه في كتاب الحج (ثم قال) ولو نذر صلاة
سنة وعين الفرائض لاشئ عليه وان عين مثلها الزمته ويكمل المغرب ولو نذر عبادة
المرء لم تلزمه في المشهور ولو نذر التسبيحات دبرا الصلوات لم تلزمه الزوج
اذا أذن لزوجته في الاعتكاف ليس له الرجوع ومولى الامة يصح رجوعه ويكره
اذا دعاه واحد من اخوانه وهو صائم لا يكره له الفطر الا اذا كان صائما عن قضاء
رمضان سافر في رمضان ثم رجع لاهله الحاجة فسيافا كل عندهم فعلية القضاء

والكفارة رأى صائما يأكل ناسيا يخبره الا اذا كان يضعف عنه المسافر يعطى
صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى أهله يعطون عن أنفسهم حيث هم
وان اعطى عنهم في موضعه جازاه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) قال
الامام الاعظم اذا شهد واحدا بالهلال فصاموا ثلاثين ولم يروا الهلال لم يفطر واحدا
به ومواليا آخر رمضان يقطع المتابع في - في المقيم لا فرق بين المجنونة والعاقلة
في وجوب الكفارة بجماعها الجماع في الدبر يوجب الكفارة اتفاقا على الاصح
المخبر في نهار رمضان لا يجوز له ان يعمل عملا يصل به الى الضعف فيعمل نصف
النهار ويستريح الباقي وقوله لا يكفي كذب وهو باطل بأقصر أيام السنة ظن
طالع الفجر فأكل فاذا هو طالع الاصح وجوب الكفارة والله سبحانه وتعالى أعلم
اه (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المهمة بكتاب الصوم (قال المؤلف في
القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما النية في الصوم فشرط مهيته لكل يوم
ولو علقها بالمشيئة صحت لانها لا تنبطل الا قول والنية ليست منها الفرض والسنة
والنفل في أصلها سواء اه (ثم قال) والقضاء في الكل كالاداء من جهة أصل النية
وأما الاعتكاف فهي شرط مهيته واجبا كان أو سنة أو نفلا وأما الكفارات فالنية
شرط مهيته اعتقا أو صياما أو اطعاما اه ذكره في القاعدة المذكورة (ثم قال)
في آخرها في بحث التروك ونظيره المقيم والصائم والكافر والعلوفة والسائمة حيث
لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا سائمة ولا علوفة بمجرد النية ويكون مقبلا
وصائما وكافرا بالنية لانها ترك العمل كما ذكره الزيلعي اه (وقال في القاعدة
الثانية الامور بمقاديرها) وان كان وقتها الى العبادة معيلها بمعنى انه لا يسع
غيرها كالموم في يوم رمضان فان التبعين ليس بشرط ان كان الصائم مهيها مقبلا
فيصح بمطابق النية وبنية النفل واجب آخر لان التبعين في المتعين لغو وان كان
مريضافيه روايتان والاصح وقوعه عن رمضان سواء فوى واجبا آخر او نفلا وأما
المسافر فان فوى عن واجب آخر وقع عما نواه لان رمضان وفي النفل روايتان
والصح وقوعه عن رمضان اه (ثم قال) هذا في الاداء وأما في القضاء فلا بد من
التبعين صلاة أو صوما أو جمعا وأما ان كثرت الغوات فاختلفوا في اشترط التبعين
لتمييز الفروض المتخذة من جنس واحد والاصح انه ان كان عليه قضاء من رمضان
واحد قضاء يوما أو باعنه ولكنه لم يعين انه عن يوم كذا فانه يجوز ولا يجوز

في رمضانين ما لم يعين انه صائم عن رمضان سنة ~~كذا~~ اه (ثم قال بعد ذلك
 في ضابط اختلاف الجنس وعدمه مانصه) التعيين لتمييز الاجناس فنية التعيين
 في الجنس الواحد ولو ادم الفائدة والتصرف اذا لم يصادف محله كان لغوا ويعرف
 اختلاف الجنس باختلاف السبب فالصلوات كلها من قبيل المختلف حتى الظهورين
 من يومين أو العصرين من يومين بخلاف أيام رمضان فانه يجمعها شهر والشهر
 فيتفرع على ذلك انه لو كان عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم آخر او كان عليه
 قضاء صوم يومين أو أكثر فصام يوما عن قضاء يومين جاز بخلاف ما اذا نوى عن
 رمضانين حيث لا يجوز لا اختلاف السبب كما اذا نوى ظهورين أو ظهرا عن عصر
 أو نوى ظهور يوم السبت وعليه ظهور يوم الخميس وعلى هذا أداء الكفارات لا يحتاج
 فيه الى التعيين في جنس واحد ولو عين لغيره في الاجناس لا بد منه كما حققناه
 في الظاهر من شرح الكنز اه (ثم قال) وفي فتح القدير من الصوم ولو وجب عليه
 قضاء يومين من رمضان واحد الا ولى أن ينوى أول يوم وجب على قضاؤه من هذا
 الرمضان وان لم يهـ ين جاز وكذا لو كان من رمضانين على المختار حتى لو نوى القضاء
 لا غير جاز ولو وجبت عليه كفارة فطر فصام احدي وستين يوما عن القضاء
 والكفارة ولم يعين يوم القضاء جاز اه (ثم قال في ضابط التعيين لتمييز الاجناس
 المختلفة مانصه) ويذهب الى ان تلحق الصيامات المستورقة بالصلوات المستورقة فلا يشترط
 لها التعيين ولم أر من نبه عليه اه (ثم قال في ضابط فيما اذا عين واحدا مانصه)
 ومثله في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس فاذا لم يهـ غيره لا يجوز ولو نوى قضاء ما عليه
 من الصوم وهو يظنه يوم الخميس وهو غيره جاز اه (ثم قال فيه بعد ذلك في الرابع
 في صفة المنوى من الفريضة والنافلة مانصه) وأما في الصوم فقد علمت انه يصح بنية
 مباحة وبطلان النية فلا يشترط لصوم رمضان أدانية الفريضة حتى قالوا لو نوى
 ليلة الشك صوم آخر شعبان ثم ظهر بعد الصوم انه أول رمضان أجزأ اه (ثم قال)
 بعد ذلك ولا بد من نية الفرض في الكفارات ولذا قالوا ان صوم الكفارة وقضاء
 رمضان يحتاج الى تثبيت النية من الابل لان الوقت صالح لصوم النقل اه (ثم قال)
 وذكري في كشف الاسرار شرح أصول فخر الاسلام ان الاداء يصح بنية القضاء
 حقيقة كنية من نوى أدائه فظهر اليوم بهـ دخروج الوقت على ظن ان الوقت باق
 وكنية الاسـبر الذي اشتبه عليه شهر رمضان فقهرى شهر او صامه بنية الاداء فوق

صومه بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الظاهر على ظن ان الوقت قد خرج
ولم يخرج بعد وكنية الاسير الذي صام رمضان بنية القضاء على ظن انه قدم في
والحكمة فيه باعتبار انه اتي بأصل النية ولكن اخطأ في الظن والخطأ في مثله معفو
اه (ثم قال) في الخامس في بيان الاخلاص مانصه ولم أر حكم ما اذا نوى الصوم
والحكمة ويشملها ما اذا اشرك بين عبادة وغيرها فهل تصح العبادة واذا صحت هل
يشاب بقدره او لا ثواب له أصلاً اه (ثم قال) في السادس في بيان الجمع بين
عبادتين مانصه ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان عن القضاء وقال محمد
يكون تطوعاً ولو نوى كفارة الظهار وكفارة اليمين يحمله عن أيهما شا وقال محمد
يكون تطوعاً اه (ثم قال) وقد ظهر بهذا أنه اذا نوى فرضين فان
أحدهما أقوى انصرف اليه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة وان استويا
في القوة فان كان في الصوم فله الخيار ككفارة الظهار وكفارة اليمين اه (ثم قال)
وأما اذا نوى نافلتين كما اذا نوى بركعتي الفجر التحية والسنة أجزأت عنهما ولم أر حكم
ما اذا نوى سنتين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم عرفة اذا وافقه فان
في مسألة التحية انما كانت ضمنًا للسنة لمحصل المقصود اه (ثم قال) في السابع
في وقتها أي النية مانصه وأما الصوم فلا يخلو أما أن يكون فرضاً أو نفلاً فان كان
فرضاً فلا يخلو أما أن يكون أداء رمضان أو غيره فان كان أداء رمضان جاز بنية
متقدمة من غروب الشمس وبقارنة وهو الأصل وبمتأخرة عن الشروع إلى ما قبل
نصف النهار الشرعي يسيراً على الصائمين وان كان غير أداء رمضان من قضاء أو نذر
أو كفارة فيجوز بنية متقدمة من غروب الشمس إلى طلوع الفجر ويجوز بنية مقارنة
لطلوع الفجر لان الأصل القران كما في فتاوى قاضي خان ولا يجوز بمتأخرة عن طلوع
الفجر وان كان نفلاً فسكر رمضان أداء اه (ثم قال) فائدة هل تصح بنية عبادة
وهو في عبادة أخرى قال في القنية نوى في صلاة مكتوبة أو نافلة الصوم تصح نيته له
ولا تفسد صلاته اه (ثم قال في العاشر في شروط النية) الاول الاسلام الى ان
قال الرابع أن لا يأتي بمنساف بين النية والمنوى الى ان قال ومن المنساف نية القطع
فان نوى قطع الايمان صار مرتد في الحال ولو نوى قطع الصلاة لم تبطل وكذا سائر
العبادات الا اذا كبر في الصلاة ينوي الدخول في أخرى فالتكبير هو الفاعل للأولى
لا مجرد النية وأما الصوم الفرض اذا شرع فيه بعد الفجر ثم نوى قطعه والانتقال

الى صوم نفل فانه لا يبطل والفرق ان الفرض والنفل في الصلاة بنفسان مختلفان
 لا ربهان لاحدهما على الاخر في التحرية وهما في الصوم والزكاة جنس واحد كذا
 في المحيط (ثم قال) ولو نوى الاكل او الجماع في الصوم لم يضره وكذا لو نوى فعل
 منافي في الصلاة لم تبطل ولو نوى الصوم من الليل ثم قطع النية قبل الفجر سقط حكمها
 بخلاف ما اذا رجع بعدما أمسك بعد الفجر فانه لا تبطل كالاكل بعد النية من الليل
 لا يبطلها اهـ (ثم قال) فصل ومن المنافي التردد وعدم الجزم في أصلها الى أن
 قال وقالوا لو نوى يوم الشك أنه ان كان من شعبان فليس بصائم وان كان من رمضان
 كان صائما لم تصح نيته ولو رد في الوصف بأن نوى ان كان من شعبان فنفل
 والا فنع رمضان صحته نيته كإيئناه في الصوم اهـ (ثم قال) فسرع عقب النية
 بالمشقة قدمنا انه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وان كان
 مما يتعلق بالاقوال كالطلاق والعناق بطل اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلاة
 (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك في الاصل بقاء ما كان على ما كان
 مانصه) اكل في آخر الليل وشك في طلوع الفجر صح صومه لان الاصل بقاء الليل
 وكنا في الوقوف والافضل أن لا يأكل مع الشك وعن أبي حنيفة انه مبيح بالكل
 مع الشك اذا كان يبصره علمه أو كانت اليد مضمرة أو متغيمّة أو مكان في موضع
 لا يقين فيه الفجر وان غلب على ظنه طلوعه لا يأكل فان اكل فان لم يستبين له شيء
 لا قضاء عليه في ظاهر الرواية ولو ظهر انه اكل بعده بقى ولا كفارة ولو شك
 في الغروب لم يأكل لان الاصل بقاء النهار فان لم يستبين له شيء قضى وفي الكفارة
 روايتان وتماه في التمرج من الصوم اهـ (ثم قال في قاعدة ما ثبتت بينة
 لا يرتفع الا يقين مثله مانصه) وهما فروع لم أرهما الا ان قال الثالث شك فيما
 عليه من الصيام الرابع شك فيما علم من العدة هل هي عدة طلاق أو وفاة
 ينبغي أن يلزم الأكثر عليها وعلى الصائم أخذ من قولهم لو ترك صلاة وشك انها آية
 صلاة يلزمه صلاة يوم وليه عملا بالاحتياط اهـ (وقال في القاعدة الرابعة المشقة
 تجلب التيسير مانصه) واعلم ان أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الاول
 السفر وهو نوعان منه ما يختص بالطويل وهو ثلاثة أيام وليلاتها وهو القصر والفطر
 اهـ (ثم قال) الثاني المرض ورخصه كثيرة الى ان قال والفطر في رمضان للشيخ
 الفاسي مع وجوب الفدية عليه والانتقال من الصوم الى الاطعام في كفارة الظهار

والفطر في رمضان والخروج من الاعتكاف اه (ثم قال) السادس العصر
وعوم البلوى الى ان قال وجوز اى اوجنبفة تأخير النية في الصوم وعدم التعيين
اصوم رمضان اه (ثم قال) وكان الصوم في السنة شهرا اه (ثم قال) وتقديم
النية على الصوم من الليل وتأخيرها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعي
دفعاً للشقة عن جنس المأثم لان الحائض تطهر بعده والكافر يسلم والصغير
يبلغ كذلك اه (ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) الثانية مشقة خفيفة
كأنى وجع في أصبع وأذى صداع في الرأس أو سوء مزاج خفيف فهذا لا أثر له
ولا التفات اليه لان مقصود مصالح العبادات أولى من دفع هذه المفاسد التي لا أثر لها
ومن هنا رد على من قال من مشايختنا ان المريض اذا نوى الصوم في رمضان من
واجب آخر فانه يقع عما نوى اذا كان مرضاً يضر معه الصوم والافقع عن رمضان
بان لا يضرب ليس بمريض لا فطر في رمضان فكلامنا في مريض رخص له الفطر
اه (ثم قال) الثالثة متوسطة بين هاتين ~~كحرم~~ يرض في رمضان يخاف من
الصوم زيادة المرض أو بطوالبه فيجوز له الفطر اه (ثم قال) الخامسة
تخفيف تأخير كالمجموع بمزدلفة وتأخير رمضان للمريض والمسافر اه (وقال
في بحث دره المفسد مقدم على جلب المصالح مانصه) ومن فروع ذلك المبالغة
في المفضضة والاستساق مسنونة وتكره للمصائم اه (قال في القاعدة السادسة
العامة محكمة مانصه) وفي صوم يوم الشك فلا يكره له عادة وكذا صوم يومين قبله
والمذهب عدم كراهة صومه بنية النفل مطلقاً اه (وقال في القاعدة الثانية) اذا
اجتمع الحلال والمحرام غلب المحرام الحلال مانصه) ثمة يدخل في هذه القاعدة
ما اذا جمع بين حلال ومحرام في عقد أو نية ويدخل في ذلك أبواب الى ان قال ومنها باب
العبادات فلو نوى صوم جميع الشهر بطل فيما عدا اليوم الاول اه (ثم قال)
وأما باب الصوم فاذا صام مقيماً فاسافر في اثناء النهار أو عكسه حرم الفطراه (وقال
في القاعدة السادسة المحدود قدرها بالشبهات مانصه) والكفارات تثبت معها الى
مع الشهية أيضاً الا كفارة الفطر في رمضان فانها تسقطها وإذا لا تجب مع النسيان
والخطا وبافساد صوم مختلف في صحته كما علم في محله فاما الفدية فهل يسقطها
فلم ارها الا ن اه وقد تاملنا ذلك في المحدود أيضاً (قال في القاعدة الثامنة) اذا
اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالباً

مانعه) ولو وطئ في نهار رمضان مرارا لم يلزم بالنسيء وما بعده شيء ولو في يومين فان كان من رمضان تعددت والا فان كفر الاول تعددت والا فتعدت اه (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استجعل بالنسيء قبل اوانه عوقب بحرمانه مانعه) وخرج عنها مسائل الى ان قال الثامنة شرب شيئا ليمرض قبل الفجر فاصبح مريضا جائزه الفطر اه (وقال في القاعدة السابعة عشرة لا عرة بالظن البين خطأ مانعه) ولوا كل على ظنه ليلافيان انه بعد الطلوع قضى بالتكفير ولو ظن الغروب فأكل ثم تبين بقاء النهار قضى اه (وقال في الفن الثالث في أحكام النامى مانعه) أوتيقن خطا في الاجتهاد في المساء أو الثوب أو وقت الصلاة والصوم أو نسيئة الصوم اه أي فانه يعيد في جميع المذكورات وقد نزلنا بقية في الصلاة (ثم قال) وما سقط حكمه في النسيان لو أكل أو شرب أو جامع ناسيا في الصوم لم يسقط اه (ثم قال) وقد جعل له أي للنسيان أصلا في الفهرير فقال انه ان كان مع ذكر ولا داعي له كما كل المصلى لم يسقط تصديره بخلاف سلامه في القعدة أو لامعه مع داع كما كل الصائم سقط أولا ولا فاولى كترك الذابح التسمية اه وقد نزلنا ذلك في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) والثاني المجهل في موضع الاجتهاد الصحيح أو في موضع الشبهة وانه يصلح عذرا وشبهة كالتعجب اذا ظن انها فطرته اه (وقال في أحكام الصيام مانعه) واتفقوا على وجوب العشر والخزاج في أرضه الى ان قال وعلى بطلان عباداته بفعل ما يفسدها من نحو كلام في الصلاة وأكل وشرب في الصوم اه (وقال في أحكام السكران مانعه) وأما صومه في رمضان فلا اشكال انه ان صحى قبل خروج وقت انية أنه يصح منه اذا نوى لانا لا يشترط التبييت فيها واذا خرج وقتها قبل صحوه أتم وقضى ولا يبطل الاعتكاف بسكره اه (وقال في أحكام الصيد مانعه) ولا يكفر بالا بصوم ولا يصوم في فرض الا باذن السيد ولا فرضا وجب عليه بإيجابه وكذا الاعتكاف اه (ثم قال) ويصح عتقه من الكفارات اه وقد نزلنا في الطلاق أيضا (وقال في أحكام الاعمى مانعه) ولا يصح عتقه عن كفارة اه (وقال في أحكام النقود ما يتعين فيه وما لا يتعين مانعه) ولا يتعين في النذر اه (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانعه) الاولى اذا نام الصائم على الغاف فوه مفتوحة فقطر فطرة من ماء المطر في فيه فسد صومه وكذلك لو أقطر أحد قطرة من المساء في فيه وبلغ ذلك جوفه الثانية اذا

جامعها وزوجها وهي نائمة يفسد صومها اه (وقال في أحكام الخثي مانصه)
 ويصح اعتناقه عن الكفارة اه (وقال في أحكام الانثى مانصه) وتعتكف في
 بيوتها اه (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يصح نذره اه (وقال في أحكام
 غيبوبة الحشفة) يترتب عليها وجوب الغسل الى ان قال وفساد الصوم ووجوب
 قضائه اه (ثم قال) وعدم انعقاده اذا طلع الفجر مخاضا لها وقطع التسابع
 المشروط فيه وفي الاعتكاف وفساد الاعتكاف اه (ثم قال) فواند الى ان
 قال الثالثة الوطئ في الدبر ~~ك~~ الوطئ في القبل الى ان قال ويفسد الصوم اتفاقا
 واختلافا في وجوب الكفارة والاصح وجوبها اه (ثم قال) ويفسد به الاعتكاف
 اه (ثم قال) العاشرة اذ حرم الوطئ حرم دواعيه الا في الحيض والنفاس والصوم
 لمن أمن فيصوم في الاعتكاف والاحرام مطلقا اه وقد نقلنا بقيقته في كتاب النكاح
 (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) اربع الكفارة واختلاف في
 منه وجوبها والحج انه يمنعه اى الدين التكفير بالمال اه وقد نقلناه في الايمان
 (وقال في بحث ما يثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت مانصه) وما يكون الصوم مشروطا
 باعساره ككفارة الفطر في رمضان وكفسارة الظهار وكفارة القتل ودم التمتع
 والقران فيفرق فيه بينهما اى الغنى والفقير يرفقا لاعتبار لا عساره وقت التكفير
 بالصوم وكذا يفرق في فدية الشح الفاني فلا وجوب على الفقير فاذا ايسر لا يلزمه
 الاجاج اه وقد نقلناه في الاخلاق والمجانيات والحج (وقال في بحث أحكام السفر
 مانصه) رخصته القصر والفطراه وقد ذكرنا بقيقته في كتاب الصلاة (وقال في
 بحث أحكام المسجد مانصه) ومنها صحة الاعتكاف فيه اه وقد نقلنا بقيقته في
 كتاب الصلاة (وقال في أحكام يوم الجمعة مانصه) ويكره افراد الصوم اه وقد
 نقلنا بقيقته في كتاب الصلاة (وقال في بحث ما افترق فيه الحيض والنفاس مانصه)
 والحيض لا يقطع التسابع في صوم الكفارة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في
 كتاب الطهارة (وقال في فن اللفاز مانصه) الصوم اى رجل افطر بلا عذر ولا
 كفارة عليه فقل من رأى الهلال وحده ورد القاضى شهادته ولثان تقول من
 كان في صحة صومه اختلاف اى رجل نوى صوم رمضان في وقت النية ووقع
 نفلا فقل من بلغ بعد الطلوع اى صائم ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة فقل من
 ابتلع ريق حبيبته اى صائم افطر ولا قضاء عليه فقل من شرع فيه مظننا كن

شرع بنية القضاء فتبين ان لا قضاء عليه أي رجل قوى التطوع في وقته ولم يصح
 فقل الكافر اذا أسلم قبل الزوال وفواه اه (وقال في فن الحيل مانصه) الثاني
 في الصوم التزم صوم شهرين متتابعين وصام وجب وشعبان فلذا شعبان نقص
 يوما فالحيلة ان يسافر مدة السفر فينوي اليوم الاول من شهر رمضان عمدا التزم
 ولو حلف لا يصوم رمضان هذا يسافر ويفطراه (ثم قال) الرابع في الغدية أراد
 الغدية عن صوم أبيه وصلاته وهو فقير يعطى منوبين من الخنطة فقبراهم يستوجهه
 ثم يعطيه هكذا الى ان يتم اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة والزكاة (وقال في
 الفن السادس من الفروق مانصه) كتاب الصوم نذر صوم يومين في يومه لا يلزمه
 الا واحد ولو نذر حجتين في سنة لزمته والفرق امكان الحجتين فيها بنفسه وبالنائب
 بخلافه اه وقد نقلناه في الحج (ثم قال) ذاق في رمضان من الملح قليلا كفر ولو
 كثيرا لا لأن قليله نافع وكثيره مضر وقضى وكفرا بابتلاع سمسمه من خارج لان
 مضغها الانها تلتصق بالمضغ دون الابتلاع اه (وقال ايضا في الفن السادس
 من بحث الحج مانصه) ولو غلطوا في وقت الوقوف فلا علة وفي الصوم والاضحية
 أطادوا والفرق ان تدارك الحج متعذروا في غيره متيسر اه وقد نقلناه في
 كتاب الحج (وقال اخو المؤلف في تكملته للفن السادس من كتاب الاستقسان
 مانصه) وعن أبي يوسف صوم السنة يعني بعد رمضان مكروه الا اذا كان متفرقا بين
 النصارى زادوا على صومهم وهذا تشبه بهم وهذا احسن ما سمعنا اه (وقال
 المؤلف في الفن الثاني في كتاب الزكاة مانصه) عين الناذر مسكيناه اعطاء غيره
 الا اذا لم يعين المنذور كما لو قال لله على ان اطعم هذا المسكين شيئا فانه يتعين فلو عين
 مسكينين فله الاقتصار على واحد اه وقد نقلناه في كتاب الايمان (وقال في
 كتاب الحج مانصه) أوصى الميت بالحج فتمتع الوارث أو الوصى لم يجز ولو أوج الوصى أو
 الوارث بماله ليرجع صح وله الرجوع وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبى
 اه (وقال في كتاب القضاء) يقبل قول العدل في احد عشر موضعا الى ان قال وبرؤية
 رمضان عند الاعتلال اه (وقال فيه ايضا) القضاء الضمني لا يشترط فيه الدعوى
 والمخصوصة الى ان قال ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم بثبوت الرضائية
 ان يعلق رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويدعى بحق على آخر ويتنازع في دخوله
 فتقوم البيينة على رؤياه فيثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيل اه (وقال ايضا)

في كتاب القضاء تسمع الشهادة بدون المدعى في الحمد المخلص الى ان قال وفيها
 تسمع لله سبحانه وتعالى كرمضان اه (وقال) ايضا في كتاب القضاء تقبل
 الشهادة حسبة بلاد دعوى في طلاق المرأة وعق الامة والوقف وهلال رمضان
 وغيره الا هلال الفطر والاضحى اه (ثم قال) فيه ايضا تقبل الشهادة حسبة
 بلاد دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقف اه ان قال
 وهلال رمضان اه (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع المدعى من غير من له الحق
 فلا جواب لما قال دعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلاد دعوى جائز في هذه
 المواضع كما يحفظ اه (ثم قال) واعلم ان شاهد الحسبة اذا أقر شهادته بلا عذر
 يفسق ولا تقبل شهادته نصوا عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعق الامة وظاهر
 ما في القنية انه في الكل وهي في الظهيرية واليتيمة وقد ألفت فيها رسالة اه
 قال صاحب الاشباه

* (كتاب الحج) *

ضمان الفعل بتعدد بتعدد الفاعل وضمان الحمل لافلوا مشترك محرمان في قتل
 صيد بتعدد الجزاء ولو لحلالا في قتل صيد الحرم لا كضمان حقو العباد اه
 وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وفي كتاب الغنم (ثم قال) جامع مرار فاعليه
 لكل مرة دم الا ان يكون في مجانس واحد فاعليه دم واحد لا يأكل من الهدايا
 الا ثلاثة هدى المتعة والقران والتطوع المحج تطوعا أفضل من الصدقة النافلة
 يكره المحج على الحمار بناء الرباط بحيث ينفع به المسلمون أفضل من الحجة الثانية
 اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) اذا كان الغالب السلامة على الطريق
 فالمحج فرض والا حج الفرض أولى من طاعة الوالدين بخلاف الغل اذا لم يكن
 الاب مستقنيا لم يحل الخروج وعن ابن المسيب كان اذا دخل العشر لا يقيم أطفاله
 ولا يأخذ من شعر رأسه قال ابن المبارك السنة لا تؤخر به أخذ الفقيه اه وقد
 نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال) معه ألف درهم وهو يخاف العزوبة فاعليه المحج
 ولا يتزوج اذا كان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله جازله التزوج اه وقد
 نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) المحاج عن الميت اذا خاها ما دفع اليه بما له يجوز
 فان أخذ المأمو والمسال ما تجبر به ويرجى عن الميت قال لا يميزه المحج خلافا لحمد

المحرم من لا يجوز له نكاحها على التأييد الا الصبي والفاسق والمجنون انفق المأمور
 بالحج السكك في الذهاب ورجع من ماله ضمن المال بيد بالحج الفرض قبل زيارة
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويجوز ان كان تطوعا حج العتي أفضل من حج الفقير
 لان الفقير يؤدى الفرض من مكة وهو متطوع في ذهابه ونفسه اليه الفرض أفضل
 من فضيلة التطوع اذا جمع بين الصلاتين بعرفة لا يتنقل بعدهما كما في النتيجة اه
 وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) المأمور بالحج له أن يؤخره عن السنة الاولى
 ثم يحج ولا يضمن كما في التارخانية ولو عين له هذه السنة لان ذكرها للاستحسان
 لا للتقييد كما في الحنانية والصحيح الوقوع عن الأمر والفاضل من النفقة لا مرد لوارثه
 ان كان ميتا الا أن يقول وكلت لتهب الفضل من نفسك وتقبله لنفسك ولا وصي
 عند الاطلاق الحج بنفسه الا اذا قال ادفع المال لمن يحج غنى أو كان الوصي وارث
 الميت فيتوقف على أجازتهم للمأمور الانفاق من مال الأمر اذا أقام ببلدة
 خمسة عشر يوما الا اذا كان لا يقدر على الخروج قبل القافلة واقامته بمكة بعد الحج
 اقامة معتادة كسفره وعزمه على الإقامة زيادة على المعتادة بطل لنفقة الا اذا عزم
 بعده على الخروج فانها تعود الا اذا اتخذ مكة دارا ونفقة خادم المأمور عليه الا اذا
 كان ممن لا يخدم نفسه وللمأمور سلط الدراهم مع الرفقة والايدي وان ضاع المال
 بمكة أو يقرب منها فانفق من مال نفسه رجع به وان كان بغير قضاء للاذن دلالة
 المأمور اذا أمسك مؤونة الكراوىج ما يشاء ضمن المال ادعى المأمور انه منع عن الحج
 وقد أنفق في الرجوع لا يقبل الا اذا كان أمرا ظاهرا يشهد على صدقة واذا ادعى
 انه حج وكذب فالقول له الا اذا كان مديون الميت وقد أمر بالانفاق منه ولا تقبل بينة
 الوارث انه كان يوم الفجر بالكوفة الا اذا برهنوا على اقراره أنه لم يحج اه وقد نقلناه
 في كتاب الشهادات (ثم قال) ليس للمأمور بالحج الاعتقار قبله أو بعده وكل دم
 وجب على المأمور فهو في ماله الا دم الاحصار في قول الامام أوصى الميت بالحج
 فترع الوارث أو الوصي لم يجز ولو أوج الوصي أو الوارث بماله ليرجع صحيح وله الرجوع
 وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبى اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة وفي كتاب
 الصوم وكتاب الوصايا (ثم قال) ليس للمأمور بالحج الا مربا الحج ولو لرض الا اذا قال له
 الأمر منع ما شئت فله ذلك مطلقا يصح استئجار الحاج عن الغير وله أجر مثله اه
 وقوله يصح صوابه لا يصح وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) والمأمور اذا

أمسك إليه من وجب بالبقية جازو يضمن ما خلف وإذا أنفق من ماله ومال الميت فإنه يضمن إلا إذا كان أكثرهما من مال الميت وكان مال الميت يكفي لأكثرهما وعامة النفقة كذا في المخانية والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة للمهنة بكتاب الحج (قال المؤلف في القواعد الأولى لا ثواب إلا بالنية مأنصة) وأما الحج فهي شرط صحته أيضا فرضا كان أو نفلا والهرة كذلك ولا تكون إلا سنة والمندور كالفرض ولو نذر جهة الإسلام لا يلزمه إلا حجة الإسلام كما لو نذر لأصحية والقضاء في الكل كالإداء من جهة أصل النية اهـ (وقال في القواعد الأولى أيضا مأنصة) قالوا والمدايا كالأضحية اهـ وقد نقلنا بقية في كتاب الأصحية فراجع (ثم قال) بعد ذلك وأما الفهمان فهل يترتب في شيء بمجرد النية من غير فعل فقالوا في المحرم إذا لبس ثوبا ثم نزعها ومن قصده أن يعود إلى لبسه لا يتعدد الجزاء وإن قصد أن لا يعود إليه تعدد الجزاء بلبسه اهـ (ثم قال في القاعدة الثانية الأمور بمقاصدها في بحث تعيين المنوى) وإن كان وقتها أي العبادة مشكلا كوقت الحج يشبهه المعيار بما يتباراه لا يصح في السنة إلا حجة واحدة والظرف باعتبار أن أفعاله لا تستغرق وقته فيصاحب بمطلق النية نظرا إلى المعيارية وإن نوى فعلا وقع محملا نوى نظرا إلى الظرفية اهـ (ثم قال) هذا في الإداء وأما في القضاء فلا بد من التعيين صلاة أو صوما أو حجا اهـ (ثم قال بعد ذلك في الرابع في صفة المنوى من الفريضة والنافلة مأنصة) وأما الحج فقد مناه يصح بمطلق النية ولكن علموه بما يقتضيه أنه نوى في نفس الأمر الفريضة قالوا لأنه لا يعمل المشاق الكثيرة إلا لأجل الفرض فاستنبط منه المحقق ابن الإمام أنه لو كان الواقع أنه لم ينو الفرض لم يجزئه لأن صرفه إلى الفرض محمله عليه محملا باظهاره وهو من جدا ولا بد فيه من نية الفرض لأنه لو بوى النقل فيه وعليه حجة الإسلام كان نفلا اهـ وفي هذه العبارة تأمل يعلم من مراجعة شرحها (ثم قال بعد ذلك في بحث نية الإداء والقضاء مأنصة) وأما الحج فينبغي أنه لا يشترط فيه نية التمييز بين الإداء والقضاء اهـ (ثم قال في الخامس في بيان الاختصاص مأنصة) كالحاج إذا تجرد في طريق الحج لا يتقص أجره ذكره الزيلعي ظاهره أن الحاج إذا خرج تاجرا فلا أجر له وصرح وأنه لو طاف طالبا غيره لا يجزئه ولو وقف بعرفة طالبا غيره أجره أجزأه والفرق ظاهر اهـ (ثم قال في السادس في بيان الجمع بين عبادتين مأنصة) بقي ما إذا كبرنا أو بالتقربة والركوع وما إذا طاف للفرض

والوداع اه (ثم قال) وأما التعدد في الحج فقال في فتح القدير من باب الاحرام
لواحرم نذرا ونفلا كان نفلا أو فرضا وتطوعا كان تطوعا عندهما في الاصح ومن
باب اضافة الاحرام الى الاحرام أى وقال أيضا في فتح القدير في باب اضافة الاحرام
الى الاحرام لواحرم بمجتعين معا أو على التعاقب لزمناء عند أبي حنيفة وأبي يوسف
وعند محمد في المعية تلزمه احداهما وفي التعاقب الاولى فقط وإذا الزمناء عندهما
ارتفعت احداهما باتفاقهما لكن اختلفا في وقت الرضا فعند أبي يوسف عقيب
صبر ورتبه محرما بالامهلة وعند أبي حنيفة إذا شرع في الايام قبل إذا توجه
سائرا ونص في المبسوط على انه ظاهر الرواية وثمرة الخلاف تظهر فيما إذا جنى قبل
الشروع فعليه دمان للعبادة على احرامين بدم واحد عند أبي يوسف ولو جامع قبل
الشروع فعليه دمان للجماع ودم ثالث للرفض فانه يرفض احداهما ويمضي
في الاخرى ويقضى أى يؤدى التى مضى فيها وجهة وعبرة مكان التى رفضها ولو قتل
صيدا فعليه قيمتان أو أحصر فدمان وعلى هذا الخلاف إذا أهل به مرتين معا أو على
التعاقب بلا فصل اه (ثم قال في السابع في وقت أى النية مانعه) وأما الحج
فالنية فيه سابقة على الاداء عند الاحرام وهو النية مع التلبية أو ما يقوم مقامها من
سوق الهدى ولا يمكن فيه القران والتأخر لانه لا يصح افعاله الا إذا تقدم الاحرام
وهو ركن فيه أو شرط على قولين اه (ثم قال في الثامن في بيان عدم اشتراطها
في البقاء مانعه) فالحاصل ان المذهب المعتمد ان العبادات ذات الافعال يكتفى
بالنية في اولها ولا يحتاج اليها في كل فعل اكتمال بانصها بها عليها الا انوى ببعض
الافعال غير ما وضع له قالوا لو طاف طالبا للتعظيم لا يجزئه ولو وقف كذلك بعرفات
اجزأه وقد مناه والفرق ان الطواف عهد وقربة مستقلة بخلاف الوقوف وفرق
الزبلى بينهما بفرق آخر وهو ان النية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام
فلا يحتاج الى تجديد النية والطواف يقع بعد التحليل وفي الاحرام من وجه فاشترط
فيه أصل النية لا تعيين الجهة وقالوا لو طاف بنية التطوع في أيام الخروجه عن
الغرض ولو طاف بعد ما حل النفر من بني وفوى التطوع اجزأه عن الصدر كما في فتح
القدير وهو مبني على ان نية العبادة تنسحب على أركانها وأستفيد منه أن نية
التطوع في بعض الأركان لا تبطل اه (ثم قال) في الاصل الثاني من التاسع
وهو انه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات مانعه ونقلوا في كتاب الحج

ان طاب التيسير لم ينقل الا في الحج بخلاف بقية العبادات وقد حقه قناه في شرح السكندر
 اه (ثم قال) وأما توقف شروعه في الصلاة والاحرام على الذكر ولا تكفي النية
 فلا نه من الشرائط للشروع اه (ثم قال) في المعاشرة في شروط النية الاول
 الاسلام الى ان قال الثالث العلم بالنوى فمن جهل فرضية الصلاة لم تصح منه
 كما قدمناه عن القضية الا في الحج فانهم صحوا الاحرام المبهمة لان علميا أحرم بما أحرم به
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وصحبه فان عين حجا أو عمرة مع ما كان قبل
 الشروع في الافعال وان شرع تعينت عمرة اه (ثم قال في آخر القاعدة الثانية
 الامور عايدة ما في تكبيل في النيابة في النية مانعه) وفي الحج عن الغير الاعتبار لنية
 المأمور وليس هو من باب النيابة فيه الا ان الأفعال انما صدرت من المأمور فالمعتبر
 نيته اه (وقال في القاعدة الثالثة البقن لا يزول بالشك في الاصل بقاء ما كان
 على ما كان مائة هـ) أكل في آخر الليل وشك في طلوع الفجر مع صومه لان
 الاصل بقاء الليل وكذا في الوقوف اه (وقال في قاعدة ما ثبت بيقن لا يرتفع
 الا بيقن مثله والمراد به غالب الظن مانعه) ولو شك في أركان الحج ذكر الجصاص
 أنه يفتري كما في الصلاة وقال عامة مشايخنا يؤدي ثانيا لان تكرار الركن والزيادة
 عليه لا يفسد الحج وزيادة الركعة تفسد الصلاة فكان التفتري في باب الصلاة أحوط
 كذا في المحيط وفي البدائع انه في الحج يبني على الأقل في ظاهر الرواية اه (وقال في
 القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانعه) واعلم ان أسباب التخفيف في العبادات
 وغيرها سبعة الى ان قال الثاني المرض ورخصه كثيرة التيم عند الخوف على نفسه الى
 ان قال والاستنابة في الحج وفي رمي الجمار واباحة محظورات الاحرام مع الفدية اه (ثم
 قال) السادس العسر وعوم البلوى الى ان قال ولم يجعل أى أبو حنيفة للحج الاركنين
 الوقوف وطواف الزيارة ولم يشترط الطهارة له ولا التبرؤ لم يجعل السبعة كلها اركاناً
 بل الاكثر ولم يوجب العمرة في العر كل ذلك للتيسير على المؤمنين اه (ثم قال) ولذا
 أسقط أبو حنيفة عن الاعمى الجمعة والحج وان وجد قائداً فعلا المشقة عنه اه (ثم قال)
 وكان الصوم في السنة شهراً والحج في العمر مرة اه (ثم قال) واباحة التحلل من الحج
 بالاحفار والقوات واباحة ابى يوسف رعى حبش الحرم للحاج في الموسم بتيسير
 اه أى ومن العسر وعوم البلوى اباحة التحلل الخ (ثم قال) في آخر القواعد
 المذكورة وأما المشقة التي تنفك عنها العبادات غالباً فلي مراتب الاولى مشقة

عظيمة فادحة كمشقة الخوف على النفوس والأطراف ومنافع الأعضاء فهي
موجبة للتخفيف ولذا إذا لم يكن للعج طريق الأمن البحر وكان الغالب عدم
السلامة لم يجب اه (ثم قال) الثالثة متوسطة بين هاتين إلى أن قال واعتبروا
في الحج الزاد والراحلة المناسبين للشخص حتى قال في فتح القدير يعتبر في حق كل
إنسان ما يصح معه بدنه وقالوا لا يكتفى بالعقبة في الزاحلة بل لابد من شق عمل
أوراس زاحلة اه (ثم قال) الفائدة الثالثة المشقة والمخرج إنما يعتبران فيما
لأنص فيه وأما مع النص بخلافه فلا) ولذا قال أبو حنيفة ومحمد بحرمة رمي حشيش
المحرم وقطعه إلا الأذخر وجوز أبو يوسف رعيه للعرج ورد عليه بما ذكرناه كما ذكره
الزبلي في جنائيات الأحرام اه (وقال في بحث إذا تعارض منفسدان روعي
أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهما ما نصه) ولو اضطرب المحرم وعنده ميتة وصيد
أكلها دونه على المعتمد وفي البرازية لو كان الصيد مذبوحا فالصيد أولى وفاقا
ولو اضطرب وعنده صيد ومال الغير فالصيد أولى وكذا الصيد أولى من لحم إنسان
وعن محمد الصيد أولى من الخنزير اه (وقال في بحث دراء المفسد أولى من جلب
المصالح مانصه) وتخيل الشعر سنة في الطهارة ويكره للمحرم اه (قال في القاعدة
الثانية إذا اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم المحلل مانصه) ومنها لو كان
بعض الشجرة في المحل وبعضها في المحرم ومنها لو كان بعض الصيد في المحل وبعضه
في المحرم والمقول في الثانية كما نقله الأسدي صياحي أن الاعتبار بقوائمه لأرأسه حتى لو
كان قائم في المحل ورأسه في المحرم فلا شيء بقتله ولا يشترط أن يكون جميع قوائمه
في المحرم حتى لو كان بعضها في المحرم والبعض في المحل وجب الجزاء بقتله لتغليب
المحظر على الإباحة اه وقد نقلنا هذه في كتاب الصيد أيضا (ثم قال) وأما المنقول
في الأولى ففي الأجناس الأغصان تابعة لأصلها وذلك على ثلاثة أقسام أحدها
أن يكون أصلها في المحرم والأغصان في المحل فعلى قاطع أغصانها القيمة والثاني
أن يكون أصلها في المحل وأغصانها في المحرم فلا ضمان على القاطع في أصلها
وأغصانها والثالث بعض أصلها في المحل وبعضه في المحرم فعلى القاطع الضمان
سواء كان الغصن من جانب المحل أو من جانب المحرم اه (ثم قال) ونرجع عن
هذه القاعدة مسائل إلى أن قال الخامسة أن يكون المحرم متلهيا كالفول أو كحل المحرم
شيئا قد استهلك فيه الطيب فلا فدية وقد أؤخنا في شرح الكتر من جنائيات

الاحرام اه (ثم قال) وليس منه ايضا اذا قوى هجتين واحرم لهما معا فانا نقول
 بدخوله فيه ما لم يكن اختلاف في وقت رفضه لاحدهما كما علم من باب اضافة
 الاحرام الى الاحرام اه (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع في بحث الثانية
 التابع يسقط بسقوط المتبوع مانصه) ومنها من فاتته الحج وتحلل بافعال العمرة
 لا يأتي بالرمي والمبيت لانهما تابعا لوقوفه وقد سقط اه (ثم قال) ومما خرج
 عنها الاخرس يلزمه فحريك اللسان في تكبيرة الاحرام والتلبية على اقول به اه
 وقد نقلنا بقية هذه في كتاب الصلاة (ثم قال) ومنها الجرا المومسي أي في التحليل من
 الاحرام على رأس الاقرع فانه واجب على المختار اه (وقال في القاعدة الثامنة
 اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر
 غالبا مانصه) ولو باشر الحرم فيمادون الفرج ولزمته شاة ثم جامع ففقتضاهما
 الاكتفاء بموجب الجماع ولم أره الا أن صرح بحال صاحبنا ومنها الوقص المحرم اطوار
 يديه ورجليه في مجلس واحد فانه يجب عليه دم واحد انا واما واركان في مجالس
 فكذا ذلك عند محمد وعلى قوله ما يجب لكل يدم ولكل رجل دم اذا وجد ذلك في
 مجالس حتى يجب عليه أربعة دماء اذا وجد في كل مجلس قلم يدا رجل ففعلناها
 جنابة واحدة معني لا تفاد المقصود وهو الارتفاق فاذا اتحد المجلس يعتبر المعنى واذا
 اختلف يعتبر جنبايات لكونها اعضاء متباينة وعلى هذا الاختلاف لو جامع مرة
 بعد أخرى مع امرأة واحدة أو نسوة الا أن مشايخنا قالوا في الجماع بعد الوقوف في
 المرة الاولى عليه بدنة وفي المرة الثانية عليه شاة كذا في المبسوط وفي الخاتبة فان
 جاءه امرأة أخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة ولم يقصد به رفض الحج
 الفاسدة يلزمه دم آخر بالجماع الثاني في قول أبي حنيفة ربي يوسف ولو فوي بالجماع
 الثاني رفض الحج الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شيء اه (ثم قال) ولو طاف القادم
 عن فرض أو نذر دخل فيه طواف القدوم بخلاف ما لو طاف للافاضة لا يدخل فيه
 طواف الوداع لان كلامهم مامقصد ومقصودهما مختلف ولودخل المسجد المحرام
 فصلى مع الجماعة لا تنوب عن تحية البيت لاختلاف الجنس ولو صلى فريضة
 عقب طواف يذبحي ان لا تكفيه عن ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد لان
 ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرها بخلاف تحية المسجد اه وقد
 نقلنا هذه في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) ولو تعدد المصروف في الصلاة لم يتعددا الجابر

بخلاف الجاهل في الاحرام فانه يتعدد بتعدد المجزية اذا اختلف جنسها لان المقصود
 بمصود السمور غم أنف الشيطان وقد حصل بالسجدةين آخر الصلاة والمقصود من
 الثاني جبره تلك المحرمة فلكل جبر فاختلف المقصود اهـ وقد نقلنا هذه ايضا في
 كتاب الصلاة (ثم قال) ولو قتل المحرم صيدا في المحرم فعليه جزاء واحد - دللنا احرام
 السكونه اقوى ولو لبس المحرم ثوبا مطيبا فعليه فديتان لاختلاف الجنس ولذا قال
 الزبيدي في قول السكندر أو غضب رأسه بمصناه هذا اذا كان مائعا وان كان ملبدا
 فعليه دمان دم للطيب ودم لتغطية الرأس اهـ ويتعدد المجزاة على القارن فيما
 على المفردة دم لكونه محرما باحرامين عندنا وقولهم الا ان يتجاوزا لمقات غير محرم
 استثناء منقطع لانه حالة الجاهل لم يكن قارنا اهـ (قال في القاعدة المحمدية عشر
 السؤال معاد في الجواب) قال البرازي في فتاواه من آخر الوكالة وعن الثاني لو قال
 امرأة زيد طالق أو عبده حر وعليه المثنى الى بيت الله المحرام ان دخل هذه الدار
 فقال زيد نعم كان حائفا بكنه لان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال ولو قال اجزئ
 ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شيء ولو قال اجزئ ذلك على ان دخلت الدار
 أو الزمته نفسي ان دخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء الخ اهـ وقد نقلنا
 هذه العبارة في الطلاق ايضا (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالظن البين
 خطاه ما نصه) وقالوا لو استناب المريض في حج الفرض ظانا انه لا يعين ثم صح أداءه
 بنفسه اهـ (وقال في القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كل ما نصه)
 ومنها الذك اذا قال أحرمت بنصف نسك كان محرما ولم أره الا ان صريحا اهـ
 (وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى
 المباشر ما نصه) وخرج عنها مسائل الى ان قال الرابعة دل محرم حلالا على صيد
 فقتله وجب الجزاء على الدال بشرطه في محله لازالة الاثم بخلاف الدال على صيد
 المحرم فانها لا توجب شيئا لبقاء أمنه بالمكان بعدها اهـ (وقال في الفن الثالث
 في أحكام الناس ما نصه) فمن نسي صلاة أو صوما أو حجا أو زكاة أو كفارة أو نذرا
 وجب قضاؤه بخلاف وكذا لو زف بغير عرفة غلطا يجب القضاء اتفاقا اهـ وقد
 نقلنا ذلك في كتاب الصلاة ايضا (ثم قال) والناسي والعامد في اليمين سواء وكذا في
 الطلاق الى ان قال وكذا في العتاق وكذا في محظورات الاحرام اهـ وقد نقلنا
 ذلك في كتاب الايمان ايضا (وقال في أحكام الصبيان ما نصه) وانفقوا على

وجوب العشر والخراج في أرضه الى ان قال وعلى بطلان عباداته بفعل ما يفسدها
من نحو كلام في الصلاة وأكل وشرب في الصوم وجماع في الحج قبل الوقوف لكن
لادم عليه في فعل محظور احرامه اه (وقال في أحكام السكران مانصه) ويصح
وقوفه بعرفات كالانحى عليه لعدم اشتراط النية فيه اه (وقال في أحكام العبيد
مانصه) لا جمعة عليه الى ان قال ولا حج ولا عمرة اه (ثم قال) ولا أضحية ولا هدي عليه
اه ونقلنا في كتاب الاضحية (ثم قال) ولا يصوم غير فرض الا باذن السيد الى ان
قال والحج والعمرة اه (ثم قال) ولا يتحمل عنه مولاة مؤمنة الا ادم الاحصار عن
احرام مأذون فيه اه (وقال في أحكام الانحى مانصه) وكالبصير الا في مسائل
منها الاجهاد عليه ولا جمعة ولا جاعة ولا حج وان وجد قائدا اه (وقال في بحث
الناسم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه) النائمة لو كانت محرمة فجامعها
زوجها وهي نائمة فعليها الكفارة الرابعة المحرم اذا نام وجاء رجل وحلق رأسه
وجب الجزاء عليه الخامسة المحرم اذا نام فائق قلبه على صيد فقتله وجب عليه الجزاء
السادسة اذا نام المحرم على بغير ودخل في عرفات فقد أدرك الحج اه (وقال في
أحكام الخنثى مانصه) وبالص لباس المرأة في الاحرام اه (وقال في أحكام الانثى
مانصه) ولا تنافر الا بزواج أو محرم ولا يجب الحج عليها الا باحدهما ولا تنافي جهرها
ولا تنزع الخبط ولا تكشف رأسها ولا تسمى بين الميادين الاخضرين ولا تخلق وانما
تقصر ولا ترمي والتباعد في طوافها عن البيت افضل ولا تختطب مطلقا وتقف في
حاشية الموقف لا عند الحضرات وتكون قاعدة وهو راكب وتلبس في احوالها
المخفين وتترك طواف الصدر لعذر الحيض وتؤخر طواف الزيارة لعذر الحيض اه
(ثم قال) وتقدم على الرجال في المحضاة والنفقة على الولد الصغير وفي النفقة من
مزدلفة الى منى اه (ثم قال) وتؤخر في جماعة الرجال والموقف اه (وقال في أحكام
المحارم مانصه) وتختص الاصول بأحكام الى ان قال ومنها كراهة حجه بدون اذن من
سكره من ابويه ان احتاج لخدمته اه وقد نقلنا في الحظر (وقال في أحكام
غيبوبة الحشفة مانصه) ويترتب عليها وجوب الغسل وقهرم الصلاة والسجود
والخطبة والطواف اه وقد نقلنا تمامه في كتاب الطهارة (ثم قال) وفساد
الاعتكاف والحج قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الاكثر وجوب المضى في
فاسدهما وقضاؤهما وجوب الدم اه (ثم قال) فوائده الى ان قال الثالثة

الوطء في الدبر كالوطء في القبل الى ان قال وبفسد الحجج به قبل الوقوف على قولهما
واختلفت الرواية على قوله والاصح فساد به كفاي فتح القدير اه (ثم قال)
العاشرة اذ حرم الوطء حرم دواحيه الا في الحيض والنفاس والصوم لمن أمن فيحرم
في الاعتسكاف والاحرام مطلقا اه وقد نقلنا بقيته في كتاب النكاح (وقال
في احكام الاشارة مانصة) وان لم يكن مقتل اللسان لم تعتبر اشارة مطلقا
الا في أربع الى أن قال ويزاد ايضا الاشارة من محرم الى صيد فقتله يجب الجزاء على
المشير اه وقد نقلنا بقيته في مسائل شتى (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه
وما لا يمنع مانصة) السادس الحج بمنعه اتفاقا اه (وقال في بحث ما يثبت في ذمة
المضرم وما لا يثبت مانصة) وصدة الفطر لا تسقط بعد وجوبها بهلاك المال
وكذا الحج بخلاف ما اذا كان معسرا وقت الوجوب أي وجوب الفطرة ووجوب
الحج ثم أسبر بعده فانهما لا يجبان وما يخبر فيه بين الصوم وغيره فلا فرق فيه بين
الغني والفقير كجزاء المبيد وفدية الملق واللباس والطيب اعذر وكفارة اليمين
وما يكون الصوم مشروطا بعساره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار
وكفارة القتل ودم المقتع والقران في فرق فيه بين ما فلا اعتبار لا عساره وقت
التكفير بالصوم اه وقد نقلناه في كتاب الصوم والجناسات والطلاق وكتاب
الايمان (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصة) ومنها باب الحج فحق المثل للزاد
والراحلة والماء القدر الا لا يثق به كفاي فتح القدير اه (ثم قال) ومنها قيمة الصيد
المتلف في الحرم او الاحرام ففي الكنز في الثاني بتقويم عدلين في مقتله أو اقرب
موضع اليه ولم يذكرا الزمان والظاهر فيه ما يوم قتله كفاي المتلف اه وقد نقلناه
في كتاب الغصب (وقال في احكام السفر مانصة) ومن احكام السفر حرمة على
المرأة بغير زوج أو محرم ولو كان واجبا ومن ثم كان وجود أحدهما شرط الوجوب
الحج عليها واختلفوا في وجوب نفقته عليها اذا امتنع المحرم الا بهار المعتمد الوجوب
عليها بناء على انه شرط وجوب الاداء وبسته ثني من حرمة خروجها الا بأحدهما
هجرتها من دار الحرب الى دار الاسلام ومن احكامه منع الولد منه الا برضى أبويه
الا في الحج اذا استغنيا عنه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب المحظور (ثم قال) ويختص
ركوب البحر بأحكام منها سقوط الحج اذا غلب الهلاك اه وقد نقلناه في المحظور
(ثم قال في بحث القول في احكام الحرم مانصة) لا يدخله أحد الا محرما وتكره

المجاورة به ولا يقتل ولا يقطع من فعل موجبها خارجة والتجاء إليه اه وقد نقلناه
 في كتاب الجنائيات (ثم قال) ويحرم التعرض لصيده ويجب الحجز بقتله ويحرم
 قطع شجره ورعي حشيشه الا الاذخر ويسن الغسل لدخوله وتضاعف فيه الصلوات
 وحسناته كسبائته وبؤاخ ذفيه بالهم ولا يسكن فيه كافر وله الدخول فيه
 ولا تمتع ولا قران لمكي وتختص الهدايا به ويكره اخراج حجارته وترابه وهو مساو
 لغيره عندنا في اللقطة والدية على القاتل فيه عطا اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة
 وفي كتاب الجنائيات (ثم قال) ولا حرم للدينة عندنا فلا ثبت فيه هذا الاحكام
 الاستئذان الغسل لدخولها وكرهه المجاورة بها اه (وقال في بحث ما افرق فيه
 القمع والقران) يقبل من المهر بعد الفراغ منها ان لم ينسق المهرى بخلافه يحرم
 بالمهر وحدها من الميقات وبأني بأفعاله ما يحرم بالحج من المحرم بخلاف القارن
 فانه يحرم به ما معهما من الميقات اه (وقال في آخر الفن الثالث في فاعده اذا أتى
 بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانعه) ولم أر حكم ما اذا وقف بعرفات
 أزيد من القدر الواجب أو زاد على حالهما في نفقة الزوجة أو كشف عورته في الحلاء
 زائدا على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع أم لا اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق وفي المحظر (وقال في آخر فن الفروق والجمع مانعه) فائدة اذا اجتمع
 المحققان قدم حق العبد لا احتياجه على حق الله تعالى لغناه باذنه الا فيما اذا أحرم
 وفي ملكه صيد وجب ارساله حق الله تعالى ومنهم من يقول انه من باب الجمع
 بينهما لا الترجيح ولهذا يرسله على وجه لا يضيع اه (وقال في فن الاقارمانه)
 الحج أي قارن لادم عليه فقل من أحرم به ما قبل وقته ثم أتى بأفعاله ما في وقته
 أي فقير يلزمه الاستقراض للحج فقل من كان غنيا ووجب عليه ثم استهلكه
 أي آتاه في جاوز الميقات بلا إحرام ولا دم عليه فقل من لم يقصد دخول مكة أو من
 جاوز أول المواقيت اه (وقال في فن الحبل مانعه) الخماس في الحج اذا أراد
 الا تافى دخول مكة بغير إحرام من الميقات قصد مكانا آخر داخل الميقات كبستان
 بني عامر اذا أراد أن يكون لبنته محرم في السفر بزوجه من عبده بعلها فقط اه
 (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث الصوم مانعه) نذر صوم يومين في يوم
 لا يلزمه الا واحد ولو نذر حجتين في سنة لم يمتاه والفرق امكان المحجتين فيها بنفسه
 وبالثب بخلافه اه وقد نقلناه في كتاب الصوم (وقال أيضا في الفن السادس

مانه) كتاب الحج لورمي بالبرجاء وبالحجواهر لا لأن في الاول استقفا فابا الشيطان
وفي الثاني اعزازه لودل المحرم على قتل صيد لزمه الحجزه ولودل على قتل مسلم لا
والفرق أن الاول محظور احرامه والثاني محظور بكل حال ولو غلطوا في وقت
الوقوف فلا عادة وفي الصوم والاضحية أعادوا والفرق أن تداركه في الحج متعذر
وفي غيره متميز اه وقد نقلناه في كتاب الصوم وفي كتاب الاضحية (ثم قال)
أعتق العبد بعد حجه يعيد حجة الاسلام ولو استغنى الفقير كفاه والفرق انعقاد
السبب في حق الفقير دون العبد والصبي كالعبد والاهلي والزمن والمرأة بلا محرم
كالفقير اه (وقال أحوال المؤلف في تكلمته للفن السادس فن الفروق من كتاب
الاضحية مانه) ضوابط تبين بالبرهان أن هذا اليوم يوم التاسع قبل أعادوا
الاضحية ولو وقفوا فشهدوا أنه العاشر لا قبل والفرق أن التدارك ممكن
في الاضحية دون الحج اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (وقال المؤلف في الفن
الثاني في كتاب الصوم من بحث النذر مانه) فلو نذر حجة الاسلام لم تزمه الا حجة
واحدة اه (وقال في كتاب الاكراه) أكره المحرم على قتل صيد فإني حتى قتل كان
مأجورا اه (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير إذنه ولا
ولاية الا في مسائل الى أن قال ومنها احرام رفيقه لا غنائه اه (قال صاحب الاشياء)

*** (كتاب النكاح أي والرضاع والنسب) ***

المقبوض على سوم النكاح مضمون كذا في جامع الفصولين احتاط أصحابنا
في الفروج الا في مسألة ما اذا كانت الجارية بين شر يمين فاذ هي كل المخوف
عليها من شريكها ومطلب الوضع عند عدل لا يجاب له ذلك وانما تكون عند كل
يوم أحشمة للذك كذا في كراهية المعراج اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم
قال) مائت لمجاعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل الاولى ولاية
النكاح للصغير والصغيرة ثابتة للاولياء على سبيل الكمال لكل الثانية القصاص
الموروث يثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الامام للوارث الكبير استيفاءه
قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كانوا بالغين فان الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر
تعاقا لاحتمال العفو الثالثة ولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق المسلمين
يثبت لكل من له حق المرور على الكمال اه وقد نقلناه في المجنات (ثم قال)

والضابط ان الحق ان كان مما لا يتجزى فانه ثبت لكل على السكال فالاستخدام
 في المملوك مما يتجزى اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال) ليس لنا عبادة
 شرعت من عهد آدم عليه الصلاة والسلام الى الآن ثم تستمر في الجنة الا الايمان
 والنكاح المولى لا يستوجب على عبده ديناً فلا مهر إن زوج عبده من أمته
 ولا ضمان عليه باتلاف مال سيده اه وقد نقلناه في الغصب (ثم قال) ولو قتل
 العبد سيده وله ابان فمضى في أحدهما سقط القصاص ولم يجب شي لغير العاني عند
 الامام اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) الفرق ثلاثة عشر سبعة منها
 تحتاج للقضاء وستة لا فالاول الفرقة بالمجب والعنة وبخيار البلوغ وبعدم الكفاية
 وبتقصان المهر وباباء الزوج عن الاسلام وباللعان والثاني الفرقة بخيار العتق
 وبالايلاء وبالردة وبتيان الذارين وبملك احد الزوجين صاحبه وفي النكاح الفاسد
 النكاح يقبل الفسخ قبل التمام لا بعده فلم يصح فيه الاقالة ولا ينقض بالمجمود الا في
 مسئين فيقبله بعده ردة أحدهما وملك أحدهما الا آخر اه وقد نقلنا هذا
 وما قبله من الفرق في كتاب الطلاق (ثم قال) يكمل المهر بأربعة بالدخول
 وبالمخلوة الصحيحة وبوجوب العدة عليهما منه سابقاً وبموت أحدهما للزوج أن
 يضرب زوجته على أربع وما بعناها على ترك الزينة بعد طلبها وعلى عدم اجابتها
 الى فراشه وهي طاهرة من الحيض والنفاس وعلى خروجها من منزلها بغير إذنه بغير
 حق وعلى ترك الصلاة في رواية وقد بينا في شرح الكنتزة ولم وما كان بعناها لما أن
 تخرج بغير إذنه قبل إيفاء المجهل مطلقاً وبعدمه اذا كان لها حق أو عليها أو كانت
 قابله أو غسالته أو زيارته أو يراها في كل جمعة مرة وزيارته المحارم كل سنة وفيما عدا
 ذلك من زيارته الاجانب وعبادتهم والولاية لا تخرج ولو باذنه ولو خرجت باذنه كانا
 عاصيين واختلفوا في خروجها الى الحمام والمعتمد الجواز بشرط عدم التزين
 والتطيب ينقصد النكاح بما أفاد ملك العين للعمال الا في اقطار المسعة
 فانه يفيد ملك العين كفي هبة الخانية لوقال متعنت بهذا الثوب كان هبة
 مع ان النكاح لا ينفقه فيه اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال)
 الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر الا في مسئين تزوج صبي امرأة مكلفة
 بغير ان وليه ثم دخل بها طوعاً فلا حد ولا مهر كفي الخانية ولو وطء بالبيع المبيعة
 قبل القبض فلا حد ولا مهر ويسقط من الثمن ما قابل البكارة والا فلا كفي يسوع

الولوالجية اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب الحدود (ثم قال) لا يجوز للمرأة
 قطع شعرها ولو باذن الزوج ولا يحمل لها وصل شعر غير ما شعرها اه وقد
 نقلناه في المحظر (ثم قال) تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب فعليه كمال المهر لان
 الصنعة تذهب باشياء فاحسن الظن بها كذا في الملتقط ولو غلط وكيلها بالنكاح
 في اسم أبيها ولم تكن حاضرة لا ينعقد النكاح تزوج امرأة وخاف ان تزوج أخرى
 لا يفسد لا يسمعه ذلك وان علم انه يعدل يدينه ما في القسم والمنفقة وجعل لكل
 واحدة مسكنا واحدا جازله ان يفعل فان لم يفعل فهو مأجور لترك الغم عليها وفي
 زماننا ومكاننا ينظر الى مجمل مهر مثلها من مثله وأما نصف المسمى فلا يمتد به لانه
 قديم خمسين ألف دينار ولا يجهل الأقل من ألف ثم ان شرط لها شيئا معلوما من
 المهر مجلا فافاها ذلك ليس لها ان تمتنع وكذا المشرط هادة نحو الخف والمكعب
 وديباج اللقافة ودرهم السكر على ما هو عرف مقرر قد وان شرطوا ان لا يدفع
 شيئا من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف من غير تردد في الاعطاء
 مثلها من مثله والعرف الضعيف لا يلحق المسكوت عنه بالشرط كذا في الملتقط
 النخبة لا يكون كقوة الغنية كسيرة كانت الغنية أو صغيرة الا ان يكون عالما
 أو شريفا كذا في الملتقط ادعت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها فالقول
 لها الا اذا طلعت في الزفاف ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فهربت ولا
 يدري لا يلزم الزوج طليها كذا في الملتقط اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
 والغصب والكفالة (ثم قال) لا ينبغي للقاضي ان يزوج صغيرة الا اذا كانت
 مراقة تطلب ذلك منه أيضا بحبس من خدع بنت رجل أو امرأته وان خرجها من
 بيته الى ان يأتي بها أو يعلم موتها كذا في الملتقط اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
 وفي الغصب (ثم قال) اختلاف في الهبة والفساد فالقول لمدعي الهبة كذا في الخانية
 الاقرار بالولد من حرة اقرار بنكاحها الا الاقرار بمهرها وقوله خذي هذا من
 نفقة عدت لا يكون اقرارا بطلاقها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
 وقولها أعطني مهري اقرار بالنكاح كذا في اقرار اليتيمة يجوز خلقه ككاح عن
 الصداق والنكاح بأهـل من مهر المثل الا في صفة تزوجها غير الاب والمجد
 ومحجورة وموالة عينته النكاح لا يقبل الفسخ بمدا التمام هكذا ذكر واربنوا
 عليه ان يهوده لا يكون فمضاقت يقبله بعده في ردة أحدهما كما كتبنا في الشرح

وأما طرق الرضاع عليه والمصاهرة فعندنا يفسده ولا يقضيه كافي الشرح اهـ وقد
 نقلناه في كتاب الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامعه) وهذه هي المسائل
 المجموعة المحقة بكتاب النكاح (قال المؤلف في القاعدة الاولى لاثواب الابالنية
 مانصه) وأما النكاح فقيلوا انه أقرب العبادات حتى ان الاشتغال به أفضل من
 التقلى لمحض العبادات وهو عند الاعتدال سنة مؤكدة على الصحيح فيحتاج الى
 النية ليحصل الثواب وهو ان يقصد اعتفاف نفسه وتخصيصها وحصول ولد ونسبنا
 الاعتدال في الشرح الكبير مبرح الكفر ولم تكن فيه شرط محتمة حتى قالوا يصح
 النكاح مع المنزل لكن قالوا لو عقد بلفظ لا يعرف معناه ففيه خلاف والفتوى
 على محتمة لم اليهود وأولا كافي البرازية وعلى هذا اثر القرب لا بد فيها من النية
 بمعنى توقف حصول الثواب على قصد القرب بها الى الله تعالى من نشر العلم تعليمها
 واقتناء وتصنيفها اهـ (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك في بحث
 الاصل بقاء ما كان على ما كان مانصه) ولواختلف الزوجان في التحكيم من الوطء
 فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولواختلفا في السكوت والرد فالقول له لان
 الاصل عدم الرضا اهـ وقد نقلنا تمام هذه العبارة في كتاب الطلاق فراجعها
 (وقال في قاعدة الاصل عدم مانصه) ومنها لو ادخلت المرأة حيلة نديها في فم
 الرضيع ولا تدري ادخل اللبن في حلقه أم لا لا يحرم النكاح لان في المانع شك
 كذا في الوالوجبة وسيأتي تمامه في قاعده أن الاصل في الابضاع التحريم اهـ
 (وقال) في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم ولذا قال في كشف الاسرار شرح
 اصول فخر الاسلام الاصل في النكاح المحظور وأبج للضرورة اهـ فاذا تقابل في
 المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا لا يجوز التحريم في الفروج وفي كافي المحاكم
 الشهيد من باب التحريم ولوان له رجلاه أربع جوارى أعتق واحدة منهن بعينها ثم
 نسبها فلم يدر أيتهان اعتق لم يسعه ان يتعري للوطء ولا يبيع ولا يبيع المحاكم ان
 يخل بينه وبينهن حتى يبين المعتقة من غيرها وكذلك اذا طلق احدى نساءه
 بعينها فلا تأنم نسبها وكذلك ان ميركا من الا واحدة لم يسعه ان يقربها حتى يعلم أنها
 غير المطلقة وكذلك بمنه القاضي منها حتى يخبر أنها غير المطلقة فان أخبر بذلك
 استغفاه ألبتة انه ما طلق هذه بعينها فلا تأنم خلى بينهما فان كان حلف وهو جاهل
 بها فلا ينبغي له ان يقربها حتى يعلم أنها غير المطلقة وان باع في المسألة الاولى فلا نا

من الجوارى فحكم الحاكم بان اجازيه من وكان ذلك من رايه وجعل الباقية هي
 المعتقة ثم رجع اليه بعض من باع بشراء أو هبة أو ميراث لا ينبغي أن يطأها إلا أن
 القاضي قضى فيه بغير علم ولا ينبغي أن يطأ شيئا منهن بالملك إلا أن يتزوجها فينتد
 لا بأس لانها زوجة أو أمته ولا يجوز القرى في الفروج لانه يجوز في كل ما جاز
 للضرورة والفروج لا تحل بالضرورة اهـ وقد قلنا بقية هذه العبارة في كتاب
 العتق فراجعهم (ثم قال) وخرج عن هذا الاصل مسألة في فتاوى قاضيان أن صبية
 أرضها قوم كثير من أهل القرية أقلهم أو أكثرهم ولا يدري من أرضها وأراد
 واحد من أهل تلك القرية أن يتزوجها قال أبو القاسم الصفار إذا لم تطهر له علامة
 ولا يشهد له بذلك يجوز زكاحها وهذا من باب الرخصة كيلا يسد باب النكاح
 فلو أخذت الرضعة بنساء يحصون لم أره إلا أن ثم رأيت في الكافي للحاكم
 الشهيد ما يفيد المحل واقطعه ولو أن قوما كان لكل واحد منهم جارية فاعتق
 أحدهم جاريته ولم يعرفوا المعتقة فلكل واحد منهم أن يطأ جاريته حتى يعلم أنها
 المعتقة بعينها وإن كان أكبر رأى أحدهم أنه هو الذي اعتق فأحب إلى أن
 لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراما ولو اشتراه رجل واحد قد
 علم ذلك لم يحل له أن يقرب واحدة منهن - حتى يعرف المعتقة ولو اشتراه
 الا واحدة حل له وطئهن فان فعل ثم اشترى الباقية لم يحل له وطئ شيء منهن ولا
 بيعها حتى يعلم المعتقة منهن اهـ وقد قلنا في كتاب العتق (ثم قال) ثم اعلم أن هذه
 القصة إذا غاب فيها إذا كان في المرأة سبب محقق للحرمة فلو كان في الحرمة
 شك لم يعتبر ولذا قالوا لو دخلت المرأة حلة فديها في فم رضية ووقع الشك في وصول
 اللبن إلى جوفه لم تحرم لأن في المانع شك كما في الولو المحبسة وفي القنية امرأة كانت
 تهل صبية فديها واشتهر ذلك فيما بينهم ثم تقول لم يكن في فم صبي ابن حين ألقيتها
 فدي ولا يعلم ذلك إلا من جهتها جاز لا يتم أن يتزوج بهذه الصبية اهـ وفي الخاتبة صغير
 وصغيرة بينهما شبه الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما هذا
 إذا لم يخبر بذلك أحدهما أخبر عدل ثقة أخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وإن
 كان المخبر بعد النكاح وهما كبيران فلا حوط أن يفارقها اهـ (ثم قال) ولما
 كان الأولى الاحتياط في الفروج قال في المضمرات إذا عقدت على أمته متزها عن

وطئها حراما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال ان تكون حرة أو معتقة
الغير أو محلوفا عليها بعتقها وقد حث المخالف وكتبه ما يقع لاسيما اذا
تداولتها الأبدى اه فما وقع لبعض الشافعية من أن وطئ السراري الا لاني
يحلين اليوم من الروم والمند والترك حرام الا أن ينصب في المغام من جهة الامام
من يحسن قسمتها فيقسمها من غير حيف ولا ظلم أو يحصل قسمته من محكم أو تزوج بعد
العنق باذن القضاة والمعتق والاحتياط اجتنابا من مملوكات وحرائر اه فروع
لاحكم لازم فان الجارية المجهولة الحال المرجوع فيها الى صاحب البدان كانت
صغيرة والى اقرارها ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا اشكال اه (وقال في
قاعدة الاصل في الكلام المحققة مانصه) وعلى ذلك فروع كثيرة منها النكاح
للوطء وعليه حل قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء فحرمت منية
الاب كحليته ولذا لو قضى شافعي بحلها لم ينفذ لمخالفة الكتاب بخلاف القضاء بحل
عمسوته والفرق في ظاهرنا وشرحنا وحرمة المعقود عليها بلاوطء بالاجماع ولو قال
لامته أو منكوحته ان نكحتك فعلى الوطء فلو عقد على الامة بعد اعتاقها أو على
الزوجة بعد اباتها لم يثبت كما في كشف الاسرار اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
وكتاب العتق (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحبب التيسير مانصه) ومنه اباحة
النظر للطبيب وللشاهد وعند الخطبة والسيد ومنه جواز النكاح من غير نظر لما
في اشتراطه من المشقة التي لا يعملها كثير من الناس في بناتهم وأخواتهم من نظر
كل خاطب فناسب التيسير فلم يكن فيه خيار رؤية بخلاف البيع يصح قبل
الرؤية وله الخيار لعدم المشقة ومن ثم قلنا ان الامر ايجاب في النكاح بخلاف
البيع اه وقد نقلناه بعضه في كتاب الشهادة وكتاب البيوع وكتاب الحظر (ثم
قال) ومن هنا وسع فيه أبو حنيفة فحوزه بلاولي ومن غير اشتراط عدالة الشهود ولم
يفسد بالشروط المفسدة ولم يخصه بلفظ النكاح والتزويج بل قال ينقد بما يفيد
ملك العين للحال وصححه بحضور ابني العاقرين وناعسين وسكارى يذكرونه بعد
الصور وبعبارة النساء وجوز نهادهن فيه فانه قد بحضرة رجل وامرأتين كل ذلك
دفع المشقة الزنا وما يترتب عليه ومن هنا قيل عجبت لمنحنى كيف يرزى ومنه
اباحة أربعة نسوة فلم يقتصر على واحدة تيسيرا على الرجل وعلى النساء أيضا
لكثرة من ولم يزد على أربع اسافيه من المشقة على الزوجين في القمم وغيره اه

(ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) تنبيه مطلق المرض وان لم يضران كان
بالزوج مانع من صحة خلوته بها بخلاف رخصها اه (وقال في الثانية ما يبيح للضرورة
يتقدر بقدرها مانصه) وفرع الشافعية عليها ان المجنون لا يجوز تزويجه أكثر
من واحدة لاندفاع الحاجة بها اه ولم أره لمشايخنا اه (قال في الثالثة الضرر
لا يزال بالضرر مانصه) ولا يجبر السيد على تزويج أمته أو عبده وان ضررا اه
(وقال في فصل تعارض العرف مع الشرع مانصه) الثالثة حلف لا ينكح فلانة
يبحث بالعقد لانه النكاح الشائع شرعا لا بالوطء كفاي كشف الاسرار بخلاف
لا ينكح زوجته فانه لاوطء اه وقد نقلنا في كتاب الايمان (ثم قال) وهنا
فرعان مخرجان لم أرهما الا أن مرجحا الى أن قال الثاني حلف لا يبطأ لا يثبت بوطء
الدر اه وقد نقلنا في كتاب الايمان (قال في المبحث الثالث العادة المطردة هل تنزل
منزلة الشرط بها نصه) ومما يفرع على ان المعروف كائن شرط لوجهز الاب بئته
جهزا ودفعه لما تم ادعى انه عارية ولا يثبت فيه اختلاف المشايخ والمختار للمفتوى
انه ان كان العرف مستمرا أن الاب يدفع ذلك المجهاز لم كالا عارية لم يقبل قوله
وان كان العرف مشتملا كذا في شرح منظومة ابن وهبان وقال
قاضى خان وعندي أن الاب ان كان من كرام الناس وأشرفهم لم يقبل قوله وان
سكان من أوساط الناس كان القول قوله اه وفي الكبرى للخاصي ان
القول للزوج بعد موته وعلى الاب البينة لان الظاهر شاهد للزوج كمن دفع ثوبا
الى قصارية صهره ولم يذكر اجر فانه يحمل على الاجارة بشهادة الظاهر اه وعلى
كل قول فالنظور اليه العرف فالقول المفتي به نظر الى عرف بلد فيه وقاضى خان
نظر الى حال الأب للعرف ومافى الكبرى نظر الى مطلق العرف ان الاب انما يجوز
ملكاه اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والمحرام غلب المحرام
الحلال مانصه) ومن ثم قال عثمان رضى الله تعالى عنه لما سئل عن الجمع بين
الاختين بملك اليمين أحلتهم ما آية وحرمتهما آية قالتهريم أحب الينا اه (ثم قال)
ومنه التواشبه بحرمه باختيات محصورات لم تحصل كما قد مناه في قاعدة الاصل
في الابضاع التحريم اه (ثم قال) ومن صورها ما لو أسلم على أكثر من أربع
فانه يحرم عليه الوطء قبل الاختيار على قول من خيره وهو محمد والشافعي وأما
الشيخان فقالا ببطالان النكاح قال في الجمع في فصل نكاح الكافر ولو أسلم ونهته

خمس أو أختان أو أم وبنت بطل النكاح فان رتب فالآخر وخيره في اختياره
 لربعاه مطلقاً أو إحدى الاختين والبنات اه (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة
 مسائل الأولى من أحد أبوابه كتابي والآخر مجرسي فانه يجعل نكاحه وذبيته ويجعل
 صديا وهي تقتضي أن يجعل مجرسي - وابوه قال الشافعي ولو كان الكوفي الأب
 في الاظهر عنده تغليباً بجانب التحريم لكن أصحابنا تركوا ذلك نظراً للصغير فان
 المجوسي شر من الكوفي فلا يجعل الولد تابعاً له اه وقد نقلنا مصدر هذه العبارة
 في كتاب الذبايح (ثم قال) السابعة لو اختلط لبن المرأة بماء أو بدواء أو بلين شاة
 فالمعتبر الغالب وثبت المحرمه اذا استويا احتياطاً كما في النهاية واختلف فيما
 اذا اختلط لبن امرأة بلين أخرى والصحيح ثبوت المحرمه منه - ما من غير اعتبار الغلبة
 كما بيناه في الرضاع اه (ثم قال تنبيه) يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين
 حلال وحرام في عقد أو نية ويدخل ذلك في أبواب منها النكاح قالوا لوجع بين من
 فعل ومن لا تفعل كحرمه ومجوسية ووثنية أو حليلة ومنكوحه أو معتدة ومحرمة صح
 نكاح المحلال اتفاقاً وانما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام المعنى من المهر
 وعده وهي في الهداية وليس منه ما اذا جمع بين خمس أو أختين في عقد فانه يبطل
 في الكل لان المحرم الجمع لا احداهن أو أحدهما فقط وكذا لو تزوج أمة وحره
 معاً في عقد يبطل فيهما ومنها المهر فاذا سمى ما يجعل وما لا يجعل كأن تزوجها على عشرة
 دراهم ودين من خمر كان لها العشرة وبطل النكاح ومنها الخلع فكل المهر ففيه اغلب
 المحلل على المحرام لما ان اشتراطه بمنزلة الشرط الفاسد وهما لا يبطلان به وأما اذا
 زوج الولي الصغير بأكثر من مهر المثل فان كان أباً أو جداً صح عليه والا فسد
 النكاح وقبل صح بمهر المثل اه وقد نقلنا بعض هذه العبارة أعني قوله ومنها
 المهر ومنها الخلع في كتاب الطلاق أيضاً (وقال في القواعد الرابعة التابع تابع
 في بحث يقتضي في التوابع ما لا يقتضي في غيرها مانصه) ومنه فصولي زوجه امرأة
 برضاها ثم الزوج وكله بعده بزوجه امرأه وقال تقتض النكاح لم ينقض ولو لم ينقضه
 قولاً ولكن زوجه اياها بعد ذلك انتقض النكاح الاول اه وقد نقلنا ما في كتاب
 الوكالة أيضاً (وقال في آخر بحث تصرف القاضي فيما له فعله في أموال اليتامي
 والتركات والاوقاف مقيداً بالمصلحة فان لم يكن مبيعاً عليها لم يصح مانصه) وفي المتن
 القاضي اذا زوج الصغيرة من غير كفول لم يحز اه فعلم ان فعله مقيد بالمصلحة اه

(وقال في القاعدة السابعة المحر لا يدخل تحت البدمانه) ومن فروع القاعدة
لوطاوعة حرة على الزنا فلا مهر لها كما في الخانية ولو كان الواطئ صبيافلا حرد ولا مهر
وهذا مما يقال لناوطه خلا عن المقر والمقر بخلاف ما اذا طأ وعتة أمة ليكون المهر
حق السيد اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (قال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع
أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما أدخل أحدهما في الآخر بالبمانه)
ولو تكرر الوطء بشبهة واحدة فان كان شبهة ملك لم يجب الامهر واحدا لان الثاني
صادف ملكه وان كانت شبهة اشتباه وجب لكل بوطه مهر لان كل بوطه صادف
ملك الغير فالاول كوطء جارية ابنه أو مكاتبه والمنكوحه فاسدا ومن الثاني
وطء أحد الشريكين الجارية المشتركة ولو وطء مكاتبه مشتركة مرارا اتحد
في نصيبه لها وتعدد في نصيب شريكه والكل لها ولا يتعدد في الجارية المستقمة
كذا في الظهيرية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الحدود أيضا وفي كتاب العتق
أيضا (ثم قال) ولو زنى بكبيرة فاقضاهما فان كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة
فطليهما الحد ولا شيء في الاقضاء عرضا هل به ولا مهره. الوجوب المحدث وقد نقلنا
بقية ذلك في كتاب الحدود وفراجه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى
سأكت قول مانه) ولو سككت عن وطء أمته أى بشبهة أو عقد فاسد
كما في شرحها لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه أخذ من سكوتة عند اتلاف
ماله اه وقد نقلناه في كتاب الجناسيات أيضا وكتاب الغصب (ثم قال)
ولو رأى قننه يتزوج فسكت ولم ينهه لا يصير اذنا له في النكاح ولو تزوجت
غيره فسكت الولى عن مطالبة التفريق فليس برضا وان طال ذلك
وكذا سكوت امرأة العن بن ليس برضا ولو أقامت معه سنين وهى في جامع الفصولين
اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) وخروج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة
يكون المكون فيها رضا كالنطق الاولى سكوت البكر عند استئثار ولها قبل
التزوج وبعد الثابتة سكوتها عند قبض مهرها الثالثة سكوتها اذا بلغت بكرة
الرابعة حلفت ان لا تتزوج فزوجها أبوها فسكت حث اه ونقلناه في كتاب
الايمان أيضا (ثم قال) الثالثة والعشرون سكوت البكر عند الاخبار بتزوج
الولى على هذا الخلاف اه أى فهو ورضا ار كان المخبر عدلا عند الامام وعندهما
رضا مطلقا ولو فاسقا اه من الشرح (ثم قال) وزدت ثلاثا اثنين من القنية الاولى

دفعت لتجهيزها لينتها شيئا من ائمة الاب وهو ساكت فليس له الاسترداد الثانية
 أنفقت الام في جهازها ما هو معتاد فسكت الاب لم تظن الام اه (وقال في
 القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة) ولهذا قالوا ان القاضي
 لا يزوج اليتيم واليتيم ما لا عهد عدم ولي له ما في النكاح ولو ذارحم محرم أو أمها
 أو معتقاه (ثم قال ضابط) الولي قد يكون وليا في المال والنكاح وهو الاب
 والمجد وقد يكون وليا في النكاح فقط وهو سائر العصبات والام وذووا الارحام
 وقد يكون في المال فقط وهو الوصي الاجنبي فظاهر كلام المشايخ انها مراتب
 الاولى ولاية الاب والمجد وهي وصف ذاتي لها ونقل ابن السبكي الاجماع على
 انها مألوفة لأنفسهم المينزلا اه وقد نقلنا ذلك في كتاب المحرر والاذن أيضا وفي كتاب
 الوصايا (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالظن البين خطأ ما نصه) وينبغي
 انه لو تزوج امرأتها وعنده انها غير محل فثبت انها محمل أو عكسه ان يكون الاعتبار
 لما في نفس الامراه (وقال في الف الثالث في أحكام النامي مانصه) والثالث
 الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وأنه يكون عذرا ويلحق به جهل الشفيع
 وجهل الامة بالاعتاق وجهل البكر بنكاح الولي اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب
 الشفعة (ثم قال) وقالوا لو لم تعلم الامة بان لها خيار العتق لا يبطل بسكوته ولو لم تعلم
 الصغيرة بخيار البلوغ يبطل اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) وقالوا ان الجهل
 معتبر عندنا لدفع الفساد فلا ضمان على الكبيرة لوجهات أن الارضاع مفسد كما في
 الهداية اه (ثم قال) ولو باع ملك أبيه ولم يعلم بموته ثم علم جازاه (ثم قال) ومقتضى
 بيع الوارث انه لو زوج امه أبيه ثم بان ميتا نفذ اه وقد نقلناه عام ذلك في كتاب
 البيع (ثم قال) وفي وكالة المنية أمر بجهل لا يبيع غلامه بمائة دينار فباعه بألف
 درهم ولم يعلم الموكل بمبايعه فقال المأمور بعث الغلام فباعت أجزت جازا لبيع وكذا
 في النكاح وان قال قد أجزت ما أمرت بك به لم يجز اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 أيضا (وقال في أحكام الصبيان مانصه) واتفقوا على وجوب العسر والمحرار في
 أرضه وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله وقرايته كالبالغ اه وقد نقلناه بعضه
 في كتاب المهاد (ثم قال) وليس هو من أهل الولايات فلا يلي الانكاح اه (ثم قال)
 وتمنع الصبية المطلقة والمتوفى عنها زوجها من التزويج الى انقضاء العدة ولا نقول
 بوجودها على المعتد اه (ثم قال) وتثبت حرمة المصاهرة بوطئه ان كان ممن

يشتمى النساء والافلا وتثبت أيضا بوطه الصبية المشتهاة وهي بنت ثمان سنين على
 المختار اه (ثم قال) والصبية التي لا تشتمى يجوز الفجر بها بغير محرم اه وقد
 نقلناها في المحظر (وقال في أحكام السكران مانصه) وقدمنا في الفوائد أنه من
 محرم كالصاحي الا في ثلاث الى ان قال وزدت على الثلاثة ترويح الصغير والصغيرة
 بأقل من مهر المثل أو بأكثر فانه لا ينفذ اه (وقال في أحكام العيب مانصه) ولا
 يجوز كونه شاهدا الى ان قال ولا وليا في نكاح اه (ثم قال) ولا ينفرد بترويح
 نفسه ويجبر عليه ويجعل صداقا اه (ثم قال) وينكح اثنتين ولا تبرى له مطلقا
 اه (ثم قال) ولا تنكح على حرة اه (ثم قال) وقسمها على النصف من قسم الحرة
 ومهرها كغيرها اه (ثم قال) ولا خادم لها ولو جميلة ولا تحب نفقتها الا بالتبوة
 ولا توطأ الا بعد الاستبراء بخلاف الحرة ولا حصر لعدد الصراي ويجوز جمعهن في
 مسكن واحد بدون الرضا اه (ثم قال) ولا حضنة لافقار به بل لسده اه (ثم
 قال) ودواء مريض على مولاه بخلاف المحرور ووجهنا اه ونقلناها في كتاب العتق
 أيضا (ثم قال) ولا يتزوج الا بذن مولاه ومهره متعلق برقبته كالدين ويباع في نفقة
 زوجته ولا تحب عليه نفقة ولده ولا نفقة لها الا بالتبوة اه (ثم قال) ولا يصح
 تصديق المبدؤا لامة على النكاح الا في المسيئين قبل القومة بخلاف المحرمين كافي
 التنازخانية اه (ثم قال) والاذن في العزل الى مولاه وهو المطالب لزوجهما العتق
 والمحبوب في التفريق اه (وقال في أحكام النقود ما يتعين فيه وما لا يتعين مانصه)
 ولا يتعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فتد مثل نصفه ولذا الزمها زكاته
 لو نصبا بأحوالياء عندنا اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة أيضا (وقال في بحث ما قبل
 الاسقاط من المحقوق مانصه) ومنها حق القسم للزوجة يسقط باسقاطها وان كان
 لها الرجوع في المستقبل اه (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) وأما عود
 النفقة به فسقطها بالنشوز بالرجوع فهو من باب زوال المانع لا من باب عود
 الساقط اه (وقال في بحث النائم كالمسقة قط في بعض المسائل مانصه) الحادية
 عشر رجل خلا بامرأته وثمة رجل نائم لا يصح الخلوة الثانية عشر رجل نائم في بيته
 خات امرأته ومكثت عنده ساعة صحت الخلوة الرابعة عشر امرأة نامت فجاء
 رضيع فارتضع من ثديها تثبت حرمة الرضاع اه (ثم قال) الثالثة والعشرون اذا
 كان الرجل نائما وجاءت امرأة وأدخلت فرجه في فرجها وعلم الرجل بفعلها تثبت

حرمة المصاهرة الرابعة والعشرون اذا جاءت امرأة الى نائم وقبلته بشهوة وافترقا على
 أن ذلك كان بشهوة تثبت حرمة المصاهرة اه (وقال في أحكام الخنثى مانصه) واذا
 قبله رجل بشهوة حرم عليه أصوله وفروعته وان زوجه أبوه رجلا فوصل اليه حاز
 والا فلا علم لي بذلك أو امرأة فوصل اليها جازوا لأجل كالعنين اه (ثم قال) ولو قال
 المشكل أنا ذكرا وأنتي لم يقبل قوله اه وقد نقلناها في كتاب الدعوى (ثم قال)
 ولو تزوج مشكلا مثله لم يجر حتى يتبين ولا يتوارثان بالموت اه (ثم قال) وحاصله
 انه كالأنثى في جميع الأحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يزوج من رجل اه
 وقال في أحكام الأنثى مانصه) وبضعها مقابل بالمهر دون الرجل وتجب المأنة على
 النكاح دون العدة في رواية والمعتمد عدم الفرق بينهما في النكاح وتجب المأنة اذا
 اعتقت بخلاف العبد ولو كان زوجها حرا ولبنها محرم في الرضاع دون اه (وقال في
 أحكام الذمي مانصه) ولا يتعرض لهم لو تناكحوا فاسدا أو تبايعوا كذلك ثم أسلوا
 اه وقد نقلنا في كتاب البويع (ثم قال) ولا تعتبر الكفاءة بين أهل الذمة الا اذا
 كانت بنت ملك خدعها حائك أو كناس فيفريق الممسكين الفتنة كذا في البرازية
 اه (ثم قال تنبيه آخر) اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المناسحة
 والذبايح وفي الدية وشاركهم المجوس في الجزية والدية دون الآخرين واستوى أهل
 الذمة فيما ذكر اه وقد نقلنا بقيته في الجنائيات وغيرها من أبوابها (وقال في أحكام
 المجسان مانصه) ومنها النكاح قال في المراجعة لا تنجور المناسحة بين بني آدم
 والمجن وأنسان المأنة لاختلاف الجنس اه وتبعه في منية المفتي والغيب وفي
 القنية سئل الحسن البصري عن التزويج بجنينة فقال يجوز بلا شهود ثم رقم (حم)
 لا يجوز ثم رقم (اخر) بضع السائل لمحاقتة وقال في القيمة سئل على ابن أحمد عن
 التزويج بامرأة مسلمة من المجن هل يجوز اذا تصور ذلك أم يختصر الجواز بالآدميين
 فقال بضع هذا السائل لمحاقتة وجهله قلت وهذا لا يدل على حماقة السائل
 وان كان لا يتصور الا ترى ان أبا الليث ذكر في فتاواه أن الكفار لو تترسوا بنبي
 من الأنبياء هل يرمي فقال يسأل ذلك النبي ولا يتصور ذلك بعد رسولنا صلى الله
 عليه وسلم ولكن أجاب على تقدير التصور كذا هذا وسئل عنها أبو حامد فقال
 لا يجوز اه وقد استبدل بعضهم على تحريم نكاح الجنائيات بقوله سبحانه
 وتعالى والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ليكن من جنسكم وتوكلهم وعلى

خلقكم كما قال تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم أي من الادميين اه وبمضهم
 بما رواه حرب الكرماني في مسأله عن أحمد واسحاق قال حدثنا محمد بن
 يحيى القطبي حدثنا بشر بن عمر بن لهيعة عن يونس ابن يزيد عن الزهري
 قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن نكاح الجن وهو وان كان
 مرسل فقد اعتضد بأقوال العلماء فروى المنع عن الحسن البصري وقتادة
 والحاكم بن قتيبة واسحاق بن راهوية وعقبة الاصم فاذا تقرر المنع من نكاح
 الانسي الجنينة فانع من نكاح الجنى الانسية أولى ويدل عليه قوله في السراجية
 لا تجوز لنا نكته وهو شامل لهما لكن روى أبو عثمان سعيد بن عباس الرازي
 في كتاب الالمات والوسوسة قال حدثنا مقاتل عن سعيد بن دود الزبيدي قال
 كتب قوم من أهل اليمن إلى مالك يسألونه عن نكاح الجن وقالوا ان هنار حلامن
 الجن يخطب الينا جارية يزعم انه يريد الحلال فقال ما أرى بذلك بأساً الدين
 ولكن أكره اذا وجدت امرأة حامل قبل لها من زوجها قالت من الجن فيكثر
 الفساد في الاسلام بذلك اه (وقال في أحكام المحارم ما نصه) المهرم عندنا من
 حرم نكاحه على التأييد بنسب أو مصاهرة أو رضاع ولو بوطء حرام فخرج بالاول
 ولد العمومة والمخوولة وبالثاني أخت الزوجة وعمتها وخالتها ثم أم الزفي بها وبنتها
 وأبا الزاني وابنه وأحكامه أي المهرم تحريم النكاح وجواز النظر اه وقد نقلنا
 بقيته في المحظر (ثم قال) وحرمة النكاح على التأييد لا مشاركة للمهرم فيها فان
 الملاعة تحمل اذا كذب نفسه أو خرج عن أهلية الشهادة والمجوسية تحمل بالاسلام
 أو بهودها وتنصرها والمطلة ثلاثا بدخول الثاني وانقضاء عدته ومنكوحه
 الغير بطلاقها وانقضاء عدتها ومعتدة الغير بانقضائها اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (ثم قال) وتختص الاصول والفروع من بين سائر المحارم بأحكام إلى
 أن قال ومنها تحريم موطوءة كل منهما على الآخر ولو برزنا ومنها تحريم منكوحه
 كل منهما على الآخر بمجرد العقد اه (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام
 إلى أن قال ومنها لو ادعى الاصل ولد جارية ابنه ثبت نسبها والمجداب الاب كالأب
 عند عدمه ولو حكم بعدم الأهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولد جارية أصله لم يصح
 الابتدق الاصل اه وقد نقلناه في العتق وفي كتاب الدعوى أيضا وكتاب
 الطلاق (ثم قال) واختص الاصول المذكور بوجوب الاعفاف اه وقد

نقلناه في كتاب الطلاق أيضا (ثم قال) واختص الأب والمجد بأحكام إلى أن قال
ومنها عدم خبار البلوغ في تزويج الأب والمجد فقط وأما ولاية الانكاح فلا تختص
بهما فتثبت لكل ولي سواء كان عصبة أو من ذوى الأرحام اه (ثم قال فائدة)
يترتب على النسب اثنا عشر حكما إلى أن قال وولاية التزويج اه (وقال في أحكام
غيبوبة المحشفة مانصه) يترتب عليها وجوب الغسل إلى أن قال ووجوب مهر
البلوط به شبهة أو بنكاح فاسد اه (ثم قال) ويبيع العبد في مهرها إذا انكح
بذن سيده وتحريم الزبية وتحريم أصل الموطوءة وفرعها عليه وتحريم أصله
وفرعها عليها اه (ثم قال) وتحريم وطء أختها إذا كانت أمة اه (ثم قال)
وابطال خبار العتيقة وابطال خبار البلوغ إذا كانت بكرا وكفال المسمى ووجوب
مهر المثل للفوضة واسقاط حبسها نفسها الاستيفاء بمهرها على قولها اه
(ثم قال) ومنع تزويجها قبل الاستبراء على قول محمد المقتي به اه (ثم قال)
وثبوت النسب اه وقد نقلناه في الطلاق (ثم قال فوائد) الأولى لا فرق في الإيلاج
بين أن يكون بمائل أو لا لكن بشرط أن تصل الحرارة معه كذا ذكرنا في
التحليل فيجوز في سائر الأبواب الثانية ما ثبت للعشفة من الأحكام ثبت لمقطوعها
إذا بقي منه مقدارها وإن لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الأحكام ويحتاج إلى
نقل لكونها كابية ولم أره الثالث الوطء في الدبر كالوطء في القبل فيجب به الغسل
ويحرم به ما يحرم بالوطء في القبل اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب الحدود
وكتاب الطلاق (ثم قال) الأفي مسائل لا يثبت به حرمة المصاهرة اه أي بالوطء
في الدبر اه (ثم قال) ولا تخرج بها عن كونها بكرا فيكتفي بسكوته ولا يجعل بمحال
والوطء في القبل حلال في الزوجة والأمة عند عدم مانع اه (ثم قال) وفي جامع
الفصولين جامعها في دبرها بنكاح فاسد لا يجب المهر والعدة اه فعلى هذا
الوطء في الدبر لا يوجب كمال المهر في النكاح الصحيح ولا يجب العدة لو طلقها بعده
من غير خلوة الرابعة الوطء بنكاح فاسد كالوطء بنكاح صحيح الأمسائل الأولى
وجوب مهر المثل ولا يراد على المسمى وفي الصحيح يجب المسمى الثانية المحرمة اه أي
فلا يجوز نكاح أمة على حرة تزوجة بنكاح صحيح بخلاف الفاسد اه شرح
(ثم قال) الخامسة أي الفائدة الخامسة للوطء بملك اليمن أحكام كاحكام الوطء
بنكاح فيوجب تحريره اه على أصوله وفروعه وتحريم أصولها وفروعها عليه

ووجوب الاستبراء وحرمة ضم أختها إليها اه (ثم قال) السابعة لا يخلو الوطء
 بغير ملك اليمين عن مهر أو حد إلا في مسائل الأولى الذميمة إذا نكحت بغير مهر
 ثم أسلمها وكانوا يدينون بأن لامهر فلا مهر الثمانية نكح صبي بالغة حرة بغير إذن
 وليه ووطئها طائفة فلا حد ولا مهر الثالثة زوج أمته من عبده فلا صح أن لامهر
 الرابعة وطء العبد سببه بشبهة فلا مهر أخذ من قوله في الثالثة أن المولى
 لا يستوجب على عبده ديناً الخامسة لو وطء حريسة فلا مهر ولم أره الآن اه
 أى ولا حد أيضاً كما في شرحها (ثم قال) السادسة الموقوف عليه إذا وطء الموقوفة
 ينبغي أن لا مهر ولم أره السابعة البائع لو وطء الجارية قبل التسليم إلى المشتري
 وهي في حقتي منقولة كذلك اه أى فلا حد ولا مهر كما في شرحها (ثم قال)
 الثامنة إذا أذن الرأى للرتين في الوطء فوطء ظاناً الحلال وينبغي أن لا مهر ولم أره
 اه أى ولا حد عليه أيضاً كما أفاده الشارح وقد نقلنا هذا المبحث في كتاب
 المحرمات أيضاً (ثم قال) التاسعة الذي يحرم على الرجل وطء زوجته المنكوحة
 مع بقاء النكاح الحيض والنفاس والصوم الواجب وضيق وقت الصلاة والاعتكاف
 والأحرار ولا يلام والظهار قبل التكفير وعدة وطء الشبهة وإذا صار مفضاة
 اختلط قبلها وبرزها فإنه لا يحل له اتيانها حتى يتحقق وقوعه في قبلها وإذا كانت
 لا تحتمله أصغر أو مرض أو سمن وعند رامة انزعها القبض بمهرها لم يحل كرها
 وفي كتب الشافعية أنها يحرم وطء من وجب عليها أقاص وليس بها حبل ظاهر
 لثلاث حصل حمل يمنع من استيفاء ما وجب عليها اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب
 الطهارة وفي كتاب الطلاق (ثم قال) العاشرة إذا حرم الوطء حرم دواعيه
 الأولى الحيض والنفاس والصوم لمن أمس ويحرم في الاعتكاف والأحرار مطلقاً
 والظهار والاستبراء اه وقد نقلنا في كتاب الطلاق ونقلنا بعضه في كتاب الصوم
 وكتاب الحج وكتاب الطهارة (ثم قال) الفاشدة الحادية عشر إذا اختلف الزوجان
 في الوطء فالقول لنا فيه الأولى مسائل إلى أن قال الثالثة لو قالت طلق في بعد الدخول
 وإلى كمال المهر وقال قبله ولك نصفه فالقول لها لوجوب العدة عليها وله في المهر
 والنفقة والسكنى في العدة وفي حل يئنها أو ربع سواها أو أختها للتمسك فلو جاءت
 بولد لزم محتمل ثبت نسبه وبرجع إلى قولها في تكميل المهر فإن لا عن بنفسه عدنا
 إلى تصديقه هكذا فهمته من كلامهم ولم أره الآن صريحاً اه وقد نقلنا ذلك

في كتاب الطلاق (ثم قال) الرابعة اذا ادعت المطلقة ثلاثا ان الثاني دخل بها
 اى وانكر الثاني الدخول فالقول لها محلها للطلاق لا لسكال المهر اه وقد نقلناه
 في كتاب الطلاق (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من المجانبين
 البيع الى أن قال والصدوق اه (ثم قال) والنكاح المخالي عن الخيارين
 اى خيار البلوغ والعق والاولى أن يقال ونكاح الباطل العاقل المحرارة كذلك
 اه (ثم قال تكميل) الباطل والفاسد عندنا في العبادات مترادفان وفي النكاح
 كذلك لكن قالوا نكاح المحارم فاسد عندنا حنفية فلا حد وباطل عندهما
 فيحد وفي جامع الفصولين نكاح المحارم قيل باطل وسقط المحدث شبهة الاشتباه
 وقيل فاسد وسقط المحدث شبهة العقد اه (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) خاتمة
 بهود ما عدا النكاح فسخه اذا ساعده صاحبه عليه اه وقد نقلناه في كتاب
 القضاء (وقال في أحكام الكتابة مانصه) وما في المبسوط من نصيره بقوله بهنى
 بكذا فقال بعته يتم فليس مراده الا الفرق بين البيع والنكاح في شرط الشهود اه
 وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) ويصح النكاح بها قال في فتح القدير وصورته أن
 يكتب اليها بخطها فاذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود وقرأته عليهم وقالت زوجت
 نفسي منه أو تقول ان فلانا كتب الى ليخطبني فاشهدوا اني قد زوجت نفسي منه أما
 لو لم تقل بحضورهم سوى زوجت نفسي من فلان لا ينعقد لان سماع الشطرين شرط
 وبأسماءهم الكتاب أو التعبير عنه منها قد سمعوا الشطرين أى شطرى العقد بخلاف
 ما اذا انتفيا ومعنى الكتاب بالخطبة أن يكتب زوجي نفسك فاني رغبت فيك
 ونحوه ولو جاء الزوج بالكتاب الى الشهود ومحتوما فقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا
 على بذلك لم يجز في قول أبي حنيفة حتى يعلم الشهود ما فيه وجوزه أبو يوسف من غير
 شرط اعلام الشهود بهما فيه وأصله كتاب القاضي الى القاضي قال في المصنفى هذا
 اذا كان بلفظ التزويج أما اذا كان بلفظ الامر كقوله زوجي نفسك منى لا يشترط
 اعلام الشهود وبما في الكتاب لانها تتولى طرفي العقد بهما وكالاته ونقله من الكامل
 قال وفائدة الخلاف فيها اذا جهد الزوج الكتابة بعدما أشهدهم عليه من غير قراءة
 عليهم واعلامهم بما فيه وقد قرأ المكتوب اليه الكتاب عليهم وقبل العقد بحضورهم
 فشهدوا ان هذا كتابه ولم يشهدوا بما فيه لا تقبل الشهادة عندهما ولا يقضى
 بالنكاح وعنده تقبل ويقضى به أما الكتاب فصح بلاشهاد وهذا الاشهاد لهذا

وهو أن تمكن المرأة من اثبات الكتاب عند مجود الزوج الكتاب اه (ثم قال) وفي اجارة البرازية أمر الصكك بكتابة الاجارة وأشهدا ولم يصبر العقد لا ينقد بخلاف صك الاقرار والمهر اه وقد نقلناه في كتب الاجارات (وقال في أحكام الاشارة مانصه) فاعدة اذا اجتمعت الاشارة والعبارة وأصحابنا يقولون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية فقال في الهداية من باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يعلق العقد بالمشار اليه لان المسمى موجود في المشار انا والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يعلق بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس بتابع والتسمية لا تبلغ في التعريف من حيث انها تعرف الماهية والاشارة تعرف الذات الا ترى أن من اشترى فصاعا على أنه يا قوت فاذا هو زجاج لا ينقد العقد لاختلاف الجنس ولو اشترى على أنه يا قوت أحر فاذا هو أخضر انقد العقد لان هذا الجنس اه قال الشارحون ان هذا الاصل منفق عليه في البيع والنكاح والاجارة وسائر العقود لكن أبو حنيفة جعل المحل والمخرجنسا والمخرجنسا والعبد جنسا واحدا فتعلق بالمشار اليه فوجب مهر المثل فيما اذا تزوجها على هذا الدن من المحل وأشار الى خمر او على هذا العبد وأشار الى حر ولو سمى حرما وأشار الى حلال فلها المحل لال في الاصح اه وقد نقلناه في كتاب البيوع أيضا (ثم قال) وأما في النكاح فقال في الخاتمة رجل له بنت واحدة اسمها عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت منك بنتي فاطمة لا ينقد النكاح ولو كانت المرأة حاضرة فقال الاب زوجت بنتي فاطمة هذه وأشار الى عائشة وعاط في اسمها وقال الزوج قبالت جاز اه ومقتضاه أنه لو قال زوجتك هذا الغلام وأشار الى بنته العمة تعويل على الاشارة وكذا لو قال زوجتك هذه العربية فاذا هي عجمية أو هذه البهوزة كانت شابة أو هذه البيضاء فكانت سوداء أو عكسه وكذا المخالفة في جميع وجوه النسب والصفات والعلو والنزول اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعاوزات المسالية والامهار اه (ثم قال) الثانية لا بدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال ونصف الصداق بالطلاق قبل الدخول لكن يستحقه الزوج ان كان قبل القبض مطلقا وان كان بعده لا يملكه الا بقضاء أو رضاه كما في فتح القدير اه (ثم قال) العاشرة تملك الصداق بالعقد والزائد لها قبل القبض وانما الكلام في تنصيف الزيادة مع الاصل

بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا تفاصيله في شرح الكفر وقد منان النصف
 يعود الى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول وقبل القبض مطلقا وبمده بقضاء
 أو رضا فائدة في الزوائد اهـ (ثم قال) الحادية عشر في استقرار الملك الملك
 يستقر في البيع الخالي عن الخيار بالقبض ويستقر اصدقا بالدخول أو المخلوة
 أو الموت أو وجوب العدة عليها منه قبل النكاح كما أوضحناه في الشرح والاخير
 من زياد في أخذ من كلامهم والمراد من الاستقرار في البيع الامن من انفساخه
 بالملك وفي اصدقا الامن من تشطره بالطلاق قبل الدخول وسقوطه بالردة
 وتقييل ابن الزوج قبل الدخول ولا يتوقف استقراره على القبض لانه لو هلك
 لم ينقض النكاح ولا فرق بين الدين والعين اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب البيوع
 (ثم قال) الثانية عشر الملك أمالاهن والمنفعة معا وهو الغالب لولا عين فقط أو المنفعة
 فقط كالعبد الموصى بمنفعة أبدأ ورقبته للوارث الى أن قال ولم أر حكمة كتابته من
 المال الى أن قال وحكم بوطء المالك وينبغي أن يحصل له لانه تابع للملك الرقبة
 وقيد الشافعية بأن تكون ممن لا تجب والافلا اهـ وقد نقلنا بقية في الوصايا
 (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنقص ما نصه) ويقرب من هذه المسائل بعض
 خصال الكفاءة تقابل البعض فالعلم الجي كقول العريية ولو شريفة وعلمه يقابل
 نسبها وكذا شرفها اهـ (وقال في بحث القول في ثمن المثل ما نصه) ومنها قيمة
 اصدقا اذا تنصف بالطلاق قبل المسيس وكان هالكوا لم أره صريحا وينبغي أن
 يعتبر يوم التضام أو التراضي لما قدمنا انه لا يعود الى ملك الزوج النصف
 الا بأحدهما اذا كان بعد القبض اهـ (وقال) في بحث القول في مهر المثل
 الاصل في اعتباره حديث بروع بنت واشق وبيننا في الشرح ما هو ووجوبه بر
 وانما الكلام هنا في المواضع التي يجب فيها فيجب في النكاح الصحيح عند عدم
 التسمية أو تسمية ما لا يصلح مهرا كالخمر والخزير والحمر والقرآن ونحوه مدة زوج
 حر أو كاح أخرى وهذه كاح الشغار ومجهول الجنس والتسمية التي على
 خطر وفوات ما شرطه لها من المنافع بشرط الدخول في الكل أو الموت
 وأما اذا طلعتا قبله فالتمتع ولا يتنصف وفي النكاح الفاسد بعد الدخول وفي الوطء
 شبهة ان لم يقدر الملك سابقا كما في أمة ابنه اذا أحباها فلا مهر عليه اهـ وقد نقلنا
 ذلك في كتاب العتق وفي كتاب الحدود (ثم قال بيان ما يمدد فيه المهر بتعدد الوطء

وما لا يتعد (أما في النكاح الصحيح فجعله أبو حنيفة منقضاء على عدد الوثلاث
 تقدير أو لا يتعد كما لا يتعد بوطي الأب جارية ابنه إذا لم تحبل وكذا بوطه السيد
 مكاتبته وفي النكاح الفاسد ويتعد بوطي الابن جارية أبيه أو الزوج جارية
 امرأته وافتي والد الصدر الشهيد بالتعد في الجارية المشتركة وتماه في مخرجنا
 على الكثرة اه وقد نقلناه في كتاب العتي وفي كتاب الحدود (ثم قال تنبيهه) يجب
 مهران فيما إذا زنى بامرأة ثم تزوجها وهو مخالط لها مهران بل بالاول والمسمى
 بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلأتزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد
 ثلاث مرات ولو زاد بائن ودخل بها في كل مرة فعليه خمسة مهر ونصف وببائه
 في فتاوى قاضيان اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب الحدود (وقال في بحث
 أحكام المهر ما نصه) ويستحب عقد النكاح فيه اه وقد نقلناه في كتاب
 الصلاة (وقال في بحث ما افرق فيه الحيض والنفاس ما نصه) ويكون به البلوغ
 والاستبراء دون النفاس اه أي فان البلوغ في صورة النفاس مضاف الى المحبل
 لا الى النفاس وقد نقلناه في كتاب الطهارة وفي الحظر (وقال في بحث ما افرق فيه
 الزوجة والامة) لا قسم للامة بخلافها ولا حصر لعدد الاما بخلاف الزوجات
 ولا تقدر نفقته بخلاف الزوجة فانها بحسب حالها ولا يسقطها النشوز بخلاف
 الزوجة ولا صدق لها بخلاف الزوجة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
 في بحث ما افرق فيه النكاح والزوجة) لا يصح الا بشهود بخلافها لا بد فيه من
 رضا بخلافها لا مهر فيها بخلافه لا تصح الامة بخلافه اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (وقال في آخر الفن الثالث من الفرق والجمع ما نصه) وكذا النكاح يدخله
 الاحكام الخمس اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي الجنائيات بقية (ثم قال)
 فائدة اذا بطل التي بطل ما في ضمنه الى ان قال وقالوا لو جدد النكاح بمسكوحته بمهر
 لم يلزمه فقلت لان النكاح الثاني لم يصح فلم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استفتي
 في القنية مسألتي يلزم فيه ما لو جددته لازادة للاحتياط ولو قال لها برئني فاني
 أمهرك مهر جديد فابراؤه لجدد لها مهر أفيلزم الجديد في هذه الصورة اه (وقال
 في فن الاغفار ما نصه) النكاح أي رجل زوج ابنته من كفؤ ولم يفد عند الامام
 فقل الاب السكران اذا زوجه بأقل من مهر منلها أي امرأة أخذت ثلاثة مهر
 من ثلاثة أزواج في يوم واحد فقل امرأة حامل طلقت ثم وضعت فلها كمال المهر ثم

تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت فبات أي رجل مات عن أربع نسوة
واحدة منهن تطلب المهر والميراث والثانية لامهر لها ولا ميراث والثالثة لها المهر
دون الميراث والرابعة لها الميراث دون المهر فقل هو عبد وزوجه مولاه أمته ثم أعتقه
ثم تزوج حرة ونصرانية أي صغير يوقف النكاح على إجازته فقل المسكاتب
الصغير إذا زوجه مولاه أي أب زوج ابنته فلم يرض الولي فقل العبد أي
جناح لا يوجب المصاهرة فقل جماع الصغير والميتة أي مطلقه ثلاثا أدخل بها
الثاني ولم تحل فقل إذا كان العقد فاسدا أي معتدة امتنعت رجعتها ولم تحل لغیره
فقل إذا اغتسلت وبقيت له مائة بلا غسل اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
في فن الاغتراف في بحث الطلاق مانصه) أي رجل له امرأتان أرضعت أحدهما
صبياً حرمت الأخرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنة الصغير أمة فاعتقت
فاختارت نفسها فبرجت بائناً وله زوجة فأرضعت المبي الذي كان زوج ضررتها
بابن هذا الرجل حرمت ضررتها على زوجها لأنه صار ابنه من الرضاع فصارت متزوجا
حليلة ابنه فلا يجوزاه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في فن الاغتراف في بحث
البيع أي رجل باع أباه وصح حلاله فقل رجل أذن لعبد أن يتزوج حرة ففعل
فولدت ابناً ومات فورهما ابنها فطالب الابن مالك أبيه بهرامه فوكله المولى
في بيع أبيه واستيفاه المهر من ثمنه ففعل جازاه وقد نقلناه في كتاب البيوع
وكتاب العتق أي رجل اشترى أمة ولا تحل له فقل إذا كانت موطوءة أبيه أو ابنه
أو محبوسة أو أخته من الرضاعة أو مطلقته بثنتين اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
(وقال في فن الحبل مانصه) السادس في النكاح إذا ادعت امرأة نكاحاً فأنكر
ولا يمين ولا يمين عليه عند الإمام لا يمكنها التزوج ولا يؤثر بتطليقها لأنه يصير مقراً
بالنكاح فالحيلة أن يأمر القاضي أن يقول ان كنت امرأتى فأنت طالق ثلاثاً
ولو ادعى نكاحها وأنكرت فالحيلة في دفع اليمين عنها على قولهما ان تزوج بأخر
واختلف في صحة إقرارها بنكاح غائب والحيلة في صحة هبة الأب شيئاً من مهر
بنته لا تزوج أنها ان كانت كبيرة فإنه يجب له كذا إذا ذمها على أنها ان أنكرت الأذن
فأنا ضامن فيصح وإن كانت صغيرة يحل الزوج البت بذلك القدر على الأب ان
كان ملياً فيصح ويبرأ الزوج وإن أراد ان يزوج عبده على ان يكون الأمر له
بزوجه على ان أمرها بيد المولى يطلعه المولى كلما أراد وإذا خافت المرأة الانحراج

من بلدها تزوجه على مهر كذا على ان لا يخرجها من بلدها فاذا أخرجهما كان لها تمام مهر مثلها أو تقر لبيها أو ولدها بدين فاذا أراد أخرجهما منعها المقر له فان خاف المقر له ان يحلفه الزوج ان له عليها كذا باعها بذلك المال ثيبا فاذا حلف لا يأثم والاولى ان تشتري شيئا ممن تثق به أو تكفل له ليكون على قول الكل فان عمدا يخالف في الاقرار أراد ان يتزوجها وخيف من أوليائها توكله ان يزوجهما من نفسه ثم يقول بحضرة الشهود تزوجت المرأة التي جعلت أمرها لي بصداق كذا كذا جوزه المخصاف ان كان كفواً وذكر المحلواني ان المخصاف رجل كبير في العلم يصح الاقتداء به ولو ادعت عليه مهرها وكان قد دفعه الى أبيها وخاف أن ينكارهما ينكر أصل النكاح وجازله الحلف انه ماتر زوجها على كذا قاصدا اليوم والاعتبار لنيته حيث كان مظلوما حلف لا يتزوج فالحيلة ان يزوجه فضولي ويهيئه بالفعل وكذا لا تتزوج ولو حلف لا يزوج بشفه فزوجها فضولي وأجازة الاب لم يثبت اه وقد نقلناه في كتاب الايمان (وقال في الفن السادس من الفروق مانصه) كتاب النكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق والملك بالبيع ونحوه فلا والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان المحل والحرمه حقه تعالى بخلاف الملك لانه حق العبداه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب اليسوع وفي كتاب الدعوى (ثم قال) لا لب قبض صداقها قبل المدخول وهي بكر بالعقة لا قبض ما وهبه الزوج لها ولو قبض لها كان له الاسترداد والفرق انها تسقى من قبض صداقها فكان أدنا دلالة بخلافها في الموهوب اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) لو مس امرأة بشهوة حرم أصولها وفر وعما ان لم ينزل وان أنزل لان الاول داع للجماع فاقم مقامه بخلاف الثاني من الدبر يوجب حرمة المصاهرة لا جماعه لان الاول داع الى الولد لا الثاني تزوج أمة على ان كل ولد تاسده حرم النكاح والشرط ولو اشترها كذلك فذلان الثاني يغسله الشرط لا الاول اه وقد نقلناه في كتاب البيع وفي كتاب العتق (وقال أيضا في الفن السادس في بحث الطلاق مانصه) تقبيل ابن الزوج المعتدة من بائن لا يحررها ولها النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم صداقته النكاح في الاول بخلافه في الثاني اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في الفن السادس في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعساق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع

والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلارضابخلاف الثانية
 اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس
 في كتاب الوكالة مانصه) الوكيل بشرأى بعينه لو اشتراه لنفسه لا يصح الا اذا خالف
 في الثمن الى غير اولى جنس آخر غير الذي سمى به والوكيل بنكاح امرأة بعينها
 اذ ازوجها من نفسه صح لانه فيه سفير ومعبى اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 (وقال أخو المؤلف ايضا في التكملة المذكورة في كتاب الاجارة مانصه)
 استأجر دابة ليركبها الى وقت موته لا يجوز ولو نكحها الى هذا الوقت يجوز والفرق
 ان التأجير يبطل الاجارة بخلاف النكاح اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال
 أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب المسكات مانصه) كاتب عبده على
 قيمته فسدت ولو تزوج أمة على قيمته اجاز والفرق ان الكتابة نفسها بالشرط
 والنكاح والمخلع لا اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال أخو المؤلف في التكملة
 المذكورة في كتاب الاكراه مانصه) ولو أكرهت على الارضاع ثبت حكم
 الارضاع اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (وقال المؤلف في الفن السابع من
 الحكايات مانصه) لما جلس أبو يوسف للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم
 فأرسل اليه أبو حنيفة رجلا فسأله عن مسائل خمسة الى ان قال الخامسة أم ولد
 لرجل تزوجت بغير إذن مولاه فأتى المولى فهل يجب العدة من المولى فقال
 يجب فخطأه فقال لا يجب فخطأه ثم قال ان كان الزوج دخل بها لا يجب
 والاوجب اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في الفن السابع ايضا
 مانصه) وكان للامام جارة لها غلام أصاب منها ما دون الفرج فبطل فقال أهلها
 كيف تلدوهي بكر فقال الامام هل لها أحد تلقى به قالوا نعمتاه فقال تهب
 الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا أزال غدركم أردت الغلام اليها فيبطل النكاح
 اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال ايضا في الفن السابع مانصه) وكان أبو
 حنيفة في رواية في الكوفة وفيها علماء واشراف وقد تزوج صاحبها ابنيه من
 اختين فغلط النساء فزف كل بنت الى غير زوجها ودخل بها فأتى سفيان فقضا
 على كل واحد منهما بالهرم وتعتد وترجع كل الى زوجها فسئل الامام فقال على
 بالغلامين فأتى بهما فقال احبب كل منكما ان يكون المصايب عنده قال نعم فقال
 لكل منهما طلق التي تحت أحبك ففعل ثم أمر بتجديد النكاح فقام سفيان فقبل

بين عينيه اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في وصية الامام لابي يوسف مانصه) ولا تنكث الكلام في بيتك مع امرأتك في الفراش الا وقت حاجتك اليها بقدر ذلك ولا تنكث من مساوئها ولا تقربها الا بذكر الله تعالى ولا تنكح بامرئ نساء الغير بين يديها ولا بأمر الجوارى فانها تنكح طالك في كلامك ولعلك اذا تنكحت عن غيرهما تنكحت عن الرجال الاجانب ولا تزوج امرأة كان لها رجل أو اب أو أم أو بنت ان قدرت الا بشرط أن لا يدخل عليها أحد من أقاربها فان المرأة اذا كانت ذات مال يدهي أبوها ان جميع ماله وان عارية في يدها ولا تدخل بيت أبيها ما قدرت واباك أن ترضى أن ترف في بيت أبيها فانهم يأخذون أموالك ويطمعون فيها غاية الطمع واباك أن تزوج بذات البنين والبنات فانها تنخر جميع المال لهم وتسرق من مالك وتتفق عليهم فان الولد أمر عليا منك ولا يجمع بين امرأتين في دار واحدة ولا تزوج الا بعد أن تعلم أنك قد تدرك على القيام بجميع حوائجها واطلب العلم أولاً ثم اجمع المال من الحلال ثم تزوج اهـ فراجع وانظر بقية ذلك في الوصية المذكورة (وقال في كتاب الحج مانصه) معه ألف درهم وهو يخاف العزوبة فعليه الحج لا يتزوج اذا كان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله حارله انتزوج اهـ (وقال في كتاب الطلاق مانصه) ولدا الا عنة لا ينفق في نفسه في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة والقصاص والمناكحة اهـ (وقال في كتاب العتاق مانصه) التاقيت الى مدة لا يعش الانسان اليها غالباً تأييد معنى في التدبير على المختار فيكون مدبراً مطلقاً في الاجارة ففسد الى نحو مائة سنة الا في النكاح فتأقيت ففسد اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال أيضاً) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أيضاً في كتاب العتق مانصه) المدبر في زمن سعيته كالمكاتب عنده فلا تقبل شهادته لولاه كما في البرازية من العتق في المرض وجنانيته جنانية المكاتب كما في النكاح وقرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسي وعندهما حر مديون في الكل اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنابات وكتاب الشهادات (وقال في الفئتين أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ولم أر حكمة ما اذا حملت أمة كافرة لكافر من كافر فأسلم هل يؤثر مال كها يبيعها الصبرورة الحمل مسلماً باسلام ليه والمحال أن سيده كافر اهـ (ثم قال أيضاً في كتاب البيوع في بحث العبرة للعنى

لا الافاظ مانصه) ولوراجعها بلفظ النكاح صحت لأمي ولونكها بلفظ الرجعة
 صح أيضا اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في البحث المذكور مانصه)
 وينعقد النكاح بمبادل على ملك المين للعسل كالبيع والشراء والهبة والتمليك
 اه (وقال أول كتاب البيوع أيضا في بحث الحمل مانصه) ويثبت نسبه اه قال
 شارحه أي الحمل من ذى الفراش أو السيد اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
 (ثم قال في كتاب البيوع أيضا مانصه) كل عقد أعيده وجدد فان الثاني باطل
 فالصلح بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين والنكاح بعد النكاح كذلك كما في
 القنية اه وقد نقلناه بعضه في كتاب الصلح (ثم قال) الحقوق المجردة لا يجوز
 الاعتياض عنها الى أن قال ولو صالح أحدى زوجته بمال لتترك نوبتها لم يلزم
 ولا شيء لهما اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال أيضا في كتاب البيوع)
 العقد الفاسد اذا تعلق به حق عبد لزم وارفع الفساد الا في مسائل آجر فاسد آفاجر
 المستأجر صحيفه فلاول نقضها والمشتري من المكره لو باع صحيفه فلامكره نقضه
 والمشتري فاسدا اذا آجر فللبائع نقضه وكذا اذا زوج اه وقد نقلناه في كتاب
 الاجارة (ثم قال أيضا في البيوع مانصه) المشتري اذا قبض المبيع في الفساد
 باذن بائعه ملكه ويثبت له أحكام الملك كلها الا في مسائل لا يحل له أكله ولا لبسه
 ولا وطئها الوجارية ولو وطئها ضمن عقربها ولا شفقة لمجارية لو كان عقار الخامسة
 لا يجوز أن يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه في الشرح اه وقد نقلناه بعضه
 في المحظور وكتاب الشفعة (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور لا يوجب
 الرجوع مانصه) وكذا لو أخبره رجل أنها حرة فتزوجها ثم ظهرت مملوكة فلا رجوع
 بقيمة الولد على الخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كما لو زوجته امرأة على أنها
 حرة ثم استحققت فإنه يرجع على الخبر بما غرمه للستحق الخ وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى وكتاب البيوع (وقال أيضا في كتاب الكفالة مانصه) لا يلزم أحد
 احضار أحد الا في مسائل الى أن قال الرابعة ادعى الاب مهر ابنته من الزوج فادعى
 الزوج أنه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حوائجها أمر
 الاب بالقاضي باحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليها شيئا آخر والا أرسل اليها
 أمينا من أمنائه ذكره الولوالجي اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال
 في كتاب القضاء مانصه) من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فإنه لا يضرب ولذا

قالوا ان المديون لا يضرب في الحبس ولا يقيد ولا يقل قلب الا في ثلاث اذا امتنع
عن الاتفاق على قريبه كما ذكره في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع
كذا في السراج الوهاج من القيم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته
كما صرحوا به في بابيه والعللة الجامعة أن الحق يفوت بالتأخير فيها لان القسم
لا يقضى وكذا نفقة القريب تسقط بمضي الزمن وحقها في الجماع يفوت بالتأخير
لا الى خلف اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب القضاء مانصه)
القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى
الى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحد فيه بعده في الحرية الاصلية والمنسب وولاه
العنقة والنكاح كما في الفتاوى الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب
الطلاق (وقال أيضا في كتاب القضاء مانصه) اختلاف الشاهدين مانع من
قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الى أن قال الثانية في المهر اذا
اختلفا في مقداره يقضى بالاقبل كما في البرازية (ثم قال) الرابعة شهد أحدهما
بالنكاح والاخر بالتزويج اه (وقال أيضا في كتاب القضاء مانصه) كل موضع
يجرى فيه الوكالة فان الوكيل ينصب خصما عن الصغير وما لا فلا ينصب عنه
في التفريق بسبب الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينصب عنه في الفرقة
بالاباء عن الاسلام واللعان كذا في المحيط اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(وقال فيه أيضا) القاضى اذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل الى أن قال
أوبهجة نكاح منية أبيه أو ابنه عند أبي يوسف أوبهجة نكاح أم منية أو بنتها
أوبهجة المتعة أوبهجة قوط المهر بالتقدم اه (وقال في كتاب القضاء أيضا
مانصه) القضاء الضمنى لا يشترط له الدعوى والخصومة الى أن قال وعلى هذا
لو شهدا ان فلانة زوجه فلان وكلت زوجها فلانا في كذا على خصم منكرو قضي
بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما وهي حادثة الفتوى اه وقد نقلناه
في كتاب الوكالة (ثم قال فيه أيضا مانصه) فعل القاضى حكم منه فليس له أن
يزوج البتيمة التي لاولى لها من نفسه ولا من ابنه ولا من لا تقبل شهادته له اه
(ثم قال) الا في مسألة الى أن قال وفيما اذا أذن لولى للقاضى في تزويج الصغيرة
فزوجها القاضى كان وكلا فلا يكون فع له حكما حتى لو رفع عقده الى مخالف
كان له نقضه كذا في القاسمية اه (وقال) أيضا في كتاب القضاء تقبل

الشهادة حسبة بلاد دعوى في طلاق المرأة الى أن قال وحرمة المصاهرة الى أن قال
 والذي كاح يشد بدون الدعوى كالطلاق لان حل الفرج وحرمة حق الله تعالى
 بها زبونه من غير دعوى كذا في فروق الذكر ايسى من النكاح اه (ثم قال
 فيه أيضا) تقبل الشهادة حسبة بلاد دعوى في ثمانية مواضع الى أن قال وحرمة
 المصاهرة اه (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب
 لها فالدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلاد دعوى جائرة في هذه المواضع اه
 (ثم قال) واعلم ان شاهد الحسبة اذا أقر شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته
 نصا وعليه في الحدود وطلاق الزوجة وعق الامة وظاهر ما في القنية انه في الكل
 وهي في الظاهرية والبيعية وقد ألفت فيها رساله اه (وقال فيه أيضا) الجهمية
 في المنكوحه تمنع المهران في المهران كانت فاحشة فمهر المثل والا فالوسط كعبد
 اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي والولي
 اه أي الولي في النكاح فانه لو أقر الولي بالنكاح على المصغر لم يميز الا بشهود
 أو تصديقه بعد البلوغ عند الامام وقال ايضا في كذا في شرحها (وقال في كتاب
 الاقرار أيضا مانصه) اذا تعدد الاقرار بموضعين يلزمه الشيطان الا في الاقرار
 بالقتل لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكان له ابنان وصدا
 في العبد وكذا في التزويج وكذا في الاقرار بالجماع فلهي ثلاث كما في منية المفتي
 اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال فيه أيضا) اذا أقر بالدين بعد الابراء
 منه لم يلزمه كما في التارخانية الا اذا أقر لزوجه بمهر بعد هبتها له المهر على ما هو المختار
 عند الفقهاء ويجعل زيادة ان قبلت والاشبه خلافه لعدم قصد ما كافي مهر
 البرازية واذا أقر بأن لها في ذمته كسوة ماضية ففي فتاوى الهداية انها تلزمه
 ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فان ادعتها بلا قضاء ولا رضا لم
 يسمها الا بقوط والاشبهها ولا يستفسر المقر اه يعني فاذا أقر بانها في ذمته حمل
 على انها بقضاء أو رضا فيلزمه اللهم الا اذا صدقت المرأة أنها بغير قضاء أو رضا
 بعد اقراره المطلق فينبغي ان لا يلزمه اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في
 كتاب الصلح مانصه) اذا استحق المصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان مما
 لا يقبل النقض فانه يرجع بقيمته كالقصاص والعق والنكاح والمخالم اه (وقال
 في كتاب المداينات) القول لأمك في جهة التملك الى ان قال ولو ادعى الزوج ان

المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الا في المهر بالكل كذا في جامع
 الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال) فيه ايضا وفي مداينات الغنية
 احوال انسانا على الزوج على ان يؤدى من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح
 قال أستاذنا وله ثلاث حيل احدها اشراشئ ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة
 والثانية صلح انسان معها عن المهر بشئ ملفوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة
 المهر لابن صغير لها قبل الهبة اه وفي الاخرة نظرن ذكره في أحكام الدين من
 المجموع والفرق اه وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب المحوالة (وقال فيه ايضا) اذا
 اقربان دينه لفلان مع وجه على أنه كان وكيل عنه ولهذا كان حق القبض لأمر
 ويرا المديون بالدفع الى أيهما كان كما في الخلاصة والبرازية الا في مسئلة هي
 ما اذا قالت امرأة المهر الذي لي على زوجي لفلان أو لوالدي فانه لا يصح كما في شرح
 المنظومة والغنية وهو ظاهر لعدم امكان حمله على انها وكيل في سبب المهر كما لا
 يخفى والمحيلة في أن المقر لا يصح قبضه ولا ابرأؤه منه بعد اقراره مذكور في فن
 التحيل منه اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال في كتاب الهبة) تمليك الدين من غير
 من عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه ومنه لو وهبت من ابنتها على أبيه
 لها فالعقد صحيح للتسلط اه (وقال في كتاب الحجر والمأذون مانعه) السفهة اذا
 زوجت نفسها من كفؤ صح فان قصرت عن مهر مثلها كان للأولياء الاعتراض اه
 (وقال فيه ايضا) وقال الزيلعي وغيره من باب التحالف اذا اختلف الزوجان في
 المهر قضى ان برهن فان برهنها فنشهد له مهر المثل لم يقبل بيمينته لانها للآثبات
 فكما يمينه شهد لها الظاهر لم تقبل اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى والشماعات
 (وقال في كتاب الاكراه) أكره على النكاح بأكثر من مهر المثل وجب قدره
 وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكره بشئ اه (وقال في كتاب الغصب) المباشر
 ضامن وان لم يتهدد والمتسبب لا الا اذا كان متهددا الى ان قال ولو ارضعت الكبيرة
 الصغيرة لم تغن نصف مهر الصغيرة لا يتهدد الا فساد بان تعدل بالنكاح وبكون
 الارضاع مفدا له وان يكون لغير حاجة والجهل عندنا معتبر لدفع الفساد كما في
 رضاع لمدية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الحظر) يكره معاشرته
 من لا يصل ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصل لم يكره للمرأة معاشرته كذا
 في نفقات الظهيرة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الرضا بامانصه)

وصرح أيضا في الكافي قبيل القسامة بان المدبر في زمن سعايته كالم كاتب عنده
 وحمدون عندهما الى ان قال وعلى هذا ليس للمدبرة تزويج نفسها من سعايتها
 لان المكتوبة لا تزوج نفسها وعنهما ما ذلك لانها حرة وقد اُفتيت به اه
 وقد نقلنا بقيته في كتاب الجنائيات فراجع به وفي العتق (وقال) في كتاب الفرائض
 الارث يجري في الاعيان واما المحقوق فنهما لا يجري فيه كحق الشفعة الى ان قال
 والانسكاح لا يورث اه (ثم قال) فيه ايضا المجد كالاب الا في أحد عشر مسألة الى ان
 قال السادسة في ولاية الانسكاح لو كان للصغير أخ وجد فعلى قول أبي يوسف
 يشتركان وعلى قول الامام يختص المجد ولو كان مكانه أب اختص اتفاقا اه
 (ثم قال فيه أيضا) المجد الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب فلا يلي
 الانسكاح مع العصبات ولا يملك التصرف في مال الصغير اه (ثم قال فيه أيضا)
 وصى الميت كالاب الا في مسائل الى ان قال السابعة لا يلي الانسكاح بخلاف الاب
 اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشياء)

* (كتاب الطلاق أى والرضاع والمحضنة والنسب والنفقة) *

السكران كالصاحي الا في اقرار بالحدود المخالصة والردة والاشهاد على
 شهادته كذا في خلع المخانة اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب
 الحدود وكتاب الشهادات (ثم قال) النذر للأعلام فلا يثبت به حكم الا في
 الطلاق بباطل وفي العتق يجر اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
 وفي الحدود يازانية وفي التعزير يأسارق اه وقد نقلناه في كتاب الحدود
 (ثم قال) في فرع على الاول ما لو قال لجاريته يا سارقة يا زانية يا مجنونة وباعها
 فطعن المشتري بقول البائع لا يردها لانه للاعلام لا للتحقيق اه وقد نقلناه في
 كتاب البيوع وكتاب الحدود (ثم قال) ولو قال لزوجته يا كافرة لم يفرق بينهما
 كذا في الجماع ولذا الملائنة لا ينفق نسبه في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة
 والقصاص والمنسكحة والعتق بملك القريب الا في حكمين الارث والنفقة كذا
 في البدائع اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) المجنون لا يقع طلاقه
 الا في مسائل اذا علق الطلاق عاقلا ثم جن فوجد الشرط وفيما اذا كان مجنونا
 فانه يفرق بينهما بطلها وهي طلاق وفيما اذا كان عتينا يؤجل بطلها فان لم يصل

فرق بينهما ما بخصوصة وليه وفيما اذا أسلمت وهو كافر وأبى أبواه الاسلام فانه
 يفرق بينهما وهي طلاق الصبي لا يقع طلاقه الا اذا أسلمت فغرض عليه عيضا فأبى
 وقع الطلاق على الصحيح وفيما اذا كان مجبوا بفرق بينهما فهو طلاق على الصحيح
 ويؤهل له ان يكونه مسقطا عليه كعتق قريبه كذا في عنين المراجع اه وقد
 نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) المعلق بالشرط لا ينعقد سدا للصلح والمضاف
 ينعقد في الطلاق والعتاق والنذر فاذا قال أنت حر غدا لم يملك بيعه اليوم ومملكه
 اذا قال اذا جاء غدا اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو قال لله على أن
 أتصدق بذرهم غدا لم يملك التجهيل بخلاف اذا جاء غدا اه وقد نقلناه في كتاب
 الايمان (ثم قال) الامثلهين فقد سووا بينهما الاولى في ابطال خيار الشرط قالوا
 لا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لو قال اذا جاء غدا فقد أبطلت خيارى اوقال
 أبطلته غدا فجاء غدا بطل خياره كذا في خيار الشرط من الخاتمة اه وقد نقلناه
 في كتاب البيوع (ثم قال) الثمانية قال الفقيه أبو الليث والاستكاف لوقال آجرتك
 غدا واذا جاء غدا فقد آجرتك صحت مع أن الاجارة لا يضح تعليقهها وتصح اضافتها
 اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) ومن فروغ أصل المسئلة ما في ايمان
 الجماع لو حلف لا يحدف ثم قال لها اذا جاء غدا فانت طالق حث بخلاف ان
 دخلت اه وقد نقلناه في كتاب الايمان (ثم قال) وفي الخاتمة تصح اضافة فسخ
 الاجارة المضافة ولا يصح تعليقه اه وقد نقلناه في الاجارة (ثم قال) طلب المرأة
 التحلح حرام الا اذا علق طلاقها البائن بشرط فشهد وبوجوده فلم يقض بهما فاعلم ان
 تحتاط في طلب الفداء للفارقة القول له ان اختلفا في وجود الشرط فيما لا يعلم
 من جهتها الا في مسائل لوعلقه بعدم وصول نفقتها شهر فادعاه وانكرت فالقول
 لها في المال والطلاق على الصحيح كافي للخلاصة وفيما اذا ادعى المولى قربانها بعد المدّة فيها
 وانكرت وفيما اذا علق عتقه بطلاقها ثم خبرها وادعى انها اختارت بهد
 المجلس دهى فيه كافي الكافي اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) اذا علقه
 بفعاله القلبي تعلق باخبارها ولو كاذبه الا اذا قال ان سررتك فانت طالق فضررها
 فقال ان سررتك لم يقع كافي الخاتمة من الطلاق اذا علقه بما لا يعلم الامن الحاضرها
 فالقول لها في حقها واذا علق عتقها بما لا يعلم الامن فالقول له على الاصح كقول

لا بعد ان احتملت فانت حرف قال احتملت وقع باخباره كفاي المبط و فرق بينهما
 في الخاتمة بامكان النظر الى خروج المتى بخلاف الدم المخارج من الرحم اه وقد
 نقلناه في كتاب المتى (ثم قال) كثر الشرط ثلاثا والجزء واحد فوجد الشرط
 مرة طلقت واحدة ولو تعدد الجزاء تعدد الوقوع كفاي الخاتمة ولو طلقها ثم عطفها مع
 أخرى بالواو أو بنم أو الفاء طلقت الاولى ثنتين والاخرى واحدة ولو طلقها ثم
 أضرب وأثبتته لمسا لا بتعدد الابالية ولو جمع الاولى مع الاخرى في الاضرب تعدد
 على الاولى اذا أدخل كلمة أوفى الايقاع على امرأتين وأعقبه بشرط فان التعيين
 له بعد وجود الشرط اذا طلق ثم أتى بأوفى فان كان ما بعد أو كذا وقع بالاول والا
 كر الشرط ثم أعقبه جزاء واحد تعدد الشرط لا الجزاء ولو ذكر الجزاء بين شرطين
 تعدد الشرط لا الجزاء كل امرأة تزوجها حنت بالمبانة عندهما خلافا للثاني وبه
 أخذ أبو الليث يتكرر الجزاء بتكرار الشرط كلما دخلت فكذا كلما قعدت عندك
 فكذا فعد ساعة طلقت ثلاثا كلما ضربتك فضر بها يديه طلقت ثنتين وان
 بكف واحدة كلما طلقك فطلقها او وقع ثنتان كلما وقع عليك طلاق
 فطلقها طلقت ثلاثا وسط الشرط بين طلاقين تغيز الثماني وتعلق الاول ذكر
 منادى به بشرط وجزاء ثم نادى أخرى تعلق طلاق الاول وينوي في الاخرى ولو
 بدأ بالنداء لواحدة ثم ذكر الشرط والجزاء ثم نادى أخرى فاذا وجد الشرط طلقها
 كلمة كل في التعليق عند عدم امكان الا حاطة بالافراد منصرفه الى ثلاثة لقوله لم
 لو قال لمسا ان لم أقل عنك لا خيل بكل قبيل في الدنيا فانت كذا يبر بثلاثة أنواع
 من القبيح اذا علقه بوصف قائم بها كان على وجوده في المستقبل كقوله للمعاض
 ان حضت أو للريضة ان مرضت الا اذا قال لهيضة ان صحمت والضابط ان ما بعد
 فلدوامه حكم الابتداء والا لا ان على التراخي الأبقريئة الفور ومنه طلب جماعها
 فأبت فقال ان لم تدخلي معي البيت قد خلت بعد سكون شهوته ومنه طلقني فقال
 ان لم أطلقك علقه على زناه فشهدا على اقراره به وقع وان على المعاينة لا كما لو شهد
 أربعة فعدل منهم اثنان قال للاربع المدخولات كل امرأة لم أجامعها منكن الليلة
 فلا تحريان طوا الو بجماع واحدة ثم طلع الفجر طلقت التي جامعها ثلاثا وغيرها
 ثنتين اضافة وعلقه فان قدم الجزاء وآخر الشرط ووسط الوقت تعلق ولغت
 الاضافة ولو قدم الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر شرطا أولا ثم جزاء ثم عطف عليه

بالواو ثم ذكر جزاء آخر تعلق الاوليان بالاول والثالث بالثاني ولو كان الجزاء واحدا
كان التعلق بالثاني جزاء للاول فلا يقع لو وجد الثاني قبل الاول ثم الاول وهذه
المسائل في الصفحتين مع ابضاها من الخاتمة كل من علق على صفة لم يقع دون
وجودها الا اذا قال أنت طالق أمس فانها تطلق للحال ولم أر الا أن ما اذا علقه برؤيتها
الهلل فرآه غيرها وبذ في الوقوع لان المراد دخول الشهر استثناء الكل من الكل
باطل وفرع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء أنه لو أقر بقبض عشرة دراهم
جساده وقال متصلا أنما ساروف لم يصح الاستثناء لانه استثناء الكل من الكل
كما لو قال له على مائة درهم ودينار الامائة درهم ودينار لا يصح اه وقد نقلناه في كتاب
الاقرار (ثم قال) وفي الابيضاح قبيل الايمان اذا قال فلان ماى حران سالم ويزبغ
الابزبغ اصح الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفسر
وقد ذكره ما جله فصيح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حرو ويزبغ حرا ليزبغ لانه
أفرد كلا منهما بالذکر فكان هذا الاستثناء لكل ما تكلم به فلا يصح اه وقد نقلناه
في كتاب العتق والله سبحانه وتعالى أعلم اه يقول جامعه وهذه هي المسائل
المجموعة المهمة بكتاب الطلاق (قال المؤلف في القاعدة الاولى لاثواب الابالية
مانصه) وأما المبة فلا توقف على النية قالوا لو وهب ما رخصت كما في البرازية
واكن لو ان المبة ولم يعرفها لم تصح لاجل أن النية شرط لها انما هو لفقد
شرطها وهو الرضا وكذا لو أكره عليها لم تصح بخلاف الطلاق فانها لا يقعان بالتلقين
من لا يعرفهما لان الرضا ليس بشرطهما وكذا لو أكره عليها ما يقعان اه وقد
نقلناه في كتاب العتق وفي المبة (ثم قال) وأما الطلاق فصرح بكتابة فالاول
لا يحتاج في وقوعه عليها اليها فلو طلق غافلا أو ساهيا أو غطتا وقع حتى قالوا ان
الطلاق يقع بالا لفاظا المصنفة قضاء واكن لا بد أن يقصد ما باللفظ قالوا لو كرر
مسائل الطلاق بحضورها ويقول في كل مرة أنت طالق لم يقع ولو كتبت امرأتى طالق
أو أنت طالق وقالت له اقرأ على فقرأ عليها لم يقع عليها لعدم قصد ما باللفظ ولا ينافيه
قولهم ان الصريح لا يحتاج الى النية وقالوا قال أنت طالق ناويا الطلاق من وثاق
لم يقع الطلاق ديانة ووقع قضاء وفي عبارة بعض الكتبة ان طلاق المخطئي واقع
قضاء لاديانة فظهر بهذا ان الصريح لا يحتاج اليها قضاء ويحتاج اليها ديانة
ولا يرد عليه قولهم انه لو طلقها زلا يقع قضاء وديانة لان الشارع جعل هزله به

جدا وقالوا تصح نية الثلاث في أنت طالق ولا نية الباش ولا نية التنتين في المصدر
 كانت الطلاق إلا أن تكون أمة وتصح نية الثلاث وأما كتابته فلا يقع بها إلا بالنية
 ديانة سواء كان معها أم لا ~~كثرة~~ الطلاق أولا والمذاكرة إنما تقوم مقام النية
 في القضاء إلا في لفظ المحرام فإنه كتابة ولا يحتاج إليها فيصرف إلى الطلاق إذا كان
 الزوج من قوم يريدون بالمحرام الطلاق وأما تفويض الطلاق والخراج والإيلاء
 والظهار فما كان منه صريحا لا يشترط له النية وما كان كتابته اشترط له وأما
 الرجعة فمما كان كساح لانها استدامته لكن ما كان مناهريها لا يحتاج إليها
 وكتابتها يحتاج إليها اه (وقال في القاعدة الثانية الأمور بمقتضاها ما نصه -)
 والاحداد للمرأة على ميت غير زوجها فوق ثلاث دوائر القصد فان قصدت ترك
 الزينة والتطيب لاجل الميت حرم عليها والافلا اه (ثم قال في آخر السادس
 في بيان الجمع بين مبادئين مانصه) فائدة يتفرع على الجمع بين شيئين في النية
 وان لم يكن من المباديات ما لو قال لزوجته أنت على حرامنا وبأ الطلاق والظهار
 أو قال لزوجتيه أنما على حرامنا وبأ في أحدهما الطلاق وفي الأخرى الظهار وقد
 كتبناه في باب الإيلاء من شرح الكنتزة لأهل المحيط اه (وقال في التاسع
 في محلها) محلها القلب في كل موضع وهنا أصلا لا لا يكفي التلغظ باللسان دونه
 إلى أن قال ومن فروع هذا الأصل أنه لو اختلف اللسان والقلب فالمتبرع بما
 في القلب وخرج عن هذا الأصل اليمين فلو سبق لسانه إلى لفظ اليمين فلا قصد
 أنه قد كفر أو قصد الخلف على شيء فسبق لسانه إلى غيره هذا في اليمين بالله
 تعالى وأما في الطلاق والعتاق فيقع قضاء لاديانة ومن فروعه لو قصد بلفظ غير
 معناه الشرعي وانما قصده معنى آخر كلفظ الطلاق إذا أراد به الطلاق عن وثاق
 لم يقبل قضاء ويدين وفي الخنابة أنت حر وقال قصدت به من عمل كذا لم يصدق
 قضاء وقد حكى في البسيط أن بعض الوعاظ طالب من الحاضرين شيئا فلم يعطوه
 فقال متفخرا منهم طلبة - كم ثلاثا وكانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فأفتى إمام الحرمین
 بوقوع الطلاق قال الغزالي وفي القلب منه شيء قلت يتفرع على ما في فتاوى
 قاضيهان من العتق قال رجل قال عبيد أهل بلخ أحرار وقال عبيد أهل بغداد
 أحرار ولم ينو عبيده وهو من أهل بغداد أو قال كل عبد لاهل بلخ أو قال كل عبد لاهل
 بغداد أو قال كل عبد في الأرض أو كل عبد في الدنيا قال أبو يوسف لا يعتق عبيده

وقال محمد يمتق وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول أبي يوسف أخذ عصام بن يوسف
وبقول محمد أخذ شداد والفتوى على قول أبي يوسف ولو قال كل عبد في هذه السكة
حر وعبد في السكة أو قال كل عبد في المذهب الجامع حر فهو على هذا الخلاف
ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبد فيه يمتق عبده في قولهم ولو قال ولد آدم
كاهم أحرار لا يمتق عبده في قولهم اه فقتضاه ان الواعظ اذا كان في دار طلقت
وان كان في الجامع أو السكة فهو على الخلاف والاولى تخريجها على مسألة العيين
لو حلف لا يكلم زيد فاسلم على جماعة موافقهم قالوا احث وان نواهم دونه دين ديانة
لاقتضاء اه فعند عدم نية الواعظ يقع الطلاق عليه فان في مسألة العيين لا فرق
بين كونه يعلم ان زيدا فيهم أولا ويتفرع على هذا فروع لو قال لها يا طالق وهو
اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كإحرارها وصحة كإفي الخيانة وفرق المهبوبي
في التقيج بين الطلاق فلا يقع وبين العتق فيقع خلاف المشهور ولو نجز الطلاق
وقال أردت به التعليق على كذا لم يقبل قضاء ويدين ولو قال كل امرأة لي طالق
وقال أردت غير فلانة لم يقبل كذلك وفي الكنز لو قالت تزوجت على فقال كل
امرأة لي طالق طلقت المعلقة وفي شرح الجامع لقاضي بخان وعند أبي يوسف أنها
لا تطلق وبه أخذ مشايخنا وفي المبسوط وقول أبي يوسف أصح عندي ولو قيل له
أنت امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة لي طالق لا تطلق هذه والفرق بينهما وبين
مسألة الكنز مذكور في اللؤلؤجية اه وقد نقلنا بعضه في كتاب العتق وكتاب
الايمان (ثم قال) وفي الكنز ولو قال لو طوأت أنه أنت طالق ثلاثا للسنة وقع عند
كل طهر طلاق وان نوى ان يقع الثلاث الساعة أو عند كل شهر واحدة يصح اه
وفي شرحه أنت طالق للسنة نوى ثلاثا جملة أو متفرقا على الاطراف صرح خلافا
لصاحب الهداية في نية الجملة وفي الخيانة لو جمع بين منكوته ورجل فقال
احدا كما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف أنه يقع
ولو جمع بين امرأته وأجنبية وقال طلقت احدا كما طلقت امرأته ولو قال احدا كما
طالق ولم ينوش شيئا لا تطلق امرأته وعندهما ان طالق ولو جمع بين امرأته وبين
ماليس محلا للطلاق كالبهيمة والمجر وقال احدا كما طالق طلقت امرأته في قول أبي
حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تطلق ولو جمع بين امرأته وأجنبية وقال احدا كما
طالق لا تطلق الأجنبية اه ولا يخفى أنه اذا نوى عدمه فيما قلنا بالوقوع أنه يدين

وفيهما لو قال لها يا مطلقه ان لم يكن لها زوج قبله أو كان لها زوج لم يكن مات وقع
الطلاق عليها وان كان لها زوج طلقها قبله ان لم ينو الاخبار طلقت وان نوى به
الاخبار صدق ديانة وقضاء على الصحيح ولو نوى به الشتم دين فقط اه (ثم قال في
الاصل الثاني من التاسع وهو أنه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات
مانضه) وأما الطلاق والعاق فلا ينعان بالنية بل لابد من التلفظ الا في مسألة
في قاضيه ان رجل له امرأتان حمرة وزينب فقال يا زينب فأجابته حمرة فقال أنت
طالتي ثلاثا وقع الطلاق على التي أجابت ان كانت امرأته وان لم تكن امرأته بطل
لانه أخرج الطلاق جوابا للكلام التي أجابت وان قال نويت زينب طلقت زينب
اه فقد وقع الطلاق على زينب بمجرد النية اه وقد نقلناه في كتاب العتق
(ثم قال في العاشر في شروط النية مانضه) فرع عقب النية بالمشيئة قد مضى أنه ان
كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وان كان مما يتعلق بالقول
كالطلاق والعاق بطل اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب العتق (ثم قال)
قاعدة في الايمان فمضى يصح العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعند المصنف يصح
قضاء أيضا فلو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم قال نويت من بادة كذا
لم يصح في ظاهر المذهب خلافا للمصنف اه وقد نقلناه تمام هذه العبارة في الايمان
فانظرهما (ثم قال) فروع لو كان اسمها طالق أو حمرة فزادها ان قصد الطلاق
أو العتق وقع أو النداء فلا أو أطلق فالمعتمد عدمه ولو كرر راء الطلاق فان قصد
الاستثناف وقع الكل أو التأكيد واحدة ديانة والكل قضاء وكذا اذا أطلق
ولو قال أنت طالق واحدة في اثنتين فان نوى مع اثنتين فثلاث دخل بها أولا والا فان
نوى واثنتين فثلاث ان كان دخل بها والا فواحدة كما اذا نوى الطرف أو أطلق
ولو نوى الضرب والحساب فكذلك وكذا في الاقرار ولو قال أنت على مثل أمي
أو كما هي رجع الى قسمه اينكشف حكمه فان قال أردت الكرامة فهو كما قال لان
التكريم بالتشبيه فاش في الكلام وان قال أردت الظهار فهو ظاهر لانه تشبيه
بجميعها وان قال أردت الطلاق فهو بائن وان لم تكن له نية فليس بشئ عندهما
وقال محمد هو ظاهر وان نوى به التحريم لا غير فعند أبو يوسف ايلاء وعند محمد ظاهر
ولو قال أنت على حرام كأمي ونوى ظهارة أو طلاقا فهو على ما نوى وان لم ينو في قول
أبي يوسف ايلاء وعلى قول محمد ظاهر اه (وقال في القاعدة الثالثة البقين لا يزول

بالشك في بحث الاصل بقاء ما كان على ما كان مانصه ادعت المرأة عدم وصول
 النفقة والسكوسة المقررتين في مدة مديدة فالقول لها لان الاصل بقاؤها في ذمتها
 كالمدين اذا انكر او ادعى دفع الدين وانكر الدائن ولو اختلف الزوجان
 في التمسكين من الوطاء فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا في السكوت
 والردة فالقول لها لان الاصل عدم الرضا ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فيها
 فالقول لها لان الاصل عدمها ولو كانت قائمة فالقول له لانه يملك الانشاء فملك
 الاخبار اه (ثم قال) ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم انقضائه العدة
 صدقت ولها النفقة لان الاصل بقاؤها الا ان ادعت الحمل فان لها النفقة الى
 سنتين فان مضيت اثبتت ان لا حمل فلارجوع عليها كما في فتح القدير اه (ثم
 قال) في قاعدة ما ثبت بيقين لا برتفع الا بيقين مثله والمراد به غالب الظن مانصه
 ومنها شك انه هل طلق أم لا لم يقع شك انه طلق واحدة أو أكثر بنى على الأقل
 كما ذكره الاسيحي ان الاثبات لا يثبت الا بيقين لا بكون أكثر من واحد على خلافه وان
 قال الزوج عزت على انه ثلاث يتركها وان أخبره عدول حضر واذلك المجلس
 بأنها واحدة وصدقهم أخذ بقولهم ان كانوا عدولا وعن الامام الثاني حلف
 بطلاقها ولا يدري أثلاث أم أقل يقرى فان استويا عمل بأشد ذلك عليه كذا
 في البرزخية اه (ثم قال) ومنها فروع لم أرها الا أن الى ان قال الثالث شك
 فيما عليه من الصيام الرابع شك فيما عليها من العدة هل هي عدة طلاق
 ووفاء يذبحي ان يلزم الاكثر عليها وعلى اصنام أخذ من قولهم لو ترك صلاة
 وشك انها أية صلاة يلزمه صلاة يوم وليله عملا بالاحتياط اه (وقال) في
 قاعدة الاصل عدم فيها فروع منها أخذ من القاعدة القول قول نافي الوطئ
 لان الاصل عدم السكن قالوا في العنين لو ادعى الوطاء وانكرت وقلن بكر خبرت
 وان قلت يذب فالقول له لكونه منكر استحقاق الفرقة عليه والاصل السلامة
 من العنة وفي القنية افترقا وقالت افترقنا بعد الدخول وقال الزوج قبله فالقول
 قولها لانها تنكر سقوط نصف المهر اه (ثم قال) ولو ادعت المرأة النفقة على
 الزوج بعد فرضها فادعى الوصول اليها وانكرت فالقول لها كالدائن اذا أنكر
 وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة أولادها المغار بعد فرضها وادعى الاب
 الانفاق فالقول له مع اليمين كافي الخانية والثانية خرجت عن القاعدة فائتم

اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل اضافة المحادث الى
 اقرب أوقاته مانصه) ومنها ادعت ان زوجها أبانها في المرض وصار فارا فترث
 وقالت الورثة أبانها في الصحة فلا ترث كان القول قولها فترث اه وقد نقلناه في
 كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل في الكلام المحققة مانصه) ولو قال لامته
 أو منكوحته ان نكحتك فعلى الوطء فلو عقد على الامة بعد اعتاقها أو على الزوجة
 بعد أبانتها لم يثبت كما في كشف الامرار اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب
 المتق (ثم قال في حاشية فيها فوائد في تلك القاعدة أعني اليقين لا يزول بالشك الى
 ان قال في الفائدة الثانية مانصه) وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي
 تنبئ عليه الاحكام يعرف ذلك من تصفح كلامهم في الابواب مرقوا في فواقيص
 الموضوع بان الغالب كما لمحقق مرقوا في الطلاق بأنه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا
 غاب على ظنه وقع عليه اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير
 مانصه) ومنه مشروعية الطلاق لما في البقاء على الزوجية من المشقة عند التناظر
 وكذا مشروعية الخلع والافتداء والرجعة في العدة قبل الثلاث ولم تشرع دائما
 لما فيه من المشقة على الزوجية ومنه وقوع الطلاق على المولى بمضى أربعة أشهر
 دفعا للضرر عنها اه (وقال في بحث السبب السابع النقص) فانه نوع من المشقة
 فناسب التخييف من ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون ففوض أمرهما للمال الى
 المولى وتربيته وحضانهه الى النساء رجعة عليه ولم يجبرهن على الحضانه تيسيرا
 عليهن اه (ثم قال أيضا في البحث المذكور مانصه) وعدم تكليف
 الارقاء بكثير مما على الاحرار ككونه على النصف من المحر في الحدود والعدة والعدد
 اه (قال في فصل تعارض العرف مع الشرع مانصه) الزاوية لوقال لها ان رأيت
 الهلال فانت طالق فعلت به من غير رؤية ينبغي ان يقع ليكون الشارع استعمل
 الرؤية فيه بمعنى العلم في قوله عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته اه (ثم قال
 في البحث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون
 المتأخر مانصه) وان حلقته بطلاق كل امرأة تزوجها عليها قبل كل امرأة
 أتزوجها عليك فهي طالق وهو ينوي بذلك كل امرأة أتزوجها على رقبته فهي
 طالق فتعمل نيته لانه ينوي حقيقة كلامه اه وقوله على رقبته أي رابكة على
 رقبته كما في شرحها وقد نقلنا بقية هذه العبارة في العتق فراجعها (وقال في

القاعدة الثمانية اذا اجتمع المحلل والمحرّم غلب المحرّم المحلل مانصه) ومنها
لو اخطلت زوجته بغيرها فليس له الوطء ولا بالتقري سوا كن محصورات أولا
كما ذكره أصحابنا في الطلاق المبهم قالوا لو طلق احدى زوجتيه بمحرّم الوطء
قبل التعيين ولهذا كان وطء احدهما تعيينا لطلاق الاخرى اه (ثم قال) نفقة
يدخل في هذه القاعدة ما اذا جاع بين حلال وحرام في عقد أو نية ويدخل ذلك في
أبواب الى ان قال ومنها المهر فاذا سمى ما يحل وما لا يحل كأن تزوجها على عشرة
دراهم ودين من خمر كان لها العشرة وبطل النكح ومنها الخلع فكالمهر اه وقد
نقلنا بقية هذه المباحة في كتاب النكاح (ثم قال) ومنها الكفالة والابراء وينبغي
ان لا يتعدى الى المحض وقالوا لو قال لها خفنت لك نفقتك كل شهر فانه يصح في
شهر واحد اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) ومنها باب الطلاق والعناق فلو
طلق زوجته وغيرها أو اعتق عبده وعبد غيره أو طلقها أو بعتها فبما يملكه
اه وقد قلنا هذه في كتاب العتق أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع
مانصه) ومن فروعهما الحمل الى ان قال ومنها الاعان بنفيه اه (ثم قال) فقول
صاحب الهداية ان الاحكام لا ترتب على الحمل قبل وضعه ليس على اطلاقه لما
علمت من ثبوت بعض الاحكام له قبله فالمراد ببعضها اه وقوله فقول صاحب
الهداية الخ أي في باب الاعان في مسألة اذا قال لها زنت وهذا الحمل من الزنا
تلاعنا ولم ينف القاضي الحمل كما أفاده في شرح الاشياء (ثم قال) ومنها الوادي
الزوج الخلع وانكرت المرأة بانت ولم يثبت المال الذي هو الاصل في الخلع اه
(وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما
دخل أحدهما في الآخر غلبا مانصه) والمتعده اذا وطئت بشبهة وجبت أخرى
وتداخلتا وراى منهن ما سوا كان الواطئ صاحب العدة الاولى أو غيره لمحصل
المقصود وقد علمت ما احتزنا عنه بقولنا من جنس واحد وقولنا ولم يختلف
مقصودهما وبقولنا غالباً والله تعالى الموفق اه (قال في القاعدة التاسعة اعمال
الكلام أولى من اهماله متى أمكن فان لم يمكن كان أهمل مانصه) وان تعذرت
الحقيقة والجهل أو كان اللفظ مشتركاً بالمرجع أهمل لعدم الامكان فالاول قوله
لامرأته المعروفة لا يباح هذه بنتي لم تحرم بذلك أبدا اه (ثم قال) ومما فرغته على
هذه القاعدة ما في الخيانة رجل له امرأتان فقال لاحداهما أنت طالق أو بعا

فقلت الثلاث تكفي فني فقال الزوج أوقعت الزيادة على فلانة لا يقع على الأخرى
شيء وكذا لو قال الزوج الثلاث لك والباقي لصاحبك لا تطلق الأخرى اه لعدم
امكان العمل فاهمل لان الشرع حكم بطلاق ما زاد ولا يمكن ايقاعه على
احد وفيها حكاية الاستاذ الطحاوي حكاهما في يتيمة الدهر من الطلاق ولو جمع
بين من يقع الطلاق عليهما وبين من لا يقع وقال أحدا كما طالق في الخيانة ولو
جمع بين منسكوخته ورجل وقال أحدا كما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول
أبي حنيفة وعن أبي يوسف انه يقع ولو جمع بين امرأته وأجنبية وقال طلق
أحدا ما طلق امرأته ولو قال أحدا كما طالق ولم ينو شيئا لا تطلق امرأته
وعن أبي يوسف ومحمد انها تطلق ولو جمع بين امرأته وبين ما ليس بعمل للطلاق
كالهجمة والمجر وقال أحدا كما طالق طلق امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
وقال محمد لا تطلق ولو جمع بين امرأته الحية والميتة وقال أحدا كما طالق لا تطلق
الحية ثم قال فيها ولو جمع بين امرأتين أحدا ما صححة النكاح والأخرى فاسدة
النكاح وقال أحدا كما طالق لا تطلق صححة النكاح كما لو جمع بين منسكوخته
وأجنبية وقال أحدا كما طالق اه وحاصله انه اذا جمع بين امرأته وغيرها وقال
أحدا كما طالق لم يقع على امرأته في جميع الصور الا اذا جمع بينها وبين جدار
أو بهيمة لان الجدار لم يكن أهلا للعلاقة عمل اللفظ في امرأته بخلاف ما اذا كان
المضموم أرمه فانه صالح في الجملة لانه يشكل بالرجل فانه لا يوصف بالطلاق عليه
ولذا لو قال لها انا منك طالق لغا وقد يقال ان الطلاق لازالة الوصلة وهي مشتركة
بينهما اه (ثم قال) وایس منها ما لو اني بالشرط والجواب بلا فانا لا نقول
بالتعليق لعدم امكانه فيتم تجزؤا لا ينوي خلافا لما نقل عن أبي يوسف وكذا أنت
طالق في مكة فيتم تجزؤا اذا أراد في دخولك مكة فيدين واذا دخلت مكة تعليق
اه (ثم قال) تنبيه يدخل في هذه القاعدة قولهم اتأسيس خير من التأكيد فاذا
دار اللفظ بينهما بين ما بين الحمل على التأسيس ولذا قال أصحابنا لو قال لزوجته أنت
طالق طالق طالق طالق ثلاثا فان قال أردت به التأكيد صدق ديانة لا قضاء
ذكره الزاوي في الكتابات اه (قال في القاعدة الحادية عشر السؤال معاد في
المجواب) قال البرازي في فتاواه من آخر الوكالة وعن الثاني لو قال امرأة يدي طالق
أو عبده حر وعايه المني الى بيت الله المحرام ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان

حالها بكاها لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال ولو قال أجرت ذلك ولم يقل نعم
 فهو لم يحلف على شيء ولو قال أجرت ذلك على ان دخلت الدار أو الزمته نفسي ان
 دخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء الى آخره اهـ وقد نقلنا هذه العبارة
 في العتق وفي كتاب الايمان (ثم قال) وفيها من كتاب الطلاق قالت له أنا طالق
 فقال نعم نطاق ولو قالت طلقني فقال نعم لا وان قوی قبل له ألسنت طلقت امرأتك
 قال بلى طلقت لانه جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم لانه جواب الاستفهام
 بالنفي كانه قال نعم ما طلقت اهـ (ثم قال) وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبلى وما فرغ
 على ذلك في شرح المنار في فصل الأدلة الفاسدة في شرح قوله والعام اذا خرج مخرج
 الجزاء الخ فمن رام الاطلاع فليرجع اليه ثم وفي بيعة الدهر في فتاوى أهل العصر
 قالت لزوجها اءلف على فقل أنت طالق ثلاثا ان أخذت هذا الشيء فقال الزوج
 أنت طالق ثلاثا ولم يرده هل يتضمن الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليقاً أم
 يكون تحجيذاً فقال بلى يكون تحجيذاً اهـ (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب
 الى ساكت قول مانصه) وكذا سكوت امرأة العنين ليس برضا ولو أقامت معه
 سنين وهي في جامع الفصولين اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب النكاح (ثم قال)
 وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال التاسعة سكوت المفوض اليه أي
 الطلاق قبول للتفويض وله رده اهـ (ثم قال) المشرون سكوت الزوج عند
 ولادة المرأة وتهيئته اقرار به فلا يملك فيه اهـ (وقال في القاعدة الخامسة عشر
 من استبطل بالشيء قبل أو انه عوقب بجرمانه مانصه) ومن فروعها لو طلقها
 بلا رضاها فاصدا حرمانها من الارث في مرض موته فانها ترثه اهـ (ثم قال) وخرج
 عنها مسائل الحان قال الرابعة أمسكت زوجته مسينا عشرتها لاجل ارثها أي عند
 موتها ورثها اهـ وقد نقلناها في الفرائض أيضاً (ثم قال) الخامسة امسكها
 كذلك لاجل الخلع نفذ اهـ (وقال في القاعدة السابعة عشر لا يظن بالظن البين
 خطأ مانصه) ولو أقر بطلاق زوجته طائفا الوقوع بافتاء المفتي فتبين علمه لم يقع
 كافي القية اهـ (ثم قال) ولو خاطب امرأته بالطلاق طائفا أنها أجنبية فبيان
 أنها زوجه طلقت وكذلك في العتاق اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب العتق أيضاً
 (وقال في القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يهزى كذكر كفه فاذا طلق نصف
 تطايمة وقعت واحدة أو طلق نصف المرأة طلقت اهـ (ثم قال) ضابط لا يزيد

البعض على السكل الا في مسئلة واحدة وهي اذا قال أنت على كظهر أمي فانه
 صريح ولو قال كأمي كان كناية اه (وقال في الفن الثالث في أحكام النامى
 مانصه) وقالوا اذا قبلت الخلع ثم ادعت الثلاث قبله تسمع فاذا برهنت استردت
 البذل للجهل في محله اه وقد نقلنا بقية في كتاب الدعوى (ثم قال فيه ايضا)
 وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض في الحرية والنسب والطلاق اه
 وقد نقلنا بقية في كتاب الدعوى (ثم قال) والنامى والعامد في الجين
 سواء وكذا في الطلاق لو قال زوجي طالق ناسيان له زوجة وكذا في العتاق
 اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الايمان ايضا وفي كتاب العتق ايضا (ثم قال
 نقلا عن اقرار اليتيم مانصه) وقال قبله اذا أقر بالطلاق الثلاث على ظن صدق
 المفتى بالوقوع ثم تبين خطأه باقضاء الاله لم يقع ديانة ولا يصدق في الحكم
 اه وقد نقلناها في كتاب الاقرار (وقال في أحكام الميمان مانصه) ويحصل
 بوطئه التحليل للطلقة ثلاثا اذا كان مراهاقا تحرك آله ويستتبع النساء اه (ثم
 قال) ولا يقع طلاقه وعتقه الاحكام في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد
 في الطلاق اه وقد نقلنا هذه المسئلة في العتق (وقال في أحكام السكران
 مانصه) فان كان السكران محرم فالسكران منه هو المكاف وان كان من مباح فلا
 وهو كالغنى عليه لا يقع طلاقه واختلاف التصحيح فيما اذا سكرم كرها او مضطرا
 فطلق اه (ثم قال) الثانية الوكيل بالطلاق صا حيا اذا سكر فطلق لم يقع اه
 (ثم قال) واختلاف التصحيح فيما اذا سكر من الاثرية المتخذة من الحبوب والعسل
 والفتوى على انه اذا سكر من محرم فيقع طلاقه وعتاقه ولو زال عقله بالنج لم يقع
 وعن الامام انه ان كان يعلم انه ينج حين شرب يقع والا فلا اه وقد نقلنا في كتاب
 العتق (وقال في أحكام الميرمانصه) وطلاقها ثنتان وعدتها حيضتان ونصف
 المقدر ولا ايمان بقذفها اه (ثم قال) ويصح عتقه عن الكفارات اه وقد
 نقلناها في كتاب الصوم (ثم قال) وايلاء الامة المنكوحة شهران اه (ثم
 قال) ولاظهار ولا ايلاء من أمته ولا مطالبة لها اذا كان مولاهما عينا ولا حضانة
 لا قربة بل لسببه اه (ثم قال) ووطء احدى الامتين بيان للعتق المبهم بخلاف
 ووطء احدى المرأتين لا يكون بيانا في الطلاق المبهم اه وقد نقلناها في كتاب
 العتق (ثم قال) وتخرج الامة في العدة ويحل سفرها بغير محرم اه وقد نقلناها

في المخطر (وقال في أحكام الاعبي مانصه) ولم أر حكم ذبحه وصيده وحضائه
ورؤيته لما اشتراه بالوصف ويذبحي أن يكره ذبحه وأما حضائه فإن أمكنه حفظ
المحزون كان أهلا ولا فلا اه وقد نقلنا به في كتاب الذبايح (وقال في بحث
الأحكام الأربعة مانصه) الاقتصار كما إذا أنشأ الطلاق أو العتاق وله نظائر جمة
والانقلاب وهو انقلاب ما ليس بعلقة كما إذا علق الطلاق أو العتاق بشرط فمعد
وجود الشرط يتقلب ما ليس بعلقة علة والاستناد وهو أن يثبت في الحال ثم يستند
إلى أن قال وذلك كالمضمونات تلك عند اداء الضمان مستندا إلى وقت وجود
السبب وكالمنصب فإنه يجب الزكاة عند تمام المحول مستندا إلى وقت وجوده اه
وقد نقلنا ذلك في كتاب العتاق (ثم قال) والتبيين وهو أن يظهر في الحال أن
الحكم كان ثابتا من قبل مثل أن يقول في اليوم أن كان زيدا في الدار فأت طالق
وتبين في الغد وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم ويعتبر ابتداء العدة منه وكذا إذا قال
لامرأته إذا حضت فأنت طالق فرأت الدم لا يقضى بوقوع الطلاق ما لم تمتد ثلاثة
أيام فإذا تمت ثلاثة أيام حكما بوقوع الطلاق من حين حضت والفرق بين التبيين
والاستناد أن في التبيين يمكن أن يطالع عليه العباد وفي الاستناد لا يمكن وفي المحيض
يمكن الاطلاع عليه بشق البطن فيعلم أنه من الرحم وكذا يشترط الحلية في الاستناد
دون التبيين وكذا الاستناد يظهر أثره في الغائم دون التلاشي وأثر التبيين يظهر
فيهما فلو قال أنت طالق قبل موت فلان بشهر لم تطلق حتى يموت فلان بعد أربعين
بشهر فإن مات لتمام الشهر طلقت مستندا إلى أول الشهر فتعتبر العدة من أوله
ولو وطئه في الشهر صار مراحعا ولو كان الطلاق رجما وغرم العقر لو كان بائنا وبرد
الزوج بدل الخراج إليها لو خافها في خلاله ثم مات فلان ولو مات فلان بعد العدة فإن
كانت بالوضع أو لم تجب العدة لكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم المحل
وبهذا تبين أنه فيها بطريق الاستناد لا بطريق التبيين وهو الصحيح ولو قال أنت
طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتصر على القدوم لا مستندا اه (وقال في بحث
النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه) الحادية والعشرون رجل طلق
امرأته طلاقا رجعا فجاء الرجل ومساها بشهوة وهي نائمة صار مراحعا الثانية
والعشرون لو كان الزوج نائما فجاءت المرأة فقبلته بشهوة يصير مراحعا عند أبي
يوسف خلافا لعمد اه (وقال في أحكام المنى مانصه) وإن قال لامرأته إن كان

أول ولد تلدينه غلاما فانت طالق أو قال كذلك لامته فانت حرة فولدت خنثى
 مشكلا لم تطلق ولا تعتق اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو قال
 الزوج ان ملكك عبد فانت طالق فاشترى خنثى لم تطلق وكذلك لو قال ان
 ملكك أمة ولو قالهما معا طلقت (ثم قال) وحاصله انه كالانثى في جميع
 الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يقع عتق وطلاق علقا على ولادتها انثى به اه
 وقد نقلناه في كتاب العتق أيضا اه (وقال في أحكام الانثى مأمومة) وهي على
 النصف من الرجل في الارث والشهادة والدية نفسها وبعض النفقة القريب اه
 (ثم قال) وتقدم على الرجال في المحضنة والنفقة على الولد الصغير اه (وقال
 في أحكام المحارم مانصه) وحرمة النكاح على التأييد لا مشاركة للمحرّم فيها فان
 الملاعنة تحمل اذا كذب نفسه أو خرج عن أهلية الشهادة والمجوسية تحمل بالإسلام
 أو بتوهمها أو تنصهرها أو المطلقة ثلاثا بدخول الثاني وانقضاء عدته ومنكوحه
 الغير بطلاقها وانقضاء عدتها ومعددة الغير بانقضائها اه وقد نقلناه في أحكام
 النكاح (قال) وتختص الاصول بأحكام الى ان قال ومنها الوادعي الاصل ولد جارية
 ابنه ثبت نسبه والمجدأب الاب كالأب عنده عدمه ولو حكم لعدم الاهلية بخلاف
 الفرع اذا ادعى ولد جارية أصله لم يصح الابتداء بغير الاصل اه وقد نقلناه في كتاب
 النكاح (وقال أيضا في أحكام المحارم مانصه) ومنها وجوب نفقة الاقارب
 الفقراء العاجزين على قريبه الغني ولا بد من كونه رجلا محرما من جهة القرابة
 فان لم يكن الا من الرضاع لا يعتق ولا تجب نفقته اه وقد نقلناه في العتق
 (ثم قال) واختص الاصول الذي كوز بوجوب الاعفاف اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) فائدة يترتب على النسب اثنا عشر حكما
 الى أن قال وولاية المحضنة اه (وقال في أحكام غيبوبة المحشفة مانصه)
 ويترتب عليها وجوب الغسل الى أن قال وثبوت الرجعة اه (ثم قال) وحلها
 للزوج الاول وليس له الذي طلقها ثلاثا قبل ملكها اه قوله ثلاثا صوابه
 ثنتين كما في شرحها (ثم قال) وزوال العنة اه (ثم قال) ووقوع الطلاق
 المعلق به وثبوت السنة والبدعة في طلاقها وكونه تعيينا في الطلاق المبهم وثبوت
 النفي في الايلاء ووجوب كفارة اليمين لو كان بالله تعالى ووجوب العدة اه
 (ثم قال) ووجوب النفقة والسكنى للطاقة بعده اه أي بعد الوطء اه شارح

(ثم قال) وثبتت النكاح وقد نقلناه في النكاح (ثم قال) فوائده الاولى لا فرق في الابلاج بين ان يكون بمسائل او لا لكن بشرط أن تصل الحرارة معه كذا ذكر وافي في التحليل فيجبري في سائر الابواب الثانية ما ثبتت للشبهة من الاحكام ثبت لمقطوعها ان بقي معه مقدارها وان لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى نقل لكونها كلية ولم أره اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطهارة (ثم قال) الثالثة الوطء في الدبر كالوطء في القبل فيجب به الغسل ويحرم به ما يحرم بالوطء في القبل اه وقد نقلناه في كتاب الحدود وكتاب الطهارة وكتاب النكاح (ثم قال) وثبتت به الرجعة على المفتي به كما في التبيين اه أي بالوطء في الدبر (ثم قال) ولا يثبت به الاحصان ولا التحليل للزوج الاول ولا في المولى ولا يخرج به عن الغناه (ثم قال) الرابعة الوطء بنكاح فاسد كالوطء بنكاح صحيح الا في مسائل الى ان قال الثالثة عدم المحل الاول اه (ثم قال) الخامسة للوطء بملك اليمين احكام كاحكام الوطء بنكاح الى ان قال ويخالف الوطء بالنكاح في مسائل لا يثبت به الاحصان ولا التحليل اه (ثم قال) السادسة كل حكم يتعلق بالوطء لا يعتبر فيه الانزال لكونه شعبا اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (ثم قال) التاسعة الذي يحرم على الرجل وطء زوجته المنكوحة مع بقاء النكاح الحيض والنفاس الى ان قال والايلاء والظهار قبل التكفير وعدة وطء الشبهة اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب النكاح فراجع اه (ثم قال) العاشرة اذا حرم الوطء حرم دواعيه الا في الحيض والنفاس والصوم لمن أمن ويحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقا والظهار والاستبراء اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) الحادية عشر اذا اختلف الزوجان في الوطء فالقول لنا فيه الا في مسائل الاولى ادعى الغنين الاصابة وانكرت وقلن ثيب فالقول له مع يمينه لان كانت بكرا ولا فرق في ذلك بين ان يكون قبل التأجيل أو بعده الثانية المولى اذا ادعى الوصول اليها قبل مضي المدة قبل قوله بيمينه لا بعده مضيا الثالثة لو قالت طلقني بعد الدخول ولي كمال المهر وقال قبله ولك نصفه فالقول له بالوجوب العدة عليها وله في المهر والنفقة والسكنى في العدة وفي حل بنتها وأربع سواها واختها اللهم حال فلوجبات بولدن من محتمل ثبت نسبته ويرجع الى قولها في تكميل المهر فان لاعت بيمينه عدنا الى تصديقه هكذا فهمته من كلامهم ولم أره الا ن صريحا اه وقد نقلنا

ذلك في كتاب النكاح (ثم قال) الرابعة اذا ادعت المطلقة ثلاثاً أن الثاني دخل بها
 أي وأنكر الثاني الدخول فالقول لها حملها بالطلاق لا السكال المهر اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) الخامسة لو علقه بعدم وطئه اليوم فادعت عدمه
 ولدعاه فالقول له لانكاره وجود الشرط قال في الكنز وان اختلفا في وجود
 الشرط فالقول له اه (قال في أحكام العبد) ودواؤه مريضاً على مولاه بخلاف المحرم
 ولو زوجته اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في أحكام العقود) هي أقسام لازم
 من الجائنين البيع الى ان قالوا الخلع بعوض اه (ثم قال) وقد منا فرق النكاح
 في فن الفوائد اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأما وقوع الطلاق والعتاق
 بهما فقال في البرازية الكتابة من الصحيح والآخرس على ثلاثة أوجه ان كتب
 على وجه الرسالة مصدرًا معنونا وثبت ذلك بالاقرار أو بالينة فكأن الخطاب وان
 قال لم أنوبه الخطاب لم يصدق قضاء وديانته وفي المتقى انه يدين ولو كتب على شيء
 يستبين عليه عبده كذا أو امرأته كذا ان نوى صحيح والا لا ولو كتب على الماء
 أو المولود لم يقع شيء به وان نوى فان كتب امرأته طالق فهي طالق بعت اليها أولا وان
 كان المكتوب اذا وصل اليك فأنت طالق فما لم يصل لا تطلق وان ندم وعي من
 الكتاب ذكر الطلاق وكتب ما سواه وبعث اليها فهي طالق اذا وصل ومحوه
 الطلاق كرجوعه عن التعليق وانما يقع اذا بقي ما يسمى كتابة ورسالة وان لم يبق هذا
 القدر لا يقع واذا محى المخطوط كلها وبعث اليها البيضاء لا تطلق لان ما وصل ليس
 بكتاب ولو بعد الزوج الكتاب واقامت البينة عليه انه كتبه بيده فرق بينهما في
 القضاء اه وذ كر الزبلي من مسائل شتى في الكتابة لاهل الرسم ان الاشهاد
 عليه أو الاملاء على الغير يقوم مقام البينة وفي القنية كتبت أنت طالق ثم
 قالت لزوجها اقرأ على فقر لا تطلق ما لم يقصد خطاها اه وقد سئلت عن رجل
 كتب أيماناً ثم قال لا تحرق أراها على فقر أهاهل تلزمه فأجيب بانها لا تلزمه اذا
 كانت بطلاق حيث لم يقصد وان كانت بالله تعالى فقالوا الناسي والمخطئ والذاهل
 كالامداه وقد نقلنا ذلك في كتاب الايمان (ثم قال) واختلفوا فيما لو أمر الزوج
 يكتب الصك بطلاقها فقبل يقع وهو اقرار به وقيل هو ترك ولا يقع حتى يكتب
 وبه يفتي وهو الصحيح في زماننا كذا في القنية وفيها بعده وقيل لا يقع وان كتب
 لا اذنوى الطلاق اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال في أحكام الإشارة

مانصه) ولا بد في اشارة الاخرس من ان تكون معه ودة والالم تعتبر وفي فتح القدير
 من الطلاق ولا يخفى ان المـ را د بالاشارة التي يقع بها طلاقه الاشارة المقرونة
 بتصويت منه لان العادة منه ذلك فكانت بيننا لما أجهل الاخرس اه وقد نقلنا
 بقية ذلك في مسائل شتى تبعا للمتون (ثم قال) وان لم يكن معتقل اللسان لم تعتبر
 شأته مطلقا الا في أربع الى ان قال وأمان الكافر أخـ اذا من النسب الى ان قال
 أو أخذ من كتاب الطلاق اذا كان تفسير المهم كما لو قال أنت طالق هكذا وأشار
 بثلاث وقعت بخلاف ما لو قال أنت طالق وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في
 الطلاق ولم أر الا أن حكم أنت هكذا مشيرا بأصابعه ولم يقل طالق اه وقد نقلناه
 في مسائل شتى أيضا (ثم قال) وهما فروع لم أرها الا أن الى ان قال الثاني علق
 الطلاق بمشيئة الاخرس فأشار بالمشيئة وينبغي الوقوع لوجود الشرط الثالث
 لوعلق بمشيئة رجل ناطق فخرس فأشار بالمشيئة ينبغي الوقوع اه (وقال في بحث
 القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعاضات المسالمة
 والامهار والمخاع اه (ثم قال) الرابعة الموصى له يملك الموصى به بالقبول الى ان قال
 والملك بقبوله يستند الى وقت موت الموصى بدليل ما في اللؤلؤ المجبة رجل أوصى بعبدة
 لانيان والموصى له غائب فنقضته في مال الموصى فان حضر الغائب فان قبل يرجع
 عليه بالنفقة ان فعل ذلك بأمر القاضي وان لم يقبل فهو ملك الورثة اه وقد نقلناه
 في كتاب الوصايا (ثم قال) وفي المداية من النفقة لو انفق المودع على أبوي المودع
 بلا اذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا ضمن لم يرجع عليه لانه لما ضمن ملكه بالضممان
 فظهر انه كان متبرعا وذكرا الزباني انه بالضممان استند ملكه الى وقت التعدي
 تبين انه متبرع بملكه فصار كما اذا قضى دين المودع بها اه وقد نقلنا بقية في
 الغصب وفي كتاب الامانات (ثم قال) الثانية عشر الملك أmaalعين والمنفعة معا
 وهو الغالب أولاهين فقط أو للنفقة فقط كالعبد الموصى بمنفعته أبدا وورقته
 لا وارث الى ان قال وأما نفقته فان كان صغيرا لم يدان الخدمة فنقضته على المالك وان
 بالغاه فـ الى الموصى له الا ان يمرض مرضا يمنعه من الخدمة فهي على المالك فان
 تطاول المرض باعه القاضي اذا رأى واشترى بثمنه عبدا يقوم بمقامه كذا في
 نفقات المحيط اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه
 وما لا يمنع مانصه) الرابع الكفارة واختلف في منه وجوبها والصحيح انه يمنعه

بالمال اه وقد نقلناه في الايمان (ثم قال) السابع نفقه القريب وينبغي ان
 يمنعها لان الفتوى على عدم وجوبها الا بملك انصاب حرمان الصدقة اه (وقال
 في بحث ما ثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت مانصه) وما يكون الصوم مشروطا
 باعتباره ككفارة الفطر في رمضان وككفارة الظهار وكفارة القتل ودم المتع
 والقران فيمفرق فيه بينهما أي بين الغني والفقير فالاعتبار لا عساره وقت التسكع
 بالصوم اه وقد نقلناه في كتاب الصوم وفي الجنائيات وفي الحج (وقال في بحث القول
 في مهر المثل مانصه) تنبيه يجب مهران فيما اذا زني بامرأة ثم تزوجها وهو مخالط
 لها مهر المثل بالاول والمسمى بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلأتز وجئت
 فأنت طالق فزوجه في يوم واحد ثلاث مرات ولوزاد بائن ودخل بها في كل مرة
 فعليه خمسة مهور ونصف ويأنه في فتاوى قاضيان اه وقد نقلناه في النكاح
 (وقال في بحث القول في الشرط والتعليق مانصه) التعليق ربط حصول مضمون
 جملة بحصول مضمون أخرى وفسر الشرط في التلويح بأنه تعليق حصول مضمون
 جملة بحصول مضمون جملة اه وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوما على خطر
 الوجود فالتمابق بكاشن تقييد وبالمستحيل باطل ووجود رابط حيث كان الجزء
 مؤخرًا والاتيجز وعدم فاصل اجنبي بين الشرط والجزء وركنه أداة شرط وفعله
 وجزاء صالح فلواقته صهر على الاداة لا يتعلق واختلغوا في تقييده لو قدم الجزء
 والفتوى على بطلانه كما بيناه في شرح الكنز اه وقد نقلنا بقيته في كتاب البيوع
 (ثم قال) فائدتان من ملك التقييد ملك التعليق الا لو قيل بالطلاق بملك التقييد
 ولا يملك التعليق ومن لا يملك التقييد لا يملك التعليق الا اذا علقه بالملك أو سديه
 التسليمه العبد والملك كاتب لو قال اكل مملوكك املكه فهو حر بعد متى صح بخلاف
 الصبي وتماه في الجامع لا مدر سليمان من باب اليمين في ملك العبد والملك كاتب
 اه وقد نقلناه في العتق ونقلنا بعضه في الوكالة (وقال في الفن الثالث في بحث
 ما افرق فيه الحيض والنفاس مانصه) وثمة قضى العدة به دون النفاس ويحصل به
 الفصل بين طلاق السنة والبدعة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في كتاب
 الطهارة وقوله دون النفاس أي ان طلقها بعد الوضع كذا في شارحها اه (وقال
 في بحث ما افرق فيه الزوجة والامة لا قسم للامة بخلافها ولا حصر لعدد الاماء
 بخلاف الزوجات ولا تقدر نفقتها بخلاف الزوجة فانها بحسب حالها ولا يسقطها

النشوز بخلاف الزوجة ولا صداق لها بخلاف الزوجة اه وقد نقلناه في كتاب
النكاح (ثم قال ما افرق فيه نفقة الزوجة والقريب) نفقة ما قدرة بهما
ونفقة بالكفاية ونفقة الانسقط بمضي الزمان بعد التقدیر أو الاصلاح بخلاف
نفقة وشرط نفقة اعساره وزمانته ويسار المنفق بخلاف نفقتها اه (وقال
في بحث ما افرق فيه العتق والطلاق) يقع الطلاق بالفاظ العتق دون عكسه وهو
أبغض المباحات الى الله تعالى دون العتق ويكون بدعياني بعض الاحوال دون
العتق اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في بحث ما افرق فيه النكاح
والرجعة) لا يصح الا بشهود بخلافها لا بد فيه من رضاها بخلافها لا مهر فيها
بخلافه لا تصح الامة بخلافه اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في آخر الفن
الثالث في قاعدة اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانسه)
ولم أر حكم ما اذا وقف بعرفات أزيد من القدر الواجب أو زاد على حالهما في نفقة
الزوجة أو كشف عورته في الخلاء زائدا على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع
اه وقد نقلناه في كتاب الحج وفي الحظر وأفاد شارحها أن الزيادة على القدر الواجب
في الوقوف بعرفة نفل وأما في النفقة فصريح في الدرا من تنق أن المستحب أن يطعمها
بما يأكله وأما في كشف العورة من غير ضرورة فلا يجوز اه فليراجع (ثم قال)
وكذا النكاح يدخله الاحكام الخمس وكذا الطلاق اه وقد نقلناه في النكاح
(ثم قال) قاعدة المضاف الى معرفة يفيدهم العوم الى أن قال ومن فروعه الوقوف
لامرأته ان كان حملك ذكر فأنات طالق واحدة وان كان أنثى فثنتين فولدت ذكرا
وأنثى قالوا لا نطاق لان الحمل اسم لكل فالحمل يكون الكل غلاما أو جارية لم يوجد
الشرط ذكره الزيلعي في باب التعاق وهو موافق للقاعدة ففرعته عليه فلو قلنا
بعدم العوم لازم وقوع الثلاث وخرج عن هذه القاعدة لوقال زوجتي طالق
أو هي طالق واحدة وعتق واحد والتعيين اليه ومقتضاها طلاق الكل
وعتق الجميع اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) وفي البرازية من الايمان
ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت واحدة والبيان اليه اه
فكانه انما خرج هذا الفرع عن الاصل لكونه من باب اليمين المبينة على العرف
كما لا يخفى اه (ثم قال في آخر الفن المذكور في فائدة في الدعاء برفع الطاعون
مانمه) وقد ذكر أي ابن حجر فيه أي في كتاب الطاعون أن المرجح عند متأخري

الشافعية أن الطاعون إذا ظهر في بلدانه مخوف إلى أن يزول عنها تعتبر تصرفاته
 من الثالث كما مريض وعند المالكية روايتان والمرجح منهما عندهم أن حكمه حكم
 الصحيح وأما الحنفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي
 أن يكون المحكم كما هو الصحيح عند المالكية هكذا قال في جماعة من علمائهم
 اه قلت إنما كانت قواعدنا أنه في حكم الصحيح لأنهم قالوا في باب طلاق المريض
 لو طلق الزوج وهو محصور أو في صف القتال لا يكون في حكم المريض فلا ميراث
 لزوجته لأن الغالب السلامة بخلاف من يارزرجلا أو قدم ليقتل بقود أو رجم
 فانه في حكم المريض لأن الغالب الهلاك اه وغاية الأمر في الطاعون أن يكون
 من نزل ببلدهم كالواقفين في صف القتال فلذا قال جماعة من علمائنا لابن حجر أن
 قواعدنا تقتضي أن يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد أو إذا طعن واحد فهو
 مريض حقيقة فليس الكلام فيه إنما الكلام في من لم يطعن من أهل البلاد الذين
 نزل بهم الطاعون اه وقد نقلنا بقية في الحظر ومسائل مشورة فراجعها وتقلنا
 بوضه في كتاب الوصايا (ثم قال فائدة) إذا بطل النسي بطل ما في ضمنه وهو معنى
 قولهم إذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح إلى أن قال وخرج عنهما ما ذكره
 في البيوع إلى أن قال وقالوا وقال العنين لامرأته أو المخير للمخيرة اختار يترك الفسخ
 بألف فاختارت لم يلزم المال وسقط خيارها فقد بطل التزام المال لما في ضمنه اه
 (وقال في الفن الرابع فن الاغراض انصه) الطلاق أي رجل طلق ولم يقع فقل
 إذا قال عنيت الاخبار كاذبا أي رجل قال كل امرأة أتزوجها حتى تقوم الساعة
 فهي طالق فتزوج ولم يقع فقل إذا قصد تلك الساعة التي هو فيها وهذا إذا سكن
 اه قال شارحها أي وقف على السكون في الساعة أما إذا حركها بمركة الأعراب
 فلا يكون المحكم كذلك اه (ثم قال) أي رجل له امرأتان أرضعت أحدهما
 صبيًا حرمت الأخرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنه الصغيرة فاعتقت
 فاختارت نفسها فتزوجت بآخر وله زوجة فارضعت الصبي الذي كان زوج ضرته
 لابن هذا الرجل حرمت ضرته على زوجها لأنه صار ابنه من الرضاع فصارت زوجا
 حلية ابنه فلا يجوز اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في فن الاغراض
 في كتاب النكاح مانصه) أي مطلقة ثلاثا دخل بها الثاني ولم تحل فقل إذا كان
 العقد فاسدا أي معقدة امتنعت رجعتها ولم تحل لغيره فقل إذا اغتسلت وبقيت

لمعة بلاغسل اه أى وكان انقطاع بعضها الاقل من عشرة أيام ولم يمض عليها
وقت صلاة وكانت المعة أقل عضو ولم تكن كناية فليراجع شارحها وقد نقلناه
في كتاب النكاح (ثم قال في الفتن المذكور ما نصه) الايمان أى رجل
قال لامرأته ان خرجت من هذا الماء فأنت طالق فقل تخرج ولا يثبت لان الماء
الذى كانت فيه زال بالجرى ان رجل أتى الى امرأته بكيس فقال ان حلتية فأنت
طالق وان قصصته فأنت طالق وان لم تخرجي ما فيه فأنت طالق فان خرجت ما في
الكيس ولم يقع فقل ان الكيس كان فيه سكر أو ملح فوضعه في الماء فذاب
ما فيه امرأة تزينت بالمحبر فقال لها زوجها ان لم جامعك في هذه الثياب
فأنت طالق فزعتها وأبت لبسها فالحلاص فقل بلبسها هو ويحاميها فلا يثبت
ان لم أطاك مع هذه المقنعة فأنت طالق وان وطأتك معها فأنت طالق ما الحلاص
فقل له أن يطأها بغيرها ولا يثبت مادامت المقنعة باقية وهما حيان حلف لا يطأ
سواها وأرادها الحلاص فقل ان ينوى الوطء برجله فيمدق ديانة له ثلاث نسوة
وله ثوبان فقال ان لم تلبس كل واحدة منكن ثوبا منهما في هذا الشهر عشرين يوما
والا فأنتن طوالق كيف الحلاص فقل تلبس اثنان منهما كل ثوبا تلبس احدهن
ثوباً عشرة وتزعه وتلبسه الاخرى بقية الشهر حلف أن يشبعها من الجماع اليوم
ان لم يفارقها حتى أنزلت فقد أشبعها ان وطئتك عاريا فكذا ولا بأس فكذا
ما الحلاص فقل يطأها ونصفه مكشوف ونصفه مستور اه (وقال في فن الحمل
مانصه) السابع في الطلاق كتب الى امرأته كل امرأة الى غيرك وغير فلانة طالق
ثم عي ذ كفلانة وبعث بالكتاب لها لم تطلق فلانة وهذه حيلة جيدة والحيلة
للطلة ثلاثا أن يقول المحلل قبل العقدان تزوجتك وجامعتك فأنت طالق ثلاثا
أو بائنة فيقع بالجماع مرة فان خافت من امساكها بالجماع يقول ان تزوجتك
وامسكتك فوق ثلاثة أيام ولم اجامعك فيما بين ذلك والاحسن ان تزوجه
على ان أمرها بيدها في الطلاق بشرط بدايتها بذلك ثم قبوله اما اذا بدأ المحلل فقال
تزوجتك على أن أمرك بيدك فقبلت لم يهر بيدها الا اذا قال على أن أمرك بيدك
بعد أن أتزوجك فقبلت واذا خافت ظهور أمرها في التحايل تهب لمن تنق به مالا
بشترى به مملوكا مرهتا يجمع مثله ثم يزوجهامنه فاذا دخل بها وهب منها وتقبضه
فينسخ النكاح ثم تبعث به الى بلدياع ونظر فيه بأن العبد ليس بكفء ويمكن

حمله على رضا الولي أو أنها الاولى لها حلف لا يطلقها اليوم فالحيلة أن يقول أنت
 طالق إن شاء الله تعالى أو على ألف فلم تقبل حلف لا يطلقها فخلعها أجنبي ودفع
 إليه بدله لم يحنث ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج فاذا حكم شافعيًا
 حكم بطلان اليمين صح ولو قال إن لم أطلقك اليوم فأنت طالق ثلاثا فالحيلة أن
 يقول لها أنت طالق على ألف درهم ولم تقبل لم يقع وعليه الفتوى أنكروا طلاقها
 فالحيلة أن تدخل بيتا ثم يقال له ألك امرأة في هذا البيت فيقول لا لعدم علمه فيقال له
 كل امرأة لك في هذا البيت فهي بائن فيحنث بذلك فتظهر فريشه دون عليه إن
 لم تطبخ قدرا نصفها حلالا ونصفها حرام فهي طالق فالحيلة أن تجعل الخمر في القدر
 ثم تطبخ البيض فيه حلف لا يدخل دار فلان فالحيلة حمله لها أه وقد نقلناه
 في كتاب الإيمان (ثم قال) في فيه لقمة خبز فقال إن أكلتها فهي طالق وإن
 طرحتها فهي طالق فالحيلة أن يأكل النصف ويطرح النصف أو يأخذها
 إنسان من فيه بغير أمره أه (ثم قال) الثامن في الخلع سئل أبو حنيفة عن رجل
 قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ناسألتني الخلع ولم أخلعك وحلفت هي بالعق أن
 تسأله الخلع قبل الليل فقال أبو حنيفة للمرأة سألته فقال له قل قد
 خلعتك على ألف وقال لها قولي لا أقبل فقالت فقال لها قومي واذهبي مع زوجك
 فقد بركت منك وحيلة أخرى أن تبيع المرأة جميع ممتلكاتها من ثوبه قبل مضى
 اليوم ثم تسترده بعده أه (وقال في فن الحيل من بحث الإيمان مانصه) قال
 إن تزوجتها فهي طالق فتزوجها الاولى أن يطلقها لتصل غيره بيقين
 أه وقد نقلناه في كتاب الإيمان (ثم قال) ولو قال كل امرأة أتزوجها
 عليك ناو يا علي رقتك صحت عرض علي غيره بمننا فقال نعم لا يكفي
 ولا يصير حلالا وهو الصحيح كذا في التارخانية وعلى هذا في يقع من التعاليق في
 المهاكم أن الشاهد يقول للزوج تعاليق فيقول نعم لا يصح على الصحيح أه وقد
 نقلنا بقبته في كتاب الإيمان فراجعه (ثم قال في فن الحيل من بحث الإيمان
 أيضا مانصه) طلبت أن يطلق زوجها فالحيلة أن يتزوج أخرى اسمها على اسم
 الضرة ثم يقول طلقت امرأتى فلانة ناو يا الجديدة أو يكتب اسم الضرة في كفه
 اليسرى ثم يقول طلقت فلانة مشير باليمين إلى ما في كفه اليسرى أه وقد
 نقلناه في كتاب الإيمان (وقال في فن الحيل من المبة مانصه) قال لما لم تهينني صداقتك

اليوم فأت طالق فالمجبة ان يشتري منه ثوبا ملفوفا بجمهرها ثم ترده بعد اليوم فيبقى المهر ولا حنث اه وقد نقلناه في الهبة (وقال في الفن السادس فن الفروق مانصه) كتاب النكاح يشهد بدون الدعوى كالطلاق والمالك بالبيع ونحوه فلا والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان الحمل والمحرمه حقه تعالى بخلاف المالك لانه حق العبداه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال ايضا في الفن السادس مانصه) كتاب الطلاق قال لست امرأتى وقع إن نوى ولو زاد والله لا وان نوى لاحتمال الاول الانشاء وفي الثاني تحض للأخبار يحمل وطه المطلقة رجعي لا السفريها والفرق ان الوطء رجعة بخلاف المسافرة تقيل ابن الزوج المعتدة من بائن لا يجرمها ولها النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم مصادفته النكاح في الاول بخلافه في الثاني اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) أنت طالق ان دخلت الدار عشرة فدخلت لا يقع شيء حتى تدخل عشرة ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار لانا فدخلت مرة وقع الثلاث لان العدد في الاول لا يصلح للطلاق ويصلح للدخول بخلافه في الثاني للوكل عزل وكيله بالطلاق ولو وكها بطلاقها لالانه قليلك لما اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) يقع الطلاق والعتاق والابراء والتسيير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاجارة والافالة والفرق ان تلك متعلقة باللفاظ بلارضا بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب المداينات وكتاب النكاح والبيع وكتاب الهبة والاجارة (وقال ايضا في الفن السادس في كتاب العتق مانصه) ولو قال عتقك على واجب لا يعتق بخلاف طلاقك على واجب لان الاول يوصف به دون الثاني اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو قال كل عبد اشترته فهو حر فاشتراه فاسد انهم جميعا لا يعتق وفي النكاح تطلق لانه لا يمين في الاول بالفاسد بخلاف الثاني اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) أعتق احد عبدي ثم قال لم أعن هذا يعتق الآخر وكذا في الطلاق بخلافه في الاقرار فانه لا يتعين الآخر لان البيان واجب فيه ما فكان تعيينا اقامة له اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال اخو المؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق في بحث المحذور مانصه) قال رجلين احدهما كان فقيلا له فلانة فقال لا لا يحب المحذور بخلاف ما لو قال احدي امرأتى طالق فقيلا له فلانة فقال لا لزمه حكم الطلاق في الاخرى والفرق ان الطلاق والعتاق يكمل ببعضه ويعين من ذكره أما حد الغدق

فينبغي وبدرأه وقد نقلناه في كتاب الحدود (وقال في التكملة المذكورة في كتاب
اللقيط مانصه) ولو طلقها أي اللقيطة واحدة وأقرت بالرق صار طلاقها نكاحين
ولو كان طلقها نكاحين ثم أقرت به ملك رجعتها والفرق أنها بالاقرار به بعد النكاحين
تريد إبطال حق ثابت له بخلاف ما لو كان بعد طلاقه لأن حق الرجعة لا يبطل بهذا
الاقرار ولو كانت معتدة فأقرت بالرق بعد مضي حيضتين كان له أن يراجعها في
الثالثة ولو أقرت في الحيضة الأولى فتركها حتى مضت حيضتان لا يتمكن من الرجعة
والفرق أن إقرارها غير مبطل ما هنا وقته ومبطل في الفصل الأول اه وقد
نقلنا بيقينه في كتاب اللقيط فراجعهم (وقال أيضا في التكملة المذكورة في كتاب
الصالح مانصه) صالحة المنكوحه زوجها من النفقة على دراهم جاز ولو كانت
ميسرة لا والفرق أن السكنى - حق الله تعالى وفي حال قيام النكاح حقها فكذا
النفقة وكذا لو نكحت المنكوحه سقطت نفقتها بخلاف المبتوتة حال العدة اه
وقد نقلناه في كتاب الصالح (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب
الأكراه مانصه) ولو أكره على الطلاق والعناق فطلق وقع ولو أكره على الإقرار
بهما لا يقع اه وقد نقلناه في كتاب الأكراه (يقول جامعهم) والفرق أن إنشاءهما
لازم لمحدث ثلاث جسدتهن جد وهزل من جد الطلاق والعناق واليمين والأصل
عندنا أن كل ما يصح مع الهزل يصح مع الأكراه لأن ما يصح مع الهزل لا يحتمل الفسخ
وكل ما لا يحتمل الفسخ لا يؤثر فيه الأكراه اه طحاوي على الذر بخلاف الإقرار
بهما فإنه خبر يحتمل الصدق والكذب وقيام السيف على رأسه يرجح الكذب
اه شربلالية (وقال المؤلف في الفن السابع من المحكمات مانصه) لما جلس
أبيوسف للتدريس من غير اعلام الامام الأعظم فأرسل اليه أبو حنيفة رجلا فسأله
عن مسائل خمسة إلى أن قال الخامسة أم ولد رجل تزوجت بغير إذن مولاها هات
المولى فهل تجب العدة من المولى فقال تجب فخطأه فقال لا تجب فخطأه ثم قال
أن كان الزوج دخل بها لا تجب والأوجب اه وقد نقلناه في كتاب النكاح
(ثم قال) وكان للامام جارية لها غلام فأصاب منها ما دون الفرج فحبس فقال
أهلها كيف تلد وهي بكر فقال الامام هل لها أحد تنق به فقالوا نعم فقال تهب
الغلام منها ثم تزوجهامنه فاذا أزال عذرتها ردت الغلام اليها فيمطل النكاح
اه وقد نقلناه في النكاح (ثم قال) وكان أبو حنيفة في وليمة في الكوفة وفيها

علماء واشراف وقد زوج صاحبها ابنيه من اختين فغلط النساء فزفت كل بنت
الى غير زوجها ودخل بها فافتى سفيان فقضى على كل واحد منهما بالمهر وتعد
وترجع كل الى زوجها فاستل الامام فقال على بالعلمين فأتى بهما فقال أوجب كل
منكما ان يكون المصاب عنده قال نعم فقال لكل منهما طلق التي تحت أخيك ففعل
ثم أمر بتدبير النكاح فقام سفيان فقبل بين عينييه اه وقد نقلناه في كتاب
النكاح (وقال في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) الفرق ثلاثة عشر سبعة
منها تحتاج للقضاء وستة لا فالاول الفرقة بالحب والعنة وبخيار البلوغ وبعدم
الكفاءة وبنقصان المهر وبإباء الزوج عن الاسلام وباللعان والثاني الفرقة
بختيار العتق وبالإيلاء وبالردة وبتيان الدارين وبملك أحد الزوجين صاحبة
وفي النكاح الفاسد النكاح يقبل الفسخ قبل التمام لا بعده فلم تصح فيه الاقالة
ولا يفسخ بالجمود الا في مسئلتين فيقبله بعده ردة احدهما وملك احدهما الآخر
اه (ثم قال) وقوله خذني هذا من نفقة عدتك لا يكون اقرارا بطلاقها اه
(ثم قال) فيه أيضا النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام هكذا ذكرنا وبناؤه عليه
ان جموده لا يكون فسخا قات يقبله بعده في ردة احدهما كما كتبناه في الشرح
واما طرؤ الرضاع عليه والمصاهرة فعندنا يفسده ولا يفسخه كفي الشرح اه (وقال
في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يفهم معناه يلزمه حكمه في الطلاق
والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على الصحيح فلا يلزمه المال
اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب البيع (وقال في كتاب الايمان مانصه)
يمين اللغو لا تؤخذ فيها الا في ثلاث الطلاق والعتاق والنفقة وقد نقلناه في
كتاب العتق (ثم قال) حلف لا يخلف حث بالتعليق الا في مسائل ان يتعلق
بافعال القلوب أو يتعلق بمجيء الشهر في ذوات الأشهر أو بالتطابق أو يقول ان
أديت الى كذا فأنت حروان تحزرت فأنت رقيق أو ان حضت حضة أو عشرين
حضة أو طلوع الشمس كفي الجامع اه وقد نقلناه بعضه في كتاب العتق
(ثم قال) المعلق يتأخر والمضاف يقارن فلو قال لا جنسية أنت طالق قبل أن
أتزوجك بشهر أو أطلق لا ينقد ولو قال اذا تزوجتك فأنت طالق قبل ذلك بشهر
فتزوجها قبل شهر لا تطاق وبعده تطاق اه (وقال في كتاب السير والردة
مانصه) حكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع الى ان قال وبينونة امرأته مطلقا

اه (وقال في كتاب الوقف مانصه) واذا قلنا بتضمين الناظر اذا صرف لهم مع
 الحاجة الى التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قبضوا مالا يستحقونه
 أو لا مرد صريح بالمكن نقلوا في باب النفقات أن مودع الغائب اذا نفق الوديعه
 على أبوي المودع بغير اذنه واذن القاضي فانه يضمن واذا ضمن لا يرجع عليها
 لانه لما ضمن تبين أن المدفوع ملكه لاستناد ملكه الى وقت التعمدي كما
 في الهداية وغيرها اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) وكذا لا يرد ما اذا
 اذن القاضي بالدفع الى زوجة الغائب فلما حضر جدد النكاح وحلف فانه ذكر
 في العناية ان شاء ضمن المرأة وان شاء ضمن الدافع ويرجع هو على المرأة اه
 لانه غير متعد وقت الدفع وانما ظهر الخطأ في الاذن وانما دفع بناء على صحة اذن
 القاضي وكان له الرجوع عليها لانه وان ملك المدفوع بالضمن فليس بمتبرع
 اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال في الفن الثاني أيضا أول كتاب البيوع
 في بحث الحمل مانصه) ويثبت نسبه اه قال شارحه أي الحمل من ذى الفراش
 أو السيد اه وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب النكاح (ثم قال المؤلف
 في البحث المذكور) وتجب نفقة لأمه اه قال شارحه يعني اذا طلق حاملا
 تجب عليه نفقة الحمل وتعطى لأمه فالتفقه له لآلامه خلافا للشافعي اه لكن أفاد
 الزيلعي والكافي ان نفقة المعتدة المحامل عندنا للعدة للحمل وعند الشافعي
 للحمل اه (ثم قال المؤلف في البحث المذكور مانصه) ويصح الخلع على ما في بطن
 جاريته او يكون الولد له اذا ولدت لاقول من ستة أشهر اه (وقال في كتاب البيوع
 في بحث الاعتبار للمعنى لا اللفاظ مانصه) ولوراجعها بلفظ النكاح صح للمعنى
 ولو نكحها بلفظ الرجعة صح أيضا اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال)
 ويقع الطلاق باللفاظ العتق اه (ثم قال) والطلاق والعتاق برأى فيها
 اللفاظ لا المعنى فقط فلو قال لعبد ان أدبت الى كذا في كيس أبيض فاداه
 في كيس أحمر لم يعتق ولو وكله بطلاق زوجته من غير افعلة على كائن لم تطلق اه
 وقد نقلناه في كتاب العتق وفي الوكالة (ثم قال) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض
 عنها الى ان قال ولو صالح الخيرة بمال اختاره بطل ولا شيء لها اه (ثم قال) وخرج
 عنها حق القصاص وملك النكاح أي بأن خالعه او حق الرق فانه يجوز الاعتياض
 عنها كما ذكره الزيلعي في الشفعة اه وقد نقلناه في الجنائيات وفي العتق

(وقال أيضا في البيوع مانعه) ومن باع مال الغائب بطل بيعه الا بالاحتياج للنفقة كذا في نفقات البرازية اه (وقال في كتاب الكفالة مانعه) لا تصح الكفالة الا بدين صحيح وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو الابراء فلا تصح بغيره كبذل الكتابة فانه يسقط بالتجهيز قلت الا في مسألة لم أر من أوضهها قالوا لو كفل بالنفقة المقررة المناضبة صحت مع انها تسقط بدونها بموت أحدهما وكذا لو كفل بنفقة شهره مستقبل وقد قرر لها في كل شهر كذا أو يوم يأتي وقد قرر لها كل يوم كذا كما صرحوا به فانها صحيحة اه (وقال أول كتاب القضاء مانعه) من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب ولذا قالوا ان المدين لا يضرب في الحبس ولا يقيد ولا يغل قلت الا في ثلاث اذا امتنع عن الانفاق على قريبه كما ذكره في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع كذا في السراج الوهاج من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته كما صرحوا به في بابها والعلة الجامعة أن الحق يفوت بالتأخير فيها لان القسم لا يقضى وكذا نفقة القريب تسقط بمعنى الزمان وحققها في الجماع يفوت بالتأخير لا الى خلف اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضا في كتاب القضاء) القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحده بعدة في الحرية الاصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح كما في الفتاوى الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التوافق لفظا ومعنى الا في مسائل الى ان قال السادسة شهدانه أعتقه بالعربية والآخى بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القول فيهما وهي السابعة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) كل موضع تجرى فيه الوكالة فان الولي ينتصب خصما عن الصغير وما لا فلا فانتصب عنه في التفريق بسبب الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينتصب عنه في الفرقة بالاياه عن الاسلام واللعان كذا في المحيط اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) القاضي اذا قضى في مجتهديه نفذ قضاؤه الا في مسائل نص أصحابنا فيها على عدم النفاذ فلو قضى بطلان الحق بمضى المدة أو بالتفريق للجزع عن الانفاق غائباً على الصحيح لا حضراً اه (ثم قال) أو بعدم تأجيل العنين أو بعدم صحة الرجعة بلا رضاها أو بعدم وقوع الثلاث على المحبلى أو بعدم وقوعها قبل الدخول أو بعدم الوقوع

على المحاض أو بعدم وقوع ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث بكلمة
أو بعدم وقوعه على الموطوء عقبه أو بنصف الجهازين طلقها قبل انوطء بعد المهر
والتهيز اه (ثم قال) أو بالتفريق بين الزوجين بشهادة المراجعة اه (ثم قال)
أو بجل المطلقة ثلاثا بمجرد عقد الثاني اه أي فانه لا ينفذ في الكل (وقال) أيضا
في كتاب القضاء تسمع الشهادة بدون الدعوى في المحد المخالص الى ان قال
وفي الطلاق والايلاء والظهار وتسامه في شرح ابن وهبان اه (ثم قال) تقبل
الشهادة حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة الى ان قال وحرمة المصاهرة والمخلاع
والايلاء والظهار الى ان قال والنكاح ثبت بدون الدعوى كالطلاق لان حل
الفرج وحرمة حق الله تعالى بخازنوته من غير دعوى اه (ثم قال) تقبل
الشهادة حسبة بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان
في الوقف وطلاق الزوجة وتعلق طلاقها اه (ثم قال) والمخلاع اه (ثم قال)
والايلاء والظهار وحرمة المصاهرة اه (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى
من غير من له الحق فلا جواب لها في الدعوى حسبة لا تخوز والشهادة حسبة
بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ اه (ثم قال) واعلم أن شاهد الحسبة
إذا أنشأ شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته نصواعليه في المحدود وطلاق
الزوجة وعتق الامة وظاهر ما في القنية انه في الكل وهي في الظهيرية واليتيمة
وقد ألفت في رسالة اه (وقال) فيه أيضا الجهمية في المنكوحه تمنع
الحجة الى ان قال وفي الطلاق والعناق لا وعليه البيان اه وقد نقلناه في كتاب
العتق (ثم قال) القول قول الاب انه أنفق على ولده الصغير مع اليمين ولو كانت
النفقة مفروضة بالقضاء أو بفرض الاب ولو كذبه الام كافي نفقات
الخانية بخلاف ما لو ادعى الانفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن
ان يقال المديون إذا ادعى الايلاء لا يقبل قوله الا في مسئلة اه وقد نقلناه في كتاب
المداينات (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الوكالة لا تقتصر على المجلس بخلاف
التملك فاذا قال رجل طلقها لا يتصر وطلق نفسك يقتصر اذا قال ان شئت
فيقتصر وكذلك طلقها ان شئت كافي الخانية اه (ثم قال) الوكيل اذا
أمسك مال الموكل ونقدم مال نفسه فانه يكون متعديا الى ان قال الا في مسائل
الاولى الوكيل بالانفاق على أهله وهي مسئلة الكنز الثانية الوكيل بالانفاق

على بناء داره كما في الخلاصة اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) المقر له اذا
ا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية (ثم قال) والطلاق اه (ثم قال
فيه أيضا مانصه) اذا أقرب شي ثم ادعى الخطاء لم يقبل كما في المخانة الا اذا أقر
بالطلاق بناء على ما أنفى به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع
الفصولين والفتية اه (ثم قال) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي
والمولى والمراجع اه (ثم قال) المقر اذا صار مكنيا شرعا بطل اقراره الى ان
قال ونخرج من هذا الاصل مسألتان الى ان قال وزدت مسائل الى ان قال
الثانية ولدت وزوجها غائب وفطم بعد المدة وفرض القاضي له النفقة ولها بينة
ثم حضرا الاب ونشاء لاعتن وقطع النسب اه (ثم قال) الاقرار بجهة قاصرة
على المقر ولا يعمد الى غيره الى ان قال الا في مسائل الى ان قال ولو أقرت بجهة وله
النسب بأن ابنته أب زوجها وصدقها الاب انفسح النكاح بينهما بخلاف ما اذا
أقرت بالرق ولوطلقها فثنتين بعد الاقرار بالرق لم يملك الرجعة اه (وقال فيه
أيضا) وكذا لو طلق أو أعتق ثم قال كنت صغيرا لقول له وان أسند الى حال
الجنون فان كان معه ود قبل والا اه وقد نقتناه في كتاب العتق (ثم قال)
اذا أقرب بالدين بعد الابراء منه لم يلزمه كما في التتارخانية الا اذا أقر لزوجه بمهر بعد
هبتها له المهر على ما هو المختار عند الفقيه ويجعل زيادة ان قبلت والاشبه خلافه
لعدم قصد ما كما في مهر البزارية أي قصد الزيادة كما في شرحها (ثم قال) واذا أقر
بان لها في ذمته كبسوة ماضية ففي تساوي الهدايا انها تلزمه ولكن ينبغي
للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فان ادعتها بلا قضاء ولا رضا لم يسمعها
للسقوط والاسمها ولا يستفسر المقر اه يعني فاذا أقرب بانها في ذمته حمل على انها
بقضاء أو رضا فيلزمه اللهم الا اذا صدقت المرأة انها بغير قضاء أو رضا بعد اقراره
المطلق فينبغي ان لا يلزمه والله سبحانه وتعالى اعلم اه وقد نقتناه في كتاب
النكاح (وقال في كتاب الصلح مانصه) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله
الرجوع في ثلاث مسائل الى ان قال أجلت امرأة العنبر زوجها بعد الحول صح ولها
الرجوع (وقال أيضا في كتاب الصلح مانصه) اذا استحق المصالح عليه رجع الى
الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقض فانه يرجع بقيمته كالقصاص والعتق
والنكاح والمخلع اه (وقال في كتاب الهبة) لا جبر على الصلح الا في مسائل

منها نفقة الزوجة اه (وقال في كتاب المداينات) الابرأ بعد قضاء الدين صحيح لان
 الساقط بالقضاء المطالبة لأصل الدين فيرجع المدينون بما أداه اذا أبرأه براءة
 اسقاط واذا أبرأه براءة استيفاء فلا رجوع واختلاف وانما اذا اطلقها كذا في
 الذخيرة من السيوع وصرح به ابن وهبان في شرح المنظومة وعلى هذا الوفاق
 طلاقها بابراؤها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا أبرأته براءة اسقاط وقع
 ورجع عليها اه (ثم قال) وفي وكالة السبازية لا زوج عليها دين وطلبت
 النفقة لا تقع المقاصة بدين النفقة بالأرض الزوج بخلاف سائر الديون لان دين
 النفقة أضعف فصار كاختلاف الجذس فشابه ما اذا كان أحداً محققين جيداً
 والاخر ردنياً لا يقع التفاضل بلاثراض اه (وقال في كتاب الجحور والمأذون مانعه)
 ولو اختمت أى السفينة من زوجها على مال وقع ولا يلزمها اه (وقال في كتاب
 الاكرام) أجرى الكفر على لسانه بوعيد حبس أو قيد كفر وبانت امرأته اه
 وقد نقلناه في كتاب المجهاد (ثم قال) أكره على الطلاق وقع الا اذا أكره على
 التوكيل به فوكل اه (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير
 اذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراجية الى ان قال الثانية اذا أنفق المودع على
 أبوي المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضى لم يضمن
 استحساناً اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال فيه أيضاً) المباشر ضامن وان لم
 يتعهد والمتسبب لا الا اذا كان منه هذا الى ان قال ولو ارضعت الصغيرة الصغيرة لم
 يضمن نصف مهر الصغيرة لا بتمهيد الا بفساد بان تعلم بالنكاح ويكون الارضاع
 مفسداً له وان يكون غير حاجة والمجهل عندنا معتبر لدفع الفساد كما في رضاع
 الهداية اه وقد نقلناه في النكاح (وقال في كتاب المحظر) يكره معاشرته من
 لا يصلى ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلى لم يكره للمرأة معاشرته كذا
 في نفقات الظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب الفرائض)
 الجمد كالأب الا في أحد عشر مسألة الى ان قال ثم رأيت أخرى في نفقات الحائنة
 لومات وترك أولاداً صغاراً ولا مال لهم ولم أم وحدث أب فالنفقة عليهم ما أثلاثاً
 الثلث على الأم والثلثان على الجمد اه ولو كان كالأب كانت النفقة كلها
 عليه ولا تشاركه الأم في نفقة هم اه (ثم قال) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى
 ان قال الثامنة لا يعمونه بخلاف الأب اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال)

الحادية عشر لاحضانه له بخلاف الاب اه وقد نقلناه في الوصايا قال صاحب الاشباه

* (كتاب العتاق وتوابعه أى من الولاء وغيره) *

في ايضاح البكر ما في رجل له خمس من الرقيق فقال عشرة من مماليكى احرار
الا واحد اعتق الخمس لان تقديره تسعة من مماليكى احرار وله خمسة فعتقوا
ولو قال مماليكى العشرة احرارا لا واحد اعتق أربعة منهم لانه ذكر العشرة على
سبيل التفسير وذلك غلط منه فلفى فانصرف الى مماليكه اذا وجبت قيمة على
انسان واختلف المقومون فانه يقضى بالوسط الا اذا كاتبه على قيمة نفسه فانه
لا يعتق حتى يردى الأعلى كفى في الظهيرية اه وقد نقلناه في الغصب وفي
الشهادات (ثم قال) أحد الشرى يكنى في العبد اذا اعتق نصيبه بلاذن شرىكه
وكان موسرا فان لشرىكه ان يضمه حصته الا اذا اعتق في مرضه فلا ضمان عليه
عند الامام خلافا لما كذا في عتق الظهيرية دعوة الاستيلاء تستند والتحرير
تقتصر والاولى أولى وبیانہ فی الجماع معتق البعض كالمكاتب الا في ثلاث الاولى
اذا عجز لا يرد الى الرق الثانية اذا جع بينه وبين قن في البيع يتعدى البطلان الى
الرق بخلاف المكاتب اذا جع اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) الثالثة اذا
قتل ولم يترك وفاء لم يجب القصاص بخلاف المكاتب اذا قتل عن غير وفاء فان
القصاص واجب ذكره الزيلعي في الجنائيات اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال)
والثانية في السراج الوهاج والاولى في المتون والتوأمين كالولد الواحد فالثاني
تبع للاول في أحكامه فاذا اعتق ما في بطنها فولدت توأمين الاول لا قبل من ستة
أشهر والثاني لتسامها فاكثر عتق الثاني قبل الاول بخلاف ما اذا ولدت الاول
لتسامها فانه لا يعتق واحد منهما الا في مسثلين الاول من جنائيات المدسوط لو
ضرب بطن امرأة فالقت جنينين فخرج احدهما قبل موتها والاخر بعد موتها
وهما ميتان ففي الاول غرة فقط اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) الثانية نفاس
التوأمين من الاول ومارأته عقب الثاني لاه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم
قال) من ملك ولده من الزنا فانه يعتق عليه ومن ملك أخته لايه من الزنا لم يعتق
عليه ولو كانت أخته لاه من الزنا عتقت والفرق في غاية البيان من باب الاستيلاء

التدبير وصية فيعتق المديبر من الثلث الا في ثلاث لا يصح الرجوع عنه ويصح عنها
وتدبير المكره صحيح لا وصيته ولا يبطله الجنون ويبطل الوصية والثلاث في الظهيرية
اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) التاقيت الى مدة لا يعيدش الانسان اليها
غالباً تأييدهم في التدبير على المختار فيكون مديراً مطلقاً وفي الاجارة مفسداً الى
نحو مائتي سنة الا في النكاح فتاقيت فيفسد اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وفي
كتاب الاجارة (ثم قال) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعناق
والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على الصحيح فلا يلزمها المال
والاجارة والمبة والابراء عن الدين كما في نكاح الخبانية اه وقد نقلناه هذه المسائل
في أبوابها (ثم قال) المعتق لا يصح اقراره بارق قلت الا في مسئلة لو كان المعتق
مجهول النسب وأقر بارق لرجل وصدقه المعتق فانه يبطل اعتاقه كما في اقرار
التخصيص اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) الولاء لا يحتمل الا بطل قلت
الا في مسئلة وهي المذكورة فانها بطل الولاء باقراره والثانية لو اردت العتقة
وسبيت فاعتقها السابي كان الولاء له وبطل الولاء عن الاول كما في اقرار التخصيص
ولو اختلف المولى مع عبده في وجود الشرط فالقول للمولى الا في مسائل كل أمة
لحررة الأمة عناية الأمة اشترتها من زيد الأمة نكحتها البارحة أو الأمانة
ثيبا في هذه الاربعة اذا أنكرت ذلك الوصف وادعاه فالقول لها بخلاف ما اذا
قال الأمانة بكر أو لم اشترها من فلان أو لم أطأها البارحة أو الاخراسانية فالقول له
وتماه في ايمان الكافي المديبر اذا خرج من الثلث فانه لا سعاية عليه الا اذا كان
السيد سفيها وقت التدبير فانه يسمى في قيمته مديراً كما في الخبانية من المجر وفيما
اذا قتل سيده كما في شرحنا اه وقد نقلناه في الجبايات (ثم قال) المديبر في زمن
سعايته كالمكاتب عنده فلا تقبل شهادته لولاه كما في البرازية من العتق في المرض
وجنابته جنابة المكاتب كما في الكافي وفرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام
يسمى وعندهما حر مدينون في الكل اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها والله
سبحانه وتعالى اعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب العناق
(قال المؤلف في القسادة الاولى لا ثواب الا بالنية مانه) وأما المعتق فعندنا ليس
بعبادة وضعاً بل دليل صحته من الكافر ولا عبادة له فان قوى وجه الله سبحانه وتعالى
كان عبادة مثلاً باعليه وان اعتق بلا نية صح ولا ثواب له اذا كان من ربهما وأما

السكينة فلا بد لها من النية وان اعتق لاهنم أول الشيطان صم وانم وان اعتق لاجل
 مخلوق صم وكان مباحا لا ثواب له ولا انم وينبغي ان يخصص الاعتاق لاهنم بما اذا
 كان المعتق كافرا وأما المسلم لم اذا اعتق له قاصدا تعظيمه كفر كما ينبغي ان يكون
 الاعتاق للمخلوق مكروها والتدبير والكتابة كالتعق اه (ثم قال بعد ذلك
 بنحو صفحة) بخلاف الطلاق والعناق فانهما يقعان بالتلقين بمن لا يعرفهما لان
 الرضاليس بشرطهما وكذلك أكره عليهما يقعان اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
 (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في الخامس في بيان الاخلاص
 مانصه) وقد منانه اذا نوى الاعتاق لرجل كان مباحا اه (ثم قال في التاسع
 في محالها أى النية) محلها القلب في كل موضع وقد مناه حقيقةها وهما اصلان الاول
 لا يكفي التلفظ باللسان دونه الى ان قال ومن فروع هذا الاصل انه لو اختلف
 اللسان والقلب فالعبر بما في القلب وخرج عن هذا الاصل اليمين فلو سبق لسانه
 الى لفظ اليمين بلا قصد انقعدت للكفارة أو قصد الخفاف على شيء فسبق لسانه الى
 غيره هذا في اليمين بالله سبحانه وتعالى وأما في الطلاق والعناق فيقع قضاء لادبانه
 اه (ثم قال) وفي الخمانية أنت حر وقال قصدت به من عمل كذا لم يصدق قضاء اه
 ثم نقل عن الخمانية من العتق رجل قال عبيد اهل بلخ احراراً وقال عبيد اهل بغداد
 احرار ولم ينوع عبيده وهو من اهل بغداد أو قال كل عبيد لاهل بلخ أو قال كل
 عبيد اهل بغداد حر أو قال كل عبيد في الارض أو كل عبيد في الدنيا قال أبو يوسف
 لا يعتق عبده وقال محمد يعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق وبقول أبي يوسف أخذ
 عصام بن يوسف وبقول محمد أخذ شذاد والفتوى على قول أبي يوسف ولو قال كل
 عبيد في هذه السكة حر وعبيده في السكة أو قال كل عبيد في المسجد الجامع حر فهو على
 هذا الخلاف ولو قال كل عبيد في هذه الدار حر وعبيده فيها يعتق عبده في قولهم
 ولو قال ولد آدم كلهم احرار لا يعتق عبده في قولهم اه (ثم قال) ويتفرع على هذا
 فروع لو قال لسا باطالق وهو اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كاحر وهو اسمها كما
 في الخمانية وفرق المحبوبي في التنقيح بين الطلاق فلا يقع وبين العتق فيقع خلاف
 المشهور اه وقد نقلنا بعض هذه المسائل في كتاب الطلاق وكتاب الايمان (ثم
 قال) وفي الكنز كل مملوك لى حرعتق عبيده انفن وأمهاات الاولاد دومد بروه
 وفي شرحه للزباني لو قال أردت به الرجال دون النساء من وكذا النوى غير المدبر

ولو قال نويت السود دون البيض أو عكسه لا يدين لان الاول تخصيص العام
والثاني تخصيص الوصف ولا عموم لغير اللفظ فلا يعمل فيه نية التخصيص ولو نوى
النساء دون الرجال لم يدين اهـ (ثم قال في الاصل الثاني من انتاسع وهو انه لا يشترط
مع نية القلب التللفظ في جميع العبادات مانصه) وأما الطلاق والعناق فلا يقعان
بالنية بل لا بد من التللفظ الا في مسألة في قاضيهما رجل له امرأتان عمرة وزينب
الحـ وقد قلنا بقية في كتاب الطلاق فراجع اهـ (ثم قال في العاشري شروط النية
مانصه) فرع عقب النية بالمشيئة قدمنا انه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم
والصلاة لم يتعلق وان كان مما يتعلق بالاقتوال كالطلاق والعناق بطل اهـ وقد
نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الطلاق (ثم قال) قاعدة في الايمان تخصيص
العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعند الخصاف تصح قضاء أيضا الى ان قال ولو قال
كل مملوك أملاكه فهو حر وقال عنيت به الرجال دون النساء دين بخلاف ما لو قال
نويت السود دون البيض أو بالعكس لم يصدق ديانة أيضا كقوله نويت النساء
دون الرجال والفرق بينه في الشرح من اليمين في الطلاق والعناق اهـ (ثم
قال) فروع لو كان اسمها طالق أو حرة فناداهان قصد الطلاق أو العتق وقعا
أو النداء فلا أو أطلق فالمعتمد عدمه اهـ (وقال في قاعدة الاصل عدم مانصه)
وعلى هذا الفرع لو قال كل مملوك خيالي فهو حر فادعاه عبدا وأنكر المولى فالقول
له ولو قال كل جارية بكر فهي حرة فادعت جارية أنها بكر وأنكر المولى فالقول لها
وتسام تقر به في شرحنا على الكنز في تعليق الطلاق عند شرح قوله وان اختلفا
في وجود الشرط اهـ (وقال في قاعدة الاصل اضافة المحادث الى أقرب أوقاته
مانصه) وليس من فروعها ما اذا تزوج أمة ثم اشتراها ثم ولدت ولها يهتـل أن
يكون حادثا بعد الشراء أو قبله فلا شك عندنا في كونها أم ولدا من جهة انه حادث
أضيف الى أقرب أوقاته لانها لو ولدت قبل الشراء ثم ملكها تصير أم ولدها عندنا اهـ
(وقال في قاعدة الاصل في الابتناء التحريم) ولذا قال في كشف الاسرار شرح
أصول فخر الاسلام الاصل في النكاح المحظور أبيع للضرورة اهـ فاذا تقابل
في المرأة حل وحرمة غابت المحرمة ولم يذال بحوز التحريم في الفروج وفي كافي
الحاكم الشهيد من باب التحريم ولو أن رجلا له أربع جوارى أعتق واحدة فمنهن
بعضهن اسمها فلم يدريتهن أعتق لم يسعه ان يتحرى لا لوط ولا لبيع ولا يسع المحاكم

أن يحل بينه وبينهن حتى يبين المعتقد من غيرها (ثم قال) فان باع في المسألة الأولى ثلاثاً من المجواري لحكم الحاكم بأن أجاز بيعهن وكان ذلك من رأيه وجعل الباقية هي المعتقد ثم رجع اليه بعض من باع بشراً أو هبة أو ميراث لا ينبغي أن يطأها لأن القاضي قضى فيه بغيره لم ولا ينبغي أن يطأ شيئاً ممن بالملك إلا أن يتزوجها فيميت ذلك بأس لانها زوجته أو أمته ولا يجوز التحري في الفروج لانه يجوز في كل ما جاز للضرورة والفروج لا تحل بالضرورة اهـ (ثم قال) ولو أعتق جارية من رقيقه ثم نسبها لم يجز للقاضي التحري ولا يقول لا ورثة أعتقوا أيهن شتم أو أعتقوا التي أكبر ظنكم أنها حرة ولكنه يسألهم فان زعموا أن الميت أعتق هذه بعينها أعتقها واستخلفهم على علمهم في الباقيات فان لم يعرفوا من ذلك شيئاً أعتقهن كلهن وأسقط عنهن قيمة أحداهن وسهين فيما بقي اهـ وقد قلنا ببقية هذه العبارة في كتاب النكاح فراجعها (ثم قال) ولأن قوماً كان لكل واحد منهم جارية تآتى أحدهم جاريته ولم يعرفوا المعتقد فاسلك واحد منهم أن يطأ جاريته حتى يعلم أنها المعتقد بعينها وان كان أكبر رأي أحدهم أنه هو الذي أعتق فأحب إلى أن لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراماً ولو اشتراه من رجل واحدة علم ذلك لم يحل له أن يقرب واحدة ممن حتى يعرف المعتقد ولو اشتراه من الواحد حل له وطأهن فان فعل ثم اشترى الباقية لم يحل له وطأ شيء ممن ولا يبيعها حتى يعلم المعتقد ممن اهـ وقد قلناه في النكاح (وقال في قاعدة الأصل في الكلام المحققة مانعه) ولو قال لامته أو من كوحته ان نكحتك فعلى الوطاء فلو عقد على الأمة بعد اعتاقها أو على الزوجة بعد إبانته لم يحنث كما في كشف الاسرار اهـ وقد قلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) ونقص علينا الأصل المذكور إلى أن قال وبمن أضاف العتق إلى يوم قدوم زيد فقدم ليس إلا عتق اهـ (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحجب التيسير مانعه) ومنه مشروعية الكتابة ليتخلص العبد من دوام الرق لما فيه من العسر ولم يطلها بالشروط الفاسدة توسعة اهـ (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة من البحث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ أتمها والمعارن والسابق دون المتأخر) ولذا قالوا لا عبرة بالعرف الجاري فلذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر في التملق فيبقى على محومه ولا يخصه العرف وفي آخر المبسوط إذا أراد الرجل أن يقيب خلفته

امرأته فقال كل جارية أشتريها فهي حرة وهو يعني كل سفينة جارية عملت نيتته ولا يقع عليه العتق قال الله تعالى وله الجوارى المنشآت في البحر كالأعلام والمراد السفن فإذا أراد ذلك عملت نيتته لأنها ظالمة في هذا الاستحلاف ونية المظلوم فيها بخلاف عليه معتبرة اهـ وقد نقلنا بنية هذه العبارة في الطلاق فراجعها ونقلنا بعضها في كتاب الإيمان (وقال في القاعدة الثانية إذا اجتمع المحلل والمحلل والمحرر والمحرر والمحلل ما نصه) ومنها عدم جواز وطء الجارية المشتركة اهـ (ثم قال) ومنها باب الطلاق والعتاق فلو طلق زوجته وغيرها أو أعتق عبده وعبده غيره أو طلقها أو رباها فذ في ما يملكه اهـ وقد نقلنا هذه في كتاب الطلاق أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) وخرج عنها مسائل منها يصح اعتاق الحمل دون أمه بشرط أن تلده لاقبل من ستة أشهر اهـ (ثم قال) ومنها صحة تديره اهـ (ثم قال) ومنها يثبت نسبه اهـ أي بالدعوة أي دعواه ما في بطن أمته كما أفاده في الشرح فراجعه (ثم قال) ومنها لو قال بعثت عبدي من زيد فاعتقه فأنكر زيد عتق العبد ولم يثبت المال ومنها لو قال بعته من نفسه فأنكر العبد عتق بلا عوض اهـ (ثم قال) الرابعة يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها إلى أن قال ومنه قن لهما أعتقه أحدهما وهو مرفوع وشري المعنى نصيب الساكت لم يجر ولا يتمكن الساكت من نقل ملكه إلى أحد لكن لو أدى المعتق الضمان للساكت ملك نصيبه اهـ (وقال في القاعدة الثامنة إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالبا مانصه) ولو تكرار الوطء بشبهة واحدة فإن كانت شبهة ملك لم يجب الامهر وواحد لأن الثاني صادف ملكه وإن كانت شبهة اشتباه وجب لكل وطء مهر لأن كل وطء صادف ملك الغير فالأول كوطء جارية ابنه أو مكاتبه والمنكوحه فاسدا ومن الثاني وطء أحد الشريكين الجارية المشتركة ولو وطئ مكاتبه مشتركة مرارا اتحد في نصيبه لها وتعدد في نصيب شريكه والكل لها ولا يتعدد في الجارية المستحقة كذا في الظهيرية اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضا (قال في القاعدة التاسعة إجماع الكلام أولى من إجماله مانصه) ومما فرغته على القاعدة قول الإمام الأعظم من قال لعبده ألا كبر سننا منه هذا بني فإنه أعلمه عتقا مجازا عن هذا حره ما هم له وقال في المنار من بحث المحروف من أو و قال إذا

قال لدابته وعنده هذا حر أو هذا انه باطل لانه اسم لاحدهما غير عين وذلك غير محل
للمعتق وعنده هو كذلك لكن على احتمال التعيين حتى لزمه التعيين كافي مسألة
العبدن والعمل بالمتأمل أولى من الاهداف فعمل ما وضع لمحة فقهية مجازا عما يحتمله
وان استحالته حقيقة وهما ينكران الاستعارة عند استحالة المحكم اه قيد باو
لانه لو قال لعنده ودابته أحد كما حرق بالاجماع كافي المهيط وبيننا الفرق في شرح
المنار اه (قال في القاعدة العاشرة الخراج بالضممان مانصه) قال السيوطي
خرج عن هذا الاصل مسألة ما لو اعتقت المرأة عبدا فان ولده يكون لابنها ولو جنى
جناية خطأ فالمقتل على عصبتها دونه وقد يجيى مثله في بعض العصبيات بمقتل
ولا يرث اه وأما نقول مشايخنا فيها فكذلك قال في الهداية وكذا الولاء لابن
المعتقة حتى يرثها هودون أخيها إلا أن جناية المعتق على أخيها لانه من قوم أبيها
وجنابته بجنابته اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (وقال في القاعدة
الحادية عشر السؤال معاد في الجواب) قال البرازي في فتاواه من آخره كاله وعن
الثاني لو قال امرأة زيد طالق أو عبده حر وعليه الماشي الى بيت الله المحرام ان دخل
هذه الدار فقال زيد نعم كان حالفيا بكم لان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال
ولو قال أجزت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شيء ولو قال أجزت ذلك على ان
دخلت الدار أو أزلتمته نفسي ان دخلت لزم وان دخل قبل الا جازة لا يقع شيء إلى
آخره اه وقد نقلناه هذه العبارة في الطلاق (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب
إلى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل إلهان قال الحادية
والعشرون سكوت المولى عند ولادة أم ولده اقرار به اه (وقال في القاعدة
الخامسة عشر من استجمل بالثني قبل أو انه عوقب بحرمانه مانصه) ومنها ما ذكره
الطحاوي في مشكل الآثار ان المكاتب اذا كان له قدرة على الاداء فأخوه منه
ليس دوما له النظر الى سيده لم يجزله ذلك لانه منع واجبا عليه ليمتقي ما يحرم عليه اذا
أداء نقله عنه السبكي في شرح المنهاج وقال انه يخرج حسن لا يبعد من جهة
الفقه اه ولم يظهر لي كونها من فروعها وانما هي من فروع ضدها وهوان
من آخر النبي بعد أو انه فليتأمل في المحكم فانه لم يذكر الا عدم الجواز فلم يعاقب
بحرمان شيء اه (ثم قال) وخرج عنها مسائل الأولى لو قتلت أم الولد سيدها اعتقت
ولم تحرم أي من العتق مع انها استجبت قبل أو انه الثانية لو قتل المدرس سيده

عنتق ولكنه يسي في جميع قيمته لانه لا وصية لقاتل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
 الجنائيات ايضا (وقال في القاعدة السابعة عشرة لا عبرة بالظن البين خطاه
 مانصه) ولو خاطب امرأته بالطلاق طائنا أنها أجنبية فبان أمر أزواجه طلق
 وكذا في العتاق اه وقد نقلنا ذلك ايضا في كتاب الطلاق (وقال في القاعدة
 الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كراه مانصه) وخرج عن القاعدة العتق
 عند أبي حنيفة فاذا أعتق بعض عبده لم يعتق كله ولكن لم يدخل لانه مما يتجزى
 عنده والكلام فيما لا يتجزى اه وقوله ولكن استدرأ على قوله وخرج عن
 القاعدة بأن العتق لم يدخل فيها يخرج كذا في شارحها (وقال في أحكام الناسي
 من الفن الثالث مانصه) ولو قبل الكتابة وادى البدل ثم ادعى الاعتاق قبله فسمع
 ويسترد اذا برهن اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الدعوى (ثم قال) فيه ايضا
 وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض في المحرمة والنسب والطلاق اه وقد
 نقلنا بقيته في كتاب القضاء (ثم قال) والناسي والعامد في اليمين سواء وكذا
 في الطلاق الى ان قال وكذا في العتاق اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطلاق ايضا
 (ثم قال وأقسامه أي المجهل على ما ذكره الاصويون كافي المنار اربعة جهل باطل
 لا يصلح عذرا في الآخرة كجهل الكافر بصفات الله سبحانه وتعالى وأحكام
 الآخرة وجهل صاحب الهوى وجهل الباغي حتى يضمن مال العادل اذا أتلفه
 وجهل من خالف باجتهاده الكتاب والسنة والاجماع كبيع أمهات الاولاد اه
 وقد نقلنا هذه في الجهاد (ثم قال) والثالث المجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر
 وانه يكون عذرا ويلحق به جهل الشفيع وجهل الامة بالاعتاق اه وقد
 نقلناه في كتاب الشفعة وكتاب النكاح (ثم قال) وقالوا لم تعلم الامة بأن لها
 خيار العتق لا يبطل بسكوته ولو لم تعلم الصغيرة بخيار البلوغ بطل اه وقد نقلنا
 هذه في النكاح (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ولا يقع طلاقه وعتقه الا
 حكما في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في الطلاق اه وقد ذكرنا
 هذه المسئلة في كتاب الطلاق ايضا (وقال في أحكام السكران مانصه) واختلف
 التمهيج فيما اذا سكر من الاثربة المتخذة من المحبوب والعسل والفتوى على انه
 اذا سكر من محرم فبيع طلاقه وعتاقه ولو زال عقله بالبخ لم يقع وعن الامام انه ان
 كان يعلم انه يبخ حين شرب يقع والا اه وقد نقلنا في كتاب الطلاق (وقال

في أحكام العبيد مانعه) ولا يلحق ولدها مولاهما إلا بدعوته ولو أقربوطها اه
 (ثم قال) ودواؤه مريض على مولاه بخلاف المحرور وزوجه اه ونقلناها
 في النكاح أيضا وفي كتاب الطلاق (ثم قال) واعتاقه باطل ولو معلقا بما
 يملكه بعد عتقه اه (ثم قال) ووطء إحدى الامتين يسيان للاعتق المبهم بخلاف
 ووطء إحدى المراتين لا يكون يسيان في الطلاق المبهم اه وقد نقلناها في كتاب
 الطلاق (ثم قال) وعتقه موقوف على اجازة مولاه اه (وقال في بحث الاحكام
 الاربعة مانعه) الاقتصار كما اذا أنشأ الطلاق أو العتاق وله نظائر جمة والاقبال
 وهو انقلاب ما ليس بعتقة علة كما اذا علق الطلاق أو العتاق بشرط فعند وجود
 الشرط يتقلب ما ليس بعتقة علة اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطلاق (وقال في
 أحكام المحتش ما نصه) وان قال لامرأته ان كان أول ولد تلدينه غلاما فانت طالق
 أو قال كذلك لامته فانت حرة فولدت خنثى مشكلا لم تطلق ولا تعتق اه وقد
 نقلناها في كتاب الطلاق (ثم قال) ولا يدخل تحت قول المولى كل عبد لي حر
 أو كل أمة لي حرة الا اذا قلما يعتق اه (ثم قال) وحاصله انه كالانثى في جميع
 الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يقع عتق وطلاق علقا على ولادتها انثى به
 ولا يدخل تحت قوله كل أمة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في أحكام
 المحارم مانعه) واختص المهرم بالنسب بأحكام منها عتقه على قريبه لولم يملكه
 ولا يختص بالاصل والفرع اه (ثم قال) فان الم لاخ من الرضاع لا يعتق
 ولا تجب نفقته اه وقد نقلناه في الطلاق (ثم قال) وتقتص الاصول بأحكام
 الى ان قال ومنها الوادعي الاصل ولد جارية ابنه يثبت نسبه والمجدأب الاب كالأب
 عند عدمه ولو حكما لعدم الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولد جارية أصله لم يصح
 الابتصديق الاصل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضا وفي كتاب
 المدعوى (ثم قال فائدة) يترتب على النسب اثناعشر كما تورث المال
 والولاء اه (وقال في أحكام غيبوبة المحشفة مانعه) ويترتب عليها وجوب
 الفضل الى ان قال ووقوع العتق المعلق به اه (وقال في أحكام العقود مانعه)
 وجائز من أحد المجانين فقط الرهن الى ان قال والسكابة جائزة من جانب العبد
 لازمة من جانب السيد اه (ثم قال تكميل) الباطل والفاسد عندنا في
 العبادات مترادفان الى ان قال وأما الكتابة ففرقة وانما بين الفاسد والباطل

فيعتق باداع العين في فاسدها كالكتابة على خرأ وخزير ولا يعتق في باطلها
 كالكتابة على ميتة أو دم كما ذكره الزبلي اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه)
 وأما وقوع الطلاق والمعتاق بها فقال في البرازية الكتابة من الصحيح والأخرس على
 ثلاثة أوجه إلى أن قال ولو كتب على شيء يستبين عليه عبده كذا أو امرأته كذا أن
 نوى صحح والا لا ولو كتب على الماء أو الهواء لم يقع شيء به وإن نوى اه وقد ذكرنا
 بقية هذه العبارة في كتاب الطلاق فراجع (وقال في بحث القول في الملك مانصه)
 الثانية عشر الملك أمانة والمنفعة معا وهو الغالب أو لأمين فقط أو للنفقة فقط
 كالعبد الموصى بنفقته أبدا ورقبته للوارث إلى أن قال ولو أعتقه المالك نفقته فوضعت
 قيمته يشتري بها خادم إلى أن قال ولم أر حكم كتابته من المالك وينبغي أن تكون
 كاعتاقه لا تصح إلا بالتراضي وحكم اعتاقه عن الكفارة وينبغي أن لا يجوز لآله
 عدم المنفعة للمالك اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصايا (وقال في بحث القول
 في المدين مانصه) فوائده الأولى ليس في الشرع دين لا يكون إلا حالا الرأس مال
 السلم إلى أن قال وأما بدل الكتابة فيصح عندنا حالا ومؤجلا اه وقد نقلنا
 بقيته في كتاب المدينيات (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه)
 الثامن ضمان سرية الاعتاق لا يمنع لان الدين لا يمنع ديناً آخر اه (وقال
 في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها ضمان هتك العبد المشترك إذا أعتقه
 أحدهما وكان مؤسرا واختار الساقط تضمنه فاعتبر القيمة يوم الاعتاق
 كما اعتبر حاله من اليسار والاعسار فيه كما ذكره الزبلي اه (وقال في بحث ثمن المثل
 مانصه) ومنها قيمة جارية الابن إذا أحبلها الأب وادعاه والظاهر من كلامهم أن
 الاعتبار بقيمتها قبيل العلوق لقولهم إن الملك يثبت شرماً بالاستيلاء عندنا لا حكم اه
 وقد نقلناه في كتاب الحدود (وقال في بحث القول في مهر المثل مانصه) وفي الوطء
 بشبهة أن لم يقدر الملك سابقا كما في أمة ابنه إذا أحبلها فلامهر عليه اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح وفي كتاب الحدود (ثم قال) بيان ما يتعدد فيه المهر بتعدد
 الوطء وما لا يتعدد أما في النكاح الصحيح فجعله أبو حنيفة منقسما على عدد الوطئات
 تقدير أول لا يتعدد كما لا يتعدد بوطء الأب جارية ابنه إذا لم تحبل وكذا بوطء السيد
 مكنته وفي النكاح الفاسد بوطء الأب جارية أبيه أو الزوج جارية امرأته
 وأفتى والد الصدر الشهيد بالتعدد في الجارية المشتركة اه وقد نقلناه في كتاب

النكاح (وقال في بحث القول في الشرط والتعليق مانصه) فائدتان من ملك
 التخصيص ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق ملك التخصيص ولا يملك التعليق ومن لا يملك
 التخصيص لا يملك التعليق الا اذا اقلعه بالملك أو سببه الثانية العبد والملك كاتب لوقالا كل
 مملوك أملكه فهو حر بعد عتقه مع بخلاف الصبي وتماهه في الجامع للمدر سليمان
 من باب اليمين في ملك العبد والملك كاتب اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق ونقلناه
 بعضه في كتاب الوكالة (وقال في بحث ما افرق فيه العتق والطلاق) يقع
 الطلاق بالفاظ العتق دون عكسه وهو أبغض المباحات الى الله تعالى دون
 العتق ويكون بدعي في بعض الاحوال دون العتق اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (ثم قال ما افرق فيه العتق وانوقت) العتق يتبطل بالتعليق بخلاف
 الوقف ولا يرتد بالرد بخلاف الوقف على معين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
 (ثم قال ما افرق فيه المدبر وأم الولد ثلاثة عشر كما في فروق السكرايبي) لا تضمن
 بالغصب وبالاتاق والبيع الفاسد ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه وتعتق من
 جميع المال وهو من الثلث وقيمتها ثلث قيمتها لو كانت قسنة وهو النصف في رواية
 والثلاثان في أخرى والجميع في أخرى وعليها العدة اذا اعتقت أو مات السيد لا على
 المدبرة ولو استولدت أم ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبه بالغلمان بخلاف المدبرة
 وينبت نسب ولدها بالسكوت دون ولد المدبر ولا يملك المحربي بيعها وله بيعه
 ولا تنسب له في المولى بعد موته بخلافه ولا يصح تديرها ويصح استيلا المدبرة
 ولو استولدت جارية ولده صح ولو صغير ولو دبر عبده لا اه وقد نقلناه بعضه في كتاب
 الغصب وكتاب البيوع وكتاب القضاء (وقال في بحث ما افرق فيه البيع
 الفاسد والصحيح) يصح اعتاق البائع بعد قبض المشتري بتكرير لفظ العتق بخلافه
 في الصحيح ولو امره المشتري باعتاقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه في الصحيح
 اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في أوخر الفرق والجمع مانصه)
 قاعدة المضاف الى معرفة فيد العموم الى ان قال وخرج عن هذه القاعدة
 لو قال زوجتي طالق أو عبدي حر طلقت واحدة وعتق واحد والتعيين
 اليه ومقتضاها طلاق الكل وعتق الجميع اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (ثم قال) فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل
 المتضمن بالسكوت بطل المتضمن بالفتح الى ان قال وخرج عنها ما ذكره في البيوع

الى ان قال وماذ كروه في المكاتب لو أبرأه المولى عن بدل الكتابة فلم يقبل عتق وبقى
 البديل مع ان الابراء متضمن للعتق وقد بطل المتضمن لرد ولم يبطل ما في ضمنه من
 العتق اهـ (وقال في فن الغار ما نصه) العتق أى عتد عتق بلا اعتاق وصار
 مولاه ملكا له فقل حر بي دخل دارنا مع عبده بلا امان والعبد مسلم عتق واستوى
 على سيده ملكه ويستل بوجه آخر أى رجل صار مملوكا لعبده وصار له العبد
 أى زوجين مملوكين تولد منه حوا ولد حر فقل الزوج عتد تزوج بالاذن أمة
 أبيه باذنه فالولد ملك للاب وهو حر لانه ابن ابنه أى رجل أعتق عبده وباعه
 وجازا فقل اذا اراد العبد بيعه بدعتقه فسيباه سيده وباعه اهـ وقد نقلناه في كتاب
 البيع (ثم قال) أى عبد عاق عتقه على شرط ووجد ولم يعتق فقل اذا قال اذا
 صليت ركعة فانت حر فصلها ثم تكلم ولو صلى ركعتين عتق والركعة لابد من ضم
 أخرى اليها لتكون جائزة وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) أى رجل أقر
 بعتق عبده ولم يعتق فقل اذا أسنده الى حال صباه اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار
 (ثم قال في فن الغار ايضا ما نصه) الكتابة أى والتدبير أى كتابة يتقفها غير
 المتعاقدين فقل اذا كان المكاتب مديونا للغرماء نقضها أى مكاتب ومدير جاز
 بيعه فقل اذا كاتبه أو دبره حر في دار الحرب ثم أخرجه الى دار الاسلام أو لمحقا
 بدار الحرب مرتدين فيأسرهما المولى اهـ المأذون أى عبد لا يثبت اذنه بالسكون
 اذا رآه المولى يبيع ويشتري فقل عبد القاضي اهـ (وقال في فن الغار في بحث
 البيع) أى رجل باع أباه وصح حلاله فقل رجل أذن لعبده ان يتزوج حرة ففعل
 فولدت ابنا وماتت فورثها ابنها فطالب الابن مالك أبيه بمهرأه فوكله المولى في
 بيع أبيه واستيفاء المهر من ثمنه ففعل جاز اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم
 قال في فن الحمل) العاشر في الاعتاق وقوابله الحملة للثري يكتن في تدبير العبد
 وكتابتها لما ان يوكلا من يفعل ذلك بكلمة واحدة الحملة في عتق العبد في المرض
 بلا سعاية ان يبيعه من نفسه ويقبض البديل منه فان لم يكن للعبد مال دفع المولى
 له ليقبض منه بمحضرة الشهود واختلفوا في صحة اقرار المولى بالقبض أعتقه ولم
 يشهد حتى مرض فاذا أقرعت بر من الثلث والحملة ان يقرب بالعبد لرجل ثم الرجل
 يعتقه اذا أراد ان يطأ جارية ولا يمتنع بيه والولدت يهبها لابنه الصغير ثم
 يتزوجها فاذا ولدت فالاولاد احرار ولا تكون أم ولد اهـ (وقال في فن الحمل من

بحث الايمان مانصه) حلقته امرأته بان كل جارية يشتريها فهي حرة فقال نعم ناويا
قريبة بعينها صحت نيته ولو نوى بالجارية السفينة صحت نيته اه وقد نقلناه في
كتاب الايمان (ثم قال) ان فعلت كذا فعبدته حريه ثم يفعل ثم يسترده الحيلة
في بيعه مدبره يتق بموت سيده ان يقول اذا مت وانت في ملكي فانت حرة اه وقد
نقلناه في كتاب الايمان (ثم قال في فن الحيل في بحث البيع والشراء) الحيلة في بيع
جارية بعينها المشتري ان يقول ان اشتريتها فهي حرة فاذا اشتراها عتقت واذا
أراد المشرى ان يخدمه زاد بعد موته فتكون مدبرة اه وقد نقلناه في كتاب
اليوم (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث النكاح مانصه) تزوج أمة
على ان كل ولد تله حرم النكاح والشرط ولو اشتراها كذلك فسد لان الثباني
يفسده الشرط لا الاول اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال في الفن المذكور
كتاب المتاق) لو أضافه الى فرجه عتق لالى ذكره لان الاول به يبره عن الكل
بخلاف الثاني ولو قال عتقك على واجب لا يعتق بخلاف طلاقك على واجب
لان الاول يوصف به دون الثاني اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ولو قال كل
عبد اشتريه فهو حرة فاشترى فاسدا ثم صحى لا يعتق وفي النكاح طلق لا يخلل
اليمين في الاولى بالفساد بخلاف الثاني اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
اعتق أحد عبدي ثم قال لم أعن هذا يعتق الآخر وكذا في الطلاق بخلافه في الاقرار
فانه لا ينعين الاخر لان البيان واجب فلهما فكان تميينا اقامة له اه وقد نقلناه في
كتاب الطلاق وفي كتاب الاقرار (وقال في الفن المذكور في بحث الطلاق مانصه)
يقع الطلاق والعتاق والبراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين
بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة باللفاظ بلا
رضا بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف أيضا
في الفن السادس في بحث الايمان مانصه) له عليه مائة فقال ان أخذتها منك
اليوم درهم مادون درهم فعبدى حرة فرب الشمس وقد قبض خمسين لا يحنث
ولو قال ان أخذتها منك اليوم درهم مادون درهم يحنث والفرق ان شرط الحنث
في الاول قبض المائة في اليوم متفرقة ولم يوجد لان المساء كناية عنها وفي الثاني
شرط قبض البعض وقد وجد عبده حران بعتة بتسعة فباعه بعشرة لا يحنث
ولو حلف لا يشتريه بتسعة فاشترى بعشرة حنث والفرق ان البيع بتسعة لا يثبت

ما ثبت البيع بعشرة والشراء بعشرة ثبت ما ثبتت الشراء بتسعة اه وقد نقلناه
 في كتاب الايمان (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة مانصه) كتاب
 المكاتب الكتابة الحاملة صحيحة بخلاف السلم والفرق ان السلم بيع المعدوم
 وانما يجوز مقر ونا بالشرايط التي منها الاجل بالنص أما الكتابة فاعتاق مملوك
 على الأداء اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) كاتب عبده على قيمته فسدت
 ولو تزوج أمة على قيمتها جاز والفرق ان الكتابة تفسد بالشرط والنكاح والخلع
 لا اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) كأنهم واستثنى جهلا فسدت بخلاف
 الوصية لانها تبرع فلا تنفذ الى المنازعة اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم
 قال) المكاتب اذا مات عن غير وفاء ولا ولد بطلت الكتابة بلا قضاء وقيل لا بد
 من القضاء بهجزه ولو عن وفاء لا تبطل ويعتق قبيل الموت والفرق انه اذا مات عن
 وفاء أمكن الأداء فيجوز كالاداء بخلاف ما اذا لم يتروك شيئا لان العجز يبطلها اه
 (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الاكراه مانصه) ولو أكره على
 الطلاق والعتاق فطلق وقعه ولو أكره على الاقرار بهما لا يقع اه وقد نقلناه في
 كتاب الطلاق وذكرنا الفرق بينهما ونقلناه ايضا في كتاب الاكراه (وقال المؤلف
 في كتاب الطلاق مانصه) النداء للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق بيا طالق
 وفي العتق يا حرا اه (ثم قال) ولد المملوكة لا ينفق في نفسه في جميع الاحكام من
 الشهادة والزكاة والقصاص والمناسكة والعتق بملك القريب اه (ثم قال)
 الصبي لا يقع طلاقه الا اذا أسلمت فعرض عليه الاسلام ميراثا بي الى ان قال ويؤهل
 له كعتق قريبه اه (ثم قال) المعلق بالشرط لا ينعقد سبعا للحال والمضاف
 ينعقد في الطلاق والعتاق والنداء اذا قال أنت حرة - املكك بيعة اليوم وملكه
 اذا قال اذا جاء غدا اه (ثم قال) القول له اذا اختلف في وجود الشرط فيعلم به
 من جهتها الا في مسائل الى ان قال وفيما اذا علق عتقه بطلاقها ثم خيرها وادعى
 انها اختارت بعد المجلس وهي فيه كافي الكافي اه (ثم قال) اذا علقه بما لا يعلم
 الامنها كخبرها بالقول لها في حقها واذا علق عتقه بما لا يعلم امانه فاقول له على
 الاصح كقول له العبدان ائمت فانت حرفه قال ائمت وقع باخباره كافي المحيط
 وفرق بينهما في المخانية بامكان النظر الى خروج المني بخلاف الدم الخارج من
 الرحم اه (ثم قال وفي الايضاح قبيل الايمان مانصه) استثناء الكل من الكل

باطل الى ان قال وفي الايضاح قبيل الايمان اذا قال غلامى حوان سالم وبزيع
الابزيع اصح الاستثناء لانه فصل على سيدل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفسر
وقد ذكرهما جهة فصيح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم وبزيع حوان ابزيع لانه
أفرد كلامهما بالذكر فكان هذا الاستثناء لكل ما تكلم به فلا يصح اهـ (وقال
في كتاب الايمان مانعه) بين القولين واخذة فيها الا في ثلاث الطلاق والعناق
والنذر اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) حلف لا يحلف حنث بالتعلق
الا في مسائل ان يعلق بافعال القلوب أو يعلق بمجئ الشهور في ذوات الاشهر
أو بالتطابق أو يقول ان أدبت الى كذا فأت حروان بحجرت فأت رقيق اهـ وقد
نقلنا ببقية في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الحمد ودمانه) علق عتق عبده على
زنائه فادعى العبد وجود الشرط حلف المولى فان نكل عتق واختلفوا في كون
العبد قاذفا كفى قضاء الولو الجمية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال
في الفن الثاني من أول كتاب البيوع في بحث أحكام الحمل مانعه) هو تابع لأمه
في أحكام العتق والتدبير المطلق لا المقيّد كفى الظهيرية والاستيلاء والكتابة
والحرية الأصلية والرق والملك بسائر أسبابه وحق المالك القديم يسرى اليه
وحق الاسترداد في البيع الفاسد وفي الدين فيبايع مع أمه لادين اهـ (ثم قال) وفي
فتح القدير بعد ما عتق الحمل لا يجوز بيع الأم ويجوز هبتها ولا يجوز هبتها بعد تدبير
الحمل على الأصح كذا في المبسوط اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) ولا يفرد
بهم مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب الا في مسائل احدي عشرة يفرد فيها
في الاعتاق والتدبير الخ اهـ (ثم قال) ولا فرق في كون الجنين تبعا لأمه بين بني
آدم والمجذونات فالولد منها صاحب الانثى لا لصاحب الذكر كذا في كراهية البرازية
اهـ وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) ويثبت نسبه اهـ قال الشارح أى
الحمل من ذى الفراش أو السيد اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أيضا في
كتاب البيوع في بحث العبرة للمعنى لا اللفاظ مانعه) ولو قال أعتق عبدك عنى
بألف كان يبع للمعنى لكن ضمنى اقتضاء فلا تراعى شروطه وانما تراعى شروط
المقتضى فلا بد ان يكون الأمر أهلا للاعتاق ولا يفسد بألف ورطل من خمر اهـ
(ثم قال) ولو قال عبده ان أدبت الى ألف فأت حركان اذا ناله في التجارة وتعلق
هتقه بالاذان نظر للمعنى لا كتابة فاسدة اهـ وقد نقلناه في الاذن والمجر (ثم قال)

ولو قال لعبده بعت نفسك منك بألف كان اعتاقا على مال نظر المعنى اه (ثم قال)
 وخرج عن هذا الاصل مسائل الى ان قال ولا يقع العتق بألفاظ الطلاق وان نوى
 والطلاق والعتاق يراعى فيهما الالفاظ لا المعنى فقط فلو قال لعبده ان أدبت الى
 كذا في كيس ابيض فاداه في كيس آخر لم يعتق ولو وكا به بطلاق زوجته مفجرا
 فعلقه على كائن لم تطلق اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) تكرار الايجاب
 يبطل الاول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخيرة اه (ثم قال) المحقوق
 المجردة لا يجوز الاعتياض عنها الى ان قال وخرج عنها حق القصاص ومالك
 النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزبيلي في الشفعة اه
 وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب الجنائيات (ثم قال) للبائع حق حبس المبيع
 لاثمن المحال الا في مسائل في البرازية لو اشترى العبد نفسه من مولاه اه (ثم قال)
 اذا قبض المشتري المبيع بلا ذن البائع قبل نقد الثمن ثم تصرف نقض تصرفه
 الا في التمدير والاعتاق والاستبدال وله ابطال الكتابة كافي البرازية اه (ثم
 قال) المستأمن يبيع مديره ومكاتبه دون أم ولده اه (وقال في كتاب الكفالة
 مانصه) التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل العبد
 بمال ثم تكفله انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل
 وله مطالبة الكفيل الا ان كذا في الخانية اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وفي
 كتاب الصلح (وقال في كتاب القضاء مانصه) القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا
 يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى
 أحده بعد في المحررة الاصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح كافي الفتاوى
 الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وفي شرح الدرر والغرر
 لملاخسر وفي باب الاستحقاق والحكم بالمحررة الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع
 دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما المحكم في الملك المؤرخ فعلى
 الكافة من التسامح لا قبله - يعني اذا قال زيد لكرانك عبيد ملكك منذ
 خمسة أعوام فقال بكرانك كنت عبيد بشر ما كنت منذ ستة أعوام فاعتقني وبرهن
 عليه اندفعت دعوى زيد ثم قال هرو وليك رانك عبيد ملكك منذ ستة أعوام
 وانت ملكي الا ان برهن عليه تقبل ويقمع المحكم بحريته ويجعل ملكا له هرو
 يدل عليه ان قاضيان قال في أول البيوع من شرح الزيارات مسائل الباب على

قهمن أحدهما عتق في ملك مطابق وهو بمنزلة حرية الأصل والقضاء به قضاء
 على كافة الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة
 الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر من كان
 المكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة اه وهادنا فائدة أخرى هي انه لا فرق
 في كونه على الكافة بين ان يكون بينة أو بقوله أنا إذا لم يسبق منه اقرار
 بالرق كما صرح به في المحيط البرهاني اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) وإذا
 اختلف المتبايعان تحالفا وتعامضا الا في مسألة ما إذا كان المبيع عبدا خلف كل
 بعته على صدق دعواه فلا تحالف ولا فسخ ويلزم البيع ولا يعتق واليمين على
 المشتري كما في الواقعات اه (وقال في كتاب القضاء أيضا ما نصه) اختلاف
 الشاهدين مانع من قبوله لا بد من التوافق لفظا ومعنى الا في مسائل الى ان قال
 السادسة شهدانه أعتقه بالعربية والاشعرى بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق
 والاصح التبول فيهما اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) الشهادة اذا بطلت
 في البعض بطلت في الكل كما في شهادات الظهيرة الا اذا كان عبدين مسلم
 ونصراني فشهد نصرانيان عليهما بالعتق فانها تبطل في حق النصراني فقط كما في
 العتاق منها اه (ثم قال) من سعى في نقض ما تم من جهته فسيحبه مردود
 عليه الا في موضعين الى ان قال وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى
 الواهب انه كان دبرها أو استولدها وبرهن تقبل ويستردها والعقر كذا في بيع
 الخلاصة والبرازية وفي فتح القدير نقلا عن المشايخ التناقض لا يضر في الحرية
 وفروعه اه وظاهره ان البائع اذا ادعى التدبير والاستيلاء سمع فالمسألة
 في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البرازية سوى بين دعوى البائع التدبير
 والاعتاق وذكر خلافا فيهما وزدت عليهما مسائل الاولى باعه ثم ادعى انه كان
 أعتقه الى ان قال الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى ان البائع كان أعتقه اه وقد نقلناه
 في كتاب البيوع (ثم قال) القاضي اذا قضى في مجتهده نقض قضاؤه الا في مسائل
 الى ان قال أو بعه ببيع نصيب الساكت من قن حرة أحدهما اه وقد نقلناه
 في كتاب البيع (ثم قال) أو يبيع أم الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح
 اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) أو بالقرعة في معتق البعض اه (ثم
 قال) سمع الشهادة بدون الدعوى في المحد الخالص ولوقف وعتق الامة وحريتها

الاصلية اه (ثم قال) تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة وعتق الامة
الى ان قال وفي تدبير الامة الى ان قال ولا تقبل في عتق العبد بدون دعواه
عنده خلافا لهما واختلغا على قوله في الحرية الاصلية والمعمد لاه (ثم قال) تقبل
الشهادة حسبة بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان
في الوقف الى ان قال وحرية الامة وتدبيرها اه (ثم قال) وعلى هذا لا تجمع
الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لما قال دعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة
بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ ثم زدت سادسة من القنية فصارت أربعة
عشر موضعا وهي الشهادة على دعوى مولاه نسبه اه (ثم قال) واعلم ان شاهد
الحسبة اذا أقر شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته نصا وعليه في الحدود وطلاق
الزوجة وعتق الامة وظاهر ما في القنية انه في الكل وهي في الظهيرة والبيضة
وقد ألفت فيها رسالة اه (ثم قال في كتاب القضاء أيضا) ولا يهال بين المولى
وعنده قيل يموت عتقه الا في ثلاث مذكورة في منية المفتي اه (ثم قال) الشهادة
بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسئلتين الاولى اذا شهدا
بحريته الاصلية وأمه حية تقبل لا بعد موتهما الثانية شهدا بأنه أوصى له باعتاقه
تقبل وان لم يدع العبد رهنه في آخر العهادية والاولى مفرقة على الضيف فان
الصحيح عنده اشتراط دعواه في العارضة والاصلية كما قدمناه ولا تجمع دعوى
الاعتاق من غير العبد الا في مسألة من باب التحالف من المحيط باع عبد انما ادعى
على المشتري الشراء أو الاعتاق وكان في يده البائع تسع فيهما وان كان في يده المشتري
تسع في الشراء فقط ولا يشترط لهجة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم أمه
ولا اسم أب أمه لجواز أن يكون حرا لاصل وأمه رقيقة صرح به في آخر العهادية
وجامع الفصولين وكذا في الشهادة بحرية الاصل كما في دعوى القنية القضاء بعد
صدوره صحيح لا يبطل بابطال أحد الا اذا أقر المقضي له بطلانه فانه يبطل الا في
المقضي بحريته اه (ثم قال فيه أيضا) القضاء بالحرية قضاء على الكافة
الا اذا قضى بعق من ملكه مؤرخ فانه يكون قضاء على الكافة من ذلك التاريخ
فلا تسع فيه دعوى ملك بعده وتسع قبله لما ذكره من لا بأس وفي الدرر والغرر اه
(وقال فيه أيضا) المجعالة في المنكحة كوجه تمنع الهمة الى ان قال وفي الطلاق
والاعتاق لا وعليه البيان اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب

الاقرار مانصه المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب
 وولاء العتاقة كما في شرح المجمع معللاً بأنها لا تخضع للنقض (ثم قال) والرق اه
 (ثم قال) الاستئجار اقرار بعدم الملك له على أحد القولين الا اذا استأجر المولى عبده
 من نفسه لم يكن اقراراً بغيره كما في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة
 (وقال فيه أيضاً) من ملك الانشاء ملك الاخبار ~~كالوصى~~ والمولى اه
 (وقال فيه أيضاً) المقر اذا صار مكذباً بشرط بطل اقراره الى أن قال وخرج عن
 هذا الاصل مسئلتان في قضاء الخلاصة بمعهما ان القاضي اذا قضى باستحساب
 الحال لا يكون تكذيباً له الاولى ان المشتري لو أقر ان البائع اعتق العبد قبل
 البيع وكذبه البائع فقضى بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعتق حتى يعتق
 عليه اه وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) وعلى هذا لو أقر بصرية عبده ثم اشتراه
 عتق عليه ولا يرجع بالثمن الخ فراجع (ثم قال) وكذا لو طلق أو أعتق ثم قال
 كنت صغيراً فاقول له وان أسند الى حال الجنون فان كان معه ود قبل والا لا اه
 وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) مجهول النسب اذا أقرب بالرق لانسان فصدقه
 المقر له صح وصار عبده ان كان قبل تأكد حرية به بالقضاء اما بعد قضاء القاضي
 عليه بمجد كامل أو بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح
 اقراره بالرق فأحكامه بعده في الجنائيات والمحدود أحكام العبد وتقامه في شرح
 المنظومة وفي القنية يصدق الا في خمسة زوجته ومكاتبته ومديره وأم ولده
 ومولى متقه أقرب بالرق ثم ادعى الحرية لا تقبل الا ببرهانه كذا في البرازية وظاهر
 كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكاً ثم برهن على انه حر فانه يقبل لان القضاء
 بالملك يقبل للنقض لعدم تعديه كما في البرازية بخلاف ما لو حكم بالنسب فانه لا تسع
 دعوى أحد فيه لغير المحكوم له ولا برهانه كما في البرازية لما قدمنا أن القضاء
 بالنسب مما يتعدى الخ اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الدعوى (وقال في كتاب
 الصلح مانصه) اذا استحق المصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل
 النقض فانه يرجع بقيته كالقصاص والعتق والنكاح والخلع اه (وقال
 في كتاب الاكراه) يبيع المكره بخلاف البيع الفاسد في أربع يجوز بالاجازة
 بخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشتري منه وتتم القيمة وقت الاعتاق دون
 القبض والتمن والمخن امانة في يد المكره مضمون في غيره كذا في المجتبى اه وقد

ثم قلنا في كتاب البيع (ثم قال فيه أيضا) اكره على الاعتاق فله تضييع المكره
 الا اذا اكره على شراء من يعتق عليه باليمين أو بالقرابة اه (ثم قال فيه أيضا)
 اذا تصرف المشتري من المكره فانه يفسخ تصرفه من كتابة واجارة الا التدبير
 والاستيلاء والاعتاق اه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب
 الوصايا) اذا أبرأ الوصي من مال اليتيم ولم يجب بقدره لم يصح والاصح وضمن الا في
 مسئلة لو كاتب الوصي عبد اليتيم ثم أبرأه من البذل لم يصح كافي الخنابية والمتولى
 على الوقف كالوصي كافي جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال
 فيه أيضا) المعتق في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعيته فلو اعتق عبده فيه
 فقتل مولاه خطأ فعليه قيمتان بسعي فيهما واحدة للاعتاق فيه لكونه وصية ولا
 وصية للقاتل والاخرى وهي الاقل من قيمته ومن دية المقتول بخنيته كالمكاتب
 اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن السعاية لم تقبل كافي شهادات الصغرى والمدير بعد
 موت مولاه كالمعتق في زمان المرض فلو قتل في زمان سعيته خطأ كان عليه الاقل
 وعندهما الدية على ما قلته وهي من جنسايات المجمع وصرح ايضا في الكافي
 قبيل القسامة بأن المدير في زمن سعيته كالمكاتب عنده وحرمدون عندهما
 وكذا الوما وتترك مدبر الامال له غيره فقتل هذا المدير خطأ فعليه ان يسعي
 في قيمته لولي القتل عنده كالمكاتب وعندهما عليه الدية اه وعلى هذا ليس
 للدبرة تزويج نفسها من سعايتها لان المكاتب لا تزوج نفسها وعندهما لها
 ذلك لانها حرة وقد أفتيت به اه وقد نقلناه في كتاب الجنسايات ونقلنا بعضه
 في كتاب النكاح اه (ثم قال في كتاب الوصايا أيضا) الوصي اذا أبرأ عما وجب
 بعقده صح ويضمن الا اذا أبرأ من كاتبه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب
 اه وقد نقلناه في الوكالة (وقال في كتاب الفرائض مانصه) وذكر الزيلعي
 في آخر كتاب الولاء ان بنت المعتق ترث المعتق في زمانها وكذا ما فضل
 بعد فرض أحد الزوجين برد عليه وكذا المال يكون للبنت رضا وعزاه
 الى النهاية بناء على انه ليس في زمانها مال لانهم لا يضعونه موضعه (وقال
 فيه أيضا) واختلفوا في وقت الارث فقال مشايخ العراقي في آخر خبر من أجزاء حياة
 المورث وقال مشايخ بلخ عند الموت وفائدة الخلاف فيما قال الوارث بجارية مورثه
 ان مات مولاه فانزلة فعلى الاول تعتق لاعلى الثاني كذا في البيهقي اه (ثم قال)

المجدد كالأب الا في احدى عشرة مسألة الى ان قال ولواعتق الأب جرولا بنيه الى
مواليه دون المجدد اه قال صاحب الاشباه

*** (كتاب الايمان أى والنذور) ***

المعرفة لاتدخـل تحت النكرة الا المعرفة في الجزاء كما في ايمان الظهيرية بين
الافولا مؤاخذه فيها الا في ثلاث الطلاق والعناق والنذر كذا في الخلاصة اه
وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال) لا يجوز زعمه المشترك الا في
اليمن حلف لا يكلم مولاه وله اعلون واسفلون فاهـم كالم حنت كما في المبسوط
وبطلت الوصية للموالي والمحالة هذه اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) ولو وقف
عليهم كذلك فهي للفقر اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) لا يكون الجمع
للا واحد الا في مسائل وقف على اولاده وليس له الا واحد بخلاف بنيه وقف على
أقاربه المتقين في بلد كذا فلم يبق منهم الا واحد كما في العمدة اه وقد نقلناه في كتاب
الوقف (ثم قال) حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا يأكل ثلاثة
ارغفة من هذا الحب وليس فيه الا واحد كما في الوقفات حلف لا يكلم الفقراء
أو المساكين أو الرجال حنت بواحد بخلاف رجالا حلف لا يركب دواب
فلان أو لا يلبس ثيابه أو لا يكلم عبيده ففعل بثلاثة حنت لا يكلم زوجات فلان
وأصدقاه وأخوته لا يحنت الا بالكل والاطعمة والنساء والتمباب مما يحنت فيه
بفعل البعض كما في الوقفات اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) لا يحنت
المخالف بفعل بعض المخوف عليه الا في مسائل حلف لا يأكل هذا الطعام
ولا يمكن أكله في مجلس واحد حلف لا يكلم فلانا وفلانا أو يا واحد هما كلام
هو لا القوم أو كلام أهل بغداد على حرام فكلم واحد الكل من الوقفات
الصغيرة امرأة فيحنت بها في قوله اذا تزوجت امرأة الا في مسألة لا يشتري امرأة
لم يحنت بالصغيرة الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض فلو حلف ليغذيه
اليوم بألف فاشترى رغيفا بألف وغذاه به بر ولو حلف ليعتقن مملوكا اليوم بألف
فاشترى مملوكا بألف لا يساويها فاهـم بقر الا في مسائل حلف لا يشترى بعشرة
حنت بأحد عشر ولو حلف البائع لم يحنت به لان مراد المشتري مطلقة ومراد
البائع مفردة ولو اشترى أو باع بتسعة لم يحنت لان المشتري مستنقص والبائع

وان كان مستزيدا لم يكن لا يثبت بالغرض بلا مسمى وبما سمى في الجامع في باب
المساومة حالف لا يخلف حنث بالتعليق الا في مسائل أن يعاق بأفعال القلوب
أو يعاق بمجبي الشهر في ذوات الاشهر أو بالتطليق أو يقول ان أدبت الى كذا فأت
حروان بهزئت فأت رقيق أو ان حضت حصة أو عشرين حصة أو طلوع الشمس
كما في الجامع اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق والعنق (ثم قال) الحالف على عقد
لا يثبت الا بالايجاب والقبول الا في تسع فانه يثبت بالايجاب وحده الهبة والوصية
والاقرار والابراء والاباحة والصدقة والاعارة والقرض والكفالة ان تزوجت
النساء أو اشترت العبيد أو كلفت الناص أو بني آدم أو أكلت الطعام أو طعما
أو شربت الشراب أو شربا يثبت بواحد الجنس ولو قال نساء أو عبيدا فثلاثة
للجمع ولو نوى الجنس في الكل صدق للحقيقة المتعلقة بآخر والمضاف يقارن
فلو قال لاجنسية أنت طالق قبل ان أتزوجك بشهر أو أطلق لا ينعقد ولو قال اذا
تزوجتك فأنت طالق قبل ذلك بشهر فتزوجها قبل شهر لا تطلق وبعده تطلق
اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) النية إنما تعمل في المفقوظ وهي مسألة
ان أكلت ونوى طعاما دون طعام الا اذا قال ان خرجت ونوى السفر المتنوع اه
وفيما اذا حلف لا يتزوج ونوى حبشية أو عربية المعرف لا يدخل تحت المنكر
قال اذا دخل داري هذه أحد أو كلم غلامي هذا أو ابني هذا أو أضاف الى غيره
لا يدخل المالك لتعريفه بخلاف النسبة ولو لم يصف يدخل لتذكيره الا في الاجزاء
كاليد والرأس وان لم يصف للاتصال الفعل يتم بفعله مرة وبجعله أخرى قال
ان شتمته في المجهود أو رميت اليه فشرط حنثه ~~صكون~~ الفاسل فيه وان ضربته
أو جرحته أو قتلته أو رميته كونه المثل فيه الشرط متى اعترض على الشرط يقدم
المؤخر المعلق بشرطين ينزل عند آخرهما أو بأحدهما عند الاول والمضاف بالعكس
مقابلة الجمع بالجمع ينقسم وبالمفرد لا وصف الشرط كالشرط المخبر للصدق وغيره
الا ان يصله بالباء وكذا الكتابة والعلم والبشارة على الصدق في الظرفية
وتجعل شرطا للتعذر صفة المسالكية تزول بزوال ملكه وكونه مشتركا بالاول
اسم مفرد سابق والوسط فرد بين عددين متساويين والاخر مفرد لاحق أو في
النفى نعم وفي الاثبات تخص والوصف المعتاد معتبر في الغائب لا في المعين اضافة
ما يعتمد الى زمن لاستغراقه بخلاف غيره الوقت الموصوف معرف لا شرط والله

سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب
 الإيمان (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) ولا يصح
 اقتداء بمقام الابنية ونصح الامامة بدونها ولو حلف لا يؤم أحدا فاقضى به انسان
 صح الاقتداء ولا يحنث خلافا للكرخي وأبي حفص الكبير كما في البناءة الا اذا
 صلى خلفه نساء فان اقتداهن به بلانية للامامة غير صحيح واستثنى بعضهم الجمعية
 والعسدين ومصحح قال في النخانية يحنث قضاء لادبانية الا اذا شهد قبل الشروع
 فلا يحنث قضاء وكذا لو أم الناس هذا المخالف في الجمعة صحت وحنث قضاء ولا
 يحنث أصلا اذا أهمهم في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة ولو حلف ان لا يؤم فلانا
 فأم الناس ناويا ان لا يؤمه ويؤم غيره فاقضى به فلان حنث وان لم يعلم به اه
 وتقدم بعبته في كتاب الصلاة (ثم قال) وأما اليمين بالله سبحانه وتعالى فلا يتوقف
 عليها فتنه قد اذا حلف عامدا أو سهوا أو غمطا أو مكرها وكذا اذا فعل المهلوف
 عليه كذلك وأما نية تخصيص العام في اليمين فقبوله ديانة اتفاقا وقضاء
 عند الخصاف والفتوى على قوله ان كان المخالف مظلوما كذلك اختلفوا هل
 الاعتبار لنية المخالف أولية المستحلف والفتوى على اعتبار نية المخالف ان كان
 مظلوما لا ان كان ظالما كما في الولوالجية والمخلاصة اه (ثم قال في القاعدة
 الثانية الامور بمقاصدها في التاسع في محلها مانصه) أي النية محلها القلب في كل
 موضع وهنا أصلان الاول لا يكفي التلفظ باللسان دونه الى ان قال ومن فروع هذا
 الاصل أنه لو اختلف اللسان والقلب فالمعتبر بما في القلب وخرج من هذا الاصل
 اليمين فلوسبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد ان يعتد بالكفارة أو قصد الحلف على
 شيء فسبق لسانه الى غيره هذا في اليمين بالله تعالى وأما في الطلاق والعناق فيقع
 قضاء لادبانية اه وقد حكى في البسيط أن بعض الوعاظ طالب من الحاضرين شيئا
 فلم يعطوه فقال متخبر منهم طلقتمكم ثلاثا وكانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فأنقذ
 امام الحرمين بوقوع الطلاق الى ان قال والاولى تخريجها على مسألة اليمين
 لو حلف لا يكلم زيدا فسلم على جماعة هو فيهم قالوا حنث وان نواهم دونه دين ديانة
 لا قضاء اه فمعد عدم نية الواعظ يقع الطلاق عليه فان في مسألة اليمين لا فرق
 بين كونه يعلم ان زيدا فيهم أولا اه (ثم قال) وفي الكفر كل مملوك لي حرة
 عبيده القن وأمها الاولاد ومدره وفي شرحه للزباني ولو قال أردت به الرجال

دون النساء دين وكذا النوى غير المدبر ولو قال نويت السود دون البيض أو عكسه
لا يدين لان الاول تخصيص العام والثاني تخصيص الوصف ولا عموم لغیر اللفظ فلا
يحل فيه نية التخصيص ولو نوى النساء دون الرجال لم يدين وفي الكفران لبست
أو أكلت أو شربت ونوى معيناً لم يصدق أصلاً ولو زاد ثوباً أو طعاماً أو شراباً ديني
وفي المحيط لو نوى جميع الأطعمة في لا يأكل طعاماً وجميع مياه العالم في لا يشرب
شراباً يصدق قضاء اه وفي الكشف الكبير يصدق ديانة لا قضاء وقيل قضاء
أيضاً اه وقد نقلنا بعض هذه المسائل في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال
في الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع
العبادات مانه) وخرج عن الاصل مسائل منها النذر لا يكفي في ايجابه النية بل
لا بد من التلفظ به صرحوا به في باب الاعتكاف اه (ثم قال في العاشر في شروط
النية الاول الاسلام مانه) ولم تصح الكفارة من كافر فلا تنعقد بينه انهم لا ايمان
لهم وقوله تعالى وان نكثوا ايمانهم اى الصورية اه (ثم قال قاعدة في الايمان)
تخصيص العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعند الخصاص تصح قضاء أيضاً ولو قال
كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم قال نويت من بلدة كذا المصح في ظاهر المذهب
خلافاً للخصاص وكذا من غصب دراهم انسان فلما حلفه الخصم عامة نوى خاصاً
وما قاله الخصاص مخلص من حلفه ظالم والفتوى على ظاهر المذهب فتى وقع في يد
الظلمة وأخذ بقول الخصاص فلا بأس به كذا في الولا الحجة ولو قال كل مملوك املكه
فهو حر وقال عني به الرجال دون النساء دين بخلاف ما لو قال نويت السود دون
البيض أو بالعكس لم يصدق ديانة أيضاً كقوله نويت النساء دون الرجال والفرق
بيناه في الشرح من ايمان في الطلاق والعتاق وأمانتهم الخاص بالنية فلم أره الى
الآن (قاعدة فيها أيضاً) ايمان على نية الخالف ان كان مظلوماً وعلى نية المستخلف
ان كان ظالماً كما في الخلاصة (قاعدة فيها أيضاً) الايمان مبنية على الالفاظ لا على
الاعراض فلو اغتاظ من انسان فخلف أنه لا يشتري له شيئاً فأس فاشترى له بمائة
درهم لم يحنث ولو حلف لا يبيعه بعشرة فباعه بأحد عشر أو بثمانية لم يحنث مع ان
غرضه الزيادة لكن لا حنث بلا لفظ ولو حلف لا يشترىه بعشرة فاشترى بأحد عشر
حنث وتسامه في تلخيص الجامع وشرحه للفارسي اه (وقال في آخر القاعدة
الثانية مانه) خاتمة تجرى قاعدة الامور بمقاصدها في علم العربية أيضاً فاول

ما اعتبروا

ما اعتبروا ذلك في الكلام فقال سيديويه والجمهور باشتراط القصد فيه فلا يسمى كلاما مانطق به النائم والناسي وما يحكيه المحبوا نائم المعلقة وخالف بعضهم فلم يشترط وسمي كل ذلك كلاما واختاره أبو حيان وفرع على ذلك من الفقه ما اذا خاف لا يكلمه فلكلمه نائما بحيث يسمع فانه يحث وفي بعض روايات الميسر بشرط ان يوقظه وعليه مشايخنا لانه اذا لم يتنبه كان كما اذا ناداه من بعيد وهو بحيث لا يسمع صوته كذا في الهداية فالحاصل انه قد اختلف التصحيح فيها كما بيناه في الشرح ولم ار الا ن حكم ما اذا كلمه مغنى عليه أو مجنون أو سكران اه (وقال في قاعدة مائت بيقين لا يرتفع الا بيقين مثله مانصه) وهذا فروع لم ارها الا ان الله ان قال الخامس شك في المنذور هل هو صلاة أو صيام أو عتق أو صدقة وينبغي ان يلزمه كفارة يمين اخذ من قولهم لو قال لله على تذر فله كفارة يمين لان الشك في المنذور كعدم نية السادس شك هل حلف بالله تعالى أو بالطلاق أو بالعتق ثم رأيت المسئلة في البرازية قبيل الايمان حلف ونسي انه بالله تعالى أو بالطلاق أو بالعتق خلفه باطل اه وفي التهمة اذا كان يعرف انه حلف معلقا بالشرط ويعرف الشرط وهو دخول الدار ونحوه الا انه لا يدري انه كان باق سببانه وتعالى أم كان بالطلاق فلو وجد الشرط ماذا يجب عليه قال يحمل على اليمين بالله تعالى ان كان المخالف مسلما قيل له قال اعلم ان على ايماننا كثيرة غير اني لا أعرف عددها ماذا يصنع قال يحمل على الأقل حكما وأما الاحتياط فلانهاية له اه (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ومنها حلف لا يبيع أو لا يشتري أو لا يزوج أو لا يستأجر أو لا يصالح عن مال أو لا يقاسم أو لا يخاصم أو لا يضرب ولده لم يحنث الا بالمباشرة ولا يحنث بالتوكيل لانها الحقيقة وهو مجاز الا أن يكون مثله لا يباشر ذلك بالفعل كالفاسد والامير فحينئذ يحنث بهما وان كان يباشره مرة ويوكل فيه أخرى فانه يعتبر بالاغاب قال في الكنز بعده وما يحنث بهما الفساح والطلاق والخلع والعتق والكتابة والصالح عن دم العمد والمهبة والصدقة والقرض والاستقراض وضرب العبد والذبح والبناء والخياطة والادب والاسْتِبداع والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والنفقة والكسوة والحمل اه والافعال والعقود في الايمان هل تختص بالصحيح أو تتناول الفاسد فقالوا الاذن في النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد والتوكيل بالنكاح لا يتناوله

واليمين على النكاح ان كانت على الماضي تساوت له وان كانت على المستقبل لا واليمين على الصلاة كاليمين على النكاح وكذا على الحج والصوم كافي الظهيرة وكذا على البيع كافي المحيط ولو حلف لا يصلي اليوم لا يتقيد بالصحيح قياسا وبتقيد به استحسننا ومثله لا يتزوج اليوم كافي المحيط اهـ (ثم قال) ومنها حلف لا يأكل من هذه الشاة حنث بلحمها لانه الحقيقة دون لبنها ونتاجها بخلاف ما اذا حلف لا يأكل من هذه التخلية يحنث بقرها وطلعه الا بما اتصل به صنعة حادثه كاللبس وان لم يكن لها غرضت بما كله مما اشتراه بفنئها ومنها حلف لا يأكل من هذه الخنطة فانه يحنث بأكل عينه الا لا يمكن ولا يحنث بأكل خبزها ومنها حلف لا يشرب من دجلة حنث بالكرع لانه الحقيقة ولا يحنث بالشرب بيده أو باقها بخلاف من ماء دجلة اهـ (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ونقض علينا الاصل المذكور بالمستأن على أنه لا دخول الخففة ومن حلف لا يضع قدمه في دار زيد يحنث بالدخول مطلقا ومن أضاف العتق الى يوم قدوم زيد فقد قدم ايملا عتق ومن لا يسكن دار زيد عتت النسبة الملك وغيره وبأن أبا حنيفة ومحمد أقالا فحين قال لله على صوم رجب تاو باليمين انه تذر ويمين وأجيب بأن الامان محقق الدم المختاط فيه فانتهى الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه ووضع القدم بجوار عن الدخول فم واليوم اذا قرن بفعل لا يعتمد كان لمطلق الوقت كقوله تعالى ومن يؤلم يومئذ يره وللنهار اذا امتد لكونه معيارا او القدوم غير ممتد فاعتبره مطلق الوقت واصله الدار نسبة للسكنى وهي عامة والذم مستفاد من الصيغة واليمين من المودع فان ايجاب الباع بيمين كعهره بالنص ومع الاختلاف لا جمع كذا في البدائع ومن هذا الاصل لو حلف لا يصلي صلاة فانه لا يحنث الا بركعتين لانها الحقيقة بخلاف لا يصلي فانه لا يحنث حتى يقيد بها بسجدة لانه يكون تأنيها بجميع الاركان وهل يحنث بوضع الجبهة او بالرفع قولان هاتان غير ترجيح ويبنى ترجيح الثاني كمل جهره في الصلاة ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحنث الا بالارباع ولو حلف لا يصليه جماعة لم يحنث باذراك ركعة واختلف فيما اذا أدرك الاكثر اهـ (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحلب التيسير مانصه) ومن التخييف جواز العقود الى ان قال ومنه مبروعة الكفارة في الظهار واليمين تيسيرا على المكافين وكذا التخيير في كفارة اليمين لتكررها بخلاف بقية الكفارات لندرة وقوعها ومبروعة

الخبير في نذر معلق بشرط لا يراد كونه بين كفارة اليمين والوفاء بالمنذور على ما عليه
 الفتوى وبالله رجوع الامام قبل موته بسبعة أيام اه (وقال ما أبغ للضرورة
 بتقدير بقدرها) ولذا قال في أيمان التظهيرية ان اليمين الكاذبة لا تباح للضرورة
 وانما يباح التعريض اه يعني لانقاذها إلى الضرورة بالتعريض اه (وقال
 في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) وكذا لفظ الناذر والموصى والمخالف
 وكذا الاقارب يفتى عليه أي العرف الا فيما يذكر وسأنت في مسائل الايمان اه
 (ثم قال فصل في تعارض العرف مع الشرع) فاذا تعارض اقدم عرف بالاستعمال
 خصوصاً في الايمان فاذا حلف لا يجلس على الفراش أو على البساط أو لا يستضي
 بالسراج لم يحنث بجلوسه على الارض ولا بالاستضاءة بالشمس وانما ساء الله سبحانه
 وتعالى فراشا وبساطا والشمس سراجا ولو حلف لا يأكل لحم الحمار لم يحنث
 بالكل وانما ساء الله سبحانه وتعالى الحمار في القرآن ولو حلف لا يركب
 دابة فركب كافر لم يحنث وان ساء الله عز وجل دابة ولو حلف لا يجلس تحت
 سقف فجلس تحت السماء لم يحنث وان ساء الله تعالى سقفا الا في مسائل فيقدم
 الشرع على العرف الا في الحلف لا يصلي لم يحنث بصلاة الجنازة كما في طاعة
 الكتب الثانية لو حلف لا يصوم لم يحنث بمطلق الامساك وانما يحنث بصوم
 ساعة بعد العجربة من أهله الثالثة حلف لا ينكح فلانة يحنث بالعقد لانه
 النكاح الشائع شرعا لا بالوطء كما في كشف الاسرار بخلاف لا ينكح زوجته فانه
 لاوطء اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) الرابعة لو قال له ان رأيت
 الهلال فأنت طالق فعلمت به من غير رؤية ينبغي ان يقع لسكون الشارع استعمال
 الرؤية فيه بمعنى العلم في قوله عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته اه (ثم قال)
 وهما فرطان مخترجان لم أرهما الا أن صريحا أحدهما حلف لا يأكل لحم لا يحنث
 بأكل الميتة الثانية حلف لا يبطأ لا يحنث بوطء الدبر اه وقد نقلناه في كتاب
 النكاح (ثم قال) وأما لو حلف لا يشرب ماء فشرب ماء مخلوطا بغيره فالبطء
 للغالب كما صرحوا به في الرضاع (فصل في تعارض العرف مع اللغة) صرح
 الزياحي وغيره بأن الايمان مبنية على العرف لا على الحقائق اللغوية وعليها فروغ
 منها لو حلف لا يأكل الخبز حنث بما يعتاده أهل بلده ففي القاهرة لا يحنث بالخبز
 البر وفي طبرستان ينصرف الى خبز الارز وفي زبيد الى خبز الذرة والدخن ولو أكل

المحالف خلاف ما عندهم من الخبز لم يحنث ولا يحنث بأكل القطائف الابالية
 ومنها الشواء والطبخ على اللحم فلا يحنث بالباذنجان والمجزر المشوي ولا يحنث
 بالمزورة في الطبخ ولا بالارز المطبوخ بالهن بختلاف المطبوخ بالدهن ولا بقلية
 يايسة ومنها الرأس ما يساع في مصرفة لا يحنث الا برأس الغنم ومنها حلف
 لا يدخل بيتا فدخل بيعة أو كنيسة أو بيت نار أو الكعبة لم يحنث (تنبيه) خرج
 عن بناء الايمان على العرف مسائل الاولى حلف لا بأكل لحم حنث بأكل لحم
 الخنزير والادعي على ما في الكنز ولكن الفتوى على خلافه وجواب الزيلعي
 بأنه عرف على فلا يصلح مقيد بخلاف العرف اللفظي فقد رده في فسخ القدير بقولهم
 في الاصول الحقيقة ترك بدلالة العادة اذ ليس العادة الاعراف عمليا اه الثانية
 حلف لا يركب حيوانا حنث بالركوب على انسان لتناول اللفظ والعرف العملي
 وهوانه لا يركب عادة فلا يصلح مقيد ذكره الزيلعي بخلاف لا يركب دابة كما قدمناه
 وقد استمر على ما مرهده وقد علمت رده لكن لم يجب ابهاما عن هذا الفرع
 الثالثة لو حلف لا يهدم بيتا حنث بهدم بيت الكذب بخلاف لا يدخل بيتا و فرق
 الزيلعي بينهما ما كان العمل بحقيقته في الهدم بخلاف الدخول ولو مع هذا المسلك
 لم يصلح بناء الايمان على العرف الا عند تعذر العمل بحقيقته اللغوية الرابعة
 حلف لا يأكل لحم حنث بأكل الكب ودوا الكرش على ما في الكنز مع انه لا يسمى
 لحم عرفا ولذا قال في المحيط انه انما يحنث على عادة أهل الكوفة وأما في عرفنا فلا
 يحنث لانه لا يعد لحمها اه وهو حسن جدا ومن هنا وأمناله علم ان العجي يعتبر
 عرفه قطعا ومن هنا قال الزيلعي في قول الكنز والواقف على السطح داخل ان
 المختار ان لا يحنث في الجهم لانه لا يسمى داخل عندهم اه (ثم قال) في المبحث
 الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر ولذا
 قالوا لا عبرة بالعرف الطارئ فلذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر في التعليق
 فيبقى على عمومته ولا يخصه العرف وفي آخر المدسوط اذا اراد الرجل أن يغيب
 خلفته امرأته فقال كل جارية اشترىها فهي حرة وهو يعني كل سقينة جارية عملت
 نيته ولا يقع عليه العتق قال الله سبحانه وتعالى وله الجوار المنشآت في البحر
 كالاعلام والمراد السفن فاذا اراد ذلك عملت نيته لانها ظالمة في هذا الاستحلاف
 ونية المعلوم فيما يحلف عليه معتبرة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)

وكذا قالوا في الايمان لو حلفه والى بلدة ليعلمنه بكل داعر دخل البلدة بطلت اليمين
بعرل الوالى فلا يحنث اذا لم يعلم الوالى الثاني ولم أر الا ان حكم ما اذا حلف متى رأى
منكر ارفعه الى القاضي هل يتعين القاضي حالة اليمين اه (قال في القاعدة
التاسعة اعمال الكلام أولى من اهما له متى أمكن فان لم يمكن أهمل) ولذا اتفق
أصحابنا في الاصول على ان المحمية اذا كانت متعذرة فانه يصار الى الجواز فلو حلف
لأيا كل من هذه الخلة أو من هذا الدقيق حنث في الاول بأكل ما يخرج منها
وبئنها ان باع واشترى به ما كولا وفي الثاني بما يتخذ منه كالتخيز ولو أكل كل عين
الشجرة أو الدقيق لم يحنث على الصحيح والمجوز شرطا أو عرفا كما تعذر اه (ثم قال
في تنبيهه يدخل في هذه القاعدة قولهم التأسيس خير من التأكيده فاذا زاد اللفظ
بينهما تعين الحمل على التأسيس مانعه) وفي الخلاصة اذا حلف على أمر لا يفعله ثم
حلف في ذلك المجاس أو في مجاس آخر أن لا يفعله أبدا ثم فعله ان نوى عينا
أو التشديد أو لم ينو فعله كفارة يمينين وان نوى بالثاني الاول فعليه كفارة واحدة
وفي التجريد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى اذا حلف بأيمان فعليه لكل يمين
كفارة يمين والمجاس والمجالس فيه سواء ولو قال عنيت بالثاني الاول لم يستقم ذلك
في اليمين بالله تعالى ولو حلف بمحبة أو عمة يستقيم وفي الاصل ايضا لو قال هو
يهودي هو نصراني ان فعل كذا يمين واحدة ولو قال هو يهودي ان فعل كذا هو
نصراني ان فعل كذا فهو يمينان وفي النوازل رجل قال لا أسخروا الله لأكله
يوما والله لأكله شهرا والله لأكله سنة ان كله بعد ساعة فعليه كفارة ثلاثة
أيمان وان كله بعد الغد فعليه يمينان وان كله بعد شهر فعليه يمين واحدة وان كله
بعد سنة فلا شيء عليه اه مافي الخلاصة اه (قال في القاعدة الحادية عشر
السؤال معاد في الجواب مانعه) قال البرازي في فتاواه من آخر الوكاله وعن الثاني
لو قال امرأة زيد طالق رجعه حرو عليه المثنى الى بيت الله المحرام ان دخل هذه
الدار فقال زيد نعم كان حالفا بكنه لان الجواب يتضمن اعادة مافي السؤال ولو قال
أجرت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شيء ولو قال أجرت ذلك على ان دخلت الدار
أو أزمته نفسي ان دخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء الخ اه وقد نقلنا
ذلك في كتاب الطلاق (ثم قال) ومن كتاب الايمان قال فعلى كذا أمس فقال
نعم فقال السائل والله لقد فعلتها فقال نعم فهو حالف اه (وقال في القاعدة

الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل
الى ان قال الرابعة حلفت أن لا تزوج فزوجها أبوها فسكت حنت اه
ونقلناها في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) السابعة عشر لو حلف المولى لا يأنزله
فسكت حنت في ظاهر الرواية اه وقوله فسكت أي حين رآه يبيع ويشترى
كفي شرحها وقد نقلناها في كتاب المأذون أيضا (ثم قال) التاسعة عشر
لو حلف لا ينزل فلانا في داره وهو نازل في داره فسكت حنت لا لو قال اخرج منها
فأبى أن يخرج فسكت اه (ثم قال) الثلاثون سكوت المحالف لا يستعمل
مملوكه اذا خدمه بالأمر ولم ينه حنت اه (وقال في الفن الثالث في أحكام
الناسي مانصه) والناسي والعامد في الجمين سواء وكذلك في الطلاق اه
وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الطلاق وفي كتاب الحج أيضا (ثم قال) ومما
فرقوا فيه بين العلم والمجهول لو قال ان لم أقتل فلانا فكذا وهو ميت ان علم به
حنت والا لا كذا في الكنز اه (ثم قال في أحكام الصبيان مانصه) ولا
تتعد يمينه اه (وقال في أحكام السكران مانصه) واختلف في حد السكران
فقيل من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة به قال الامام الاعظم
وقيل من في كلامه اختلاط وهذيان وهو قول ما وبه أخذ كثير من المشايخ
والمعتبر في القدر المسكر في حق المحرمة ما قاله احتياط في المحرمات والخلاف في
الحمد والقنوي على قولهما في انتقاض الطهارة به وفي يمينه انه لا يسكر كما بيناه
في شرح الكنز اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (وقال في أحكام العبيد مانصه)
ويكون رهنا ونذرا اه (وقال في أحكام النقد وما يمين فيه وما لا يتعين
مانصه) ولا يمين في النذر والوكالة قبل التسليم وأما بعده فالعامة كذلك وقد
نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه)
العشرون رجل حلف ان لا يكلم فلانا فجاء المحالف الى الخلو ف عليه وهو نائم وقال
له قم فلم يستيقظ النائم قال بعضهم لا يحنث والاصح انه يحنث اه (وقال في أحكام
الكتابة مانصه) وفي القنية كتبت أنت طالق ثم قالت لزوجها اقرأ على فقرأ
لا تطاق ما لم يقصد خطا بها اه وقد سئل عن رجل كتب ايمانا ثم قال لا تسر
اقرأها على فقرأها هل تلزمه فأجبت بانها لا تلزمه اذا كانت بطلاق حيث لم
يقصد وان كانت بالله تعالى فقالوا النامي والمخطئ والذاهل كالمأمده (وقد

نقلنا ذلك في كتاب الطلاق (وقال في أحكام الإشارة في قاعدة اذا اجتمعت
 الإشارة والعبارة مانصه) وأما في باب الايمان فقالوا لو حلف لا يكلم هذا الصبي
 أو هذا الشاب فكلمه بعدما شاخ حنث ولو حلف لا يأكل لحم هذا الحمل فأكل كل
 بعدما صار كبشا حنث لأن الأول وصف المبدأ وان كان داما لليمين لكنه منهي
 عنه شرعا وفي الثاني وصف الصغير ليس بداع المبدأ فان الممتنع عنه أكثر امتناعا
 عن لحم الكبش ولو حلف لا يكلم عبد فلان هذا أو امرأته هذه أو صديقه هذا
 فزال الاضافة فكلمه لم يحنث في العبد وحنث في المرأة والصديق ولو حلف
 لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حنث اه (وقال في بحث القول
 في الملك مانصه) الثانية عشر الملك أما للعين والمنفعة معا وهو الغالب أول العين فقط
 أو للنفقة فقط كالعبد الموصى بمنفعته أبد أو رقبته للأوارث الى ان قال ولم أر حكم
 كتابته من المالك الى ان قال وحكم اعتاقه عن الكفارة وينبغي ان لا يجوز
 لانه عادم المنفعة للمالك اه وقد نقلنا بقيقته في كتاب الوصايا (وقال في بحث ما يمنع
 الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) الرابع الكفارة واختلف في منعه وجوبها والصحيح
 انه بمنعه بالمال كما في شرحنا على المناسك من بحث الامر اه وقد نقلناه في الصوم
 وفي كتاب الطلاق (وقال في بحث ما يثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت مانصه) وما
 يخبر فيه بين الصوم وغيره فلا فرق فيه بين الغني والفقير كجزاء الصيد الى ان قال
 وكفارة اليمين اه وقد نقلناه في كتاب الحج وغيره (وقال في الفن الثالث في بحث
 ما افترق فيه الوكيل والوصي مانصه) وفي المخانة لوقال لله على ان أنه رقى على
 جنس فتصدق على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو أمر غيره بالتصدق ففعل المأمور
 ذلك ضمن المأمور اه وقد نقلنا بقيقته في كتاب الوكالة (ثم قال آخر الفن المذكور
 في قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانصه) ولم أر الا أن
 ما اذا أخرج بعير عن خمس من الابل هل يقع فرضا أو خمسة وما اذا نذر بجمع شاة
 فذبح بدنة وهل فائدته في النية هل ينوي في الكل الوجوب أولا وفي الثواب هل
 يثاب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفل فيما زاد الى ان قال ثم رأيتهم قالوا
 في الاضحية كما ذكره ابن وهبان معزيا الى الخلاصة الغني اذا ضحى بشاتين وقعت
 واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقيل الاخرى لحم اه (وقال في أول فن الحمل
 مانصه) وقال أي صاحب المتنقط قال أبو سليمان كذبوا على محمد ليس له كتاب

الحمل وانما هو المهر من المحرام والتخلص منه وهو حسن قال تعالى وخذي يدك
 ضغثا فاضرب به ولا تمنن الى ان قال وهذا كله اذا لم يؤد الى الضرر باحداه وقد
 نقلنا سابقته في كتاب البيوع (ثم قال في فن الحمل مانصه) السادس في النكاح
 الى ان قال ولوادعت عليه مهرها وكان قد دفعه الى أبيها وخاف انكارهما ينكر
 أصل النكاح وجازله الخاف انه مات تزوجها على كذا قاصدا اليوم والاعتبار لنته
 حيث كان مظلوما حلف لا يتزوج فالحيلة ان يزوجه فصولي ويحيزه بالفعل وكذا
 لا يتزوج ولو حلف لا يتزوج بنته فزوجه فصولي وأجازه الاب لم يحنث اه وقد
 نقلناه في كتاب النكاح (وقال في الفن المذكور في بحث الطلاق) حلف لا يدخل دار
 فلان فالحيلة له اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في فن الحمل) التاسع
 في الايمان لا يتزوج بالكوفة بعد خارجها ولو في سوادها اما بنفسه أو بوكيله
 لا يتزوج عبده من أمته ثم أراد فالحيلة فيه ان يبيعه مائة من ثمنه فزوجه ما ثم
 يشتريه ما لا يطاها ايضا يخرجه منها ثم يطاها أو يوكل فيطاها خارجها
 حلف لا يتزوجها بعد مرتين قال ان تزوجتها فهي طالق فزوجه الاولى ان
 يطاها القمل لغيره يمين اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) حلقة امرأته
 بان كل جارية يشتريها فهي حرة فقال نعم ناويا قرية بيمينها صحت نيته ولو نوى
 بالمجارية السفينة صحت نيته اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو قال كل
 امرأة أتزوجها عليك ناويا على رقبتك صحت عرض على غيره يميناً فقال نعم
 لا ينكح ولا يصير حالفاً وهو الصحيح كذا في التتارخانية وعلى هذا فبايع من
 التعاقب في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج تعليقا فيقول نعم لا يصح على الصحيح
 اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ان فعلت كذا فعبدهم يبيعه ثم يفعل ثم
 يشتريه الحيلة في بيع مدبر يعتق بموت سيده ان يقول اذا مات وأنت في ملكي
 فأت حر اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) انتقض البيع باقالة أو خيسار ثم
 ادعى به فالحيلة ان يحلف المدعى عليه ناويا مكانا غير مكانه أو زمانا غير زمانه
 حلف لا يشتريه باثني عشر درهما يشتريه بأحد عشر وشئ آخر غير الدرهم لا يبيع
 الثوب من فلان بثن أبا فالحيلة يبيع الثوب منه ومن آخر أو يبيعه بعرض
 أو يبيعه البعض ويهبه البعض أو يوكل يبيعه منه أو يبيعه فصولي منه ويحيز
 البيع لا يشتريه يشتريه بالخيسار وفيه نظراوي يشتريه مع آخر أو يشتريه الاسهما

ثم يشتري السهم لابنه الصغير عبده حان أخذ دينه متفرقا يأخذه الادرهما
حلف لياخذ من فلان حقه أو ليقضيه ثم أراد ان لا يأخذ منه يأخذ من وكيل
المخولف عليه أو من كفيه أو من حويله وقيل بحث ان أكلت من هذا المخز
تدقه وتلقيه في عصيدة وتطبخه حتى يصيرها الكافأ كله لا يأكل طعما لفلان
بيعه له أو يهديه فيها كله ان صعدت فكذا وان نزلت فكذا يحملها وينزل
بها لا ينفق عليها بها ما لا تنفقه أو يدينها في بطن العبد اذا انقضت عدتها
أو تستأجر زوجها كل سنة بكذا على ان يتجر لها فينشد الكسب لها وان كان
صانعا تستأجره ليقبل العمل طلبت ان يطلق ضرعتها فالحيلة ان يتزوج أخرى
اسمها على اسم الضرة ثم يقول طلقت امرأتى فلانة ناويا المجديدة أو يكتب اسم
الضرة في كف اليد اليسرى ثم يقول طلقت فلانة مشيرا باليمنى الى ما في كف اليد اليسرى
اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) حلفه السراق ان لا يخبر بأسمائهم
بعد عليه الاسماء فمن ليس بسارق يقول لا والسارق يسكت عن اسمه فيعلم الوالي
السراق ولا يبحث المخالف لا يسكنها وشفق عليه نقل الامتعة يديعه ممن يثق
به ويخرج ان لم آخذ منك حتى وقال الاخوان أعطيتك فالحيلة لهما الاخذ
جبرا اه (وقال في فن الحمل من بحث الطلاق مانصه) حلف لا يدخل دار فلان
فالحيلة حملها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخوان المؤلف في تكملة
لفن السادس فن الفروق مانصه) كتاب الايمان لو قال والله وسكن أو رفع
أو نصب كان يمينا ولو حذف الواو لا يكون يمينا الا بالخفض والفرق ان الخفض
قام مقام حرف القسم الا في رواية ولو قال ان دخلت الدار والله لا يكون يمينا
ولو قال لا أدخل الدار والله لا يكون يمينا والفرق دقيق كأن مبناء على العرف له
عليه مائة فقال ان أخذت منك اليوم درهم ما دون درهم فعدى حر فقربت
الشمس وقد قبضت خمسين لا يبحث ولو قال ان أخذت منها اليوم درهم ما دون درهم
يبحث والفرق ان شرط البحث في الاول قبض المائة في اليوم متفرقة ولم يوجد لان
الماء كناية عنها وفي الثاني شرط قبض البعض وقد وجد عبده حان بعته
بتسعة فباعه بعشرة لا يبحث ولو حلف لا يشتريه بتسعة فاشتراه بعشرة بحث
والفرق ان البيع بتسعة لا يثبت ما يثبت البيع بعشرة والشراء بعشرة يثبت
ما يثبت الشراء بتسعة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو حلف لا يبيع

متباعه فباعه ولم يقبل لا يحنث وفي الهبة ونحوها يحنث والفرق ان البيع بدون
القبول لا يكون بيعا أما الهبة فتبرع يتم بالوهاب وحده والله الموفق اه (وقال
المؤلف في كتاب الزكاة مانعه) عين الناذر وسكيناه اعطاه غيره الا اذا لم يعين
المنذور كما لو قال لله على ان اطعم هذا المسكين شيئا فانه يتعين فلو عين مكسبين فله
الاقتصار على واحد اه وقد قلناه في كتاب الصوم (وقال في كتاب الطلاق)
المطلق بالشرط لا ينعقد سببا للحال والمضاف ينعقد في الطلاق والعناق والنذر
الى ان قال ولو قال لله تعالى على ان تصدق بدرهم غد املك التجمل بخلاف اذا
جامعه اه (ثم قال فيه ايضا) ومن فروع أصل المسئلة ما في أيمان المجامع
لو حلف لا يحلف ثم قال لها اذا جاغد فانت طالق حنث بخلاف ان دخلت اه
(وقال في كتاب الوقف) شرط الواقف يجب اتباعه الى ان قال الا في مسائل الى
ان قال الرابطة شرط ان تصدق بفاضل المسئلة على من يسأل في مسجد كذا كل
يوم لم يراع شرطه فللقم التصديق على سائل في غير ذلك المسجد أو خارج المسجد
أو على من لا يسأل اه قال شارحها وهذا مبني على عدم تعيين المسكن في الوقف
قياسا على النذرا اه (وقال في كتاب المحظر) الخلف في الوعد حرام كذا في أضحية
المذبحرة وفي القنية وعده ان يأتيه فلم يأتيه لا يأثم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلما
الحج وقد قلنا بقيته في كتاب البيع قال شارحها كان شفيت أجم فشنى بلزعه أى
لانه نذر اه قال صاحب الاشباه

(كتاب التعزير والمحدود والسرقه)

لذا صار الشافعي حنفيًا ثم عاد الى مذهبه يعزر عند البعض لانتقاله الى المذهب
بالادون كذا في شفعة البرازية من آذى غيره بقول أو فعل يعزر كذا في التتارخانية
ولو تعزى العين ولو قال لذي يا كافرياً ثم ان شق عليه كذا في القنية وضابط
التعزير كل معصية ليس فيها حد مقدر ففيها التعزير وظاهر اقتصارهم انه يعزر
على ما فيه الكفاية ولم أره مسلم دخل دار الحرب وارتكب ما يوجب المحمد
والعقوبة ثم رجع اليها لم يؤاخذ به الا في القتل فتجب الديية في ماله عمداً أو خطأ اه
وقد قلناه في الجنائيات (ثم قال) يعزر على الورع البارد كتعريف قرة كذا
في التتارخانية قال له يا فاسق ثم اراد ان يات فسهق بالبينه لم يقبل لانه لا يدخل

تحت المحكم كذا في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات (ثم قال) التعزير
 لا يسقط بالتوبة كالحمد كذا في اليتيمة من له دعوى على رجل فلم يجده فامسك
 اهله بالظلمة بغير كفالة فقيدوهم وجبسوهم وضربوهم وغرموهم عزركذا في
 اليتيمة رجل خدع امرأة انسان وأخرجها وزوجها من غيره أو صغيرة يخبس
 الحان يحدث توبة أو يموت لانه ساع في الارض بالفساد كذا في قضاء اللولو الحمية اه
 وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وفي كتاب الغصب (ثم قال) علق عتق عبده على
 زناه فادعى العبد وجود الشرط حلف المولى فان نكل عتق واختلفوا في كون العبد
 قاذفا كما في قضاء اللولو الحمية اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى وفي العتق (ثم قال)
 وفي مناقب الكردي حرمة اللوطة عقلية فلا وجود لها في الجنة وقيل جمعية فلها
 وجود فيها وقيل يخاف الله سبحانه وتعالى طائفة يكون نصفها الاعلى على صفة
 المذكور ونصفها الادون على صفة الاناث والصحيح هو الاول اه وفي القنية ان
 الاب يعزر اذا شتم ولده مع كونه لا يحذله اه وقوله اذا شتم ولده أى قذفه بصرح
 الزنا كما في شرحها (ثم قال) واستثنى الشافعي من لزوم التعزير ذوى الهيات فلا
 تعزير عليهم واختلفوا في تفسيره فقبل صاحب الصغيرة فقط وقبل من اذا
 أذنب ذنباندم ولم أره لاصحابنا والله سبحانه وتعالى اعلم اه (يقول جامعه)
 وهذه هي المسائل المجموعة الملحقه بكتاب التميز (قال المؤلف في القاعده)
 الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيجسمان بدونها وكذا
 الابداع والاعارة وكذا القذف والسرقة اه (وقال في بحث السبب السابع
 النقص مانصه) وعدم تكليف الارقاب بكثير مما على الاحرار ككونه على النصف
 من الحر في الحدود اه (وقال في القاعده السادسة المحدود تدربا بالشبهات) وهو
 حديث رواه الاسيوطي معزيا الى ابن عدي من حديث ابن عباس رضي الله تعالى
 عنهما وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه اذ ففوا
 المحدود ما استطعتم وأخرج الترمذي والنخعي من حديث عائشة رضي الله تعالى
 عنها اذ رؤوا المحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم لاسلم فخرجوا فلو اسيدله
 فان الامام لان يخطئ في العفو خير من ان يخطئ في العقوبة وأخرج الطبراني عن
 ابن مسعود رضي الله تعالى عنه موقفا اذ رؤوا المحدود والقتل عن عبادة الله
 ما استطعتم وفي فتح القدير أجمع فقهاء الامصار على ان المحدود تدربا بالشبهات

والمحدث المروى في ذلك متفق عليه وتلقته الأمة بالقبول والشبهة ما يشبهه
الثابت وليس بثابت وأصحها بنا قسموها إلى شبهة في الفعل وتسمى شبهة الاشتباه
والتي شبهة في المحل فالأولى تحقق في حق من اشتمل عليه المحل والمحرمه وظن غير
الدليل دليلا فلا بد من الظن والافلا شبهة أصلا كظنه حل ووطء جارية زوجته
أو أبيه أو أمه أو جده أو جدته وإن عليا ووطء المطلقة ثلاثا في العدة أو بئساعا على
مال أو المختلعة وأم الولد إذا أعتقها وهي في العدة ووطء العبد جارية مولاه والمرتهن
في حق المرهونة في رواية ومستعير الرهن كالمترهن ففي هذه المواضع لا حد إذا قال
ظننت بأنها تحل لي ولو قال علمت أنها حرام على وجب المحرم ولو ادعى أحدهما
الظن والآخر لم يدع لاحد عليهما حتى يقر جميعا بعلمهما بالمحرمه والشبهة في المحل
في ستة مواضع جارية ابنه والمطلقة طلاقا ثانيا بالكلمات والمجارية المبيعة إذا
وطئها البائع قبل التسليم إلى المشتري والمجعولة مهر إذا ووطئها الزوج قبل تسليمها
إلى الزوجة والمشاركة بين الواطئ وغيره والمرهونة إذا ووطئها المرتهن في رواية
كتاب الرهن وعلمت أنها ليست بالمختارة ففي هذه المواضع لا يجب الحد وإن قال
علمت أنها على حرام لأن المانع هو الشبهة في نفس الحكم ويدخل في النوع
الثاني ووطء جارية عبده المأذون المدين ومكاتبه ووطء البائع المجارية المبيعة بعد
القبض في البيع القاسم ودوالي فيها الخيار للشترى وجاريته - التي هي أخته من
الرضاع وجاريته قبل الاستبراء وزوجته المحرمه بالردة أو المطاوعة لابنه
أو بجماعه لامها اه ما في القبح وهنا شبهة ثالثة عند أبي حنيفة وهي شبهة
العقد فلا حد إذا ووطئ محرمه بعد العقد عليها وإن كان عالما بالمحرمه ولا حد على من
وطئ امرأة تزوجها بلا شهود أو بغير إذن مولاه أو مولاه وقال لا يحذف ووطئ محرمه
المعقود عليها إذا قال علمت أنها حرام والقنوى على قولهما كما في الخلاصة ومن
الشبهة ووطئ امرأة اختلف في صحة نكاحها ومنها شرب الخمر للثداوى وإن كان
المعتمد تحريمه اه وقد نقلنا هذه في المحظر أيضا (ثم قال) ومنها انه لا يجوز
التوكيل باستيفاء الحدود واختلاف في التوكيل بإثباتها اه وقد نقلنا ذلك
في كتاب الوكالة أيضا (ثم قال) ومما ينبغي على أنها تدركها أنها لا تثبت بشهادة
النساء ولا بكتاب القاضي إلى القاضي ولا بالشهادة على الشهادة ولا تقبل الشهادة
بحد متقادم سوى حد القذف إلا إذا كان أبعدهم عن الإمام ولا يصح إقرار السكران

بالمحدود والمخالصة الا انه يضمن المال اه وقد نقلنا هذه ايضا في الاقرار (ثم قال)
ولا يستخلف فيها لانه لرجاء النكول وفيه شبهة حتى اذا أنكر القذف ترك من
غير عين ولا نصح الكفالة بالمحدد والقصاص اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
الكفالة أيضا (ثم قال) ولو برهن القاذف برجلين أو رجل وامرأتين على اقرار
المقذوف بالزنا فلا حد عليه فلو برهن بثلاثة على الزنا حد واحدوا ولا حد بسرقة
مال أصله وان علا وفرعه وان سفل وأحد الزوجين وسبيده وعبداه ومن بيت
مأذون في دخوله ولا فيما كان أصله مباحا كما علمت تقاربه في كتاب السرقة
وبسقط القطع بدعواه كون المسروق ملكه وان لم يثبت وهو الاصل الظريف
وكذا اذا ادعى ان الموطوءة زوجته ولم يعلم ذلك (تنبيه) يقبل قول المترجم في المحدود
كغيرها اه وقد نقلنا ذلك وما قبله من المسائل في كتاب الشهادات أيضا (ثم قال)
فان قيل وجب ان لا يقبل لان عبارة المترجم يدل عن عبارة الجهمي والمحدد
لا تثبت بالابدال الا ترى انه لا يثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضى الى
القاضى أجيب بان كلام المترجم ليس يبدل عن كلام الجهمي لكن القاضى
لا يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت
عبارته كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البدل بل بطريق الاصل لانه يصار الى
الترجمة عند الجهمي معرفة كلامه كالشهادة يصار اليها عند عدم الاقرار كذا
في شرح الادب للصدر الشهيد من الثامن والثلاثين اه (ثم قال) وكتبنا في الفوائد
ان القصاص كالمحدد والاف مسائل الاولى يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون
المحدد كما في الخلاصة الثانية المحدود لا تورث والقصاص موروث اه وقد
نقلناه في كتاب الفرائض (ثم قال) الثالثة لا يصح العفو في المحدود ولو كان حد
القذف بخلاف القصاص الرابعة التقدم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف
المحدد سوى حد القذف الخامسة يثبت بالاشارة والكتابة من الاخرس
بخلاف المحدود كما في الهداية من مسائل شتى السادسة لا تجوز الشفاعة في المحدود
وتجوز في القصاص السابعة المحدود سوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى
بخلاف القصاص فانه لا بد فيه من الدعوى اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الجنائيات
وكتاب الدعوى والشهادات أيضا (ثم قال تنبيه) التعزير يثبت مع الشبهة ولهذا
قالوا يثبت بما يثبت به المال ويجرى فيه الخلاف ويقضى فيه بالنكول اه وقد

نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) والكفارات تثبت معها أيضا لا كفارة الفطر
 في رمضان فانها تسقطها ولذا لا تجب مع النسيان والمخمار بافساد صوم مختلف
 في صحته كما علم في محله وأما القدية فهل يسقطها فلم أرها إلا ناه وقد نقلنا ذلك
 في كتاب الصوم أيضا (ثم قال) ومن الجنايات ان الشافعية شرطوا في شبهة ان
 تكون قوية قالوا فلو قتل مسلم ذميا فقتله ولي الذمي فانه يقتل به وان كان موافقا
 لرأي أبي حنيفة اه وقد نقلنا ذلك أيضا في الجنايات وقوله يقتل به صوابه لا يقتل
 به كما في شارحها (ثم قال) ومن شرب النبيذ يحد ولا يراعى خلاف أبي حنيفة اه
 (قال في القاعدة السابعة المحرر لا يدخل تحت اليد ما نصه) ومن فروع القاعدة
 لو طأعته حرة على الزنا فلا مهر لها كافي المخانية ولو كان الواطئ صديا فلا حد ولا
 مهر وهذا مما يقال لنا وطأه خلع عن العقر والعقر بخلاف ما اذا طأعته امة
 ليكون المهر حق السيد اه وقد نقلنا هذه في كتاب الجنايات أيضا وفي كتاب
 النكاح (وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف
 مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غلبا ما نصه) ولو زنى أو شرب أو سرق مرارا
 كفي حد واحد سواء كان الاول موجبا لما أوجب به الثاني أو لا فلو زنى بكرام
 ثنية كفي الرجم ولو قذف مرارا واحدا أوجبا في مجلس أو مجلسين كفي
 واحد بخلاف ما اذا زنى في دمه زنى فانه يحد ثانيا ولو زنى وشرب وقذف وسرق
 أقيم الكل لاختلاف الجنس اه (ثم قال) ولو تكرر الوطء بشبهة واحدة فان
 كانت شبهة ملك لم يجب الامهر واحد لان الثاني صادف ملكه وان كانت شبهة
 اشتباه وجب لكل وطء مهر لان كل وطء صادف ملك الغير فالاول كوطء جارية
 ابنه أو مكاتبه أو المذكوحة فاسدا ومن الثاني وطء أحد الثمرين الجارية
 المشتركة ولو وطئ مكاتبه مشتركة مرارا التحد في نصيبه لها وتعدد في نصيب
 شريكه والكل لها ولا يتعدد في الجارية المستحقة كذلك في الظهيرة اه
 وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) ومن زنى بأمة فقتلها الزمه الحد
 والقيمة لاختلافهما ولو زنى بجمرة فقتلها وجب الحد مع الدية اه وقد نقلنا ذلك
 في كتاب الجنايات أيضا (ثم قال) ولو زنى بكبيرة فافضاها فان كانت مطاوعة من
 غير دعوى شبهة فعليه ما المحد ولا شيء في الافضاء رضاها به ولا مهر لها لوجوب
 الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد ولا شيء في الافضاء ووجب العقر وان كانت

مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد دونها ولا مهر لها فان لم يستمسك بولها
فعليه الدية كاملة والاحذو ضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد
عليهما فان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان
كان لا يستمسك فعليه دية كاملة ولا يجب المهر عندهما خلافا للممد وان كانت
صغيرة يجامع مثلها فهي كالكبيرة الا في حق سقوط الارش وان كان لا يجامع
مثلها فان كان يستمسك بولها فعليه ثلث الدية وكالمهر ولا حد عليه والا فالدية
فقط كذا في شرح الزياهي من الحدود اه وقد نقلنا بعضه في كتاب النكاح
وكتاب الجنائيات (وقال في القعدة السابعة عشرة لا عبرة بالظن البين خطاه
مانصه) وقالوا في الحدود ولو ملئ امرأة وجدها على فراشها انما امرأته فانه يحسد
وان كان أعمر الا اذا ناداها فأجابته اه (وقال في الفن الثالث في أحكام النامى
مانصه) والثاني الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح أوفى موضع الشبهة وانه يصلح
عذرا وشبهة كالتخمين اذا ظن انها فطرتة وكن زنى بجارية والده أو زوجته على
ظن انها تحمل له اه (وقال في أحكام الصبيان مانصه) فلا تكليف عليه في شيء
من العبادات حتى الزكاة عندنا ولا شيء من المنهيات فلا حد عليه لو فعل أسبابها
اه (ثم قال) ويقام التميز عليه تأديبا اه (وقال في أحكام السكران مانصه)
وقدمنا في الفوائد انه من محرم كالصاحي الا في ثلاث الردة والاقارب بالحدود
المخالصة والاشهاد على شهادة نفسه اه (ثم قال) واختلف في حد السكران فقبل
من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم وقيل
من في كلامه اختلاط وهذيان وهو قوله او به أخذ كثير من المشايخ والمعتبر
في القدر المسكر في حق الحرمة ما قالاه احتياط في الحرمة والمخلاف في الحد
اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) وحدّه النصف ولا احصان له اه (ثم قال)
ولا يحد قاذفه وانما يعزراه (ثم قال) ويعززه مولاه على الصحيح ولا يحدّه عندنا
اه (وقال في أحكام العبيد ايضا) وكذا اقراره بجنابة موجبة للدفع أو القداء
غير صحيح بخلافه بحد أو قوداه وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجر (وقال
في بحث ما قبل الاسقاط من المحقوق مانصه) وأما حقوق الله تعالى فلا تقبل
الاسقاط من العبد قالوا الوعفا المقذوف ثم عاد فطلب حد أي القاذف لكن لا يقيم
بعد عفوه لفقد الطلب اه (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولا حد على قاذفه

ولا عليه بقذف بمنزلة المجبوب وتقطع يده للسرقة ويقطع سارق ماله اه (ثم قال)
وحاصله انه كالانثى في جميع الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا حد بقذفه اه
(وقال في احكام الانثى مانصه) ويحفر لها في الرحم ان ثبت زناها بالبيننة وتجلد
جالسة والرجل قائما ولا تنفي سياسة وينفي هو عا ما بعد الجلد سياسة لاحدا اه
(وقال في احكام الذمي مانصه) ولا يجذب شرب الخمر ولا يراق عليه بل ترد عليه اذا
غصبت منه اه وقد نقلنا بقيته في القصب (ثم قال) ولا يرحم وانما يجلد والحاصل
انه تقام الحدود كلها عليه الا حد الشرب اه (ثم قال تنبيهه) الاسلام يجب ما قبله
من حقوق الله تعالى دون حقوق الادميين كالتقصاص وضمان الاموال الا في
مسائل الى ان قال ومنها الوزني ثم اسلم وكان زناه ثابتا بيننة مسلمين لم يسقط الحد
باسلامه والاسقاط اه (وقال في احكام المحارم مانصه) وتختص الاصول والفروع
من بين سائر المحارم باحكام منها انه لا يقطع احدهما بسرقه مال الاخر اه (ثم قال)
وتختص الاصول باحكام الى ان قال ومنها لا يجلد الاصل بقذف فرعه ويجرد الفرع
بقذف اصله اه (ثم قال) ومنها ليس له مطالبة ابيه بقذف أمه المحصنة اه (ثم
قال) ومنها جواز تأديب الاصل فرعه والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام
والاجداد والمجدات كذلك ولم أره الا ان اه وقد نقلناه في المحظور في كتاب
الجنائيات (ثم قال فائدة) يترتب على النسب اثنا عشر حكما الى ان قال وطلب
المحدا اه (وقال في احكام غيبوبة المحشفة مانصه) يترتب عليها وجوب الغسل
الى ان قال والتعزير ووجوب الكفارة اه أي في وطء الدبر أو البهيمة (ثم قال)
ووجوب المحد لو كان زنى أو لو اطة على قولهما واذبح البهيمة المفعول بهما ثم حرقها
ووجوب التعزير ان كان في مبة أو أمة مشتركة أو موصى بمنفعتهما أو محرم مملوكة
له أو لو اطة بزوجه وثبوت الاحصان اه (ثم قال فوائد) الاولى لا فرق في الايلاج
بين ان يكون بمخاض أو لا لكن بشرط ان تصل الحرارة معه كذا ذكرنا في التحليل
فيجوز في سائر الابواب الثانية ما ثبت للمشفة من الاحكام ثبت لمقطوعها ان
بقي معه مقدارها وان لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى
نقل لكونها كلية ولم أره الثالثة الوطء في الدبر كالوطء في القبل فيجب به الغسل
ويحرم به ما يحرم بالوطء في القبل اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب النكاح
وكتاب الطلاق (ثم قال) واختلافوا في وجوب الكفارة والاصح وجوبها

اه أي بالوطء في الذبواه شرح (ثم قال) الا في مسائل الهان قال ولا يجب المحد
 به عند الامام الا اذا تكبر رفيق قتل على المفتي به ولا يثبت به الاحصان اه (ثم قال)
 الرابعة الوطء بنكاح فاسد كالوطء بنكاح صحيح الا في مسائل الى ان قال الرابعة
 عدم الاحصان به اه (ثم قال) الخامسة لاوطء بملك اليمن أحكام كاحكام الوطء
 بنكاح الى ان قال ويخالف الوطء بالنكاح في مسائل لا يثبت به الاحصان اه
 (ثم قال) السادسة كل حكم يتعلق بالوطء لا يعتبر فيه الانزال لسكونه شعباه وقد
 نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) السابعة لا يخلو الوطء بغير ملك يمين من
 مهر واحد الا في مسائل الاولى الذمية اذا نكحت بغير مهر ثم أسلموا وكافوا يدينون
 بان لا مهر فلامهر الثانية نكح صبي بالغة حرة بغير اذن وليه ووطئها طائفة فلا حد
 ولا مهر الثالثة زوج أمته من عبده فالاصح ان لا مهر الرابعة وطئ العبد سيده
 بشبهة فلامهر اخذ من قوله في الثالثة ان المولى لا يستوجب على عبده ديناً
 الخامسة لو وطئ حرة فلامهر ولم أره الا ناه أي ولا حد أيضاً اه شرح
 السادسة الوقوف عليه اذا وطئ الموقوفة ينبغي ان لا مهر ولم أره السابعة البائع
 لو وطئ الجارية قبل التسليم الى المشتري وهي في حفظي منقولة كذلك اه أي
 فلا حد ولا مهر اه شرح الثامنة اذن الراهن للارتهن في الوطء فوطئ طائفا
 المحل وينبغي ان لا مهر ولم أره اه أي ولا حد عليه أيضاً كما أفاد الشارح وقد
 نقلنا هذا المبحث في كتاب النكاح أيضاً (وقال في أحكام الاشارة في بحث اشارة
 الاخرس مانعه) الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء من
 بيع واجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وبراء وقصاص الا في الحدود
 ولو حد قذف وهذا مما خالف فيه المحدود والقصاص وفي رواية ان القصاص
 كالمحدود هنا فلا يثبت بالاشارة وتماه في الهداية وقد اقتصر في الهداية وغيرها
 على استثناء المحدود اه وقد نقلنا بقبته في مسائل شتى ونقلناه في كتاب الجنائيات
 أيضاً (وقال في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الديون مانعه) وأما المحدود
 اذا اجتمع ففي المحيط اذا اجتمع حدان وقد روي على دره أحدهما دري وان كان من
 أجناس مختلفة بأن اجتمع حد الزنا والسرقة والعرب والقذف والفقء بدئي
 بالفقء ثم يحد القذف فاذا برئ ان شاء بدئ بالقطع وان شاء بدئ بحد الزنا وحد
 الشرب آخرها ثبوت بالاجتهاد من الهماية رضي الله تعالى عنهم وان كان محصناً

يسد أبا الفق ثم يحد القذف ثم بالرجم وبلغى غيرها اه ولو اجتمع التعزير والمحدود قدم
 التعزير على المحدود في الاستيفاء لتخصه حقا للبعد كذا في الظهيرية ولم أر إلا أن
 ما إذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنا وينبغي تقديم القصاص قطعا على العبد
 اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) وأما إذا اجتمع قتل الزنا والردة
 فينبغي تقديم الرجم لانه به يحصل مقصودهما بخلاف ما إذا قدم قتل الردة فإنه
 يفوت الرجم وإذا قدم قتل القصاص وهو القتل بالسيف حصل مقصود القصاص
 والردة وإن فات الرجم اه (وقال في بحث ثمن المثل مانصه) ومنها اقامة جارية
 الابن إذا أحبلها الاب وادعاه والنظار من كلامهم ان الاعتبار بقيمتها قيل
 المعلق لقولهم ان الملك يثبت شرط الاستيلاء عندنا لا حكما اه وقد نقلناه
 في كتاب العتق (وقال في بحث الكلام في أجرة المثل مانصه) بخلاف التقويم
 لاختلاف المقومون في مستهلك فشهداثنان ان قيمته عشرة وشهداثنان ان قيمته
 أقل وجب الأخذ بالاكثر ذكره الا قطع في باب السرقة اه وقد نقلناه في كتاب
 الاجارة وفي كتاب الغصب (وقال في بحث القول في مهر المثل مانصه) وفي الوطء
 بشبهة ان لم يقدر الملك سابقا كما في أمة ابنه إذا أحبلها فلامهر عليه اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح وفي كتاب العتق (ثم قال بيان ما يتعدد فيه المهر بتعدد
 الوطء وما لا يتعدد) أما في النكاح الصحيح فجعله أبو حنيفة منقما على عدد الوطئات
 تقديرا ولا يتعدد كما لا يتعدد بوطء الاب جارية ابنه إذا لم تحبل وكذا بوطء السيد
 مكاتبته وفي النكاح الفاسد ويتعدد بوطء الابن جارية أبيه أو الزوج جارية
 امرأته وأقنى والد الصدر الشهد بالتعدد في التجارية المشتركة وتسامه
 في شرحنا على الكنز اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال تنبيه) يجب
 مهران فيما إذا زنى بامرأة ثم تزوجها وهو محض الطل لمسامر المثل بالاول والمسمى
 بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلما تزوجتك فأنت طالق فتزوجها في يوم
 واحد ثلاث مرات ولو زاد باثن ودخل بها في كل مرة فعليه خمسة مهر ونصف
 وبيان في فتاوى قاضي خان اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في أحكام
 الحرم) ولا يقتل ولا يقطع من فعل موجه ما خارجه والقبأ اليه اه وقد نقلناه
 في كتاب الجنائيات (ثم قال في فن الاغاز مانصه) * المحدود أي رجل سرق مائة
 من حرز ولا قطع فقل إذا سرقها في دفعات كل مرة أقل من عشرة أي رجل سرق

من مال أبيه وقطع فقل اذا كان من الرضاعة أى رجل قال ان شرب الحجر
طائفة فبعدي حر فشر بها طائعا بالينة عتق العبد ولم يحد فقل له اذا كانت رجلا
وامرأتين اه (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق مانصه)
كتاب الحدود حد الزنا والشرب والسرقة يطال بالتقادم وحد القذف
والقصاص لا والفرق ان حد القذف والقصاص يتوقف على الدعوى فيحمل
التأخير في الشهادة على عدم الدعوى بخلاف التأخير فيما عدا السرقة فانه يحمل
على ضغينة حملته على الشهادة اعدم توقفهما عليها وحد السرقة وان توقف عليها
لكن ضمن المال لانه بتأخير الدعوى بعد تخييره تارك للمسبة فتمكنت التهمة
في الدعوى اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وكتاب الدعوى (ثم قال)
يشترط في الاقرار بالزنا أن يكره اربع مرات وفي سائر الحدود يكفي باقرار واحد
والفرق ان الزنا أقبح من غيره فيستكاف لستره ما لم يتكاف لغيره وهذا هو حكمه
النص في السكك الزاني اذا احتل لا يحدس بخلاف السارق والفرق ان الزنا جنسية
على نفسه فلو حدس يحدس لاجل نفسه والسرقة جنسية على غيره قال
رجلين أحد كزازان فقل له أهذا فقال لا لا يجب الحد بخلاف ما لو قال احدي امرأتين
طالق فقل له أهذه فقال لا لزمه حكم الطلاق في الأخرى والفرق ان الطلاق
والعتاق يكمل بمعهذه ويعين منكروه اما حد القذف فينفي ويذكر اه وقد نقلناه
في كتاب الطلاق (ثم قال) أقر عند القاضى أربع مرات بالزنا فأمر برجه
ففر او انكر يقبل اقراره وينفعه فراره بخلاف ما لو أقر بسرقة أو قذف أو قصاص
والفرق ان الاول محض حق الله تعالى يجزى فيه الفضل ولا كذلك غيره اه
وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) شهدوا انه زنى بغائبة يحد ولو شهدوا انه سرق
من غائب لا يقطع والفرق ان الدعوى غير شرط في الاول وشرط في الثاني (ثم قال)
أخو المؤلف في كتاب السرقة) لو قال سرقت مائة لابل عشرة يقطع ويضمن مائة
ولو قال سرقت مائة لابل مائتين يقطع ولا يضمن شيئا والفرق انه في الاول يرجع
عن بعض ما أقر به فلم يصح في حق المال وفي الثاني لم يرجع وانما زاد عليه
والقطع والضمان لا يجتمعان سرق ثوبا قيمته دون العشرة وعلى طرفه دينار
مشدود لا يقطع ولو كان في خرقة قطع والفرق ان الدينار في الاول تبع للثوب
والثوب لا يساوى نصابا وفي الثاني مقصود وكذا لو سرق ابريق فضة أو ذهب

فيه مثلث أو يبيد أو خرب أو كلب أو طير في عنقه طوق فضة أو في رجله لا يجب القطع
وكذا الوسرق صديا عليه دناتير سارق يدخل البيت وفيه دراهم ودنانير
فأكلها وخرج لا يقطع ويضمن ولا ينتظر خروجهما من جوفه ولو جاعا على دابة
فخرجت ثم أخذها أو ألقاها في ماء جار حتى خرجت يجران الماء ثم أخذها لا يقطع
لان هتك الحرم والانتراج شرطه اه (ثم قال أخو المؤلف أيضا في التكملة
الذكورية من كتاب الاكراه مانصه) ولو أكره ليقرب بعد أن سب أو قطع لا يلزمه
اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (ثم قال أيضا في التكملة المذكورة من كتاب
الاشربة مانصه) المرقعة اذا وقع فيها خمر لا يحد شارها مالم يسكر ولو وقعت
في ماء ووجد الطعم أو الریح يحد قبل السكر والفرق ان ما وقع في المرقعة يصير
في معنى المطبوخ بخلاف ما لو وقعت في الماء اه (وقال المؤلف في كتاب
الزكاح مانصه) الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر الا في مسئلتين
تزوج صبي امرأة مكافئة بغير اذن وليه ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما في الخانية
ولو وطئ البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويسقط من الثمن ما قبل البكارة
والا فلا كما في بيع الوالوجية اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) السكران
كالصالح الا في الاقرار بالمحدود والخاتمة والردة والاشهاد على تهادته كذا
في خلع الخاتمة اه وقد نقلناه في كتاب المجاهد وكتاب الشهادات وكتاب الاقرار
(ثم قال فيه أيضا) النداء للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق بيساطا لقي
وفي العتق يحرر في الحدود بازانبة وفي التعزير يأسرق فيفرع على الاول
ما لو قال مجاربه يأسرق بازانبة يا مجنونة وباعها فطعن المشتري بقول البائع
لا رد لها لانه للاعلام للتحقيق اه (وقال أول كتاب البيوع في بحث الحمل
مانصه) وكذا لا يتبعه في حق الرجوع في الهبة ولا في حق الفقراء في الزكاة
في السائمة ولا في وجوب القصاص على الأم ولا في وجوب الحد عليها فلا تقتل
ولا تحمد الا بعد وضعها اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يهلف القاضي
على حق مجهول الى ان قال الا في مسائل الى ان قال السادسة في دعوى
السرقه اه (وقال فيه أيضا) اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من
التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الى ان قال السادسة شهد أنه أعتقه بالعربية
والا خبر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القبول فيهما وهي السابعة

واجمعوا أنها لا تقبل في القذف كذا في الصيرفة اهـ (ثم قال فيه أيضا) الناس
 أحرار بلا بيان الا في الشهادة والقصاص والمحدود والدية اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الجنائيات (وقال فيه أيضا) القاضي اذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل
 الى ان قال أو يجد القذف بالتعريض اهـ (وقال فيه أيضا مانصه) تسمع
 الشهادة بدون الدعوى في المحد المخالص اهـ (وقال أيضا) تقبل الشهادة
 حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة الى ان قال والمحدود الاحداث القذف والسرقة
 اهـ (وقال فيه أيضا) تقبل شهادة الذي على مثله الا في مسائل الى ان قال
 وفيما اذا شهد أربعة نصارى على نصراني انه زنى بمسلمة الا اذا قالوا استكرهها
 فيحد الرجل وحده كما في المخانية اهـ (ثم قال فيه أيضا) تقبل الشهادة حسبة
 بلا دعوى في ثمانية مواضع الى ان قال وزدت خمسة من كلامهم أيضا حد الزنا
 وحد الشرب اهـ (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق
 فلا جواب لما في الدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلا دعوى جائزة في هذه
 المواضع اهـ (ثم قال) واعلم ان شاهد الحسبة اذا أقر شهادته بلا عذر يفسق
 ولا تقبل شهادته نصوا عليه في المحدود وطلاق الزوجة وعق الامة وظاهر ما في
 القنية انه في الكل وهي في الظهيرية واليتيمة وقد ألفت فيها رسالة اهـ (ثم قال
 فيه أيضا) الجاهلة في المنكوحة تمنع البهجة الى ان قال وفي الدعوى تمنع البهجة
 الا في الغصب والسرقة وفي الشهادة كذلك الا فيهما وفي الرهن وفي الاستحلاف
 تمنعه الا في ست هذه الثلاثة الخ اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب وقوله
 هذه الثلاثة أي دعوى الغصب والسرقة والشهادة فيهما (ثم قال) وفي
 المحدود تمنع كذا زان أو هذا اهـ (وقال أيضا في كتاب القصاص)
 التصديق اقرار الا في المحدود كما في الشارح من دعوى الرجلين اهـ (وقال
 في كتاب الاقرار مانصه) اقرار المكر باطل الا اذا أقر السارق مكرها فقد أفتى
 بعض المتأخرين بجهته كذا في سرقة الظهيرية اهـ (وقال في كتاب الاقرار أيضا)
 يملك الاقرار من لا يملك الانشاء الى ان قال ولا يملك المذوف العفو عن القاذف
 ولو قال المذوف كنت مبطلا في دعوى سقط الحد كما في حبل التارخانية اهـ
 (ثم قال به) كذلك نقل عن جنائيات البزازية مانصه (ثم قال ونظيره ما اذا قال
 المذوف لم يذفني فلان ان لم يكن قذف فلان معروفا يسمع اقراره والا لا اهـ
 (وقال في كتاب الصلح مانصه) لا يصح الصلح عن المحدود ولا يسقط به الاحداث القذف

إذا كان قبل المرافعة كما في الخنائية اه (وقال في كتاب الجنائيات مانصه)
 الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به فلا ضمان لو سرى قطع القاضي
 الى النفس وكذا الوات المعزى الى ان قال وضمن لو عزز زوجته فماتت ومنه المرور
 في الطريق مقيد بها ومنه ضرب الاب ابنه تأديبا أو الأم أو الوصي ومن الاول
 ضرب الاب ابنه أو الوصي أو المعلم باذن الاب تعلما فمات لا ضمان فضرب
 التأديب مقيد بكونه مباحا وضرب المعلم لا لكونه واجبا ومع - له في الضرب
 المعتاد أما غيره فوجب للضمان في الكل اه الخ فراجعه (وقال في كتاب
 الجنائيات) مذهب الاصوليين ان الامام شرط لاستيفاء القصاص كالمحدود
 ومذهب الفقهاء الفرق القصاص كالمحدود والا في خمس ذكرناها في قاعدة
 المحدود تدرأ بالشبهات اه (ثم قال فيه أيضا) المحدود تدرأ بالشبهات فلا تثبت
 معها الا في الترجمة فانها تدخل في المحدود مع ان فيها شبهة كما في شرح أدب القاضي
 اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في كتاب الفرائض) الارث يهري
 في الاعيان وأما المحقوق فنهما لا يهري فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحق
 القذف والنكاح لا يورث اه (قال صاحب الاشباه)

(كتاب السير)

باب الردة أي والبغاة تبجيل الكافر كفره لو سلم على الذمي بهيلا كفر ولو قال لجوسي
 يا أستاذ تبجيلا كفر كذا في الظاهرية في الصغرى الكفر شئ عظيم فلا جعل المؤمن
 كافرا متى وجدت رواية انه لا يكفر لا تصح ردة الكافر ان الردة بسبب النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفى عنه كذا في البرازية كل كافر تاب فتوبته
 مقبولة في الدنيا والآخرة الا جماعة الكافر بسبب نبي أو بسبب الشيخين أو أحدهما
 أو بالسهر ولو امرأة وبالزندقة اذا أخذ قبل توبته كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب
 الا المرأة ومن كان اسلامه تبعا والصبي اذا أسلم والمكره على الاسلام اه وقد
 نقلناه في كتاب الاكراه (ثم قال) ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين
 ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا ~~كما~~ ما في شهادات اليتيمة حكم الردة
 وجوب القتل ان لم يرجع وجب الاعمال مطلقا لكن اذا أسلم لا يقضيها الا المحج
 كالكافر الا صلى اذا أسلم ويطلب ما رواه لغيره من الحديث ولا يجوز للاسمع منه

أن يرويه عنه بعد رده كافي شهادات الوالو المحبة وبينونة امرأته مطلقا وبطلان
وقفه مطلقا واذامات أو قتل على رده لم يدفن في مقابر أهل ملة وإنما يلقي في حفرة
كالكلب اه وقد قلنا ذلك في كتاب الصلاة ونقلنا ما قبله في كتاب الوقف
وما قبله في كتاب الطلاق (ثم قال) والمرند أقبح كفرا من الكافر الأصلي
الایمان تصديق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم في جميع ما جاء به من الدين ضرورة
والكفر عدم تصديق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بما جاء به من الدين ضرورة
ولا يكفر أحد من أهل القبلة الا بمحذور ما أدخله فيه وحاصل ما ذكره أصحابنا
في الفتاوى من ألفاظ التكفير يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف لكن لا يفتى
بما فيه اختلاف سب الشیخین ولعنهما كفر وان فضل عليا عليهم ما ثبت دع كذا
في الخلاصة وفي مناقب الكردي يكفر اذا أنكر خلافتهم أو أبغضهم بالمحبة
التي صل الله تعالى عليه وسلم لهما واذا أحب عليا كثر منهم ما لا يؤاخذ به اه
وفي التهذيب ثم انما يصير مرتد بانكار ما وجب الاقرار به أو ذكر الله سبحانه
وتعالى أو كلامه أو واحد من الانبياء بالاستهزاء اه يقتل المرتد وان كان
اسلامه بالفعل كالصلاة بالجماعة وشهود مناسك الحج مع التلبية انكاره الردة
توبة فاذا شهد على مسلم بالردة وهو منكر لا يتعرض له لانه كذيب الشهود
والعدل بل لان انكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير فان قلت قد قال قبله
وتقبل الشهادة بالردة من عدلين فما فادته قلت ثبت رده بالشهادة وانكاره
توبة فتثبت الاحكام التي للمرتد ولو تاب من حبط الاعمال وبطلان الوقف وبينونة
الزوجة وقوله لا يتعرض له انما هو في مرتد تقبل توبته في الدنيا اما من لا تقبل
توبته فانه يقتل كالردة بسب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والشيخين رضي الله
تعالى عنهما كما قدمناه واختلاف في تكفير من قطع المسافة البعيدة في زمن
يسير لاولي ولا يكفر بقوله لا أصلي الا جهودا لا بشرط في صحة الايمان بمحمد
صلى الله تعالى عليه وسلم معرفة اسم أبيه بل يكفي معرفة اسمه وصف الله
تعالى بحضرة زوجته فقالت كنت ظننت ان الله تعالى في السماء كبرت
ولا يكفر بقوله انا فرعون انا ابليس الا اذا قال اعتقادي كاعتقاد فرعون
واختلفوا في كفر من قال عند الاعتذار كنت كافرا فأسلمت قيل لها أنت كافرة
فقلت أنا كافرة كبرت اسفل اللواطة بزوجه كفر عند الجمهور بكفر بوطه

رجليه على المصنف مستحقا والا لا استهزاء بالعلم والعلماء كفر يكفر بانكار
 أصل الوتر والاضحية وترك العبادة عنها وانا ومستحقا وأما اذا تركه انكاسا فلا وهي
 في المجتبى ويكفر بأدعاء علم الغيب وتكفر بقولها لا أعرف الله تعالى
 الاستهزاء بالاذان كفر بالموذن قال الناجران الكفار ودار الحرب خير من
 دار الاسلام والمسلمين لا يكفرا الا اذا أراد أن دينهم خير ولا يكفر بقول المسلم عليه
 ان رددت السلام ارتكبت كبيرة عظيمة ولا يكفر بقوله لا تجب فتهلك فان
 موسى عليه الصلاة والسلام أعجب بنفسه فهلك ويستفهم فان فهمها بما يكون
 كفرا كفر قبله قل لا اله الا الله فقال لا أقول لا يكفر وقوله لا يكفر رأى لاحتمال
 أن يريد لا أقول ذلك لامرأى أو لا أقول الا أن كما في شرحها ولا يكفر ان قال امرأتى
 أحب الى من الله ان أراد محبة الشهوة وان أراد محبة الطاعة كفر عبادة الصنم
 كفرو ولا اعتبار بما في قلبه وكذا الوضوء بقوله عليه الصلاة والسلام وكذا
 لو كشف عنده عورته وكذا الوضوء عيسى عليه الصلاة والسلام ليس بهدله وكذا
 لو اتخذ الصنم لذلك وكذا الاستهفاف بالقرآن والمصباح ونحوه مما يعظم ولو
 استعمل نجاسة بقصد الاستهفاف فكذلك وكذا الوتر ترينار اليهود والنصارى دخل
 كنيسةهم ولم يدخل ولو قال كنت أستهزئ بهم ولا أعتقد دينهم صدق ديانة
 ويكفر اذا شك في صدق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو سبه أو نكعه أو صغره
 وفي قوله مسجد خلاف والاصح لا كتمنيه لني من الانبياء أن لا يكون الله تعالى
 بعينه ان لم تكن عداوة له ولوطن الفاجر نبيافه وكافرا لا كني ويكفر بنسبة
 الانبياء الى الفواحش كعزم على الزنا ونحوه في يوسف لانه استخفاف بهم وقيل لا
 ولو قال لم يعصوا حال النبوة وعصوا قبلها كفر لانه رد للنصوص اذا لم يعرف ان
 محمد صلى الله تعالى عليه وسلم آخر الانبياء فليس بمسلم لانه من الضرورات والله
 سبحانه وتعالى أعلم اه (بقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة
 بكتاب السير (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مأنه) وأما
 في العبادات كما هاهنا أي النية شرط صحتها الا الاسلام فانه يصح بدونها بدليل
 قولهم ان اسلام المكروه صحيح ولا يكون مسلما بمجرد نية الاسلام بخلاف الكفر
 كما سنبينه في بحث التروك وأما الكفر فيشترط له النية لقولهم ان كفر بالمكروه غير
 صحيح اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (ثم قال) وأما قولهم انه اذا تكلم بكلمة
 الكفر ما زلا يكفرا غما هو باعتبار ان عينه كفر كما عرف في الاصول من بحث الغزل

اه (ثم قال) وأما المجاهدون أعظم العبادات فلا بد له من خلوص النية اه (ثم قال)
 في آخرها في بحث التروك ونظيره المقيم والصائم والكافر والعلوفة والسائمة حيث
 لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا سائمة ولا علوفة بمجرّد النية ويكون مقيما
 وصائما وكافرا بالنية لانها ترك الهل كما ذكره الزيلعي اه (وقال في القاعدة الثانية
 الامور بمقاصدها مانصه) ~~وكذا~~ قولهم بكفره اذا قرأ القرآن في معرض
 كلام الناس كما اذا اجتمعوا فقرأوا لجمع معناه هم جميعا وكما اذا قرأوا كاسا دها قاعد
 رؤية الكائن وله نظائر كثيرة في ألفاظ التكفير كلها ترجع الى قصد الاستغفاف
 به وقال قاضيهان الفقاعى اذا قال مندفع الفقاع للشترى صلى الله تعالى على محمد
 قالوا يكون آثما وكذا المحارس اذا قال في الحراسة لا اله الا الله يعنى جعلها للاعلام
 بانه مستيقظ بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي فانه يثاب على ذلك
 وكذا الغازى اذا قال كبروا يثاب لان المحارس والفقاعى يأخذان بذلك اجرا رجل
 جاء الى بزاز يشتري منه ثوبا فلما فتح المتاع قال سبحان الله اوقال اللهم صل على
 محمد ان اراد بذلك اعلام المشتري جوذة ثيابه ومتاعه كره اه وقد نقلنا بقيقته
 في المحظر فراجعهم (ثم قال بعد ذلك) وقالوا الكافر اذا ترس بمسلم ورماه مسلم
 فان قصد قتل المسلم حرم وان قصد قتل الكافر لا (ثم قال بعد ذلك في الخامس
 في بيان الاخلاص مانصه) وصرحوا في كتاب السير بان السوق لا سهم له لانه عند
 المجاوزة لم يقصد الاتجار لا اعزاز الدين وارهاب العدو وان قاتل استحقه لانه
 ظهر بالمقاتلة ان قصده القتل والتجارة تباع فلا يضره كالحاج اذا تجر في طريق
 الحج لا يتقص أجره ذكره الزيلعي اه (ثم قال في العاشر في شروط النية الاول الاسلام)
 الى ان قال الرابع ان لا يأتى بمناصف بين النية والمنوى الى ان قال وعلى هذا
 تبطل العبادة بالارتداد في اثنتاها وتبطل صحبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 بالردة اذا مات عليها فان أسلم بعدها فان كان في حياته عليه الصلاة والسلام فلا مانع
 من عودها والا ففي عودها نظر كما ذكره العراقي ومن المناصف نية القطع فان نوى
 قطع الايمان صار مرتد للفعال اه (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول
 بالشك مانصه) اذا قصصنا حصنا وفيهم ذمى لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع
 بيقين فلو قتل البعض أو أخرج حل قتل الباقيين للشك في قيام المحرم اه (وقال
 في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ونقص علينا الاصل المذكور

بالاستئمان على أبنائه لدخول المحفدة اه (وقال في بحث السبب السابع النقص
 مانصه) وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجمعة والجماعة
 والمجاهد والمجزية اه (وقال في الثانية ما أبيع للضرورة يتقدر بقدرها مانصه)
 والطعام في دار الحرب يؤخذ على قدر الحاجة لانه لا يبيع للضرورة وقال في
 الكنز وينتفع فيها بعاف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا قسمة وبعد الخروج
 منها لا وما فضل رد الى الغنيمة اه (ثم قال في تنبيهه يعمل الضرر الخاص لدفع ضرر
 عام) وهذا مقيد لقولهم الضرر لا يزال بمثله وعليه فروع كثيرة منها جواز الرمي الى
 كفار ترسو بصبيان المسلمين اه (قال في المبحث الثالث المادة المطردة هل تنزل
 منزلة الشرط مانصه) وهما مثلان لم أرهما الا الآن لانه يمكن تخرجهما على
 ان المعروف كالمشروط وفي البزازية المعروف عرفا كالمشروط شرطاً منها الوجرت
 عادة المقرض برداً زيد مما اقترض هل يحرم اقراضه تنزيلاً لعادته منزلة الشرط
 ومنها الوبارز كافر مسلماً واطردت العادة بالامان للكافر هل يكون بمنزلة
 اشتراط الامان له فيحرم على المسلمين اعانة المسلم عليه اه (وقال في القاعدة
 الرابعة السابع تابع في بحث الثانية السابع بسقط بسقوط المتبوع مانصه)
 ومنها لومات الفارس سقط سهم الفرس لاعتكسه اه وخرج عنها من له حق
 في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء وطلبتهم والمفتيين والفقهاء يفرض لاولادهم
 تبعاً ولا يسقط بموت الاصل ترغيباً وقد اوضحناه في شرح الكنز اه (وقال
 في القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة مانصه) فعلى هذا
 لا يجوز له أي الامام التفضيل أي تفضيل بعض المستحقين من بيت المال على
 بعض ولكن قال في الهيئ من كتاب الزكاة والراي الى الامام من تفضيل وتسوية
 من غير ان يميل في ذلك الى هوى ولا يحمل لهم الا ما يكفيهم ويكفي اعوانهم بالمعروف
 وان فضل شيء من المال بعد ايصال الحقوق الى اربابها قسمه بين المسلمين فان
 قصر في ذلك كان الله تعالى عليه حسياً اه وذكر الزياي من الخراج بعد ان ذكر ان
 أموال بيت المال أربعة أنواع قال وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه
 الأنواع بيتاً يخصه ولا يخلط بعضه ببعض لان لكل نوع حكماً يختص به الى ان
 قال ويجب على الامام ان يتقى الله عز وجل ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته
 من غير زيادة فان قصر في ذلك كان الله تعالى عليه حسياً اه وفي كتاب الخراج

لابي يوسف ان ابا بكر رضى الله تعالى عنه قسم المال بين الناس بالسوية فجاء
 ناس فقالوا يا خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انك قسمت هذا المال
 فمويت بين الناس ومن الناس اناس لهم فضل وسوابق وقدم فلو فصلت أهل
 السوابق والقدم والفضل لفضلهم فقال اما ما ذكرتم من الفضل والقدم والسوابق
 فما أعرفني بذلك وانما ذلك شيء ثوابه على الله سبحانه وتعالى وهذا معاش
 فالاسوة فيه خير من الاثرة فلما كان هجرين الخطاب رضى الله تعالى عنه وجاء
 الفتح وفضل وقال لا تجعل من قاتل بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كن
 قاتل معه ففرض لأهل السوابق والقدم من المهاجرين والانصار من شهد بدرا
 أو لم يشهد بدرا أربعة آلاف وفرض لمن كان اسلامه كاسلام أهل بدر دون ذلك
 أنزلهم على قدر منزلتهم من السوابق اه وفي القنية من باب ما يحل للدرس والمتعلم
 كان أبو بكر يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر يعطيهم على
 قدر الحاجة والنفقة والفضل والاخذ بما فعله عمر في زماننا أحسن فتمت عبر الامور
 الثلاثة انتهى وفي البرازية السلطان اذا ترك العشر لمن هو عليه جاز غنيا كان
 أو فقير لكن المتروك له ان كان فقيرا فلا ضمان على السلطان وان كان غنيا ضمن
 السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة اه (تنبية) اذا
 كان فعل الامام مبنيا على المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ أمره شرعا
 الا اذا وافقه فان خالفه لم ينفذ ولهذا قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج من
 باب احياء الموات وليس للامام ان يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف
 اه وقد نقلنا هذه ايضا في القضاء (ثم قال) وقال قاضيخان في فتاواه من كتاب
 الوقف ولوان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا أرضا من أراضي البلدة حرا زبت موقوفة
 على المسجد أو أمرهم ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فقحت عنوة
 وذلك لا يضر بالمارة والناس ينفذ أمر السلطان فيها وان كانت البلدة فقحت صلحا
 تبقى على ملك ملاكها فلا ينفذ أمر السلطان فيها اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
 الوقف ايضا (ثم قال) وفي صلح البرازية رجل له غطاء في الديوان مات عن ابنين
 فاصطلمه على ان يكتب في الديوان اسم أحدهما ويأخذ العطاء والاخر لا شيء له
 من العطاء ويبدل له من كان العطاء له مالا معه او ما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح
 والعطاء لاذي جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا دخل

فيه لرضا الغير وجعله غير أن السلطان ان منع حق المستحق فقد ظلم مرتين في
 قضية حرمان المستحق واثبات غير المستحق مقامه اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب
 الصلح أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه)
 وخرج عن هـ هذه القواعد مسائل الى ان قال الثانية عشر سكوت المالك
 القديم حين قدم ماله بين الغائبين رضاه (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم
 أخذه حرم اعطاؤه مانصه) * تنبيه * يقرب من هذا قاعدة ما حرم فعله حرم طلبه
 الا في مسألتين الى ان قال الثانية الجزية يجوز طابها من الذمعي مع انه يحرم عليه
 اعطاؤها لانه ممكن من ازالة الكفر بالاسلام فاعطاؤه اياها انما هو ولا استقراره
 على الكفر وهو حرام والاولى منقولة ولم أر الثانية اهـ (وقال في القاعدة التاسعة
 عشر اذا اجتمع المبائر والمتسبب اضيف المحكم الى المباشر مانصه) ولا سهم لمن
 دل على حصن في دار الحرب اهـ (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه)
 واقسامه اى المجهول على ما ذكره الاصوليون كما في المنسار أربعة جهل بامل لا يصلح
 عذرا في الآخرة كجهل الكافر بصفات الله تعالى وأحكام الآخرة وجهل
 صاحب الهوى وجهل الباغى حتى يضمن مال العادل اذا أتاه وجهل من خاف
 باجتهاده الكتاب والسنة والاجماع كبيع أمهات الاولاد اهـ وقد نقلنا هاهنا في
 العتق (ثم قال) وفي الخلاصة اذا تكلم بكلمة الكفر جاهلا قال بعضهم لا يكفر
 وعامتهم على انه يكفر ولا يعذره وفي آخر التهمة ظن بجهله ان ما فعله من المظهور
 حلال له فان كان مما يعلم من دين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ضرورة كفر
 والا لا اهـ (وقال في أحكام الصبيان مانصه) وأما الايمان بالله تعالى ففي التقرير
 واستثنى نفي الاسلام من العبادات الايمان فثبت أصل وجوبه في الصبي العاقل
 لسببه وهو حدوث العالم لا الاداء فاذا أسلم عاقلا وقع فرضا فلا يجب تجديده بالغيا
 كتجهيل الزكاة بعد السبب ونفاه شمس الأئمة لعدم حكمه ولو آذاه وقع فرضا
 لان عدم الوجوب كان لعدم حكمه فاذا وجد وجد الاول أوجه اهـ (ثم قال)
 واتفقوا على وجوب العشر والمخراج في أرضه اهـ وقد نقلنا بقية في كتاب النكاح
 (ثم قال) ويصح أمانته اهـ (ثم قال) ويصح اسلامه وورثته ولا يقتل لوارثه بعد
 اسلامه صغيرا أو تبعا اهـ (ثم قال) ولا جزية عليه اهـ (ثم قال) ولا يؤخذ صبيان
 أهل الذمة بالتبيز عن صبيان المسلمين ولا ثنى على صبيان بني تغلب ولا يقتل الولد

المحربي اذا لم يقاتل ولو قتله مجاهد بعد قول الامام من قتل قتيلا فله سلبه لم يستحق
 السلب الا اذا قاتل ويدخل الصبي تحت قوله من قتل قتيلا فله سلبه فاذا قتل
 الصبي استحق سلبه مقتوله لقول الزياهي ويدخل فيه كل من يستحق من الغنيمة
 سهماً أو رضخاً اه وفي الكنزان الصبي من يرضخ له اذا قاتل اه (وقال في
 أحكام السكران مانصه) وقدمنا في الفوائد انه من محرم كالهأجى الا في ثلاث
 الردة والاقرار بالمحذود والخالصة والاشهاد على شهادة نفسه اه (وقال في أحكام
 العبيد) ولا سهم له من الغنيمة وانما يرضخ له ان قاتل اه (ثم قال) ويملكه
 الكفار بالاستيلاء اه (ثم قال) ولا جزية عليه اه (ثم قال) ولا حق له في بيت
 المال ولا يؤخذ بالتمييز عما لو كان عبد ذمى اه (وقال في أحكام الأهلى مانصه)
 هو كالبصير الا في مسائل منها الاجهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة ولا ج ولا ج وان وجد
 قائدا اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط مانصه) لو قال الوارث تركت حتى لم
 يبطل حقه اذا ملك لا يبطل بالترك والحق يبطل به حتى ان أحد الغانمين لو قال
 قبل القسمة تركت حتى بطل حقه الى ان قال وذكر الامام المعروف بخواهر زاده
 ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متما كد يمتثل السقوط بالاسقاط
 اه فقد علم ان حق الغانم قبل القسمة وحق الخمس للرهن وحق المسبل المجرد
 وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل
 القسمة على قول خواهر زاده يسقط بالاسقاط اه وقد نقلنا تمام ذلك في باب
 الشرب فراجع اه (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولا سهم له مع المقاتلة وانما
 يرضخ له ولا يقتل لو أسير أو مرتد بعد الاسلام ولا خراج على رأسه لو كان ذميا اه
 (وقال في أحكام الانثى مانصه) ولا سهم لها وانما يرضخ وان قاتلت ولا تقتل
 المرتدة والمشركة اه (وقال في أحكام الذمى مانصه) حكمه حكم المسلمين الا
 انه لا يؤمر بالعبادات ولا تصح منه اه (ثم قال) ولا يأثم على تركه العبادات على
 قول و يأثم على ترك اعتقادها اجماعا ولا يمنع من دخول المسجد جنباً بخلاف
 المسلم ولا يتوقف جواز دخوله على اذن مسلم عندنا ولو كان المسجد المحرام
 اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب الصلاة (ثم قال) ولا سهم له من
 الغنيمة ويرضخ له ان قاتل أو دل على الطريق اه (ثم قال) ويؤخذ بالذمى
 بالتمييز عما في المركب والملبس فيركبون بالسرج كالا كف ولا يلبسون

الطبايسة والاردية ولايتاب أهل العلم والشرف ويجعل على دورهم علامة ولا يحدون بيعة أو كنيسة في مهر واختلفت الرواية في سكاهم بين المسلمين في المصر والمعتمد المجاوز في محلة خاصة واختلف المشايخ هل يلزم تميزهم بجميع العلامات أو تنكفي واحدة والمعتمدانهم لا يركبون مطلقا ولا يلبسون العمامة وإن ركب الحمار في ضرورة نزل في الجامع ويضيق عليه في المرور اه (ثم قال تنبيه) الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الأديمين كالقصاص وضمان الأموال الا في مسائل (ثم قال تنبيه آخر) لا توارث بين المسلم والكافر الى ان قال وخرج المرتد فانه يرث كسب اسلامه وورثته المسلمون مع عدم الاتحاد اه أى اتحاد الدار وقد نقلناه في الفرائض (ثم قال تنبيه آخر) اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المناكحة والذباح في الديرة وشاركهم الجيوس في الجزية والدية دون الاخرين واستوى أهل الذمة فيما ذكر اه وقد نقلناه في أبوابها من الجنايات وغيرها (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتقتصر الاصول بأحكام منها لا يجوز له قتل أصله المحربي الادفعاهن نفسه وان خاف رجوعه ضيق عايه وألجأه ليقته غيره وله قتل فرعه المحربي كصهره اه (ثم قال) ومنها لا يجوز المجهاد الا باذنهم بخلاف الاصول لا يتوقف جهادهم على اذن الغرور اه (ثم قال) ومنها تبعية الفرع للأصل في الاسلام اه (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من أحد الجانبين فقط الرهن الى ان قال وعقد الامان جائز من قبل المحربي لازم من جانب المسلم اه (وقال في أحكام الاشارة مانصه) الاشارة من الآخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء من بيع الى ان قال الا في الحدود الى ان قال فظاهر اقتصار المشايخ على استثناء الحدود فقط صحة اسلامه بالاشارة ولم أرفها في الاصر يحا اه وقد نقلنا بقيته في مسائل شتى (ثم قال) وان لم يكن معتقل اللسان لم تعتبر اشارته مطلقا الا في أربع في الكفر والاسلام والنسب والفتوى كذا في تنقيح الجبوبي ويراد اخذ من مسئلة الاقتفاء بالرأس اشارة الشيخ في رواية الحديث وأمان الكافر اخذ من النسب لانه يحتاط فيه لمحقن الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كما قدمناه اه وقد نقلناه أيضا في مسائل شتى (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعاوضات المالية الى ان قال والغنيمة اه (ثم قال) ويقرب منه ملك المرتد

فانه يزول عنه زوال امر اعي فان أسلم تبين انه لم يزل وان مات أو قتل بان انه زال من وقتها اه (ثم قال) وأما اجارة المقطع ما أقطعه الامام فافق الامام العلامة قاسم بن قطلوبغا بصحتها قال ولا اثر لمجوز اخراج الامام له في اثناء المدة كمالا أثر لمجوز موت المؤجر في اثنائها ولا لكونه ملك المنفعة لاني مقابلة مال فهو ونظير المستأجر لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابلة استعداده لما أعدله لانظير المستعير لما قلنا واذا مات المؤجر أو أخرج الامام الارض عن المقطع تنفسح الاجارة لا تنتقل الملك الى غير المؤجر كما لو انتقل الملك في النظائر التي خرج عليها اجارة الاقطاع وهي اجارة المستأجر واجارة العبد الذي صومح على خدمته مدة معلومة واجارة الموقوف عليه الغلة واجارة العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال التجارة واجارة أم الولد اه وقد ألفت رسالة في الاقطاعات وأخرى سميتها النفقة المرضية في الاراضي المصرية وفيما أفتى به العلامة قاسم التصريح بأن للامام ان يخرج الاقطاع عن المقطع متى شاء وهو محمول على ما اذا أقطعه أرضا عامرة من بيت المال أم اذا أقطعه مواتا فاحياه ليس له اخراجه عنه لانه صار مال كاللرقبة كما ذكره أبو يوسف في كتاب الخراج اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الوقف ونقلناه في كتاب الاجارة (وقال في أحكام السفر مانصه) ويستويان أي البر والبحر في قيمة الاحكام منها اذا غزا في البحر ومعه فرس فانه يستحق سهم الفارس كما في المخانية اه (وقال في الفن الثالث في بحث ما فترق فيه المرتد وال كافر الاصل) لا يقر المرتد ولو بجزية ولا يصح نكاحه ولا تحل ذبيحته ويحل دمه وتوقف ملكه ونصرفاته ولا يسبي ولا يغادى ولا يمين عليه ولا يرث ولا يورث ولا يدفن في مقابر أهل ملة ولا يتبعه ولده فيها اه (وقال في آخر الفن المذكور فن الفرق والجمع مانصه) «فائدة» نقل الامام السبكي الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا تجوز اعادتها كما ذكره الاسيوطي في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامراء قلت يستنبط من تلك انها لو قفلت لا تقف ولو بغير وجه كما وقع ذلك في عصرنا في القاهرة في كنيسة بحارة زويلة فقفلها الشيخ محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تقف الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفقهها فلم يقبضها كما علم قاضي القضاة على فقهاء ولا ينافي ما نقله السبكي من الاجماع قول أصحابنا وبعباد المنهدم لان الكلام فيما هدمه الامام لا فيما نهدهم فالتأمل اه (ثم قال في فن الانجاز

مانصه) أي رجل آمن ألفا قبل ولم يقتلوا وقتل هو فقل حربي طلب الأمان لالف
فعدوا ولم يعد نفسه أي تترد لا يقتل فقل من كان إسلامه تبعا أو فيه شبهة أي
حصن لا يجوز قتل أهله ولا أمان لهم فقل إذا كان فيهم ذمي لا يعرف فسلو نرج
البعض حل قتل الباقي أي رضيع يحكم بالإسلام بلا تبعية فقل لقيط في دار
الإسلام اه وقد نقلناه في كتاب اللقيط (وقال أخو المؤلف في تسكياته للفن
السادس فن الفروق مانصه) كتاب السيرة مسلم قطعت يده محمد ثم ارتد ثم مات
على ردة أو لم يلقى بدار الحرب ثم جاء مسلمات من ذلك فعلى القاطع نصف الدية
لورثته فان لم يلحق ثم أسلم ثم مات فعليه دية كاملة وقال محمدوزن نصف الدية في
جميعها لأن اعتراض الردة أو وجب أهدار الجناية فاذا أسلم لا يعود لضمان والفرق
لهما أن الجناية وقعت في محل معصوم ولا كذلك إذا لم يعد اه وقد نقلناه
في كتاب الجنائيات (وقال أخو المؤلف في التسكيلة المذكورة في كتاب الإجارة مانصه)
قال الأميران قتلت هذا الفارس فلك كذا فقتله فلا شيء له ولو قال من قطع رأسه
فله كذا فقطع فله ماسي والفرق أن القتل جهاد والاستتجار عليه لا يجوز بخلاف
القطع اه وقد نقلناه في كتاب الإجازات (وقال أخو المؤلف في التسكيلة
المذكورة في كتاب الإكراه مانصه) ولو أكره على الإسلام صح اه وقد نقلناه
في كتاب الإكراه (وقال أخو المؤلف في التسكيلة المذكورة من كتاب الجنائيات
مانصه) قطع يده سلم فارتد ومات من القطع أو لم يلق بدار الحرب ثم عاد وأسلم ومات
من ذلك فعلى القاطع نصف الدية ولو لم يلحق حتى أسلم ومات نجب دية كاملة والفرق
أنه بالقضاء بالحق انقطعت المراجعة إلى اليد فوجب نصف الدية بالإسلام وإذا
لم يلحق لم ينقطع فصار كأنه لم يزل مسلما حتى مات اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
(وقال المؤلف في الفن السابع فن الحكايات مانصه) وسئل الإمام عن قال
لأرجو الجنة ولا أخاف النار ولا أخاف الله تعالى وآكل الميتة وأصلي بالاركوع
ولا سجود وأشهد بما لم أراه وابتغى الحق وأحب الفتنة فقال أصحابه أمر هذا
الرجل مشكل فقال الإمام هذا رجل يرجو الله تعالى لا الجنة ويخاف
الله تعالى لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه ويأكل السمك والحرام
ويصلي على الجنائز ويشهد بالتوحيد ويبغض الموت وهو حي ويحب المال
والولد وهما فتنة فقام الرجل وقبل رأسه وقال أشهد أنك للعالم وعاء اه وفي آخر

الفتاوى الظهيرية سئل الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن يقول اننا لأخاف النار
 ولا أرجو الجنة وانما أخاف الله تعالى وأرجوه فقال قوله اننا لأخاف النار
 ولا أرجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله سبحانه وتعالى
 واتقوا النار التي أعدت للكافرين ومن قيل له خف مما خوفك الله تعالى
 فقال لا أخاف رد ذلك كفر اهـ وقد نقلناه في مسائل منشورة (وقال في كتاب
 الطلاق السكران كالصاحي) الا في الاقرار بالمحـ دود الخصاله والردة والاشهاد
 على شهادته كذا في خلع الخانية اهـ وقد نقلناه في كتاب الحدود وفي كتاب الشهادات
 (وقال في كتاب الوقف مانصه) وقد سئل عن ذلك المحقق ابن الممما أي سئل عن
 الاراضي المشتركة من بيت المال هل يصح وقفها كما في شرحها فأجاب بان
 للامام البيع اذا كان بالمسلمين حاجة والعياد بالله تعالى وبينت في الرسالة انه
 اذا كان فيه مصلحة صح وان لم يكن لم حاجة كبيع عقار اليتيم على قول المتأخرين
 المفتي به فان قلت هذا في أوقاف الامراء أما أوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق
 بينهما فان للسلطان الشراء من وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي أجاب
 عنها المحقق ابن الممما في فتح القدير فانه سئل عن الاشرف برسباي اذا اشترى
 من وكيل بيت المال أرضاً ثم وقفها فأجاب بما ذكرنا من فراجع (وقال في كتاب
 البيوع من الفن الثاني مانصه) الزبا حرام الا في مسائل بين مسلم وحرى ثمة وبين
 مسلمين أسلمة ولم يضر جالينا اهـ (وقال في كتاب القضاء) القاضي اذا قضى في
 مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل الى ان قال أو بعدم ملك الكافر مال المسلم
 باحرازه بدارهم اهـ (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة
 بموت عن تجهيل الا في ثلاث الى ان قال والاساطان اذا أودع به بعض الغنيمه ثم مات
 ولم يبين عندهم أو دعه اهـ (وقال في كتاب الاكراه) أجرى الكفر على لسانه
 جو عيد حبس أو قيد كفر وبانت امرته اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
 في كتاب الوصايا) الاشارة من الناطق باطله في وصية وغيرها الا في الافتاء والاقرار
 بالنسب والاسلام والكفر كذا في التلخيص اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء وكتاب
 الاقرار (وقال في كتاب الفرائض مانصه) العطاء لا يورث كذا في صلح البرازية اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال فيه أيضا) كل انسان يرث ويورث الا لثلاثة
 الى ان قال والمرئد لا يرث ويرثه المسلمون اهـ (وقال فيه أيضا) المجد كالاب

الافى احدى عشرة مسئلة الى ان قال ويصير الصغير مسلماً باسلام ابيه دون جده اه
(وقال فيه ايضاً) لومات المستامن في دارنا عن ملل وورثته في دار الحرب وقف
ماله حتى يقدم موافا قدموا فلا بد من يدينه ولو اهل ذمة ولا بد ان يقولوا ولا نعلم له
وارثا غيرهم و يؤخذ منهم كفيل ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كتابه كذا في
مستامن فتح القدير اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (قال صاحب الاشباه)

*(كتاب اللقيط واللقطة والاتبى والمفقود) *

يجب الجمع لرادا لا ببق الا اذا رده من في عيال السيد اوردته أحد الابوين مطلقاً
أو الابن الى أحدهما أو أحد الزوجين للأخ أو وصي اليتيم أو من يعوله أو من
استعان به مالكة في رده اليه اوردته السلطان أو الشبهة أو المخير فالمستمتنى عشرة
من اطلاق المتون ولو اراد الملتقط الانتفاع بها بعد التعريف وكان غنياً لم يجعل له
فان كان فقيراً فكذلك الا باذن القاضي كافي الخفية الصبي في الالتقاط
كالبالغ والعبد كالمحرر وان رد العبد الا ببق فاجعل لمولاه وان أشهد راداً لا ببق انه
أخذه ليرده على مالكة انتفى الضمان عنه واستحق المجمع والا فلا فيه - ما والله
سبحانه وتعالى أعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب
اللقيط (قال المؤلف في القاعدة الثانية الامور بما قصد ما نصه) وقالوا في باب
اللقطة ان أخذها بنية ردّها حل رفعها وان أخذها بنية نفسه كان غاصباً آثمًا
اه (وقال في قاعدة هل الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل وهو مذهب
الشافعي أو التحريم حتى يدل الدليل على الاباحة ونسبه الشافعية الى أبي حنيفة
مانصه) ويتخرج عليها ما أشكل حاله منها الحيوان المشكل أمره والنبات المجهول
سميته ومنها اذا لم يعرف حال النهر هل هو مباح أو مملوك ومنها لو دخل بريحه حمام
وشك هل هو مباح أو مملوك ومنها مسئلة الزرافة ومذهب الشافعي القائل
بالاباحة المحل في الكل اه (وقال في خاتمة فيها فوائد في تلك القاعدة أعنى اليقين
لأنزول بالشك الى ان قال في القاعدة الثالثة في الاستصحاب مانصه) ومنها المفقود
لا يرث عندنا ولا يورث اه (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه
تناول الثمار الساقطة اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم
غلب المحرم المحلل) الى ان قال وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال

التاسعة اذا اختلط حمامه المملوك بغير المملوك فظاهر كلا مهم انه لا يحرم وانما
يكره قال في البرازية من اللقطة اتخذ برج حمام في قرية ينبغي أن يحفظها ويؤلفها
ولا يتركها بلا علف كيلا يتضرر الناس فان اختلط بها حمام غير صاحبها لا ينبغي
له أن يأخذها ولو أخذها طالب صاحبها رده كالمضالة الى آخر ما فيها اه (وقال
في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) ويعلمك المال بالاستيلاء على المباح
كالبالغ والتقاطه كالتقاط البالغ اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولم أر حكم
التقاطه واستيلائه على المباح وينبغي في الثاني أن يملكه مولاه أخذاً من قولهم
لوردة آبقا فاجعل لمولاه اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل
الاولى أسباب التملك المعاوضات المالية الى أن قال وتلك اللقطة بشرط اه
(وقال في بحث القول في ثمن التملك مانصه) ومنها قيمة اللقطة اذا صدق بها أو انتفع
بها بعد التعريف ولم يميز مالكها فالمعتبر قيمتها يوم التصديق لقولهم ان سبب
الضمان تصرفه في مال غيره بغير اذنه ولم أره صريحاً اه (وقال في بحث أحكام
الحرم مانصه) وهو مساو لغيره عندنا في اللقطة والدية على القاتل فيه خطأ وقد
نقلنا بقبته في كتاب الحج (ثم قال في فن الاغزاز مانصه) * المفقود * أي رجل يعدم ميتاً
وهو حي ينعم فقل المفقود اه (وقال في فن الاغزاز ايضا في بحث السر مانصه) أي
رضيع يحكم باسلامه باتباعه فقل لقيط في دار الاسلام اه وقد نقلناه في كتاب
المجهاد (وقال أخو المؤلف في تكملة لافن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب
اللقيط * لو كان اللقيط امرأة أقرت بالرق لرجل وصدقها كانت أمة له غير انه لا يقبل
قولها في حق الزوج حتى لا يبطل نكاحه ولو أقرت انها ابنة أب الزوج وصدقها
الاب ثبت النسب وبطل النكاح والفرق ان الابنية تنافي النكاح ابتهاء وبقاء
والرق لا ينافيه ولو طلقها واحدة وأقرت بالرق صار طلاقها نكاحاً ولو كان طلقها
ثنتين ثم أقرت به ملك رجعتها والفرق انها بالاقرار به بعد الثنتين تريد ابطال حق
نابت له بخلاف ما لو كان بعد طلاقه لان حق الرجعة لا يبطل بهذا الاقرار ولو كانت
معتدة فأقرت بالرق بدمضى حيضتين كان له أن يراجعها في الثالثة ولو أقرت
في الحيضة الاولى فتركها حتى مضت حيضتان لا يتمكن من الرجعة والفرق ان
اقرارها غير مبطل هاهنا وقتها وبطل في الفصل الاول والله تعالى الموفق اه
وقد نقلناه في كتاب الاقرار وكتاب الطلاق (ثم قال كتاب اللقطة) ترك الاشهاد

انه أخذها البرد ما ضمن وان خاف أخذ الظالم لها بشهادة لا يضمن والفرق ان
 الشهادة لصيانة المال والشهادة هنا سبب لقوته سبب دابته فأصلحها رجل كان
 للمالك أن يأخذها الا اذا قال جعلتها لمن يأخذها والفرق انه اذا قال ذلك فقد
 ملكها له وقد أنفق عليها فكانت هذه النفقة عوضا فنع الاسترداد نثر السكر
 فوقع في حجر رجل وأخذته غيره لا يكره اذا لم يكن أعد حجه لذلك كما لو وضع الشبكة
 لا للصيد فتعلق بها صيد كان لمن أخذته ولو نصبها لاجل الصيد كان لهما حباها اه
 وقد نقلنا ذلك في كتاب الصيد (ثم قال) ويكره امساك النجم بخلاف غيرها
 لان من عاداتها انها تمضي الى موضع آخر فتعطل فلا تعرف بخلاف الطيور الاخر
 فان أفرخت فهو لصاحب الام ان عرف والا تصدق به على فقير ثم يشتري كما حكى
 السرخسي عن أستاذه المحلواني انه كان مولعا بأكل النجم فكان يهب الكل من
 الفقير ثم يشتري منه بمن رخص اتانان ربطتما في موضع واحد لا يفولدا ذكرا
 وأنثى أو أحدهما ما بفلا والاخرى بجشافا ذهي كل واحد منهما البقل أو الذكر
 فهو بينهما والثاني ليبت المال لانه لقطعة والاضحية على هذا والله سبحانه
 وتعالى أعلم اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية وفي كتاب الدعوى (وقال
 في الفن السابع من الحكايات مانصه) وفي مناقب الكردى قال الامام الاعظم
 خدعتني امرأة وفقهتني امرأة وزهدتني امرأة أما الاولى كنت مجتازا فأشارت الى
 امرأة الى شيء مطروح في الطريق فتوهمت انها خرساء وان الشيء لها فلما رفعت
 اليها قالت احفظه حتى تسلمه الى صاحبه اه (ثم قال في الفن السابع أيضا مانصه)
 وفي مناقب الكردى قدم فتسادة الكوفة فاجتمع عليه الناس فقال سلوني عن
 الفقه فقال الامام مائة قول في امرأة المفقود فقال قول عمر تبرص أربع سنين
 ثم تعد عدة الوفاة وتزوج بمن شئت قال فان جاء زوجها الاول وقال تزوجت
 وأنا حي وقال الثاني تزوجت ولك زوج أيها يلاعن فغضب قتادة وقال لأجيبكم
 بشئ اه (وقال في الفن الثاني في كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ولا فرق
 في كون المجنين تبعا لآله بين بنى آدم والمحيوانات فالولده من صاحب الانثى
 لا لصاحب الذكر كذا في كراهة البزارية اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال
 في كتاب البيوع أيضا مانصه) لا تصح الاجارة بعد هلاك العين الا في اللقطة اه
 (وقال في كتاب الصيد) ولا يحمل للقلش ما يجده بلا تعريف ولو أرسل انسان

ملكه وقال من أخذه فهو له لا يملكه بالاستيلاء فلما صاحبه أخذه بعده حتى قشور
المان الملقاة لكن المختار انه تلك قشور الرمان ولو ألقى بهيمته الميتة فجاء رجل
سليها وأخذ جلد لها فلما سلكها أخذه فلو دغفه ردله ما زاد الدباغ ان كان بماله
قيمة الخ فراجعه (ثم قال فيه) سمكة في سمكة فان كانت سمكة حلاو الا لا منها
مستفدرة وان وجد فيها درة ملكها حلالا وان وجد دخانها أو دية ارامضروا
لا وهو لقطه له أن يصرفها على نفسه بعد التعريف ان كان محتاجا وكذا ان كان
غنيا تصدق به فندنا اه وقوله وكذا ان كان غنيا الخ صوابه لان كان غنيا
كفى شرحها (ثم قال فيه أيضا) النثر على الأمير لا يجوز وكذا التقاطه وفي العرس
جائز اه (وقال في كتاب الرهن مانصه) الوارث اذا عرف الرهن لا الراهن
لا يكون لقطه بل يحفظه الى ظهور المالك اه (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الشركة)

القول على جوازها بالفلوس الرائجة التسبر لا يصلح الا في موضع يجري مجرى
التقود للفاوض العقدم مع من لا تقبل شهادته له لا تجوز شركة القراء والوعاظ
والدالين والشهادين وألحق بهم الشهود في المحاكم وان شرط الربح للعامل
أكثر من رأس ماله لم يصح ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة وان شرط
الربح للدافع أكثر من رأس ماله لم يصح ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة
ولسكن منه سائر ماله كفى السراجية اذا عمل أحد الشريكين دون الآخر
بعد أو بغيره فالربح بينهما بخلاف ما اذا تقبل ثلاثة عمال من غير عقد شركة فجعله
أحدهم كان له ثلث الأجر ولا شيء للآخرين ما اشترت اليوم من أنواع التجارة
فهو يني وينك فقال نعم جاز ولو اشترى شيئا فقال اشركني فيه فقال قد اشركتك
فيه جازا الآن يكون قبل قبضه نهى أحدهما شريكه عن الخروج وعن بيع
النسيئة جاز ليس لأحدهما السفر بغير إذن الآخر فان سافر وهلك لم يضمن
فيما لا أجل له ولا مؤنة والربح بينهما تنكره الشركة مع الذمي اختلف رب المال
مع المضارب في التقييد والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للموكل اه
وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب المضاربة (ثم قال) ولو اختلف المولى مع
غرماء العبد فالقول لهم اه وقد نقلناه في كتاب الحجر والاذن والله سبحانه وتعالى

اعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب الشركة (قال المؤلف في قاعدة الاصل عدم فيه افرورع مانصه) ومنها القول قول الشريك والمضارب انه لم يربح لان الاصل عدمه وكذا لو قال لم اربح الا كذا لان الاصل عدم الزائد اهـ وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب المضاربة فراجعها (وقال في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم مانصه) * تنبيه في معراج الدراية من كتاب المحظر والاباحة ان أصحابنا احتاطوا في أمر الفروج الا في مسألة لو كانت جارية بين شريكين ادعى كل منهما انه يخاف عليهما من شريكه وطلب ان توضع على يده بدل لايحاب الى ذلك وانما تكون عند كل واحد يوم حشمة لذلك اهـ وسأني نقل هذه المسألة من كتاب النكاح (وقال في الثالثة الضرر لا يزال بالضرر مانصه) من فروعه اعدم وجوب العمارة على الشريك وانما يقال لم يريد هاتنفق واحد من العين الى استيفاء قيمة البناء أو ما تنفقته فالاول ان كان بغير اذن القاضي والثاني ان كان باذنه وهو المعتمد وكتبنا في شرح الكنز في مسائل شتى من كتاب القضاء ان الشريك يغير عليها في ثلاث مسائل اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في القضاء أيضا (وقال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه) وقد رجحوا المانع على المقتضى في مسألة السفل لرجل والعـ لولا آخر فان كلا منهما ممنوع عن التصرف في ملكه لمحق الا آخر فملكه مطلق له وتعلق حق الآخر به مانع اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) ونرجع عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال السادسة والعشرون أحد شريكي العنان قال للاثري اني اشتري هذه الجارية لنفسى خاصة فسكت الشريك لا تكون لهما اهـ (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي والمجاهل مانصه) كالمفاوضين اذا أذن كل واحد منهما لصاحبه بأداء الزكاة فأدى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن صاحبه فانه يضمن مطلقا اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة أيضا وفي كتاب الزكاة (وقال في أحكام النقود ما يتعين فيه وما لا يتعين مانصه) ويتعين في الامانات والهبة والصدقة والشركة اهـ (وقال في أحكام العقود مانصه) هي اقسام لازم من الجانبين البيع الى ان قال والشريك اهـ أى بأن يقول لا آخر في شئ اشتراه أشركت فيه مثلا كفاي المحوى (ثم قال) وجائز من الجانبين الشركة

اه (ثم قال) الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان الى ان قال وأما
 الشركة فظاهر كلامهم الفرق بينهما فالشركة في المباح باطلة وفي غيره اذا فقد
 شرطا فاسدة اه (ثم قال في فن الحيل مانصه) الثاني عشر في الشركة المحيلة
 في جوازها في العروض ان يبيع كل نصف متاعه بنصف متاع الآخر ثم
 يعقداها وهي معروفة اه (وقال أخوا المؤلف في تكملته للفن السادس فن
 الفروق في بحث الوكالة مانصه) قال له اشتر عبد زيد بيدي ويديك فقال نعم ثم قال
 له آخر كذلك فقال نعم فاشترى كان بين الآمرين دون المشتري فلم يشتري حتى لقيه
 ثالث فقال كذلك فأجاباه أيضا فهولاء أمرين الأولين ولو كانا حاضرين وعلمنا بذلك
 كان بين المشتري والثالث لان وكالتهما ارتدت لماعلمنا كما لو قال لا آخر اشترى
 عبد فلان ثم وكله آخر بشرائه فان قبل الوكالة لا بضرورة الأول فهو للاول وان
 بضرورة فهو للثاني والفرق ما قلنا اه وقد نقلنا بقية في كتاب الوكالة (وقال
 المؤلف في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) احتاط أصحابنا في الفروج الا
 في مسألة ما اذا كانت الجارية بين شريكين فادعى كل الخوف عليهما من شريكه
 وطالب الوضع عند عدل لا يجاب الى ذلك وانما تكون عند كل يوم حاشية للمالك كذا
 في كراهية المعراج اه وقد تقدم نقل هذه المسئلة من قاعدة الاصل
 في الابضاع التحريم (ثم قال في كتاب النكاح مانصه) والضابط ان الحق اذا كان
 مما لا يتجزأ فإنه يثبت لكل على الكل فلا استخدام في المملوك مما يتجزأ اه
 (وقال في كتاب البيوع مانصه) الربا حرام الا في مسائل الى ان قال وبين
 المتفاوضين وشريكي العنان اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يحلف القاضي
 على حق مجهول فلو ادعى على شريكه خيانة مبهمة لم يحلفه اه (وقال فيه أيضا
 مانصه) ابي أحد الشريكين العمارة مع شريكه فلا جبر عليه الا في جدار يتعين لهما
 وصيان ويخاف سقوطه وعلما ان في تركه ضررا فان الآتي من الوصيين يجبر كل في
 المخانة وينبغي ان يكون الوقف كذلك اه (وقال في كتاب الأمانات مانصه) الأمانات
 تنقلب مضمونة بموت عن تجميل الا في ثلاث الى ان قال وذكرها لولا الجحى وذكر من
 الثلاثة أحد المتفاوضين اذا مات مجهولا ولم يبين حال المال الذي في يده اه (وقال
 فيه أيضا) اذا تعدى الأمين ثم ازاله لا يزول الضمان كالمستعير والمستأجر الا
 في الوكيل بالبيع الى ان قال والشريك غنا أو مفاوضة اه (وقال أيضا في كتاب

الامانات المأذون له في شيء كآذنه امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع ونرج عنه
 مسئلتان الى ان قال الثانية حمام مشترك بين اثنين أجر كل واحد منهما حصته
 لرجل ثم أذن أحدهما مستأجرا به بالمارة فعمم فلا رجوع للمستأجر - الى الشريك
 الساكن ولو هم أحدا الشر يكتن المحمام بلا اذن شريكه فانه يرجع على شريكه
 بحصته كذا في اجارة الولوالجية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب
 القسمة) المشترك اذا انهدم فأبى أحدهما العمارة فان احتمل القسمة لا جبر وقسم
 والا بني ثم أجره ليرجع بني أحدهما بغير اذن الآخر فطلب أحدهما رفع بنائه
 قسم فان وقع في نصيب للباني فيها والا هـ دم اه وقد نقلناه بعضه في كتاب
 الغصب (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الوقف) *

لو وقف على المصالح فهي الامام والمخيط والقيم وشراء الدهن والمخمس والمراوح
 كذا في منظومة ابن وهبان كل من بني في أرض غيره بأمره فالبناء لمالكها ولو
 بني لنفسه بلا أمره فهو له وله رفعه الا ان يضر بالارض اه وقد نقلناه في كتاب
 الامانات كالمعارية وفي كتاب الغصب (ثم قال) وأما البناء في أرض الوقف فان
 كان للباني المتولي عليه فان كان بمال الوقف فهو وقف وإن بناه من ماله للوقف
 أو أطلق فهو وقف وإن لنفسه فهو له وإن لم يكن متوليا فان باذن المتولي ليرجع
 فهو وقف والا فان بني للوقف فوقف وإن لنفسه أو أطلق له رفعه ولم يضر وإن
 أضر فهو المضيع ماله فيتربص الى خلاصه وفي بعض الكتب للناظر بما يملكه
 بأقل القيمة للوقف منزوعا وغير منزوع بمال الوقف الناظر اذا أجر ثم مان
 فان الاجارة لا تنسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الربيع له فانها
 تنسخ بغيره كما حرره ابن وهبان معزيا الى عدة كتب ولكن اطلاق المتون يخالفه
 اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الاستدانة على الوقف لا تجوز الا اذا
 احتج اليها المصلحة الوقف كتعمير وشراء بذر فتجوز بشرطين الاول اذن القاضي
 الثاني ان لا يتيسر اجارة العيين والصرف من أجرها كما حرره ابن وهبان وليس من
 الضرورة الصرف على المستحقين كما في القنية والاسدانة القرض أو الشراء
 بالنسيئة وهل يجوز للمتولي ان يشتري متاعا بأكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه

على العمارة ويكون الربح على الوقف المجواب نعم كما حره ابن وهبان لا يشترط
 لصحة الوقف على شيء وجود ذلك الشيء وقته فلو وقف على أولاد زيد ولا ولد له صح
 ونصرف الغلة الى الفقراء الى ان يوجد له ولد واختلفوا فيها اذا وقف على مدرسة
 أو مسجد وهيا مكانا لبنائه قبل ان يبنيه فالصحيح المجوز اخذ من السابقة كفاي
 فتح القدير اقالة الناظر عقد الاجارة جائزة الا في مسئلتين الاولى اذا كان
 العاقد ناظرا قبله كما فهم من تعليلهم الثانية اذا كان الناظر يجعل الاجرة كفاي
 القنية ومشى عليه ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) استبدال
 الوقف العام لا يجوز الا في مسائل الاولى لو شرطه الواقف الثانية اذا غصبه
 غاصب وأجرى الماء عليه حتى صار يجره لا يصلح للزراعة فيضمنه القيم القيمة
 ويشتري بها أرضا بدلا الثالثة ان يجهده الغاصب ولا يبنيه له وهي في الخاتمة
 الرابعة ان يرغب انسان فيه ببدل أكثر غلة وأحسن مفعلا فيجوز على قول أبي
 يوسف وعليه القوي كفاي فتاوى قارئ الهداية اجارة الوقف بأقل من أجره المثل
 لا يجوز الا اذا كان أحد لا يرغب في اجارتها الا بأقل وفيها اذا كان النقصان
 يسيرا اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) شرط الواقف يجب اتباعه لقولهم
 شرط الواقف كنص الشارع أى في وجوب العمل به وفي المفهوم والدلالة كما بيناه
 في الشرح الا في مسائل الاولى شرط ان القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غير الاهل
 الثانية شرط ان لا يجر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجاره سنة
 أو كان في الزيادة تنفع للفقراء فلا يقاضى المخالفة دون الناظر اه وقد نقلناه في الاجارة
 (ثم قال) الثالثة لو شرط ان يقرأ على قبره فالتعيين باطل الرابعة شرط ان يتصدق
 بغاضل الغلة على من يسأل في مسجد كذا كل يوم لم يراع شرطه فلا قيم التصديق على
 سائل في غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على من لا يسأل اه قال شارحها
 وهذا مبنى على عدم تعيين المكان في الوقف قياسا على النذر اه وقد نقلناه
 في كتاب الايمان (ثم قال) الخامسة لو شرط للمستحقين خيرا أو مجامعنا كل يوم فلا قيم
 ان يدفع القيمة من النقود في موضع آخر لهم طلب العين وأخذ القيمة السادسة تجوز
 الزيادة من القاضى في معلوم الامام اذا كان لا يكفيه وكان عالما تقيا السابعة
 شرط الواقف عدم الاستبدال فلا قاضى الاستبدال اذا كان أصلح لا يجوز للقاضى
 عزل الناظر المشروط بلا خيانة ولو عزله لا يصير مزمولا ولا الثاني متوليا كما

في فصول العمادى ويصح عزل الناظر بلا خيانة ان كان منصوب القاضى اذا عزل
القاضى الناظر ثم عزل القاضى فتقدم المخرج الى الثانى وادعى ان الاول عزله
بلا سبب لا بعيدة ولكن يأمره أن يثبت عنده انه أهل للولاية فاذا أثبت أحاده
ليس للقاضى عزل الناظر بمجرد شكايه المستحقين عنده حتى يثبتوا عليه خيانة
وكذا الوصى اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) الواقف اذا عزل الناظر
فان شرط له العزل حال الوقف صح اتفاقا والا عند محمد ويصح عند أبي يوسف
ومشايخ بلخ اختاروا قول الثانى والصدرا اختار قول محمد وعلى هذا الاختلاف
لومات الواقف فلا ولاية للناظر ~~لكن~~ وانه كونه وكيله عنه فيملك عزله بلا شرط وتبطل
ولا يته بموته وعند محمد ليس بوكيل فلا يملك عزله ولا تبطل ولا يته بموته والخلاف
فيما اذا لم يشترط له الولاية في حياته وبعد مماته أما لو شرط ذلك لم تبطل بموته اتفاقا
هـ اذا حصل ما فى الخلاصة والبرازية والقنوى على قول أبي يوسف كفى للولاية
وفى العناية لولم يجعل الواقف له فيما فنصب القاضى فيما وقضى بقوامته لم يملك
الواقف اخراجه اه ولم أر حكم عزل الواقف للدرس والامام الذى ولاه ما ولا
يمكن الاحتياق بالناظر لتعليمهم له عزله الناظر عند اثباته بكونه وكيله عنه
وليس صاحب الوظيفة وكيله عن الواقف ولا يمكن منعه عن العزل مطلقا لعدم
الاشتراط فى أصل الايقاف ~~لكن~~ كونهم جعلوا له نصب الامام والمؤذن بلا شرط
كفى البرازية البانى أولى بنصب الامام والمؤذن وولد البانى وعشيرته أولى من
غيرهم بنى مسجد فى محلة فنارعه بعض أهل المحلة فى العمارة فالبانى أولى مطلقا
وان تنازعوا فى نصب الامام والمؤذن مع أهل المحلة ان كان ما اختاره أهل المحلة
أولى من الذى اختاره البانى فما اختاره أهل المحلة أولى مما اختاره البانى وان كانا
سواء فنصب البانى أولى اه لم انه قد كثر فى زماننا اجارة الارض مقبلا ومراحا
قاصدين بذلك لزوم الاجروان لم ترو بماء النيل ولا شك فى صحة الاجارة لانها تستأجر
للزراعة وغيرها وهما منفعتان مقصودتان كفى اجارة الهداية الارض تستأجر
للزراعة وغيرها قال فى البناءة اى لغرض الزراعة نحو البناء وغرس الاشجار ونصب
الفسطاط ونحوها وفى المعراج وقع القدير من البيع الفاسد ولا تجوز اجارة
المراعى أى السكلاء والمجيلة فى ذلك أن يستأجر الارض ليضرب فيها فسطة طاطه
اوليجعلها حظيرة لغنمه ثم يستبيع المرعى وذكر الزبلى المجيلة أن يستأجرها لا يقاف

الدواب أو منفعة أخرى اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) والمحاصل
 ان المقيّل مكان القبلولة وهي النوم نصف النهار قال الرازي في تفسير الفرقان
 المقيّل زمان القبلولة أو مكانها وهو الفردوس في الآية وهي أصحاب الجنة يومئذ
 خير مستقرا وأحسن مقبلا وفي القاموس القائلة نصف النهار قال يقيّل قبلا
 وقبلولة وقائلة ومقبلا اه وأما المراح ففي القاموس أرواح الابل ردها الى
 المراح بضم الميم أي المأوى في المساء وفي الصحاح أراح ابله أي ردها الى المراح
 وفي المصباح الرواح روح العشي وهو من الزوال الى الليل والمراح بضم الميم حيث
 مأوى المشاة بالليل والمناخ والمأوى مثله وفتح الميم بهذا المعنى خطأ لانه اسم
 مكان واسم الزمان والمكان والمصدر من أفعّل بالالف مفعّل بضم الميم على صيغة
 اسم المفعول وأما المراح بالفتح فاسم الموضع من راحت من غير ألف واسم المكان
 من الثلاثي بالفتح والمراح أيضا الموضع الذي يروح القوم منه أو يرجعون اليه
 اه فرجع معنى المقيّل في الاجارة الى مكان القبلولة ويدل على صحته قوله
 لو استأجرها لنصب الفسطاط جاز لانه للقبلولة ورجع معنى المراح الى مكان مأوى
 الابل ويدل على صحته قوله لو استأجرها لا يقف الدواب أو ليحعلها حظيرة لغنمه
 جاز وتخلية البعيد باطلة فلو استأجر قرية وهو بالمصر لم يصح تخليتها على الاصح
 كما في الخناية والظهيرية في البيع والاجارة بيع وهي كثيرة الوقوع في اجارة
 الاوقاف فينبغي للتولي أن يذهب الى القرية مع المستأجر فيخلّي بينه وبينها أو يرسل
 وكيله أو رسوله احياها مال الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب
 البيوع (ثم قال) أقر الموقوف عليه ان فلانا يستحق معه كذا وأنه يستحق
 الربع دونه وصدقه فلان صح في حق المقر دون غيره من أولاده وذريته ولو كان
 مكتوب الوقف بخالفه جلا على ان الواقف رجع عما شرطه وشرط ما أقربه المقر
 ذكره الخصاص في باب مستعمل وأطال في تقريره ما شرطه الواقف لائس ليس
 لأحدهما الانفراد الا اذا شرط الواقف الاستبدال لنفسه ولا يخرفان للواقف
 الانفراد لفلان كما في فتاوى قاضيان ومقتضاهما لو شرط لهما الادخال والخراج
 ليس لأحدهما ذلك ولو بعد موت الآخر فيبطل ذلك الشرط بموت أحدهما
 وعلى هذا الشرط النظر لهما فبات أحدهما أقام القاضى غيره وليس للحي الانفراد
 الا اذا أقامه القاضى كما في الاسعاف الناظر وكيل الواقف عند أبي يوسف ووكيل

الفقراء عند محمد فينزل بموت الواقف عند أبي يوسف وله عزله ويبطل ما شرطه
 له بموته خلافا لمحمد في الكل الدور والمواثيق المسجلة في يد المستأجر بحسبها
 بغبن فاحش نصف أجرة المثل أو نحوها لا يعذر أهل المحلة بالسكوت عنه إذا أمكنهم
 رفعه ويجب على المحاكم أن يأمره بالاستيفار بأجر المثل ويجب عليه تسليم زود
 السنين الماضية ولو كان القيم ساكنا مع قدرته على الرفع إلى القاضي لا غرامة عليه
 وانما هي على المستأجر وإذا ظفر بمال الساكن فله أخذ النقصان منه فيصرفه
 في مصرفه قضاء وديانة كذا في القنية اهـ وقد نقلناه في الاجارة (ثم قال) عزل
 القاضي فادعى القيم أنه قد أجرى له كذا مشاهرة أو مساهنة وصدقه المعزول فيه
 لا يقبل الابينة ثم إن كان ما عينه أجر مثل جملة أو دونه يعطيه الثاني ولا يحط
 الزيادة ويعطيه الباقي اهـ يصح تعليق التقرير في الوظائف أخذ من جواز تعليق
 القضاء والامارة بجميع الولايات فلو مات المعلق بطل التقرير فإذا قال القاضي ان
 مات فلان أو شغرت وظيفة كذا فقد قرر ترك فيها صح وقدر كره في أنفع الوسائل
 تفقها وهو وفقه حسن اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وفي فوائد
 صاحب المحيط للإمام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا تسقط لانه في معنى الصلة
 وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة اهـ ذكره في الدرر والغرر وجزم
 في البغية تلخيص القنية بأنه يورث قال بخلاف رزق القاضي اهـ وقد نقلناه
 في كتاب القضاء وكتاب الفرائض (ثم قال) وفي الينبوع للأسير مطي فرع نذكر
 ما ذكر أصحابنا الفقهاء في الوظائف المتعلقة بالاقواف وأوقاف الامراء والسلطين
 كلها ان كان لها أصل من بيت المال أو ترجع اليه فيجوز لمن كان بصفة
 الاستحقاق من عالم المعلوم الشرعية وطالب علم كذلك وصوفي على طريقة
 الصوفية من أهل السنة أن يأكل مما وقفوه غير متقيد بما شرطوه ويجوز في هذه
 المسألة الاستنابة لعذر وغيره ويتناول المعلوم وان لم يباشروا ولا استتابوا واشترك
 اثنين فأكثر في الوظيفة الواحدة وللواحد عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة
 الاستحقاق من بيت المال لم يحل له الاكل من هذا الوقف ولو قرر الناظر وباشر
 الوظيفة لان هذا من بيت المال لا يتحول عن حكمه الشرعي بجعل احد وما يئوهم كثير
 من الناس من يقول في ملك الذي وقف أي عليهم فهو توهم فاسد ولا يقبل في باطن
 الامر أما أوقاف ما كوها وأوقفوها فلها حكم آخر وهي قابلة بالنسبة الى تلك وإذا عجز

الوقف عن الصرف الى جميع المستحقين فان كان أصله من بيت المال روعي فيه
صفة الاستحقاق من بيت المال فان كان في أهل الوظائف من هو بصفة الاستحقاق
من بيت المال وليس غيره كذلك قدم الاولون على غيرهم من العلماء وطلبة العلم
وآل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وان كانوا كلهم بصفة الاستحقاق منه
قدم الأئحوج فالأحوج فان لم يتجوزوا في الحاجة قدم الأصغر فالأكبر فقدم
المدرس ثم المؤذن ثم الامام ثم القيم وان كان الوقف ليس مأخذه من بيت المال
اتبع فيه شرط الواقف فان لم يشترط فيه تقديم أحد لم يقدم فيه أحد بل يقسم على
كل منهم جميع الوقف بالسوية أهل الشرائع وغيرهم اهـ بلفظه وقد اختلف بذلك
كثير من فقهاء زماننا فاستباحوا تناول معالم الوظائف بغير مباشرة أو مع مخالفة
الشروط والحال ان ما نقله السيوطي عن علمائهم انما هو فيما بقي لبيت المال
ولم يثبت له ناقل أما الاراضي التي باعها السلطان وحكم بخصه بيها ثم وقفها
المشترى فانه لا بد من مراعاة شرائطه فان قلت هل في مذهبه من ذلك أصل قلت
نعم كما بينته في الرسالة المرضية في الاراضي المصرية وقد سئل عن ذلك المحقق ابن
الهام فأجاب بأن للامام البيع اذا كان بالمسلمين حاجة والعياذ بالله تعالى
وبينت في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة صحت وان لم يكن لم حاجة كبيع عقار
اليتيم على قول المتأخرين المفتي به اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) فان
قلت هذا في أوقاف الأمراء أما أوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق بينهما فان
للسلاطين الشراء من وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي أجاب عنها المحقق
ابن الهمام في فتح القدير فانه سئل عن الاشرف برسباي اذا اشترى من وكيل بيت
المال أرضاً ثم وقفها فأجاب بما ذكرناه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال)
وأما اذ وقف السلطان من بيت المال أرضاً للمصلحة العامة فذكر قاضي خان
في فتاواه جوازه ولا يراعى ما شرطه دائماً وأما استواء المستحقين عند الضيق
فمخالف لمذهبه من المال في الحماوى القدسي الذي يبدأ به من ريع الوقف العمارة
شرطه الواقف أم لا ثم ما هو أقرب للعمارة وأعم للمصلحة كالامام للمجيد والمدرس
لمدرسة يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم المراج والبساط كذلك اهـ وظاهره ان المقدم
في الصرف الامام والمدرس والوقاد والفراس وما كان بمعناهم لتعبيره بالكاف
فما كان بمعناهم الناظر وينبغي الحاق الشاذ من العمارة والكاتب بهم

لافي كل زمان وينبغي المحاق المجابي المباشر للجباية بهم والسواق يلحق بهم
 أيضا والمخيط يلحق بالامام بل هو أقوى لانه امام الجمعية ولكن قيد المدرس
 بمدرس المدرسة وظاهره اخراج مدرس الجامع ولا ينبغي ما يندرج من الفرق فان
 مدرس المدرسة اذا غاب تعطلت المدرسة فهو أقرب الى العماره كدرسي الروم
 وأمامدارس الجامع كما كثر المدرسين بمصر فلا ولا يكون مدرس المدرسة من
 الشعائر الا اذا لازم التدريس على حكم الشرط أما مدرسوا زماننا فلا كما لا ينبغي
 وظاهر ما في المحاوي تقديم الامام والمدرس على بقية الشعائر لانه يبرهن و اذا
 علمت هذا ظهر لك ان الشاهد والمباشر والشا في غير زمن العماره والمزملاني
 والشهنة وكاتب الغيبة وخازن الكتب وبقية أرباب الوظائف ليسوا منهم وينبغي
 المحاق المؤذن بالامام وكذلك الميعاني لكثرة الاحتياج اليه للمسجد فظاهر
 ما في المحاوي تقديم ما ذكرناه ولو شرط الواقف الاستواء عند الضيق لانه جعلهم
 كالعماره ولو شرط استواء العماره بالمسحوق لم يعتبر بشرطه وانما تقدم عليهم
 فكذلكهم الجامعية في الاوقاف لما شبه الاجرة وشبه الصلة وشبه الصدقة فيعطى
 كل شبهه ما يناسبه فاعتبرنا شبه الاجرة في اعتبار زمن المباشرة وما يقابله من المعلوم
 والمحل للاغنياء اه وقد نقلناه في الاجارة (ثم قال) وشبه الصلة باعتبارانه
 اذا قبض المستحق المعلوم ثم مات أو عزل فانه لا يسترد منه حصته ما بقي من السنة
 وشبه الصدقة لتصح أصل الوقف فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء فاذ مات المدرس
 في اثناء السنة مثلا قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات أو عزل ينبغي
 أن يتنظر وقت قصبة الغلة الى مدة مباشرة والى مباشرة من جاء بعده ويقسط المعلوم
 على المدرسين ويتنظر كم يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسب مدته
 ولا يعتبر في حقه اعتبار زمن مجيء الغلة وادراكها كما اعتبرت في حق الاولاد
 في الوقف بل يفتقر المحكم بينهم وبين المدرس والفقير وصاحب وظيفة ما وهذا
 هو الاشبه بالفقير والاعديل كذا حرره الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم اعلم ان
 اعتبار زمن مجيء الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف المؤجرة على الاقساط الثلاثة
 كل أربعة أشهر قسط فيجب اعتبار ادراك القسط فكل من كان مخلوقا قبل تمام
 الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق القسط ومن لا فلا كذلك في فتح القدر
 لا تنفيخ الاجارة بموت المؤجر لا وقف الا في مسئلتين ما اذا أجرة الاوقاف ثم ارتد

ثم مات لبطان الوقف برده فانتقلت الى ورثته وفيما اذا اجرأرضه ثم وقفها على
معين ثم مات تنسخ ذكره ابن وهبان في آخر شرحه الناظر اذا اجرأنا ثم هرب
ومال الوقف عليه لم يضمن كمان التارخانية اه وقد نقلناه في الاجارة (ثم قال)
بخلاف ما اذا فرط في خشب الوقف حتى ضاع فانه يضمنه أقرب ارض في يد غيره
انها وقف وكذبه ثم اشتراها أو ورثها صارت وقفا مأخوذة له بزعمه وقد كتبنا
نظائرهما في الاقرار (وقعت حادثة) وقف على الامير فلان ثم من بعده على أولاده
ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسأهم وعقبهم
من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقرض أولاد الذكور صرف الى كذا فهل
قوله من الذكور قيد للاباء والابناء حتى لا يستحق انثى ولا ولد انثى أم هو قيد
في الابناء دون الاباء حتى يستحق الذكور ولو من أولاد البنت أو هو قيد في الاباء
دون الابناء حتى يستحق ولد الذكور ولو كان انثى فأجبت هو قيد في الابناء دون
الاباء لان الاصل كون الوصف بعدم تعاطفين يكون للاخير كما صرحوا به في باب
المهرمات في قوله سبحانه وتعالى من نسائككم اللاتي دخلتم بهن بعد قوله وأمهات
نسائككم وربائبكم ولان الظاهر من مقصوده حرمان أولاد البنات لكونهم ينسبون
الى آبائهم ذكورا كانوا أو إناثا وتخصيص أولاد البنات ولو كانوا إناثا لكونهم
ينسبون اليه وبقرينة قوله بعده فاذا انقرض أولاد الذكور ولم يقل أبناء
الذكور ولا أبناء الاولاد والله سبحانه وتعالى أعلم ثم بلغني ان بعض الشافعية
جعل له قيدا في الاباء والابناء ووافقوه بعض الحنفية ورأيت الاسنوي نقل
في التمهيد أن الوصف بعد الجملة يرجع الى الجميع عند الشافعية والى
الاخير عند الحنفية وان محل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو وأما بنهم
فيعود الى الاخير اتفاقا الاستدانة على الوقف لمصالح الوقف عند الضرورة
لا تجوز الا باذن القاضى وان كان المتولى يبعد منه يستدين بنفسه كذا في خزنة
المفتين الناظر اذا فوض النظر الى غيره فان كان له التفويض بالشرط صحيح مطلقا
والا فان فوض في صحته لم يصح وان فوض في مرض موته صحيح كذا في القنية واليتيمة
وخزنة المفتين وغيرها واذا صح التفويض بالشرط لا يملك عزله الا اذا كان الواقف
جعل له التفويض والعزل كما حرره الطرسوسى في أنفع الوسائل ولم يذكر ما اذا فوض
في مرض موته بالشرط ونقلنا بالهبة ويذنبى ان له العزل والتفويض الى غيره

كالايباء وسئلت عن ناظر معين بالشروط ثم بعد وفاته لحاكم المسلمين فهل اذا
فوض النظر الى غيره ثم مات ينتقل الى الحاكم أولا فاجبت بأنه اذا فوض في صحته
ينتقل الى الحاكم بموته لعدم صحة التفويض وان في مرض موته لا ينتقل له مادام
المفوض له باقية اقامه مقامه وعن واقف شرط ترتيبا لرجل معين ثم من بعده للقراء
ففرغ منه لغيره ثم مات فهل ينتقل الى القراء فأجبت بالانتقال ليس للقاضي
ان يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للقراء الاخذ الا بالنظر على
الوقف وذكر المحسبي في واقعاته ان للقاضي نصب القيم بغير شرط الواقف
وليس له نصب خادم للمسجد بغير شرط فاستفدت منها ما ذكرته بكره اعطاء فقير
من وقف الفقراء مائتي درهم لانه صدقة فاشبهه الزكاة الا اذا وقف على فقراء
قرباته فلا يكره كالوصية كذا في الاختيار ومن هنا يعلم حكم المرتب الكثير من
وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء فليحفظ اذا وقف على فقراء قرباته لم يستحق
مدعيها الا ببينة على القرابة والفقر ولا بد من بيان جهة القرابة ولا بد من بيان انه
فقير معدوم ومن له نفقة على غيره ولا مال له فقير ان كانت لا تجب الا بالقضاء كذا
الرحم المحرم وان كانت تجب بغير قضاء فليس بفقير كالولد الصغير كذا في الاختيار
اذا حصل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كله او بعضها فما قطع لا يبقى
لهم دين على الوقف اذ لا حق لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن الاحتياج اليه عمر
أولا وفي الذخيرة ما يفيد ان الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير فانه
يضمن اه واثارة ما ذكرناه ان الغلة لو جاءت في السنة الثانية وفضل شيء بعد
صرف معلومهم هذه السنة لا يعطيهم الفاضل عوضا عما قطع وقد استفتيت
عما اذا شرط الواقف الفاضل عن المستحقين للعتق وقد قطع للمستحقين في
سنة شيء بسبب التعمير فهل يعطى الفاضل في الثانية لهم ولا لعتق فأجبت للعتق
لما ذكرناه واذا قلنا بتعمير الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير هل يرجع
عليهم بما دفعه اليهم ومنهم من يقول لا يستحقونه أولا لم أره صريحا لكن نقولوا
في باب النفقات ان مودع الغائب اذا أنفق الوديعة على أبوي المودع بغير اذنه
واذن القاضي فانه يضمن واذا ضمن لا يرجع عليهم لانه لما ضمن تبين ان المدفوع
ملكه لاستناد ملكه الى وقت التعدي كما في الهداية وغيرها اه وقد نقلناه
في كتاب الطلاق وفي كتاب الامانات (ثم قال) وقالوا في كتاب الغصب ان المضمونات

على كفا الضامن مستندا الصوقت التعدى حتى لو غيب الغاصب العين المغصوبة
 وضمنه المالك ملكها مستندا الى وقت الغصب فينفذ بيعه السابق ولو اعتق
 العبد المغصوب بعد التضمين نفذ ولو كان ذارحم محرم عتق عليه كما بيناه في النوع
 الثالث من بحث الملك اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) ولا يخالفه
 ما في القنية من باب الشروط في الوقف لو شرط الواقف قضاء دينه ثم يصرف الفاضل
 الى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة فصرف الفاضل الى المصرف المذكور ثم
 ظهر دين على الواقف يسترد ذلك من المدفوع اليهم اهـ لان الناظر ليس بمستند
 في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملكه القابض فكان للناظر
 استرداده بخلاف مسئلة لاناه متهدد لكونه مصرف اليهم مع علمه بالحاجة الى
 التعمير وكذا لا يرد ما اذا اذن القاضى بالدفع الى زوجة الغائب فلما حضر
 بحد النكاح وحلف فانه ذكر في العناية ان شاء ضمن المرأة وان شاء ضمن الدافع
 ويرجع هو على المرأة اهـ لانه غير متهدد وقت الدفع وانما يظهر الخطأ في الاذن
 وانما دفع بناء على صحة اذن القاضى وكان له الرجوع عليها لانه وان ملك
 المدفوع بالغيمان فليس بمتبرع اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب الامانات
 (ثم قال) وفي النوازل سئل أبو بكر عن رجل وقف دارا على مسجد على ان ما فضل
 من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى الغلة للممارسة هل
 يصرف للفقراء قال لا يصرف الى الفقراء وان اجتمع غلة كثيرة لانه يجوز ان يحدث
 للمسجد حدث والدار بحال لا تغل قال الفقيه سئل أبو جعفر عن هذه المسألة
 فأجاب هكذا ولكن الاختيار عندي انه اذا علم انه قد اجتمع من الغلة مقدار ماله
 احتاج المسجد والدار الى العمارة أمكن العمارة منها صرف الزيادة على الفقراء
 على ما شرطه الواقف اهـ بلفظه فقد استفدنا من هذا ان الواقف اذا شرط تقديم
 العمارة ثم الفاضل عنها للمستحقين كما هو الواقع في أوقاف القاهرة فانه يجب
 على الناظر امساك قدر ما يحتاج اليه للعمارة في المستقبل وان كان الآن لا يحتاج
 الموقوف الى العمارة على القول المختار للفقيه وعلى هذا في فرق بين اشتراط
 تقديم العمارة في كل سنة والسكوت عنه فانه مع السكوت تقدم العمارة عند
 الحاجة اليها ولا يدخلها عند عدم الحاجة اليها مع الاشتراط تقدم عند الحاجة
 ويدخلها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفاضل عنها للفقراء

نعم اذا اشترط الواقف تقديمها عند الحاجة اليها لا يدخر لها عند الاستغناء وعلى
 هذا فيدخر الناظر في كل سنة قدر العمارة ولا يقال انه لا حاجة اليه لانا نقول قد
 علمه في النوازل يجوز ان يحدث للمسجد حدث والدار بمحال لا تغل وحاصله جواز
 خراب المسجد أو بعض الموقوف والموقوف لا غلته فيؤدي الصرف الى الفقراء
 من غير ادخار شيء للتعمير الى خراب العين المشروط تعميرها أولا وصى الواقف
 ناظر على أوقافه كما ومتصرف في أمواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول
 وصيا كان الثاني وصيا لانا نظرا كما في العتائية من الوقف ولم يظهر لي وجهه
 فان مقتضى ما قاله في الوصايا ان ~~يكونا~~ وصيين - حيث لم يعزل الاول فيكونان
 ناظرين فليتأمل وليراجع غيره اه وقد نقلناه في كتاب الوصية والله سبحانه
 وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المهمة بكتاب الوقف
 (قال المؤلف في القاعدة الاولى لاثواب الابانية مانصه) وأما الوقف فليس بعبادة
 وضعا بدليل صحته من الكافر فان نوى القرية فله الثواب والا فلا اه (وقال
 في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها مانصه) وان غرس في المسجد فان قصد
 الظل لا يكره وان قصد منفعة أخرى كره اه وقد نقلنا بقيته في كتاب المحظر
 (وقال في المساعدة الثانية الامور بمقاصدها من الاصل الثاني من التاسع
 وهو انه لا يشترط معنية القلب التلفظ في جميع العبادات مانصه) وخرج عن
 هذا الاصل مسائل الى ان قال ومنها الوقف ولو مسجد لا بد من التلفظ الدال
 عليه اه (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ومنها الوقف على
 ولده أو وصى لولده لا يدخل ولد ولده ان كان له ولد لصلبه والا استحقه ولد
 الابن واختلف في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول وصحح واذا ولد للواقف
 ولد رجع من ولد الابن اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب وهذا في المفرد
 وأما في الوقف على أولاده دخل النسل كله كذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد
 كما في فتح القدير وكأنه للعرف فيه والا فالولد مفرد او جمعا حقيقة في الصلبي اه
 (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ووقفنا على الوكيل على
 علمه دفع المخرج عنه وكذا القاضي وصاحب وظيفة الخ وقد نقلنا بقيته
 في كتاب القضاء (ثم قال) ووسع أبو يوسف في القضاء وفي الوقف والفتوى على
 قوله فيما يتعلق بهما الى ان قال وصحح الوقف على النفس وعلى جهة تنقطع ووقف

المشاع ولم يشترط التسليم الى المتولى ولا حكم القاضى وجوز استبداله عند الحاجة اليه بلا شرط وجوزه مع الشرط ترغيبا في الوقف وتيسيرا على المسلمين اه (وقال في القواعد السادسة العادة محكمة مآذنه) ومنه ألفاظ الواقفين تبنى على عرفهم لا على قواعد الاصول كما في وقف فتح القدير اه (ثم قال) ومنها ما في وقف القنية بعث شمعاً في شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبقي منه ثلثه أو ربعه أو دونه ليس للامام ولا للمؤذن ان يأخذ بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن يأخذ من غير تصريح الاذن في ذلك فله ذلك اه ومنها البطالة في المدارس كايام الاعياد ويوم عاشوراء وشهر رمضان في دروس الفقه لم أرها صريحة في كلامهم والمسئلة على وجهين فان كانت مشروطة لم يسقط من المعلوم شيء والا فينبغي ان يلحق ببطالة القاضى وقد اختلف في أخذ القاضى ما رتب له من بيت المال في يوم بطالته فقال في المحيط انه يأخذ يوم البطالة لانه يستريح لليوم الثاني وقيل لا يأخذه اه وفي المنية القاضى يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة على الاصح واختاره في منظومة ابن وهبان وقال انه الاظهر اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) فينبغي ان يكون كذلك في المدارس لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة يكون للطالبة والتعريف عند ذوى المهمة ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطالة طويلة أدت الى ان صار الغالب البطالة وأيام التدريس قليلة وبعض المدرسين يتقدم في أخذ المعلوم على غيره محققا بأن المدرس من الشعاثر مستدلا بما في الحاوى القدسي مع ان ما في الحاوى انما هو في المدرس للدراسة لا في كل مدرس فخرج مدرس المسجد كما هو في مصر والفرق بينهما ان المدرسة تتعطل اذا غاب المدرس بحيث تغفل أصلا بخلاف المسجد فانه لا يتعطل بغيبة المدرس (فائدة) نقل في القنية ان الامام في المسجد يسامح في كل شهر أسبوعا للاستراحة أو لزيارته أهله وعبارته في باب الامامة امام ترك الامامة لزيرة أقربائه في الرسايق أسبوعا أو نحوه أو لمصيبة أو لاستراحة لا بأس به ومثله وهو في العادة والشرع اه ومنها المدارس الموقوفة على درس الحديث ولا يعلم مراد الواقف هل يدرس فيها علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح كمنه تصير ابن الصلاح أو يقرأ من الحديث كالبخاري ومسلم ونحوهما ويتكلم على ما في الحديث من فقه أو غريب ولغة ومشكل واختلاف كما هو عرف الناس الآن قال المحلل

الاسيوطي وهو شرط المدرسة الشيعونية كما رأيت في شرط واقفها قال وقد سأل شيخ الاسلام أبو الفضل بن حجر شيخه المحافظ أبا الفضل العراقي عن ذلك فأجاب بأن الظاهر اتباع شروط الواقفين فانهم يختلفون في الشروط وكذا اصطلاح كل بلد فان أهل الشام كانوا يلقون دروس الحديث كالجماع ويتكلم المدرس في بعض الاوقات بخلاف المصريين فان العادة عندهم جرت في هذه الاعصار بالجمع بين الامرين بحسب ما يقرأ فيها من الحديث اهـ (قال في فصل تعارض العرف مع اللغة من المبحث الرابع العرف الذي يحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر انما هو) ويمكن أن يخرج عليهما مسئلتان احدهما مسألة البطالة في المدارس فاذا استمر عرف بها في أشهر مخصوصة حمل عليها ما وقف بعدها لا ما وقف قبلها الثانية اذا شرط الواقف النظر للحاكم وكان الحاكم اذا ذاك شافعيًا ثم صار الآن حنفيًا لا قاضي غيره الا نياية هل يكون النظر له لانه الحاكم اولاً لانه متأخر فلا يحمل المتأخر عليه فقطتضي القساعة الثماني اهـ (ثم قال) ومن هذا النوع لو وقف بلد اعلى المحرم الشريف وشرط النظر الى القاضي هل ينصرف الى قاضي المحرم أو قاضي البلد الموقوفة أو قاضي بلد الواقف ينبغي أن يستخرج من مسألة مالو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر فهل النظر عليه لقاضي بلد اليتيم أو لقاضي بلد ماله صرحوا بالاول فينبغي أن يكون النظر لقاضي المحرم ويمكن أن يقال الأرجح كون النظر لقاضي البلد الموقوفة لانه أعرف بمصالحها فالظاهر ان الواقف قصده وبه تحصل المنفعة وقد اختلفوا فيما اذا كان له عقار لاني ولاية القاضي وتنساز عاقبه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم من نظر الى التداعي والترافع واختلف التصحيح في هذه المسئلة اهـ وقد نقلنا هذه المسئلة والتي قبلها في كتاب القضاء (ثم قال) فالحاصل ان المذهب عدم اعتبار العرف الخاص ولكن أفق كثير من المشايخ باعتباره فأقول على اعتباره ينبغي أن يفتي بأن ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلوا الحوانيت لازم وبصير الخلو في الحانوت حق له فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارتها غيره ولو كانت وقفا وقد وقع في حوانيت الجمولون بالغورية ان السلطان الغوري لما بناها أسكنها التجار بالخلو وجعل لكل حانوت قدرا أخذه منهم وكتب ذلك بمكتبه بكتب الوقف وكذا أقول على اعتبار العرف الخاص وقد تعارف الفقهاء بالقاهرة النزول عن

الوظائف بما لا يعطى لصاحبها وتعارفوا ذلك فينبغي المجاوز فانه لو نزل له وقبض
 منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 اه (وقال في القاعدة الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد في التنبيه الثالث
 لافرق بين المحكم بالحكمة وبين المحكم بالموجب مانصه) فاذا اقر بوقف عقاره عند
 القاضى وشرط فيه شروطا وثبت ملكه لما وقفه وسلمه الى ناظر ثم تنازع الى قاض
 حنفى وحكم بحكمة الوقف ولزومه وموجبه لا يكون حكما بالشرط فلو وقع التنازع
 في شرط من الشروط عند مخالف كان له أن يحكم بحكم مقتضى مذهبه ولا يمنعه حكم
 الحنفى السابق اذ لم يحكم بمعاني الشرط انما حكم بأصل الوقف وما تضمنه من صحة
 الشرط فليس للشافعى المحكم بإبطاله بانه اعتبار شرط الغلة له أو النظر أو الاستبدال
 اه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب القضاء أيضا فراجعها (ثم قال) السادس
 القضاء بخلاف شرط الواقف كالقضاء بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء شرط
 الواقف كنص الشارح مبرح به في شرحي الجمع للمصنف وابن ملك اه وقوله
 للمصنف هو ابن الساعاتى كما في شرحها (ثم قال) وصرح السبكي في فتاواه بأن
 ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص فهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصه
 في الوقف نصا وظاهرا اه ويدل عليه قول أصحابنا كما في الهداية ان المحكم
 اذا كان لا دليل عليه لا ينفذ وعبارة أو يكون قول لا دليل عليه وفي بعض نسخ
 القدورى بان الى آخره ويدل عليه أيضا ما في الذخيرة والولوالجمية وغيرهما من
 ان القاضى اذا قرر فراشا للمسجد بغير شرط الواقف لم يحمل له ولا يحمل للفراش تناول
 المعلوم اه وبهذا علم حرمة أحداث الوظائف وأحداث المراتب الاولى وان فعل
 القاضى ان وافق الشرع نفذوا لارد عليه والله سبحانه وتعالى أعلم اه وقد نقلنا
 هذه العبارة في كتاب القضاء أيضا (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل
 والمحرام غلب المحرام المحلل مانصه) ومنها الوشرط الواقف أن لا يتوجر وقفه أكثر
 من سنة فزاد الناظر عليها وظاهر كلامهم الفساد في جميع المدة لا فيمازاد على
 المشروط لانها كالبيع لا يقبل تغريق الصفة وصرح به في فتاوى قارئ الهداية
 (ثم قال) والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه اه وقد نقلنا هذه العبارة
 في كتاب الاجارة أيضا (وقال في القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعية
 منوط بالصحة مانصه) قال قاضى خان في فتاواه من كتاب الوقف لوان السلطان

أذن لقوم أن يجمعوا أرضاً من أراضي بيت المال حوانيت موقوفة على المسجد
 أو امره - م أن يزيدوا في مسجدهم - قالوا ان كانت البلدة فتحت عنوة وذلك لا يضر
 بالمسألة والناس يتخذون السلطان فيها وان كانت البلدة فتحت صلحاً تبقى على ملك
 ملاكها فلا ينفذ أمر السلطان فيها اه وقد نقلنا ذلك في كتاب المجاهد أيضاً (وقال
 في تنبيه تصرف القاضي في حاله فعليه في أموال اليتامى والتركات والأوقاف مقيد
 بالمصلحة فان لم يكن مبنياً عليها لم يصح مانعه) وصرح في الذخيرة والولول المجتعة
 وغيرهما بأن القاضي اذا قرر فراشاً للمسجد بفرض الواقف لم يهل للقاضي ذلك
 ولم يهل للفراش تناول المعلوم اه وبه علم حرمة احداث الوظائف بالأوقاف بطريق
 الاولى لان المسجد مع احتياجه الى الفراش لم يجهز تقريره لامكان استئجار فراش
 بلا تقرير فتقرير غيره من الوظائف لا يهل بالاولى وبه - لم أيضا حرمة احداث
 المرتبات بالأوقاف بالاولى وقد سئلت عن تقرير القاضي المرتبات بالأوقاف
 فأجبت بأنه ان كان من وقف مشروط للفقراء فالقريب صحيح لكنه ليس به لازم
 وللناظر انصرف الى غيره وقطع الاول الا اذا حكم القاضي بعدم تقرير غيره فحينئذ
 يلزم وهي في أوقاف الخصاص وغيره وان لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يهل
 وكذا اذا كان من وقف الفقراء وقرره لمن يملك نصاباً ثم سئلت لو قرر من فائض
 وقف سمكت الواقف عن مصرف فائضه فهل يصح فأجبت بأنه لا يصح أيضاً
 لما في التتارخانية ان فائض الوقف لا يصرف الى الفقراء وانما يشتري به المتولى
 مستغلاً وصرح في النزائية وتبعه في الدرر والقرر بأنه لا يصرف فائض وقف
 لوقف آخر اتحد واقفهما أو اختلف اه وكتبنا في شرح الكنز من كتاب القضاء ان
 من القضاء الباطل القضاء بخلاف شرط الواقف لان مخالفته كخالفه النص اه
 (قال في القاعدة التاسعة اعمال الكلام اولى من اهماله مانعه) ومنها الوقف
 على اولاده وليس له الاولاد أو اولاد حمل عليهم صوناً للفظ من الاهمال عملاً بالجواز
 وكذا الوقف على مواليه وليس له موالى وانما له موالى موالى استحقوا كما في التحرير
 اه (ثم قال) وقد جعل الامام الاسيوطى من فروعه ما موقع في فتاوى السبكي
 فنذكر كلامه - ما بالتمام ثم نذكر ما يسهره الله سبحانه ونعالي بما يناسب اصولنا
 قال السبكي لو ان رجلاً وقف عليه ثم على اولاده ثم على اولادهم ونسله وعقبه ذكراً
 أو أنثى لكان ذلك مثلاً لحظ الانثيين على ان من توفي منهم من ولد أو نسل عاد ما كان

جارية عليه من ذلك على ولده ثم على ولد ولده ثم على نسله على الفريضة وعلى ان من
 توفي منهم من غير نسل عادم ما كان جارية عليه من ذلك على من في درجته من أهل
 الوقف المذكور يقدم الأقرب إليه فالأقرب ويستوى الأخ الشقيق والأخ من
 الأب ومن مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا
 أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفى ان لو بقي حيا إلى أن يصير إليه شيء من
 منافع الوقف المذكور وقام ولده في الاستحقاق مقام المتوفى فان انقرضوا فعلى
 القراء فتوفي الموقوف عليه وانتقل الوقف إلى ولديه أحمد وعبد القادر ثم توفي
 عبد القادر وترك ثلاثة أولاد وهم علي وعمر ولطفة وولدي ابنه محمد المتوفى
 في حياة والده وهم ما عبد الرحمن ومالكه ثم توفي عمر عن غير نسل ثم توفيت لطفة
 وترك بنتا تسمى فاطمة ثم توفي علي وترك بنتا تسمى زينب ثم توفيت فاطمة
 بنت لطفة عن غير نسل فإلى من ينتقل نصيب فاطمة المذكورة
 فأجاب الذي يظهر لي الآن ان نصيب عبد القادر جمعه يقسم هذا الوقت على
 ستة بن جارية عبد الرحمن منها اثنان وعشرون ومالكه أحد عشر وبن زينب سبعة
 وعشرون ولا يستقر هذا الحكم في أعقابهم بل كل وقت بحسبه قال ويبان ذلك
 ان عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه إلى أولاده الثلاثة وهم علي وعمر ولطفة
 لذ كرمثل حظ الاثنين على خمسة وألهم خمسة ولطفة خمسة وهذا هو الظاهر
 عندنا ويحتمل ان يقال يشاركهم عبد الرحمن ومالكه ولدا محمد المتوفى في حياة
 أبيه ونزلا منزلة أبيهما فيكون له ما السبعان والعلو السبعان ولعمر السبعان
 ولطفة السبع وهو هذا وان كان محتملا فهو مرجوح عندنا لان الممكن في ما أخذه
 ثلاثة أمور أحدها ان مقصود الواقف ان لا يحرم أحدا من ذريته وهذا ضعيف
 لان المقاصد اذا لم يدل عليها اللفظ لا تعتبر الثاني ادخالهم في الحكم وجعل
 الترتيب بين كل أصل وفرعه لا بين الطبقتين جميعا وهذا محتمل لكنه خلاف
 الظاهر وقد كنت ملت إليه مرة في وقف للفظ اقتضاه فيه لست أعمه في كل ترتيب
 الثالث الاستناد إلى قول الواقف ان من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشي
 قام ولده مقامه وهذا قوي لكنه انما يتم لو صدق على المتوفى في حياة والده انه
 من أهل الوقف وهذه مسألة كان وقع مثلها في الشام قبل التسعين وسقائة
 وطلبوا فيها نفلا فلم يجدوه فإرسلوا إلى الديار المصرية يسألون عنها ولا أدري

ما أجابوهم لكنني رأيت بعد ذلك في كلام الأصحاب فيما اذا وقف على أولاده على
 ان من مات منهم انتقل نصيبه الى أولاده ومن مات ولا ولده انتقل نصيبه الى
 الباقين من أهل الوقف فمات واحد عن ولد انتقل نصيبه اليه فاذا مات آخر عن
 غير ولد انتقل نصيبه الى أخيه وابن أخيه لانه صار من أهل الوقف فهذا التعليل
 يقتضي انه انما صار من أهل الوقف بعدموت والده فيقتضي ان ابن عبد القادر
 المتوفى في حياة والده ليس من أهل الوقف وانه انما يصدق عليه اسم أهل الوقف
 اذا آل اليه الاستحقاق بعدموت والده قال ومما يتنبه له ان بين أهل الوقف
 والموقوف عليه هو ما وخصوصا من وجه فاذا وقف مثلا على زيد ثم عمر وثم أولاده
 فعمر وموقوف عليه في حياة زيد لانه معين قصده الواقف بخصوصه وسماه وعينه
 وليس من أهل الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه وهو موت زيد وأولاده اذا آل
 اليهم الاستحقاق كل واحد منهم من أهل الوقف ولا يقال في كل واحد انه موقوف
 عليه بخصوصه لانه لم يعينه الواقف وانما الموقوف عليه جهة الا ولا ذلك الفقهاء قال
 قتيبي بذلك ان ابن عبد القادر والد عبد الرحمن لم يكن من أهل الوقف أصلا
 ولا موقوفا عليه لان الواقف لم ينص على اسمه (قال) وقد يقال ان المتوفى في حياة
 أبيه يستحق بتقدير انه لو مات أبوه جرى عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق الى
 أولاده قال وهذا قد كنت في وقت أبجته ثم رجعت عنه فان قلت قد قال الواقف
 ان من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشيء فقد سمى من أهل الوقف مع
 عدم استحقاقه فيدل على انه أطلق أهل الوقف على من لم يصل اليه الوقف
 فيدخل محمد والد عبد الرحمن وملكته في ذلك فيستحقان ونحن انما نرجع في
 الأوقاف الى ما دل عليه لفظ واقفها سواء وافق ذلك عرف الفقهاء أم لا قلت لان سلم
 مخالفة ذلك لما قلناه أما أولا فلا نه لم يقل قبل استحقاقه وانما قال قبل استحقاقه
 لشيء فيجوز ان يكون قد استحق شيئا صار به من أهل الوقف ويترقب استحقاقا
 آخر فيموت قبله فنص الواقف على ان ولده يقوم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل
 اليه ولو سلمنا انه قال قبل استحقاقه فيحتمل ان يقال ان الموقوف عليه أو البطن
 الذي بعده وان وصل اليه الاستحقاق أعني انه صار من أهل الوقف قد يتأخر
 استحقاقه اما لانه مشروط بمدة كقوله في كل سنة كذا فيموت في اثنا عشر يوما
 أشبه ذلك فيصح ان يقال ان هذا من أهل الوقف والى الا أن ما استحق من الغلة

شيئا ما لعدمها ولعدم شرط الاستحقاق بمضى زمان أو غيره هذا حكم الوقف بعد
 موت عبد القادر فلما توفي عمر عن غير نسل انتقل نصيبه إلى اخوته عملا بشرط
 الواقف ان في درجته فيصير نصيب عبد القادر كله بينهما اثلاثا على الثلثان
 للطيفة الثلث ويستمر حرمان عبد الرحمن وملكة فلما ماتت لطيفة انتقل نصيبها
 وهو الثلث إلى ابنتها ولم ينتقل لعبد الرحمن وملكة شي لوجود أولاد عبد القادر وهم
 محبوبونهم لانهم أولاده وقد قدمهم على أولاد الاولاد الذين هم اعمهم ولما توفي
 علي بن عبد القادر وخلف بنته زينب احتمل ان يقال ان نصيبه كله وهو ثلثا
 نصيب عبد القادر لها عملا بقول الواقف من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده
 وتبقى هي وبنت عمتها مستوعبتين نصيب جد هما زينب ثلثاه وفاطمة ثلثه
 واحتمل ان يقال ان نصيب عبد القادر كله يقسم الآن على أولاده عملا بقول
 الواقف ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده فقد أثبت لجميع أولاد الاولاد استحقاقا
 بعد الاولاد وانما حجبنا عبد الرحمن وملكة وهما من أولاد الاولاد بالاولاد فاذا
 انقرض الاولاد زال الحجب فيستحقان ويقسم نصيب عبد القادر بين جميع أولاد
 أولاده فلا يحصل لزينب جميع نصيب أبيها وينقص ما كان بيد فاطمة بنت لطيفة
 وهذا أمر اقتضاه النزول الحادث بانقراض طبقة الاولاد المستفاد من شرط الواقف
 ان أولاد الاولاد بعدهم ولا شك ان فيه مخالفة لظاهر قوله ان من مات فنصيبه
 لولده فان ظاهره يقتضي ان نصيب علي لبنته زينب واستمرار نصيب لطيفة لبنتها
 فاطمة بخالفة هذا العمل فيهما جميعا ولم يخالف ذلك لزمنا مخالفة قول الواقف
 ان بعد الاولاد يكون لا أولاد الاولاد فظاهره يشمل الجميع فهذان الظاهران
 تعارضاه وتعارض قوى صعب ليس في هذا الوقف محذور من غير منه وليس
 الترجيح فيه بأهلين بل هو محل نظر الفقيه وخطري فيه طرق منها ان الشرط
 المقضي لاستحقاق أولاد الاولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف والشرط المقضي
 لانحراجهم بقوله من مات انتقل نصيبه لولده متأخر فالعمل بالمتقدم أولى لان هذا
 ليس من باب التخيخ حتى يقال العمل بالمتأخر أولى ومنها ان ترتيب الطبقات
 أصل وذكرا اتفق نصيب الوالد إلى ولده فرع وتقصيل لذلك الأصل فكأن
 التمسك بالأصل أولى ومنها ان من صيغة عامة بقوله من مات وله ولد صالح لكل
 فرد منهم ولجميعهم واذا أريد مجموعهم كان انتقال نصيب مجموعهم إلى مجموع

الاولاد من مقتضيات هذا الشرط فكان اعماله من وجهه مع اعمال الاول
 وان لم يعمل بذلك كان الغاء الاول من كل وجه وهو مرجوح ومنها اذا تعارض
 الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارضاً لا ترجح فيه فالاعطاء أولى لانه
 لا شك انه أقرب الى غرض الواقفين ومنها ان استحقاق زينب لا قبل الامرين
 وهو الذي يخصها اذا شرك بينها وبين بقية أولاد الاولاد محقق وكذا فاطمة
 والزائد على المحقق في حقها مشكوك فيه ومشكوك في استحقاق عبد الرحمن
 ومملكة فاذ لم يحصل ترجيح في التعارض بين اللفظين يقسم بينهم فبقسم من عبد
 الرحمن ومملكة وزينب وفاطمة وهل يقسم للذكر مثل حظ الانثيين فيكون
 لعبد الرحمن خساء واحد لكل من الاناث خمسة نظراً اليهم دون أصولهم أو يتظر الى
 أصولهم فينزلون منزلتهم لو كانوا موجودين فيكون لفاطمة خمسة ولز زينب خساء
 ولعبد الرحمن ومملكة خساء فيه احتمال وأنا الى الثاني أميل حتى لا يفضل نخذ
 على نخذ في المقدار بعد ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة من غير نسل والباقيون
 من أهل الوقف زينب بنت خالها وعبد الرحمن ومملكة ولداها وكلهم في درجتها
 وجب قسم نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه ومملكة ربعه ولز زينب ربعه ولا نقول
 هنا يتظر الى أصولهم لان الانتقال من مساوهم ومن هو في درجتهم فكان اعتبارهم
 بأنفسهم أولى فاجتمع لعبد الرحمن ومملكة الخمسان حصل لهما بموت علي ونصف
 وربع الخمس الذي لفاطمة بينهم بالقرينة فلعبد الرحمن خمس ونصف خمس
 وثلاث خمس ومملكة ثلاث خمس وربع خمس فاجتمع لز زينب الخمسان بموت والدها
 وربع خمس فاطمة فاجتمعنا الى عدد يكون له خمس وخمسة ثلث وربع وهو
 ستون فقسنا نصيب عبد القادر عليه لز زينب خساء وربع خمسة وهو سبعة
 وعشرون ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وهو خمس ونصف خمس وثلاث خمس
 ومملكة أحد عشر وهي ثلثا خمس وربع خمس فهذا ما ظهر لي ولا أشتبهى أحداً
 من الفقهاء يقلدني بل يتظار لنفسه اه كلام السبكي قلت قائله الاسيوطي الذي
 يظهر اختصاره أولاد عول لعبد الرحمن ومملكة بعد موت عبد القادر عمه لا بقوله
 ومن مات من أهل الوقف الخ وما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه انه من أهل
 الوقف ممنوع وما ذكره في تأويل قوله قبل استحقاقه خ لاف الظاهر من
 اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صريح كلام الواقف انه أراد بأهل الوقف

الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية وليكنه بصدق
 ان يصير اليه وقوله لشي من منافع الوقف دليل قوي لذلك فانها ذكرت في سياق
 الشرط وفي سياق كلام معناه النفي فتعم لان المعنى ولم يستحق شيئا من منافع
 الوقف وهذا صريح في رد التاويل الذي قاله ويؤيده ايضا قوله استحق
 ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حيا الى ان يصير له شي من منافع الوقف فهذه الالفاظ
 كلها صريحة في انه مات قبل الاستحقاق وايضا لو كان المراد ما قاله السبكي
 لاستغنى عنه بقوله أولا على ان مات عن ولد عا دما كان جاريا عليه على ولده
 فانه يغني عنه ولا ينافي هذا اشتراطه الترتيب في الطبقات بم لان ذلك عام خصصه
 هذا كما خصصه ايضا قوله على ان مات عن ولد الخ وايضا فان اذ عملنا بعموم
 اشتراط الترتيب لزم منه الغاء هذا الكلام بالكلية وان لا يعمل في صورة لانه
 على هذا التقدير انما استحق عبد الرحمن ومملكة المسماة في الدرجة اخذ من
 قوله حاد على من في درجته فبقى قوله ومن مات قبل استحقاقه الخ مهما لا يظهر له
 أثر في صورة بخلاف ما اذا عملناه وخصصناه بعموم الترتيب فان فيه اعمالا
 للكلامين وجما بينهما وهذا أمر ينبغي ان يقطع به حينئذ فنقول المسماة عبد
 القادر قسم نصيبه بين أولاده الثلاثة وولدى ولده اسماة لعبد الرحمن ومملكة
 السبعان اثلاثا فلما مات عمر عن غير نسل انتقل نصيبه الى أخويه وولدى أخيه
 فيصير نصيب عبد القادر كله بينهم لم على خسان وللطيفة خمس ولعبد الرحمن ومملكة
 خسان اثلاثا فلما توفيت لطيفة انتقل نصيبها بكاملها لبنتها فاطمة والمسماة على
 انتقل نصيبه بكامله لبنته زينب ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقيون في درجتها
 زينب وعبد الرحمن ومملكة قسم نصيبها بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اعتبارا بهم
 لا بأصولهم كما ذكر السبكي لعبد الرحمن نصف ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد
 الرحمن بموت عمر خمس وثلاث وموت فاطمة نصف خمس والمملكة بموت عمر ثلثا
 خمس وموت فاطمة ربع خمس فيقسم نصيب عبد القادر ستين جزأ زينب سبعة
 وعشرون وهي خسان وربع خمس ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وهو خمس
 ونصف وثلث والمملكة احد عشر وهي ثلثا خمس وربع خمس فصح ما قاله السبكي
 لكن الفرق تقدم استحقاق عبد الرحمن ومملكة والحزم حينئذ بهذه هذه القسمة
 والسبكي تردد فيها وجعلها من باب قسمة المشكوك في استحقاقه ونحن لا نتردد في

ذلك وسئل السبكي أيضا عن رجل وقف وقفًا على حمزة ثم أولاده ثم أولادهم
وشرط أن من مات من أولاده انتقل نصيبه للباقيين من أخوته ومن مات قبل
استحقاقه لشيء من منافع الوقف وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان
حيات حمزة وخاف ولدين هما عماد الدين وخديجة وولد مات أبوه في حياة
والده وهو نجم الدين بن مؤيد الدين بن حمزة فأخذ الولدان نصيبهما وولد الولد
نصيب الذي لو كان أبوه حيًا لأخذه ثم ماتت خديجة فهل يحتص أخوها بالباقي
أو يشاركه ولداً أخيه نجم الدين فأجاب تعارض فيه اللفظان فيحتمل المشاركة
ولكن الأرجح اختصاص الأخ وترجيحه أن التخصيص على الأخوة وعلى الباقيين
منهم كالتخصيص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم الخاص على العام
هـ هذا آخر ما أورده السيوطي في هذه المسئلة وأنا أذكر حاصل السؤال
وحاصل جواب السبكي وحاصل ما خالف فيه السيوطي ثم أذكر بعده ما عندي
في ذلك وانما أطيل فيها لكثرة وقوعها وقد أقيمت فيها مراراً أما حاصل السؤال
أن الواقف وقف على ذريته مرتبة بين البطون ثم للذكر مثلى حظا للثنتين وشرط
انتقال نصيب المتوفى عن ولداً له وعن غير ولد إلى من هو في درجته وأن من مات
قبل استحقاقه وله ولد فقام ولده مقامه لو بقي حيات الواقف عن ولدين ثم مات
أحدهما عن ثلاثة وولدي ابن لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين مات
واحد عن غير نسل ثم أحد الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي أن
ما خص المتوفى وهو النصف مقسوم بين أولاده الثلاثة ولا شيء للولدي ولده المتوفى
في حياته ومن مات من الثلاثة من غير نسل رد نصيبه إلى أخويه فيكون النصف
بينهما ومن مات عن ولد فنصيبه له مادام أهل طبقة أبيه ثم فن مات بعدهم يقسم
نصيبه بين جميع أولاد الأجداد بالسوية فيدخل ولد المتوفى في حياة أبيه فتتقضى
القسم بموت الطبقة الثانية ويزول المحجب عن ولدي المتوفى في حياة أبيه عملاً
بقوله ثم على أولاد أولاده وأنه انما يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه إلى
ولده مادام البطن الأول فن مات من أهل البطن الأول انتقل نصيبه إلى ولده
ويقسم الربع على هذا فإذا لم يبق أحد من البطن الأول تقضى القسم ويكون بينهم
بالسوية فن مات من أهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه إليه إلى أن يتقرض أهل
ذلك الطبقة فتتقضى القسم ويقسم بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن

وحاصل مخالفة السبوطى له في شئ واحد وهو ان اولاد المتوفى في حياة أبيه
لا يحرمون مع بقاء الطبقة الاولى وانهم يستحقون معهم ووافق على انتقاض
القسمه قلت أما مخالفته في اولاد المتوفى في حياة أبيه فواجبة لما ذكره الاسيوطى
وأما قوله تنتقض القسمه بعد انقراض كل بطن فقد أفقني به بعض علماء العصر
وعزوا ذلك الى الخصاص ولم يتنبهوا لما صورته الخصاص وما صورته السبكي وأنا
أذكر حاصل ما ذكره الخصاص بالاختصار وابين ما بينهما من الفرق فذكر
الخصاص صورا الاولى وقف على ذريته بالترتيب بين البطون استحق الجميع
بالسوية الاعلى والاسفل فتنقض القسمه في كل سنة بحسب قلتهم وكثرهم
الثانية وقف عليهم شارطا تقديم البطن الاعلى ثم ثم ولم يزد فلا شئ لأهل البطن
الثاني مادام واحد من الاعلى ومن مات عن ولد فلا شئ لولده ويستحق من مات
أبوه قبل الاستحقاق مع أهل البطن الثاني لامع الاول لكونه منهم الثالثة
وقف على اولاده وأولادهم ونسلهم لا يدخل ولد من كان أبوه مات قبل الوقف
لكونه خصص أولاد الولد الموقوف عليه فخرج المتوفى قبله الرابعة وقف على
أولاده وأولاد أولاده وذريته على ان يبدأ بالبطن الاعلى ثم ثم وقلنا لا شئ للبطن
الثاني مادام واحد من الاعلى فلو مات واحد من البطن الثاني وترك ولدا مع
وجود الاعلى ثم انقرض الاعلى فلا مشاركة له مع البطن الثاني لانه من الثالث
فاذا انقرض الثاني شارك الثالث الخامسة وقف على اولاده وأولاد
أولاده وذريته ونسله ولم يرتب بشرط ان من مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمه
الغلة بين الولد وولد الولد بالسوية فخاصا بالمتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد
منه ما من سهمه المجهول له معهم بالسوية وما انتقل اليه من والده السادسة
وقف على ولده لصلبه ذكر أو أنثى وعلى أولاد الذكور من ولده وأولاد أولادهم
ونسلهم وحكمه قسمه الغلة بين ولده ذكر أو أنثى وأولاد الذكور ذكر أو أنثى
فاذا انقرضوا صار أولاد الذكور ذكر أو أنثى بالسوية فيدخل أولاد بنات
البنين فلو قال بعده يقدم الاعلى ثم ثم واختص ولده لصلبه ذكر أو أنثى فاذا انقرضوا
صار أولاد البنين دون أولاد البنات ثم لا ولد هؤلاء أبدا السابعة وقف على بناته
وأولادهم وأولاد أولادهم وان الغلة لبناته ونسلهن فلو قال يقدم البطن
الاعلى تبع فان شرط بعد انقراضهن ونسلهن لولده المذكور ونسلهم

تبع فان مات بعض ولده الذكور عن أولاد وبقي البعض ولهم أولاد وحكمه عند
عدم الترتيب ان الغلة لهم سواء فان رتب فالتة لة للباقين من ولده وان انقرضوا
كانت لولد المتوفى الثامنة وقف على ولده وولد ولده ونسلهم مرتباً شارطاً
ان من مات عن ولد فنصيبه له وعن غير ولد فنصيبه راجع للوقف وحكمه ان الغلة
للاعلى منهم ثم وثم فان قمت سنين ثم مات بعضهم عن نسل قال يقسم على عدد
أولاد الواقف الموجودين يوم الوقف وعلى أولاده المحاذين له بعده فما أصاب
الاحياء أخذوه وما أصاب الميت كان لولده وانما جعل لولد من مات حصه أبيه
مع وجود البطن الاعلى مع كون الواقف شرط تقديم الاعلى لكونه قال بعده
ان من مات عن ولد فنصيبه له وكذا الوفيات الاعلى الا واحداً فيجعل سهم الميت
لابنه وان كان من البطن الثالث مع وجود الاعلى ولو كان عدد البطن الاعلى عشرة
فمات اثنان بلا ولد ونسل ثم مات آخران عن ولد لكل ثم مات آخران عن غير ولد
وحكمه ان تقسم الغلة على ستة على هؤلاء الاربعة وعلى الميتين اللذين تركا أولاداً
فما أصاب الاربعة فهو لهم وما أصاب الميتين كان لأولادهم ولولمات واحد من
العشرة عن ولد ثم مات ثمانية عن غير نسل تقسم على سهمين سهم للحي وسهم
للميت يكون لأولاده فلو قسمناها سنين بين الاعلى وهم عشرة ثم مات اثنان عن غير
ولد ثم مات واحد عن أربعة أولاد وواحد عن أولاد ثم مات من الاربعة واحد
وترك ولداً ومات آخر عن غير ولد تقسم الغلة على ثمانية فما أصاب الاحياء
أخذوه وما أصاب المتوفى كان لأولادهم لكل سهم أبيه ثم يتظر الى ما أصاب
الاربعة يقسم أرباعاً فيرد سهم من مات عن غير ولد الى أصل الوقف فتعاد القسمة
على ثمانية فما أصاب والدهم قسم بين الاثنين الباقيين وبين أخيه الميت الذي
مات عن ولداً ثلاثاً فما أصاب الابنين كان لهم وما أصاب الميت كان لولده فلو لم
يمت أحد من البطن الاعلى ومات واحد من الثاني عن ولد أو مات بعض الاعلى
ثم مات من الثاني رجل أو رجلان عن ولد وحكمه انه لا شيء لولد من مات قبل
أبيه ولا لأولاد من مات من الثاني لعدم استحقاق الاب ثم أعاد المحصاف الصورة
الثانية من غير زيادة ولا نقص وقرع عليهم ان البطن الاعلى لو كانوا عشرة وكان
له ابنان ماتا قبل الوقف وترك كل ولد لاحقاً لهما مادام واحد من الاعلى لانهما
من البطن الثاني ولا حق لهما حتى يتقرض فلومات العشرة وترك كل ولد أخذ كل

فمصيب آية ولا شيء لولد من مات قبل الوقف وان استوفى الطبقة فان بقي منهم
واحد قسمت على عشرة فما أصاب المحي أخذته وما أصاب الموتي كان لأولادهم
فان مات العاشر من ولداته نقضت القسمة لانقراض البطن الاعلى ورجعت الى
البطن الثاني فينظر الى أولاد العشرة وأولاد الميت قبل الوقف فيقسم بالسوية
بينهم ولا يرد نصيب من مات الى ولده الا قبل انقراض البطن الاعلى فيقسم على
أعداد البطن الاعلى فما أصاب الميت كان لولده فاذا انقراض البطن الاعلى
نقضنا القسمة وجعلناها على عدد البطن الثاني ولم نعمل باشتراطاته نال نصيب
الميت الى ولده هناك كون الواقف قال على ولده وولد ولده فلزم دخول أولاد من
مات قبل الوقف فلزم نقض القسمة فلم يكن له ولد الا العشرة فما توا واحد بعد
واحد وكل مات واحد ترك أولاد حتى مات العشرة فتم من ترك خمسة أولاد
ومنهم من ترك ثلاثة أولاد ومنهم من ترك ستة أولاد ومنهم من ترك واحدا ليس
قلت من مات كان نصيبه لولده فلما مات العشرة كيف تقسم الغلة قال أنقض القسمة
الاولى وارث ذلك الى عدد البطن الثاني فانظر جماعتهم واقسمها على عددهم
ويبطل قوله من مات عن ولدا تنقل نصيبه الى ولده لان الامر يؤول الى قوله وولد
ولدى وكذلك الوفاة جميع ولد ولد الصلب فلم يبق منهم أحد فنظرنا الى البطن
الثالث فوجدناه مثمانية أنفس وكذلك كل بطن يصير لهم فانهما تقسم على
عددهم ويبطل ما كان قبل ذلك اه فأخذ بعض العصريين من الصورة الثامنة
وبيان حكمها ان الخصاص قائل بنقض القسمة في مثل مسألة السبكي ولم يتأمل
الفرق بين صورتين فان في مسألة السبكي وقف على أولاده ثم أولادهم بكامة ثم
بين العاقبتين وفي مسألة الخصاص وقف على ولده وولد ولده بالاولا بنهم فصدر
مسألة الخصاص اقتضى اشتراك البطن الاعلى مع السفلى وصدر مسألة السبكي
اقتضى عدم الاشتراك فالقول بنقض القسمة وعدمه مبني على هذا والدليل
عليه ان الخصاص بعدما قرر به نقض القسمة كما ذكرناه قال قلت فلم كان هذا القول
عندك المعمول به وتركت قوله كلما حدث على أحد منهم الموت كان نصيبه
مردودا الى ولده وولد ولده ونسب له أبدا ما تناسلوا قال من قبل أنا وجدنا بعضهم
يدخل في الغلة ويوجب حقه فيها بنفسه لا بآبائه فعملنا بذلك وقسمنا الغلة على
عددهم اه فقد أفاد ان سبب نقضها دخول ولد الولد مع الولد بصدر الكلام فاذا

كان صدره لا يتناول ولد الولد مع الولد بل يخرج له كيف يقال بنقض القسمة فان
قلت صدقت ان الخصاص صورها بالواو ولكن ذكر بعده ما يفيد معنى ثم وهو
تقديم البطن الاعلى فاستو يا قلت نعم لكن هو اخراج بعد الدخول في الاول
بخلاف التعبير ثم من اول الكلام فان البطن الثاني لم يدخل مع البطن الاول
فكيف يصح ان يستدل بكلام الخصاص على مسألة السبكي مع ان السبكي بنى
القول بنقض القسمة على ان الواقف اذا شرط شرطين متعارضين يعمل بأولهما
قال وليس هذا من باب النسخ حتى يعمل بالتأخر فان كان هذا رأى السبكي في
الشرطين فلا كلام في عدم التحويل عليه وان كان مذهب الشافعي فهو مشكل
على قوله بان شرط الواقف كنص الشارع فانه يقتضي العمل بالتأخر وحيث كان
مبنى كلام السبكي على ذلك لم يصح القول به على مذهبننا فان مذهبنا العمل بالتأخر
منه ما قال الخصاص انه لو كتب في اول المكسوف بعد الوقف لا يساع ولا
يوجب وكتب في آخره ان فلان يبيع ذلك والاستبدال بغيره كان له الاستبدال قال
من قبل ان الاخرنا نسخ الاول ولو كان على عكسه امتنع بيه اه فالحاصل ان
الواقف اذا وقف على اولاده وأولاد أولاده وعلى أولاد أولاد أولاده وعلى ذريته
ونسله طبقة بعد طبقة وبطناً بعد بطن تحجب العليا السفلى على ان من مات عن ولد
انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن غير ولد انتقل نصيبه الى من هو في درجته
وذوى طبقته وعلى ان من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من
منافعه وترك ولداً أو ولداً أو أسفل من ذلك استحق ما كان يستحقه أبوه لو كان
حياء هذه الصورة كثيرة الوقوع بالقاهرة لكن بعضهم يعبر عنها بتم بين الطبقات
وبعضهم بالواو فان كان بالواو يقسم الوقف بين الطبقة العليا وبين أولاد المتوفى
في حياة الواقف قبل دخولهم فلهم ما خص أباهم لو كان حيا مع اخوته فن مات
من أولاد الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد كان نصيبه لاخته
فيستمر الحال كذلك الى انقراض البطن الاعلى وهي مسألة الخصاص التي قال فيها
بنقض القسمة حيث ذكر بالواو وقد علمته وان ذكر بتم فن مات عن ولده من
أهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويستمر له لا ينقض أصلاً أبداً بعده ولو
انقرض أهل البطن الاول فاذا مات أحد ولدى الواقف عن ولد والاخوة عشرة
كان النصف لولد من مات وله ولد والنصف الاخر لثلاثة فاذا مات ابن الواقف

استمر النصف للواحد والنصف للعشرة وان استووا في الطبقة فقوله على ان من مات وله ولد مخصوص من ترتيب البطون فلا يراعى الترتيب فيه ثم من كان له شيء ينتقل الى ولده وهكذا الى آخر البطون حتى لو قدر ان الواقف مات عن ولد واحد ثم ان الميت عن ولد واحد خلف ولده واحد وهكذا الى البطن العاشر ومن مات عن عشرة وخلف كل اولاد احق وصلوا الى المائة في البطن العاشر يعطى للواحد نصف الوقف والنصف الاخر بين المائة وان استووا في الدرجة ثم اعلم ان المراد من قولهم تحجب العابقة العليا الطبقة السفلى ان لم يشترط انتقال نصيب من مات لولده ان كل أصل يحجب فرعه وفرع غيره فلا حق لاحد من أهل البطن الثاني مادام واحد من البطن الاول موجودا وان شرط الانتقال الى الولد فالمراد ان الأصل يحجب فرعه نفسه لا فرع غيره لكن يقع في بعض الكتب الاوقاف انهم يقولون بطن بعد بطن ثم يقولون تحجب الطبقة العليا السفلى ولا شك أنه من باب التاكيد وان حجب العليا السفلى مستفاد من قوله طبقة بعد طبقة وبطن بعد بطن ونسلا بعد نسل ولا شك انه اذا جع بين ثم وبين ما ذكرناه كان ما بعد ثم تا كيد الان ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما افاده الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم اعلم ان العلامة عبد البر بن الشحنة نقل في شرح المنظومة عن فتاوى السبكي واقعتين غير ماثلة له الاسيوطي وذكر ان بعضهم نسب السبكي الى التناقض وحكى عنه انه كتب خطه تحت جواب ابن القماح بشي ثم تبين له خطاؤه فرجع عنه واطال في تقريره ونظم للواقعة أبياتا فمن رام زيادة الاطلاع فليراجع غنة ولم تزل العلماء في سائر الاعصار مختلفين في فهم شروط الواقفين الامن رحمه الله سبحانه وتعالى وهو الموفق الميسر لكل غير اه (وقال في القاعدة الثمانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج من هذه القاعدة مسائل الى ان قال العاشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد برده وقيل لا اه (وقال في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة اولى من الولاية العامة مانصه) والرابعة ناظر الوقف واختلاف الشيخان فجوز الثاني لواقف عزله بلا اشتراط ومنعه الثالث واختلاف التهجي والمعتمد في الاوقاف والقضاء قول الثاني وأما اذا عزل نفسه فان أخرجه القاضي خرج كما في القنية وفي القنية لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو

من قبله اه وقد نقلناها في كتاب الوصية وفي كتاب القضاء (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه) وقالوا بعذر الوارث والوصي والمتولي بالتناقض للجهل اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الدعوى (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ويصلح وصيا وناظرا ويقيم القاضي مكانه بالغالى بلوغه كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا اه وقد نقلناها في كتاب الوصايا (وقال في أحكام العبيد) ولا يصح وقفه اه (ثم قال) ولا يصح الوقف على عبد نفسه أو أمته عند محمد إلا المديروا أم الولد اه (وقال في أحكام الأعمى مانصه) ويصلح ناظرا ووصيا والثمانية في منظومة ابن وهبان والاولى في وقفه لال كما في الاسمايف اه وقد نقلناها في كتاب الوصية (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من المحقوق مانصه) وأما المحق في الوقف فقال قاضي خان في فتاواه من الشهادات في الشهادة بوقف المدرسة ان من كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بالابطال فانه لو قال أبطلت حتى كان له أن يطالب ويأخذ به بذلك اه وقد كتبنا في شرح الكنز من الشهادات ما فهمه الطرسوسي من عبارة فتاوى قاضي خان وما رده عليه ابن وهبان وما حررناه فيها اه (ثم قال) وقد وقع الاشتباه في مسائل وكثير السؤا عنها ولم أجسد فيها نقلا صريحا بعد التفتيش منها ان بعض المذرية المشروط لهم الربيع اذا أسقط حقه لغيره من استحقاقه بأن فرغ له عنه ومنها المشروط له النظر اذا أسقطه لغيره بأن فرغ له عنه الا ان في النتيجة وغيرها ان المشروط له النظر اذا فوضه لغيره فان كان التفويض له على وجه العموم صح تفويضه والا فان كان في صحته لم يجوز وان كان عند موته جاز بناء على ان للوصي أن يوصي الى غيره اه وفي القنية اذا عزل الناظر المشروط له النظر نفسه لم يعزل الا أن يخرج به القاضي أو الواقف اه ومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه شرطا في أصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والاستبدال فأسقط حقه من هذا الشرط وينبغي أن يقال بالسقوط في الكل لانه الاصل فيمن أسقط حقه من شيء كما علم سابقا من كلام جامع الفصولين الا اذا أسقط المشروط له الربيع حقه لا لا أحد فلا يسقط كما فهمه الطرسوسي بخلاف ما اذا أسقط حقه لغيره وفيما اذا أسقط الواقف حقه مما شرط لنفسه أو لغيره فان قلت اذا أقر المشروط له الربيع أو بعضه انه لاحق له فيه وانه يستحقه فلان فهل يسقط

حقه قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه لما ذكره الخصاص رحمه الله تعالى
 في باب مستقل اه (ثم قال) وقد وقعت حادثتان عن شرط الواقف له شروطا
 من ادخال وانحراج وغيرهما وحكم بالوقف متضمنا للشروط حاكم حنفى ثم رجع
 الواقف عما شرطه لنفسه من الشروط فأجبت بعدم صحة رجوعه لان الوقف
 بعد المحكم لازم كما صرحوا به بسبب المحكم وهو شامل للشروط فلزم تركه
 كما صرح به الطرسوسى رحمه الله تعالى فيمن أسقط حقه فيما شرط له من الربيع
 الا حدفانه قال بعدم السقوط وعلمته ان الاشتراط له صار لازما كزوم الوقف
 فكما ان الشروط له لا يملك اسقاط ما شرطه له فكذا الشرط ويدل عليه أيضا
 ما نقلناه اى قريبا قبل قولى هذه المسئلة عن ايضاح الكرماني من اسقاط رب السلم
 حقه عما شرط له من تسليم السلم فيه في مكان معين فانه يدل على ان الشرط اذا كان
 في ضمن لازم فانه يلزم ولا يقبل الاسقاط اه (وقال في أحكام العقود اى اللازمة
 وغير اللازمة ما نصه) وأما الولاية على مال اليتيم بالصيانة فان كان وصى الميت
 فهي لازمة بعد موت الموصى فلا يملك القاضى عزله الا بخيانة أو عجز ظاهر ومن
 جانب الوصى فلا يملك الوصى عزل نفسه الا في مسألتين ذكرناهما في وصايا
 الفوائد وان كان وصى القاضى فلا لان للقاضى عزله كما في الفتية وله عزل نفسه
 بمحضرة القاضى وقد ذكرنا التولية على الاوقاف في وقف الفوائد اه وقد نقلنا هذه
 العبارة في كتاب الوصايا أيضا (وقال في بحث القول في الملك ما نصه) وفيه مسائل
 الاولى أسباب التملك المعاوضات المسالية الى أن قال والوقف اه (ثم قال) الثانية
 لا يدخل في ملك الانسان شئ بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال وغله الوقف
 يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل اه (ثم قال) الثامنة في رقة الوقف الصحيح
 عندنا ان الملك يزول عن المالك لا الى مالك وانه لا يدخل في ملك الموقوف عليه
 وان كان معيناه اه (ثم قال) الثانية عشر الملك اما للعين والمنفعة معا وهو الغالب
 أول العين فقط أو للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة ابد او رقبته لا وارث الى ان قال
 بخلاف ما اذا قتل خطأ وأخذت قيمته يشتري بها عبد ويقتل حقه فيه من غير
 تحديد كالوقف اذا استبدل انتقل الوقف الى بدله ذكره قاضى خان من الوقف اه
 وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال تنبيهه) قد علمت ان الموصى له وان ملك
 المنفعة لا يوجب وينبغي ان له الاعارة وأما المستأجر فيؤجر ويبيع ما لا يختلف بخلاف

المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يؤثر ويغير والشافعية جعلوا ذلك أصلاً وهو
 أن من ملك المنفعة ملك الإجارة والإعارة ومن ملك الانتفاع ملك الإعارة
 لا الإجارة ويجهلون المستعير والموصى له بالمنفعة ما لكالات انتفاع فقط وهذا يخرج
 على قول الكرخي من أن العارية أباحة المنافع لا تمليكها والمذهب عندنا أنها
 تمليك المنافع بغير عوض فهي كالأجارة تمليك المنافع وإنما لا يملك المستعير
 الإجارة لأنه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك أن يملكها بعوض ولأنه لو ملك
 الإجارة الملك أكثر مما ملك فأنه ملك المنفعة بغير عوض فيملكها نظير ما ملك ولأنه
 لو ملكها لزم أحد الأمرين الغير المجاوزين لزوم العارية أو عدم لزوم الإجارة
 وهذا ان التعليل لأن يسهل الموقف عليه والمستعير وهما سواء على الراجح فيملك
 الموقف عليه السكنى المنفعة كالمستعير وقيل إنما أبيع له الانتفاع وهو ضعيف
 بأن له الإعارة وقسمه في فتح القدير من الوقف اهـ وقد قلنا في كتاب الأمانات
 (ثم قال) وأما الإجارة المقطع ما أقطعه الامام فأقضى العلامة قاسم بن قضاة بوجوبها
 إلى أن قال وإذا مات المؤجر أو أخرج الامام الأرض عن المقطع تنسخ الإجارة
 لا تنقل الملك إلى غير المؤجر كما لو انتقل الملك في التطاثر التي خرج عليها الإجارة
 الاقطاع وهي إجارة المستأجر وإجارة العبد الذي صوِّح على خدمته مدة معلومة
 وإجارة الموقوف عليه الغلة وإجارة العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الإجارة من مال
 التجارة وإجارة أم الولد اهـ وقد قلنا ببقية ذلك في كتاب المجاهد (وقال في بحث القول
 في الدين مانصه) قال السيوطي معزيا لله السبكي في تكملة شرح المهذب * فرع *
 حدث في الأعصار القرينية وقف كتب اشترط الواقف أن لا تعار الأبرهن أو لا يخرج
 من مكان تحميم الأبرهن أو لا يخرج أصلاً والذي أقول في هذا أن الرهن لا يصح
 بها لأنها غير مضمونة في يد الموقوفة عليه ولا يقال إنها عارية أيضاً بل الأخذ لها
 أن كان من أهل الوقف استحق الانتفاع ويده عليها أمانة فشرط أخذ الرهن
 ما يفسد وان أعطاه كان رهناً فاسداً ويكون في يد خازن الكتب أمانة لأن فاسد
 العقود في الضمان كعهدها والرهن أمانة هذا إذا أريد الرهن الثمري وإن أريد
 مدلوله لغة وإن يكون تذكرة فيصح الشرط لأنه غرض صحيح وإذا لم يعلم مراد الواقف
 فيحتمل أن يقال بالبطالان في الشرط المذكور حمل على المعنى الثمري ويحتمل أن
 يقال بالحملة على اللغوى وهو الأقرب تعميم الكلام ما أمكن وحينئذ لا يجوز

أخراجها بدونه وان قلنا بطلانه لم يجوز اخراجها به لانه بدونه اما لانه خلاف
 شرط الواقف أو لفساد الاستثناء فكأنه قال لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه
 شرط فيه غرض صحيح لان اخراجها مظنة ضياعها بل يجب على ناظر الوقف أن يمكن
 كل من يقصد الانتفاع بتلك الكتب في مكانها وفي بعض الاوقاف يقول لا يخرج
 الا بتذكرة - وهذا لا بأس به فلا وجه لبطلانه وهو كما قلنا عليه قوله الابرهن
 في المدلول اللغوي فيصح ويكون المقصود ان تجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به
 مشروط بأن يضع في خزنة الواقف مائة - ذكره هو به اعادة الموقوف ويتذكر
 المخازن به مطالبته فينبغي أن يصح هذا متى أخذه على غيره هذا الوجه الذي
 شرطه الواقف يتمتع ولا نقول بأن تلك التذكرة تبقى رهنا بل أنه يأخذها فإذا
 أخذها طالبه المخازن برد الكتاب ويجب عليه أن يرده أيضا بغير طلب ولا يعد
 ان يحمل قول الواقف الابرهن على هذا المعنى حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن
 تنزيلا للفظ على الصحة ما أمكن - حينئذ يجوز اخراجها بالشرط المذكور ويتمتع
 بغيره لكن لا يثبت له أحكام الرهن ولا يستحق بيعه ولا بدل الكتاب الموقوف
 اذا تلف بغير تقريط ولو تلف بتفريط ضمنه ولكن لا يتعين ذلك المرهون لو فاته
 ولا يتمتع على صاحبه التصرف فيه اهـ وقول أصحابنا لا يصح الرهن بالامانات
 شامل للكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل فاذا هلك لم يجب شيء بخلاف
 الرهن الماسد فإنه مضمون كالصحيج وأما وجوب اتباع شرطه وحمله على المعنى
 اللغوي فغير بعيد اهـ وقد قلنا ذلك في كتاب الرهن أيضا (وقال في بحث
 الكلام في أجرة المثل مانصه) ومنها الناظر على الوقف اذا لم يشترط له الواقف فله
 أجر مثل عمله حتى لو كان الوقف طاحونة يستغلها الموقوف عليهم فلا أجر له فيها
 كما في الخانية وهذا اذا عين القاضي له أجرا فان لم يعين له وسعى فيه سنة فلا شيء له
 كذا في القنية ثم ذكر بعده انه يستحق وان لم يشترط له القاضي ولا يجتمع له
 أجر النظر والعمالة لو عمل مع العملة اهـ (وقال في أحكام المسجد مانصه) ولا هل
 المحلة جعل المسجد الواحد مهجدين والاولى ان يكون اكمل طائفة مؤذن ولهم
 جعل المهجدين واحدا اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلاة (وقال في بحث ما افرق
 فيه العتق والوقف) العتق يقبل التعليق بخلاف الوقف ولا يرتد بالرد بخلاف الوقف
 على معين اهـ وقد نقلناه في العتق (وقال في الفن الثالث فن الفرق والمجمع أيضا

مانصه) قاعدة المضاف الى معرفة يفيد العموم وصرحوا به في الاستدلال على ان الامر لا وجوب في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره أي كل أمر الله تعالى ومن فروعه الفقهية لأوصى لولد زيد أو وقف على ولده وكان له أولاد ذكور واناث كان لكل ذكره في فتح القدير من الوقف وقد فرغته على القاعدة اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال مانصه) فائدة الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامرة والسلطنة والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف ولا تحمل توليته كما كتبه في الشرح واذا فسق لا ينزل وانما يستحقه بمعنى انه يجب عزله أو يحسن عزله الا الاب السفيه فانه لا ولاية له على مال ولده كما في وصايا الخانية وقست عليه النظر فلا نظره في الوقف وان كان ابن الواقف المشروط له لان تصرفه لنفسه لا ينفذ فكيف يتصرف في ملك غيره ولا يؤتمن على ماله ولهذا لا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه كما ذكره في محله فكيف يؤتمن على مال الوقف وفي فتح القدير الصالح للولاية على الوقف من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف ثم قال وصرح بانه مما يخرج الناظر به عن النظر ما اذا ظهر به فسق كشرب الخمر ونحوه اه والظاهر ان يخرج مبنى لما لم يسم فاعله فيخرج به القاضى لانه ينزل به لما عرف في القاضى اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الشهادات وكتاب الحجر وكتاب الوصايا وكتاب الزكاة (ثم قال فائدة) اذاولى السلطان مدرسا ليس بأهل لم تصح توليته لما قدمناه من ان فعله مقيد بالمصلحة ولا مصلحة في تولية غير الاهل خصوصاً اننا نعلم من سلطان زماننا انه اغابولى المدرس على اعتقاد الاهلية فكانها كالشروعة وقد قالوا في كتاب القضاء لوولى السلطان قاضيا عدلا ففسق ان عزل لانه لما اعتمد عدالة صارت كأنها مشروطة وقت التولية قال ابن الكمال وعليه الفتوى اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وكذلك يقال ان السلطان اعتمد أهليته فاذا لم تكن موجودة لم يصح تقريره خصوصاً اذا كان المقرر عوضا عن مدرس أهل فان الاهل لم ينزل وصرح النزاي في الصلح ان السلطان اذا أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين مرة بمنح المستحق ومرة باعطاء غير المستحق وقد مناعن رسالة أبى يوسف الى هارون الرشيد ان الامام ليس له ان يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف وعن فتاوى قاضيان أن أمر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا ينفذ اه

وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وفي مفيد النعم ومفيد النعم المدرس اذا لم يكن
صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعلم ولم يستحق الفقهاء المنزول معلوما لان
مدرسهم شاغرة عن مدرس اه وهذا كله مع قطع النظر عن شرط الواقف في
المدارس اما اذا علم شرطه ولم يكن المقرر متصفا به لم يصح تقريره وان كان أهلا
للتدريس لوجوب اتباع شرطه والاهلية للتدريس لا تخفى على من له بصيرة
والذي يظهر انها المعرفة بمنطوق الكلام ومفهومة وبمعرفة المفاهيم وان
يكون له سابقة اشتغال على المشايخ بحيث يعرف الاصطلاحات ويقدر على أخذ
المسائل من الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويحجب اذا سئل ويتوقف
ذلك على سابقة اشتغال في الفهم والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول
وغير ذلك واذا قرأ اليلين واذا نحن قارئ بحضرته رد عليه اه (ثم قال) * حادثة *
سئلت عن مدرسة بها صفة لا يهلي بها أحد ولا يدرس والقاضي جالس فيها
لحكم فهل له وضع خزائنها المحفوظ والمأذون والسجلات للنفع العام أم لا فأجبت
بالمجواز أخذ ما من قولهم لوضاق الطريق على المسارة والمسجد واسع فله ان يوسعوا
الطريق من المسجد ومن قولهم لو وضع اثاث بيته وتساءه في المسجد للخوف في
الفئة العامة جاز ولو كان المحبوب ومن قولهم بان القضاء في الجامع أولى وقالوا
للساظر ان يؤثر فناءه للتجار ليخبروا فيه لمصلحة المسجد وله وضع السرير بالاجارة
ولاشك ان هذه الصفة من الفناء وحفظ السجلات من النفع العام فهم يجوزوا
جعل بعض المسجد طر يقادفعا للضرر العام وجوزوا اشغاله بالمحبوب والاثاث
والتساع دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع النعل على رفته وصرحوا بأن القضاء
في الجامع أولى من القضاء في بيته وصرحوا بأن القاضي يضع قطره عن يمينه اذا
جاس فيه للقضاء وهو ما فيه السجلات والمحاضر والوثائق يجوزوا اشغال بعضها
بها فاذا كثرت وتعذر جعلها كل يوم من بيت القاضي الى الجامع دعت الضرورة
الى حفظها به اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وفي كتاب الصلاة (ثم قال فائدة) اذا
بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالاكسر بطل المتضمن
بالفتح الى ان قال وقالوا كفي الخزانة لواجب الموقوف عليه ولم يكن ناظرا حتى لم يصح
واذن للاستأجر في العمارة فأنفق لم يرجع على أحد دف كان متطوعا فقلت لان
الاجارة لمالم يصح ما في ضمنها اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال)

وقعت حادثة اشترى جامعاً مع أوقافه ووقفه وضمه الى وقف آخر وشرط له شروطاً
 فاقبضت ببطلان شروطه لبطلان المتضمن وهو شراء الجامع ووقفه فبطل ما في
 ضمنه اه وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) ثم قلت يمكن ان يفرع عليه لوباع
 وظيفته في الوقف لم يصح ولم يسقط حقه منها تخريجاً على هذه اه وقد نقلناه
 في البيوع (ثم قال في فن الاغراض انصه) الوقف أي شيء اذا فله بنفسه لا يجوز
 واذا وكل به جاز فقبل الوقف اذا قبضه الواقف لا يجوز واذا قبضه وكيله جاز أي
 وقف أجره انسان ثم مات وانفسخت فقبل الواقف اذا أجره ثم ارتد ثم مات فانه
 يصير له كالورثته وينفخ بموته اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال
 في فن الحمل مانصه) المجامد عشر في الوقف والصدقة أراد الوقف في مرض موته
 وخاف عدم اجازة الورثة يقر أنها وقف رجل وان لم يسمه وانه متوليها وهي في يده
 أراد وقف داره وقفاً صحيحاً اتفاقاً صحيحاً لها صدقة موقوفة على المساكين ويسلمها الى
 المتولي ثم يتنازلان فيحكم القاضي بالزوم أو يقول ان قاضياً حكم بصدقة فيلزم
 أو ان أبطله قاض كان صدقة اه (وقال أخوان المؤلف في تكملة الفقه السادس
 فن الفروق مانصه) كتاب الوقف لا تدخل الاشجار في وقف الارض وتدخل
 في بيعها والفرق ان الشجر منقول ووقفه غير صحيح مقصود بالجازان لا يدخل
 بخلاف البيع اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) التسليم الى المتولي
 في المسجد لا يكون تسليمه بخلاف مستغله والفرق ان المقصود من بناء المسجد
 الصلاة فكان التسليم بها وفي المستغل الاستغلال وهو مهيأ في التسليم اليه ولو أمر
 جماعة بالصلاة في ساحته أبدالم تصر ميراثاً عنه ولو قال الى شهر أو الى سنة صارت
 ميراثاً عنه لان التأيد لازم في الوقف وهو موجود في الاول دون الثاني لو قال هذه
 الشجرة وقف على المسجد لا يصح لانه منقول ولو أعطى دراهم في عمارة المسجد
 جاز ويتم بالقبض وان كان منقولاً والفرق الضرورة والعرف ويجوز صرفها الى
 المنارة لا الى التزيين والله سبحانه وتعالى أعلم اه (وقال أخوان المؤلف في التكملة
 المذكورة من كتاب الاستحسان مانصه) وقف الشجر على المسجد لا يصح لانه
 منقول ولو أعطى دراهم في عمارة المسجد جاز وان كان منقولاً والفرق الضرورة
 والعرف وجاز صرفها الى المنارة ولا يجوز الى التزيين اه (وقال المؤلف في الفن
 الثاني من كتاب الزكاة مانصه) كل الصدقات حرام على بني هاشم زكاة أو عمالة

فيها أو عشرا وكفارة أو منسكورة إلا التطوع والوقف اه (وقال في كتاب الحج
 مانصه) بناء الرباط بحيث ينتفع به المسلمون أفضل من الحجة الثانية اه (وقال
 في كتاب الإيمان مانصه) لا يجوز تعميم المشترك الا في اليقين حاشا لا يكلم مولاه
 وله اعلون واسفلون فأبهم كلهم حاشا كما في المبسوط وبطلت الوصية للوالى والمحالة
 هذه ولو وقف عليهم كذلك فهمى للفقراء لا يكون الجمع للواحد الا في مسائل
 وقف على أولاده وليس له الا واحد بخلاف بنيه وقف على أقاربه المقهين في بلد
 كذا فلم يبق منهم الا واحد كما في العمدة (وقال في كتاب السير والردة مانصه)
 وحكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع الى ان قال وبطلان وقفه مطلقا اه (وقال
 في كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل
 أولى اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال أيضا في بحث الاعتبار للغنى لا اللفاظ
 مانصه) ولو وقف على ما يحصى كبنى تميم صح نظرا للغنى وهو بيان الجهة كالفقراء
 لا لفظ ليكون تملك الجاهل اه (ثم قال) الشراء اذا وجد نقدا على المباشر نفذ
 عليه فلا يتوقف شراء الفضولى ولا شراء الوكيل المخالف ولا اجارة المتولى أجرا
 للوقف بدرهم ودانق بل ينفذ عليهم والوصى كما يتولى وقيل تقع الاجارة لليتيم وتبطل
 الزيادة كما في القنية الا في مسئلة الامير والقاضي اذا استأجر أجرا باكثر من
 أجرة المثل فان الزيادة باطلة ولا تقع الاجارة له كما في سير المخانية اه وقد نقلناه
 في كتاب الوصية وكتاب الاجارة وكتاب الوكالة (ثم قال) المجودة في الاموال الربوية
 هدر الا في أربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال اليتيم وفي الوقف
 اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الرهن (وقال أيضا في كتاب البيوع) بيع البراءات
 التي يكتمها الديوان على العمال لا يصح فأورد بان أئمة بخارى جوزوا بيع حظوظ
 الأئمة ففرق بينهما بان مال الوقف قائم ولا كذلك هاهنا كذا في القنية اه (ثم
 قال في كتاب البيوع أيضا) من باع أو اشترى أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل الى
 ان قال والمتولى على الوقف لو أجر الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم تجز على الوقف اه
 وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها الى
 ان قال وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالاقواف اه (وقال أول كتاب
 القضاء مانصه) وفي بيع القنية اشترى حائونا فوجد به عد القبض على يابه
 مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يرده لانها علامة لا تبني الاحكام عليها وعلى هذا

لا اعتبار بكتابة وقف على كتاب أو مصحف اهـ (وقال في كتاب القضاء مانصه)
لا يخلف القاضي على حق مجهول الى ان قال الا في مسائل الاولى اذا اتهم القاضي
وصى اليتيم الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يحلفه - ما نظر اليتيم والوقف كما في
دهوى الخانية اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال أيضا في كتاب القضاء
مانصه) والقضاء بالوقف يقتصر ولا يمتد الى الكفاية فتسمع الدهوى بالملك
في الوقف المحكوم به كما في الخانية وجامع الفصولين اهـ (وقال أيضا في كتاب
القضاء مانصه) اختلاف الشاهدين مانع من قبولهما ولا بد من التطابق لفظا
ومعنى الا في مسائل الاولى في الوقف يقضى بأقلامه كما في شهادات فتح القدير مزيا
الى الخصاص اهـ (وقال في كتاب القضاء مانصه) كل من قبل قوله فعليه اليمين
الا في مسائل عشرة في القنية الى ان قال وفيما يدهبه المتولى من الصرف اهـ (وقال
في كتاب القضاء مانصه) ويتعين الافتاء في الوقف بالانفع له كما في شرح المجمع والحاوي
القدسى اهـ (وقال فيه أيضا مانصه) الرأى الى القاضي في مسائل الى ان قال وفيما
اذا تصرف الناظر بما لا يجوز كبيع الوقف أو رهنه فالرأى الى القاضي ان شاء
عزله وان شاء ضم اليه ثقة بخلاف العاخر فانه يضم اليه ثقة كما في القنية اهـ
(ثم قال فيما يضا) من سعى في نقض ما تم من جهته فسمعه مردود عليه الا في مسئلتين
الى ان قال بوزدت عليهم مسائل الى ان قال الثانية اشترى أرضا ثم ادعى ان بائعها
كان جعلها مقبرة أو مسجدا الى ان قال الرابعة باع أرضا ثم ادعى انها وقف وهي
في بيوع الخانية وقضاها وفصل في فتح القدير فيه في آخرباب الاستحقاق
فليتظر منه ثم وفصل في الظهيرية فيه تفصيلا آخر ورجمه فظا هرما في العمادية
ان المعتمد القبول مطلقا الخامسة باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغبن فاحش
السادسة الوصى اذا باع ثم ادعى كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث
في دعوى القنية اهـ وقد نقلناه في البيوع والوصايا (ثم قال أيضا في كتاب
القضاء) القاضي اذا قضى في مجتهده فيه نفذة قضاؤه الا في مسائل الى ان قال
أو بزيادة اهل الجحلة في معلوم الامام من أوقاف المسجد (ثم قال فيه أيضا) أمر
القاضي حكم كقوله سلم الحدود الى المدعى والامر بدفع الدين والامر بحبس
الا في مسئلة في العمادية والبرازية وقف على الفقراء فاحتاج بعض قرابة الواقف
فأمر القاضي أن يصرف شيء من الوقف اليه كان بمنزلة الفتوى حتى لو أراد أن

بصرفه الى فقير آخر صرح اه (ثم قال فيه ايضا مانصه) فعل القاضى حكم منه الى ان
 قال ولو باع القاضى ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال
 آخر لليت لم يبطل البيع ويشترى باليمن أرضا توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين
 عند عدم الحاجة فانه يشترى بقيمة الثلثين أرضا توقف لان فعل القاضى حكم
 بخلاف غيره كفى الظهيرية من الوقف اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال)
 الا في مسئلة ما اذا أعطى فقيرا من وقف الفقراء فانه ليس يحكم حتى كان له أن يعطى
 غيره كفى جامع الفصولين اه (وقال ايضا في كتاب القضاء) تسمع الشهادة بدون
 الدعوى في الحد الخالص والوقف اه (وقال ايضا في كتاب القضاء) تقبل الشهادة
 حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة وعق الامة والوقف اه (وقال في كتاب القضاء
 ايضا مانصه) تصرف القاضى على الاوقاف مبنى على المصلحة فما خرج عنها منه
 باطل وقد ذكرنا من ذلك شيئا في القواعد وما يدل عليه انه لو عزل ابن الواقف عن
 النظر المشروط له وولى غيره بلا حسبة لم يصح كفى فصول العمادى من الوقف
 وجامع الفصولين من القضاء ولو عين للناظر معلوما وعزل نظرا لثاني ان كان
 ما عينه له بقدر أجر مثله أو دونه أجزاها الثاني عليه والاحمل له أجزاها وخط الزيادة
 كفى القنية وغيرها ومنها حمة أحداث تقر برفراس للسجود بغير شرط الواقف
 كفى الذخيرة وغيرها وقد ذكرنا في القاعدة الخامسة ان من اعتمد على أمر القاضى
 الذى ليس بشرعى لم يخرج عن العهدة ونقلنا هناك فرعا من فتاوى الولوالجى
 ولا يعارضه ما فى القنية طالب القيم اهل المحلة أن يقرض من مال المسجد للإمام
 فأبى فأمره القاضى به فأقرضه ثم مات الامام مفسدا لا يضمن القيم اه لانه لا يضمن
 بالأقراض باذن القاضى لان للقاضى الأقراض من مال المجهدا اه (وقال ايضا
 في كتاب القضاء مانصه) تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكورة
 في منظومة ابن وهبان في الوقف اه (ثم قال) والمراد بالوقف الشهادة بأصله
 وأما برعيه فلا وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لما للدعوى
 حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ اه (ثم
 قال) واعلم ان شاهدا حسبة اذا أقر شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته
 نصوا عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعق الامة وظاهر ما فى القنية انه في الكل
 وهى في الظهيرية واليتيمة وقد ألفت فيها رسالة ولنا شاهد حسبة وليس لنا مدع

حسبة الا في دعوى الموقوف عليه أصل الوقف فانها تسمع عند البعض والقنوى
على انه لا تسمع الدعوى الامن المتولى كما في البرازية من الوقف فاذا كان الموقوف
عليه لا تسمع دعواه فالاجنبى بالاولى وظاهر كلامهم انها لا تسمع من غير الموقوف
عليه اتفاقا اه (وقال ايضا في كتاب القضاء مانصه) «حادثه» ادعى انه غرس ابل في
ارض محدودة الى ان قال ثم رأيت في غصب القنية لو غرس المسلم في ارض مسبلة
كانت اى الاشجار المغروسة سيلا اه فقطضاء انه يكون الاثل وقفا اذا كانت
الارض وقفا على ابناء السبل وظاهر ما في الاسعاف انه لو غرس في الوقف ولم يغرس
له كانت ملكا له لا وقفا وذكر في خزنة المفتين من الوقف حكم ما اذا غصب ارضا
وبنى فيها أو غرس اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال فيه ايضا) دعوى
القضاء والشهادة عليه من غير تسمية القاضى لا تسمع الا في مستثنتين الاولى
في الشهادة بالوقف اى بان قاضيا من قضاة المسلمين قضى به حقه صحته اه (ثم قال
مانصه) دعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تسمع الا في أربعة الى ان قال الخامسة
نسبة فعل الى متولى وقف من غير بيان من نصبه على التعيين اه (وقال فيه ايضا)
انجهالة في المنكوحه تمنع الصحة الى ان قال وفي الاستحلاف تمنعه الا في ست هذه
الثلاثة ودعوى خيانة مبهمة على المودع وتحاييف الوصى عند اتهام القاضى له وكذا
المتولى اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وقوله هذه الثلاثة اى دعوى الغصب
والسرقة والشهادة فيهما كذا في شرحها (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الشيء
المفوض الى اثنين لا يملكه أحدهما كالوكيلين والرصيين والناظرين والقاضيين
والمحكمين والمودعين والمشروط لهما الاستبدال أو الادخال والانحراج الا في مسألة
فيها اذا شرط الواقف النظر له والاستبدال مع فلان فان للواقف الانفراد دون
فلان كما في الخسائية من الوقف اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) المقر له
اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالبحرية والنسب وولاء العتاقة
كما في شرح الجمع مع لادلائها لا تحتل النقض ويزاد الوقف فان المقر له اذارد
ثم صدقه صح كما في الاسعاف اه (وقال في كتاب الاقرار ايضا) المقر له اذارد
الاقرار ثم طاد الى التصديق فلا شيء له الا في الوقف كما في الاسعاف من باب الاقرار
بالوقف اه (ثم قال في كتاب الاقرار ايضا) المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره
اله ان قال وخرج عن هذا الأصل مستثنان الى ان قال وعلى هذا لو أفرج بحرية عبد

ثم اشترى عتيق عليه ولا يرجع بالثمن أو بوقفية دار ثم اشترىها كما لا يخفى ومسئلة
الوقف مذكورة في الاسعاف قال لو أقر بأرض في يد غيره انما وقف ثم اشترىها
أو ورثها صارت وقفا مؤاخذة له بزعمه اهـ وقد نقلناه في البيوع (وقال في كتاب
الاقرار أيضا) يملك الاقرار من لا يملك الانشاء الى ان قال وفردت عليه لو أقر
المشروط له الربيع انه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشروط
له النظر على هذا (ثم قال في كتاب الاقرار أيضا مانصه) الفعل في المرض
أحط رتبة من الفعل في الصحة الا في مسئلة اسناد الناظر النظر لغيره بالشرط فانه
في مرض الموت صحيح لافي الصحة كما في النتيجة وغيرها اهـ (وقال في كتاب المهمة)
لا جبر على الصلوات الا في مسائل الى ان قال الرابعة مال الوقف يجب على الناظر
تسليمه الى الموقوف عليه مع انه صلة محضة ان لم يكن في مقابلة عمل والافيه
شائتها اهـ (وقال في كتاب الاجارة) الزيادة في الاجرة من المستأجر من غير أن
يزيد عليه أحد فان بعده في المدة لم يصح والمخط والزيادة في المدة جائز وان زيد على
المستأجر فان في الملاك لم تقبل مطلقا كما لو رخصت وهو شامل لمال اليتيم بعمومه وان
كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسدة أجراها الناظر بلا عرض على الاول
اذ لاحق له الخ فراجع اهـ (ثم قال فيه أيضا) النقصان عن أجر المثل في الوقف اذا
كان يسيرا جائزا اهـ (ثم قال فيه) ادعى نازل الخان ودخل الحمام وسأكن
المعد للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب اهـ وقد نقلناه في كتاب
الغصب (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضهونة بموت
تجهيل الا في ثلاث الناظر اذ امانات تجهل لغلطات الوقف اهـ (ثم قال) وقيدوا بتجهيل
الغلة لان الناظر اذ امانات تجهل لمال البدل فانه يضمنه كما في الخمانية اهـ (ثم قال
فيه أيضا) وأما الوصي فيملك الايداع والاجارة دون الاعارة كما في وصايا الخ لاصلة
وكذا المتولي على الوقف اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال فيه أيضا)
العامل لغيره امانة لا اجرة له الا الوصي والناظر فيستحقان بقدر اجرة المثل اذا عملا
الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل فلو كان الوقف طاحونة
والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للناظر كما في الخمانية ومن هنا يعلم انه لا أجر
لناظر في المسقف اذا أحيل عليه المستحقون اهـ وقد نقلنا بعضه في الوصايا
(وقال أيضا في كتاب الامانات مانصه) كل أمين ادعى اصال امانة الى مسئقها

قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناسط اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته الى أن قال القول للامين مع الميم - بن الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة خالفت الظاهر وكذا المتولى اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا وكتاب الوكالة وكتاب الدعوى (ثم قال) الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الامانة بماله فانه ضامن الى أن قال والمتولى اذا خلط أموال أوقاف مختلفة يضمن الا اذا كان باذن القاضي الى أن قال الا في مسائل لا يضمن الامين بالخلط القاضي اذا خلط ماله بماله غيره أو مال رجل بماله آخر والمتولى اذا خلط مال الوقف بماله نفسه وقيل يضمن ولو ألتف المتولى مال الوقف ثم وضعه - له لم يبرأ وحيلة براءته انفاقه في التهمير أو أن يرفع الامر الى القاضي فينصب القاضي من يأخذ منه فيبرأ ثم يرد عليه الخ فراجع (وقال في كتاب الحجر والمأذون مائمه) ووقف المحجور عليه بالسفه باطل واختافوا فيما اذا وقف باذن القاضي فصحه البلخي وأبطله أبو القاسم اهـ (وقال في كتاب القسمة) يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسعاً لا يضرب الخ فراجع وقد نقلنا بقيته في كتاب المحنات (وقال في كتاب الغصب) المغصوب منه مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب الا في الوقف المغصوب اذا غصب وقيمتة أكثر وكان الثماني أملاً من الاول فان المتولى انما يضمن الثاني كذا في وقف الخانية اهـ (ثم قال فيه) من هدم حائط غيره فانه يضمن نقصانها ولا يؤثر بعمارها الا في حائط المسجد كما في كراهية الخانية اهـ (ثم قال فيه أيضاً) منافع الغصب لاتضمن الا في ثلاث في مال اليتيم ومال الوقف والمعد للاستغلال منافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الثمريين في الملك أما الوقف اذا سكنه أحد ههما بغير اذن الآخر سواء كان موقوفاً للسكنى أو للاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مسئلة سكنت مع زوجها في داره بلا أجر ليس لهما ذلك ولا أجر عليهما كذا في وصايا القنية لانصير الدار معدة له باجارتها انصير معدة اذ ابناها لذلك واشترأها له وباعه داد البائع لا نصير معدة في حق المشتري الغاصب اذا أجر ما منافع مضمونة من مال وقف أو يتيم أو معد للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من السكنى بتأويل عقد سكنى المرتهن لو استأجرها سنة

بأجر معلوم فسكنها سنتين ودفع أجرتم ماليس له الاسترداد والتفريق على الأصول
 يقتضى ان له ذلك اذ لم تكن معدة له اكونه دفع ماليس بواجب فيسقطه الا اذا
 دفع على وجه الهبة فاستهلكه المؤجر أجر الفضولي دارا موقوفة وقبض الاجر
 خرج المستأجر عن الهبة ان كان ذلك أجرة المثل وبرده الى الوقف أجرها الغاصب
 ورد أجرتم للسالك يطيب له لان أخذ الاجرة اجارة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة
 (وقال في كتاب الغصب أيضا) حفر قبرا فدفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه
 فان كان في أرض مملوكة للمخافر فللمالك النباش عليه واخراج له التسوية
 والزرع فوقها وان كان في أرض مباحة ضمن المخافر قيمة حفره من دفن فيه وان
 كان في أرض موقوفة لا يكره ان كان في الأرض سبعة لان المخافر لا يدوى بأى
 أرض يموت ذكر هذه الفروع الثلاثة في الوقفات المحسامة من الوقف وينبغي
 أن يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكوتة عن الضمان
 في صورة الوقف عليه فهي صورتان في أرض مملوكة فللمالك الخيار وفي مباحة
 فله تضمين قيمة الحفر اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الاجارة (وقال
 في كتاب الوصايا) ويقبل قول الوصى فيما يدعيه من الانفاق بلاينة الا في ثلاث
 في واحدة اتفاقا وهي ما اذا فرض القاضى نفقة ذى الرحم المحرم على اليتيم فادعى
 الوصى الدفع كما في شرح المجمع معللا بأن هذا ليس من حوائج اليتيم وانما يقبل
 قوله فيما اذا كان من حوائجه اه فينبغي أن لا تكون نفقة تزوجته كذلك لانها
 من حوائجه ولا يشكل عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على
 المستحقين بلاينة لان هذا من جملة عمله في الوقف اه (وقال فيه أيضا) اذا أبرأ
 الوصى من مال اليتيم ولم يجب به مقدمه لم يصح والاصح وضعن الا في مسئلة لو كاتب
 الوصى عبد اليتيم ثم أبرأه من البذل لم يصح كما في الخنانية والمتولى على الوقف
 كالوصى كما في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب العتق
 (قال صاحب الاشباه)

(كتاب البيوع)

(أحكام الحمل) ذكرناها هنا المناسبة انه لا يجوز بيعه هو تابع لأمه في أحكام العتق
 والتدبير المطلق لا المقيد كما في الظهيرية والاستيلاد والسكابة والحرية الأصلية

والرق والملك بسائر أسبابه وحق المالك القديم يسرى اليه وحق الاسترداد في البيع
 الفاسد وفي الدين في بيع مع أمه للدين اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجر (ثم
 قال) وحق الاضحية والرهن فهي اثنتا عشرة مسألة وما زاد على ما في المتون من
 جامع الفصولين ويتبعها في الرهن فاذا اولدت المرهونة كان رهنا م معها بخلاف
 المسئلة واليكفيلة والموصى بخدمة فانها لا يتبعها كما في الرهن من الزيلعي ولم أر
 الا ن حكم ما اذا باع جارية وجمها أو مع جمها أو دابة كذلك فان علنا فلوهم بفساد
 البيع فيما لو باع جارية الاجلها بكونه مجهولا استثناء من معلوم فصار الكل
 مجهولا نقول هنا بفساد البيع لكونه جمع بين معلوم ومجهول لكن لم أره صريحا
 وفي فتح القدير بعدما اعتق الحمل لا يجوز بيع الام وتجوز هبتها ولا تجوز هبتها بعد
 تدبير الحمل على الاصح كذا في المبسوط ولم أر حكم ما اذا حملت أمه كافرة لكافر
 من كافر فأسلم هل يؤثر مالسكها بيدها الصبرورة الحمل مسلم باسلام أبيه والحال
 ان سيده كافر اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) ولا يتبع أمه في الجنائيات
 فلا يدفع معها الى وليها وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة ولا في حق الفقراء
 في الزكاة في السائمة ولا في وجوب القصاص على الام ولا في وجوب الحد عليها
 فلا تقتل ولا تتحد الا بعد وضعها ولا يتذكى الجنين بذكاة أمه فلا يتبعها في ست
 مسائل ولا يتبعها في الكفالة والاجارة والاباء بخدمة فانها تسع ولا يفرد بحكم
 مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب الا في مسائل احدى عشرة يفرد فيها في الاعتاق
 التدبير والوصية والاقرار ولم أر الا ن حكم الاجارة له وينبغي فيه الصحة لانها تجوز
 للعدوم فالحمل أولى وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل أولى ولا فرق
 في كونه الجنين تبعا لامه بين بني آدم والحيوانات فالولد منها صاحب الانثى
 لا لصاحب الذكر كذا في كراهة البزازية اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم
 قال) ويثبت نسبه ونجب بنقته لامه ويرث ويورث فان ما يجب فيه من الغرة
 يكون موروثا بين ورثته ويصح الخلع على ما في بطن جارتها ويكون الولد له
 اذا اولدت لاقول من ستة أشهر ولا يتبع أمه في شيء من الاحكام بعد الوضع الا في
 مسألة وهي ما اذا استحققت الام بينة فانه يتبعها ولها وبالاقرار لا كما في الكنز
 ويمكن ان يقال ثمانية ولدا البهية يتبع أمه في البيع ان كان معها وقتسه على
 القول به اه وقد نقلنا احكام الحمل هذه كلها في أبوابها (ثم قال) رد المبيع

يعيب بقضاءه فصح في حق الكل الا في مستثنين احدهما الوأحال البائع بالتمن ثم رد
 المبيع يعيب بقضاءه لم تبطل المحاولة اه وقد نقلناه في كتاب المحاولة (ثم قال)
 الثانية لو باع به بدل الرد يعيب بقضاءه من غير المشتري وكان منقولا لم يجوز ولو كان
 فصحها لجاز قال الفقيه أبو جعفر كذا انظن ان يبعه جائز قبل قبضه من المشتري ومن
 غيره لكونه فصح في حق الكل قياسا على المبيع بهد الاقالة حتى رأينا نص محمد
 على عدم جوازه قبل القبض مطلقا كذا في بيوع الذخيرة الاعتبار للمعنى لا
 للالفاظ صرحوا به في مواضع منها الكفالة فهي بشرط براءة الاصيل حوالة وهي
 بشرط عدم براءته كفالة اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة والمحاولة (ثم قال)
 ولو قال بعثك ان شئت أو شاء أي أوزيد ان ذكر ثلاثة أيام أو أقل كان يبيع باختيار
 للمعنى والابطال للتعليق وهو لا يحتمله ولو وهب الدين لمن عليه ~~كان~~ ابراء للمعنى
 فلا يتوقف على القبول على الصحيح اه وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب المداينات
 (ثم قال) ولو قال اعتق عبدا عني بألف كان يبيع للمعنى لكن ضمنى اقتضاه فلا
 تراعى شروطه وانما تراعى شروط المقتضى فلا بد ان يكون الامر أهلا للاعتاق
 ولا يفسد بألف ورطل من خمر اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) لو راجعها
 بلفظ النكاح صححت له ان يلوئسها بلفظ الرجعة صح أيضا اه وقد نقلناه في كتاب
 النكاح والطلاق (ثم قال) ولو قال لعبدك ان أدبت الى ألعاف أنت حر كان اذناؤه
 في التجارة وتعلق عتقه بالاداء نظر للمعنى لا كناية فاسدة اه وقد نقلناه في كتاب
 العتق وفي كتاب الاذن والنجار (ثم قال) ولو وقف على ما يحمي كبنى تميم صح نظرا
 للمعنى وهو بيان الجهة كالقراء لا للفظ ليكون عليه كالمجهول اه وقد نقلناه في كتاب
 الوقف (ثم قال) وينعقد البيع بقوله خذ هذا بكذا فقال أخذت وينعقد بلفظ الهبة
 مع ذكر البدل اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) ولفظ الاعطاء والاستراة
 والادخال والرد والاقالة على قول وقد ينضم مفصلا معزوا في شرح السكز وتنعقد
 الاجارة بلفظ الهبة والتاميل كما في الحامية ولفظ الصلح عن المنافع ولفظ العارية اه
 وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) وينعقد النكاح بما يدل على ملك العين للمحال
 كالبيع والشراء والهبة والتاميل اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وينعقد
 السلم بلفظ البيع كعكسه ولو قال لعبدك بعث نفسك منك بألف كان اعتقا
 على مال نظر للمعنى اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو شرط رب

المال للمضارب كل الربح كان المال قرصا ولو شرط لب المال كان بضاعة اه
وقد نقلناه في كتاب المضاربة (ثم قال) ويقع الطلاق بألفاظ العتق اه وقد
نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ولو صالحه عن ألف على نصفه قالوا انه اسقاط
للأبقي فقتضاه عدم اشتراط القبول كالإبراء وكونه عقد صلح يقتضي القبول لان
الصلح ركنه الإيجاب والقبول اه وقد نقلناه في كتاب الصلح وكتاب المداينات
(ثم قال) ولو وهب المشتري المبيع من البائع قبل قبضه فقبل كانت أقاله ونرج
عن هذا الأصل مسائل منها لا تنعقد الهبة بالمبيع بلائمن اه وقد نقلناه في
كتاب الهبة (ثم قال) ولا العارية بالأجرة بلا أجرة اه وقد نقلناه في
كتاب الأمانات (ثم قال) ولا البيع بلفظ النكاح والتمزيج ولا يقع العتق
بألفاظ الطلاق وان نوى الطلاق والعتاق برأى فيهما الألفاظ لا المعنى فقط
فلو قال لعبد ان أدبت الى كذا في كيس أبيض فلداه في كيس أحمر لم يعتق
ولو وكله بطلاق زوجته من غير أن يعلقه على كائن لم يطلق اه وقد نقلناه في ذلك في
كتاب العتق وفي كتاب الطلاق (ثم قال) وفي الهبة بشرط العوض نظروا الى
حائب اللفظ ابتداء والمحابس المعنى فكانت بيعا انتهى فثبت أحكامه من
الخيارات ووجوب الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة وفي كتاب الهبة (ثم
قال) بيع الأبق لا يجوز إلا لمن يزعم انه عنده ولولده الصغير كما في الخائنة الشراء
إذا وجد نفاذا على المباشر نفذ عليه فلا يتوقف شراء الفضولي ولا شراء الوكيل
المخالف ولا أجرة المتولى أجيرا للوقف بدرهم ودائق بل ينفذ عليهم والوصي
كالمتولى وقيل تنفع الأجرة لليتيم وتبطل الزيادة كما في القنية الا في مسألة الأمير
والقاضي إذا استأجرا أجيرا بأكثر من أجرة المثل فإن الزيادة باطلة ولا تنفع
الأجرة له كما في سير الخائنة اه وقد نقلناه في كتاب الوقف والوصية والأجرة
والوكالة (ثم قال) الذرع وصف للذرع الا في الدعوى والشهادة كذا في
دعوى البرازية اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) المقبوض على
سوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم النظر كما في الذخيرة تكرار الإيجاب
يبطل الأول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخيرة اه وقد نقلناه في
كتاب العتق (ثم قال) العقود تعتمد صحتها الفائدة فلا يفيد منها إلا يصح
فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة كما في الذخيرة ولا تصح أجرة

ما لا يحتاج اليه كسكنى دار بسكنى دار اه وقد نقلناه في الاجارة (ثم قال) اذا
 قبض المشتري المبيع فاسد ام ملكه الا في مسائل الاولى لا يملكه في بيع المنازل
 كما في الاصول الثانية لو اشتراه الاب من ماله لابنه الصغير أو باعه له كذلك فاسدا
 لا يملكه بالقبض حتى يستعمله كما في المحيط الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري
 امانة فانه لا يملكه به المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد باذن بائعه مملكه
 وثبت أحكام الملك كلها الا في مسائل لا يحل له أكله ولا لبسه ولا وطؤه الوجارية
 ولو وطئها ضمن عقرها ولاشفعة لمجاره لو كان عقارا اه وقد نقلناه في كتاب
 الشفعة (ثم قال) الخامسة لا يجوز ان يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه
 في الشرح اه وقد نقلناه في كتاب النكاح والشفعة والمخبر (ثم قال) اذا اختلف
 المتبايعان في الصحة والبطان فالقول لمدعى البطان كما في البرازية وفي الصحة
 والفساد القول لمدعى الصحة كذا في الخانية والظهيرية الا في مسئلة في اقالة
 فتح القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع بأقل من الثمن قبل النقد
 وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب
 تحالفا اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) واذا سمى شيئا وأشار الى
 خلاف جنسه كما اذا سمى يا قوتا وأشار الى زجاج فالبيع باطل لكونه بيع
 المعلوم واختلفوا فيما اذا سمى هرويا وأشار الى مروي قيل باطل فلا يملك بالقبض
 وقيل فاسد كذا في الخانية كل عقد أعيد وجد دفان الثاني باطل فالصالح بعد الصلح
 باطل كما في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال) والنكاح
 بعد النكاح كذلك كذا في القنية اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال)
 والمحوالة بعد المحوالة باطلة كما في التلقيح اه وقد نقلناه في كتاب المحوالة (ثم
 قال) الا في مسائل الاولى الشراء بعد الشراء صحيح اطلعه في جامع الفصولين وقيده
 في القنية بأن يكون الثاني أكثر ثمنًا من الاول أو أقل أو بجنس آخر أو افلا
 الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزادة التوثيق بخلاف المحوالة فانها تنقل فلا
 مجتمعان كما في التلقيح اه وقد نقلناه في الكفالة والمحوالة (ثم قال) وأما
 الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فصحح للاولى كما في البرازية اه وقد
 نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) التحلية تسليم الا في مسائل الاولى قبض
 المشتري المبيع قبل النقد بلا اذن البائع ثم خلى بينه وبين البائع لا يكون رداله

الثانية في البيع الفاسد على ما صححه العمادى وصحح قاضى بخان انها تسليم الثالثة
 في الهبة الفاسدة اتفاقا الرابعة في الهبة المجاورة في رواية اه وقد نقلناه في
 كتاب الهبة (ثم قال) خيار الشرط يثبت في ثمانية البيع والاجارة والقسمة
 والصلىح عن مال والكتابة والرهن للراهن والمخلع لها والاعتناق على مال للقرن
 لا للسيد والزوج هكذا في فصول العمادى معزى بالى الاستروشى نقلا عن بعضهم
 وتبعهما في جامع الفصولين وزدت عليهما في الشرح سبعة أخرى فصارت خمسة
 عشر الكفالة والحوالة كما في البرازية والبراء عن الدين كما في أصول فخر الاسلام
 من بحث الهزل وتسليم الشفعة بعد الطالبين كما ذكره ايضا منه والوقف على قول أبى
 يوسف والمزارعة والمعاملة المحاقلة لها بالاجارة ولا يدخل الخيار في سبعة النكاح
 والطلاق الا المخلع لها واليمين والنذر والاقراء الا اقرارا بعتد يقبله والصرف والسلم
 يشترط التقابض قبل الافتراق في الصرف فان تفارقا قبله بطل العقد الا فيما
 اذا استهلك رجل بذل الصرف قبل القبض واختار المشتري اتباع المجانى وتفرق
 العاقدان قبل قبض القيمة من المتلف فان الصرف لا يفسد عندهما خلافا لمحمد كما
 في الجمع البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا بشرط رهن وكفيل وحالة
 معلومين واشهاد وخيار ونقد ثمن الى ثلاثة ايام وتأجيل الثمن الى معلوم وبراءة
 من العيوب وقطع الثمار المبيعة وتركهها على الفضل بعد ادراكها على المفتى به
 ووصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن ورده بعيب وجدوكون
 الطريق لغير المشتري وعدم خروج المبيع عن ملكه في غير الادى واطعام المشتري
 المبيع الا اذا عين ما يطعم الادى وحمل الجارية وكونها مغنية وكونها حلوبا وكون
 الفرس هملاجا وكون الجارية ما ولدت وايفاء الثمن في بلد آخر والحمل الى منزل
 المشتري فيها له حمل بالفارسية وخرز النعل وخرز الخف وجعل رقعة على الثوب
 وخياطتها وكون الثوب سدا سدا وسكون السويق ملتوتا بمن وعن وكون
 الصابون متخذ من كذا جرة من الزيت وبيع العبد الا اذا قال من فلان وجعلها
 ببيعة والمشتري ذمى بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم مسجدا وبرضى الجيران اذا
 عينهم في بيع الدار الكل من الخناسة المجودة في الاموال الربوية هدر الا في
 اربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال اليتيم وفي الوقف وفي القلب
 الرهن اذا انكسروا قصمت قيمته فللراهن نصيبين المرتين قيمته ذهبوا وتكون رهنا

كما ذكره الزياحي في الرهن اه وقد نقلناه هذه الاربعة في أبوابها باب الوصية وباب
الوقف وباب الرهن (ثم قال) ما جاز ايراد العقد عليه بانفراد صاحبه استثناء
الا الوصية بالمخدمة يصح افرادها دون استثنائها اه وقد نقلناه في كتاب الوصية
(ثم قال) من اشترى من لم يره وقت العقد وقبله ووقت القبض فله الخيار اذا رآه
الا اذا حمله البائع الى بيت المشتري فلا يرد له اذا رآه الا اذا أعاده الى البائع يبيع
الفضولي موقوف الا في ثلاث فباطل اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في التلقيح
وفيما اذا باع لنفسه وهي في البدائع وفيما اذا باع عرضا من غاصب عرض آخر
للمالك به وهي في فتح القدير اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) يبيع
البرأت التي يكتبها الديوان على العمال لا تصح فأورد أن أئمة بخاري جوزوا
بيع خطوط الأئمة ففرق بينهما بأن مال الوقف قائم ولا كذلك هنا كذا في القنية
اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) يبيع المردوم بطل الا فيما يستجره
الانسان من البقال اذا حاسبه على أئمانها بعد استهلاكها فانه جائز استحقاقا كذا
في القنية من باع أو اشترى أو أوجمك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصي من
مديون الميت دارا بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الاقالة اه وقد نقلناه في كتاب
الوصية (ثم قال) اشترى المأذون غلاما بألف وقيمته ثلاثة آلاف لم تصح ولا يمكن
الرد بعيب وعمل كانه بخيار شرط أو روية اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وفي كتاب
الاذن (ثم قال) والمتولى على الوقف لو أجر الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم تجزء على
الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وفي كتاب الاجارة (ثم قال) والوكيل
بالشراء لا تصح اقالته بخلافه بالبيع تصح ويضمن والوكيل بالسلم على خلافه اه
وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) تصح اقالة الوارث والوصي دون الموصى له
والوارث الرد بالعيب دون الموصى له اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال)
لا تصح الاجازة بعد هلاك العين الا في الاقطة وفي اجازة الغرماء يبيع المأذون المديون
بعد هلاك الثمن اه وقد نقلناه في كتاب الاقطة وفي كتاب الاذن (ثم قال) الموقوف
يطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القسمة كفي قسمة
الولوالجبة اه وقد نقلناه في كتاب القسمة (ثم قال) لا يجوز تفريق الصفة على
البائع الا في الشفعة ولها صورتان في شفعة الولوالجبة اه وقد نقلناه في كتاب
الشفعة (ثم قال) الموقوف عليه العقد اذا أجازته نفذ ولا رجوع الا في مسئلة

في قسمة الولوالجية اذا أجاز الغريم قسمة الوارث فان له الرجوع اه وقد نقلناه
في القسمة (ثم قال) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها بحق الشفعة فلوصالح
عنه بمال بطلت ورجع به اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال) ولوصالح
المهيرة بمال تختاره بطل ولا شيء لها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
ولوصالح اه دى زوجته بمال لتترك فوبته لم يلزم ولا شيء لها هكذا ذكره
في الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وعلى هذا لا يجوز
الاعتياض عن الوظائف بالاوقاف اه وقد نقلناه في كتاب الووقف (ثم قال)
وخرج عنها حق القصاص وملك النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها
كما ذكره الزياي في الشفعة اه وقد نقلناه هذه المسئلة في أبوابها (ثم قال)
والكفيل بالنفس اذا صالح المكفول له بمال لم يصح ولم يجب وفي بطلانها روايتان
اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) وفي بيع حق المرور في الطريق
روايتان وكذا بيع الشرب والمعتدلا لاتبعا اه وقد نقلناه في كتاب الشرب (ثم
قال) العقد الفاسد اذا تعاق به حق عبد لزم وارفع الفساد الا في مسائل أجرفاسدا
فأجر المستأجر صحيحا فللأول نقضه والمشتري من المكره لو باع صحيحا للمكره نقضه
والمشتري فاسدا اذا أجر للبائع نقضه وكذا اذا زوج اه وقد نقلناه في كتاب
الاجارة وفي كتاب النكاح وفي كتاب الاكراه (ثم قال) الغش حرام الا في
مستثنين احدهما في الولوالجية اشترى الاسير المسلم من دار الحرب ودفع الثمن
دراهم زيوفا أو عروضا غشوشة جازان كان حرا وان كان الاسير عبد لم تجز الثانية
يجوز اعطاء الزيف والناقص في الجبايات اه وقد نقلناه في المحظر (ثم قال) للبائع
حق حبس المبيع للثمن المحال الا في مسائل في البرازية لو اشترى العبد نفسه من
مولاه اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) ولو أمر رجل عبدا بأن يشتري نفسه من
مولاه فاشترى للأمر ولو باعه داراهوسا كتبها اذا قبض المشتري المبيع بلاذن
البائع قبل نقض الثمن ثم تصرف للبائع نقض تصرفه الا في التدبير والاعتناق
والاستيلاد وله ابطال الكتابة كما في البرازية اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال)
شراء الام لابنها الصغير لا يحتاج اليه غير نافذ عليه الا اذا اشترت من أبيه أو منه
ومن أجنبي كما في الولوالجية اقالة الاقالة صحيحة الا في السلم لو كان المسلم فيه ديننا
سقط والساقط لا يعود كما ذكره الزياي في باب التحالف للاستئمان يبيع مدبره

ومكاتبه دون أم ولده اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) ومن باع مال الغائب
بطل بيعه الا بالاجتاج للنفقة كذا في نفقات الزانية اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (ثم قال) المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعلى وجه
النظر ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في شرح الكنز المحيلة في عدم رجوع المشتري
على بائنه بالثمن عند استحقاق المبيع أن يقر المشتري أنه باعه من البائع قبل ذلك
فلو رجع عليه لرجع عليه كذا في النزوية خيار الشرط في البيع داخل على الحكم
لا على البيع فلا يبطله الا في بيع الفضولي اذا اشترط لثالث فانه يبطله كافي فروق
السكران يسي في دعوى النزوية المرافق عند الامام الثاني المنافع والمسبيل
والحقوق والطريق وفي ظاهرها رواية المرافق هي المحقوق اه البيع لا يبطل
بموت البائع الا في الاستصناع فيبطل بموت الصانع اذا اختلفا في أصل التأجيل
فالقول لنا فيه الا في السلم وان اختلفا في مقداره فلا تخالف الا في السلم رأس المال
بعد الاقالة كهوقبلها فلا يجوز التصرف فيه بعدها قبلها الا في مسئلتين لا تخالف
اذا اختلفا فيه بعدها بخلاف ما قبلها ولا يشترط قبضه بعدها قبل الافتراق بخلافه
قبلها بدل الصرف كراس المال فلا بد من القبض قبل الافتراق فيهما ولا يجوز
التصرف فيهما قبل القبض الا في مسألة لا بد من قبضه قبل الافتراق بعد الاقالة
كقبلها بخلاف رأس المال والكل في الشرح يشترط قيام المبيع عند الاختلاف
للتخالف الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كما في الهداية اه وقد نقلناه
في كتاب الدعوى (ثم قال) الربا حرام الا في مسائل بين مسلم وحرية وبين
مسلمين أسلمة ولم يخرجا اليه اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال) وبين
المولى وعبد اه وقد نقلناه في كتاب المأذون (ثم قال) وبين المتفاوضين
وشريكي العنان كما في ايضاح الكرماني اه وقد نقلناه في كتاب الشركة والله
سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمحنة
بكتاب البيوع (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانعه) وأما
المعاملات فانواع المبيع لا يتوقف عليها وكذا الاقالة والجارة لكن قالوا ان عقد
مضارع لم يندرس وسوف والسين توقف على النية فان نوى به الايجاب للحال كان
بيعا والا بخلاف صيغة الماضي فان المبيع لا يتوقف على النية وأما المضارع
المتحضر للاستقبال فهو كالامر لا يصح البيع به ولا بالنية وقد أوضحناه في شرح

الكنز وقالوا لا يبيع مع المنزل لعدم الرضا بحكمه معه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
الاجارة (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك في بحث الاصل بقاؤه
ما كان على ما كان مانصه) اختلف المتبايعان في الطوع فالقول لمن يدهمه لانه
الاصل وان برهنا فبينته مذمومة الاكراه أولى وعليه الفتوى كما في البرازية ولو ادعى
المشتري ان اللحم لحم ميتة أو ذبيحة المجوسى وأنكر البائع لم أره الا أن ومقتضى قولهم
القول لمدعى البطلان لكونه منكر أصل البيع أن يقبل قول المشتري وباعتبار ان
الشاة في حال حياتها محرمة فالمشتري متمسك بأصل التفريم الى أن يتحقق زواله
اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى أيضا (وقال في قاعدة الاصل عدم مانصه)
ومنها الاختلاف في قبض المبيع والعين المثبوتة فالقول لمكره وهى في اجارة التهذيب
اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة وكتاب الدعوى (ثم قال) ومنها الاختلاف في قدم
العيب وأنكره البائع فالقول له واختلاف في تعمله قبل لان الاصل عدمه وقبل
لان الاصل لزوم العقد ومنها الاختلاف في اشتراط الخيار فقبل القول لمن بقاؤه عملا
بأن الاصل عدمه وقبل لمن ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد حكمنا القولين
في الشرح والمعتمد الاول اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ومنها الاختلاف
في رؤية المبيع فالقول للمشتري لان الاصل عدمها ولو اختلفا في تغير المبيع بعد
رؤيته فالبائع لان الاصل عدم التغير (تذييه) ليس الاصل عدم مطلقا
واتمها وفي الصفات العارضة وأما في الصفات الاصلية فالاصل الوجود ويفرع
على ذلك لو اشتراه على انه خبز أو كاتب فانكر وجود ذلك لوصف به فالقول له
لان الاصل عدمهما لكونهما من الصفات العارضة ولو اشتراها على انها بكر
وأنكر قبام البكارة وادعاه البائع فالقول للبائع لان الاصل وجودها لكونها
صفة أصلية كذا في فتح القدير من خيار الشرط اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
الدعوى (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته مانصه) ومما
فرع عليه لو اشترى عبدا ثم ظهر انه كان مريضا ومات عند المشتري فانه لا يرجع
بالثمن لان المرض يتزايد فيحصل الموت بالزائد فلا يضاف الى السابق لكن يرجع
بنقصان العيب كما ذكره الزياهي اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب
التيسير مانصه) ويبيع الموصوف في الذمة كالسلم جوز على خلاف القياس دفعا
لحاجة المفايس والاكتفاء برؤية ظاهر الصبرة والغموض ومشروعية خيار

الشرط للتروى دفعا للندم وخيار هذا الفن دفعا للمساطة ومن هذا القيل
 بيع الامانة المسمى ببيع الوفاء جوزه مشايخ بلخ وبخاري توسعة ويبانه في شرح
 السكزمن باب خيار الشرط ومن ذلك افقي المتأخرون بالرد بخيار الغبن الفاحش
 امام طلقا واذا كان فيه غرر رجعة على المشتري ومنه الرد بخيار العيب والتحالف
 والاقالة والمحالة والزهن والضمان والابراء والقرض اه (ثم قال) ومنه
 جواز النكاح من غ- ير نظر الى ان قال فلم يكن فيه خيار رؤية بخلاف البيع يبيع
 قبل الرؤية وله الخيار لعدم المشقة ومن ثم قلنا ان الامرا يجاب في النكاح بخلاف
 البيع اه وقد نقلنا سابقته في كتاب النكاح (وقال في القاعدة الرابعة
 من الخامسة المحاجة تنزل منزلة الضرورة) الى ان قال ومن ذلك جواز السلم على
 خلاف القياس لكونه يبيع المعدوم دفعا لمحاجة المفا ليس ومنها جواز الاستصناع
 للحاجة ودخول الحمام مع جهالة مكانه فيها وما يستعمله من ماثها وشربة السقاء
 اه وقد نقلنا ذلك في الاجارة ايضا (ثم قال) ومنها الافتاء بصحة بيع الوفاء حين
 كثر الدين على اهل بخاري وهكذا مصر وقد سمعوه يبيع الامانة والشافعية
 يسمونه الزهن المعاد وكذا سماعه في الملتقط وقد ذكرناه في شرح السكزمن
 باب خيار الشرط وفي القنية والبغية يجوز للحتاج الاستقراض بالربح اه وقد
 نقلناه في كتاب المداينات (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه
 ما لانص فيه من الاموال الربوية يعتبر فيه العرف في كونه كيليا او وزنيا واما
 المنصوص على كبله او وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه عند أبي حنيفة ومحمد خلافا
 لابي يوسف وقواه في فتح القدير من باب الربا ولا خصوصية للربا وانما العرف غير
 معتبر في المنصوص عليه اه (ثم قال المبحث الثاني) انما تعتبر العادة اذا طردت
 او غلبت ولذا قالوا لو باع بدراهم او بدنانير وكان في بلد اختلفت فيه النقود مع
 الاختلاف في المسالبة والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه
 هو المتعارف فينصرف المطلق اليه ومنها لو باع التاجر في السوق شيئا بثمن ولم يصرح
 بحلول ولا تأجيل وكان المتعارف فيما يدينهم ان البائع يأخذ كل جمعة قدرا
 معلوما انصرف اليه بلا بيان قالوا لان المعروف كالشرط ولكن اذا باعه
 المشتري تولية ولم يبين التقسيط للمشتري هل يكون للمشتري الخيار فمنهم من أثبتته
 والجمهور على انه يبيعه مرابحة بلاتيين لكونه حالا بالعقد ذكره الزيلعي في التولية

اه (وقال في المبحث الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه) وهنا
 مسئلتان لم أرهما الا ان الا انه يمكن تخريجهما على ان المعروف كالمشروط وفي
 البزائية المشروط غير شرط كالمشروط شرطا منها الوجوه طادة المقترض برد أزيد
 عما اقترض هل يحرم اقراضه تنزيلا لعبادته منزلة الشرط اه وقد نقلناه في
 كتاب المداينات (ثم قال) وفيه أيضا أي في الملتقط ان دخول البردعة والا كافي
 في بيع المحارم بني على العرف اه (وقال في المبحث الرابع مانصه) قال في البزائية
 من الدعوى معزى بالى اللامشى اذا كانت النقود في البلد مختلفة أحدها أروج
 لا تصح الدعوى ما يمتين وكذا لو أقر بعشرة دنانير حرم وفي البلد نقود مختلفة حرم
 لا يصح بلايمان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الأروج وقد أوسعنا الكلام على
 ذلك في شرح السكك من أول البيع اه وقد نقلناه تمام هذه العبارة في الاقرار
 فراجع اه (قال في المبحث الرابع العرف الذى تحمل عليه الالفاظ ائما هو المقارن
 والسابق دون المتأخر مانصه) * تنبيه * هل المعتبر في بناء الاحكام العرف العام
 أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الاول الى ان قال ويتفرع على ذلك لو
 استقرض ألفا واستأجر المأقرض محقق مرآة أو ملعقة كل شهر بعشرة وقيمة التزديد
 على الاجرة فيها ثلاثة أقوال صحة الاجارة بلا كراهة اعتبارا بالعرف خواص بخارى
 والحقبة مع الكراهة للاختلاف والفساد لان صحة الاجارة بالتعارف العام ولم
 يوجد وقد أفتى الا كابر بفسادها اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال)
 وفيها أي في البزائية من البيع الفاسد في الكلام على بيع الوفا في القول السادس
 من انه صحيح قالوا الحاجة للناس له فرار من الر بافيلع اعطادوا الدين والاجارة
 وهى لا تصح في السكك وبخارى اعطادوا الاجارة الطويلة ولا تمكن في الاضجار
 فاضطروا الى بيعها ووافاء وماضاق على الناس أمر الا اتسع حكمه اه وقد
 نقلناه في الاجارة (ثم قال) وقد اعتبروا عرف القاهرة في مسائل منها ما في
 فتح المقدير من دخول السلم في البيت المبيع بالقاهرة دون غيرها لان يوتهم
 طبقات لا ينتفع بها الا به اه (وقال في القاعدة الثمانية اذا اجتمع المحلل والمحرّم
 غلب المحرم المحلل) * تنبيه * يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين حلال
 وحرام في عقد أو بنية ويدخل ذلك في أبواب الى ان قال ومنها البيع فاذا جمع فيه
 بين حلال وحرام صفة واحدة فان كان المحرم ليس بمال كالمجمع بين الذكبة

والمينة والمحرو والعبد فانه يسرى البطلان الى المحلال لقوة بطلان المحرم وكذا اذا
 جمع بين نخل ونخرفان كان المحرم ضعيفا كأن يكون ما لا في الجملة كما اذا جمع بين
 المدبر والقن أو بين القن والمكاتب أو أم الولد أو غيره فانه لا يسرى الفساد الى
 القن لضعفه واختلاف فيما اذا جمع بين وقف ومالك ولا يصح انه لا يسرى الفساد
 الى الملك لان الوقف مال نعم اذا كان معجدا عامرا فهو كالمحرر بخلاف الغارم
 بالمهبة أي الخراب فكالمحرر ومن هذا القليل ما اذا شرط الخيار فيه أكثر من
 ثلاثة أيام فانه يصح في الثلاثة ويبطل فيما زاد بل يبطل في الكل لكن اذا أسقط
 الزائد قبل دخوله انقلب صحيحا ومنها ما اذا جمع بين معلوم ومجهول في البيع
 فان كان المجهول لا تنفذ جهالته الى المنازعة لا يضر والافسد في الكل كما علم
 في البيوع ومنها الاجارة وهي كالبيع لا يشترى كونهما في انهما يبطلان بالشرط
 الفساد الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب الاجارة (ثم قال) ومنها الوشرط الواقف
 ان لا يؤثر وقفه أكثر من سنة فزاد الناظر عليه وظاهر كلامهم الفساد في جميع
 المدة لا فيما زاد على المشروط لانها كالبيع لا يقبل تفريق الصفقة الخ وقد نقلنا
 بقيته في الاجارة (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) ومن فروعها
 الحمل يدخل في بيع الام تبعها ولا يفرد بالبيع اهـ (ثم قال) ومنها المشرى
 والطريق يدخلان في بيع الارض تبعها ولا يفردان بالبيع على الاظهر اهـ (ثم
 قال في بحث يغفر في التوابع ما لا يغفر في غيرها مانصه) ومنها الوغصب قنا
 فابق من يده وضعه المالك ملكه الغاصب ولو شره قصد المجرهه وقد نقلناها
 في كتاب الغصب ايضا (ثم قال) ومنه شراء كبر عينا وأمر المشتري البائع
 يقبضه للمشتري لم يصح ولو دفع اليه غرارة وأمره أن يكيله فيها صح اذا البائع لا يصلح
 وكذا لعن المشتري في القبض قصدا ويصلح ضمنا وحكما لاجل الغرارة ومنه شراء
 ما لم يره فوكل وكبلا يقبضه فقال الوكيل قد أسقطت الخيار أعني خيار الرؤية
 لم يسقط خيار الموكل ولو قبضه الوكيل وهو يراه يسقط خيار الرؤية موكله عند أبي
 حنيفة خلافا لما اهـ (ثم قال القاعدة العاشرة الخراج بالضممان) هو حديث
 صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث
 عائشة رضي الله تعالى عنها وفي بعض طرقه ذكر السبب وهو أن رجلا ابتاع
 عبدا فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم ثم وجده فيه الفاسخ فباعه الى النبي صلى الله

تعالى عليه وسلم فردّه عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامى فقال
الخراج بالضمان قال أبو عبيدة الخراج في هذا الحديث غلة العبد يشترى به الرجل
فيسـمعه زمانا ثم يعثر منه على عيب دلّسه البائع فيرده ويأخذ جميع الثمن
ويوز بقلّة جميعها لانه كان في ضمانه ولو هلك هلك من ماله اه وفي الفائق
كل ما خرج من شئ فهو خراجة فخرّاج الشجر ثمرة وخراج الحيوان دره ونسله اه وذكّر
نحر الاسلام في أصوله ان هذا الحديث من جوامع الكلام لا يجوز نقله بالمعنى وقال
أصحابنا في باب خيار العيب ان الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الاصل لا تمنع الرد
بالعيب كالـكسب والغلة وتسلم للشترى ولا يضر حصوله له مجانا لانها لم تكن
جزأ من المبيع فلم يملكها بالثمن وانما ملكها بالضمان ومثله يطيب الرج
للحديث وهما سؤالان لم أرهما الاصحابنا احدهما لو كان الخراج في مقابلة الضمان
لكانت الزوائد قبل القبض للبائع ثم العقد وانفسخ لكونه من ضمانه ولا قائل
به وأجيب بان الخراج يعطى قبل القبض بالملك وبعده به وباضمان معا واقتصر
في الحديث على التعليل بالضمان لانها أظهر عند البائع واقطع لطلبه واستيعاده ان
الخراج للشترى الثاني لو كانت العلة الضمان لزم ان تكون الزوائد للغاصب
لان ضمانه أشد من ضمان غيره وبهذا احتج لابي حنيفة في قوله ان الغاصب
لا يضر من منافع الغصب وأجيب بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بذلك في
ضمان الملك جعل نواحه من هو ملكه اذا تلف تلف على ملكه وهو المشتري
والغاصب لا يملك المقتضوب وبأن الخراج هو المنافع جعلها من عليه الضمان
ولا خلاف ان الغاصب لا يملك المقتضوب بل اذا تلفها فاختلاف في ضمانها عليه
فلا يتناول مواضع الخلاف ذكره الاسيوطى اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب
أيضا (ثم قال) وقال أبو يوسف ومحمد فيما اذا دفع الاصيل الدين الى الكفيل
قبل الاداء عنه فرج الكفيل فيه وكان مما يتعين ان الرجح يطيب له واستدل
لهم في فتح القدير بالحديث وقال الامام برده على الاصيل في رواية ويتصدق به
في رواية وقالوا في المبيع فاسد اذا فسخ فانه يطيب للبائع ما ربح لا للشترى اه
وقد نقلنا بقية ذلك في الغصب فراجع ونقلنا بعضه في الكفالة أيضا (وقال)
في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول فلورأى أجنبيا يبيع ماله
فسكت ولم ينه لم يكن وكيل لا سكوته اه وقد نقلنا ذلك في الوكالة أيضا (ثم قال)

ولورأى المالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضا عندنا خلافا
 لابن أبي إيلي اه (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الحسادية
 عشر سكوت أحد المتبايعين في بيع التلمعة حين قال له صاحبه قد بدد الى أن أجعله
 بيما ههنا اه أى فيكون سكوتة رضا (ثم قال) الثالثة عشر سكوت المشتري
 بالخيار حين رأى العبد يبيع ويشترى مسقط الخيار الرابعة عشر سكوت البائع
 الذى له حق حبس المبيع حين رأى المشتري قبض المبيع اذن بقبضه ههنا كان
 البيع أوفاسدا اه (ثم قال) الثانية والعشرون السكوت قبل البيع عند الاخبار
 بالعيب رضا بالعيب ان كان المخبر عدلا لوفاسقا عنده وعندهما ههنا ووفاسقا
 اه (ثم قال) وزدت ثلاثا الى أن قال الثالثة باع جارية وعليلها حلى وقرطان ولم
 يشترط ذلك المشتري لكن تسلم المشتري الجارية وذهب بها والبائع ساكت كان
 سكوتة بمنزلة التسليم فكان الحلى لها كذا فى الظاهرية اه (وقال فى الفن الثالث فى
 أحكام النامى مانصه) * وقالوا اذا باع الاب والوصى ثم ادعى أنه وقع بغير فاحش
 وقال لم أعلم يقبل وقالوا فى باب الاستحقاق ولا يضر التناقض فى الحرية والنسب
 والطلاق اه وقد نقلنا بقبته فى كتاب القضاء (ثم قال) وقالوا فى باب خيار الرؤية
 لو اشترى ما كان رأاه ولم يتغير فلا خيار له الا اذا كان لا يعلم انه مرثيه لعدم الرضا
 كذا فى الهداية اه (ثم قال) ولو باع ملك أبيه ولم يعلم بموته ثم علم جازوكذا لو باع المجد
 مال ابنه ولم يعلم بموته نفذ على الصغیر اه (ثم قال) ولو باعه على انه أبى فبان
 راجعا ينبغى أن ينفذ اه وقد نقلنا بعض ذلك فى كتاب النكاح (ثم قال فى أحكام
 الصيدان مانصه) ولو كان أذونا فباع فوجد المشتري به عيبا لا يخلفه حتى يدرك
 كما فى العدة اه وقد نقلنا هاهنا فى كتاب الاذن والمجرو فى كتاب الدعوى (وقال
 فى أحكام الاعهى مانصه) ولم أر حكم ذبحه وصيده وحضائته ورؤيته لما اشتراه
 بالوصف اه وقد نقلنا بقبته فى كتاب الذبائح (وقال فى أحكام النقد وما يتبعين
 فيه وما لا يتبعين مانصه) لا تعين فى المعاوضات وفى تعيينها فى العقد الفاسد روايتان
 ورجح بعضهم تفصيلا بأن ما فسد من أصله تعين فيه لا فيما اتتهض بعد صحته
 والصحى تعينه فى الصرف بعد فساده وبعد هلاك المبيع اه وقد نقلنا بعضه
 فى كتاب المداينات (ثم قال) وكتبنا فى بيوع الشرح جريان الدرهم مجرى

الدنانير في ثمانية وفي وكالة البناية اعلم ان عدم تعيين الدراهم والدنانير في حق الاستحقاق لا غير فانها ما يتعينان جنسا وقدر او وصفا بالاتفاق اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من المحقوق مانصه) كرجل أو مئزر رجل بسكنى داره فبات الموصى وباع الوارث الدار ورضى به الموصى له جازا البيع وبطل سكه اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من المحقوق مانصه) وقد بقي منها حقوق منها خيار الشرط قالوا يسقط به ومنها خيار الرؤية قالوا لو أبطله قبل الرؤية بالقول لم يبطل وبالفعل يبطل وبمدها يبطل بهما ومنها خيار العيب يبطل به اه (ثم قال) وفي ايضاح الكرماني من السلم لو قال رب السلم أسقطت حتى في التسليم أى تسليم السلم فيه في ذلك المكان أو البلد لم يسقط اه (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) ومنه عدم صحة الاقالة للاقالة في السلم لانه دين سقط فلا يعود اه (ثم قال) وعلى هذا اختلف المشايخ في بعض مسائل في الخيارات من البيوع فنفهم من قال يعود الخيار نظر الى أنه مانع زال فعمل المقتضى ومنهم من قال لا يعود وقد ذكرناه في الشرح اه (ثم قال) ويبان ان الدراهم الزيوف كالجباذ في مسائل ذكرتها في الشرح من البيوع اه (وقال في أحكام الذمى مانصه) ولا يتعرض للموتنا كخوفا سدا أو تباعوا كذلك ثم أسلموا اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في أحكام المحارم مانصه) ومنها لا يجوز التفريق بين صغير ومحرم ببيع أو هبة الا في عشر مسائل ذكرناها في شرح التكنيز فان فرق صح البيع اه (ثم قال) واختص الاب والمجد بأحكام الى أن قال ومنها اتولى طرفي العقد فلو باع الاب ماله من ابنه أو اشترى وليس فيه غبن فاحش انعقد بكلام واحد اه (وقال في أحكام غيبوبة المحشفة مانصه) ويترتب عليها وجوب الغسل الى أن قال وبطلان خيار الشرط لمن له وسقوط الرجوع اذا فاه له المشتري بعد الاطلاع عليه مطلقا وقبله اذا كانت بكرة أو افترضها اه (ثم قال) فوائدا الى أن قال الثالثة الوطاء في الدبر كالوطء في القبل الى أن قال وينبغي أن يسقط به خيار الشرط والعيب لقولهم بسقوطه بالتقيل والمس شبهة فهذا أولى للدلالة على الرضا اه (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من الجمانين البيع والصرف والسلم والتولية والمرابحة والوضيعة اه (ثم قال تقسيم في العقود) البيع نافذ وموقوف ولازم وغير لازم وفاسد وباطل وضبط الموقوف في الخلاصة في خمسة عشر وزدت عليها

ثمانية اه (ثم قال تسكميل) الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان الى
أن قال وأما في البيع فختباينان فباطله ما لا يكون منبروطا بأصله ووصفه وفساده
ما كان منبروطا بأصله دون وصفه وحكم الاول انه لا يملك بالقبض وحكم الثاني انه
يملك به اه (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) وحقيقته حل ارتباط العقد اذا
انفقد البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا بأحد أشيائه خيار الشرط وخيار عدم التقدي الى
ثلاثة أيام وخيار الرؤية وخيار العيب وخيار الاستحقاق وخيار الغبن وخيار
الكمية وخيار كشف الحال وخيار فوت الوصف المرغوب فيه وخيار هلاك
بعض المبيع قبل القبض وبالأقالة والتحالف وهلاك المبيع قبل القبض وخيار
التغير بالفعلي كالتصيرية على احدى الروايتين وخيار الخيانة في المراجعة والتولية
وظهور المبيع مستأجرا أو مرهونا فهذه ثمانية عشر شيئا وكلاهما ياترهما العاقد
الا التحالف فانه لا يفسخ به وانما يفسخه القاضى وكلاهما يحتاج الى الفسخ ولا ينفخ
فيهما بنفسه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الاجارة وكتاب الرهن (ثم قال) خاتمة
بحرود ما هذا النكاح فسخ له اذا ساعده صاحبه عليه اه وقد نقلناه في القضاء
(ثم قال) الفسخ هل يرفع العقد من أصله أو فيما يستقبل قال شيخ الاسلام انه
يجعل العقد كان لم يكن في المستقبل لا فيما مضى وفائده مذكورة في شرح الهداية
وذكرها الزيلعي في خيار العيب اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه) يصح
البيع بها قال في الهداية والكتابة كالمخطاب وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ
الكتاب وأداء الرسالة اه وفي فتح القدير وصورة الكتاب أن يكتب أما بعد
فقد بعثت عدي منك بكذا فلما بلغه وفهم ما فيه قال قبلت في المجلس ومافي
المبسوط من تصويره بقوله بعني بكذا فقال بعته يتم فليس مراده الا الفرق بين
البيع والنكاح في شرط الشهادة اه وقد نقلنا ذلك في النكاح (ثم قال) وقيل
بل يفرق بين الحاضر والغائب فعني من الحاضر استيدام ومن الغائب ايجاب
اه (وقال في أحكام الاشارة مانصه) الاشارة من الاخرس متبرة وقائمة مقام
العبارة في كل شيء من بيع واجارة اه (ثم قال) قاعدة فيها اذا اجتمعت الاشارة
والعبارة وأصحابنا يقولون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية فقال في الهداية من باب
المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه لأن
المسمى موجود في المشار ذاتا والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق

بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس بتابع له والتسمية ابلغ في التعريف من
 حيث انها تعرف الماهية والاشارة تعرف الذات ألا ترى أن من اشترى فصاعا على
 انه ياقوت فاذا هو زجاج لا ينعقد العقد لاختلاف الجنس ولو اشترى على أنه
 ياقوت أحمر فاذا هو أخضر انعقد العقد لاتحاد الجنس اه قال الشارحون ان هذا
 الأصل متفق عليه في البيع والنكاح والاجارة وسائر العقود لكن أبو حنيفة رحمه
 الله سبحانه وتعالى جعل الخل والمخر جنسا والمخر والعبد جنسا واحدا فعلق بالمشار
 اليه فوجب مهر المثل فيما اذا تزوجها على هذا الدن من الخل وأشار الى خراؤه على
 هذا العبد وأشار الى حر ولو مسمى حراما وأشار الى حلال فلها الخل في الأصح اه
 وقد نقلناه في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) ولو مسمى في البيع شيئا وأشار الى
 خلافه فان كان من خلاف جنسه بطل البيع كما اذا مسمى ياقوتا وأشار الى زجاج
 لكونه بيع المعلوم ولو مسمى ثوبا مرويا وأشار الى مروى اختلفوا في بطلانه أو فساده
 هكذا في المخانة في البيع الباطل ذكر الاختلاف في الثوب دون الفص ونظير
 الفص المذكور والانتى من بنى آدم جنسان بخلافهما من الحيوان جنس واحد فله
 الخيار اذا كان الجنس مقعدا والفائت الوصف اه (وقال في بحث القول في الملك)
 قال في فتح القدير الملك قدرة يثبتها الشارع ابتداء على التصرف فخرج نحو الوكيل
 اه وينبغي أن يقال الامناع كالمحجور عليه فانه مالك ولا قدرة له على التصرف
 والبيع المنقول مملوك لا يشتري ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه اه (ثم قال) وفيه
 مسائل الاولى أسباب التملك المعاوضات المالية اه (ثم قال) الثانية لا يدخل
 في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال والمعيب اذا ردت على
 البائع به لكن ان كان قبل القبض انفسخ البيع مطلقا وان كان بعده فلا بد من
 القضاء أو الرضا اه (ثم قال) كالبيع اذا هلك في يد البائع فان الثمن يدخل
 في ملك المشتري اه أى جبراعليه (ثم قال) الثالثة المبيع يملكه المشتري
 بالاصحاب والقبول الا اذا كان فيه خيار الشرط فان كان للبائع لم يملكه المشتري
 اتفاقا وان كان للمشتري فكذلك عند الامام خلافا لما وفي التحقيق الامر
 موقوف فان تم كان للمشتري فتكون الزوائد له من حينه وان فسخ فهو
 للبائع والزوائد اه (ثم قال) الخامسة لا يملك المؤجر الاجرة بنفس العقد
 وانما يملكها بالاستيفاء الى ان قال وعلى هذا لا يملك المستأجر المنافع بالعقد لانها

نحدث شيئا فشيئا وبهذا فارقنا البيع فان المبيع عين موجوده الخ اه وقد نقلنا
 بقيته في كتاب الاجارة (ثم قال) السادسة اختلفوا في القرض هل يملكه
 المستقرض بالقرض أو بالتصرف وفائدته ما في البزاية باع المقرض من المستقرض
 السكر المستقرض الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك لا يجوز لانه صار ملكا
 للمستقرض وعند الثاني يجوز لانه لا يملكه المستقرض قبل الاستهلاك ويبع
 المستقرض يجوز اجماعا وفيه دليل على انه يملك بنفس القبض وان كان مما لا يتعين
 كالتقدين يجوز بيع ما في الذمة وان كان قائما في يد المستقرض ويجوز للقرض
 التصرف في السكر المستقرض بعد القبض قبل الكيل بخلاف البيع اه فليتأمل
 في مناسبة التعايل للحكم اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) ثم اعلم أن
 ملك الوارث بطريق الخلافه عن الميت فهو قائم مقامه كانه حي فيرد المبيع بعيب
 ويرد عليه ويصير مغرورا بالمجارية التي اشترها الميت أي بفن فاحش اه
 شارح (ثم قال) ويصح اثبات دين عليه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم
 قال) ويتصرف وصي الميت بالبيع في التركة مع وجوده اه أي الوارث لان
 الوصي خليفة الميت أيضا كالوارث اه من الشرح وقد نقلناه أيضا في كتاب
 الوصية وكتاب الفرائض (ثم قال) وأما ملك الموصي له فليس خلافة عنه بل
 بعقد تلك ابتداء فان عكست الاحكام المذكورة في حقه كذا ذكره الصدر الشهيد
 في شرح أدب القضاء للخصاف وذكر في التلخيص ما ذكرناه وزاد عليه انه يصح
 شراؤه ما باع الميت بأقل مما باع قبل نقدا الثمن بخلاف الوارث اه وقد نقلناه
 أيضا في كتاب الوصية (ثم قال) الحادية عشر في استقراء الملك يستقر في البيع
 الخالي عن الحبار بالقبض اه (ثم قال) والمراد من الاستقراء في البيع الاثمن
 من انفسا خه بالملك اه (ثم قال) وجميع الديون بعد لزومها مستقرة الا دين
 السلم لقبوله الفسخ بالانقطاع بخلاف ثمن المبيع فانه لا يقبله بالانقطاع مجوز
 الاعتراض عنه اه (ثم قال) الثانية عشر الملك المألهين والمنفعة معا وهو
 الغالب أو المألهين فقط أو المنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعته أبدا ورفقته للوارث
 الى ان قال ويجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى له الى ان قال وأما بيعه من غير
 الموصى له فلا يجوز الا برضاه فان بيع برضاه لم ينتقل حقه الى الثمن الا بالتراضي الخ
 وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصايا (وقال في بحث القول في الدين ما نصه) وفوائده

الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الا حالا الاراس مال السلم وبديل الصرف
والقرض والتمن بعد الاقالة ودين الميت وما اخذ به الشفيع العقار كما كتبناه
في شرح الكنز عند قوله وصح تأجيل كل دين الا القرض وليس فيه دين لا يكون
الا مؤجلا الا الدية والمسلم فيه اه وقد نقلناه في كتاب المداينات وفي المجنات
وفي الشفعة (ثم قال) ويسع الدين لا يجوز ولو باعه من المدين أو وهبه جاز اه
وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها على قول
محمد اذا اختلف المتبايعان تحالفا وتقساما ولو كان المبيع مال كافا ان البيع
ينفخ على قيمة المالك وهل تعتبر قيمته يوم التلف أو القبض أو اقلهما قاله في فتح
القدير ومنها اذا وجب الرجوع بنقصان العيب عند تعذرده كيف يرجع به
قال قاضيان وطريق معرفة النقصان ان يقوم صحبها لا عيب به ويقوم وبه
العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشرة القيمة كان حصة النقصان عشرة الثمن اه
ولم يذكر اعتبارها يوم البيع أو يوم القبض وكذا الميزكره الزيلعي وابن الممام
وينبغي اعتبارها يوم البيع ومنها المقبوض على سوم الشراء مضمون بتسمية
الثمن اذا كان قيميا لا اعتبار بقيمته يوم القبض أو يوم التلف اه (ثم قال) ومنها
المقبوض به قد فاسد تعتبر قيمته يوم القبض لان به دخل في ضمانه وعند محمد تعتبر
قيمته يوم التلف لان به يتقرر عليه ذكره الزيلعي في البيع الفاسد اه (ثم قال)
ومنها لو اخذ من البقال الارز والعدس وما أشبه ذلك وقد كان دفع اليه دينارا
مثلا لنفق عليه ثم اختصهما بعد ذلك في قيمة المأخوذ هل تعتبر قيمته يوم الاخذ
أو يوم الخصومة قال في اليتيمة تعتبر يوم الاخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئا بل كان
ياخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجتمع عنده قال تعتبر يوم الاخذ لانه سوم حين
ذكر الثمن اه (ثم قال القول في الشرط والتعليق) التعليق ربط حصول مضمون
جملة بمحصل مضمون أخرى وفسر الشرط في التلويح بأنه تعليق حصول مضمون
جملة بمحصل مضمون جملة اه وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوما على
خطر التلويح ودالة التعليق بكاش تميزو بالمسحيل باطل ووجود رابط حيث كان
الجزء مؤثرا والالتجيز وعدم فاصل اجنبي بين الشرط والجزء وركنه أداة شرط
وفعله وجزءه صالح فلما قصر على الاداة لا يتعلق واختلفوا في تميزه لو قدم الجزاء
والتموى على بطلانه كما بيناه في شرح الكنز اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق

(ثم قال ما يقبل التعليق وما لا يقبله) تعليق التمليكات والتقييدات بالشروط باطل كالبيع والشراء والاجارة والاستجار والهبة والصدقة والذكاح والاقرار والابراء وعزل الوكيل وجهر المأذون والرجعة والتحكيم والكفالة بغير الملام والوقف في رواية والهبة بغير المتعارف وما جاز تعليقه بالشروط لم يبطل بالشروط الفاسد كطلاق وعتق وحوالة وكفالة ويبطل الشرط ولا يبطل الرهن والاقالة بالشروط الفاسد وتعليق البيع بكلمة ان باطل الا اذا قال بعث ان رضى أبي ووفته كخيار الشرط وكلمة على صحيح ان كان مما يقتضيه العقد أو مما يلائمه أو جرى العرف به أو ورد الشرع به أو كان لامنفعة فيه لا حدهما وقد ذكرنا في مديان الفوائد ما خرج عن قولهم لا يصح تعليق الابرار بالشروط وفي البيوع ثلاثون مسألة يجوز تعليقها فيها وجعلت ما لا يصح تعليقه بالشروط ويبطل بفاسده ثلاثة عشر البيع والقائمة والاجارة والرجعة والصلح عن مال والابراء والمجر وعزل الوكيل في رواية وإيجاب الاعتكاف والزراعة والمعاملة والاقرار والوقف في رواية وما لا يبطل بالشروط الفاسد الطلاق والمخلع والرهن والقرض والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة والمحوالة والاقالة والغصب وأمان القن ودعوى الولد والصلح عن القصاص وجناية غصب وعقد ذمة ووديعة وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها كفالة أو حوالة وتعليق الرد بالعيب أو بخيار شرط وعزل قاض والتحكيم عند محمد وتامه في جامع الفصولين والبرازية (وقال في بحث ما افترق فيه الاجارة والبيع) التأميت يفسده ويصحها ويملك العوض فيه بالعقد وفيه الا ابو احمد من أربعة وتفسخ بالاعذار بخلافه وتفسخ بعيب حادث بخلافه وتفسخ بموت أحدهما اذا عقدها لنفسه بخلافه واذا هلك الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع واذا هلك الاجرة العين قبله انفسخت اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في بحث ما افترق فيه المدبر وأم الولد ثلاثة عشر كما في فروق الكرايين لا يضمن بالغصب وبالاعتناق والبيع الفاسد ولا يجوز القضاء ببيعه بخلافه الخ) (ثم قال ولا يملك المحرر بيعه وله بيعه الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب العتق فراجعه) (وقال في بحث ما افترق فيه البيع الفاسد والصحيح مانعه) يصح اعتناق البائع بعد قبض المشتري بتكرير لفظ العتق بخلافه في الصحيح ولو أمره المشتري باعتاقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه

في الصحيح اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) ولو أمره بطعن المحنطة ففعل كان
 للبائع بخلافه في الصحيح ولو أمره ببيع الشاة ففعل كانت للبائع بخلافه في الصحيح
 ولو أبرأه عن القيمة بعد فسخ الفاسد ثم هلك المبيع فعليه القيمة وفي الصحيح لا ثمن عليه
 ولا شفعة فيه بخلاف الصحيح اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال) ما انترق
 فيه حبس الرهن والمبيع لو كان المبيع غائباً لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقاً
 والرهن اذا كان غائباً عن المهر ويلحق المرتهن مؤثقة في احضاره لم يلزم احضاره
 قبل اخذ الدين والمرتهن اذا اطار الرهن من الرهن لم يبطل حقه في الحبس وله رده
 بخلاف البائع اذا اعار المبيع أو اودعه من المشتري سقط حقه فلا يملك رده وهما
 في بيع السراج الوهاج والبائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد
 فيه زيوفاً أو بهرجة ورد هاليس له استرداد المبيع وفي الرهن يسترد ولو قبضه
 المشتري باذن البائع بعد نقد الثمن وتصرف فيه يبيع أو هبة ثم وجد البائع الثمن
 زيوفاً ليس له ابطال تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الاسميحياني في البيوع
 وقاضيان في الرهن وقد نقلناه في كتاب الرهن (وقال في آخر الفن الثالث
 فن الفرق والمجمع مانصه) فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا
 بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى أن قال وقالوا التمساطي ضمن عقد
 فاسد او باطل لا ينعقد به البيع كما في الخلاصة اه (ثم قال) وقعت حادثة
 اشترى جامع اوقافه ووقفه وضمه الى وقف آخر وشرط له شروطاً فافتيت ببطلان
 شرطه لبطلان المتضمن وهو شراء الجامع ووقفه فبطل ما في ضمنه اه وقد
 نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) ثم قلت يمكن ان يفرع عليه لوباع وظيقته
 في الوقف لم يصح ولم يسقط حقه منها تخريجاً على هذه اه وقد نقلناه في الوقف
 (ثم قال) وخرج عنها ما ذكره في البيوع لوباعه الفار وأجره الاثني عشر رطاب
 له تركها مع بطلان الاجارة فقتضي القاعدة ان لا يطيب لثبوت الاذن ضمن
 الاجارة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) وقالوا لوباع شفقتة بمال لم
 يصح وسقطت فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن اه وقد نقلناه في الشفعة
 (وقال في فن الانغاز في بحث العتق مانصه) أي رجل أعتق عبده وباعه وجازا
 فقل اذا ارتد العبد بعد عتقه فسيباه سيده وباعه اه وقد نقلناه في العتق
 (ثم قال في فن الانغاز مانصه) أي يبيع اذا عتقه المالك لا يهوز واذا

عقده المالك لا يجوز واذا عقده من قام مقامه جاز فقل يبيع المريض بمحاباة يسيرة
لا يجوز ومن وصيه جائز وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) أي رجل باع
أباه وصح حلاله فقل رجل أذن لعبده أن يتزوج حرة ففعل فولدت ابنا وماتت
فورثها ابنها فطالب الابن مالك أبيه بمهر أمه فوكله المولى في بيع أبيه واستيفاء
المهر من ثمنه ففعل جاز أي رجل اشترى أمة ولا تحل له فقل إذا كانت موطوءة
أبيه أو ابنه أو محبوسية أو أخته من الرضاعة أو مطلقة بثنتين وقد نقلناه هذه
المسئلة والتي قبلها في كتاب النكاح أي تحب لا يجوز بيعه إلا من الشافعية فقل
ما عجن بماء نجس قابل لم يجز بيعه من اليهود والنصارى لانه إذا أعلمهم لا يشترونه
ولم يجز بيعه بغير اعلامهم بخلاف الشافعية فانه عندهم طاهر فيجوز منهم بلا اعلام اه
وقد نقلناه في كتاب الطهارة (وقال في فن الانغاز من بحث القضاء مانصه) أي
يبيع بحبر الغاضي عليه فقل يبيع العبد المسلم للكافر والمهصف المملوك للكافر اه
وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في فن الانغاز في بحث الهبة) أي موهوب
وجب دفع ثمنه الى الواهب فقل المسلم فيه اذا وهبه رب السلم من المسلم اليه وجب
عليه ودرأس المال اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (وقال أول فن التحيل مانصه)
وقال قال أبو سليمان كذبوا على محمد ليس له كتاب التحيل وانما هو الحرب من الحرام
والتخلص منه وهو حسن قال تعالى وخذي يدك ضغثا فاضرب به ولا تخش و ذكر
في الخبر أن رجلا اشترى صاعا من تمر بصاعين فقال عليه الصلاة والسلام أريدت
هلا بعت تمر ك بالسعة ثم ابتعت تمرا وهذا كله اذا لم يؤد الى الضرر باحد اه
وقد نقلنا بعضه في الايمان (ثم قال في فن التحيل مانصه) * الرابع عشر في البيع
والاشراء * أراد يبيع داره على أن أمكنه سلمها والارد الثمن فالجمله أن يقر المشتري
ان البائع باعها وهي في يد ظالم يقر بالغصب ولم يكن في يد البائع ولولا ذلك لكان
للمشتري حبس البائع على تسليمها هكذا ذكر الخصاص وعابوا عليه تعليم الكذب
وكذلك عيب على الامام الاعظم في قوله اذا باع حبلى وخاف المشتري من البائع
أن يدعي حبلها وينقض البيع قال فالجمله أن يأمر البائع أن يقر بأن الحبل من
عبد له أو من فلان حتى لو ادعى لم نسمع وأجيب عنهم بأن ليس أرباب الكذب وانما
المنعني انه لو فعل كذا لكان حكمه كذا أراد شراء شيء وخاف أن يكون البائع
قد باعه وأراد المشتري أنه ان استحق يرجع على البائع بضعف الثمن ويحكون

حلاله فالحيلة أن يبيع له ثوبا بضعف الثمن بمائة دينار مثلا ثم يشتري الدار بمائة دينار في دفع الثوب له والمائة دينار فإذا استحققت رجع بالمائتين ولو أراد البيع بشرط البراءة من كل عيب وخاف من شافعي باع من رجل غريب ثم الغريب يبيع من المشتري المحيلة في بيع جارية بعثتها المشتري أن يقول أن اشتريتها فهي حرة فإذا اشتراها عقت وإن أراد المشتري أن يخدمه زاد بعده وفي فتكون مدبرة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) - أراد شراء اه ذهب بألف وليس معه الا النصف يتقدمه مائة ثم يستقرضه منه ثم يتقدمه فلا يفسد بالتعريق بعد ذلك لم يرغب في القرض الا بربح فالحيلة أن يشتري منه شيئا قليلا بقدر مراده من الربح ثم يستقرض اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) إذا أراد البائع أن لا يخاصمه المشتري بعيب يأمره البائع ليقول ان خاصمتك في عيب فهو صدقة وإن أراد البائع أن لا يرجع عليه المشتري إذا استحق فالحيلة أن يقر المشتري بأنه باعه من البائع اه (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث النكاح انصه) يثبت بدون الدعوى كالطلاق والملك بالبيع ونحوه فلا والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان المحل والحرمة حقه تعالى بخلاف الملك لانه حق العبد اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال أيضا في الفن السادس في بحث النكاح انصه) تزوج أمة على أن كل ولد تاده حرمه النكاح والشرط ولو اشتراها كذلك فسد لان الثاني يفسده الشرط لا الاول اه وقد نقلناه في النكاح (وقال في الفن السادس في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وإن لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلارضاء بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف في تكملة الفن السادس فن الفروق) - كتاب البيع - الشرب والطريق لا يدخلان الا بذكر الحقوق في البيع والاقرار والوصية والصلح ويدخلان في الاجارة والقسمة والرهن والوقف والفرق ان المقصود من البيع ونحوه الملك وهو موجود وفي الاجارة ونحوها المنفعة ولا وجود لها مع عدم الطريق فانه عدم المعنود عليه هنا لا يجوز اسلام المحنطة في المنجز والدقيق عند الامام وفي العكس يجوز اجماعا والفرق ان الجهالة في المسلم فيه في الاول فاحشة وفي الثاني قايمة هذا الثوب لاك بعشرة فقال المشتري

هاته حتى أنظر اليه أو أريه غيره فأخذه فضاغ ففلاشي عليه ولو قال هاته فان
 رضىته أخذته فضاغ لزمه الثمن والفرق ان أمره لينظر اليه أو يريه غيره ليس
 يبيع وأمره ليرضاه أو يأخذه يبيع بدون الامر فله أولى اشترى منك هذا بكذا
 فتصدق به أو فاعته أو فاقطعه فبما ان فعل ذلك في المجلس كان يبعسا والأفلا
 والفرق انه في المجلس أمكن أن يجعله - هذا شرط البيع بخلاف ما بعده لان الشطر
 الاول بطل بالقيام المقبوض على سوم الشراء مضمون بالقيمة عند بيان الثمن والا
 فهو أمانة والفرق انه اذا بين ثمنه - لم انه لم يرض تسليمه بيده الا بمقابل وعند عدم
 ذكره هو قبض مأذون فيه فيكون أمانة باع فصاعلى أنه باقوت فاذا هو زجاج
 بطل البيع ولوعلى انه أحمر فاذا هو أخضر جاز البيع والفرق ان الزجاج خلاف
 الجنس فكان المسمى معه دوما والاخضر من الجنس فكان موجودا لكنه يغير
 لغوات الوصف باع أشجارا على أنها شجرة فاذا واحدة غير شجرة - فسد البيع
 الا اذا بين ثمن كل واحدة والفرق ان في الاول يبقى البيع بالمحصة وهي مجهولة
 وفي الثاني بجمعين باع نصف الزرع من رب الارض يجوز ولو باع رب الارض
 من الاكار لا يجوز والفرق ان رب الارض حق الاستبقاء بخلاف الاكار اه
 (وقال أخو المؤلف في التكملة الفن السادس من كتاب الوقف مانصه) لا تدخل
 الاشجار في وقف الارض وتدخل في بيعها والفرق ان الشجر منقول ووقفه غير
 صحيح مقصودا بخلاف ان لا يدخل بخلاف البيع اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
 (وقال أخو المؤلف أيضا في التكملة المذكورة من كتاب الصلح مانصه) قضاء
 زبوا عن جباة قائل لا نفقهها فان لم ترج ردها فلم ترج له أن يردّها ولو وجد بالبيع
 عيبا فقال له بعه فان لم يشترده فعرضه على البيع لم يكن له رده والفرق ان
 المقبوض في الاول ليس عين حقه الا برضاه فان لم يرض كان متصرفا في ملك الدافع
 برضاه أما البيع فعين حقه وقد تصرف فيه فيبطل حقه في الرد اه وقد نقلناه
 في كتاب الصلح (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب المكاتب
 مانصه) الكتابة المحالة صحيحة بخلاف السلم والفرق ان السلم يبيع المعلوم وانما
 يجوز مقرونا بالشرايط التي منها الاجل بالنص أما الكتابة فاعتاق معاق على الاداء
 اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من
 كتاب الاكراه مانصه) أكره على يبيع أو شراء - لكنه سلم طائعا جاز البيع

وفي الهبة والسدقة لا تجوز والفرق انه عقد لازم والرجوع بعد النفوذ لا يصح
والهبة غير لازمة فلما أمكن الرجوع بعد العقد فلائذ لا ينفذ عند عدم الرضا أولى
اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الاكراه فراجعه (وقال المؤلف في الفن السابع
فن المحكيات مانصه) وقال في آخر المحاوي المحصري مسألة جليلة في ان المبيع
يملك مع البيع أو بعده قال أبو سفيان الصنفان جري الكلام بين سفيان وبشر
في العقود متى يملك المالك بهامها أو بعدها قال الامر الى أن قال سفيان أ رأيت
لوان زجاجة سقطت فانكسرت أ كان الكسر مع ملاقاتها الارض أو قبلها
أو بعدها وأ أن الله تعالى خلق ناراً في قطنه فاحترقت أمع الخلق احترقت أو قبله
أو بعده وقد قال غير سفيان وهو الصحيح عند أكثر أصحابنا ان الملك في المبيع يقع
معه لا بعده فيقع البيع والملك جميعاً من غير تقدم ولا تأخر لان البيع عقد مبادلة
أو معاوضة فيجب أن يقع الملك في الطرفين معاً وكذا الكلام في سائر العقود من
النكاح والمخلع وغيرهما من عقود المبادلات اه (وقال أيضاً في الفن السابع
مانصه) احتاج الامام رضي الله تعالى عنه الى الماء في طريق الحج فساوم اعرابياً
قربة ماء فلم يبيعه الا بخمسة دراهم فاشترى بها ثم قال له كيف لك بالسويق قال أریده
فوضعه بين يديه فأكل ما أراد فنهطش فطلب الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شربة
بخمسة دراهم اه وقد نقلناه في كتاب المحظر (وقال في الفن الثاني في كتاب
النكاح مانصه) الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر الا في مسئلتين الى
أن قال ولو وطئ البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويسقط من الثمن ما قابل
المكارة والا فلا كما في يوسع الوالوجية اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) النداء
للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق الى أن قال في فرع على الاول ما لو قال بحاربتك
باسارقة بازانية باجنونة وباعها فطعن المشتري بقول البائع لا يرد هالا انه للاعلام
لا للتحقيق اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) المعلق بالشرط لا ينفذ سبباً
للمحال والمضاف اليه عقد الى أن قال الا في مسئلتين فقد سوا بينهما الاولى في ابطال
خيار الشرط قالوا لا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لو قال اذا جاء غدا فقد ابطلت
خيارى أو قال ابطلته غدا فجاء غدا بطل خياره كذا في خيار الشرط من الخاتبة اه
(وقال في كتاب العتق مانصه) معتق البعض كالمكاتب الا في ثلاث الى أن قال الثانية

اذا جمع بينه وبين قن في البيع يتعدى البطلان الى القن بخلاف المكاتب
 اذا جمع اه (وقال ايضا في كتاب العتق مانصه) المتكاتب بما لا يعلم معناه يلزمه
 حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع اه وقد
 نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الوقف مانصه) وتخليه البعید باطلة فلو
 استاجر قرية وهو بالمصر لم يصح تخليتها على الاصح كما في الخانية والظهيرية في
 البيع والاجارة بيع وهي كثيرة الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي للمتولي ان
 يذهب الى القرية مع المستاجر فيخلى بينه وبينها او يرسل وكيله او رسوله احياه
 المال الوقف اه وقد نقلناه في الاجارة (وقال في كتاب الكفالة مانصه) الغرور
 لا يوجب الرجوع الى ان قال وكذا لو اخبره رجل انها حرة فتزوجها ثم ظهرت
 مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على الخبير الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كمالو
 زوجه امرأة على انها حرة ثم استحققت فانه يرجع على الخبير بما غرمه للمستحق من
 قيمة الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع
 بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت
 الدار بعد ان يسلم البناء له الخ وقد نقلناه في كتاب الدعوى وفي كتاب النكاح
 (وقال ايضا في كتاب الكفالة في بحث الغرور مانصه) وقد ذكر في القنية مسائل
 مهمة من هذا النوع منها لو جعل المالك نفسه دالا فاشترى بناء على قوله ثم
 ظهر انه ازيد من قيمته وقد اُتلف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما اُتلف ويرجع
 بالثمن ومنها اذا غر البائع المشتري وقال قيمة متاعى كذا فاشترى بناء على قوله
 ثم ظهر غبن فاحش فانه يرد به يفتى وكذا اذا غر المشتري البائع ويرده المشتري
 بغرور الدلال وبما قرناه ظهر ان قول الزيلعي في باب ثبوت النسب ان الغرور
 باحد امر بن بالشرط او بالمعاوضة قاصر وتفرع على الشرط الثاني مسئلتان
 في باب متفرقات بيوع السكنى اشترى فاناعبد ارثني فاناعبد اه وقوله
 متفرقات بيوع السكنى الخ انما ذكر ذلك في السكنى في باب الاستحقاق لا في متفرقات
 البيوع (وقال اول كتاب القضاء مانصه) وفي بيوع القنية اشترى حائوتا فوجد
 بعد القبض على بابيه مكوبا وقف على معجده كذا لا يرده لانها علامة لاتبنى
 الاحكام عليها وعلى هذا الاعتبار بكاتبه وقف على كتاب او مصحف اه (وقال
 ايضا في كتاب القضاء مانصه) القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره

الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحد فيه بعده
 في الحرية الاصلية والنسب وولاء العناقة والنكاح كما في الفتاوى الصغرى
 والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكافة فتسمع الدعوى بالملك في الوقف
 المحكوم به كما في الخنثائية وجامع الفصولين وفي واحدة يتعدى الى من تلقى المقتضى
 عليه الملك منه فلو استحق المبيع من المشتري بالبيعة والقضاء كان قضاء عليه وعلى
 من تلقى الملك منه فلو برهن البائع بعده على الملك لم يقبل ولو استحق عين من يد
 وارث بقضاء بينة ذكرت انه ورثها كان قضاء على سائر الورثة والميت فلا يسمع
 بينة وارث آخر كما في البرازية وفي شرح الدرر والغرر رتبة لاخسر وفي باب
 الاستحقاق والمحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع دعوى
 الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما المحكم في الملك المورخ فعلى الكافة
 من التواريخ لا قبله يعني اذا قال زيد لبكر انك عبيدى ملكتك منذ خمسة أعوام
 فقال لبكر انى كنت عبد بشر ملكنى منذ ستة أعوام فاعتقنى وبرهن عليه اندفع
 دعوى زيد ثم قال عير وليكر انك عبيدى ملكتك منذ سبعة أعوام وأنت ملكى
 الا أن فبرهن عليه تقبل ويفسخ المحكم بحريته ويجعل ملكا له ويريد عليه
 ان قاضيان قال في أول البيوع في شرح الزيادات مسائل الباب على قسمين
 أحدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على كافة
 الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المورخ وهو قضاء على كافة الناس من
 وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب
 المشهورة خالية عن هذه الفائدة اهـ وههنا فائدة أخرى هي انه لا فرق في كونه
 على الكافة بين ان يكون بينة أو بقوله أنا حاذى لم يسبق منه اقرار بالرق كما صرح
 به في المحيط البرهاني اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في كتاب القضاء مانعه)
 كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في الغنية الى ان قال وفي بيع
 الخاص مال اليتيم وادعى اشتراط البراءة من كل عيب اهـ (وقال فيه أيضا) يقبل
 قول العدل في أحد عشر موضعا الى ان قال وفي جودة السلم فيه وردائه (ثم قال)
 وفي اثبات العيب اهـ (وقال فيه أيضا) ولا يسمع البيعة على مقر الا في وارث مقر
 يدين على الميت فتقام البيعة للتعدي الى ان قال ثم رأيت رابعا كنيته في الشارح من
 الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البيعة به مع اقرار المستحق عليه ليمكن من الرجوع

على بائعه اه (وقال في كتاب القضاء والدعوى أيضا ما نصه) اذا تعارض بينة
 الطوع مع بينة الاكراه فيبينة الاكراه أولى في البيع والاجارة والصلح والافرار
 وعند عدم البيان فالقول لمدعى الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده فالقول
 لمدعى الصحة واذا اختلف المتبايعان في الفاسد وتفاضل في المصلحة ما اذا كان
 المبيع عبدا خلف كل بعتة على صدق دعواه فلا تم الف ولا فسخ ويلزم البيع
 ولا يعتق واليمين على المشتري كما في الواقعات اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الاجارة
 وكتاب المصلح وكتاب الاقرار (ثم قال فيه أيضا) الرأى الى القاضي في مسائل الى ان
 قال وفيما ادبايع الاب والوصى عقارا الصغير فالرأى الى القاضي في نقضه كما في
 بيع المخرنية اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) من سعى في
 نقض ماتم من جهته فسد به مردود عليه الا في موضعين اشترى عبدا وقبضه ثم
 ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب وبرهن فانه يقبل وهب جارية
 واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها واستولدها وبرهن تقبل
 ويستردها والعقركذا في بيع الخلاصة والبرازية وفي فتح القدر بركة الاعن
 المشايخ التناقض لا يضري الحرية وفروعها اه وظاهره ان البائع اذا
 ادعى التدبير والاستيلاء تسع فالحكمة في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البرازية
 سوى بين دعوى البائع التدبير والاعتناق وذ كر خلافا فيهما وزدت عليهما
 مسائل الاولى باعه ثم ادعى انه كان أعتقه الثانية اشترى أرضا ثم ادعى ان بائعها
 كان جعلها مقبرة أو مسجدا الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى ان البائع كان أعتقه
 اربعة باع أرضا ثم ادعى انها وقف وهي في بيع المخرنية وقضاؤها وفصل في
 فتح القدير فيه في آخر باب الاستحقاق فلي نظر منه ثم وفصل في الظهيرية فيه
 تفصيلا آخر ووجه فظا هر ما في العمادية ان المعتمد القبول مطلقا الخامسة باع
 الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغيره فاحش السادسة الوصى اذا باع ثم ادعى
 كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث في دعوى القنينة ثم قال وكذا
 كل من باع ثم ادعى الفساد وشرط العمادى التوفيق بأنه لم يكن عالما به وذ كر
 في اختلاف ومن فروع أصل المسئلة لو ادعى البائع انه فضولى لم يقبل ومنها
 لو ضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم يقبل اه وقد نقلنا بعضه في كتاب المهمة وفي كتاب
 العتق وفي كتاب الوقف وكتاب الوصايا وكتاب الكفالة (ثم قال في كتاب القضاء

أيضا) القاضى اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل الى ان قال أو بجهة
بيع نصيب الساكت من قن حرره أحدهما اه وقد نقلناه في كتاب العتق
(ثم قال) أو يبيع متروك التسمية عمدا اه وقد نقلناه في كتاب الذبايح (ثم
قال) أو يبيع أم الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح اه وقد نقلناه في كتاب
العتق (ثم قال) أو يبيع درهم بدرهمين يدايد اه (ثم قال في كتاب القضاء
أيضا مانصه) فعل القاضى حكمه منه الى ان قال وأما اذا اشترى القاضى مال
اليتيم لنفسه من نفسه أو من وصى اقامه فخذ كور في جامع الفصولين من فصل
تصرف الوصى والقاضى في مال اليتيم فقال لم يجز بيع القاضى ماله من يتيم وكذا
عكسه وأما اذا اشتراه من وصيه أو باعه من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصيا
من جهة القاضى اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) ولو باع القاضى
ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال آخر لبيت لم يطل البيع
ويشترى بالثمن أرضا توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين عند عدم الاجازة فانه
لا يشترى بقيمة الثلثين أرضا توقف لان فعل القاضى حكم بخلاف غيره كما في
الظهيرية من الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال فيه أيضا في بحث
الابراء العام مانصه) وقد ذكرنا بعده هذا ان الابرأء من الر بالاصح فسمع
الدعوى به وتقبل البينة اه (ثم قال بعد ذلك في كتاب القضاء أيضا مانصه)
وقال أى صاحب القضية في كتاب المداينات قال استاذنا وقعت واقعة في زماننا
ان رجلا كان يشترى الذهب الردى زمانا الدينار بخمسة دراقم ثم تشبه فاستحل
منهم فابراؤه عما بقي لهم عليه حال كون ذلك مستهلكا فكثبت أنا وغيرى انه يبرأ
وكتب ركن الدين الزانجى في الابرأء لا يعمل في الر بالان رده لمحق الشرع وقال به
أجاب نجم الدين المحامى معللا بهذا التعليل وقال هكذا سمعته عن ظاهر الدين
المرغينانى قال رضى الله تعالى عنه فقرب من ظنى ان الجواب كذلك مع تردد
فكنت أطلب الفتوى به لا محجوبى عنه فعرضت هذه المسئلة على علاء الدين
الحنافى فأجاب انه يبرأ ان كان الابرأء بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه
لا يبرأ فاذا دظنى بجهة جوابى ولم أحججه ويدل على صحة ما ذكره البزدوى في غصا
الفقهاء من جملة صور البيع الفاسد جملة العقود الربوية يملك العوض فيها
بالقبض فاذا استهلكه على ما ذكره ضمن مثله فلو لم يصح الابرأء لمثله فيكون ذلك

رد ضمان ما استهلك لارده من ما استهلك وبرد ضمان ما استهلك لا يرفع العقد السابق بل يقرر مفيد الملك في فضل الربا فلم يكن في رده فائدة تنقض عقد الربا ليجب ذلك حقا للشرع وانما الذي يجب حقا للشرع رد عين الربا ان كان قائما لارده ضمانه اهـ (ثم قال فيه أيضا) ولا تخالف اذا اختلفا في الاجل الا في أجل السلم اهـ (ثم قال فيه أيضا) القول لمنكر الاجل الا في السلم فلمدعيه اهـ (وقال فيه أيضا) الجهمية في المنسكوحة تمنع الهبة الى أن قال وفي البيع والمبيع والمنع الهبة الا اذا ادعى حقا في دار وادعى الآخر حقا عليه في دار أخرى فتبايعا المحققين الجهولون فانه جائز اهـ (ثم قال فيه أيضا) لا يجوز للذمعي عليه الانكار اذا كان عالما بالحق الا في دعوى العيب فان للبائع انكاره ليقوم المشتري بالبينة عليه ليمتنع من الرد على بائعه وفي الوصي اذا علم بالدين ذكرهما في ييوع النوازل اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في كتاب الوكالة) وكيل الاب في مال ابنه كالاب الا في مسئلتين من ييوع الولوالجبة اذا باع وكيل الاب لابنه لم يجز بخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد الابنين من الآخر يجوز بخلاف وكيله اهـ (وقال في كتاب الاقرار مانصه) الاقرار لا يجتمع بالبينة لانها لا تقام الا على منكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية وفي اثبات الدين على الميت وفي استحقاق العين من المشتري كفي وكالة المخانة اهـ (وقال في كتاب الاقرار أيضا مانصه) الاقرار للجهول باطل الا في مسئلة ما اذا رد المشتري المبيع بعيب فبرهن البائع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعينه قبل وسقط حق الرد كفي ييوع الذخيرة اهـ (وقال في كتاب الاقرار أيضا) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي الى أن قال ومن له الخسارة (وقال فيه أيضا) المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره الى أن قال وكذا اذا أقر المشتري بأن المبيع للبائع ثم استحق من يد المشتري بالبينة بالقضاء له الرجوع بالثمن على بائعه وان أقرانه للبائع كذا في قضاء الخلاصة اهـ (ثم قال) ونخرج من هذا الاصل مسئلتان الى أن قال الاولى ان المشتري لو أقر أن البائع أعتق العبد قبل البيع وكذبه البائع ففضى بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعتق حتى يعتق عليه اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) وزدت مسائل الاولى اقرار المشتري بالملك للبائع صريحا ثم استحق ببينة ورجع بالثمن لم يبطل اقراره فلو عاد اليه يوما من الدهر فانه يؤمر بالتسليم اليه اهـ

(ثم قال) وعلى هذا لو أقر بحرية عبد ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن
أبو قنفية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومسئلة الوقف مذكورة في الاسعاف قال لو أقر
بأرض في يد غيره أنها وقف ثم اشتراها أو ورثها صارت وقفاً مؤخذاً له بزعمه اه
وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في كتاب الاقرار أيضاً مانصه) الاقرار رجعة
قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره الى أن قال الا في مسائل الى أن قال باع المبيع
ثم أقر أن المبيع كان لتجته وصدقه المشتري فله الرد على بائنه بالعيب كما في الجوامع
اه (وقال في كتاب الصلح مانصه) الصلح عن اقرار يبيع الا في مسئلتين في المستصفي
الاولى ما اذا صالح من الدين على عبد وقبضه ليس له أن يبيعه مرة بعة بلا بيان
الثانية لو تصادقا على أن لا دين بطل الصلح وفي الشراء بالدين لا اه ويراد ما في الجمع
لوصالحه عن شاة على صوفها يجزئ بجيزه أبو يوسف ومنعه محمد والمنع رواية وعلى
صوف غيرها لا يجوز اتفاقا كما في الشرح مع أن يبيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز
اه (ثم قال فيه أيضاً) صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة صحيح لا يبيعه و صلح
الوارث مع الموصى له بجنين الامنة صحيح وان كان لا يجوز بيعه وبيانه في حيل
التأخرانية اه (وقال في كتاب الهبة مانصه) والهبة قبل القبض تكون مجازاً
عن الاقالة في البيع والاجارة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب
المداينات) البراء لا يتوقف على القبول الا في البراء في بدل الصرف والسلم
كما في البدائع اه (وقال في كتاب المداينات أيضاً مانصه) البراء عن الدين فيه
معنى التملك ومعنى الاسقاط الى أن قال ولو أبرأ الوارث مدين مورثه غير عالم بموته
ثم بان ميتاً فالنظر الى أنه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى كونه تملكاً لان الوارث
لو باع عيناً قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما صرحوا به فهنا أولى اه
(وقال أيضاً في كتاب المداينات) القول للمالك في جهة التملك الى أن قال ولو ادعى
المشتري ان المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للمشتري اه وقد
نقلناه في كتاب الدعوى (وقال فيه أيضاً) الدين المؤجل اذا قضاه قبل حلول
الاجل يجرى الطالب اليه أن قال ولكن نقل في القنية قولين في السلم وظاهرهما
ترجيح انه لا جبر الا للضرورة بأن يقيم المدين بتملك البلدة الخ اه فراجع اه (وقال
في كتاب الشفعة مانصه) هي بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغرور للغير
فلو استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفيع كما هو مذهب المالكية

القديم واستيلا دالاب بخلاف البائع فرؤية المشتري ورضاه بالعيب لا يظهر في حق
 الشفيع كالاجل وبردها على البائع لان لم للمشتري ودلت المسئلة على الفسخ دون
 التحول قال الاسييجابي والتحويل اصح والابطال بهاه وقد نقلنا بعضه في كتاب
 الكفالة (وقال فيه ايضا) لو باع ما في اجارة الغير وهو شفيعهما فان اجاز البيع
 اخذها بالشفعة والابطال الاجارة ان ردها كذا في الولوالجحة اه وقد نقلناه
 في كتاب الاجارة (وقال ايضا في كتاب الشفعة) الفتوى على جواز بيع دور مكة
 ووجوب الشفعة فيها اه (وقال فيه ايضا) هبة بعض الثمن تظهر في حق الشفيع
 الا اذا كانت بعد القبض حط الوكيل بالبيع لا يلتحق فلا يظهر في حق الشفعة
 اه وقد نقلنا المسئلة الاولى في كتاب الهبة والثانية في كتاب الوكالة (وقال
 في كتاب الاكرام) بيع المكره يخالف البيع الفاسد في اربع يجوز بالاجارة
 بخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشتري منه وتعتبر القيمة وقت الاعتاق دون
 القبض والتمن والتمن امانة في يد المكره مضمون في غيره كذا في المجتبى اه وقد
 نقلناه في كتاب العتق (ثم قال فيه ايضا) اذا تصرف المشتري من المكره فانه
 يفسخ تصرفه من كتابة واجارة الا للتدبير والاستيلاء والاعتاق اه وقد نقلناه
 في كتاب الامتاق (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير
 اذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراجية يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض
 ما يحتاج اليه بغير اذنه الى ان قال الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا خاشه
 وعدته وجهزوه بثمنه ووردوا البقية الى الورثة أو اغنى عليه فانفقوا عليه من ماله
 لم يضمنوا استحسانا اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه ايضا) والعقار
 لا يضمن الا في مسائل اذا حمله المودع واذا باعه الغاصب وسلمه الخ (وقال في كتاب
 الصيد) اسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح وناقل
 بالبيع والهبة ونحوهما وخلافة كملك الوارث الى ان قال وأما الثاني فشرطه وجود
 الملك في المحل فلا يجوز بيع ضربة القناص والغائص لعدم الملك اه (ثم قال فيه
 ايضا) اشترى سمكة مشدودة بالشبكة في الماء وقبضها كذلك فباعت سمكة
 فابتاعها بمتابعة للبائع والمشدودة للمشتري فان كانت المتابعة هي المشدودة فهمما
 للمشتري قبضها ولا اه (وقال في كتاب المحظر) الغش حرام فلا يجوز اعطاء
 الزئوف لدائن ولا يبيع العروض المغشوشة بلا بيان الا في شراء الاسير من دار الحرب

الثانية في اعطاء الجمل يجوز له اعطاء الزئوف والسوق اه وقد نقلناه في كتاب
 المداينات (ثم قال فيه ايضا) خلف الوعد حرام كذا في اضية الذخيرة
 وفي القنية وعدده ان ياتيه فلم يات له لا يأنم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كفاي
 كفاية البرازية وفي بيع الوفاء كما ذكره الزيلعي اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
 الايمان (وقال في كتاب الرهن) ما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة بيع
 المشاع جائز لارهنه بيع المشغول جائز لارهنه بيع المتصل بغيره جائز لارهنه بيع
 المدق عتقه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جائز لارهنه كذا في شرح الاقطع اه
 (ثم قال فيه ايضا) باع الرهن من زيد ثم باعه من المرتن انفسخ الاول اه (ثم
 قال فيه ايضا) لا يبيع القاضى الرهن بغيره الراهن اه (وقال في كتاب الوصايا)
 لا يجوز للوصى بيع عقار اليتيم عند المتقدمين ومنعه المتأخرون أيضا الا في ثلاث
 كما ذكره الزيلعي اذا بيع بضعف القيمة وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال
 له سواء وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه وزدت أربعة فصار المستثنى
 سبعة ثلاثة في المظهيرية فيما اذا كان في التركة وصية مرسلة لا نفاذ لها الا منه وفيما اذا
 كانت غلاته لا تزيد على مؤنته وفيما اذا كان حائوتا أو دارا يخشى عليه النقصان اه
 والرابعة من يبيع الخانية فيما اذا كان العقار في يده متقلب وخاف الوصى عليه فله
 يبيعه اه (ثم قال فيه ايضا) وفيه أى الجمع وبيع الوصى من اليتيم أو شراؤه لنفسه
 وفيه نفع للمبى جائز اه واختلفوا في تفسير النفع فقيل نقصان النصف في البيع
 وفي الشراء بزيادة نصف القيمة وقيل درهمان في العشرة نقصا وزيادة وتسامه
 في وصايا الخانية (وقال ايضا في كتاب الوصايا ما انصه) وفي بيع القنية ولو باع
 القاضى من وصى الميت شيئا من التركة بمن لا ينفذ لانه محجور به والوصى لا يملك
 الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضى لنفسه من الوصى الذى نصبه عن الميت جاز اه
 (ثم قال فيه ايضا) وصى القاضى كوصى الميت الا في مسائل الاولى لوصى الميت ان
 يبيع من نفسه ويشتري لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر بشرط الخيرية عند الامام
 خلافا لما وما وصى القاضى فليس له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يعقد لنفسه
 كذا في شرح الجمع من الوصايا الثانية اذا خصه القاضى بخاصة بخلاف وصى
 الميت الثالثة اذا باع من لا تقبل شهادته له لم يبيع بخلاف وصى الميت وهما
 في الخلاصة وذكر في تلخيص الجامع استواءهما في رواية في الاولى اه (وقال فيه

أيضا) لا يملك الوصي بيع شيء بأقل من ثمن المثل الا في مسألة ما اذا وصى ببيع عبده من فلان فلم يرض الوصي له بفن المثل فله المخط اه (وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري في الاعيان وأما المحقوق فنه ساما لا يجري فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحق الغذف والنكاح لا يورث وجنس المبيع والرهن يورث والوكالات والمواري والودائع لا تورث واختلفوا في خيار العيب فنه -م من قال يورث ومنهم من أنبت له للوارث ابتداء الى ان قال وأما خيار التعيين فاتفقوا انه ينبت للوارث ابتداء اه (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى ان قال الثانية يشتري ويبيع لنفسه بشرط التحيرية لليتيم وللأب ذلك بشرط ان لا ضرر اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) السادسة لا تقوم عبارته مقام عبارتين فاذا باع أو اشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف الأب اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا اه قال صاحب الاشياء *

(كتاب الكفالة والحوالة)

برأية الاصيل موجبة لبرأة الكفيل الا اذا ضمن له الالف التي له على فلان فبرهن فلان على انه قضاه قبل ضمان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل كذا في الخسائية التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل العمد بمال ثم كفه انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل الا ان كذا في الخسائية اه وقد نقلناه في كتاب العتق وفي الجنائيات (ثم قال) ولو كان الدين مؤجلا فكفل به فبات الكفيل حل بموته عليه فقط فللطالب أخذه من وارث الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت الكفالة بالامر حتى يحل الاجل عندنا كذا في المجمع اه وقد نقلناه في كتاب المدائيات (ثم قال) أداه الكفيل بوجوب برأته للأطالب الا إذا أحاله الكفيل على مدينه وشرط برأته نفسه خاصة كما في الهداية الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فإنه آمن فسلكه فأخذه الموص أو كل هذا الطعم فإنه ليس بمسوم فأكله فبات لاضمان عليه اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) وكذا لو أخبره رجل انها سحرة فتزوجها ثم ظهرت مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان الغرور بالشرط كالمزوجة امرأة على انها سحرة

ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للاستحقاق من قيمة الولد الثانية ان يكون
 في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد اذا استحققت بعد
 الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت الدار بعد ان يسلم البناء
 اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع وفي كتاب الدعوى تبعا للمتون والشروح وفي
 كتاب النكاح (ثم قال) واذا قال لاهل السوق يا بيعوا ابني فقد أدنت له
 في التجارة فظهر انه ابن غيره رجعوا عليه للغرور وكذا اذا قال يا بيعوا عبيدي فقد
 أدنت له فبايعوه ومحققه دين ثم ظهر انه عبد الغير رجعوا عليه اذا كان الاب حرا
 والاف بعد العتق وكذا اذا ظهر حرا أو مديرا أو مكاتبا ولا بد في الرجوع من
 اضافته اليه والامر بمبايعته كذا في مأذون السراج الوهاج اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الأذن والمجر (ثم قال) الثالثة ان يكون في عقد يرجع نفعه الى
 الدافع كالوديعة والاجارة حتى لو هلكت الوديعة أو ألعين المستأجرة ثم استحققت
 وضمن المودع والمستهجر فانهما يرجعان على الدافع بما ضمناه ~~وكذا~~ من كان
 بعنهما هما وفي العارية والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه وتماه في الخاتمة
 في فصل الغرور من البيوع اهـ وقد نقلناه في كتاب الامانات وفي كتاب الهبة
 وفي كتاب الاجارة (ثم قال) وقد ذكر في القنية مسائل مهمة من هذا النوع
 منها لو جعل المالك نفسه دالا فاشتره ببناء على قوله ثم ظهر انه أريد من قيمته
 وقد أنلف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما أنلف ويرجع بالثمن ومنها اذا غر
 البائع المشتري وقال قيمة متاعى كذا فاشتره فاشتره ببناء على قوله ثم ظهر فيه
 غبن فاحش فانه يرد به وبه يفتى وكذا اذا غر المشتري البائع ويرده المشتري بغرور
 الدلال وبما قرناه ظهر ان قول الزباني في باب ثبوت النسب ان الغرور بأحد أمرين
 بالشرط أو بالمعاوضة قاصر وتفرع على الشرط الثاني مسألتان في باب متفرقات
 بيع الكنز اشترى فأناعده أو ارتنى فأناعده اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع
 ونقلناه مسألة الرهن في كتاب الرهن وقوله في متفرقات بيع الكنز انما ذكر ذلك
 في الكنز في باب الاستحقاق لا في متفرقات البيوع (ثم قال) لا يلزم أحدا احضار
 أحده فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضي اجماع دعوى عليها ولا يمنعها
 منه اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الا في مسائل الكفيل بالنفس
 عند القدرة وفي الاب اذا أمر أجنبي بأبىه ان ابنه فطلبه الضامن منه فعلى الاب

احضاره لكونه في تدبيره كافي جامع الفصولين الثالثة سبحانه القاضي خلى
رجلا من المسجونين حبسه القاضي بدين عليه فلب الدين ان يطالب المجهان
باحضاره كافي القنية الرابعة ادعى الاب مهر بنته من الزوج فادعى الزوج انه
دخل بها وطالب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حوايجها أمر الاب القاضي
باحضارها وكذا الوادعى الزوج عليها شيئا آخر والا أرسل اليها أمينا من أمنائه
ذكره الولوالجي في القضاء اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى ونقلنا الاخيرة
في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) من قام عن غيره بواجب بأمره فانه يرجع عليه
بمادفع وان لم يشترطه كالامر بالانفاق عليه وبقضاء دينه الا في مسائل أمره
بتعويض عن هبة وبالاطعام عن كفارته أو باداء زكاة ماله أو بأن يهبه فلانا
وأصله في وكالة البرازية في كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه
مقابل ملك ماله فان المأمور يرجع بالشرطه والا فلا وذكر له أصلا في السراج
الوهاب فليراجع الكفيل بالنفس مطالب بتسليم الاصيل الى الطالب مع
قدرته الا اذا كفل بنفس فلان الى شهر على ان يبرأ بعده لم يصرف كفيه لأصله
ظاهر الرواية وهي المحيلة في كفالة لا تلزم كافي جامع الفصولين ابراء الاصيل
يوجب ابراء الكفيل الا كفيل النفس كافي جامع الفصولين كفيل بنفسه فأقر
طالبه انه لا حق له على المطلوب فله أخذ كفيله بنفسه اه هكذا في البرازية
الاذا قال لاحق لي قبله ولا موكلني ولا ليتيم أنا وصيه ولا لوقف أنا متوليه فحينئذ
يبرأ الكفيل وهو ظاهر وفي آخر وكالة البدائع ضمان الغرور في الحقيقة هو
ضمان الكفالة اه لا كفيل يمنع الاصيل من السفر اذا كانت الكفالة حالة
ليخلصه منها ما بالاداء أو الأبراء وفي الكفيل بالنفس برده اليه كافي الصغرى
وينبغي ان يقدم بما اذا كانت الكفالة بأمره لأنصح الكفالة لا بد من صحيح وهو
ما لا يسقط بالاداء أو الأبراء فلا يصح بغيره كبذل الكتابة فانه يسقط بالتعيز
قلت الا في مسألة لم أر من أوضهها قالوا كفيل بالنفقة المقررة الماضية صح مع
انها تسقط بدونها بموت أحدهما وكذا لو كفيل بنفقة بشهر مستقبل وقد قرر لها
في كل شهر كذا أو يوم يأتي وقد قرر لها في كل يوم كذا فانها صحيحة كما صرحوا به
والله سبحانه وتعالى أعلم اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) القاضي
يأخذ كفيلا من المدعى عليه بنفسه اذا برهن المدعى ولم ترك شهوده أو أقام واحدا

أودعى وقال شهودي حضور يأخذ كفيلا باحضار المدعى به ولا يجبر على اعطاء كفيل بالمال ويستثنى من طلب كفيل بنفسه ما اذا كان المدعى عليه وصيا أو وكلا ولم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وهـ ما في أدب القضاء للخصاف وما اذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أو دينه غيرها وما اذا ادعى العبد المأذون الغير المديون على مولاه دينه بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه أو المأذون المديون فانه يكفل كذا في كافى المحاكم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اهـ وقد نقلناه فى كتاب القضاء والدموى (يقول جامعه) وهذه هى المسائل المجموعة المحققة بكتاب الكفالة والمحوالة (قال المؤلف فى القاعدة الرابعة من الخامسة المحاجة تنزل منزلة الضرورة) الى ان قال ومنها ضمان الدرك جوز على خلاف القياس اهـ (وقال فى القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم المحلل ما نصه) * تنه * يدخل فى هذه القاعدة ما اذا جرح بين حلال وحرام فى عقد أو نية ويدخل ذلك فى أبواب الى ان قال ومنها الكفالة والابراء وينبغى ان لا يتعدى الى الجائر وقالوا لوقال لها ضمنت لك نفقتك كل شهر فانه يصح فى شهر واحداه وقد نقلناه فى كتاب الطلاق (وقال فى القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) ومما خرج لو اسقط حقه فى حبس الرهن قالوا يصح ذكره العادى فى الفصول ومنها الكفيل لو أبرأه الطالب صح مع ان الرهن والكفيل تابعان للدين وهو باقى ووافقنا الشافعية فى الرهن والكفيل على الاصح اهـ وقد ذكرنا بقية هذه العبارة فى كتاب الرهن فراجعهم (ثم قال تنبيه) يقرب من ذلك ما قيل بسقط الفرع اذا سقط الأصل ومن فروعه قولهم اذا برئ الأصل برئ الكفيل بخلاف العكس وقد ثبت الفرع وان لم يثبت الأصل ومن فروعه لوقال لزيد على عمرو ألف وأنا ضامن به وأنكر عمرو ولم الكفيل اذا ادعاه زيد دون الأصل كما فى الثانية اهـ (وقال فى القاعدة السادسة المحدود تدبر بالشبهات مانصه) ولا تصح الكفالة بالمحدد والقصاص اهـ وقد نقلنا ذلك فى كتاب المحدود ايضا (وقال فى القاعدة العاشرة الخراج بالضمان هو حديث صحيح مانصه) وقال أبو يوسف ومحمد فيما اذا دفع الأصل الدين الى الكفيل قبل الاداء عنه فرجح الكفيل فيه وكان مما يتبعين ان الرمح يطيب له واستدل لهما فى فتح القدير بالحديث وقال الامام برده على الأصل فى رواية ويتصدق به فى رواية اهـ وقد نقلنا بقية ذلك فى كتاب البيوع وفى كتاب الغصب

أيضا (وقال في القاعدة التاسعة عشر إذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف المحكم إلى المباشر مانصه) ولا ضمان هـ. لي من قال تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها أمة اهـ (ثم قال) وخرج عنها مسائل إلى أن قال الثانية لوقال ولي امرأة تزوجها فانها حرة الثالثة قال وكيلها ذلك فولدت ثم ظهر انها أمة الغير رجوع المغرور بقيمة الولد اهـ وقد نقلناه في كتاب المدعوى (وقال في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) وكفالاته باطلة ولو هن أبيه وصحت له وعنه مطلقا اهـ وقد نقلنا ما في كتاب الاذن والمجبر أيضا (وقال في أحكام العبيد) ولا تصح كفالاته حالة الاباذن سيده اهـ ونقلناه في كتاب الاذن والمجبر (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من المجانبين البيع إلى أن قال والمحوالة التي في مسثلين ذكرناها في الفوائد منها أي من كتاب المحوالة اهـ (ثم قال) وجائز من أحد المجانبين فقط الرهن إلى أن قال والكفالة جائزة من الطالب لازمة من جانب الكفيل اهـ (ثم قال) * تكميل * الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان إلى أن قال وأما في الكفالة فقال في جامع الفصولين إذا أدى بحكم كفالة فاسدة رجوع بما أدى والكفالة بالامانات باطلة اهـ ولم يتضح الفرق بين الفاسد والباطل في الرهن والكفالة بما ذكرنا فراجع في الكتب المطولة اهـ (وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأما المحوالة بالكتابة فذكرها في كفالة الواقعات المحسامة في فصل السفينة وفصل فيها تفصيلا حسنا فليراجع اهـ (وقال في بحث القول في الدين) واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة به إذا كان ديناً صحيحاً وهو مالا يسقط بالايداء أو الأبراء ولا يجوز ببطل الكتابة لأنه يسقط بدونها بالتجيز ومنها جواز الرهن به فلا تجوز الكفالة والرهن بالأعيان الأمانة والمضمونة بغيرها كالبيع وأما المضمونة بنفسها كالمنسوب وبذل الخلع والرهن وبذل الصلح عن دم العمد والمبيع فاسد والمقبوض على سوم الشراء فصح الكفالة والرهن بها لانها ملحقه بالديون اهـ وقد نقلناه في كتاب الرهن وفي كتاب المداينات (ثم قال) وخرج عن تلميح الدين غير من هو عليه المحوالة فانها كذلك مع صحتها كما أشار إليه الزيلعي منها اهـ وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها قيمة ولد المغرور المحرف في الخلاصة تعتبر قيمته يوم الخصومة واقتصر عليه وحكاؤه في النهاية ثم حكى عن الأسباب التي فيها انها تعتبر يوم القضاء والظاهر انه

لا خلاف في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فانما اعتبره بناء على
ان القضاء لا يترأخى عنها ولهذا ذكر ان يلى أو لا اعتبار يوم الخصومة وثانيا
اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر يوم وضعه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى
(وقال في بحث ما افرق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين مانصه) صح
من الاول قبول المحوالة لامن الثاني وصح من الاول أخذ الرهن لامن الثاني
وصح منهما أخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقبض المديون فيه ولا يصح
ضمان الوكيل في البيع للشترى في الثمن اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
(وقال في آخر فن الفرق والجمع مانصه) فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو
معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى ان قال وخرج عنها
ما ذكره في البيوع الى ان قال وما ذكره في الشفعة لوصالح الشفيع بمال لم
يصح لكن كان اسقاطا للشفعة مع ان المتضمن للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يبطل
ما في ضمنه وقالوا لوباع شفيعته بمال لم يصح وسقطت فقد بطل المتضمن ولم يبطل
المتضمن الى ان قال وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على الصحيح فلا يجب
المال وتسقط اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال في فن الانجاز مانصه)
الكفالة أى تكفيل بالامرا اذا دى لم يرجع فقل عبد كفيل عن سيده بأمره فأدى
بعد عتقه اه (وقال أخو المؤلف في تكملة لفن الحيل من بحث الكفالة مانصه)
أراد الطالب ان يأخذ بعض المال من الكفيل ويبرئه ويرجع بجميع ما ضمن
فالحيلة ان يعطى عن الدراهم المضروبة دنانير او عكسه زيادة عن قيمتها كفلا بنفس
رجل فدفعه أحدهما لا يبرأ الآخر والحيلة ان يشهد أن كل واحد قد كفل صاحبه
فيما كفل هو فيه خاف الكفيل بالنفس من توارى المكفول فالحيلة ان يأخذ منه
كفلا بنفسه الرهن في كفالة النفس لا يجوز والحيلة ان يضمن المال على انه
ان وفي يوم كدافه ويربئ من المال ويرتئ بالمال اه وقد نقلناه في كتاب
الرهن (ثم قال في بحث المحوالة) الحيلة في عدم الرجوع اذا افلس المالك
عليه أو مات مفلسا ان يكتب ان المحوالة على فلان مجهول والحيلة في عدم براءة
الحيل ان يضمن المال عن المالك عليه خاف المالك عليه ان المطلوب اذا حاله
بدينه يتولى على المحتال فالحيلة ان يوكل الطالب بقبض الدين من غريمه فلان
ويقر الغريم بالوكالة ولو خاف ان يقبض الوكيل ويقول قبضته من ثمن متساع على

فالمحيلة ان يكفل غريم المطلوب عند الطالب على ان يكون كل واحد منهما كفيلًا
بجميع المال كذا في المحيط اه (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس
فن الفرق) * كتاب الكفالة * ان هبت الريح فانا كفيل بنفس فلان لا يصير
كفيلًا ولو قال كفلت بنفسه الى هبوب الريح يصير كفيلًا ويبتل الاجل
والفرق ان في الاول تعليق الكفالة وفي الثانية تعليق الخروج عنها رد الاصيل
الابراء صحيح في حقه دون الكفيل والفرق ان الاصيل رضى ببقاء الدين
القاضي اذا أخذ الكفيل لا يبرأ الكفيل الا بالتسليم اليه والطالب اذا أخذ
الكفيل لا يبرأ بالتسليم الى القاضي الا اذا أضاف القاضي الى الطالب فيبرأ
بالتسليم اليه أو الى أمينه والفرق ان القاضي عامل للطالب من وجهه ولنفسه
من وجهه فعند الاضافة اليه يحمل العمل له وعند عدمها يجعل نائبًا عن الشرع
كل من أقر بكفالة أو حق لا يجسد أول مرة بخلاف ما لو ثبت باليمين والفرق
ان نعتته ظهر بخلاف الاقرار اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) دفع
الى صبي محبور عشرة فضعها انسان لا يصح ولو قال ادفعها اليه على اني ضامن لك
صح والفرق انه في الاول ضمن ماليس بمضمون وفي الثاني ينزل الضامن مستقرضا
من الدائن أمره بالدفع الى الصبي والله الموفق (ثم قال أخو المؤلف في الفن
السادس فن الفرق) * كتاب الحوالة * أحاله بغصب فاستحق بطل وان هلك
لا والفرق ان الاستحقاق يحمله كان لم يكن وبالهلاك ينتقل الى ضمانه اه وقد
نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) أحاله بصدقه ان غاب فبرهن المحال عليه
على فساد النكاح لم يقبل ولو على ابرائها قبل والفرق ان مدعى الفساد
متناقض بخلاف مدعى الابراء اه (وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب البيوع
في بحث الحمل مانصه) ويتبعها في الرهن فاذا ولدت المهرهونة كان رهنا معها
بخلاف المستأجرة والكفيلة اه (ثم قال) ولا يتبعها في الكفالة اه (وقال
في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج
فهربت ولا تدرى لا يلزم الزوج طلبها اه وقد نقلناه بقبته في كتاب الغصب
والجنبايات (وقال في كتاب البيوع مانصه) رد المبيع بعيب بقضاء فصح في حق
الكل الا في مستثنين احدهما لو أحال البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء
لم تبطل الحوالة اه (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) الاعتبار للفني

للا لافراط صرحوا به في مواضع منها الكفالة فهي بشرط براءة الاصيل حوالة
وهي بشرط عدم براءته كفالة اه (ثم قال ايضا في كتاب البيوع مانصه) كل عقد
أعيد وجد فان الثاني باطل الى ان قال والمحوالة بعد المحوالة باطلة كما في التلقيح اه
(ثم قال) الا في مسائل الى ان قال الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوفيق
بخلاف المحوالة فانها نقل فلا يجتمعان كما في التلقيح اه (ثم قال في كتاب البيوع ايضا)
الحقوق المجردة لا يجوز الا متباين منها الى ان قال والكفيل بالنفس اذا صالح
المكفول له بمال لم يصح ولم يجب وفي بطلانها روايتان اه (وقال في كتاب القضاء
والشهادات مانصه) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في ثلاث اذا شهدوا انه كفيل
بنفس فلان ولا نعرفه اه (وقال فيه ايضا مانصه) لا تسمع الدعوى بعد الابرأ
العام نحو للاحق لم قبله الا ضمان الدرك فانه لا يدخل بخلاف الشفعة فانها
تسقط به اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (وقال ايضا في كتاب القضاء والدعوى
في بحث الابرأ العام مانصه) ولكن في جامع الفصولين من التناقض كفيل عنه
بألف رجل يدعيه فبرهن الكفيل على اقرار المكفول له وهو يحدد انها قمار
أو ثمن خمر لا تقبل ولو أقربها الطالب عند القاضي برثا وانما لا تقبل البيعة على
الاقرار لانها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنا للتناقض لان كفالة اقرار
بصحتها اه (ثم قال فيه ايضا) من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود
عليه الا في موضعين الى ان قال ومن فروع أصل المسئلة لو ادعى البائع انه فضولي
لم يقبل ومنها لو ضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم يقبل اه وقد نقلناه في كتاب
البيوع (وقال فيه ايضا) القاضي اذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل
الى ان قال أو بصحة ضمان المخلص اه (ثم قال فيه ايضا) القضاء الضمني
لا يشترط له الدعوى والمخصوصة الى ان قال وأصل القضاء الضمني ما ذكره
أصحاب المتن من انه لو ادعى كفالة على رجل بمال باذنه فاقربها وأنكر
الدين فبرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بها كان قضاء عليه قصدا وعلى
الاصيل الغائب ضمنا اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه) المأمور
بالشراء اذا خالف في الجنس نفذ عليه الا في مسألة في بيع الوالوجية الاسير
المسلم في دار الحرب اذا أمرت اسنانا بأن يشتريه بألف درهم فخالف في الجنس فانه
يرجع عليه بالالف الوكيل اذا سمى له الموكل الف فاشترى بأكثر منه نفذ على

الوكيل الا الوكيل بشرائه الاسير فانه اذا اشتراه بأكثر من لزم الامر المسمى كفاي
 الواقعات اه (وقال في كتاب الاقرار) المقر اذا صار مكذبا بشرط بطل اقراره
 الى أن قال ومنه ما في المجامع ادعى عليه كفالة معينة فأنكر فبرهن المدعى وقضى
 على الكفيل كان له الرجوع على المدينون اذا كان بأمره اه وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى (وقال في كتاب المداينات) اذا قال الطالب لمطلوبه لا تعلق لي عليك
 كان ابراهاما كقول له لاحق لي قبله الا اذا طالب الدائن الكفيل فقال له طالب
 الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل وهو المختار كفاي القدية الابرأ يرتد
 بالرد الا في مسائل الاولى اذا أبرأ المتهال المحال عليه فردته لم يرتد كما ذكرناه في شرح
 الكنز الثانية اذا قال المدينون ابرأني فأبرأه فردته لم يرتد كفاي البرازية الثالثة
 اذا أبرأ الطالب الكفيل فردته لم يرتد كما ذكرناه في الكفالة وقيل يرتد الرابعة
 اذا قبله ثم فردته لم يرتد كما ذكرناه في مسائل شتى من مسائل القضاء اه (ثم
 قال فيه أيضا) وحكي في الجمع خلافا في صحة ابراء المتهال المهيل بعد المحوالة فأبطله
 أبو يوسف بناء على أنها نقل الدين وصححه محمد بناء على أنها نقل المطالبة فقط اه
 (وقال فيه أيضا) هبة الدين كالأبراء منه الا في مسائل منها ولو هب المتهال الدين
 من المحال عليه رجع به على المهيل ولو أبرأه لم يرجع ومنها الكفالة كذلك اه
 (وقال أيضا في كتاب المداينات) القول للمالك في جهة التمليك فلو كان عليه دينان
 من جنس واحد دفع شيئا فالتعيين للدافع الا اذا كان من جنسين لم يصح تعيينه
 من خلاف جنسه ولو كان واحدا فأدى شيئا وقال هذا من نصفه فان كان التعيين
 مفيدا بأن كان أحدهما حالا أو بهرهن أو به كفيل والاخر لاصح والا لا اه
 وقد نقلناه في كتاب الرهن (وقال فيه أيضا) وفي مداينات القنية احالات انسانا
 على الزوج على أن يؤدى من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح قال استاذنا
 وله ثلاث حيل احداها شراء شيء مملوك من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح
 انسان معها عن المهر بشيء مملوك قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغير
 لها قبل الهبة اه وفي الاخرة نظرن ذكره في احكام الدين من الجمع والفرق اه
 وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الهبة (وقال في كتاب الامانات ما نصه)
 وفي البرازية لو جعل للكفيل أجرا لم يصح اه (وقال في كتاب الشفعة ما نصه) هي
 بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغرور للجب برفلواستحق المبيع بعد البناء فلا

رجوع المشتري على الشفيع كما هو بول له وأما لك القديم واستيه لادالاب بخلاف
البائع اه وقد نقلنا بقية في البيوع (وقال في كتاب الرهن) ما جازت الكفالة به
جاز الرهن به الا في ذلك المبيع تجوز الكفالة به دون الرهن وتجوز الكفالة بما
على الكفيل والرهن وفي الكفالة المعلقة يجوز أخذ الكفيل قبل وجود الشرط
دون الرهن ذكرهما في ايضاح الكرمانى اه (قال صاحب الاشباه)

(كتاب القضاء والشهادات والدعوى)

لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة
الماضين لان القاضي لا يقضى الا بالحجة وهي البينة أو الاقرار أو النكول كما في وقف
الخانية ولو اضر المدعى خط اقرار المدعى عليه لا يحلف انه ما كتب وانما يحلف
على أصل المال كما في قضاء الخانية وفي بيع القنية اشترى طوفنا فوجد بعد
القبض على بابهم مكتوب باوقف على مسجد كذا لا يرده لانها علامة لا تبني الاحكام
عليها اه وعلى هذا الاعتبار بكتابة وقف على كتاب أو مصحف اه وقد نقلناه
في كتاب البيع وكتاب الوقف (ثم قال) قلت الا في مسئلتين الاولى كتاب أهل
الحرب بطلب الامان الى الامام فانه يعمل به ويثبت الامان محامله كما في سير الخانية
ويمكن المحاق البرأت السلطانية بالوظائف في زماننا ان كانت العلامة لا تزور
وان كانت العلامة الاحتمال في الامان لمحقن الدم فلا الثانية يعمل بدفتر السمسار
والصرف والبيع كما في قضاء الخانية وتعمقه الطرسوسي بأن مشايخنا ردوا على
الامام ما لا في عمله بالخط ليكون الخط يشبه الخط فكيف عملوا به هنا ورده ابن
وهبان عليه بأنه لا يكتب في دفتره الاماله وعليه وتماه فيه من الشهادات
وفي اقرار البرازية ادعى ما لا فقال المدعى عليه كل ما يوجد في تذكرة المدعى بخطه
فقد التزمته لا يكون اقرار او كذا لو قال ما كان في جريدتك فـ الى الا اذا كان
في الجريدة شيء معلوم أو ذكر المدعى شيئا معلوما فقال المدعى عليه ما ذكرنا كان
تصديقا لان التصديق لا يلحق بالمجهول وكذا اذا اشار الى الجريدة وقال ما فيها
فهو على ذلك يصح ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح للعلالة اه وقد نقلناه في كتاب
الاقرار (ثم قال) من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب ولذا قالوا ان
المديون لا يضرب في الحبس ولا يقيد ولا يغل قلت الا في ثلاث اذا امتنع عن

الانفاق على قريبه كما ذكره في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع
 كذا في السراج الوهاج من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته
 كما صرحوا به في بابيه والعلة الجامعة أن الحق يفوت بالتأخير فيها لان القسم
 لا يقضى وكذا نفقة القريب تسقط بمضي الزمن وحقها في الجماع يفوت بالتأخير
 لا الى خلف اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) لا يحلف
 القاضي على حق مجهول فلو ادعى على شريكه خيانة مبهمة لم يحلفه الا في مسائل
 الاولى اذا اتهم القاضي وصى اليتيم الثمانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يحلفهما
 نظرا لليتيم والوقف كما في دعوى الخيانة الثالثة اذا ادعى المودع على المودع
 خيانة مطلقة فانه يحلفه كما في القنية الرابعة الرهن المجهول الخامسة في دعوى
 الغصب السادسة في دعوى المرفقة وهي الثلاث التي تسمع فيها الدعوى بمجهول
 فصارت ستة اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) القضاء يقتصر على
 المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس
 فلا تسمع دعوى أحده بعد في الحرية الاصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح
 كما في الفتاوى الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب النكاح (ثم قال)
 والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكافة فتسمع الدعوى بالملك في الوقف
 المحكوم به كما في الخيانة وجامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم
 قال) وفي واحدة يتعدى الى من تلقى المقضى عليه الملك منه فلو استحق المبيع من
 المشتري بالدينه والقضاء كان قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه فلو برهن البائع
 بعده على الملك لم يقبل ولو استحققت عين من يد وارث بقضاء بيينة ذكرت انه ورثها
 كان قضاء على سائر ورثة الميت فلا تسمع بيينة من وارث آخر كما في البرازية وفي شرح
 الدرر والغرر من لا خسرو في باب الاستحقاق والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة
 حتى لا تسمع دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما الحكم في الملك المؤرخ
 فعلى الكافة من التاريخ لا قبله يعني اذا قال زيد بكونك عبدى ملكتك منذ
 خمسة أعوام فقال بكرانى كنت عبد بشر ملكنى منذ ستة أعوام فأعتقنى وبرهن
 عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال عمرو بكونك عبدى ملكتك منذ سبعة أعوام
 وأنت ملكى الآن فبرهن عليه تقبل ويفسخ الحكم بحريته ويجعل ملكا لعرو
 يدل عليه ان قاضيان قال في أول البيوع في شرح الزيادات مسائل الباب على

قسمين أحدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الأصل والقضاء به قضاء على كافة الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة اهـ وهاهنا فائدة أخرى هي أنه لا فرق في كونه على الكافة بين أن يكون بينة أو بقوله أنا حر إذا لم يسبق منه إقرار بالرق كما صرح به في المحيط البرهاني اهـ وقد نقلناه في كتاب اليبوع وفي كتاب العتق (ثم قال) اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظاً ومعنى إلا في مسائل الأولى في الوقف يقضى بأقله ما كافي شهادات فتح القدير معزيا إلى الخصاف الثانية في المهر إذا اختلفا في مقداره يقضى بالأقل كافي البرازية الثالثة شهد أحدهما بالحب والآخر بالعطية تقبل الرابعة شهد أحدهما بالذكاح والآخر بالتزويج وهما في شرح الزيلعي الخامسة شهدان له عليه ألفا والآخر أنه أقر له بألف تقبل كافي الهدى السادسة شهدانه أعتقه بالعربية والآخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القبول فيهما وهي السابعة واجمعوا أنها لا تقبل في القذف كذا في الصيرفية وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) وكذا في الشرح ستة عشر آخر فالمستثنى ثلاث وعشرون ثم رأيت في الخصاف في باب الشهادة بالوكالة مسائل تراد عليها فلتراجع وقد ذكرت في الشرح أن المستثنى اثنان وأربعون مسئلة وسنبينها مفصلة يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كذا في البرازية والولوالحجية والفصول وعليهم ما فروع إلا في مسئلة في الولوالحجية فان يوم القتل لا يدخل فيها وهي مسئلة الزوجة التي معها ولد فانه تقبل ينتها بتاريخ من أفضى لما قضى به من يوم القتل وفي القنية من باب الدفع في الدعوى ذكر مسئلة الصواب فيما ان يوم الموت يدخل تحت القضاء فراجع اليها ان شئت وذكر مسائل في المخزاة في الدعوى في ترجمة الموت فلتراجع وقد أسبعنا الكلام عليهم في الشرح من باب دعوى الرجلين شاهد الحسبة إذا أحرشاه بغير عذر لا تقبل لفسقه كافي القنية أبي أحمد الشريكي في الفهار مع شريكة فلا جبر عليه إلا في جدار يتبين لهما وضيان ويخاف سقوطه وعلم ان في تركه ضرر فان الآتي من الوصيين يجب كافي الحسانية وينبغي ان يكون في الوقف كذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال) الشهادة بالجهول

غير صحيحة الا في ثلاث اذا شهدوا انه كفل بنفس فلان ولا تعرفه واذا شهدوا برهن
لا يعرفونه أو بغصب شيء مجهول كما في قضاء الخمانية الشهادة برهن مجهول
صحيحة اذا لم يعرفوا قدير ما رهن عليه من الدين كما في القنية اه وقد نقلنا هذه
المسائل في أبوابها (ثم قال) للقاضي أن يسأل عن سبب الدين احتياطا فان أبي
الخضرم لا جبر كما اذا طاب منه الخضم اخراج دفتر الحساب بأمره بانواجه ولا يجبره كذا
في الخمانية قضاء القاضي في موضع الاختلاف جائز لا في موضع الخلاف ومحل
الاول فيما اذا كان فيه اختلاف السلف والثاني ما ليس فيه وانما هو حادث
كذا في التارخانية ومنهم من فرق بينهم - ما بأن الاول دليلا دون الثاني كل من
قبل قوله فعليه العين الا في مسائل عشرة في القنية الوصي في دعوى الانفاق على
اليتيم أو رقيقه وفي بيع القاضي مال اليتيم وأدعى اشتراط البعراء من كل عيب
واذا ادعى على القاضي اجارة مال الوقف أو اليتيم وفيما اذا ادعى الموهوب له
هلاك العين أو اختلاف في اشتراط العوض وفي قول العبد للبائع أنا ما أدون
وللاب في مقعد أو الثمن اذا اشترى لابنه الصغير واختلف مع الشفيع وفيما اذا
أنكر الاب شراءه لنفسه وأدعاه لابنه وفيما يدعيه البتولي من الصرف اه وقد
نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه
ولا يثبت الا اذا ادعى تلقى الملك من المدعى أو انتاج أو برهن على ابطال القضاء
كما ذكره العمادى والدفع بعد القضاء بواحد مما ذكر صحح وينتقض القضاء به
فكما يسمع الدفع قبله يسمع بعده لكن بهذه الثلاث وتسمع الدعوى بعد القضاء
بالنكول كما في الخمانية التناقض غير مقبول الا فيما كان محل الخفاء ومنه تناقض
الوصي والناظر والوارث كما في الخمانية اه وقد نقلنا في كتاب الوصية (ثم قال)
الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل كما في شهادات الظهيرة الا اذا كان
عبد بين مسلم ونصراني فشهد نصرانيان علمهما بالعق فانها تقبل في حق النصراني
فقط كما في العتاق منها اه وقد نقلنا في كتاب العتق (ثم قال) بينة النفي غير
مقبولة الا في عشر فيما اذا علق ملاقعها على عدم شيء فشهدا بالعدم وفيما اذا
شهدا انه أسلم ولم يستثن وفيما اذا شهدا انه قال المسيح ابن الله ولم يقل قول
النصارى وفيما اذا شهدا بنتاج الدابة عنده ولم تزل على ملكه وفيما اذا شهدا
بمنع أو مطلق ولم يستثن وفيما اذا أمن الامام أهل مدينة فشهدا ان هؤلاء

لم يكونوا فيها وقت الامان وفيما اذا شهدا ان الاجل لم يذكروا في عقد السلم
وفي الارث اذا قالوا لا وارث له غيره وفيما اذا شهدا انها أرضعت الصغير بلبن شاة
لا بلبن نغمها كما في جامع الفصولين وتقبل بينة النفي المتواتر كما في الظهيرية
والبزازية وفي ايمان الهداية لا فرق بين أن يحيط به علم الشاهد أو لا في عدم القبول
تيسيرا ذكره في قوله عبده حران لم يحج العام فشهدا بنحره في السكوفة لم يعتق بناء
على انه نفي معنى انه لم يحج القضاء محمول على الصحة ما أمكن ولا يتقض بالشك
كذا في شهادة الظهيرية الفتوى على عدم العمل بعلم القاضي في زماننا كما في جامع
الفصولين الفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء كما في القنية والبزازية
لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس في ظاهر المذهب كالادلة وما ذكره
محمد في السير الكبير من جواز الاحتجاج به فهو خلاف ظاهر المذهب كما في
الدعوى من الظهيرية وأما مفهوم الرواية فمحة كما في غاية البيان من الحج المحق
لا يسقط بتقدم الزمان قدفا أو قصاصا أو أمانا أو حقا لعبد كذا في لعان المجورة
اذا سئل المقتي عن شيء فانه يفتي على الصحة جملا على السكال وهو وجود الشرائط كذا
في صلح البزازية المقتي انما يفتي بما يقع عنده من المصلحة كذا في مهر البزازية
ويتعين الافتاء في الوقف بالانفع له كما في شرح المجموع والمحامى القدسي اه وقد
نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) يقبل قول الواحد العدل في احد عشر موضعا
كما في منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف وفي المجرح والتعديل والمترجم
وفي جودة المسلم فيه وردائه وفي الاخبار بالفلس بعد مضي المدة وفي رسول القاضي
الى المزكي وفي اثبات العيب وفي رؤية رمضان عند الاعتدال وفي اخبار الشاهد
بالموت وفي تقدير ارض المتلف اه وقد نقلنا بعض هذه المسائل في أبوابها (ثم قال)
وزدت أخرى يقبل قول أمين القاضي اذا أخبره بشهادة شهود على عين تعذر
حضورها كما في دعوى القنية بخلاف ما اذا بعته لتخفيف المخدرة فقال حلقها
لم يقبل الابشاهدين معه كما في الصغيرى الناس أحرار بلا يسان الا في الشهادة
والقصاص والمحدود والدية اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وفي كتاب الحدود
(ثم قال) اذا أخطأ القاضى كان خطأؤه على المقتضى له وان تعدد كان عليه كذا
في سير الخانية وتسامه في قضاء الخلاصة لا تسمع الدعوى بعد البراء العام نحو
لاحق لى قبله الا ضمنان الدرك فانه لا يدخل بخلاف الشفعة فانها تسقط به اه

وقد نقلناه في كتاب الكفالة وكتاب العتق (ثم قال) وما إذا أبرأ الوارث الوصي
أبرأ عما بأن أقر أنه قبض تركته والده ولم يبق له حق فيها إلا أنه وفاه ثم ادعى في يد
الوصي شيئا من تركته أبيه وبرهن تقبل وكذا إذا أقر الوارث أنه قبض جميع ما على
الناس من تركته أبيه ثم ادعى على رجل ديناً معه كذا في الخاتمة وبجته فيه
الطرسوسي بمشاردة ابن وهبان الرابعة صالح أحد الورثة وأبرأ عما ثم ظهر شيء
من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازية
اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار وفي كتاب الصلح (ثم قال) الخامسة الابراء
العامة في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كذا في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا
أن الابراء عن الرب لا يصح فتسمع الدعوى به وتقبل البينة اه وقد نقلناه في كتاب
اليهود (ثم قال) وفي اليتيمة لو قال لاحق لي في هذه الضيعة ثم ادعى ان البذر
له تسمع (ثم قال) لو قال لاحق لي في هذه الضيعة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى
اولاده ففيه اختلاف المتأخرين وفي اليتيمة مات أيساعن ورثة فاقسموا التركة
بينهم وأبرأ كل واحد منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم ان واحداً من الورثة
ادعى ديناً على الميت وعلى تركته الميت تسمع اه وفي قسمة القنية قسماً أرضاً
مشتركة وأقر كل واحد منهم ما انه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد
أحدهما الفسخ بالغبن فله ذلك ان كان الغبن فاحشاً عند بعض المشايخ اه وقد
نقلناه في كتاب القسمة (ثم قال) وفي اجارات البرازية ان الابراء العامة انما يمنع
اذا لم يقربان العين للدعي فان أقرب بعده أن العين للدعي سلمها له ولا يمنع الابراء
وفي دعوى القنية ان الابراء العامة لا يمنع من دعوى الوكالة وفي الرابع عشر من
دعوى البرازية أبرأه عن الدعاوى ثم ادعى عليه بوكالة أو وصاية صح اه وقد
نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الوصية (ثم قال) أقر أنه له ثم ادعى شراءه
بلا تاريخ قبل بخلاف ما لو قال لاحق لي قبله ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن أنه حادث
بعد الابراء والفرق في جامع الغمولين ثم اعلم ان قولهم لا تسمع الدعوى بعد الابراء
العام لا يحقق حادث بعده فيجد جواب حادثة أقر أن في ذمته لفلان كذا وأبرأ عما
ثم ادعى بعدهما أنه أقرب بعدهما أن لا شيء له في ذمته فانه تسمع دعواه وتقبل بينته
ولا يمنعها الابراء العامة لانه انما ادعى بما يبطل بعده لا قبله وقول قاضي خان
في الصلح انه لو برهن بعده على اقراره قبله بأنه لاحق له لم تقبل ولو برهن بعده على

اقراره بعده أنه لاحق له وأنه مبطل فيما ادعى تقبل اه يدل على ما ذكرناه من أن
اقراره بعد البراء العام مبطل ولكن في جامع الفصولين من التناقض كقول منه
بالفراجل يدعيه فبرهن الكفيل على اقرار المكفول له وهو يجهد بأنها فار
أو ممن خمر لا تقبل ولو أقربها الطالب عند القاضي برثا وإنما لا تقبل البيعة على الاقرار
لأنها تسمع عند صحة المدعى وقد بطلت هنا للتناقض لأن كفايته اقرار بصحتها اه
وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) وانظر ما كتبناه في المداينات في مسألة
دعوى الربا بعد البراء وآخر ما في الجامع يدل على ان التناقض من الاصيل مغفوء
عنه حيث قال ويقال له اطلب خصمك فخاصمه اه تسمع الشهادة بدون الدعوى
في المحد الخالص والوقف وعق الامة وحريتها الاصلية وفيما تسمع لله سبحانه
ونعالى كرمضان وفي الطلاق والايلاء والظهار وتأممه في شرح ابن وهبان اه
وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع
وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البيعة يصح بعدها وكما يصح
قبل المحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما بيناه في الشرح وكما يصح عند
الحاكم الاول يصح عنده غيره وكما يصح عند الاستعجال يصح بعده هو المختار الا في ثلاث
الاولى اذا قال لي دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه الثانية لو بينه لكن قال يمتني به
غائبة عن البلد لم يقبل الثالثة لو بين دفعا فاسد لم يقبل ولو كان الدفع صحيحا وقال
يمنتني حاضرة في المصر يمهله الى المجلس الثاني كذا في جامع الفصولين والامهال هو
المعنى به كذا في البرازية وعلى هذا واقر بالدين وادعى ايفائه أو البراء فان قال
يمنتني بالمصر لا يقضى عليه بالدفع والاقضى عليه الدفع بعد المحكم صحيح الا في المسئلة
الخمسة كما ذكرته في الشرح أقرب بالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايفائه لم يقبل
للتناقض الا اذا ادعى ايفائه بعد الاقرار به والتفرق في المجلس كذا في جامع
الفصولين الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان أحد الورثة لا ينتصب
أحد خصما عن أحد قصدا بغير وكالة ونيابة وولاية الا في مسلتين. الاولى أحد
الورثة ينتصب خصما عن الباقيين الثانية أحد الموقوف عليهم ينتصب خصما
عن الباقي كذا حرره ابن وهبان عن القنية لا يجوز للقاضي تأخير المحكم بعد
وجود شرائطه الا في ثلاث الاولى لرجاء الصلح بين الاقارب الثانية اذا استعمل
المدعى الثالثة اذا كانت عنده ريبه البقاء أمهل من الابتداء الا في مسلتين

اذا فسق القاضى فانه ينمزل واذاولى فاسقا يصح وهو قول البعض وجوابه في
 النهاية والمعراج الثانية الاذن للابق صحيح واذا ابقى المأذون صار محجورا عليه
 ذكره الزيلعي رحمه الله سبحانه وتعالى في القضاء اه وقد نقلناه في كتاب الاذن
 والمجر (ثم قال) من عمل اقراره قبلت بيئته ومن لا فلا الا اذا ادعى ارقاؤا ودفقة
 او حضانة فلوا دعى انه اخوه او جده او ابن ابنه لا يقبل بخلاف الابوة والبنوة
 والزوجة والولاء بنوعيه وكذلك معتق أبيه وهو من مواله وقسامه في باب دهموي
 النسب من المجامع اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) لا تقبل شهادة
 كافر على مسلم الاتبع او ضرورة فالاول اثبات توكيل كافر كافر با كافرين بكل حق
 له بالكوفة على خصم كافر فيتعدي الى خصم مسلم آخر وكذلك شهادتهما على عبد
 كافر بدين ومولا مسلم وكذلك شهادتهما على وكيل كافر موكله مسلم وهذا بخلاف
 العكس في المسئلةين لكونها شهادة على المسلم قصد او فيما سبق ضمناءه وقد
 نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) والثاني في مسئلةين في الايصاء شهد كافران
 على كافرانه اوصى الى كافر فاحضر مسلما عليه حق ليلت اه وقد نقلناه
 في كتاب الوصية (ثم قال) وفي النسب شهد اثنان النصراني ابن الميت فادعى
 على مسلم بحق وقسامه في شهادات المجامع لا يفتي القاضى لنفسه ولا لمن لا يقبل
 شهادته له الا في الوصية لو كان القاضى غريم ميت فاقبت أن فلا فاصيبه صح
 وبرئ بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة
 عن غائب فانه لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضى مديون الغائب سواء كان قبل
 الدفع او بعده وقسامه في قضاء المجامع اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وفي
 كتاب الوصاية (ثم قال) أمين القاضى كالقاضى لا عهد له عليه بخلاف الوصى
 فانه تلحقه العهدة ولو كان وصى القاضى فبين وصى القاضى وأمينه فرق من
 هـ ومن أخرى هي ان القاضى محجور عن التصرف في مال اليتيم مع وجود
 وصى له ولو كان منصوب القاضى بخلافه مع أمينه وهو من يقول له القاضى
 جعلتك أمينا في بيع هذا العبد واختلفوا فيما اذا قال بيع هذا العبد ولم يزد
 والاصح انه أمينه فلا تلحقه عهدة وقد أوضحناه في شرح الكنز وصحح البرزلي
 من الوكالة انه تلحقه العهدة فليراجع اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وكتاب
 المجر والاذن (ثم قال) ينصب القاضى وصيا في مواضع اذا كان على الميت دين

أوله أو لتنفيذ وصية وفيما إذا كان الميت ولد صغير وفيما إذا اشترى من مورثه شيئا أو أراد رده بعيب بعد موته وفيما إذا كان أبو الصغير مسرفا مبدرا في نصبه للحفاظ وذكر في قصة الولوالجية موضعا آخر ينصب فيه فاليراجع وطريق نصبه ان يشهدوا وعند القاضي ان فلانا مات ولم ينصب وصيا فلونه نصبه ثم ظهر للميت وصى فالوصى وصى الميت ولا يل النصب الا قاضي القضاة المأمور بذلك اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) لا يقبل القاضي الهدية الا من قريب محرم أو من جرت عادته به قبل القضاء بشرطان لا يزيد ولا خصومة لهما وزدت موضعين من تهذيب القلانسي من السلطان ووالي البلد ووجهه ظاهر فان منعها انما هو للخوف من مراعاته لاجلها وهو ان راعى الملك ونائبه لم يراعى لاجلها. اذا ثبت اغلاس المحبوس بعد المدة والسؤال فانه يطاق بلا كفيل الا في مال اليتيم كافي البرازية وأحققت به مال الموقف وفيما إذا كان رب الدين غائبا لا يجوز قضاء القاضي لمن لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب قاضي لمن لا تقبل شهادته له فانه يجوز له القضاء به ذكره في السراج الوهاج للقاضي ان يفرق بين اليهود الا في شهادة النساء قال في الملتقط حكى أن أم بشر شهدت عند المحاكم فقال فرقوليينهما فقلت ليس لك ذلك قال الله سبحانه وتعالى ان تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى فسكت المحاكم شاهدان وراذاتاب تقبل تو بته. الا اذا كان عدلا عند الناس لم تقبل كذا في الملتقط قضاء الامير جائز مع وجود قاضي البلد الا ان يكون القاضي مولى من الخليفة كذا في الملتقط الحكم كالقاضي الا في أربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكنز وفيه ان حكمه لا يتعدى الا في مسألة وذكر المحصاف في باب الشهادة بالوكالة مسألة في اختلاف الشاهدين خالف الحكم فيها القاضي كل موضع تجرى فيه الوكالة فان الولى ينتصب خصما عن الصغير فيه وما لا فلا فانصب عنه في التفريق بسبب المحب وخيار البلوغ وعدم الكفاة ولا ينتصب عنه في الفرقة بالاباء عن الاسلام واللعان كذا في المحيط اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) ولا تقام البيعة على مقر الا في وارث مقر بدين على الميت فتقام البيعة للمتعدى وفي مدعى عليه أقرب الوصاية فبرهن الوصى وفي مدعى عليه أقرب بالوكالة فيثبتها الوكيل دفعا للضرر قال في جامع الفصولين فهو - ذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل

موضع يتوقع الضرر من غير المقرول لاها فيكون هذا أصلا اه ثم رأيت رابعا
كتبته في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البيئته به مع الاقرار المستحق
عليه ليمكن من الرجوع على بائعه ولا تسمع على ساكت الا في مسئلة ذكرناها
في دعوى الشرح ثم رأيت خامسا في القضية معزيا الى جامع البرعزي لو خوصم
الاب بحق على الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البيئته عليه مع
اقراره بخلاف الوصي وأمين القاضى اذا أقر خرج عن الخصومة اه ثم رأيت
سادسا في القضية لو أقر الوارث للوصى له فانها تسمع البيئته عليه مع اقراره ثم رأيت
سابعا في اجارة منية المفتى أجر دابة بعينها من رجل ثم من آخر فاقام الاول البيئته
فان كان الاخر حاضرا تقبل عليه البيئته وان كان مقرا بما يدعيه هذا المدعى وان
كان غائبا لا تقبل اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها ونقلناها كلها في
كتاب الاقرار ايضا (ثم قال) كتمان الشهادة كبيرة ويحرم التأخير بعد
الطلب الا في مسائل ان يكون عاجزا عن الذهاب وفيما اذا قام الحق بغیره الا ان
يكون أسرع قبولا وان يكون المحاكم جائرا وان يخبره عدلان بما سقطت الشهادة
وان يكون معتقدا للقاضى خلاف معتقد الشاهد وان يعلم ان القاضى لا يقبله
الفساق اذا تاب تقبل شهادته الا المحدث في القذف والمعروف بالكذب وشاهد
الزور اذا كان عدلا على ما في المنظومة وفي الحثانية القبول لا تقبل شهادة الفرع
لاصله والاصل لفرعه الا اذا شهد المجدلان ابنه على ابنه شهادة الفرع على أصله
جائزة الا اذا شهد على أبيه لأمه أو شهد على أبيه بطلاق امره والام في نكاحه
اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فيئنة الاكراه أولى في البيع والاجارة
والصلح والاقرار وعند عدم البيئات فالقول لمدعى الطوع كما اذا اختلف في صحة
بيع وفساده فالقول لمدعى الصحة واذا اختلف المتبايعان تحالفوا وتقاسموا
الا في مسئلة ما اذا كان المبيع عبدا خلف كل بعثقه على صدق دعواه فلا تحالف
ولا فسخ ولا يلزم البيع ولا يعتق واليمين على المشتري كافي الوقعات اه وقد
نقلناه في كتاب البيوع ونقلنا بعضه في كتاب الاجارة وكتاب الصلح وكتاب
الاقرار وكتاب العتق (ثم قال) القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان
واستثناء بعض الخصومات كافي الخلاصة وعلى هذا الأمر السلطان بعدم سماع
الدعوى بعد خمسة عشر سنة لا تسمع ولا يجب عليه سماعها رأى الى القاضى

في مسائل في السؤال عن سبب الدين المدعى ولا يمكن لاجبر على بيانه وفي طلب
 المحاسبة بين المدعى والمدعى عليه فان امتنع لاجبر وهم في الخانية وفي التفريق
 بين الشهود وفي السؤال عن الزمان والمكان وفي تحليف الشاهد ان رآه جاز كافي
 الصيرفية وفيما اذا باع الاب أو الوصي عقارا لمغير فالرأى الى القاضي في نقضه
 كافي ييوع الخانية اه وقد نقلنا هذه في كتاب البيوع وفي كتاب الوصايا
 (ثم قال) وفي مدة حبس المديون وفي تقييد المهبوس اذا خيف فراره وفي حبس
 المديون في حبس القاضي وللصوص اذا خيف فراره كافي جامع الفصولين وفي سؤال
 الشاهد من الايمان اذا اتهمه وفيما اذا تصرف الناصر بما لا يجوز كبيع
 الوقف أو رهنه فالرأى للقاضي ان شاء عزله وان شاء ضم اليه ثقة بخلاف العاجز
 فانه يضم اليه ثقة كافي القنية اه وقد نقلنا هذه في كتاب الوقف (ثم قال) من
 سعى في نقض ما تم من جهته فسيح مردود عليه الا في موضعين اشترى عبدا وقبضه
 ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن فانه يقبل وهب
 جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها أو استولدها وبرهن
 تقبل ويستردّها والعقركذا في ييوع الخلاصة والبرازية وفي فتح القدير تغلص
 المشايخ التناقض لا يضرب في الحرية وفروها اه وظاهره ان البائع اذا ادعى
 التدبير أو الاستيلاء تسمع فالمسبة في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البرازية
 سوى بين دعوى البائع التدبير والاعتاق وكذا خلافا فيهما وزدت عليه ما مسائل
 الاولى باعه ثم ادعى انه كان أعتقه الثانية اشترى أرضا ثم ادعى أن باعها كان
 جعلها مقبرة أو مسجدا الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى أن البائع كان أعتقه الرابعة
 باع أرضا ثم ادعى انها وقف وهي في ييوع الخانية وقضاها وفصل في فتح القدير
 فيه في آخر باب الاستحقاق فالي طرحة وفصل في الظهيرية فيه تفصيلا آخر ورجه
 فظاهرا في الهادية ان المعتمد القبول مطلقا الخامسة باع الاب مال ولده
 ثم ادعى انه وقع بغبن فاحش السادسة الوصي اذا باع ثم ادعى كذلك السابعة
 المتولى على الوقف كذلك الثلاث في دعوى القنية (ثم قال) وكذا كل من باع
 ثم ادعى الفساد وشرط الهادي التوفيق بانه لم يكن عالما به وكذا في اختلافه ومن
 فروغ أصل المسئلة لو ادعى البائع انه فضولى لم يقبل ومنه الوضهن الدرك ثم ادعى
 المبيع لم يقبل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب البيوع ونقلنا بعض هذه المسائل أيضا

في أبوابها (ثم قال) لا يشترط في صحة الدعوى بيان السبب الا في دعوى العين
 كما في دعوى البرازية لا تثبت اليد في العقار الا بالبدنة أو علم القاضي ولا يكفي
 التصديق لصحة الدعوى الا في دعوى الغصب كما في القنينة أو الشراء منه كما في
 البرازية الشهادة ان وافقت للدعوى قبلت والا لا في مسائل ادعى ديناً بسبب
 فشهد ابا المطلق لو كان المشهود به أقل ادعى انه تزوجها فشهدا أنها منكروخته
 ادعى ملكاً مطلقاً لا تاريخ فشهدا به بتاريخ على المختار ادعى انشاء فعل كغصب
 وقتل فشهدا بالاقرار به ادعى ألفاً كفالة عن فلان فشهدا به كفالة عن آخر
 ادعى ملكاً عين بالشراء من رجل لم يعينه فشهدا بالمطلق ادعى ملكاً مطلقاً فشهدا
 بسبب وقال المدعى هو لي بذلك السبب ادعى الایفاء فشهدا بالابراء والتحليل ادعى
 الهبة فشهدا بالصدقة كما في التلخيص وما قبلها من الخلاصة وفتح التدبير وقد
 ذكرنا في الشرح ثلاثة وعشرين مسألة فالراجع الامام يقضي بعلمه الا في حد القذف
 والقصاص والتعزير ~~كما~~ في اللواحية وفي التهذيب يقضي القاضي بعلمه
 الا في الحدود والقصاص القاضي اذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل
 نص أصحابنا فيها على عدم النفاذ فلو قضى ببطان المحق بمضي المدة أو بالتفريق
 للمعز عن الاتفاق غائباً على الصحيح لا حضراً أو بصدقة نكاح من زينة أبيه أو ابنه عند
 أبي يوسف رحمه الله سبحانه وتعالى أو بصدقة نكاح أم من زينة أو بنتها أو بنكاح
 المتعة أو بسقوط المهر بالتقدم أو بعدم تأجيل العنين أو بعدم صحة الرجعة
 بلا رضاها أو بعدم وقوع الثلاث على المحبلى أو بعدم وقوعها قبل الدخول أو بعدم
 الوقوع على الحائض أو بعدم وقوع ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث
 بكامة أو بعدم وقوعه على الموطوءة عقبه أو بنصف الجهازان طلقها قبل الوطاء
 بعد المهر والتجهيز أو بشهادة بخط أبيه أو بشاهدوين أو في الحدود والقصاص
 بشهادة شاهد على صل لا يذكر ما فيه الا أنه يعرف خطه وخاتمه أو بشهادة من شهد
 على قضية محتومة من غير أن تقرأ عليه ويقضاء المرأة في ذلك أو بقود أو في قسامة بقتل
 أو بالتفريق بين الزوجين بشهادة المرضعة أو قضى لولده أو رفع اليه حكم صبي أو عبد
 أو كافراً أو المحكم بحجر سفيه مفسد يستحق أي الحجر أو بصدقة بيع نصيب الساكن
 من قن حره أحدهما أو يبيع متروك التسمية عمداً أو يبيع أم الولد على الاظهر
 وقيل ينفذ على الاصح أو ببطان عفو المرأة عن القود أو بصدقة ضمان الخلاص

أو بزيادة أهل المحلة في معلوم الامام من أوقاف المسجد أو بحل المطلقة ثلاثا بمجرد عقد الثاني أو بعدم ملك الكافر مال المسلم بأحرازه بدارهم أو بيع درهم بدرهمين يدا بيد أو بصحة صلاة المحدث أو بقسامة على أهل المحلة بتألف مال أو بحمد القذف بالتمعير بض أو بالقرعة في معتق البعض أو بعدم تصرف المرأة في مالها بغير إذن زوجها لم يتغذى في الكل هـ. إذا ما حرمته من البرازية والعنابية والصيرفية والتارخانية اهـ. وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الشاهد إذا ردت شهادته لعله ثم زالت العلة فشهد في تلك المحادثة لم تقبل إلا أربعة العبد والكافر على المسلم والاعمى والصبي إذا شهدوا فردت ثم زال المانع فشهدوا تقبل كذا في الخلاصة وسواء شهد عند من رده أو غيره وسواء كان بعد سنين أو لا كما في القنية للخصم أن يطعن في الشاهدين بثلاثة انهـ ما عدا أن أو محدودان أو شريكان في المشهود به كذا في الخلاصة القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والمخصوصة فإذا شهدا على خصم بحق وذكروا اسمه واسم أبيه وجده وقضى بذلك المحق كان قضاء بنسبه ضمنيا وإن لم يكن في حادثة النسب وقد ذكرنا الهادي في فصوله فرعين محتلفين حكما وذكرنا أن أحدهما يقاس على الآخر وفرق بينهما في جامع الفصولين فالينظر وهو من مهمات مسائل القضاء وعلى هذا لو شهدا أن فلانة زوجة فلان وكانت زوجها فلانا في كذا على خصم منكر وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجة بينهما وهي حادثة الفتوى اهـ. وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الوكالة (ثم قال) ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم بنبوت الرضائية أن يعلق رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويدعي بحق على آخر ويتنازعا في دخوله فتقوم البيعة على رؤياه فيثبت رمضان ضمن نبوت التوكيل اهـ. وقد نقلناه في كتاب الصوم (ثم قال) وأصل القضاء الضمني ما ذكره أصحاب المتون من أنه لو ادعى كفالة على رجل بمال بأذنه فأقر بها وأنكر الدين فبرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بها كان قضاء عليه قصدا وعلى الأصل الغائب ضمننا اهـ. وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) وله فروع وتفاصيل ذكرناها في الشرح قال في خزانة الفتاوى إذا مات القاضي انعزل خلفاؤه ولومات واحد من الولاة انعزل خلفاؤه ولومات الخليفة لا ينعزل ولاته وقضاته اهـ. وفي الخلاصة وفي هداية الناطق لومات القاضي انعزل خلفاؤه وكذا موت أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة السلطان إذا عزل القاضي انعزل النائب

بخلاف موت القاضي وفي المحيط اذا عزل السلطان القاضي اعزل نائبه بخلاف
 ما اذا مات القاضي حيث لا يعزل نائبه هكذا قيل وينبغي أن لا يعزل النائب بعزل
 القاضي لانه نائب السلطان أو نائب العامة الا ترى أنه لا يعزل بموت القاضي
 وعليه كثير من المشايخ اه وفي البرازية مات الخليفة وله أمراء وعمال فالكل على
 ولايته وفي المحيط مات القاضي اعزل خلفاؤه وكذا أمراء الناحية بخلاف موت
 الخليفة واذا عزل القاضي يعزل نائبه واذا مات لا والفتوى على أنه لا يعزل بعزل
 القاضي لانه نائب السلطان أو العامة وبعزل السلطان نائب القاضي لا يعزل
 القاضي اه وفي العمادي وجامع الفصولين كما في الخلاصة وفي فتاوى قاضي خان
 واذا مات الخليفة لا يعزل قضاؤه وعماله وكذا لو كان القاضي مأذونا بالاستخلاف
 واستخلاف غيره مات القاضي لا يعزل خليفته اه فقهر رمن ذلك اختلاف المشايخ
 في اعزال النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي الفتوى على أنه لا يعزل بعزل
 القاضي يدل على أن الفتوى على أنه لا يعزل بموته بالاولى لكن علمه بأنه نائب
 السلطان فيسدل على أن النواب الا أن يعزلون بعزل القاضي وموته لانهم نواب
 القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل ولا يفهم أحدا الا أن نائب السلطان
 ولهذا قال العلامة بن العرس ونائب القاضي في زماننا يعزل بعزله بموته فانه نائبه
 من كل وجه اه فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في المعراج كونه كوكيل
 قاضي القضاة مذهب الشافعي وأحد وعندنا انما هو نائب السلطان وفي التتارخانية
 أن القاضي انما هو رسول عن السلطان في نصب النواب اه وفي وقف القنية
 لومات القاضي أو عزل يبقى ما نصبه على حاله ثم رقم يبقى قيما اه وفي التمهيد
 وفي زماننا تعذر التزكية بغلبة الفسق اختار القضاة استخلاف اليهود
 كما اختاره ابن أبي ليلى لمحصل غلبة الظن اه وفي مناقب الكردي في باب أبي
 يوسف اعلم أن تخليف المدعي والشاهد أمر منسوخ بامل والعمل بالنسوخ حرام وقد
 ذكر في فتاوى القاعدى وخزانة المقتبين أن السلطان اذا أمر قضاؤه بتخليف
 اليهود يجب على العلماء أن ينهضوا السلطان ويقرؤوا له لا تكلف قضائك أمرا أن
 أطاعوك يلزم منه سخط الخالق وان عصوك يلزم منه مضطك الى آخر ما فيها
 لا يصح رجوع القاضي عن قضائه فلو قال رجعت عن قضائي أو وقعت في تلبيس
 الشهود أو أبطلت حكمي لم يصح والقضاء ماض كما في النخانية وقيد به في الخلاصة

بما اذا كان مع شرائط الصحة وفي الكنز بما اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة اه الا في مسائل الاولى اذا كان القضاء بعلمه فله الرجوع عنه كما ذكره ابن وهبان مستنبطاً من تقييد الخلاصة بالبيننة الثانية اذا ظهر له خطأؤه وجب عليه نقضه بخلاف ما اذا تبذل رأى المجتهد الثالثة اذا قضى في مجتهد فيه مخالفاً لمذهبه فله نقضه دون غيره كما في شرح المنظومة أمر القاضي حكم كقوله سلم الحدود الى المدعى والامر بدفع الدين والامر بحبس الافرقة في مسألة في العارية والبرازية وقف على الفقراء فاحتاج بعض قرابة الواقف فأمر القاضي أن يصرف شيء من الوقف اليه كان بمنزلة القنوي حتى لو أراد أن يصرفه الى فقير آخر صح اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) فعل القاضي حكم منه فليس له أن يزوج المتيمة التي لا ولي لها من نفسه ولا ابنه ولا من لا تقبل شهادته له وأما اذا اشترى القاضي مال اليتيم لنفسه من نفسه أو من وصى أقامه فذلك كور في جامع الفصولين من فصل تصرف الوصي والقاضي في مال اليتيم فقال لم يجز بيع القاضي ماله من يتيم وكذا عكسه وأما ما اشتراه من وصيه أو باعه من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصيا من جهة القاضي اه ولو باع القاضي ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال آخر لليت لم يعط البيع ويشترى باليمن أرضاً توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين عند عدم الاجازة فانه يشترى بقيمة الثلثين أرضاً توقف لان فعل القاضي حكم بخلاف غيره كما في الظهيرية من الوقف الا في مسألة ما اذا أعطى فقيراً من وقف الفقراء فانه ليس بحكم حتى ~~كان~~ له أن يعطى غيره كما في جامع الفصولين وفيما اذا أذن الولي للقاضي في تزويج الصغيرة فزوجها القاضي كان ~~وكذا~~ فلا يكون فعله حكماً حتى لو رفع عقده الى مخالف ~~كان~~ له نقضه كذا في القاسمية فالمستثنى مسئلتان اه وقد ذكرنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) فقولهم ان فعله حكم يدل على ان المدعى انما سأل شرط للحكم القولي دون الفعلي فليتنبه له وقد ذكرناه في الشرح اذا قال المقر لسامع اقراره لا تشهد علي وسعه ان يشهد عليه كما في الخلاصة الا اذا قال له المقر لا تشهد عليه بما أقر فينبذ لا يسعه كما في حيل التارخانية من حيل المداينات (ثم قال) واختلفوا فيما اذا رجع المقر له وقال انما نيتك لعذر وطلب منه الشهادة قبل يشهد وقبل لا يشهد يخلف القاضي غريم الميت بان الدين واجب

لك على الميت وما أبرأته منه ولو كان ثابتاً باقرار المرء في مرض موته كافي
 التنازلانية من كتاب الحبل انما يجوز إقامة البينة على المسخر اذا لم يعلم القاضي
 أنه مسخر وان علم به فلا اثبات التوكيل عند القاضي بلا خصم جائز ان كان
 القاضي عرف الموكل باسمه ونسبه اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال)
 لا ينزل القاضي بالردة والفسق ولا ينزل والى الجمعة بالعالم بالغزل حتى يقدم
 الثاني اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) واختلف المشايخ في القاضي
 الا ان يكون في المنشور اذا اناك كذا في فقد عزلت لك فلا ينزل الابيه طلب من
 القاضي كتابه تحية الابراء في غيبة خصمه لم يكتب له عند أي يوسف خلافاً له مد
 واجه واعلى انه يكتب له حجة الاستيفاء ولها حجة الطلاق قال القاضي قضيت
 بكذا عليك بينة أو اقرار يقبل يرسل القاضي الى المخدرة للدعوى واليمين
 لا يمين على الصبي في الدعوى ولو كان محجوراً لا يحضره القاضي لسماعها ويحلف
 العبد ولو محجوراً ويقضى بشكواه ويؤاخذ به بعد العتق اه وقد نقلناه في
 كتاب الاذن والمجر (ثم قال) الاصح انه لا يحلف على الدين المؤجل قبل حلول
 الاجل اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) لا يقبل قول أمين
 القاضي انه حاف المخدرة الابشاهدين القضاء يتخصص بالزمان والمكان فاذا
 ولاه قاضياً مكان كذا لا يكون قاضياً في غيره وفي الملتقط وقضاء القاضي في غير
 مكان ولايته غير صحيح واختلفوا فيما اذا كان العقار لافي ولايته واختلفوا في الكنز
 عدم صحته قضائه وصح في الخلاصة الصحة واقتصر قاضي خان عليه والخلاف انما
 هو في العقار لافي العين والدين كافي البزارية وفي القنية قضى في ولايته ثم أشهد
 على قضائه في غير ولايته لا يصح الاشهاد اه ولا تقبل شهادة من قال لا أدري
 أمؤمن أنا أولاً للشك في الايمان وكذا امامته كذا في شهادات الولوالجية اه
 وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) تقبل الشهادة حسبة بلاد دعوى في طلاق
 المرأة وعق المرأة والوقف وهلال رمضان وغيره الا هلال الفطر والاضحى
 والمحدود والاحد القذف والسرقة واختلفوا في قبولها بلاد دعوى في النسب كافي
 الظهيرة من النسب وجزم بالقبول ابن وهبان وفي تدبير الاممة وحرمة المصاهرة
 والمخامع والايلاء والظهار ولا تقبل في عتق العبد بدون دعواه عنده خلافاً له ما
 واختلفوا على قوله في الحررية الاصلية والمعتمد لا والنكاح ثبت بدون الدعوى

كما اطلاق لان حل الفرج وحرمة حق الله سبحانه وتعالى بخاز ثبوته من غير
 دعوى كذا في فروق السكر ايسى من النكاح اهـ وقد نقنا هذه المسائل
 في أبوابها (ثم قال) المشهود عليه بشئ ان كان حاضرا كفت الاشارة اليه وان
 كان غائبا فلا بد من تعريفه باسمه وأبيه وجده ولا تكفي النسبة الى الفخذ ولا الى
 المحرفة ولا يكفي الاقتصار على الاسم الا ان يكون مشهورا وتكفي النسبة الى
 الزوج لان المقصود الاهلام ولا بد من بيان حليتها ويكفي في العبد اسميه واسم
 مولاه وأب مولاه ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف والقوى على قولهما
 انه لا يشترط في الخبر للشاهد باسمها ونسبها أكثر من عدلين لانه أيسر والقاضي
 هو الذي يتظر الى وجه المرأة ويكتب حلالها لا الشاهد الكل في البرازية
 لا اعتبار بالشاهد الواحد الا اذا اقامه وأراد أن يكتب القاضي الى آخره انه
 يكتب كما في البرازية وذكر في القنية في باب ما يبطل دعوى المدعى قال سمعت
 شيخ الاسلام القاضي علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر
 على نفسه بحال في صلح ويشهد عليه ثم يدعي ان بعض هذا المسأل قرض وبعضه
 ربا ونحن نفقئ ان أقام على ذلك بينة تقبل وان كان متناقضا لاننا لم انه مضطر
 الى هذا الاقراراه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) وقال في كتاب
 المدائنات قال استاذنا وقعت واقعة في زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الردي
 زمانا الدينار بخمسة دنانق ثم تنبه فاستقل منهم فابرووه عما بقى لهم عليه حال
 كون ذلك مستهلكا فكشفت أنا وغيري انه يبرأ وكتب ركن الدين الزنجاني الابرار
 لا يعمل في الربا لان رده محقق الشرع وقال به أجاب نجم الدين المحلبي معللا بهذا
 التعليل وقال هكذا سمعته من ظاهر الدين المرغيناني قال رضي الله تعالى عنه
 فقرب من ظني ان الجواب كذلك مع تردد فكنت أطلب الفتوى به لاجوب جوابي
 عنه فعرضت هذه المسئلة على علاء الأئمة المحنطلي فأجاب انه يبرأ ان كان
 الابرار بعد الهلاك وخضب من جواب غيره انه لا يبرأ فازداد ظني بجهة جوابي ولم
 أحبه ويدل على صحته ما ذكره السبزوئي في غناء الفقهاء من جملة صور
 البيع الفاسد جملة العقود الربوية بملك العوض فيها بالقبض قال رضي الله تعالى
 عنه فاذا كان فضل الربا مملوكا لا قابض بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن
 حمله فلو لم يبيع الابرار رده فله فيكون ذلك رد ضمن ما استهلك لارده عن ما استهلك

ويرد ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد السابق بل بتقرر مقيده الملك في فضل الربا
 فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربا فكيف يجب ذلك حقاً للشرع وانما الذي
 يجب حقاً للشرع رد عين الربا ان كان قائماً لا رده ماله اه وقد نقلناه في كتاب
 البيوع (ثم قال) وقد أفتيت أخذ من الاولى بان اليهود اذا شهدوا ان
 البعض لاحقيقة له وانما فعل مواطاة وحيلة تقبل لا يجوز اطلاق المحبوس
 الا برضا خصمه الا اذا ثبت اعساره ارا حضر الدين للقاضي في غيبة خصمه تصرف
 القاضي على الاوقاف مبنية على المصلحة فخرج عنها منه باطل وقد ذكرنا من
 ذلك أشياء في القواعد وما يدل عليه انه لو عزل ابن الواقف عن النظر المشروط له
 وولي غيره بلا خيانة لم يصح كفاي فصول العمادي من الوقف وجامع الفصولين من
 القضاء ولوهين لناظر شيئاً معلوماً وعزل نظر الثاني ان كان ما عينه له بقدر أجر مثله
 أو دونه أجزأه الثاني عليه والاجعل له أجر المثل وحفظ الزيادة كفاي القنية وغيرها
 ومنها حرمه احدث تقرير فراش للمشهد بغير شرط الواقف كفاي الذخيرة وغيرها
 وقد ذكرنا في القاعدة الخامسة ان من اعتمد على أمر القاضي الذي ليس بشري
 لم يخرج عن العهدة ونقلنا هناك فرعاً من فتاوى الولوالجي ولا يعارضه ما في
 القنية طالب القيم أهل المحلة ان يقرض من مال المشهد للإمام فأبى فأمره القاضي
 به فأقرضه ثم مات الامام مفلساً لا يضمن القيم اه لانه لا يضمن بالاقرض باذن
 القاضي لان للقاضي الاقرض من مال المشهد اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
 (ثم قال) وفي الكفاي من الشهادات الاصح ان القاضي اذا علم ان المحضر منخرا
 لا يجوز اقامة البينة عليه ولا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضر اه
 وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الوصية (ثم قال) لا تقبل شهادة المغفل ولا يقبل
 اقراره كفاي الولوالجية اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) شهدا على انه
 مات وهي امراته وآخران انه طلقها فالاولى أولى تنازعا في ولا مرجل بعد موته
 فبرهن كل انه أعتقه وهو يملكه فالمراث بينهما كما لو برهنه على نسب ولد كان
 بينهما وأي بينة سبقت وقضى بهالم تقبل الاخرى سئل اليهود بالبيع عن الثمن
 فقالوا لا نعلم لا تقبل وبالنسكاح عن المهر فقالوا لا نعلم تقبل كفاي الصيرفية الاصح
 انه لا يفتي بجواز تحصيل الشهادة على المتنقبة واجهوا على انه لا يتحملهان وراء
 جدار كذا في المجتبى وفي البرازية شهدا بطلاق أو عتاق وقال لا ندري أكان في صحة

أمرض فهو على المرض ولو قال الوارث كان يهذى يصدق حتى يشهد أنه كان
صحيح العقل وفي الخزانة قالوا هو زوج الكبري لكن لا ندري الكبري يكلفه
أقامة البينة أن الكبري هذه شهد أنها زوجت نفسها منه وقال بعد ما شهدا
بالتزويج لا نعلم هل هي في المحال أم لا أو شهدا أنه باع منه هذا العين ولا
ندري هل هو في ملكه في المحال أو لا يقضى بالنكاح والملك في المحال بالاستصحاب
والشاهد في العقد شاهد في المحال وفي البرازية معزيا إلى الجامع الشاهد عاين
دابة تتبع دابة وترتفع منها أنه ان يشهد بالملك والنتاج اه لا يحلف المدعى إذا حلف
المدعى عليه إلا في مسألة ذكرناها في الدعوى من الشرح عن المحيط وقال فيه
أنها من خواص هذا الكتاب وغرائبه فيجب حفظها اللعب بالشرط فنج لا يسقط
العدالة إلا بواحد من خمس القمار عليه وكثرة الحلف عليه وإخراج الصلاة
عن وقتها بسببه واللعب به على الطريق وذكري من الفسق عليه كما بيناه
في شرح الكسز الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع إلا في دعوى الغصب
في المنقول وأما في الدور والعقار فلا فرق كما في اليمين شهادة الزوج على
زوجته مقبولة إلا بزناها وقد قدفها كما في حد القذف وفيما إذا شهد على إقرارها
بأنها أمة لرجل يدعيها فلا تقبل إلا إذا كان الزوج أعطاها المهر والمدعى
يقول أدت لها في النكاح كما في شهادات الخبائية تقبل شهادة الذمي على
مثله إلا في مسائل فيما إذا شهد نصرانيان على نصراني أنه قد أسلم حيا كان
أو ميتا فلا يصح عليه بخلاف ما إذا كانت نصرانية كما في الخلاصة إلا إذا كان
ميتا وكان له ولي مسلم يدعيه فانها تقبل للآث ويصلي عليه بقول وليه كما في
الخبائية وفيما إذا شهدوا على نصراني ميت بدين وهو مدين مسلم وفيما إذا شهدا
عليه بعين اشتراهما من مسلم وفيما إذا شهدا أربعة نصاري على نصراني أنه زنى
بمسئلة إلا إذا قالوا استكرهوا فيحد الرجل وحده كما في الخبائية اه وقد نقلناه في كتاب
المحدود (ثم قال) وفيما إذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافران أنه عبده
قضى به فلان القاضي المسلم له كما في البدائع لا تقبل شهادة الإنسان لنفسه إلا في
مسئلة القتاتل إذا شهد بغيره وولي المقتول وصورة في شهادات الخبائية ثلاثة قتلوا
رجلا محمدا ثم شهدوا بعد التوبة أن الولي عني عننا قال الحسن لا تقبل شهادتهم إلا أن
يقول اثنين منهم عني عنا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل

في حق الواحد وقال المحسن تقبل في حق الكل اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
(ثم قال) وكتبنا في قاعدة اليقين لا يزول بالشك أن من أتلف لحم انسان وادعى
انه ميتة فله شهود أن يشهدوا انه ذكبة بحكم المحال كما في البرازية وعلى هذا
فرعت لورا واشخصا ليس عليه آثار مرض أقر بشئ لهم أن يشهدوا أنه أقر وهو صحيح
وكذا عكسه لورا وفي فراش أو به مرض ظاهر فلم أن يشهدوا انه كان مريضا
عملا بالمحال لكن لو قال لهم أنا صحيح هل لهم أن يشهدوا بصحته أو يحكموا قوله فان
ظهر لهم ما يدل على صحته شهدوا بها والا حكموا قوله وينبغي أن يسألهم القاضي هل
ظهر عليه ما يدل على مرضه فان أخبروه به لم يعمل بأخباره أنه صحيح والاعمل به وهي
حادثة الفتوى وفي جنائيات البرازية شهدوا على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب
فراش حتى مات بحكم به وان لم يشهدوا انه مات من جراحته لانهم لا علم لهم به وكذا
لا يشترط في المحاط المائل أن يقولوا مات من سقوطه لان اضافة الاحكام الى
السبب الظاهر لازم لا لي سبب يتوهم الا ترى أنه لا يجب القسامة في ميت بمحلة على
رقبته حية ملووية اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) تقبل شهادة العتيق
لمعتقه لا في مسئلة ما اذا شهدا باثن عند اختلافهما كما في الخلاصة وتقبل عليه الا
في مسئلة ذكرناها في الشرح قال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء ما لفظه
وذكر جماعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة اذا لم يكن للقاضي شئ من بيت المال
فله أخذ عشر ما يتولى من أموال اليتامى والأوقاف ثم بالغ في الإنكار اه ولم أر هذا
لاصحابنا لكن في المخانة ذكر العشر للتولي في مسئلة الطاحونة لا تخلف مع
البرهان الا في ثلاث ذكرناها في الشرح دعوى دين على الميت وفي استحقاق
المبيع ودعوى الأبق لا تخلف بلا طلب المدعى الا في أربع على قول أبي يوسف
مذكورة في الخلاصة تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في ثمانية مواضع
مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقف وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها وحرية
الامة وتديرها والمخلع وهلال رمضان والنسب وزدت خمسة من كلامهم أيضا
حد الزنا وحسد الشرب والايلاء والظهار وحرمة المصاهرة والمراد بالوقف الشهادة
بأصله وأما بره فله فلا وعلى هذا لا تجمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها
فالدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ
ثم زدت سادسة من الفتية فصارت أربعة عشر موضعا وهي الشهادة على دعوى

مولاه نسبة ولم أر صريحاً جرح الشاهد حسبة من غير سؤال القاضي واعلم ان شاهد
الحسبة اذا أنكر شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته نصوا عليه في الحدود
وطلاق الزوجة وعقوبة الامه وظاهر ما في القنية انه في الكل وهي في الظهيرية
واليتيمة وقد ألفت فيها رسالة ولنا شاهد حسبة وليس لنا مدعى حسبة الا في دعوى
الموقوف عايله أصل الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوى - على انه لا تسمع
الدعوى الا من المتولى كفاي البرازية من الوقف فاذا كان الموقوف عليه لا تسمع
دعواه فالاجنبى بالاولى وظاهر كلامهم انها لا تسمع من غير الموقوف عليه اتفاقاً اه
وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) وهل يقبل تجريح الشاهد حسبة
الظاهر نعم لكونه حقاً لله سبحانه وتعالى لا يحسمال بين المولى وعبداه قبل ثبوت
عقده الا في ثلاث مذكورة في منية المفتي اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
ولا يحسمال بين المنقول وبين المدعى عليه الا في موضعين منها أيضاً لا يلزم المدعى
بيان السبب وتصح بدونه الا في المثالبات ودعوى المرأة الدين - على تركه زوجها
والثانية في جامع الفصولين والاولى في الشرح من الدعوى الشهادة بجمرية العبد
بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسألتين الاولى اذا شهد بجمريته الاصلية
وأمه حية تقبل لا بعد موتها الثانية شهد بأنه أوصى له باعتاقه تقبل وان لم يدع
العبد وهو ما في آخر العبادية والاولى مفرعة على الضعيف فان الصحيح عنده اشتراط
دعواه في العارضة والاصلية كما قدمناه ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير العبد
الا في مسألة من باب التحالف من المحيط باع عبداً ثم ادعى على المشتري الشراء
والاعتاق وكان في يد البائع تسمع فيهما وان كان في يد المشتري تسمع في الشراء فقط
ولا يشترط صحة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم أمه ولا اسم أبيه ولا اسم أبي أمه مجواز
أن يكون محرراً الاصل وأمه رقيقة صرح به في آخر العبادية وجامع الفصولين وكذا في
الشهادة بجمرية الاصل كفاي دعوى القنية اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
القضاء بعد صدوره صحيحاً لا يبطل بابطال أحد الا اذا أقر المقتضى له يبطلانه فانه
يبطل الا في المقتضى بجمريته اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) وفيما اذا ظهر
الشهود بيده أو محمدودين في قذف باليمينه فانه يبطل القضاء لكونه غير صحيح
يختلف المنكر الا في احدى وثلاثين مسألة بينها في شرح الكنز اذا ادعى رجلان
كل منهما على ذى اليد استحقاق ما في يده فأقر لأحدهما وأنكر الآخر لم يستحق

للمكر منهما الا في ثلاثة دعوى الغصب والايديع والاعارة فانه يستخلف للمكر
بعد اقراره لاحدهما كما في الحاشية مفصلا اه وقد نقلناه في كتاب الغصب وكتاب
الامانات (ثم قال) في الخلاصة كل موضع لو اقر به يلزمه فاذا أنكره يستخلف
الا في ثلاث وذكرها والصواب الا في أربع وثلاثين وقد ذكرتها في المشرح
يحوز قضاء الامير الذي يولى القضاة وكذلك كتابته الى القاضي الا ان يكون
القاضي من جهة الخليفة فقضاء الامير لا يحوز كذا في الملتقط وقد اُفتيت بأن تولية
باشا مصر قاضيه المحكم في قضية بجمصر مع وجود قاضيه المولى من السلطان باطلة لانه لم
يفوض اليه ذلك ذكر الصدر الشهيد في شرح ادب القاضي ان المولى لا يكون
قاضيا قبل وصوله الى محله فقتضاء جواز قبول الهدية قبل الوصول مطلقا وعدم
جواز استنابته بارسال نائب له في محل قضائه ومحل القضاة الا ان على ارسال
نائب حين التولية في بلد السلطان والظاهر انه باذن السلطان وحينئذ لا كلام
فيه حادثة ادعى انه غرس اثنى في أرض محدودة بكذا من مدة ثمانية عشر سنة
على ان الارض ان ظهر لها مالك دفع أجزتها وان المدعى عليه يتعرض بغير حق
وطالبه بذلك فأجاب المدعى عليه بأن الاصل المذكور غرسه مستأجر الوقف له
فأحضر المدعى شاهدين شهدا بأنه غرسه في المدة المذكورة وزاد أحدهما بأنه
واضع يده عليه فحكم القاضي بالملك للمدعى ولم يطلب البينة من المدعى عليه فثبتت
من الحكم فأجبت بأنه غير صحيح لان المدعى لم يبين فيها انه خارج أو ذو يد وعلى
كل لا مطابقة بين الدعوى والشهادة والحاصل ان القاضي يستأنف الدعوى
فان ذكر المدعى ان المدعى عليه واضع اليد وانه خارج وصدة المدعى عليه على
وضع اليد أو برهن عليه ثم برهن على الغرس وشهدا على طبق الدعوى طالب من
الناظر البرهان فان برهن على ما ادعى قدم برهانه الخارج لان الغرس مما يتكرر
وايس كالتناج وان ذكر المدعى انه واضع اليد وان الناظر المدعى عليه يعارضه
وبرهن فبرهن الناظر على غراس المستأجر قدم برهانه الناظر لكونه خارجا وهل
الترجيح لبينة الناظر لكونها تبين الغرس بحق والاولى تثبته غصبا قلت لا ترجيح
بذلك ثم سئلت لو أرفأ في الغرس فأجبت بتقديم بينة الخارج الا اذا سبق تاريخ
ذى اليد فيقدم لان الغرس مما يتكرر وقال الزيلعي انه بمنزلة الملك المطلق وهذا
حكمه ثم رأيت في غصب القنية لو غرس المسلم في أرض مسيلة كانت سبيلا اه

مقتضاه انه يكون الاصل وقفا اذا كانت الارض وقفا على ابناء السبيل وظاهر
 ما في الاسعاف انه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت ملكا لا وقفا وذكروا
 في خزانة المفتين من الوقف حكم ما اذا غصب أرضا وبني فيها أو غرس اه وقد
 نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الغصب (ثم قال) ولا تحالف اذا اختلفا في الاجل
 الا في أجل السلم اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) دعوى دفع التعرض
 مسموعة على المفتي به كافي دعوى البرازية ودعوى قطع النزاع لا كافي فتاوى
 قارئ الهداية اختلف الشاهدين مانع الا في احدى وثلاثين مسألة ذكرناها
 في الشرح اذا أخبر القاضى بشئ حال قضائه قبل منه الا اذا أخبر بما قرر رجل
 بحد وتماه في شرح أدب القضاء للصدر الشهيد لا تسمع الدعوى بدين على الميت
 الاعلى وارث اوصى أو موصى له فلا تسمع على غريمه كافي جامع الفصولين الا اذا
 وهب جميع ماله لاجنبي وساء له فانها تسمع عليه لكونه ذا يد كافي خزانة المفتين
 المدعى عليه اذا دفع دعوى المدعى الملك من فلان بأن فلانا أو دعه اياه اندفعت
 الدعوى بلاينة الا في مسألتين الاولى اذا ادعى الارث منه فلا تدفع بخلاف
 دعوى الشراء منه الثانية اذا ادعى الشراء منه وقال أمرني بالقبض منك
 لم تدفع والفرق في فروق الكرايسى دعوى القضاء والشهادة عليه
 من غير تسمية القاضى لا تصح الا في مسألتين الاولى في الشهادة بالوقف
 أى بأن قاضيا من قضاة المسلمين قضى بيمينته صحت اه وقد نقلناه
 في كتاب الوقف (ثم قال) الثانية الشهادة بالارث أى بأن قاضيا من
 القضاة قضى بأن الارث له صحت وهما في الخزانة ودعوى الفعل من غير
 بيان الفاعل لا تسمع الا في أربعة مسائل القضاء والثالثة الشهادة بأنه اشتراه
 من وصيه في صغره صحيحة وان لم يسموه الرابعة الشهادة بان وكيله باعه من
 غير بيانه والكل من خزانة المفتين الخامسة نسبة فعل الى متولى وقف من غير
 بيان من نصبه على التعمين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) السادسة
 نسبة فعل الى وصي يتم كذلك ويمكن رجوع الاخيرين الى الاولى اه وقد
 نقلنا هذه المسائل في أبوابها باب الوكالة والوقف والوصايا (ثم قال) القضاء
 بالحرية قضاء على الكافة الا اذا قضى بعق عن ملك مؤرخ فانه يكون قضاء على
 الكافة من ذلك التاريخ فلا تسمع فيه دعوى ملك بعده وتسمع قبله كما ذكره مثلا

خسر وفي الدرر والقرر اه وقد نقلناه في كتاب العتي (ثم قال) القول لمنكر
الاجل الا في السلم فلديعه اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) طلب الشراء
يمنع دعوى الملك وكذا الاستيداع الا لضرورة كما اذا خاف من الغاصب تلف العين
فاشترها أو أخذها ودبغة ذكره العمادي في الفصول وفي جامع الفصولين لكن
بصيغة ينبغي اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) الجهة في المنكوحه
تمنع العصة وفي المهران كانت فاحشة فمهر المثل والا فالوسط كعبد وفي البيع
في المبيع أو الثمن تمنع العصة الا اذا ادعى حق في دار وادعى الآخر حق عليه في دار
أخرى فباعتها المحققين الجهوليين فانه جائز وفي الاجارة تمنع العصة في العين أو في
الاجرة كهذا أرهنا وفي الدعوى تمنع العصة الا في الغصب والسرقه وفي الشهادة
كذلك الا فيهما وفي الرهن وفي الاستحلاف تمنعه الا في ست هذه الثلاثة ودعوى
حضانة مهمة على المودع وتحليف الوصي عند انهام القاضي له وكذا المتولي وفي
الاقرار لا تمنعه الا في مسألة ذكرناها في بابها وفي الوصية لا تمنعها والبيان الى الموصي
أو وارثه وفي المتتقي لوقال اعطوا فإلنا شيتنا أو جزأ من مالها أعطوه ماشاء وادعى
الوكالة فان في الموكل فيه وتفا حشت منعت والا فلا وفي الوكيل تمنع كهذا أو هذا
وقيل لا وفي الطلاق والعناق لا وعليه البيان وفي الحدود تمنع كهذا ران أو هذا
اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) لا يجوز لادعى عليه الانسكار اذا
كان عالما بالحق الا في دعوى العيب فان للبائع انكاره ليقم المشتري البيعة عليه
ليتمكن من الرد على بائعه وفي الوصي اذا علم بالدين ذكره حافي بيوع النوازل اه
وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب الوصايا (ثم قال) اذا أقام الخارج بيعة على
التساج في ملكه وذو اليد كذلك قدمت بيعة ذي اليد هكذا أطلق أصحاب المتون
قلت الا في مسئلتين ذكرهما في خزنة الأكل من دعوى النسب الاولى لو كان
النزاع في عبد فقال الخارج انه ولد في ملكي وأعتقته وبرهن وقال ذو اليد ولد
في ملكي فقط قدم على ذي اليد بخلاف ما اذا قال الخارج دبرته أو كاتبته فانه
لا يقدم الثانية لوقال الخارج ولد في ملكي وهو ابني من أمي هذه قدم على ذي
اليد اذا برهن الخارج وذو اليد على نسب صغير قدم ذو اليد الا في مسئلتين
في الخزنة الاولى لو برهن الخارج على انه ابنه من امرأته هذه وهما حران واقام
ذو اليد بيعة انه ابنه ولم ينسبه الى أمه فهو للخارج الثانية لو كان ذو اليد زمبا

والخارج مسلم فبرهن الذي يشهد من الكفار وبرهن الخارج قدم
الخارج سواء برهن بمسلمين أو بكافرين ولو برهن الكافر بمسلمين قدم على
المسلم مطلقا لا يتقدم المسلم على الكافر ولا الكتابي على الجوسي في الدعاوى
الادعوى النسب كما في خزانة الأكل إذا شهدوا له بأنه وارث فلان من غير بيان
سعيه لا تقبل إلا إذا شهدوا بأن فلانا القاضي قضى بأنه وارثه فإنه يقبل كما في خزانة
الأكل آخر الدعاوى إذا شهدوا له بقرابة بأنه أخوه أو عمه أو ابن عمه لا بد أن
يبيّنوا أنه لا يهيه وأمه أو ألامه إلا في الابن والبنت وابن الابن والاب والام كما
في الخزانة المحجة بينة عادلة أو اقرار أو نكول عن عمن أو عمن أو قسامة أو علم
القاضي بعد تولية أو قرينة قاطعة وقد أوجهناء في الشرح من الدعوى إلا أن
الفتوى على قول محمد المرجوع إليه أنه لا اعتبار بعلم القاضي وفي جامع الفصولين
وعليه الفتوى وعليه مشايخنا كما في البرازية من المسائل الخمسة من الدعاوى
القول قول الأب أنه أنفق على ولده الصغير مع اليقين ولو كانت النفقة مفروضة
بالقضاء أو بفرض الأب ولو كذبت الأم كما في نفقات الخانية بخلاف ما لو ادعى
الانفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن أن يقال المدينون إذا ادعى الأيفاء
لا يقبل قوله إلا في مسألة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب المداينات
(ثم قال) إذا تنازع رجلان في عين ذكر العمدى أنها على ست وثلاثين وجها
وقلت في الشرح أنها على خمسة مائة واثنى عشر التصديق اقرار الافي المحدود
كما في الشرح من دعوى الرجلين اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار وفي كتاب
المحدود (ثم قال) لا يقضي بالقرينة إلا في مسائل ذكرتها في الشرح من باب
التحالف القاضي إذا حكم في شيء وكتب في السجل يجعل كل ذي حجة على حجة
إذا كانت له وخمس من السجلات لا يجعل القاضي كل ذي حجة على حجة النسب
والمحكم بشهادة القابلة وفسخ النكاح بالعنة وفسخ البيع بالابق وتسبق
الشاهد كذا في الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات اه (يقول جامعه) وهذه
هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب القضاء والشهادات والدعوى (قال المؤلف
في القاعدة الأولى لا ثواب إلا بالنية مأنه) وأما القضاء فقالوا أنه من العبادات
فالثواب عليه متوقف عليها وكذا إقامة المحدود والتعازير وكل ما يتعاطاه
المحكام والولاية وكذا تحمل الشهادة وأدوها اه (وقال في القاعدة الثانية

الامور بمقتضاها في ضابط فيما اذا عين وأخصاً ما نصه (وعلى هذا الشاهد اذا
 ذكر ما لا يحتاج اليه فاعطأ فيه لا يضره قال في البرازية لو سألهم القاضي عن لون
 الدابة فذكروا اللوناً ثم شهدوا عند الدعوى وذكروا اللوناً آخر يقبل والتناقض فيما
 لا يحتاج اليه لا يضره (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك من
 بحث الاصل بقاء ما كان على ما كان ما نصه) ومن فروع ذلك ما لو كان لزيد على
 عمرو ألف مثلاً فبرهن عمرو على الاداء أو البراء فبرهن زيد على ان له عليه ألفاً
 لم تقبل حتى يبينوا انها حادثة بعد الاداء أو البراء اهـ (ثم قال) ادعت المرأة
 عدم وصول النفقة والسكوة المقررتين في مدة مديدة فالقول لها لان الاصل
 بقاءه ما في ذمته كالمدين اذا أنكر أو ادعى دفع الدين وانكر الدائن الخ وقد
 نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب الطلاق وفي كتاب البيع للنسابة فراجعها
 (وقال في بحث الاصل بقاء ما كان على ما كان ما نصه) اختلف المتبايعان في
 الطوع فالقول لمن يدعيه لانه الاصل وان برهننا فبينة مدعى الاكراه أو لى وعليه
 الفتوى كما في البرازية ولو ادعى المشتري ان اللعم تحم مئة أو بجنة المحوسى وأنكر
 البائع لم أره الآن ومقتضى قولهم القول لمدعى البطلان لسكونه منكراً أصل
 البيع ان يقبل قول المشتري وباعتبار ان الشاة في حال حياتها محرمة فالمشتري
 متمسك بأصل التحريم الى ان يثبتي زواله اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع
 أيضاً (ثم قال) قاعدة الاصل براءة الذمة ولذا لم يقبل في شغلها شاهد واحد ولذا
 كان القول قول المدعى عليه لموافقة الاصل والبيئة على المدعى لدعواه ما خالف
 الاصل فاذا اختلفا في قيمة المثل والمغصوب فالقول قول الغارم لان الاصل البراءة
 عما زاد اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال في قاعدة مائدت بيعة
 لا يرتفع الا يقين مثله والمراد به غالب الظن ما نصه) وهنا فروع لم أرها الآن الاول
 لو كان عليه دين وشك في قدره وينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن اهـ وقد نقلناه
 في كتاب المداينات (ثم قال) وفي البرازية من القضاء اذا شك فيما يدعى عليه
 ينبغي أن يرضى خصمه ولا يحلف احترازاً عن الوقوع في المحرام وان أبى خصمه
 الا حلفه ان أكبر رأيه ان المدعى محق لا يحلف وان انه مبطل ساغ له الحلف اهـ
 (وقال في قاعدة الاصل عدم ما نصه) ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد
 فرضها فادعى الوصول اليها وأنكرت فالقول لها كالدائن اذا أنكر وصول الدين

ولو ادعت المرأة نفقة أو ألامها الصغار بعد فرضها فادعى الأب الاتفاق فالقول له
مع اليمين كما في المحامية والثانية خرجت عن القاعدة فليست أمه وقد نقلناه
في كتاب الطلاق (ثم قال) ومنها الواختلف في قبض المبيع والعين المؤجرة فالقول
لنكره وهي في اجارة التهذيب اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ومنها
لو ثبت عليه دين باقراره أو بينة فادعى الاداء أو الابعاد فالقول لادائن لان الاصل
العدم اه (ثم قال) ومنها الواختلف في قدم العيب وأنكره البائع فالقول له
واختلف في تعليقه قيل لان الاصل عدمه وقيل لان الاصل لزوم العقد ومنها
لو اختلف في اشتراط الخيار فقيل القول لمن نفاه عملاً بأن الاصل عدمه وقيل لمن
ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد حكمنا القولين في الشرح والمعمد الاول اه وقد
نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ومنها الواختلف في رؤية المبيع فالقول للمشتري
لان الاصل عدمه ولو اختلف في تغيير المبيع بعد رؤيته فالبائع الخ وقد نقلنا بقيته
في كتاب البيوع فراجع اه (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى اقرب أوقاته
مانصه) ومنها ادعت ان زوجها أبانها في المرض وصار فارقت وقالت
الورثة أبانها في الصحة فلا ترث كان القول قولها فترث اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (ثم قال) ونخرج عن هذا الاصل مسئله السكت من مسائل شتى من القضاء
وان مات ذمي فقالت زوجته أسلمت بعد موته وقالت الورثة أسلمت قبل موته
فالقول لهم مع ان الاصل المذکور يقتضي ان يكون القول لها وبه قال زفر وأما
نرجوع عن هذه القاعدة فيها لاجل تحكيم الحال وهو ان سبب الحرمان ثابت
في الحال فيثبت فيما مضى اه (ثم قال) ومما فرغته على الاصل في التهمة وغيرها
لو اقر لوارث ثم مات فقال المقر له أقر في الصحة وقالت الورثة في مرضه فالقول قول
الورثة والبينة بينة المقر له وان لم تقم بينة وأراد استخلافهم فله ذلك اه ومما
فرغته على هذا الاصل قولهم لو مات مسلم وتحتة نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته
فقال أسلمت قبل موته وقالت الورثة بعد موته فالقول لهم ذكره الزيلعي في مسائل
شتى من القضاء ومما خرج عن هذا الاصل لو قال القاضي بعد عزله لرجل أخذت
منك ألفاً ودفعتها الى زيد قضيت بها عليك فقال الرجل أخذتها ظلماً بعد العزل
فالصحيح ان القول للقاضي مع ان الفعل حادث فكان ينبغي ان يضاف الى اقرب
أوقاته وهو وقت العزل وبه قال البعض واختاره السرخسي أكن المعمد الاول

لان القاضي أسنده الى حالة منافقة للضمان وكذلك اذا زعم المأخوذ منه انه فعله
 قبل التقليد للقضاء اه (ثم قال) وخرج منه ايضا ما لو قال العبد لغيره بعد العتق
 قطعت يدك وأنا عبد وقال المفسر له بل قطعتها وأنت حر كان القول للعبد وكذا
 لو قال المولى لعبد قد أعتقه قد أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد
 فقال المعتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى (ثم قال) وكذا الوكيل
 بالبيع اذا قال بعث وسلمت قبل العزل وقال الموكل به يد العزل كان القول للوكيل
 ان كان البيع مستهلكا وان كان قائما فالقول قول الموكل اه وقد نقلناه في كتاب
 الوكالة (ثم قال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب مانعه) وفي اقرار البرازية صب
 دهننا لانسان عند الشهود فادعى مالكة الضمان وقال كانت نجسة لوقوع فارة
 فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لا على عدم
 النجاسة وكذلك أنف لمحم طواف فطوبى بالضمان فقال كان ميتة فاتلفتها
 لا يصدق وللشهود أن يشهدوا انه لمحم ذكي بحكم المحال قال القاضي لا يضمن
 فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستقصاء وهو ان رجلا لوقتل رجلا وقال كان ارتد
 أو قتل أبي فقتله قصاصا أو لردة لا يسمع فأجاب وقال لانه لو قبل لادى الى فتح
 باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يحمل بخلاف
 المال فانه بالنسبة الى الدم أهون حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم يحبس
 حتى يقرأ ويخلف واكتفى بيمين واحدة في المال وبخمس يمين في الدم اه (وقال
 في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانعه) ووقفنا عزل الوكيل على علمه
 دفعا للخرج عنه وكذا القاضي وصاحب وظيفة ومنه اباحة النظر للطبيب
 وللشاهد وعند الخطبة والسيد اه وقد نقلنا بعضه في كتاب النكاح وكتاب
 الوكالة وكتاب العتق (ثم قال) ومنه اسقاط الاثم عن المجتهدين في الخطاء والتيسير
 عليهم بالاكتفاء بالظن ولو كفوا الاخذ باليقين لاشق وعسر الوصول اليه ووسع
 أبو حنيفة في باب القضاء والشهادات تيسيرا فتحمل تولية الفاسق وقال ان فسقه
 لا يعزله وانما يستحقه ولم يوجب تركية الشهود حمل المحال المسلمين على الصلاح
 ولم يقبل الجرح المجرد في الشاهد ووسع أبو يوسف في القضاء وفي الوقف والفتوى
 على قوله فيما يتعلق بهما مجوزا للقاضي تلقين الشاهد وجوز كتاب القاضي الى
 القاضي في غير سفر ولم يشترط فيه شيئا مما شرطه الامام اه (وقال في الثانية

ما أبج للضرورة بقدر بقدرها وينبغي ان يخرج على هذه القاعدة الشهادة على الشهادة اذا كان الاصل مريضاً فصح بعد الاشهاد أو مسافراً فقدم ان يبطل الاشهاد على القول بأنها لا تجوز الموت الاصل أو مرضه أو سفره اه (ثم قال في الثالثة الضرر لا يزال بالضرر مانصه) ومن فروعه عدم وجوب العمارة على الشريك وانما يقال لم يردها أنفق واحبس العين الى استيفاء قيمة البناء أو ما أنفقته فالاول ان كان بغير اذن القاضي والثاني ان كان باذنه وهو المعتمد وكتبنا في شرح السكز في مسائل شتى من كتاب القضاء ان الشريك يجبر عليها في ثلاث مسائل اه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الشركة أيضاً (قال في تنبيه يجهل الضرر الخاص لدفع ضرر عام وعليه فروغ مانصه) ومنها بيع مال المديون المجهوس عندهما للقضاء دينه دفعا للضرر عن الغرماء وهو المعتمد اه وقد نقلنا هذه العبارة في المحرر أيضاً (ثم قال) ومنها منع امتحان خاتون للطنج بين البرازين وكذلك كل ضرر عام كذا في السكافي وقهـيره وتسامه في شرح منظومة ابن وهبان من الدعوى اه وقد نقلناه في الحظر (ثم قال) ومنها حبس الاب اذا امتنع عن الانفاق على ولده بخلاف الديون اه أي فان الاب لا يجلس في دين ولده اه (قال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه قبول الهدية للقاضي ممن له عادة بالاهداء له قبل توليته بشرط ان لا يزيد على العادة فان زاد عليها رد الزائد اه (وقال في المبحث الثاني من القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنها البطالة في المدارس الى ان قال وقد اختلف في اخذ القاضي ما رتب له من بيت المال يوم بطالته فقال في الهيطة انه يأخذ يوم البطالة لانه يستريح لليوم الثاني وقيل لا يأخذ اه وفي المنية القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة على الاصح واختاره في منظومة ابن وهبان وقال انه لا يظهر اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوقف فراجع اه (ثم قال) الثالث لم أر بماذا ثبت العادة بالاهداء للقاضي المقتضية للقبول اه (وقال في فصل تعارض العرف مع اللغة من المبحث الرابع العرف الذي يحمل عليه الالفاظ اغماها والمقارن والسابق دون المتأخر مانصه) وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لان الدعوى والاقرار اخبار بما تقدم فلا يقيد به العرف المتأخر بخلاف العقد فانه باشره للحال فقيده العرف قال في البرازية من الدعوى معزيا الى اللامثى اذا كانت النقود في البلد مختلفة

أحدها أروج لا تصح الدعوى ما لم يبين اه وقد نقلنا تمام هذه العبارة في الاقرار
فراجع اه (ثم قال في البحث الرابع مانصه) لو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر فهل
النظر عليه لقاضي بلد اليتيم أو لقاضي بلد ماله صرحوا بالاول اه وقد نقلناه
في كتاب الوصايا وفي كتاب الوقف (ثم قال) وقد اختلفوا فيما اذا كان العقار
لا في ولاية القاضي وتنازع فيه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم من نظر
الى التداخي وانترافع واختلف التصحيح في هذه المسئلة اه وقد نقلنا هذه المسئلة
في مسائل منشورة أيضا اه وقد نقلناه في كتاب الوقف أيضا (ثم قال في القاعدة
الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مانصه) ومنها لو حكم القاضي برد شهادة
الفاقي ثم تاب فأعادها لم تقبل وعلاها بعضهم بأن قبول شهادة بعد التوبة يتضمن
نقض الاجتهاد بالاجتهاد وأصله كما في الخلاصة من ردت شهادته لعلة ثم زالت ثم
أعادها في تلك المحادثة لم تقبل الا في أربعة الصي والعبد والكافر والاعمى اه
(يقول جامعهم) وقوله فأعادها أي عند القاضي الاول أم لو كان عند قاض آخر فإنه
يقبل كما أفاده المحموي اه (ثم قال) وعلى هذه المسئلة في الشهادات شهدت طائفة بقتله
يوم النحر بمكة وطائفة بموته بالكوفة لغتافان قضى بأحدهما قبل حضور الاخرى
لم تعتبر الثانية لاتصال القضاء بها اه (ثم قال) ومنها لو حكم المحاكم بشئ ثم
تغير اجتهاده لا ينقض الاول ويحكم في المستقبل بما رآه ثانيا ومنها حكم القاضي
في المسائل الاجتهادية لا ينقض وهو معنى قول أصحابنا في كتاب القضاء واذا رفع
اليه حكم حاكم امضاء ان يخالف الكتاب والسنة والاجماع وقد ديننا شروط
القضاء ومعنى الامضاء في شرح الكنز وكتبنا المسائل المستثناة في النوع الثاني اه
(ثم قال) ثم اعلم ان بعضهم استثنى من هذه القاعدة أعنى الاجتهاد لا ينقض
بالاجتهاد مسألتين احدهما نقض القسمة اذا ظهر فيها غش فاحش الى ان قال
فهو كالموظف خطأ القاضي بفوات شرط فانه ينقض قضاؤه الثانية اذا رأى الامام
شيئا ثم مات أو عزل فللثاني تغييره حيث كان من أمور العامة والجواب ان هذا حكم
يدور على المصلحة فان رآها الثاني وجب اتباعها (تنبيهات) الاول كثرة في زماننا
وقبله ان الموثقين يكتبون عقب الواقعة عند القاضي من بيع ونكاح وإجارة
ووقف واقرار وحكم بموجبه فهل يمنع النقض لو رفع الى قاض آخر فأجبت مرارا
بأنه ان كان في حادثة خاصة به ودعوى صحيحة من خصم على خصم منعه والا فلا

يكون حكماً صحيحاً تسكياً بما ذكره العمادى في فصوله وتبعه في جامع الفصول بين
 والسكردرى في فتاواه البرازية والعلامة قاسم في فتاواه من أن شرط نفاذ
 القضاء في المجتهدات بان يكون في حادثة ودعوى فان فات هذا الشرط كان
 فتوى لاحكام وزاد العلامة قاسم أن الاجماع عليه فقال ولو قضى شافعى بموجب
 بيع العقار لا يكون قضاء بانه لا شفعة للمساكين ولو كان القاضي حنفياً لا يكون
 قضاء بان الشفعة للمساكين الى آخر ما ذكره من الفروع ومضى عليه ابن الغرس
 وأوصيه بامثلة الثاني لوقال الموفق وحكم بموجب حكم صحيح شرعياً مستوفياً
 شرائط الشرعية فهل يكتب به فأجبت مراراً بأنه لا يكتب به ولا بد من بيان تلك
 الحادثة والدعوى وكيفية الحكم لما في الملتقط من كتاب الشهادات ولو
 كتب في السجل ثبت عندى بما ثبت به المحوادث المحكمية انه كذا لا يصح
 ما لم يبين الامر على التفصيل ثم قال وحكى انه لما استقضى قاضى عنبسة يهناى
 كان يكتب الامام المحلوفى في محاضرهم لا فأوردوا عليه اجوبته في سجلات
 كتبت تلك الصفحة بعينها بنعم فقال انكم لا تفترون الشهادة وقيل لك القاضي على
 السعدى وقيل شيخنا أبو على النسفى وكان لا يخفى عليهم ما أذنت وأمثالك لا تنق
 بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير وعن السيد الامام أبى شعاع قال كنا
 نذاهل في ذلك كشاً نحن حتى طالبهم بتفسير الشهادة فلم يأتوا بها صحيحة فتعق
 عندى ان المواب هو الاستفسار اه وفي الخلاصة من كتاب المحاضر والهجلات
 الاصل في المحاضر والهجلات أن تبالغ في الذكروا البيان بالصرح ولا يكتب
 بالاجمال حتى قبل لا يكتب في المحضر أن يكتب حضر فلان وأحضره فلا نفاذ على
 هذا الذى حضر عليه ولكن يكتب هذا الذى حضر على هذا الذى حضره الى
 أن قال وكذا لا يكتب في بذك قوله فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر
 عقب دعوى المدعى هذا الى أن قال ويكتب في السجل حكم القاضي واغظة
 الشهادة بتمامها ولا يكتب بمباي كتب ثبت عندى على الوجه الذى ثبت به
 المحوادث المحكمية الخ وحكى فيها واقعة المحلوفى مع قاضى عنبسة الى أن قال
 والمختار في هذا الباب أن يكتب به في الهجلات دون المحاضر لان السجل لا يرد من
 مصر آخر فلا يكون في التدارك خروج الثالث انه لا فرق بين الحكم بالهبة وبين
 الحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط السابق فان وقع التنازع بين المحضمين

في الصفة كان المحكم بها مهيأ وان لم يقع بينه ما تنازع فيها فلا وكذا المحكم بالموجب
ان وقع التنازع في موجب خاص من مواجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي
ووقع الدعوى بشرطها كان حكماً بذلك الموجب فقط دون غيره والا فلا فاذا
أقر بوقفه قاره عند القاضي وشرط فيه شروطاً وثبت ملكه لما وقفه وسلمه الى
ناظر ثم تنازع الى قاض حنفي وحكم بصفة الوقف وزوجه وموجبه لا يكون حكماً
بالشروط فلو وقع التنازع في شرط من الشروط عند مخالف كان له أن يحكم
بمقتضى مذهبه ولا يمنعه حكم الحنفي السابق اذ لم يحكم بمعاني الشروط انما حكم
بأصل الوقف وما تضمنه من صفة الشروط فليس للشافعي الحكم بإبطاله باعتباره
شرط الغلة له أو النظر أو الاستبدال اهـ وقد نقلنا هذه العبارة أيضاً في كتاب الوقف
(ثم قال) الرابع بينا في الشرح حكم ما اذا حكم بقول ضيف في مذهبه أو برواية
مرجوع عنها وما اذا خالف مذهبه عامداً أو ناسياً الخامس مما لا ينفذ القضاء به
ما اذا قضى بشيء مخالف للاجماع وهو ظاهر وما خالف الأئمة الأربعة بخالف للاجماع
وان كان فيه خلاف لغيرهم فقد صرح في التحرير ان الاجماع انعقد على عدم
الحمل بمذهب مخالف للأربعة لا قضائهم وانتشارها وكثرة اتباعهم
السادس القضاء بخلاف شرط الواقف كالقضاء بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء
شرط الواقف كنص الشارع صرح به في شرحي المجمع للصنف وابن ملك اهـ
وقوله لا ينفذ أي مصنف المجمع وهو ابن الساعاتي (ثم قال) وصرح السبكي
في فتاواه بأن ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص فهو حكم لا دليل عليه سواء
كان نصه في الوقف نصاً أو ظاهراً اهـ ويدل عليه قول أصحابنا كما في الهداية ان
الحكم اذا كان لا دليل عليه لا ينفذ وعبارة أو يكون قولاً لا دليل عليه وفي بعض
نسخ القدوري بان الي آخره ويدل عليه أيضاً ما في الذخيرة والبولواجية وغيرهما
من ان القاضي اذا قرر فرائض المسجد بغير شرط الواقف لم يحل له ولا يحل للفراس
تناول المعلوم اهـ وبهذا علم حرمة أحداث الوظائف وأحداث المراتب بالاولى
وان فعل القاضي اذا وافق الشرع نفذ والارد عليه والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ
وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الوقف أيضاً (وقال في القاعدة الثانية اذا جتمع
الحلال والمحرم غلب المحرم الحلال ما نصه) ثمرة يدخل في هذه القاعدة ما اذا
جمع بين حلال وحرام في عقداً أو نية ويدخل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الاهداء

قالوا لو أهدى إلى القاضي من له عادة بالاهداء له قبل القضاء وزاد مرد القاضي الزائد
 لا السكل كما في فتح القدير فلم يتعد إلى الجائز وظاهر كلامه أنه زاد في القدر وما إذا زاد
 في المعنى كأن كان عادية اهـ اهداء ثوب **ك**تان واهدى ثوبا حريم المأرأة لأن
 لا صهيانا وينبغي وجوب رد السكل لابقه سدوم لئلا في قيمته لعدم تميزها من الجائز
 اهـ (ثم قال) ومنها باب الشهادة فإذا جمع فيها بين من تجوز شهادته ومن لا تجوز
 ففي الظهيرية منها رجل مات وأوصى لفقراء جيرانه بشئ وأنكر الورثة وصيته فشهد
 على الوصية رجلان من جيرانه لهما أولاد محلو بيع قال محمد لا تقبل شهادتهما لانهما
 شهدا الأولادهما فيما يخص أولادهما فبطلت شهادتهما في ذلك فإذا بطلت في حق
 الأولاد بطلت أصلا لأن الشهادة واحدة كالمشهدا على رجل أنه قدف أمهما
 وفلان لا تقبل شهادتهما ما ذكر محمد في وقف الأصل إذا وقف على فقراء جيرانه
 فشهد بذلك فقيران من جيرانه جازت شهادتهما ما قال الفقيه أبو الوليث ما ذكر
 في الوقف قول أبي يوسف أما على قياس قول محمد فينبغي أن لا تقبل في الوقف أيضا
 لأن عند أبي يوسف يجوز أن تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض وعلى قول
 محمد لا تقبل أصلا ويحتمل أن يكون ما ذكر في الوقف محمولا على ما إذا كانوا قليلين
 يحصون اهـ وفي القنية أخ وأخت ادعيا أرضا فشهد زوجها ورجل آخر ترد
 شهادتهما في حق الأخت والأخ لأن الشهادة متى رد بعضها رد كلها وفي روضة الفقهاء
 إذا شهد لمن لا تجوز له الشهادة ولغيره لا تجوز لمن لا تجوز له الشهادة بالاتفاق
 واختلف في حق الآخر فقبل تبطل وقيل لا تبطل اهـ وكتبنا في شرح الكثران
 شهادة العدو لا تقبل إذا كانت لأجل الدنيا سواء كانت على هدوه أو على غيره بناء
 على أنها فسق وهو لا يجزى ومن هذا القبيل اختلاف الشاهد من مائع من قبولها
 لأن أحدهما طابق الدعوى والآخر خالفها وكتبنا في الفوائد المستتني من ذلك
 ومنها القضاء فإذا امتنع القضاء للبعض امتنع للباقيين كما في شهادات البرازية اهـ
 وقوله فإذا امتنع القضاء للبعض الخ أي بأن قضى لابنه وأجنبي (ثم قال في قاعدة
 إذا تعارض المانع والمقتضي فإنه يقدم المانع ماضيه) وقدر حجوا المانع على
 المقتضي في مسألة السفل لرجل والعلو لا آخر فان كلا منهما ممنوع من التصرف
 في ملكه لمحق الآخر فلكه مطلق له وتعلق حق الآخر به مانع اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الشركة (وقال في القواعد الرابعة التابع تابع في بحث من لا تجوز

اجازته ابتداء وتجوزا انتهاء مانصه) ومنه القاضي اذا اختلف مع ان الامام لم يوله
الاستخلاف لم يجز ومع هذا لو حكم خليفته وهو يصلح أن يكون قاضيا وأجاز القاضي
أحكامه بجوزاه (ثم قال) ومنه القاضي لو قضى في كل أسبوع يومين بأن كان له
ولاية القضاء في يومين من كل أسبوع لا غير فقضى في الأيام التي لم يكن له ولاية
القضاء فإذا جاءت فوبته وأجاز ما قضى جازت اجازته اهـ (ثم قال فائدة) ظفرت
بمسئلتين يغتفر في الابتداء مالا يغتفر في الانتهاء عكس القاعدة المشهورة الاولى
يصح تقليد الفاسق القضاء ابتداء ولو كان عدلا ابتداء ففسق ان عزل عند بعض
المشايخ وذكر ابن السكال ان الفتوى عليه اهـ (وقال في القاعدة الخامسة
تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة مانصه) تنبيه اهـ اذا كان فعل الامام مبنيا
على المصلحة فيماتعلق بالامور العامة لم ينفذ أمره شرعا الا اذا وافقه فان خالفه
لم ينفذ ولو هذا قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس
للإمام أن يخرج شيئا من بدأ أحد الا بحق ثابت معروف اهـ وقد نقلنا هذه العبارة
في كتاب المجاهد (وقال في تنبيهه تصرف القاضي فيما له فعله من أموال يتاحي
والتركات والاوقاف مقيد بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليها لم يصح مانصه) وفي قضاء
الولو الحمية رجل أوصى الى رجل وأمره أن يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا
بمائة دينار وكان الوصي بعيدا من تلك البلدة وله بتلك البلدة غريم له عليه دراهم
ولم يجد الوصي الى تلك البلدة سيلا فأمر القاضي الغريم أن يصرف ماعليه من
الدراهم للفقراء فالدين عليه باق وهو متطوع في ذلك ووصية الميت قائمة اهـ
وبهذا علم ان أمر القاضي لا ينفذ الا اذا وافق الشرع اهـ وقد نقلنا هذه العبارة
في الوصية (وقال في القاعدة السادسة المحدثون تدبر بالشبهات مانصه) ومما ينبغي
على انها تدبر أهيانها لا تثبت بشهادة النساء ولا بكتاب القاضي الى القاضي ولا
بالنمادة على الشهادة ولا تقبل الشهادة بمحذمة تقدم سوى حد القذف الا اذا كان
لعدمهم عن الامام ولا يصح اقرار السكران بالحدود الخالصة الا أنه يضمن المال
ولا يثقل فيها لانه لرجاء النكول وفيه شبهة حتى اذا أنكر القذف ترك من غير
يمين ولا يصح الكفالة بالحدود والقصاص ولو برهن القاذف بزوجين أو رجل
وأمر اثنين على اقرار المذوف بالزنا فلا حد عليه اهـ فلو برهن بثلاثة على الزنا حد
وحدوا اهـ (ثم قال) ويسقط القطع بدعواه كون المذوق ملكه وان لم يثبت

وهو اللص الظريف وكذا اذا ادعى ان الموطوءة زوجته ولم يعلم ذلك * تنبيه * يقبل قول المترجم في الحدود كغيرها فان قيل وجب ان لا تقبل لان عبارة المترجم بدل عن عبارة الهبى والحدود لا تثبت بالابدال الا ترى انه لا يثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضى الى القاضى اجيب بأن كلام المترجم ليس ببدل عن كلام الهبى لكن القاضى لا يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت عبارته كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البدل بل بطريق الاصل لانه يصار الى الترجمة عند المجزع من معرفة كلامه كالشهادة يصار اليها عند عدم الاقرار اهـ (ثم قال) وكتبنا في الفوائد ان القصاص كالمحدود الا في مسائل الاولى يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون المحدود كما في الخلاصة الثانية المحدود لا تورث والقصاص موروث الثالثة لا يصح العفو في المحدود ولو كان حد القذف بخلاف القصاص الرابعة التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف المحدود سوى حد القذف الخامسة يثبت بالاشارة والكتابة من الاخرس بخلاف المحدود كما في الهداية من مسائل شتى السادسة لا يجوز الشفاعة في المحدود ويجوز في القصاص السابعة المحدود سوى حد القذف لا توقف على الدعوى بخلاف القصاص فانه لا بد فيه من الدعوى * تنبيه * التعزير يثبت مع الشبهة ولهذا قالوا يثبت بما يثبت به المال ويجرى فيه الخلف ويقضى فيه بالنكول والكفارات تثبت معها الخ فراجع وقد قلنا بقيته في كتاب الحدود (وقال في القاعدة السابعة المحر لا يدخل تحت اليمين) وخرج عن هذه القاعدة قول أصحابنا اذا تنازع رجلان في امرأة وكانت في بيت احدهما أو دخل بها احدهما فهو الاولى لكونه دليلا على سبق عقده والاولى ان يقال ان الزوجة في يد الزوج لما قدمناه واقولهم في باب التحالف ان القول قوله فيما يصلح لماملين بأنها في يد الزوج فهي وما في يدها في يده فيقال في أصل القاعدة المحر لا يدخل تحت يد أحد الا الزوجة فانها تدخل في يد زوجها والله سبحانه وتعالى أعلم ثم رأيت في جامع الفصولين من التساع عشر مانصه امرأة في دار رجل يدعى انها امرأته وخارج يد معها وهي تصدقه فالقول لرب الدار فقد صرح بأن البدن ثبت على المحرة بحفظ الدار كما في المتاع اهـ (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى أن قال الرابعة والعشرون

سكوته عند بيع زوجته أو قريبه عقارا اقرار بأنه ليس له على ما أفتى به مشايخ
 عمرقند خلافا لما شيخ بخاري فيبظر المقتى الخامسة والعشرون رأه يبيع عرضا
 أو دارا فتصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت تسقط دعواه اه وقد نقلناه
 في مسائل شتى أيضا (ثم قال) وزدت أخرى على خلاف فيها سكوت المدعى
 عليه ولا عذره أنكار وقيل لا يحبس وهي في قضاء الخلاصة اه (ثم قال) ثم
 رأيت أخرى كتبها في الشرح من الشهادات سكوت الزكي عند سؤاله عن الشاهد
 تعديل اه (وقال في القاعدة الرابعة عشر) ما حرم أخذه حرم اعطائه الا في مسائل
 الرشوة مخوف على ماله أو نفسه أو ليسوى أمره عند سلطان أو أمير الالقاضي فانه
 يحرم الأخذ والاعطاء كميذناه في شرح الكنز من القضاء اه وقد نقلنا ذلك
 في المحظر أيضا (ثم قال) * تنبيه * يقرب من هذا قاعدة ما حرم فعله حرم طلبه
 الا في مسائلتين الاولى ادعى دعوى صادقة وأنكر الغريم فله تحليفه اه (وقال
 في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه)
 وفي القنية لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه
 وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله اه وقد
 نقلنا ذلك في كتاب الوقف وفي كتاب الوصية أيضا (وقال في القاعدة التاسعة
 عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف المحكم الى المباشر مانصه) ولا ضمان
 على من قال تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها أمة اه (ثم قال) وخرج
 عنها مسائل الى أن قال الثانية لوقال ولي امرأة تزوجها فانها حرة الثالثة قال
 وكيلها ذلك فولدت ثم ظهر انها أمة الغير رجوع المغرور بقيمة الولد اه وقد نقلنا
 ذلك في كتاب الكفالة (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسى مانصه) وقالوا
 لو استلم جارية متنبقة أو ثوبا مافوفا فظهر أنه ملكه بعد الكشف قيل بعذر اذا
 ادعاه للجهل في موضع الخفاء وقيل لا والمعتمد الاول وقالوا يعذر الوارث والوصى
 والمتولى بالتناقض للجهل وقالوا اذا قبلت الخلع ثم ادعت الثلاث قبله تسمع فاذا
 برهنت استردت البذل للجهل في محله ولو قبل الكتابة وأدى البذل ثم ادعى
 الاعتاق قبله تسمع ويسترد اذا برهن وقالوا اذا باع الاب أو الوصى ثم ادعى انه
 وقع بغيب فاحش وقال لم أعلم تقبل وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض
 في الحرية والنسب والطلاق كما أوضحناه في البحر من باب المتفرقات اه وقد نقلناه

في كتاب الاقرار ونقلنا هذه المسائل في أبوابها (وقال في أحكام الصبيان مانصه) وليس هو من أهـل الولايات فلا يلي الانكاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقا اهـ (ثم قال) ونصح سلاطنته ظاهرا قال في البرازية مات السلطان وانفقت وعيته على سلطنة ابن صغير له ينبغي أن يفوض أمورا التقليد الى والي وبعد هذا الوالي نفسه تبعه الابن السلطان لشرفه والسلطان بالرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة من لا ولاية له اهـ وقد نقلناها في كتاب الصلاة أيضا كما فعل صاحب الدر في أول باب الامامة (ثم قال) وفي الاسعاف وفي الملتقط ولا تصح خصومة الصبي الا أن يكون مأذونا بالخصومة اهـ (ثم قال) وفي الملتقط ولا تصح الخصومة من الصبي الا أن يكون مأذونا اهـ وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجر (وقال فيه أيضا) ولو كان مأذونا فباع فوجدا المشتري به عيبا لا يحلفه حتى يدرك كما في العدة اهـ وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجر (ثم قال) ولو قال السلطان لصبي اذا أدركت فصل بالناس الجمعة جاز وفي البرازية السلطان أو الوالي اذا كان غير بالغ فباع يحتاج الى تقليد جديد اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) ولو ادعى على صبي محجور ولا يدنه له لا يحضره الى باب القاضي لانه لو حلف فشكل لا يقضى عليه كذا في العدة اهـ وقد نقلناها في كتاب الاذن والمجر أيضا (وقال في أحكام الصبيان أيضا مانصه) لو كان مأذونا فباع فوجدا المشتري به عيبا لا يحلفه حتى يدرك كما في العدة اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في أحكام السكران مانصه) وقد منافي الفوائد انه من محرم كالصاحي الا في ثلاث الردة والاقرار بالمحذود المخالصة والاشهاد على شهادة نفسه اهـ (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولا يجوز كونه شاهدا ولا مزكيا لانيته اهـ (ثم قال) ولا كاتب حكم ولا أميناً لحاكم ولا اماماً أعظم ولا قاضيا اهـ (ثم قال) ولا يلي أمرا عاما الانبيابة عن الامام الاعظم فله نصب القاضي نيابة عن السلطان ولو حكم بنفسه لم يصح ولو أذن لبعده بالقضاء فقتضى بعده فله جاز بلا تجديد اذن اهـ (ثم قال) ولا تسمع الدعوى والشهادة عليه الا بحضور سيده ولا يحبس في دين اهـ وقد نقلناها في كتاب الاذن والمجر (وقال في أحكام الاعمي مانصه) ولا يصلح للشهادة مطلقا على المعتمدين والقضاء والامامة العظمى اهـ (وقال في أحكام النكاح وما يتبعه من فيه وما لا يتبعه من انصه) والصحيح تعيينه في العرف الى أن قال وفيما اذا تبين بطلان

القضاء فلو ادعى على آخر ما لا وقبضه ثم أقرانه لم يكن له على خصمه حق فعلى
المدعى رد عين ما قبض ما دام قائما اهـ (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق
مانصه) وأما حق المطالبة برفع جذوع الغير الموضوعة على حائطه تعد بافلا يسقط
بالإبراء ولا بالصالح ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة كما ذكره البرازي من فصل
الاستخلاف اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب أيضا (وقال في بحث الاسقاط
لا يعود مانصه) وقد وقعت حادثة الفتوى بأبراء عام ثم أقرب بعده بالمال المبرأ عنه
فهل يعود به بسقوطه فأجبت بأنه لا يعود لما في جامع الفصولين برهن أنه أبرأني
من هذه الدعوى ثم ادعى المدعى ثانيا أنه أقرني بالمال بعد أبرأني فلو قال المدعى
عليه أبرأني وقبلت الإبراء أو قال صدقت فيه لا يصح هذا المدفع بعني دعوى
الاقرار ولولم يقله يصح المدفع لاحتمال الرد والإبراء يرتد بالرد فيبقى المال عليه
اهـ وفي التتارخانية من كتاب الاقرار لو قال لاحق لي عليك فأشهد لي عليك بألف
درهم فقال نعم لاحق لك على ثم شهد ان له عليه ألف درهم والشهود يسمعون هذا
كاه فهذا باطل ولا يلزمه شيء ولا يسمع الشهود أن يشهدوا عليه اهـ وقد نقلتها
في كتاب الاقرار أيضا (ثم قال) وقرعت على قولهم ان الساقط لا يعود قولهم اذا
حكم القاضي برد شهادة الشاهد مع وجود الاهلية لفسق أولتهم فانه لا يقبل بعد
ذلك في تلك المحادثة اهـ (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولو قال المشكل أنا
ذكر أو أنثى لم يقبل قوله اهـ وقد ذكرناها في كتاب النكاح (ثم قال) ولو شهد
شهود أنه ذكر وشهود أنه أنثى فان كان يطلب ميراثا قضيت بشهادة من شهد أنه
غلام وأبطلت الاخرى وان كان رجل يدعى أنه امرأته قضيت بشهادة أنه أنثى
وأبطلت الاخرى وان كان امرأة تدعى أنه زوجها أوقفت الامر الى أن يستبين
وان لم يطلب الخنثى شيئا ولا يطلب منه شيء لا قبل واحدة منهما حتى يستبين اهـ
(وقال في أحكام الانثى مانصه) ولا تقبل شهادتها في الحدود والنصاص اهـ
(ثم قال) وهي على النصف من الرجل في الارث والشهادة اهـ (ثم قال) ولا ينبغي
ان تولي القضاء وان صرح منها في غير الحدود والنصاص اهـ (ثم قال) ولا تكلف
الحضور للدعوى اذا كانت مخدرة ولا ليمين بل يحضر اليها القاضي أو يبعث اليها
نائبه يحلفها بمحضرة شاهدين ويقبل توكيلها بالارضاء المخصم ان كانت مخدرة اتفاقا
اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتختص

الاصول والفروع من بين سائر المهارم بأحكام الى أن قال ومنها لا يقضى ولا يشهد
 أحدهما الآخر اهـ (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام الى أن قال ومنها الوادعي
 الاصل ولد جارية ابنه يشهد بنسبه والمجد اب الاب كالأب عنده عدمه ولو حكم بعدم
 الاهلية بخلاف الفرع اذا اتقى ولد جارية أصله لم يصح الابتصديق الاصل اهـ
 وقد نقلناها في كتاب النكاح وفي العتق أيضا (ثم قال) ومنها لا يجبس بدین
 الفرع والابجداد والمجدات كذلك اهـ (وقال في أحكام غيبوبة المحشفة مانصه)
 ويترتب عليها وجوب الغسل الى أن قال واستحقاق الغزل عن القضاء والولاية
 والوصاية ورد الشهادة لو كان زناه (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من
 المجانين الشركة الى أن قال والقضاء وسائر الولايات الا الامامة العظمى اهـ (ثم قال)
 * تنبيه * من المجانين تولية القضاء فلا سلطان عزله ولو بلا خصة كما في
 الخلاصة وله عزل نفسه ولو بلا خصة اهـ (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) يجوز
 ما عدا النكاح فسخ له اذا ساعد مصاحبه عليه واختلاف في جمود الموصى
 للوصية اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي القضاء وفي كتاب الوصية أيضا
 (وقال في أحكام الكتاب مانصه) وأما الاقرار بها ففي اقرار البرازية كتب كتابا
 فيه اقرار بين يدي الشهود فهذا على أقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا وأنه
 لا يكون اقرارا فلا تحمل الشهادة بانه اقرار قال القاضي النسي ان كتب مصدرا رسوما
 وعلم الشاهد حل له الشهادة على اقراره كما لو أقر كذلك وان لم يقل أشهد على به الخ
 وقد نقلنا بقبته في كتاب الاقرار فراجع اهـ (ثم قال) وذكر القاضي ادعى عليه مالا
 وأخرج خطأ فقال انه خط المدعى عليه بهذا المسال فانكر أن يكون خطه
 فاستكتب فكان بين الخطين مشابهة ظاهرة دالة على انهما خط كاتب واحد
 لا يحكم عليه بالمسال في الصحيح لانه لا يزيد على ان يقول هذا خطي وأنا حررته لكن
 ليس على هذا المال وثمة لا يوجب كذا هنا الا في بادكار العامة والصراف والسمسار
 اهـ وقوله العامة صوابه الباعة كما في شرحها (ثم قال) وكتبنا في القضاء من
 الفوائد انه يعمل بدفتر البيع والسمسار والصراف فالخط فيه حجة وفي كتاب ملك
 الكفار بالاستئمان حتى لو وجد سر في دارنا فقال ان رسول الملك لم يصدق الا
 اذا كان معه كتابه كما في سير الخانية فيعمل بها وأما اعماد الراوي على ما في
 كتابه والشاهد على خطه والقاضي على علامته عند عدم التذكر فغير جائز عند

الامام وجوزة أبو يوسف للراوى والقاضى دون الشاهد وجوزة محمد بن الكل
 ان يثق به وان لم يتذكر توسعة على الناس وفي الخلاصة قال شمس الائمة المحلوانى
 بانمى ان يفتى بقول محمد وهكذا فى الاجناس اه (ثم قال) وفي المبغى بالهجة من
 رأى خطه وعرفه وسعه ان يشهد اذا كان فى حوزة وبه تأخذ اه ويجوز
 الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة قال فى فتح القدير من القضاء وطريق نقل المفتى
 فى زماننا عن المجتهدين أحد أمرين اما ان يكون له سند فيه اليه أو يأخذه من كتاب
 معروف تداولته الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف
 المشهورة اه ونقل الاسيوطى عن أبي اسحاق الاسفرائينى الاجماع على جواز
 النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند الى مصنفها اه ويجوز
 الاعتماد على خط المفتى أخذ من قولهم يجوز الاعتماد على اشارته فالكتابة أولى
 وأما الدعوى من الكتاب والشهادة من نسخة فى يده فقال فى الخانية ولو ادعى
 من الكتاب تجمع دعواه لانه عسى لا يقدر على الدعوى امكن لا بد من الاشارة
 فى موضعها وفى اليتيمة سئل عن وكيل عن جماعة بالدعوى لاشياء عن نسخة يقرأها
 بعض الموكلين هل يسمعها القاضى قال اذا تلقىها الوكيل من لسان الموكل صح
 دعواه والا لا اه وفى شهادات البرازية شهد احدهما من النسخة وقرأه بلسانه
 وقرأ الشاهد الثانى منها وقرأ غير الشاهد ايضا معه مقارنا لقراءته لا يصح لانه
 لا يتبين القارئ من الشاهد وذكر القاضى ادعى المدعى من الكتاب يسمع اذا
 أشار الى موضعها اه وفى الصيرفية شهدا بالكتابة فطلب القاضى ان يشهدوا
 باللسان يجب وهذا اصطلاح القضاة وفى اليتيمة سئل على بن أحمد عن الشاهد اذا
 كان يصف حدود المدعى حين ينظر فى الصك وان لم ينظر فيه لا يقدر هل تقبل
 شهادته فقال اذا كان ينظره بعقله ويحفظه عن النظر فلا يقبل وأما اذا كان يستعين
 به نوع استعانة كقارئ القرآن من المحفف فلا بأس به اه (وقال) وأما الوصية
 بالكتابة فقال فى شهادات المجتبى كتب صك بخط يده اقرارا بمال أو وصية ثم
 قال لا تراشده على من غير ان يقرأه وسعه ان يشهد اه وفى الخانية من الشهادات
 رجل كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم فقال
 علماؤنا لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم ان يشهدوا بالصحيح
 انه لا يسمعهم وانما يحل لهم ان يشهدوا باحدى معان ثلاثة اما ان يقرأ الكتاب

عليهم أم أكتب الكتاب غيره وقرئ عليه بين يدي الشهود وهم يعلمون بما فيه
ويقول لهم أشهدوا علي بما فيه أو يكتب هو بين يدي الشاهد والشاهد يعلم بما
فيه ويقول أشهدوا علي بما فيه وتسامه فيها اه وقد نقلناه في كتاب الوصية
(وقال في أحكام الإشارة مانصه) وأما عيونه في الدعاوى ففي إيمان خزنة الفتاوى
وتحليف الآخرس ان يقال له عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فيشير به نعم
ولو حلف بالله كانت اشارته اقرارا بالله تعالى اه (وقال قبيل ذلك مانصه) ويزاد
عليها الشهادة فلا تقبل شهادته كفي التهذيب اه وقد نقلنا بقية ذلك في مسائل
شئتي بقية المتون (وقال في بحث القول في الملك مانصه) والدين المستغرق للتركة
يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين لو استغرقها
الدين لا يملكها بآثر الا اذا أبرأ الميت غريمه أو أداه وارثه بشرط التبرع وقت
الاداء أو الوأداه من مال نفسه مطلقا بشرط التبرع أو الرجوع يجب له على
الميت دين فتصير مشغولة بدينه فلا يملكها فلو ترك ابنا وقد ادينا مستغرقا فداه
وارثه ثم أذن للدين في التجارة أو كاتبه لم يصح اذ لم يملكه ولا ينفذ بيع الوارث التركة
المستغرقة بالدين وانما يبيعه القاضى اه (ثم قال) وللوأرث استخلاص التركة
بقضاء الدين ولو مستغرقا اه وقد ذكرنا بقية في الفرائض (ثم قال) ثم اعلم ان
ملك الوارث بطريق الخلافة عن الميت فهو قائم مقامه كأنه حي فیرد المبيع بعيب الى
ان قال ويصح اثبات دين الميت عليه اه وقد نقلناه في الفرائض أيضا وفي كتاب
الوصية وفي كتاب البيوع (وقال في بحث القول في الدين مانصه) ومنها صحة الأبراء
عنه فلا يصح الأبراء عن الاعيان والامراء عن دعواها صحیح فلو قال أبرأتك عن
دعوى هذا العین صح الأبراء فلا تسمع دعواه بها بعده ولو قال برئت من هذه الدار
أو من دعوى هذه لم تسمع دعواه ولا يثبت له ولو قال أبرأتك عنها أو عن خصوصتي فيها
فهو باطل وله ان يخاصم وانما أبرأه عن ضمانه كذا في النهاية من الصلح وفي كافي
الحاكم من الأقرار لاحق لى قبله يبرأ من العین والدين والكفالة والاجارة
والمحدود القصاص اه وبه علم انه يبرأ من الاعيان في الأبراء العام اه وقد نقلنا
بقية ذلك في كتاب الصلح فراجع اه (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنقيصة
مانصه) «خاتمة» لا يقدم أحد في التزام على الحقوقي الا يرجع ومنه السبق
كالازدحام على الدعوى والافتاء والدرس فان استووا في المجئ أفرع بينهم اه

(وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها قيمة ولد المغرور المحرف في الخلاصة
تعتبر قيمته يوم الخصومة واقتصر عليه وحكاها في النهاية ثم حكى عن الاسيبياني انه
تعتبر يوم القضاء والظاهر انه لا خلاف في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر يوم
القضاء فانما اعتبره بناء على ان القضاء لا يترأخى عنها ولهذا ذكر الزيايى اولا اعتبار
يوم الخصومة وثانيا اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر يوم وضعه اه وقد نقلناه
في كتاب الكفالة (وقال في بحث القول في أجرة المثل مانصه) ومنها يستحق
القاضي على كتابة المحاضر والسجلات أجر مثله اه (ثم قال) الرابع اذا وجب
أجر المثل وكان متفاديا منهم من يستقصى ومنهم من يتساهل في الاجر يجب الوسط
حتى لو كان أجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض أحد
عشر وجب أحد عشر بخلاف التقويم لو اختلف المقومون في مستهلك فشهد اثنان
ان قيمته عشرة وشهد اثنان ان قيمته أقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره الاقطع
في باب السرقة اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الاجارة وفي كتاب الغصب (وقال
في بحث أحكام المسجد مانصه) ويستحب عقد النكاح فيه وجلس القاضي اه
وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال) في بحث ما افترق فيه المدبر وأم الولد
ثلاثة عشر كما في فروق الكرايمى لا تضمن بالغصب وبالاعتاق والبيع الفاسد
ولا يجوز القضاء ببيعه بخلافه الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب العتق فراجع اه (وقال في
بحث ما افترق فيه الامامة العظمى والقضاء مانصه) يشترط في الامام ان يكون
قرشيا بخلاف القاضي ولا يجوز تعدد دمه في عصر واحد وجاز تعدد القاضي ولو في
مصر واحد ولا ينزل الامام بالفسق بخلاف القاضي على قول * ما افترق فيه
القضاء والمحسبة * للقاضي سماع الدعوى عموما وللمحسب فيما يتعلق بجنس
أو تطفيف أو غش ولا يسمع البينة ولا يخلف * ما افترق فيه الشهادة والرواية يشترط
العدد في ادون الرواية لا يشترط الذكورة في الرواية مطلقا وشترط في الشهادة
بالحدود والقصاص تشترط الحرية في ادون الرواية لا تقبل الشهادة لاصله
وفرعه ورقبه بخلاف الرواية للعالم المحكم بعلمه في المجرى والتعديل في الرواية
اتفاقا بخلاف القضاء بعلمه ففيه اختلاف والاصح قبول المجرى المبهم من العالم به
بخلافه في الشهادة لا تقبل الشهادة على الشهادة الا عند تعدد اذ لا اصل بخلاف
الرواية اذ اروي شيئا ثم رجع عنه لا يعمل به بخلاف الرجوع عن الشهادة قبل

الحكم لا تقبل شهادة المدود في قذف بعد التوبة وتقبل روايته اه (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بالقبض مانصه) وتقبل شهادة الوكيل بالقبض بالدين لا الوكيل بالبيع به اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوكالة (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل والوصى مانصه) وفي ان الوصى اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب ولا يئنه فانه يحلف على البتات بخلاف الوكيل فانه يحلف على نفي العلم وهي في القضية اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) ولا يملك الوارث بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية ولو في غيبة الوصى الا بامر القاضي وهي في المخانية اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في آخرفن الفرق والمجمع مانصه) * فائدة * الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامرة والساطنة والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوقف وكتاب الحجر (ثم قال) ولم أر حكم شهادة السفه ولا شك انه ان كان مضيعا لماله في الشرف فهو فاسق لا تقبل شهادته وان كان في الحجر بمرتب وان كان مغفلا لا تقبل شهادته لكن هل المراد بالمغفل في الشهادة المغفل في الحجر قال في المخانية ومن اشددت غفلته لا تقبل شهادته اه وفي المغرب رجل مغفل على اسم المفعول من التغفل وهو الذي لا فطنة له اه وفي المصباح الغفلة غيبة الشيء عن بال الانسان وهدم تذكره اه والظاهر ان المغفل في الحجر غيره في الشهادة وهو انه في الحجر من لا يهتدى الى التصرف الراجح وفي الشهادة من لا يتذكر ما رآه أو سمعه ولا قدرة له على ضبط المشهود به اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الحجر فراجع اه (ثم قال) * فائدة * ذكر الاتبى من القضاء في شرح مسلم الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء فرق ما بين الاخص والاعم ففقه القضاء اعم لانه العلم بالاحكام الكلية وعلم القضاء الفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل الواقعة ومن هذا المعنى ما ذكره ابن الرقيق أمير افر بنية أسد بن الفرات في دخوله الحمام مع جواريه دون ساتره ولمن فاقته بالجواز لانهم ملوكه وأجاب أبو محرز بمنع ذلك وقال ان جازله النظر اليه ولمن النظر اليه لم يجز لمن نظر بعضهم لبعض فأهمل أسد أعمال النظر في هذه الصورة الجزئية فلم يعتبرها لمن فيما بينهن واعتبرها أبو محرز والفرق المذكور هو أيضا الفرق بين علم الفتيا وفقه الفتيا ففقه الفتيا هو العلم بالاحكام الكلية

وعلمها هو العلم بتلك الاحكام مع ترتيبها - الى النوازل ولما ولى الفقيه الصالح
 أبو عبد الله بن شعيب قضاء القبر وان وعمل تحصيله في الفقه واصوله شهر فلما
 جلس الخصوم اليه وفعلى بينهم دخل منزله مقبوضا فقال له زوجته ما شأنك
 فقال لها عمر على علم القضاء فقالت له رأيت الفتى عليك مهلة اجعل الخصمين
 كمتفتحين سالا لك قال فاعتبرت ذلك فصل على اه (ثم قال) * فائدة * ذكر الامدى
 ان شروط الامامة المتفق عليها ثمانية الاجتهاد في الاحكام الشرعية وان يكون
 بصيرا بأمر الحرب وتديرا لجموش وان يكون له قوة بحيث لا تهوله اقامة الحدود
 وضرب الرقاب وانصاف المظلوم من الظالم وان يكون عدلا ورعا بالغاذر احرانا فذ
 المحكم مطاعا قادرا على من خرج عن طاعته وأما المختلف فيها فكونه قرشيا
 وما شيا ومعه صوما وأفضل أهل زمانه اه (ثم قال) * فائدة * اذا ولى السلطان مدرسا
 ليس بأهل لم يصح توليته الى أن قال وقد قالوا في كتاب القضاء لو ولى السلطان قاضيا
 عدلا ففسق انزل لانه لما اعتدده صارت كأنها مشروطة وقت التولية قال
 ابن السكال وعليه الفتوى الى أن قال وقد منعا عن رسالة أبي يوسف الى هارون
 الرشيد ان الامام ليس له أن يخرج شيئا من يده أحد الا بحق ثابت معروف وعن
 فتاوى قاضي خان أمر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا ينفذاه وقد
 نقلنا بقيته في كتاب الوقف فراجع اه (ثم قال) * حادثة * سئلت عن مدرسة بها صفة
 لا يصلى فيها أحد ولا يدرس والقاضي جالس فيها للمحكم فهل له وضع خزائن بها لحفظ
 المحاضر والسجلات للنفع العام أم لا فأجبت بالجواز اذا لم يولد لهم لوضاق
 الطريق على المارة والمسجد واسع فلهم أن يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم
 لو وضع أثاث بيته ومناعه في المسجد للخوف في الفتنة العامة جاز ولو كان المحبوب
 ومن قولهم بأن القضاء في الجامع أولى وقالوا لنا ظن أن يؤجر فناءه للبحار ليتجروا
 لمصلحة المسجد وله وضع السرر بالاجارة ولا شك ان هذه الصفة من الفناء وحفظ
 السجلات من النفع العام فهم جوزوا جعل بعض المسجد طريقا لدفع الضرر العام
 وجوزوا اشغاله بالمحسوب والاثاث والمتاع دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع
 النعل على رفته وصرحوا بأن القضاء في الجامع أولى من القضاء في بيته وصرحوا
 بأن القاضي يضع قطره عن يمينه اذا جلس فيه للقضاء وهو ما فيه السجلات
 والمحاضر والوثائق فجوزوا اشغال بعضها بما اذا كثرت وندرجها كل يوم من

يدت القاضي الى الجماع دعت الضرورة الى حفظها به اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
 وفي كتاب الصلاة (ثم قال) * فائدة * معنى قولهم الاشبه انه اشبه بالمنصوص رواية
 وارجح دراية فتكروك الفتوى عليه كذا في قضاء البرازية اه (ثم قال) * فائدة *
 اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قوله ثم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل
 المتضمن بالفتح قالوا لو أبرأه أو أقرله ضمن عقد فاسد فسد الأبراء كما في البرازية اه
 وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال) وقالوا واشترى يمينه بمال لم يجز فكان له
 أن يستخلفه اه قلت لان الشراء الما بطل بطل ما في ضمنه من اسقاط يمينه اه
 (ثم قال) * فائدة * يقرب من هذه القاعدة قولهم المبني على الفاسد فاسد ويستثنى منه
 مسألة الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة صحيح على المختار وقيل لالان البناء على
 الفاسد فاسد ذكره البرازي في الدعوى اه (ثم قل في فن الاغاز ما نصه)
 * القضاء * أي يبيع مجبر القاضي عليه فقل يبيع العبد المسلم للكافر والمهصف للملوك
 لسكافرا اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) أي قوم وجبت عليهم اليمين
 فلما حلف واحد منهم سقطت عن الباقي فقل رجل اشترى دارا باباها في سكة
 نافذة وقد كان قديما في سكة غير نافذة فأراد أن يفتح بابا الى تلك السكة فجهد
 المحيران ولا يئنه حلفوا فان نكسا واقتضى له بفتح الباب وان حلف واحد فلا يمين على
 الباقي لان فائدة النكول وقد امتنع المحكم به بحلف البعض ذكره العمادى عن
 فتاوى أبي الليث اه (ثم قال في فن الاغاز ما نصه) * الشهادة * أي شهود وشهدوا
 على شريكين فقبلت على أحدهما دون الآخر فقل شهود نصارى شهدوا على
 نصراني ومسلم بعق عبد مشترك أي شهود تقبل شهادتهم ولا يعرفون المشهود
 عليه فقل في الشهادة على الشهادة أي شاهد حازه الكتمان فقل اذا كان
 الحق يقوم بغيره أو كان القاضي فاسقا أو كان يعلم انه لا يقبل شهادته أي مسلمين
 لم تقبل شهادتهم ما بشئ وشهد نصرانيان بضده فقبلت فقل نصراني مات وله ابنان
 مسلمان شهدا ببناء انه مات نصرانيا والنصرانيان شهدا انه مات مسلمانا فقل
 النصرانيان اه (وقال في فن الاغاز في بحث الوديعة ما نصه) أي رجل ادعى
 وديعة فصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل اذا أقر الوارث بأن
 المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فيقضى القاضي دين
 الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتصدقهم وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية

والرهن اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال في فن الحيل في بحث المداينات بعد كلام طويل مانصه) ونظرفيه بأن للشاهد أن يشهد وأن قال له المقر لا تشهد وجوابه ان محله فيما اذا لم يقل له المقر له لا تشهد على المقر أما اذا قال له لا يسعه الشهادة اه وقد نقلناه في كتاب المداينات فراجعه (وقال أيضا في فن الحيل مانصه) * الثامن عشر في منع الدعوى * اذا ادعى شيئا باطلا فالحجة له لمنع العين أن يقربه لابنه الصغير أو لاجنبي وفي الثاني اختلاف أو يعبره لغيره خفية فيعرضه المستعير للبيع فيساومه المدعى فيبطل دعواه ولو ادعى عدم العلم به ولو صبغ الثوب فساومه بطلت ولو قال لم أعلم أو يبيع المدعى عليه ممن يثق به ثم يهبه للمدعى ثم يسخمه المشتري بالبيعة اه ونقلناه في كتاب الاقرار (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث النكاح مانصه) * ثبت بدون الدعوى كالطلاق والملك بالبيع ونحوه فلا والفرق ان النكاح فيه حق الله سبحانه وتعالى لان الحمل والحرمه فيه حقه تعالى بخلاف الملك لانه حق العبد اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وقوله ثبت بدون الدعوى أي بالشهادة حسبه (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الحدود * حد الزنا والشرب والسرقه يبطل بالتقادم وحد القذف والقصاص لا والفرق أن حد القذف والقصاص يتوقف على الدعوى فيعمل التأخير في الشهادة على عدم الدعوى بخلاف التأخير فيما عدا السرقه فانه يحمل على ضغينة جلته على الشهادة لعدم توقفها عليها وحد السرقه وان توقف عليها لکن ضمن المال لانه بتأخير الدعوى بعد تخبره تارك للحسبه فتمكنت التهمة في الدعوى المخ وقد نقلنا بقية في كتاب الحدود فراجعه (ثم قال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس في كتاب اللقطة مانصه) * أنا نان ربطتا في موضع واحد لا يولد تاذ كراوا نئي أو احدهما بغلا والاخرى جشافا تدعى كل واحد منهما البغل أو الذ كرفه وبينهما والثاني لبيت المال لانه لقطة والاضحية على هذا اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق) * كتاب القضاء * القاضي لا يملك الاستخلاف الا بالاذن بخلاف المأمور بإقامة الجمعة والفرق تحقق الضرورة في الثاني مجوازا أن يسبقه حدث قبل الصلاة بخلاف الاول اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) * وكذا وصى الميت يملك الايصاء بلا أمر بخلاف الوكيل

والفرق تعذر الاذن من الميت بخلاف الموكل اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وكتاب
الوكالة (ثم قال اخو المؤلف في تكميلته للفن السادس فن الفروق في كتاب
الوديعة مانصه) اخذت منك ألفي درهم ألفا وديعة وألفا غصبا وهلك الوديعة
وبقيت المغصوبة وقال رب المال بل الهالك المغصوبة فالقول لاقر والفرق انه في
ألفا وغصبتك ألفا فهلك الوديعة وهذه المغصوبة فالقول لاقر والفرق انه في
الاول اقرب بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى خروجه عنه وفي الثاني لم يقر بالضمان
وانما اقرب بفعل الغير وهو الايداع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال
اخو المؤلف في الفن السادس فن الفروق) * كتاب الشهادة * شهدوا عليه ان
زيدا اقترضه ألفا وقضى بها قهره على الدفع قبل القضاء لا يضمن الشاهد ولو على
الابراء قبل القضاء ضمن والفرق انه في الاول لم يظهر كذبهم مجوازه اقترضه
ثم أبرأه وفي الثاني ظهر لانهم شهدوا عليه بالالف في الحال وقد تبين كذبهم
ارتمنا عيننا وقبضنا فشهدا للدعي بها تقبل ولو انكر الرهن فشهد اراهنا
لا تقبل والفرق انه في الاول لم يجر الانفسهما فغتما ولا دفعا عنهما مغرما ولا ابطالا
سقا أو جباة للغير وفي الثاني سعيان ابطال ما تم من جهتهما وهو ملك اليد والمحبس
والله سبحانه وتعالى الموفق اه (ثم قال اخو المؤلف في الفن السادس فن الفروق)
* كتاب الدعوى * المدعى به اذا كان دينيا لا يصح الابعديسان القدر والمجنس
والصفة بخلاف العين لان التعريف فيها حاصل بالاشارة وفي الدين بالبيان ادعى
ألفا فقال ما كان لك على ثمنى قط فلما برهن برهن المدعى عليه على القضاء والابراء
تقبل ولو زاد ولا أعرفك لا تقبل في رواية الجماع وقال القدوري تقبل ايضا والفرق
على ما في الجماع وهو الاظهار ان التناقض ظهر في الكلام الثاني دون الاول لي
عليك ألف فقال ان حلفت أديتها فخلف فأذاها ان دفعها على الشرط كان له أن
يسترد والا والفرق ان الاداء بالشرط لا يكون اقرارا وبدونه يكون اقرارا أو هبة
فلا يستردا خلتا في الاعسار فالاصح ان القول لرب الدين فيها اذا كان المدعى به بدل
مال كالقرض وان لم يكن كالدية فالقول للدينون والفرق ان بدله في الاول قائم غالبا
بخلاف الثاني اذ لا بد له ادعى عبدا في يد عبدا أو دينيا أو شرافا لبعده الخصم الا ان
يقر المدعى انه محجور والفرق انه اذا كان محجورا فلا بد له وان كان مأذونا له
اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والمحرر (ثم قال) ادعى مملوكا فقال المملوك أنا

ملوك فلان فان جاء المملوك بيينة اندفعت خصومته فان جاء المقر له فلا سبيل له
على العبد الابينة يقيها لان الغائب ما صار مقضيا عليه اه (وقال أخو المؤلف
أيضا في التكملة المذكورة في كتاب الكفالة مانصه) كل من أقر بكفالة
أَوْ حق لا يحبس أول مرة بخلاف ما لو ثبت بالبينة والفرق أن نعمته ظهر بخلاف
الاقرار اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال المؤلف في الفن السابع من
المحكيات مانصه) وخرج الامام الى بستان فلما رجع مع أصحابه اذا هو بابن أبي
ليسلى راكب على بغلة فتساير اقراء على نسوة يغنين فسكن فسكن فقال الامام
أحسنن فنظر ابن أبي ليسلى الى قطره فوجد قضية فيها شهادته فدعا له شهود في
تلك القضية فلما شهدوا سقط شهادته وقال قلت للغينات أحسنن فقال متى قلت
ذلك حين سكنن أم حين كن يغنين قال حين سكنن قال اردت بذلك أحسنن
بالسكوت فامضى شهادته اه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الزكاة
مانصه) الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فتباع لقضاء الدين
كذا في منظومة ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب النجاشي والاذن وفي كتاب
المساكين (وقال أيضا في كتاب الزكاة مانصه) الولد من الزنا لا يثبت نسبه من
الزاني في شيء الا في الشهادة لا تقبل شهادته للزاني وفي الزكاة اه (وقال في كتاب
الحج مانصه) ولا تقبل بيينة الوارث انه كان يوم النحر بالكوفة الا اذا برهنوا على
اقراره انه لم يحج اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) السكران كالصالح الا في
الاقرار بالمحدود والمخالصة والردة والاشهاد على شهادته كذا في خلع المخانسة اه
وقد نقلناه في كتاب المحدود وفي كتاب المجاهد (ثم قال في كتاب الطلاق أيضا
مانصه) ولد الملاءنة لا ينتفي نسبه في جميع الاحكام من الشهادة اه (وقال)
في كتاب العتق اذا وجبت قيمة على انسان واختلف المقومون فانه يقضى بالوسط
الا اذا كاتبه على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى يؤدي الا على كافي الظهيرة اه (ثم
قال فيه أيضا) المدبر في زمن سعيته كالمسكاتب عنده فلا تقبل شهادته لولاه كافي
البرازية من العتق في المرض وجنابته جنابة المسكاتب كافي الكافي وفرعت
عليه لا يجوز زكاحه مادام يسعي وعندهما حر ديون في الكل اه وقد نقلناه
في كتاب النكاح وكتاب الجنائيات (وقال في كتاب المحدود مانصه) قال له يا فاسق
ثم اراد اثبات فسقه بالبينة لم يقبل لانه لا يدخل تحت المحكم كذا في القنية اه

(ثم قال في كتاب الحدود مانصه) علق عتق عبده على زناه فادعى العبد وجود الشرط
 حلف المولى فان نكل عتق واختلف وانى كون العبد قاذفا كما في قضاء الولوالجية
 اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في كتاب الوقف مانصه) يصح تعليق
 التقرير برضى الوظائف اخذ من جواز تعليق القضاء والامارة بجامع الولاية فلومات
 المعلق بطل التقرير فاذا قال القاضي ان مات فلان أو شغرت وظيفة كذا فقد
 قرر نك فيه صريح وقد ذكره في أنفع الوسائل تفقها وهو فقهه حسن وفي فوائد
 صاحب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ما تاسقط لانه في معنى الصلة
 وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة اه ذكره في الدرر والنور وجرم في
 البغية تلخيص القنية بانه يورث قال بخلاف رزق القاضي اه (وقال المؤلف
 في الفن الثاني أول كتاب اليسوع في بحث الحمل مانصه) ولا يتبع أمه في ثنى من
 الاحكام بعد الوضع الا في مسألة وهي ما اذا استحققت الام بيينة فانه يتبعها ولدها
 وبالاقرار لا كما في الكنز اه (ثم قال) الذرع وصف للذرع الا في الدعوى
 والشهادة كذا في دعوى البرازية اه (ثم قال ايضا في اليسوع) اذا اختلف
 المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول لمدعى البطلان كما في البرازية وفي الصحة
 والفساد القول لمدعى الصحة كذا في الخانية والظهيرية الا في مسألة في اقالة فتح
 القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع بأقل من الثمن قبل النقد وادعى
 البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب تحالفا
 اه (ثم قال) يشترط قيام المبيع عند الاختلاف للتحالف الا اذا استهلكه في يد
 البائع غير المشتري كما في الهداية اه (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور
 لا يوجب الرجوع مانصه) وكذا لو اخبره رجل انه ساحرة فتزوجها ثم ظهرت مملوكة
 فلا رجوع بقيمة الولد على الخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كما لو تزوجه
 امرأة على انه ساحرة ثم استحققت فانه يرجع على الخبر بما غرمه للسحق من قيمة
 الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة
 الولد اذا استحق بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت الدار
 بعد ان يسلم البناء له الخ وقد نقلناه في كتاب اليسوع وفي كتاب الذكاح (وقال
 في كتاب الكفالة ايضا مانصه) لا يلزم أحدا احضارا حذفا لا يلزم الزوج
 احضار الزوجة الى مجالس القاضي لسماع الدعوى عليها ولا يمتنعها منه الا في

مسائل الهان قال الثالثة مهجان القاضي خلار جلامن المحبونين حبسه القاضي
بدين عليه فلب الدين ان يطلب الهجان باحضاره كافي القينة الرابعة ادعى الاب
مهرابنته من الزوج فادعى الزوج انه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان
كانت تخرج في حوائجها أمر الاب القاضي باحضارها وكذا الوادعى الزوج عليها
شيثا آخر والا أرسل اليها أمينا من أمنائه ذكره الولوالجي اه وقد نقلناه
في كتاب النكاح (وقال في كتاب الكفالة مانصه) القاضي يأخذ كفيلا من
المدعى عليه بنفسه اذا برهن المدعى ولم ترك شهوده أو اقام واحدا أو ادعى وقال
شهودي حضور و يأخذ المدعى كفيلا من المدعى عليه باحضار المدعى به ولا يجبر
على اعطاء كفيلا بالمال ويستثنى من طلب كفيلا بنفسه اذا كان المدعى عليه
وصيا أو وكيل أو لم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وهما في أدب القضاء للخصاف وما
اذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أو دينة غيره أو ما اذا ادعى العبد المأذون الغير
المديون على مولاه دينا بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه أو المأذون المديون
فانه يكفل كذا في كافي المحاكم اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الشيء
المفوض الى اثنين لا يملكه احدهما كالوكيلين والناظرين والقاضين
والمحكمين الخ اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) الاقرار لا يجمع بينه لانهما
لا تقام الا على منكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية وفي اثبات الدين على الميت
وفي استحقاق العين من المشتري كافي وكالة الخانية له (وقال في كتاب الاقرار)
المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره الى ان قال ومنه ما في الجامع ادعى عليه
كفالة معينة فانكر فبرهن المدعى وقضى على الكفيل كان له الرجوع على
المديون ان كان بأمره اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) ونخرج عن هذا
الاصل مسئلتان الى ان قال الثانية اذا ادعى المديون الايفاء أو البراء على رب المال
فجحد وحلف وقضى له بالدين لم يصرا لغيره مكذبا حتى لو وجد بينة تقبل اه
(ثم قال) وكذا في خيانة الاكل مسئلة في الوصية من كتاب الدعوى وهي رجل
مات عن ثلاثة أعبد وله ابن فقط فادعى رجل ان الميت أوصى له بعبد يقال له
سالم فانكر الابن وأقر بأنه أوصى له بعبد يقال له بزيغ فبرهن المدعى قضي له
بسالم ولا يبطل اقرار الوارث بزيغ فلو اشتراه الوارث بزيغ صح وغرم قيمته لوصي
له ثم ذكر بعد هذا مسئلة تخالفها فليراجع اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا

(وقال أيضا في كتاب الاقرار ما نصه) الاقرار بجهة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره الى ان قال الا في مسائل الى ان قال واذا ادعى ولد امته المبيعة وله أخ ثبت نسبه وتعدى الى حرمان الاخ من الميراث لسكونه للابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب ولد حره في حياة أخيه صحت وميراثه لولده دون أخيه كافي للجماع اه (وقال فيه أيضا) أقر بالرق ثم ادعى الحررية لا تقبل الا ببرهان كذا في البرازية وظاهر كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه حر فانه يقبل لان القضاء بالملك يقبل النقص لعدم تعديه كافي البرازية بخلاف ما لو حكم بالنسب لانه لا تنفع دعوى أحدهما لغير المحكوم له ولا برهانه كافي البرازية لما قدمنا ان القضاء بالنسب مما يتعدى فعلى هذا لو أقر عبد لهجول انه ابنه فصدمه ومثله يولد لمثله وحكم به بطريقه لم يصح دعواه بعد ذلك انه ابن لغير العبد المقر وهي تصلح حيلة لدفع دعوى النسب وشرط في التهذيب تصديق المولى وفي اليتيمة من الدعوى سئل على بن أحمد عن رجل مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جاهر رجل وادعى ان هذا الميت كان أبي وأثبت النسب عند القاضي بالشهود أن أباه أقر أنه ابنه وقضى القاضي له بثبوت النسب ويقول له الوارثون بين أن هذا الرجل الذي مات نسجه أمك هل يكون هذا دفعا فقال ان قضى القاضي بثبوت النسب ثبت نسبه وبنوته ولا حاجة الى الزيادة اه وقد نقلنا بعضه في كتاب العتق (وقال في كتاب الصلح ما نصه) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل الى ان قال استعمل المدعى عليه فأمهله المدعى صح وله الرجوع اه (وقال في كتاب الصلح أيضا ما نصه) الصلح عقد يرفع النزاع الى ان قال ويصح بعد حلف المدعى عليه دفعا للنزاع باقامة البينة ولو برهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الوصي عن مال اليتيم على انه كرا اذا صلح على بعضه ثم وجد البينة فانه تقبل ولو بلغ الصبي وأقامها تقبل ولو طلب يمينه لا يحلف كافي القنية الثانية ادعى ديناً فأقر به وادعى الا بقاءه والبراءة فانكر فصالحه ثم برهن عليه تقبل لان الصلح هنا ليس لافتداء اليمين كذا في العمادية من العائس ولو برهن المدعى عليه على اقرار المدعى انه مبطل في الدعوى فان كان على اقراره قبل الصلح لم يقبل وان بعده يقبل ولو برهن على صلح قبله بطل الثاني اذا صلح بعد الصلح باطل كافي العمادية اه (وقال) في كتاب المداينات اذا قال

الطالب لمطوبه لاتعاق لي عليك كان ابراء عاما كقوله لاحق لي قبله اه (وقال فيه أيضا) هبة الدين كالابراء منه الا في مسائل الى أن قال ومنها الوشهاد أحدهما بالهبة والاخر بالابراء ففيها قولان قيل لا يقبل ويبالنه في العشرين من جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (وقال أيضا في كتاب المداينات) القول للملك في جهة التملك الى أن قال ولو ادعى المشتري أن المدفوع من الثمن وقال الدال من الاجرة فالقول للمشتري اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ولو ادعى الزوج أن المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الا في المهر لا لكل كذا في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضا في كتاب المداينات) الابراء العام يمنع الدعوى بحق قضاء لاديانة اذا كان بحيث لو علم بحاله من الحق لم يبرأ كذا في شفعة الولو المجبة لكن في خزانة الفتاوى الفتوى على انه يبرأ قضاء وديانة وان لم يعلم به اه (ثم قال فيه أيضا) اذا تعارضت بينة الدين وبينة البراءة ولم يعلم التاريخ قدمت بينة البراءة واذا تعارضت بينة البيع وبينة البراءة قدمت بينة البيع كذا في الهيطة من باب دعوى الرجلين اه (وقال في كتاب الاجارة) اختلف صاحب الطعام والملاح في مقداره فالقول لصاحبه ويأخذ الاجر بحسبه الا أن يكون الاجر مسالمه اختلفا في كونها مشغولة أو فارغة يحكم المحال اذا اختلفا في صحتهما فسادها فالقول لمدعى العجمة قال الفضلي الا اذا ادعى المؤجر انها كانت مشغولة بالزرع وادعى المستأجر أنها كانت فارغة فالقول للمؤجر كما في آجر اجارة البرازية اه (ثم قال فيه) اختلفا في الخشب والاجر والغلق والميزاب فالقول لصاحب الدار الا في السنين الموضوع والباب والاجر والمحص والمجتمع الموضوع فانه للمستأجر اه (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل الا في ثلاث الى أن قال والقاضي اذا مات مجهلا أموال اليتامى عندهم أو دهمها اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) كل أمين ادعى ابطال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناسط راذا ادعى الصرف الى الموقوف عليه وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الا ببينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الولو المجبة القول للامين مع اليمين الا اذا كذبه اظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة

خالف الظاهر وكذا المتولى اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الوكالة وكتاب
الوصايا (وقال فيه أيضا) الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الأمانة
بماله فانه ضامن اليه أن قال الا في مسائل لا يضمن الامين بالخلط القاضي اذا خلط
ماله بمال غيره أو مال رجل بمال آخر اخرج فراجع (وقال فيه أيضا) يخاف
الامين عند دعوى الرد أو الهلاك قبل لنفي التهمة وقيل لا نكاره الضمان ولا يثبت
الرد بيمينه حتى لو ادعى الرد على الوصي وحلف لم يضمن الوصي اه وقد نقلناه
في كتاب الوصايا وكتاب الوكالة (وقال أيضا في كتاب الامانات) ادعى المودع
دفعها الى مأذون ماله السكها وكذبا فالحق له في براءته لا في وجوب الضمان عليه
المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذبا فان كانت أمانة فالحق له وان كان مضمونا
كالغصب والدين لا كما في فتاوى فاري المداينة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
وكتاب الغصب وكتاب المداينات (وقال فيه أيضا) القول للمودع في دعوى
الرد والهلاك اذا قال أمرتني بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه ربه في الامر
فالحق لربه والمودع ضامن عنه إذا صحبنا خلافا لابن أبي ليلى كذا في آخر الودعة
من الاصل لمجداه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال فيه أيضا) المودع اذا
قال لا أدري أيكما استودعني وادعاه رجلان وأبي أن يخاف له ما ولا يثبت عليها
لهمانصفين ويضمن مثلها بينهما لانه أئلف ما استودع بجهله اه (وقال في كتاب
الحجر والمأذون) ولا يصح اقرار السفه ولا الاشهاد عليه اه وقد نقلناه في كتاب
الاقرار (وقال فيه أيضا) * وقعت حادثة بحجر القاضي على سفهه ثم ادعى ارشد
وادعى خصمه بقاءه على السفه وبرهنا فلم أر فيه نقلا صريحا وينبغي تقديم بيينة البقاء
على السفه لما في المحيط من الحجر الظاهر زوال السفه لان عقله يمنعه عنه ذكره
في دليل أبي يوسف على ان السفه لا يفجر الابحجر القاضي وقال الزياي وغيره
في باب التحالف اذا اختلف الزوجان في المهر قضى لمن برهن فان برهنا فنشهد له
مهر المثل لم تقبل بيئته لانها للاثبات فكل بيينة شهد لها الظاهر لم تقبل وهما بيينة
زوال السفه شهد لها الظاهر فلم تقبل اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال
في كتاب الشفعة) الابراء العام من الشفيع يبطلها قضاء مطلقا ولا يبطلها ديانة
ان لم يعلم بها اه (ثم قال فيه أيضا) أنكرا المشتري طلب الشفعة حين علم بالقول
له مع يمينه على نفى العلم ادعى الشفيع على المشتري انه احتال لابطالها يخلف فان

تسكل فله الشفعة وفي منظومة ابن وهبان خلافه اشترى الاب لابنه الصغير
ثم اختلف مع الشفيع في مقدار الثمن فالقول للاب بلايين اه (ثم قال فيه أيضا)
له دعوى في رقة الدار وشفعة فيها بقول هذه الدار دارى وأنا أدعيها فان وصلت
الى والافأنا على شفعتي فيها اه (وقال في كتاب الغصب) اذا تصرف في ملك غيره
ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته فأتى وادعى
انه كان باذنها وأنكر الوارثون فالقول للزوج كذا في القنية اه (ثم قال فيه أيضا)
والعقار لا يضمن الا في مسائل الى أن قال واذا رجع الشاهد به بعد القضاء اه
(وقال في كتاب المحظر) الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد
كذا في قضاء الخسائية اه (وقال في كتاب الرهن مانه) القول لمنكره مع اليمين
وفي تعيين الرهن ومقدار مرهين به للرهن اختلاف الراهن والمرتهن فيما يباع به
العدل الرهن فالقول للمرتهن وان صدق العدل الراهن كما اذا اختلفا في قيمة الرهن
بعد هلاكه ولومات في يد العدل فالقول للراهن ولو كان رهنا بمثل الدين فباعه
العدل وادعى المرتهن انه باعه بأقل من قيمته ~~وكذب~~ كذب الراهن فالقول للراهن
بالنسبة الى المرتهن لا للعدل اه (وقال في كتاب الجنائيات) اذا قال المجرور
قتلنى فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا يثبت الوارث أن فلانا أحرقتله بخلاف
ما اذا قال جرحنى فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا أخرجه حيه يقبل كما في شرح
المنظومة اه (ثم قال فيه أيضا) المحدود تدرب بالشبهات فلا تثبت معها الا في الترجمة
فانها تدخل في المحدود مع ان فيها شبهة كما في شرح أدب القاضي اه وقد نقلناه
في كتاب المحدود (وقال في كتاب الوصايا) الاشارة من الناطق باطالة في وصية
وغيرها الا في الافتاء والاقرار بالنسب والاسلام والكفر كما في التلقيح اه وقد
نقلناه في كتاب المجاهد وكتاب الاقرار (وقال أيضا في كتاب الوصايا) المعتقد
في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعايته الى أن قال ولو شهد في زمن السعاية لم تقبل
كما في شهادات الصغرى الخ وقد نقلناه بقيته في كتاب الجنائيات فراجع اه (وقال
فيه أيضا) لا وصى اطلاق غريم الميت من الحبس ان كان معسر الا ان كان موسرا
لا علك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كما في بيوع
القنية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب (وقال في كتاب الفرائض) والدية
تورث اتفاقا واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعله

لورثة ابتداء ويجوز أن يقال لا يورث عنده خلافا لهما أخذ من مسئلة لو برهن أحد الورثة على القصاص والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده خلافا لهما كذا في اليتيمة اهـ (وقال فيه أيضا) الجدل الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب الى أن قال ولو ادعى نسب ولد جارية ابن ابنته لم يثبت بلاء تصديق اهـ (وقال فيه أيضا) لومات المستأمن في دار ناعن مال وورثته في دار الحرب وقف ماله حتى يقدم موافقا قدموا فلا بد من بيئته ولو اهل ذمة ولا بد أن يقولوا ولا نعلم له وارثا غيرهم ويؤخذ منهم كفيل ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كتابه كذا في مستأمن فمخ القدير اهـ وقد نقلناه في كتاب المجاهد (قال صاحب الاشياء)

*(كتاب الوكالة) *

الاصل ان الموكل اذا قيد على وكيله فان كان مفيدا اعتبر مطلقا والا لا وان كان نافعا من وجه ضار من وجه فان أكده بالنفي اعتبر والا لا وعليه فروع منها بعه بخيار فبإسائه بغيره لم ينفذ لانه مفيد بعه من فلان فبإسائه من غيره كذلك وهو ما في الهيض ومن هذا النوع بعه بكفيل بعه برهن بعه بنقد بخلاف بعه بنسيئة له بعه نقدا أولا تباع الابنسيئة له بعه نقدا بعه في سوق كذا فبإسائه في غيره نفذ لا تباع الا في سوق كذا لا وتظيره بعه بشهود لا تباع الا بشهود ولا بخلافه مع النهي الا في قوله لا تباع الا بالنسيئة وفي قوله لا تسلم حتى تقبض الا من كافي الصغرى فله المخالفة بخلاف لا تباع حتى تقبض لان التسليم من المحقوق وهي راجعة الى الوكيل فلا يملك النهي الوكيل يملك الموقوف كالنفاذ ولا ينهيها وتماه في تكاح الجماع وقوله ينهيها بضم أوله من أنه ينهي نهاية أي لا ينهي العقد الموقوف الوكالة فلا يخرج به عن الوكالة (ثم قال) والوكيل مصدق في براءته دون رجوعه فلو دفع اليه أنفا وأمره ان يشتري به ما عبادو يزيد من عنده الى خمسة مائة فاشترى وادعى الزيادة وكذبه الا مرتضا لفاو يقسم الثمن اثلاثا لانه مذكر بخلاف شراء المعينة حال قيامها بتمامه في الجماع لا يصح عزل الوكيل نفسه الا بعلم الموكل الا الوكيل بشرى شيء بغير عينه أو يبيع ماله ذكره في وصايا الهداية قلت وكذا الوكيل بالتكاح والطلاق والعناق فالحصر في الوكيل بشرى معين والمحصومة لا يجب بر الوكيل اذا امتنع

عن فعل ما وكل فيه لـ كونه متبرعا الا في مسائل اذا وكله في دفع عين وغاب لكن لا يجب عليه الحمل اليه والمقصود والامانة سواء وفيما اذا وكله ببيع الرهن سواء كانت مشروطة فيه أو بعده وفيما اذا كان وكيلاً بالمخضومة بطلب المدعي وغاب المدعي عليه ومن فروع الاصل لا جبر على الوكيل بالاعتاق والتدبير والكتابة والهبة من فلان والبيع منه وطلاق فلانة وقضاء دين فلان اذا غاب الموكل ولا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن وانما يجبر الموكل ولا يجبر الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالته عامة الا ان ضمن لا يوكل الوكيل الا باذن أو تعيم تقويض الا الوكيل بقبض الدين له ان يوكل من في عياله بدونهما فيبر المدعيون بالدفع اليه والوكيل يدفع الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم فدفعت الاستخراج ولا يتوقف كفاي اضمحجية الخانة الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله به الا فيما اذا ادعى الدفع وصدقه الموكل وكذبه البائع فلا رجوع كفاي كفاية الخانة وكيل الاب في مال ابنه كالأب الا في مسئلتين من يبيع الولو الخانة اذا باع وكيل الاب لابنه لم يجز بخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد الابنين من الآخر يجوز بخلاف وكيله اه وقد نقلناه في كتاب المحرر والاذن وفي كتاب البيوع وفي كتاب الوصايا وقوله اذا باع وكيل الاب لابنه أي وكان الاب غائبا (ثم قال) المأمور بالشراء اذا خالف في الجنس نفذه عليه الا في مسألة في بيع الولو الخانة الاسير المسلم في دار الحرب اذا أمر انسانا بان يشتريه بألف درهم فخالف في الجنس فانه يرجع عليه بالألف الوكيل اذا سمى له الموكل الثمن فاشترى بأكثر منه نفذه على الوكيل الا الوكيل بشراء الاسير فانه اذا اشتراه بأكثر لزم الا أمر الممعي كفاي الوقعات اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) الوكالة لا تقتصر على الجنس بخلاف التملك فاذا قال رجل طلقها لا يقتصر وطلق نفسه لا يقتصر الا اذا قال ان شئت فيقتصر وكذا طلقها ان شئت كفاي الخانة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) الوكيل عامل لغيره فتي كان عاملا لنفسه بطلت ولذا قال في الكتزو بطل توكيله الكفيل بمال الا في مسألة ما اذا وكل المديون ببراءة نفسه فانه صحيح ولذا لا يتقيد بالجناس ويصح عزله وان كان عاملا لنفسه بخلاف ما اذا وكله بقبض الدين من نفسه أو من عبده لم يصح كفاي النزازية الوكيل اذا أمسك مال الموكل ونفذ من مال نفسه فانه يكون متهديا فلو أمسك

دينار الموكل وباع ديناره لم يصح كما في الخلاصة الا في مسائل الاولى الوكيل
بالانفاق على أهله وهي مسألة الكنز الثانية الوكيل بالانفاق على بناء داره
كما في الخلاصة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) الثالثة الوكيل بالشراء
اذا أمسك المدفوع ونقد من مال نفسه الرابعة الوكيل بقضاء الدين كذلك
وهما في الخلاصة ايضا وقيد الثالثة فيها بما اذا كان المال قائما ولم يصف الشراء
الى نفسه الخامسة الوكيل باعطاء الزكاة اذا أمسكه وتصدق بماله ناويا بالرجوع
أجزأه كما في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) السادسة ابراء
الوكيل بالبيع المشتري عن الثمن قبل قبضه وهبته صحيح عند أبي حنيفة وأما حظ
الكل عنه فغير صحيح عندهما خلافا لمحمد كذا في حيل التارخانية ومما خرج
عن قولهم يجوز التوكيل بكل ما يعقده الموكل لنفسه الوصى فان له ان يشتري مال
اليتم لنفسه والنفع ظاهر ولا يجوز ان يكون وكيله في شراؤه لغيره كما في بيع
البرازية اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وقوله يعقده الموكل الخ بفتح الكاف على
صيغة اسم المفعول (ثم قال) الا مر اذا قيد الفعل بزمان كبع هذا غدا أو اعتقه
غدا ففعله المأمور بعد غدا جاز كذا في صحيح الخانية من ملك التصرف في شيء ملكه
في بعضه فلو وكرهه يبيع عبده فباع نصفه صح عند الامام وتوقف عندهما
أوفي شراء عبد من معينين ولم يسم ثمنه فاشترى أحدهما صح أوفي قبض دينه
ملك قبض بعضه الا اذا نص على ان لا يقبض الا الكل معا كما في البرازية واذا
وكرهه بشراء عبدا فاشترى نصفه توقف ما لم يشتر الباقي كما في الكنز الوكيل اذا
وكل بغير إذن وتعميم وأجاز ما فعله وصح له نفذ الا الطلاق والعنق التوكيل
بالتوكيل صحيح فاذا أن يوكل فلانا في شراء كذا ففعل واشترى الوكيل رجع
بالثمن على المأمور وهو على أمره ولا يرجع الوكيل على الأمر ابتداء كذا في فروق
السكر ايسى اه الوكيل اذا كانت وكالته عامة مطلقة ملك كل شيء الا طلاق
الزوجة وعتق العبد وتوقف البيت وقد كتبت فيها رسالة المأمور بالدفع الى فلان
اذا ادعاه فكذبه فلان فالقول له في براءة نفسه الا اذا كان غاصبا أو مديونا كما في
منظومة ابن وهبان اه (يقول جامعه) قال المحوى لم يوجد هذا الاستثناء في منظومة
ابن وهبان وإنما هي مطلقة اه وقال هبة الله هذا الاستثناء الذي ذكره المصنف
ليس في الوهبانية وإنما هو في شرحها أي لا يبرى اه (ثم قال) صاحب الاشياء

بعث المديون المسال على يد رسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن ابعث بهامع فلان ليس رسالته منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعهما الى فلان فانه ارسل فاذا هلك هلك على الدائن ويانه في شرح المنظومة اه وقد نقلناه في كتاب المداينات وكتاب الامانات (يقول جامعه) وقوله بخلاف قوله ادفعهما الى فلان الخ عبارة البزاية بخلاف قوله ادفع الدين الى غلامي او غلامك الخ والمراد بالمنظومة منظومة النسفي كافي أبي السعود ذكره ايضا في البزاية من الوكالة اول فصل في المأمور بدفع المسال (ثم قال) لا يصح توكيل مجهول الا لاسقاط عدم الرضا بالتوكيل كما بيناه في مسائل شتى من كتاب القضاء من شرح الكنز ومن التوكيل المجهول قول الدائن لمديونه من جاءك بعلامة كذا او من اخذ اصبعك اوقال لك كذا وكذا فادفع مالي عليه اليه لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه كافي القنية الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه اليه فانه لا يقبل قوله الابينة كافي فتاوى الولوالجي من الوكالة وقد ذكرناه في الامانات اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) والا فيما اذا ادعى بعدم موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا وفيما اذا قال بعد عزله بعته أمس وكذبه الموكل وفيما اذا قال الوكيل بعدم موت الموكل بعته من فلان بألف درهم وقبضتها وملكته وكذبه الورثة في البيع فانه لا يصدق ان كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا الكل من الولوالجية من الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل وفي جامع الفصولين كما ذكرنا في الاولى قال فلو قال كنت قبضت في حياة الموكل ودفعت اليه لم يصدق اذا أخبر عملا بملك انشاءه فكان متهمما وقد بحث بأنه ينبغي أن يكون الوكيل بقبض الوديعة كذلك ولم يتنبه لما فرق به الولوالجي بينهما بأن الوكيل بقبض الدين يريد ايجاب الضمان على الميت اذا الديون تقضى بأمثالها بخلاف الوكيل بقبض العين لانه يريد نفى الضمان عن نفسه اه وكتبنا في شرح الكنز في باب التوكيل بالخصومة والقبض مسألة لا يقبل فيها قول الوكيل بالقبض انه قبض وفي الواقعات المحسامية الوكيل بقبض القرض اذا قال قبضته وصدقه المقرض وكذبه الموكل فالقول لاوكل اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) اذا مات الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل

في البيع وفاء كما في بيع البرازية اذا قبض الموكل الثمن من المشتري صح استعسافا
 الا في الصرف كما في منية المفتى الوكيل اذا اجاز فعل الفضولي أو وكل بلا اذن
 وتعميم وحضره فانه يتفقد على الموكل لان المقصود حصول رأيه الا في الوكيل
 بالطلاق والعناق لان المقصود عسارته والمخاع والسكابة كالبيع كما في منية المفتى
 الشيء المفوض الى اثنين لا يملكه أحدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين
 والقاضيين والمحكمين والمودعين والمشرط لهما الاستبدال أو الادخال والاخراج
 الا في مسألة فيما اذا شرط الواقف النظر له والاستبدال مع فلا فان للواقف
 الانفراد دون فلان كما في الخانية من الوقف اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها
 (يقول جامعه) وقوله والمودعين يصح على صيغة اسم الفاعل والمفعول والاولى
 على صيغة اسم المفعول تأمل مع صحة الحكم في الاثنين (ثم قال) الوكيل لا يكون
 وكيل قبل العلم بالوكالة الا في مسألة ما اذا علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل البائع
 بالوكالة كما في البرازية وفي مسألة ما اذا أمر المودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها
 له ولم يعلم بكونه وكيل او هي في الخانية بخلاف ما اذا وكل رجلا ببيعها ولم يعلم المودع
 والوكيل معا بالوكالة فدفعها له فان المسالك مخير في تضمين ايهم ما شاء اذا هلك
 وهي في الخانية أيضا اه وقد نقلناه في كتاب الامانات والله سبحانه وتعالى اعلم
 (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب الوكالة (قال المؤلف
 في القاعدة الاولى لاثواب الابالية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيصحان
 بدونها اه (وقال في قاعدة الاصل اضافة المحادث الى اقرب أوقاته في بحث
 ما خرج عنه مانصه) وكذا الوكيل بالبيع اذا قال بعث وسلمت قبل العزل وقال
 الموكل بعد العزل كان القول للوكيل ان كان المبيع مستهلكا وان كان قائما
 فالقول قول الموكل اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل في
 الابضاع القهرم مانصه) ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل فيه المحظر يقبل في حله
 خبر الواحد قالوا له شراء أمة تزيد قال بكر وكان زيد يبيعها ويحمل له وطؤها وكذا
 لو حاءت أمة قالت رجل ان مولاي بعثني اليك هدية وظن صدقها حل له وطؤها
 ولم أر حكم ما اذا وكل شخص في شراء جارية ووصفها فاشتري الوكيل جارية بالصفة
 ومات قبل ان يسلمها الى الموكل فقتضى القواعد حرمتها على الموكل لاحتمال أنه
 اشتراها لنفسه لان الوكيل بشراء غير المعين له ان يشتريه لنفسه وان كان شراء

الوكيل التجارية بالصفة المعينة ظاهراً في المحل لكن الأصل التحريم ويذهب
الرجوع الى قول الوارث لانه خليفة له وله نظائر في الفقه اه وقد نقلنا هذه العبارة
في المحظر أيضاً (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ووقفنا
عزل الوكيل على علمه فماله العرج عنه وكذا القاضى وصاحب وظيفة اه وقد
نقلناه في كتاب القضاء (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع في بحث يعترف
في التابع ما لا يعترف في غيره مانصه) ومنه فضولى زوجه امرأة برضاها ثم الزوج
وكله بهـ دمه زوجه امرأة وقال نقضت النكاح لم ينقض ولو لم ينقضه قولاً ولا كان
زوجـه اياها بعد ذلك انتقض النكاح الاول اه وقد نقلناها في كتاب النكاح
أيضاً (ثم قال في بحث من لا تجوز اجازته ابتداءً وتجوز انتهاء مانصه) ومنه الوكيل
بالبيع لا يملك التوكيل به ويملك اجازة بيع بائه فضولى والمعنى فيه انه اذا أجاز
يحيط علمه بما أتى به خليفة ووكيل الوكيل كذلك فتكون اجازته في الانتهاء عن
بصرة بخلاف الاجازة في الابتداء اه (وقال في القاعدة السادسة المحدث تدرأ
بالشبهات مانصه) ومنها انه لا يجوز التوكيل باستيفاء المحدث واختلاف
في التوكيل باثباتها اه وقد نقلنا ذلك في كتاب المحدث أيضاً (وقال في القاعدة
الثانية عشر) لا ينسب الى ساكت قول فلورأى أجنبياً يبيع ماله فسكت
ولم ينه لم يكن وكيلاً بسكوته اه وقد نقلناها أيضاً في البيوع فراجعه (ثم قال)
وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى أن قال السابعة سكوت الوكيل قبول ويرتد
برده اه (ثم قال) السابعة والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراء
معين انى أريد شراء لنفسى فشرأ كان له اه (وقال في القاعدة السادسة عشر
الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه) الثانية السفلى وهى ولاية الوكيل
وهى غير لازمة وللموكل عزله ان علم ولا وكيلا عزل نفسه به لم موكله اه (وقال في الفن
الثالث في أحكام الناسى مانصه) والثالث المجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر
وانه يكون عذراً ويحق به جهل الشفيع وجهل الامة بالاعتناق وجهل البكر
بنكاح الولى وجهل الوكيل والمأذون بالاطلاق وضده اه (ثم قال) ولوباع
الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يجز البيع اه (ثم قال) ومما فرقوا به بين العلم
والمجهل ما فى وكالة الخاتمة الوكيل بقضاء الدين اذا دفعه الى الطالب بعدما وهب
الدين من المديون قالوا ان علم الوكيل بالهبة ضمن والا لا ولودفع الى الطالب بعد

ردته قالوا ان علم الوكيل بطريق الفقه ان الدفع الى الطالب بعد دبرته لا يجوز
ضمن مادفعه والا لا ولدفع به مادفع الموكل فمن أبي يوسف الفرق بين العلم
والجهل والمذهب الضمان مطلقا كالتفاوضين اذا أذن كل واحد منهما لصاحبه
بإداء الزكاة فأدى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن
صاحبه فانه يضمن مطلقا اهـ وقد نقلناها في كتاب الشركة أيضا (ثم قال) والمأمور
بقضاء الدين اذا أدى الامر بنفسه ثم قضى المأمور فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء
الموكل قالوا هذا على قوله ما أماعلى قوله فيضمن على كل حال اهـ (ثم قال) وفي وكالة
المنية أمر رجلا ببيع غلامه بمائة دينة ارفباعه بألف درهم ولم يعلم الموكل بمابعه
فقال المأمور بعث الغلام فقال أجرت جازا لبيع وكذا في النكاح وان قال قد أجرت
ما أمرت به لم يجزاه وقد نقلناها في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) وفي جامع
الفصولين وكله بقبض دينه فقبضه بعد ابراء الطالب ولم يعلم فهلك في يده لم يضمن
ولا ضمان على الموكل اهـ (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ويصح توكيله
اذا كان يعقل العقد ويقصده ولو مجبوراً ولا ترجع الحقوق اليه في نحو بيع بل
الى الموكل وكذا في دفع الزكاة والاعتبار لدية الموكل اهـ وقد نقلناها في كتاب
الزكاة (وقال في أحكام السكران مانصه) الثالثة الوكيل بالبيع لو سكر فباع
لم ينفذ على موكله اهـ (وقال في أحكام العبد مانصه) ولا ترجع الحقوق اليه
لو وكيلاً مجبوراً اهـ (وقال في أحكام النقود وما يتعين فيه وما لا يتعين مانصه)
ولا يتعين في النذر والوكالة قبل التسليم وأما بعده فالعامة كذلك اهـ وقد نقلناه
في كتاب الايمان والنذور (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه)
وأما ما ليس بلازم من العقود فلا يتصف بالاسقاط كالوكالة اهـ (وقال في أحكام
الائتماني مانصه) ويقبل توكيلها بلارضاء الخصم ان كانت مخدرة اتفاقاً اهـ وقد
نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في أحكام العقود مانصه) وجاز من الجاهل بين
الشركة والوكالة اهـ (وقال في بحث القول في الدين مانصه) ولو أعطى الوكيل
بالبيع للآمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على أن يكون الثمن له كان القضاء
على هذا فاسداً ويرجع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على
حاله اهـ وقد نقلناه في المداينات (ثم قال) وقرع الامام الاعظم على عدم صحة
تمليك من غير من هو عليه انه لو وكاه بشرا عجب دجما عليه ولم يعين المبيع والبائع

لم يصح التوكيل وصح ان عين أحدهما واجمعوا على انه لو وكل مديونه بأن يتصدق
 بمائة فانه يصح مطلقا اهـ وقد نقلناه في الزكاة وفي كتاب المداينات (ثم قال)
 ولو وكل المستأجر بأن يهر العين من الاجرة يصح وقد أوضحناه في وكالة البحر اهـ
 وقد نقلناه في المداينات وكتاب الاجارة (وقال في بحث القول في الشرط والتعليق
 مانعه) * فائدتان * من ملك التخصيص ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق يملك التنفيذ
 ولا يملك التعليق الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب العتق وكتاب الطلاق فراجع اهـ
 (وقال في الفن الثالث أيضا في بحث ما اختلف فيه الوكيل بالبيع والوكيل
 بقبض الدين) صح ابراء الاول من الثمن وحطه وضمن ولا يصح من الثاني اهـ وقد
 نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) صح من الاول قبول الحوالة لامن الثاني
 وصح من الاول أخذ الرهن لامن الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الرهن (ثم قال)
 وصح منهما أخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقبض المدين فيه ولا يصح ضمان
 الوكيل في البيع للمشتري في الثمن اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال)
 وتقبل شهادة الوكيل بالقبض بالدين لا الوكيل بالبيع به اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الشهادات (ثم قال) وللمشتري مطالبة الوكيل بمادفعه له اذا سلمه للوكيل بعد فسخ
 البيع بخلاف الوكيل بالقبض للثمن ولا يصح نهى الموكل المشتري عن الدفع
 الى الوكيل بالبيع بخلاف الوكيل بالقبض اهـ (وقال في بحث ما اختلف فيه
 لو وكيل والوصي) يملك الوكيل عزل نفسه لا الوصي بعد القبول لا يشترط القبول
 في الوكالة ويشترط في الوصاية ويتقيد الوكيل بما قيده الموكل ولا يتقيد الوصي
 ولا يستحق الوكيل اجرة على عمله بخلاف الوصي وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم
 قال) ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان لم يعلم بها
 الوصي بخلاف الوكالة ويشترط في الوصي الاسلام والحرية والبلاوغ والعقل
 ولا يشترط في الوكيل الا العقل واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضي
 غيره بخلاف موت الوكيل لا ينصب غيره الا عن مقرر للحفاظ وفي ان القاضي
 يعزل وصي الميت بخيانة أو تهمة بخلاف الوكيل وفي ان الوصي اذا باع شيئا من
 التركة فادعى المشتري انه معيب ولا يثبت فانه يحلف على البتات بخلاف الوكيل
 فانه يحلف على نفي العلم وهي في القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال)
 ولو أوصى لفقراء أهل بلخ فالأفضل للوصي أن لا يجاوز أهل بلخ فان أعطى في كورة

اخرى جاز على الاصح ولو اوصى بالتصدق على فقراء المحتاج يجوز ان يتصدق
 على غيرهم من الفقراء ولو خص فقال لفقراء هذه السكة لم يجز كذا في وصايا
 خزنة المقتنين وفي الخثانية لوقال الله على ان اتصدق على جنس فتصدق على
 غيره ولو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور
 اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) وهذا ما خالف فيه الوصي الوكيل
 ولو استأجر الموصي الوصي لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط اهل وهي في الخثانية
 ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صححت والا فلا اه وقد نقلناه
 في كتاب الاجارة (ثم قال) ويحتمل ان في ان كلامه ما امين مقبول القول مع
 الميعين ويصح ابرأؤه ما عموما ويحب بعقد ما ويضمنان وكذا يصح حطه ما
 وتأجيله ما ولا يصح ذلك منه ما فيما لم يجب بعقدهما اه وقد نقلناه في كتاب
 الوصايا ونقلناه بعضه في كتاب المداينات (وقال في فن الحيل ما نصه) السابع
 عشر في الاجارات اشتراط المزمة على المستأجر يفسدها والحيلة ان ينظر الى قدر
 ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يؤثر المؤجر بصرفه اليها فيكون المستأجر وكيلا
 بالانفاق واذا ادعى المستأجر الانفاق لم يقبل منه الا بحجة ولو اشهد له المؤجر ان
 قوله مقبول بلا حجة لم يقبل الا بها والحيلة ان يجعل المستأجر له قدر المزمة ويدفعه الى
 المؤجر ثم المؤجر يدفع الى المستأجر ويأمره بالانفاق في المزمة فيقبل بلا بيان أو يجعل
 مقداره في يد عدل الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب الاجارة فراجع اه (ثم قال) التاسع
 عشر في الوكالة الحيلة في جواز شراء الوكيل المعين لنفسه ان يشترط
 بخلاف جنس ما أمر به أو بأكثر مما أمره أو بصرح بالشراء لنفسه بحضرة الموكل
 أو بوكل في شرائه الحيلة في صحة ابراء الوكيل عن الثمن اتفاقا انه امان يدفع له
 الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن له اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال)
 أراد الوكيل انه اذا أرسل المتاع للموكل لا يضمن فالحيلة ان يأذن له في بيعه وكذا
 لو أراد الايداع يستأذنه أو يرسله الوكيل مع أجيره لان أجبر الواحد من عباله
 أو يرفع الوكيل الامر الى القاضي فيأذنه في ارسالها اه وقد نقلناه في كتاب
 الامانات (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث الزكاة ما نصه) الوكيل
 يدفعها له دفعها الى قرابته ونفسه وباليبيع لا يجوز والفرق ان مبنى الصدقة على
 المساحة والمعاضة على المضايقة اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (وقال ايضا)

في فن الفروق في بحث الطلاق مانصه) للموكل عزل وكيله بالطلاق ولو وكلها بطلاقها
 لانه تمليك لها هـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف في تسكينه
 للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الوكالة الوكيل بشرأى شيء بعينه لو اشتراه
 لنفسه لا يبيع الا اذا خالف في الثمن الى غير أو الى جنس آخر غير الذي سماه
 والوكيل ينكح امرأة بعينها اذا زوجها من نفسه صح لانه فيه سفير ومعتبر هـ
 وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) قال له اشتر عبد زيد بنني وبينك فقال
 نعم ثم قال له آخر كذلك فقال نعم فاشتره كان بين الأمرين دون المشتري فلو لم يشتري
 حتى لقيه ثالث فقال كذلك فأجابه أيضا فهو للآخرين ولو كانا حاضرين
 علمنا بذلك كان بين المشتري والثالث لان وكالهما ارتدت لما علمنا كل واحد لا آخر
 اشترى عبد فلان ثم وكله آخر بشرائه فان قبل الوكالة لا بحضرة الاول فهو الاول
 وان بحضرة فهو الثاني والفرق ما قلناه هـ وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال)
 التوكيل بغير رضاء المحصم لا يجوز عند الامام الا ان يكون الموكل مسافرا أو مريضا
 أو مخدرة لكن انما لا يبيع اذا لم يكن الموكل حاضرا بنفسه فان كان حاضرا فابي
 المحصم التوكيل لا يسمع منه والفرق انه اذا كان غائبا تحقق تهمة من التلبيس
 بخلاف ما اذا كان حاضرا والله الموفق هـ (وقال أخو المؤلف في التسكين المذكورة
 من كتاب القضاء مانصه) وكذا وصي الميت يملك الا يصابه بلا أمر بخلاف الوكيل
 والفرق تعذر الاذن من الميت بخلاف الموكل هـ وقد نقلناه في كتاب القضاء
 والوصية (وقال المؤلف في كتاب الزكاة مانصه) المأمور بأداء الزكاة اذا تصدق
 بدراهم بنفسه اجزا اذا كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأمور قائمة هـ (وقال
 في كتاب الشركة مانصه) اختلف رب المال مع المضارب في التقسيم والاطلاق
 فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للموكل هـ وقد نقلناه في كتاب المضاربة
 (وقال في كتاب البيوع مانصه) من باع أو اشترى أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل
 الى ان قال والوكيل بالشراء لا تصح اقلته بخلافه بالبيع تصح ويضمن والوكيل
 بالعلم على خلافه هـ (وقال أيضا في كتاب البيوع) ولو وكله بطلاق زوجته
 منجزا فمعلقة على كاش لم تطلق هـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أيضا في
 كتاب البيوع مانصه) الشراء اذا وجد نفاذا على المباشر نفذ عليه فلا يتوقف
 شراء الفضولي ولا شراء الوكيل المخالف ولا اجارة المتولي أجيرا بدرهم ودانق بل

ينفذ عليهم اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوقف وكتاب الوصية (وقال في كتاب
القضاء والدعوى في بحث الابرأه العام مانصه) وفي دعوى القنية ان الابرأه العام
لا يمنع من دعوى الوكالة وفي الرابع عشر من دعوى البرازية ابرأه عن الدعوى ثم
ادعى عليه بوكالة أو وصاية مع اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال فيه أيضا
مانصه) لا تقبل شهادة كافر على مسلم الاتباع أو ضرورة فالاول اثبات توكيل
كافر كافر ابرأه بكافرين بكل حق له بالكوفة على خصم له كافر فثبت على خصم
مسلم آخر وكذا اشهادهم على عبد كافر بدين ومولا مسلم وكذا اشهادهم على
وكيل كافر موكلم مسلم وهذا بخلاف العكس في المسئلتين المذكورتين شهادة على المسلم
قصد أو فيما سبق ضمنها اه (ثم قال فيه مانصه) لا يقضى القاضى لنفسه ولا لمن
لا تقبل شهادته له الا في الوصية لو كان القاضى غريم ميث فثبت ان فلانا وصيه
مع وبرئ بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف
الوكالة عن غائب فانه لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضى مديون الغائب سواء
كان قبل الدفع أو بعده وتسامه في قضاء المجامع اه وقد نقلناه في كتاب الوصاية
(وقال في كتاب القضاء أيضا) ولا تسع البيعة على مقر الا في وارث مقر بدين على الميت
فتقام البيعة للتعدي الى ان قال وفي مدعى عليه أقرب بالوكالة فيثبتها الوكيل دفعا
للضرر اه (وقال فيه أيضا) القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصوصية الى
ان قال وعلى هذا لو شهدا ان فلانة زوجة فلان وكنت زوجها فلانا في كذا على
نهم منكر وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما وهي حادثة القتوى
اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال فيه أيضا) اثبات التوكيل عند القاضى
بلاخهم جائز ان كان القاضى عرف الموكل باسمه ونسبه اه (ثم قال أيضا) ولا يجوز
اثبات الوكالة والوصاية بلاخهم حاضرا اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال
في كتاب القضاء أيضا مانصه) ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تمنع
الا في أربعة الى ان قال الرابعة الشهادة بأن وكيله باعه من غير بيعانه اه (وقال
فيه أيضا) الجهة في المنكوحه تمنع الصحة الى ان قال وفي الوكالة فان في الموكل فيه
وتفاحشت صنعت والا فلا وفي الوكيل تمنع كهذا أو هذا وقيل لا اه (وقال في
كتاب الاقرار مانصه) الاقرار لا يجامع البيعة لانها لا تقام الا على منكر الا في أربع
في الوكالة وفي الوصاية الخ اه (وقال في كتاب الاقرار أيضا) من ملك الانشاء

ملك الاخبار كالوصى والمولى والمراجع والوكيل بالبيع اه (وقال في كتاب الهبة
 مانصه) فملك الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه ومنه لو
 وهبت من ابنها ما على أبيه لها فلعقد الهبة للتسليم ويتفرع على هذا الاصل
 لو قضى دين غيره على ان يكون له الدين لم يجز ولو كان وكيله بالبيع كما في جامع
 الفصولين اه (وقال في كتاب المداينات) ويفترع على ان الديون تقضى بأمتثالها
 مسائل الى ان قال ومنها الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان
 قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الا ببينة لانه يريد ايجاب الضمان على
 الميت بخلاف الوكيل بقبض العين كما في وكالة الوالو المحمية اه (وقال فيه أيضا
 مانصه) الا براء عن الدين فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط الى ان قال ولو وكل
 المدين ببراء نفسه قالوا صح التوكيل نظرا الى جانب الاسقاط ولو نظر الى جانب
 التملك لم يصح كالموكل به بان يبيع من نفسه واستشكل بانه عامل لنفسه وهو براءة
 نفسه والوكيل من يعمل لغيره واجنباء عنه في شرح السكندر في باب تفويض الطلاق
 اه (وقال أيضا في كتاب المداينات) الوكيل بالبراء اذا أبرأ ولم يصف الى موكله
 لم يصح كذا في الخزائن اه (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى الامين ثم أزاله
 لا يزول الضمان كالمستعير والمستأجر الا في الوكيل بالبيع أو بالحفظ أو بالاجارة
 أو بالاستئجار اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال فيه أيضا) والوكيل
 بقبض الدين بعده مودع فلا يملك الثلاثة كما في جامع الفصولين اه أى الايداع
 والاجارة والاعارة (ثم قال فيه) ولا أجر لوكيل الا بالشرط وفي جامع الفصولين
 الوكيل بقبض الوديعة اذا سمى لها أجر الباقى بها جاز بخلاف الوكيل بقبض الدين
 لا يصح استئجاره الا اذا وقت له وقتا اه (وقال في كتاب الامانات أيضا) كل أمين
 ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر
 اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته
 الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته
 لم تقبل الا ببينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الوالو المحمية القول للامين
 مع الميمن الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصى في نفقة زائدة خالفت الظاهر
 وكذا التولى اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الدعوى وكتاب الوصايا
 (ثم قال) الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الامانة بماله فانه ضامن

الى ان قال والسهمسار اذا خلط أموال الناس وأثمان ما باعه ضمن الا في موضع
جرت العادة بالاذن بالخياط الخ فراجعه (وقال فيه أيضا) المأذون له في شيء كاذنه
امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع وخرج عنه مائة ثمان المودع اذا أذن
انسانا في دفع الوديعة الى المودع فدفعها له ثم استحققت بيته بعد الهلاك فلا ضمان
على المودع والمستحق تفهين الدافع كما في جامع الفصولين اهـ وقد نقلناه في كتاب
الغصب (ثم قال فيه) تخلف الامين عند دعوى الرد والهلاك قبل لنفي التهمة
وقيل لا نكاره الضمان ولا يثبت الرد بعينه حتى لو ادعى الرد على الوصي وحاف
لم يضمن الوصي كذا في وديعة الميسر اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا وكتاب
الدعوى (وقال في كتاب الامانات أيضا) ادعى المودع دفعها الى مأذون مالكيها
وكذبا فالقول له في برأته لا في وجوب الضمان عليه المأذون له بالدفع اذا ادعاه
وكذبا فان كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كما
في فتاوى قارئ الهداية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى وكتاب الغصب وكتاب
المدائيات (وقال أيضا في كتاب الامانات مانعه) وفي وكالة البرازية المستبضع
لا يملك الابضاع ولا الايداع ولا ابضاع المطلقة كالوكالة اقرونة بالمشيئة حتى
اذا دفع له ثوبا وقال له اشترى به ثوبا صح كما اذا قال اشترى به أي ثوب شئت وكذلك
لو دفع اليه بضاعة وأمره ان يشتري له ثوبا صح والبضاعة كالمضاربة الا ان
المضارب يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح
أو نص على ذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب المضاربة (وقال فيه أيضا) القول
للمودع في دعوى الرد والهلاك الا اذا قال أمرتني بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه
ر به في الامر فالقول له بها والمودع ضامن عند أصحابنا خلافا لابن أبي ليلى كذا
في آخر الوديعة من الاصل للحمدة اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في
كتاب الشفعة) يصح الطلب من الوكيل بالشراء ان لم يسل أي الدار الى موكله فان
سلم لم يصح وبطلت وهو المختار والتسامي من الشفيع له صحيح مطلقا اهـ (وقال
فيه أيضا) حظ الوكيل بالبيع لا يلحق فلا يظهر في حق الشفعة اهـ وقد نقلناه
في كتاب البيوع (وقال في كتاب الوصايا) وفي الملتقط أنفق الوصي على الموصي
في حياته وهو معتقل اللسان يضمن ولو أنفق الوكيل لا يضمن اهـ (يقول جامعه)
وقوله يضمن أي يضمن الموصي ما أنفق الوصي وقوله لا يضمن أي لا يضمن الموكل

ما أنفقه الوكيل كذا في شرحها (وقال فيه أيضا) الوصي إذا أبرأهما وجب
بعقده صح ويضمن الا اذا أبرأ من كاتبه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب اه
وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال فيه أيضا) قال القاضي جعلتك وكيلًا في تركة
فلان كان وكيلًا بالامانة لا غير ولو زاد تشتري وتبييع كان وكيلًا فيهما ولو قال
جعلتك وصيًا في تركة فلان كان وصيًا في الكل اه (وقال في كتاب الفرائض)
الارث يجري في الاعيان وأما المحقوق فنهما لا يجري فيه كحق الشفعة الى أن قال
والوكالات والعواري والودائع لا تورث اه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الاقرار) *

المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالمحرية والنسب وولاء العتاقة
كما في شرح المجمع معلا بأنها لا تحتل النقص ويراد الوقف فان المقر له اذا ردّه
ثم صدقه صح كما في الاسعاف والطلاق والنسب والرق كما في البرازية اه وقد
نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الاقرار لا يجتمع البيعة لانها لا تقام الا على
منكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية وفي اثبات الدين على الميت وفي استحقاق
العين من المشتري كما في وكالة الخسائية اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها
ونقلناها كلها في كتاب القضاء أيضا (ثم قال) الاقرار للجهول باطل الا في مسألة
ما اذا رد المشتري المبيع بعيب فبرهن البائع على اقراره انه باعه من رجل ولم يعينه
قبل وسقط حق الرد كما في بيعوع الذخيرة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
(ثم قال) الاستحجار اقرار بعدم الملك له على أحد القولين الا اذا استأجر المولى
عبد من نفسه لم يكن اقرارا بمحرية كما في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة
وفي كتاب العتق (ثم قال) اذا أقربني ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في الخسائية
الا اذا أقرب بالطلاق بناء على ما أفق به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في
جامع الفصولين والقنية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) اقرار
المكره باطل الا اذا أقر السارق مكرها فقد أفق بعض المتأخرين بجهته كذا في سرقة
الظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب الحدود والسرقة (ثم قال) الاقرار اخبار
لا انشاء فلا يطيب له لو كان كاذبا الا في مسائل فانه انشاء يرتد بالرد ولا يظهر في حق
الزوائد المستهلكة ولو أقر ثم أنكر يحلف على أنه ما أقرب بناء على أنه انشاء ملك

لكن الصحيح فهمه على أصل المال من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى والولى
 والمراجع والوكيل بالبيع ومن له الخيارات وفاريه في إيمان الجامع اهـ (يقول جامعه)
 وقوله كالوصى أى الوصى لئلا يفتنه فانه لو أقر بالاستيفاء من مدينون الميت صح بخلاف
 وصى القاضى وقوله والولى أى فى النكاح فانه لو أقر والى بالنكاح على الصغير لم
 يجزى الا بشهود او تصدقه بعد البلوغ عند الامام وقال يصدق كذا فى شرحها (ثم قال
 صاحب الاشباه) قلت فى الشرح الا فى مسئلة استدانة الوصى على اليتيم فانه
 يملك انشاء دون الاخبار بها اهـ وقد نقلناه هذه المسائل فى أبوابها (ثم قال)
 المقر له اذا رد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شيء له الا فى الوقف كما فى الاسعاف
 فى باب الاقرار بالوفاء اهـ وقد نقلناه فى كتاب الوقف (ثم قال) الاختلاف
 فى المقر به يمنع الحجة وفى سببه لا أقربين ودية أو مضاربة أو أمانة فقال ليس لى
 ودية لكن لى عليك ألف من ثمن مبيع أو قرض فلا شيء له الا أن يعود الى
 تصدقه وهو مصرى ولو قال له أقرضتكها فله أخذها لا تفاهى على ملكه الا اذا
 صدقه خلافا لابي يوسف رحمه الله سبحانه وتعالى ولو أقر انها غصب فله مثلها للرد
 فى حق العين كذا فى الجامع الكبير المقر اذا صار مكذبا بشرع باطل اقراره فلو ادعى
 المشتري الشراء بألف والبائع بألفين وأقام البينة فان الشفيع يأخذها بألفين لان
 القاضى كذب المشتري فى اقراره وكذا اذا أقر المشتري بأن المبيع للبائع ثم استحق
 من يد المشتري بالبينة بالقضاء له الرجوع بالثمن على بائنه وان أقرانه للبائع كذا
 فى قضاء الخلاصة ومنه ما فى الجامع ادعى عليه كفاية معينة فأنكر فبرهن المدعى
 وقضى على الكفيل كان له الرجوع على المدينون اذا كان بأمره وخرج عن هذا
 الاصل مسئلتان فى قضاء الخلاصة يجمعهما ان القاضى اذا قضى باستصحاب الحال
 لا يكون تكذيبه الاولى ان المشتري لو أقر بالبائع أعتق العبد قبل البيع
 وكذبه البائع فقضى بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعقود حتى يعتق عليه
 الثانية اذا ادعى المدينون الايفاء أو البراءة على رب المال فجحد وحلف وقضى له
 بالدين لم يصرف الغريم مكذبا حتى لو وجدينة تقبل وزدت مسائل الاولى أقر المشتري
 بالملك للبائع صريحاً ثم استحق ببينة ورجع بالثمن لم يبطل اقراره فلو عاد اليه يوما
 من الدهر فانه يؤمر بالتسليم اليه اثنائية ولدت وزوجها غائب وفطم بعد المدة
 وفرض القاضى له النفقة ولها بينة ثم حضر الاب وفناه لاعن وقطع الذنب ولهما

أختان في تلخيص الجامع الكبير من الشهادة وعلى هذا لو أقر بجزئية عبد ثم اشتراه
عتق عليه ولا يرجع بالثمن أو بوقفية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومسئلة الوقف
مذكورة في الأسعاف قال لو أقر بأرض في يد غيره أنها وقف ثم اشتراها أو ورثها
صارت وقفاً وأخذة له بزمه اه وقد ذكر في البزائية من الوكالة طرفاً من
مسائل المقر إذا صار مكذباً بشرط ذكر في خزنة الأكل مسئلة في الوصية من
كتاب الدعوى وهي رجل مات عن ثلاثة أعياد وله ابن فقط فادعى رجل أن
اليت أوصى له بعدد يقال له سالم فأنكر الابن وأقر بأنه أوصى له بعدد يقال له
بزيع فبرهن المدعى قضي له بسالم ولا يطل اقرار الوارث بزيع فلو اشتراه
الوارث بزيع صح وغرم قيمته للموصى له اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها
(ثم قال) ثم ذكر بعدهما مسئلة تخالفهما فلتراجع قبل قوله وكذا في الاقرار
حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره فلو أقر المؤجر أن الدار لغيره لا تنسخ
الاجارة الا في مسائل لو أقرت الزوجة بدين فللداين حبسها وان تضرر الزوج
ولو أقر المؤجر بدين لا وفاء له الا من ثمن العين فله بيعها للقضائه وان تضرر
المستأجر ولو أقرت مجهولة النسب بأنها ابنة أب زوجها وصدها الاب انقمح
النكاح بينهما بخلاف ما إذا أقرت بالرق ولو طلقتها ثنتين بعد الاقرار بالرق لم يملك
الرجعة واذا ادعى ولد أمته المبيعة وله أخ ثبت نسبه وتعدى الى حرمان الاخ من
الميراث لكونه للابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب ولد حره في حياة أخيه صحت
وميراثه لولده دون أخيه كما في الجامع باع المبيع ثم أقر ان البيع كان تلحشة
وصدقه المشتري فله الرد على بائعه بالعيب كما في الجامع اه وقد نقلنا هذه المسائل
في أبوابها (ثم قال) الاقرار بشئ محال باطل كما لو أقر له بأرض يده التي قطعها
خمسمائة درهم ويدها صمحتان لم يلزمه شئ كما في التتارخانية من كتاب المحيل وعلى
هذا أفتيت بطلان اقرار انسان بقدر من السهام لو ارث وهو أزيد من القريضة
الشريعة لكونه محالاً شرعاً مثل الموات من ابن وبنت فأقر الابن ان التركة بينهما
نصفين بالسوية فالأقرار باطل لما ذكرنا ولكن لا بد من كونه محالاً من كل وجه
والافتقار ذكر في التتارخانية من كتاب المحيل انه لو أقر ان لهذا الصغير على ألف
درهم قرض أقرضه أو ثمن مبيع باعنيه صح الاقرار ان الصغير ليس من أهل
البيع والقرض ولا يتصور ان منه لكن انما يصح باعتباره ان هذا المقر محل اثبوت

الدين للصغير عليه في الجملة اه وانظر الى قولهم ان الاقرار للعمل صحيح ان بين سببا
صالحا كالبراث والوصية وان بين ما لا يصلح كالبيع والقرض بطل لكونه محالا
ملك الاقرار من لا يملك الانشاء فلو اراد احد الدائنين تأجيل حصته في الدين
المشترك وأبى الآخر لم يحز ولو اقرأه حين وجب وجب مؤجلا صح اقراره اه وقد
نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) ولا يملك المقذوف العفو عن القاذف ولو
قال المقذوف كنت مبطلا في دعوى سقط الحد كفي حيل التارخانية من حيل
المداينات اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (ثم قال) وفرضت عليه لو اقر
المشروط له الربيع أنه يستحقه فلان دونه صح ولوجه له لغيره لم يصح وكذا المشروط
له النظر على هذا اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وعلى هذا لو قال
المريض في مرض الموت لاحق لي على فلان الوارث لا تسمع الدعوى عليه
من وارث آخر وهي المحيـلة في ابراء المريض وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا قال
أبرأه فانه يتوقف كفي حيل المحاوي القدسي وعلى هذا لو اقر المريض بذلك
لاجنبي لا تسمع الدعوى عليه بشئ من الوارث فكذا اذا اقر لبعض ورثته كفي
البرازية وعلى هذا يقع كثيرا ان البنت في مرض موتها تقر بان الامتعة الغلانية
ملك ابها لاحق لها فيها وقد اجبت فيها مرارا بالحق ولا تسمع دعوى زوجها
فيها مستند لما في التارخانية من باب اقرار المريض معزيا الى العميون ادعى
على رجل مالا وأبنته وأبرأه لا يجوز براءته ان كان عليه دين وكذا لو أبرأ الوارث
لا يجوز سواء كان عليه دين أولا ولوانه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شئ ثم مات
جازا قراره في القضاء اه وفي البرازية معزيا الى حيل المحصاف قالت فيه ليس
لي على زوجي مهر اوقال فيه لم يكن لي على فلان شئ يبرأ عندنا خلافا للشافعي اه
وفيما قبله وبراء الوارث لا يجوز فيه قال فيه لم يكن لي عليه شئ ليس لوارثه ان
يدعي عليه شيئا في القضاء وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار وفي الجماع اقرار الابن
فيه انه ليس له على أبيه شئ من تركته أمه صح بخلاف ما لو أبرأه أو وهبه وكذا
لو أقر بقبض ماله منه اه فهذا صريح فيما قلناه ولا ينافيه ما في البرازية معزيا
الى الذخيرة وقوله ماله منه لا مهر لي عليه أولا شئ لي عليه أو لم يكن لي عليه مهر قيل
لا يصح وقيل يصح والصحيح انه لا يصح اه لان هذا في خصوص المهر لظهور انه
عليه غالباً وكلامنا في غير المهر ولا ينافيه أيضا ما ذكر في البرازية بعده أيضا ادعى

عليه مالا وديونا ووديعة فصالح مع الطالب على شيء يسير سرا أو قد الطالب في العلانية انه لم يكن له على المدعي عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات ليس لورثته ان يدعوا على المدعي عليه وان برهنوا على انه كان لمورثنا عليه أموالا لكنه بهذا الاقرار قصد حرماننا لا تسمع وان كان المدعي عليه وارث المدعي وجرى ما ذكرنا فبرهن ببقية الورثة على ان أبانا قصد حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه أموال تسمع اهـ لكونه متهما في هذا الاقرار لا تقدم الدعوى عليه والصالح معه على يسير والكلام عند عدم قرينة تدل على التهمة ولا ينافيها أيضا ما في البرازية أقر فيه بعد لامرأته ثم أعتقه فان صدقه الورثة فيه فالعتق باطل وان كذبوه فالعتق من الثلث اهـ لان كلامنا فيها اذا انقضاء من أصله بقوله لم يكن لي أو لاحق لي وأما مجرد الاقرار للوارث فوقوف على الاجازة سواء كان بين أو دين أو قبض دين منه أو ابراء الا في ثلاث لو أقر بتلاف وديعة المعروفة أو أقر بقبض ما كان عنده وديعة أو قبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه كذا في تلخيص الجامع وينبغي ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة أو العارية والمعنى في السكك انه ليس فيه اشارة لبعض فاعتنم هذا التمهيد فانه من مفردات هذا الكتاب وقد ظن كثير مما لا خبرة له بنقل كلامهم وفهمه ان النفي من قبيل الاقرار للوارث وهو خطأ كما سمعته وقد ظهر لي ان الاقرار منها بان الشيء الغلاني ملك أبي أو أمي وانه عندي عارية بـ نزلة قولها لاحق لي فيه فيصح وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث لانه فيما اذا قال هذا الغلاني فليتلأمل وراجع المنقول وفي جناسات البرازية ذكر بكر اشهاد المجرور ان فلانا لم يكن جرحه ومات المجرور منه ان كان جرحه معروفا عند المحاكم والناس لا يصح اشهادهم وان لم يكن معروفا عند المحاكم والناس يصح اشهادهم لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه لم يقبل لان القصاص حق الميت الخ اهـ وقد نقلناه في كتاب الجناسات (ثم قال) ونظيره ما اذا قال المقتدوف لم يقتدوني فلان ان لم يكن قذف فلان معروفا يسمع اقراره والا لا اهـ وقد نقلناه في كتاب الحدود (ثم قال) الفعل في المرض أحط رتبة من الفعل في الصحة الا في مسألة اسناد الناظر النظر لغيره بلا شرط فانه في مرض الموت صحيح لا في الصحة كما في التهمة وغيرها اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وفي كافى المحاكم من باب الاقرار

في المضاربة لو أقر المضارب بربح الف درهم - ثم قال غلطت أنها خمس مائة
لم يصدق وهو ضامن لما أقر به اه وقد نقلناه في كتاب المضاربة (ثم قال) اختلفا
في كون الاقرار للوارث في الهبة أو في المرض فالقول لمن ادعى أنه في المرض
أو في كونه في الصغير أو البلوغ فالقول للمدعى الصغير كذا في اقرار البرازية وكذا
لو طلق أو أعتق ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان أسند إلى حال المجنون فان كان
معهودا قبل والالا اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال) مات
المقر له فبرهن وارثه على الاقرار ولم يشهدوا ان المقر له صدق المقر أو كذبه يقبل
كما في القنية أقر في مرض موته بشئ وقال كنت فعلته في الهبة كان بمنزلة الاقرار
في المرض من غير اسناد إلى زمن الهبة قال في الخلاصة ولو أقر في المرض الذي
مات فيه أنه باع هذا العبد من فلان في هبته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري
فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر اثبات وفي العمادية
لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه اه وتما م
في شرح منظومة ابن وهبان مجهول النسب اذا أقر بالرق لانسان فصدقه المقر له
صح وصار عبده ان كان قبل تأكد حريته بالقضاء أما بعد قضاء القاضي عليه بحد
كامل أو بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره
بالرق فأحكامه بعده في الجنائيات والحدود أحكام العبد وتما م في شرح المنظومة
وفي المنتقى يصدق الا في خمسة زوجته ومكاتبه ومديره وأم ولده ومولى عتقه
أقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تقبل الا برهان كذا في البرازية وظاهر كلامهم ان
القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على أنه حر فانه يقبل لان القضاء بالملك
يقبل النقص لعدم تعديده كما في البرازية بخلاف ما لو حكم بالنسب فانه لا يسمع
دعوى أحد فيه لغير المحكوم له ولا برهانه كما في البرازية لما قدمنا ان القضاء
بالنسب مما يتعدى اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) فعلى هذا لو أقر
عبد لمجهول انه ابنه فصدقه ومثله يولد له له وحكم به بطريقه لم تصح دعواه بعد
ذلك انه ابن لغير العبد المقر وهي تصلح حيلة لدفع دعوى النسب بشرط في
التنزيب تصديق المولى وفي القيمة من الدعوى مثل - لي بن أحمد عن رجل
مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جاء رجل وادعى ان هذا الميت كان أبي
وأثبت النسب عند القاضي بالشهود ان أباه أقر انه ابنه وقضى القاضي له بثبوت

النسب ويقول له الوارثون بين ان هذا الرجل الذي مات نسك أمك هل يكون هذا
دفعاً فقال ان قضى القاضى بثبوت النسب ثبت نسبه وبنوته ولا حاجة الى الزيادة
اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) جهالة المقر تمنع صحة الاقرار الا في
مسئلة ما اذا قال لك على أحدنا ألف درهم وجمع بين نفسه وعبداه الا في مسلتين فلا
يصح ان يكون مديونا أو مكاتباً كذا في الملتقط الاقرار بالجهول صحيح الا اذا قال
على عبد أو دارفانه غير صحيح كما في البرازية (ثم قال) على من شاة الى برة لا يلزمه
شئ سواء كان بعينه أو لا اه اذا أقر بجهول لزمه بيانه الا اذا قال لا أدري له على
سدس أو ربع فانه يلزمه الاقل كما في البرازية اذا تعدد الاقرار بموضعين يلزمه
الشيطان الا في الاقرار بالقتل لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكان
له ابنان وكذا في العبد وكذا في التزويج وكذا في الاقرار بالجراحة فهي ثلاث كما
في اقرار منية المفتي اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وكتاب النكاح (ثم قال) اذا
أقر بالدين بعد الابراء منه لم يلزمه كما في التتارخانية الا اذا أقر لزوجه بمهر بعد
هبتها المهر على ما هو المختار عند الفقهاء ويجعل زيادة ان قبلت والاشبه خلافه
لعدم قصدها كما في مهر البرازية واذا أقر بأن له ما في ذمته كسوة ماضية ففي
فتاوى الهداية انها تلزمه ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فان
ادعت بلا قضاء ولا رضاه لم يسمها للاسقوط والاسمها ولا يستفسر المقر اه يعني
فاذا أقر بأنها في ذمته حمل على انها قضاء أو رضاه فيلزمه اللهم الا اذا صدقت
المرأة انها بغير قضاء أو رضاه بعد اقراره المطلق فينبغي ان لا يلزمه اه وقد نقلناه
في كتاب النكاح وكتاب الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه
هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الاقرار (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب
الا بالنية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيصحان بدونها أى النية وكذا الابداع
والاعارة وكذا القذف والسرقة اه (ثم قال في أواخر القاعدة الثانية
الامور بمقتضى ما صدق في الفروع مانصه) ولو كرر لفظ الطلاق فان قصد الاستئناف
وقع الكل أو التوكيد فواحدة ديانة والكل قضاء وكذا اذا أطلق ولو قال أنت
طالق واحدة في اثنتين فان نوى مع اثنتين فثلاث دخل بها أو لا فان نوى وفنتين
فثلاث ان كان دخل بها والا فواحدة كما اذا نوى الطرف أو أطلق ولو نوى الضرب
والحساب فكذلك وكذا في الاقرار اه (وقال في قاعدة الاصل براءة الذمة

مانصه) ولوأقربحق أو شيء قبل تفسيره بماله قيمة والقول للمقرع عيئنه ولا يرد
 عليه ما لو أقرب دراهم فأنهم قالوا يلزمه ثلاثة دراهم لانها أقل الجمع مع ان فيه
 اختلافاً فتبيل أقله اثنان فينبغي ان يحتمل عليه لان الاصل البراءة لانا نقول
 المشهور أنه ثلاثة وعليه يبنى الاقرار اهـ (وقال في قاعدة الاصل العدم
 مانصه) ولذا قال في الكنز وان قال أخذت منك ألفاً وديعة وهلكت وقال
 أخذتها غصباً فهو ضامن ولو قال أعطيتها وديعة وقال غصبتها لا اهـ وقد
 نقلنا بقيته في كتاب الغصب (ثم قال) ومنها لو قال غصبت منك ألفاً
 وربحت فيها عشرة آلاف فقال المغموب منه بل كنت أمرتك بالتجارة بها
 فالقول للمالك كما في اقرار البرازية يعني لعمرك بالاصل وهو عدم الغصب اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في قاعدة الاصل اضافة المحادث الى أقرب
 أوقاته مانصه) ومنها لو كان في يد رجل عبد فقال رجل فقأت عينه وهو في ملك
 البائع وقال المشتري فقأتها وهو في ملكي فالقول للمشتري فيما أخذ أرشاه اهـ (وقال
 في قاعدة الاصل اضافة المحادث الى أقرب أوقاته مانصه) ومما فرغته على الاصل
 ما في التهمة وغيره لو أقروا لورث ثم مات فقال المقر له أقرب في التهمة وقالت الورثة
 في مرضه فالقول قول الورثة واليمنة بينة المقر له وان لم تقم بينة وأراد استخلاصهم
 فله ذلك اهـ (ثم قال) ونرج عنه أيضاً ما لو قال العبد لغيره بعد العتق قطعت
 يدك وأنا عبد وقال المقر له بل قطعتها وأنت حر كان القول للعبد وكذا لو قال
 المولى لعبد قد أعتقه قد أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد فقال
 المعتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب
 (ثم قال) وكذا لو كبل بالبيع اذا قال بعث وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد
 العزل كان القول للموكل ان كان المبيع متهلكاً وان كان قائماً فالقول قول
 الموكل وكذا في مسألة الغلة لا يصدق المولى في الغلة القائمة اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الغصب (ثم قال) ومما وافق الاصل ما في النهاية لو أعتق أمته ثم قال لما قطعت
 يدك وأنت أمي فقالت هي بل قطعتها وأنا حرة فالقول لها وكذا في كل شيء أخذته
 منها عند أبي حنيفة وأبي يوسف ذكره قبيل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى
 نظردقيق للفرق بينها وفي الجمع من الاقرار لو أقر حربي أسلم بأخذ المال قبل
 الاسلام أو باتلاف خبر بعده أو مسلم بمالي حربي في الحرب أو بقطع يده متقه قبل

العتق فكذبوه في الاسناد أفتى محمد بعدم الضمان في الكل وقال لا يضمن اه وقد نقلنا هذه العبارات في المجناتيات أيضا (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ومنه الوقال هذه الدار لزيد كان اقرارا بالملك له حتى لو ادعى انها مسكنه لم يقبل وفي النزائية قوله فلان ساكن هذه الدار اقرارا بكونها له بخلاف زرع فلان أو غرس أو بني وادعى انه فعل ذلك بالأجر فهو للقرا (وقال في خاتمة فيها فوائد في تلك القاعدة أعني اليقين لا يزول بالشك الى أن قال في الفائدة الثانية مانصه) وحاصله ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لانهم يريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح أحدهما ولذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال له على ألف في ظني لا يلزمه شيء لانه للشك اه (ثم قال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب مانصه) وفي اقرار النزائية صوابه ان الانسان عند الشهود فادعى مالكة الضمان وقال كانت نجسة لوقوع فارة فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لا على عدم النجاسة وكذلك أتلف محمد طواف فطوبى بالضمان فقال كانت ميتة فأتلفتم الا يصدق وللشهود أن يشهدوا انه محمد كحي بحكم المحال قال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهو لو ان رجلا قتل رجلا وقال كان ارتد أو قتل أبي فقتلته قصاصا أو للردة لا يسمع فأجاب وقال لانه لو قبل لا تدى الى فتح باب العدو ان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يهل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم أهون حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم يحبس حتى يقر أو يحلف واكتفى بيمين واحدة في المال وبخمس مائة في الدم اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الغصب ونقلناه في كتاب المجناتيات (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) وكذا اللفظ الناذر والموصى والمحالف وكذا الاقرار برتبني عليه أى العرف الا فيما يذكروا في مسائل الايمان اه (قال في فصل تعارض العرف مع الشرع من المبحث الرابع العرف الذي يحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر مانصه) وأما الاقرار فهو اخبار عن وجوب سابق وربما يقدم الوجوب على العرف الغالب ولذا لو أقر بدراهم ثم فسرهما انها زبوف أو بنهرجة يصدق ان وصل وان أقر بألف من ثمن متاع أو قرض لم يصدق عند الامام اذا قال هي زبوف وصل أو فصل وصدقا ان وصل وان أقر بألف غصبا أو ودعة ثم قال هي زبوف يصدق

مطلقا وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لان الدعوى والاقرار اخبار بما تقدم فلا يقيد به العرف المتأخر بخلاف العقد فانه باشره للعالم فقيده العرف قال في البرازية من الدعوى معزيا الى اللامنى اذا كانت النقود في البلد مختلفة أحدها أروج لا تصح الدعوى ما لم يبين وكذا لو أقر بعشرة دنانير حر وفي البلد نقود مختلفة جرها لا يصح بلا بيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الأروج اه وقد أوسعنا الكلام على ذلك في شرح الكثر من أول البيع اه وقد نقلنا بعضه في كتاب البيع وكتاب الدعوى (قال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم المحلل مانصه) ومنها الاقرار قال الزيلعي فيما لو أقر بعين أو دين لو ارثه ولا جنبي لم يصح في حق الاجنبي أيضا اه وفي الجمع من الاقرار لو أقر لو ارث مع اجنبي فتكاذبا البئر كة فهو صحيح في الاجنبي اه (وقال في القاعدة الرابعة التسابع تابع مانصه) ومنها يصح الاقرار له أى المحل ان بين المقر سببا صالحا وولد لا قل من ستة أشهر اه (ثم قال في القاعدة المذكورة) ومنها يصح الاقرار به وان لم يبين له سببا اذا جاءت به لا قل المدة في الادعى وفي مدة يتصور عند أهل الخبرة في البهاث اه (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدربا بالشبهات مانصه) ولا يصح اقرار السكران بالمحدود والمخالصة الا أنه يضمن المال اه وقد نقلنا هذه في كتاب المحدود أيضا (وقال في القاعدة الحادية عشر السؤال مما دى في الجواب مانصه) وفي اقرار الغنية قال لا تحرى عليك كذا فادفعه الى فقال استهزاء نعم أحسنت فهو اقرار عليه ويؤاخذ به اه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى أن قال الثامنة سكوت المقر له قبول ويرتد بده اه (ثم قال) الثامنة عشر سكوت القن وانقياده عنديعه أو دهنه أو دفعه بجنانية اقرار برقه ان كان يعقل بخلاف سكوته عندا جاريته أو عرضه للبيع أو تزويجه اه (ثم قال) الرابعة والعشرون سكوته عند بيع زوجته أو قرينه عقارا اقرار بأنه ليس له على ما أفتي به مشايخ ممرقند خلافا لمشايخ بخارى فينظر المقتى الخامسة والعشرون رأى يبيع عرضا أو دارا فتصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت تسقط دعواه اه وقد نقلنا ذلك أيضا في مسائل شتى كما فعل في الكثر والتنوير (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسى والمجاهل مانصه) وقالوا الاستام جارية متقبة أو ثوبا ملفوفا فظهر انه ملكه بعد الكشف

قيل بعد إذا ادعاه للجهل في موضع الخفاء وقيل لا والمعتمد الاول وقالوا بعد
 الوارث والوصى والمتولى بالتناقص للجهل وقالوا اذا قبلت الخلع ثم ادعت الثلاث
 قبله تسمع فاذا برهن استردت البديل للجهل في محله ولو قبل الكتابة وأدى البديل
 ثم ادعى الاعتاق قبله تسمع واسترداذا برهن وقالوا اذا باع الاب أو الوصى ثم ادعى
 انه وقع بعين فاش وقال لم أعلم تقبل وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقص
 في الحرية والنسب والطلاق اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) وفي اقرار
 اليتيم سئل علي بن أحمد عن رجل أقر أن لفلان عليه حنطة من سلم عقدها بينهما
 ثم انه قال بعد ذلك سألت الفقهاء عن العقد فقالوا هو فاسد فلا يجب على ثني والمقر
 معروف بالجهل هـ بل يؤخذ باقراره فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل اه
 (وقال قبله) اذا أقر بالطلاق الثلاث على ظن صدق المفتي بالوقوع ثم تبين
 خطأؤه باقضاء الاله لم يقع ديانة ولا يصدق في الحكم اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق أيضا (وقال في أحكام السكران مانصه) وقدمنا في الفوائد انه من
 محرم كالصاحي الا في ثلاث الردة والافرار بالحدود الخاصة والشهادة على شهادة
 نفسه اه (وقال في أحكام العبد مانصه) ولا ينفذ اقراره بمال مأذونا كان
 أو مكتبا الا باذن مولاه الا اذا أقر المأذون بما في يده ولو بعد حجره وكذا اقراره
 بجنابة موجبة للدفع أو الغداء غير صحيح بخلافه بحد أو قوداه وقد نقلناه في كتاب
 الاذن والتحجر (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) وقد وقعت حادثة الفتوى
 ابراه عامنا ثم أقر بعد بالمال المبرأ عنه فهل يعود بعد سقوطه فأجبت بأنه لا يعود
 لما في جامع الفصولين أي من العاشر برهن انه ابرأني من هذه الدعوى ثم ادعى
 المدعي ثانيا انه أقر لي بالمال بعد ابرأني فلو قال المدعي عليه ابرأني وقبلت الابراه
 أو قال صدقت فيه لا يصح هذا الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقبله يصح الدفع
 لاحتمال الرد والابراه يرتد بالرد فيبقى المال عليه اه وفي التتارخانية من كتاب
 الاقرار لو قال لاحق لي عليك فأشهد لي عليك بألف درهم فقال نعم لاحق لك على
 ثم أنه هدأن له عليه ألف درهم والشهود يسمعون هـ إذا كاه فهذا باطل ولا يلزمه
 ثني ولا يبع الشهود أن يشهدوا عليه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى أيضا
 (وقال آخر أحكام المحارم مانصه) فائدة يترتب على النسب اثنا عشر حكما إلى أن
 قال وعدم صحة الوصية عند المزاحمة ويلحق بها الاقرار بالدين في مرض موته اه

(وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأما الاقرار بها ففي اقرار البرازية كتب كتابا فيه اقرار بين يدي الشهود فهذا على أقسام الاول أن يكتب ولا يقول شيئا وأنه لا يكون اقرارا فلا تحمل الشهادة بأنه اقرار قال القاضي النسفي ان كتب مصدرا رسوما وعلم الشاهد حل له الشهادة على اقراره كما لو أقر كذلك وان لم يقل أشهد على به فعلى هذا إذا كتب للغائب على وجه الرسالة ما بعد فلك على كذا يكون اقرارا لان الكتاب من الغائب كالخطاب من المحاضر فيكون متكما والعامة على خلافه لان الكتابة قد تكون للتعجربة وفي حق الاخرس يشترط أن يكون معنونا مصدرا وان لم يكن الى الغائب الثاني كتب وقرأ عند الشهود لهم أن يشهدوا به وان لم يقل أشهدوا على الثالث أن يقرأ هذا عندهم غيره فيقول الكتاب أشهدوا على بما فيه الرابع أن يكتب عندهم ويقول أشهدوا على بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا اه وقد نقلنا بقبته في كتاب الطلاق وكتاب الدهوى والعتيق (ثم قال) وفي اجارة البرازية أمر الصك بكتابة الاجارة وأشهد أولي المهر العقد لا ينعقد بخلاف صك الاقرار والمهر اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) واختلافها فيما لو أمر الزوج بكتب الصك بطلاقها فقبل يقع وهو اقرار به وقبل هو وكيل ولا يقع حتى يكتب وبه يفتى وهو الصحيح في زماننا كذا في القنية وفيها بعده وقبل لا يقع وان كتب الا اذا نوى الطلاق اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) وأما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتبي كتب صكها بخط يده اقرارا بمال أو وصية ثم قال لا تراشده على من غير أن يقرأه وسمع ان يشهد الخ وقد نقلنا بقبته في كتاب الوصايا فراجع اه (وقال في بحث القول في الدين مانصه) وفي كافي المحاكم من الاقرار لاحق ليقبله يبرأ من العين والدين والكفالة والاجارة والمحد والقصاص اه وبه علم انه يبرأ من الاعيان في الابرأه العام اه وقد نقلنا بقبته ذلك في كتاب الصلح فراجع اه (ثم قال) ثم قال فيها اي القنية لوقالت المهر الذي على زوجي لو الذي لا يجوز اقرارها به اه أي ولا يعتبر بما كالعدم الاضافة اه شرح وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنقصه مانصه) ومنها تقديم الدين المقربة في الصحة وما كان معلوم السبب على الدين المقربة في المرض اه (وقال في آخر الفن الثالث مانصه) «فائدة» اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قوله اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح قالوا لو أبرأ

أو أقرله ضمن عقد فاسد فسد الأبراء اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (وقال في فن
 الالغاز في بحث العتق مانصه) أي رجل أقر بعتق عبده ولم يعتق فقل إذا أسنده
 إلى حال صباه اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في فن الالغاز مانصه)
 اه الأقرار أي إقراره لا بد من تكراره فقل الأقرار بالزنا والأقرار بالدين على غير ظاهر
 الرواية ذكره ابن الشحنة والثاني من أغرب ما يكون والنظر انه لا وجود لتلك
 الرواية اه (ثم قال في فن الالغاز في بحث الوديعة مانصه) أي رجل ادعى وديعة
 فصدقه المدعي عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل إذا أقر الوارث بان المتروكة
 وديعة وعلى الميت دين لم يصح إقراره ولو صدقه الغرماء فيقضي القاضي دين الميت
 ويرجع المدعي على الغرماء لتصدقهم وكذا في الأجرة المضاربة والعارية
 والجرهن اه وقد نقلناه في كتاب الأمانات ونقلنا هذه المسائل في أبوابها (وقال في
 فن الحيل مانصه) * الثامن عشر في منع الدعوى * إذا ادعى شيئا باطلا فالحيلة تمنع
 الخصم ان يقربه لابنه الصغير أو لاجني وفي الثاني اختلاف أو بغيره لغيره خفية
 فيعرضه المستعير للبيع فيساومه المدعي فتبطل دعواه ولو ادعى علم العلم به ولو
 صبغ الثوب فساومه بطلت دعوته ولو قال لم أعلم الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب الدعوى
 (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث العتق مانصه) أعتق أحدهما ثم
 قال لم أعن هذا يعتق الآخر وكذا في المطلاق بخلافه في الأقرار فانه لا يتعين الآخر
 لان البيان واجب فيه ما فكان تعييننا قامة له اه وقد نقلناه في كتاب العتق
 (وقال أحد المؤلفين في تكملته للفن السادس فن الفروق في بحث اللقيط مانصه)
 لو كان اللقيط امرأة أقرت بالرق لرجل وصدقها كانت أمته غير أنه لا يقبل قولها
 في حق الزوج حتى لا يبطل نكاحه ولو أقرت انها ابنة أبي الزوج وصدقها الأب
 ثبت النسب وبطل النكاح والفرق ان الابنية تنافي النكاح ابتداء وبقاء
 والرق لا ينافي به ولو طلقها واحدة وأقرت بالرق صار طلاقها ثنتين ولو كان طلقها
 ثنتين ثم أقرت به ملك رجعتها والفرق انها بالأقرار به بعد الثنتين تريد ابطال
 حق ثابت له بخلاف ما لو كان بعد رجعة لان حق الرجعة لا يبطل بهذا الأقرار ولو
 كانت معسدة فأقرت بالرق بعد مضي حيزتين كان له ان يراجعها في الثالثة ولو
 أقرت في الحيزة الاولى فتركها حتى مضت حيزتان لا يتمكن من الرجعة والفرق
 ان إقرارها غير مبطل ههنا وقتها ومبطل في الفصل الاول والله تعالى الموفق اه وقد

نقلناه في كتاب المقيط (ثم قال أخوان المؤلف في الفن السادس فن الفروق) «كتاب
الاقرار» قال غيره لي عليك ألف فقال ذلك الغير الحق أو الصدق أو قال حقا
أو صدقا صدقا كان اقرارا ولو قال الحق حق والصدق صدق لا والفرق انه
صدقه في الاول دون الثاني كتب بخطه حقا على نفسه أو أملاه وقال اشهدوا على
به جازا قراره وان لم يقره رأه عليهم ولم يامرهم بالشهادة لا يكون اقرارا والفرق ان
الكتاب محتمل فاذا أمر زال الاحتمال فان كتب لنفسه لا يكون اقرارا اه
(وقال أخوان المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب الوديعة مانصه) أخذت منك
ألفي درهم ألفا وديعة وألفا غصبا وأهلك الوديعة وهذه المصوبة وقال رب
للمال بل المالك المصوبة فالقول له ولو قال أودعني ألفا وغصبتك ألفا فهل كنت
الوديعة وهذه المصوبة فالقول للمقر والفرق انه في الاول أقر بسبب الضمان
وهو الاخذ ثم ادعى خروجه عنه وفي الثاني لم يقر بالضمان وإنما أقر بفعل الغير
وهو الايداع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال أخوان المؤلف في التكملة
المذكورة من كتاب الاكراه مانصه) ولو أكره ليقرب بحد أو نسب أو قطع لا يلزمه
اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الطلاق
مانصه) السكران كالصاحي الا في الاقرار بالمحدود والمخالصة والردة الخ وقد
نقلنا بقيته في كتاب المحدود (وقال أيضا في كتاب الطلاق مانصه) استثناء
الحكل من الكل باطل وقرع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء انه لو أقر
بقبض عشرة دراهم جيا ودخل متصلا لا انه يوفى لم يصح الاستثناء لانه استثناء
الحكل من الكل كما لو قال له على مائة درهم ودينار الا مائة درهم ودينار
لا يصح اه (وقال في كتاب العتق مانصه) المعتق لا يصح اقراره بالرق قلت الا في
مسئله لو كان المعتق مجهول النسب وأقر له بالرق لرجل وصدقه المعتق فانه يبطل
اعتناقه كما في اقرار التخيص اه (وقال أول كتاب اليسوع في بحث الحمل مانصه)
ولا يفرد بحكم مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب الا في مسائل احدي عشرة يفرد
فيها في الاعتاق والتدبير والوصية والاقرار اه (وقال في أول كتاب القضاء
مانصه) وفي اقرار البرازية ادعى مالا فقال المدعى عليه كل ما يوجب في تذكرة المدعى
بخطه فقد انتمت لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدك فعلى الا اذا كان
في الجريدة شيء معلوم أو ذكر المدعى شيئا معلوما فقال المدعى عليه ما ذكرنا كان

تصديقاً لان التصديق لا يلحق بالجهول وكذا اذا أشار الى الجريدة وقال ما فيها
فهو على كذا ذلك يصح ولولم يكن مشاراً اليه لا يصح للمهالة اهـ (وقال في كتاب
القضاء أيضاً مانصه) لا تسمع الدعوى بعد البراء العام نحو لاحق لي قبله الاضهان
الدرك فانه لا يدخل فيه الى ان قال وما اذا أبرأ الوارث الوصي أبرأ عاملاً بان أقر أنه
قبض تركته والده ولم يبق له حق فيها الا انه متوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئاً من
تركة أبيه وبرهن تقبل وكذا اذا أقر الوارث انه قبض جميع ماعلى الناس من
تركة أبيه ثم ادعى على رجل ديناً تسمع كذا في المحانية وبحت فيه الطرسوسي بحسبنا
رده ابن وهبان الخ فراجعوه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال فيه بعد ذلك مانصه)
وفي اجازات البرازية ان البراء العام انما يمنع اذا لم يقرب بأن العين للدعي فان أقر
بعده ان العين للدعي سلمها له ولا يمنع البراء اهـ (ثم قال) أقر أنه له ثم ادعى انه
شراه بلاتاريخ يقبل بخلاف ما لو قال لاحق لي قبله ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن انه
حادث بعد البراء والفرق في جامع الفصولين ثم اعلم ان قولهم لا تسمع الدعوى بعد
البراء العام لا يبحى حادث بعده يفيد جواب حادثة أقر ان في ذمته لفلان كذا
وأبرأه عاملاً ثم ادعى بعده ما انه أقر بعده ما ان لا شيء له في ذمته فانه تسمع دعواه
وتقبل بينته ولا يمنعها البراء العام لانه انما ادعى بما يبطل بعده لاحق له وقول
قاضين ان في الصلح انه لو برهن بعده على اقراره قبله بأنه لاحق له لم يقبل ولو
برهن بعده على اقراره بعده انه لاحق له وانه مبطل فيما ادعى يقبل اهـ يدل على
ما ذكرناه من ان اقراره بعد البراء العام مبطل ولكن في جامع الفصولين من
التناقض كفل منه بالف لرجل يدعيه فبرهن الكفيل على اقرار المكفول له وهو
يجحد انها قار أو ممن نخر لا تقبل ولو أقر بها الطالب عند القاضى برئاً وانما
لا تقبل البينة على الاقرار لانها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنا للتناقض
لان كفالته اقرار ببحثها اهـ (وقال فيه أيضاً مانصه) من عمل اقراره قبل بينته
ومن لا فلا اذا ادعى ارباً أو نفقة أو حضنة فلو ادعى انه أخوه أو جده أو ابن ابنة
لا يقبل بخلاف الابوة والبنوة والزوجة والولاء بنوعيه وكذا معتق أبيه وهو من
مواليه وتماه في باب دعوى النسب من المجامع اهـ (وقال في كتاب القضاء
أيضاً مانصه) ولا تسمع البينة على مقر الافي وارث مقر بدين على الميت فتقام البينة
للمدعى وفي مدعى عليه أقر بالوصاية فبرهن الوصي وفي مدعى عليه أقر بالوكالة

فثبتها الوكيل دفعا للضرر قال في جامع الفصولين فهو اذ يدل على جواز اقامتها
 مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا أصلا اه
 ثم رأيت رابعا كتبه في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البيعة به مع
 اقرار المستحق عليه ليمكن من الرجوع على بائعه ولا نسمع على ساكت الا في
 مسئلة ذكرناها في دعوى الشرح ثم رأيت خامسا في القنية ممنز بالي جامع
 البرعزي لو خصم الاب بحق على الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام
 البيعة عليه مع اقراره بخلاف الوصي وأمين القاضى اذا أقر خرج عن الخصومة اه
 ثم رأيت سادسا في القنية لو اقر الوارث للوصى له فانها تسمع البيعة عليه مع اقراره
 ثم رأيت سابعا في اجارة منية المفتى أجردا به بعينها من رجل ثم من آخر
 فأقام الاول البيعة فان كان الآخر حاضرا تقبل عليه البيعة وان كان مقرا
 بما يدعيه هذا المدعى وان كان غائبا لا تقبل اه (ثم قال أيضا في كتاب
 القضاء مانعه) اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فيبينة الاكراه
 أولى في البيع والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقول بالمدعى
 الصحة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال فيه أيضا مانعه) وذكر
 في القنية في باب ما يبطل دعوى المدعى قال سمعت شيخ الاسلام القاضي
 علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه بمال في صلح
 ويشهد عليه ثم يدعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا ونحن نقى ان أقام
 على ذلك بينة تقبل وان كان متناقضا لاننا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار اه (وقال
 فيه أيضا) لا تقبل شهادة المغفل ويقبل اقراره كافي للولوية اه (وقال فيه أيضا)
 طلب الشراء يمنع دعوى المالك وكذا الاستيداع لا لا ضرورة كما اذا خاف من
 الغاصب تلف العين فاشترها أو أخذها وديعة ذكره العمادى في الفصول وفي جامع
 الفصولين لكن بصيغة ينبغي اه (وقال فيه أيضا) الجهالة في المنكوحه تمنع
 الصحة الى أن قال وفي الاقرار لا تمنه الا في مسئلة ذكرناها في باب اه (وقال فيه
 أيضا) التمديق اقرار الا في الحدود كافي الشرح من دعوى الرجاء اه (وقال
 في كتاب الصلح مانعه) طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا
 ومطلب الصلح والابراء عن المال يكون اقرارا اه (وقال في كتاب الهبة تمليك
 الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه الى أن قال وليس منه

ما اذا أقر الدائن الدين لفلان وان اسمه عارية فيه فهو صحيح لسكونه اخبارا
لا تملكوا ويكون للقرولاية قبضه كافي البرازية اه (وقال في كتاب المداينات)
اذا أقر بأن دينه لفلان صح وحمل على انه كان وكيله عنه ولهذا كان حق القبض
للقروبيرا المدينون بالدفع الى ايهما كان كافي الخلاصة والبرازية الا في مسألة هي
ما اذا قالت المرأة المهر الذي لي على زوجي لفلان اولو الذي فانه لا يصح كافي شرح
المنظومة والغنية وهو ظاهر اعدم امكان حمله على انها وكيله في سبب المهر كما لا يخفى
والحيلة في ان المقر لا يصح قبضه ولا ابرأؤه منه بعد اقراره مذكور في فن
الحيل منه اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب المحر) ولا يصح
اقرار السفية ولا الاشهاد عليه اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات (وقال في كتاب
الوصايا) الاشارة من الناطق باطالة في وصية وغيرها الا في الافتاء والاقرار بالنسب
والاسلام والكفر كذا في التلخيص اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب القضاء
(قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الصلح) *

الصلح عن اقرار يبيع الا في مسألتين في المسئلة في الاولى ما اذا صالح من الدين على
عبد وقبضه ليس له ان يبيعه مرابحة بلايمان الثانية لو تصادقاعلى ان لا دين
بطل الصلح وفي الشراء بالدين لا اه ويزاد ما في المجموع لو صالحه عن شاة على صوفها
يجزه يميزه أبو يوسف ومنعه محمد والمنع رواية وعلى صوف غيرها لا يجوز اتفاقا كافي
الشرح مع ان يبيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
(ثم قال) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل في شفعة
الولو الجمية أجل الشفيع المشتري بعد الطالبين لا اخذ صح وله الرجوع أجلت
امراة الغنم بين زوجها بعد المحول صح ولها الرجوع استعمله المدعي عليه فأمهله
المدعي صح وله الرجوع اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الصلح
مقدبرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذلا نزاع اه وقد نقلناه
في كتاب الامانات (ثم قال) ويصح بعد حلف المدعي عليه دفعا للنزاع باقامة
اليمين ولو برهن المدعي بعده على أصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الوصي عن مال
اليتيم على انكار اذا صالح على بعضه ثم وجد اليمين فانهما تقبل ولو بلغ الصبي

واقامها تقبل ولو طلب يمينه لا يحلف كفاي القنية اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا
(ثم قال) الثانية ادعى ديناً فأقر به وادعى الايفاء والابراء فأنكر فصاحه ثم
برهن عليه تقبل لان الصلح هنا ليس لافتداء اليمين كذا في العمادية من العاشر ولو
برهن المدعى عليه على اقرار المدعى انه مبطل في الدعوى فان برهن على اقراره
قبل الصلح لم يقبل وان بعده يقبل ولو برهن على صلح قبله بطل الثاني اذا الصلح بعد
الصلح باطل كفاي العمادية اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الصلح
عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد كفاي القنية ولكن في الهداية في مسائل شتى من
القضاء ان الصلح عن انكار جائز بعد دعوى مجهول فليحفظ ويحتمل على فسادها
بسبب مناقضة المدعى لالتزم شرط الدعوى كما ذكره في القنية وهو توفيق
واجب فيقال الا في كذا والله سبحانه وتعالى أعلم صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة
صحیح لا يمينه وكذلك صلح الوارث مع الموصى له بيمين الامنة صحيح وان كان لا يجوز
بيعه وبيانه في حيل التارخانية اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) طلب
الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقراراً وطلب الصلح والابراء عن المسال يكون
اقراراً اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) الصلح عن انكار على شئ انما
يرفع النزاع في الدنيا لا في العقي الا اذا قال صاحبه كذا وبرأتك عن الباقي
الصلح اذا كان عن مال بمنفعة كان اجارة ولو كان على خدمة العبد المدعى الا اذا
صاحه على غلته أو غلة الدار فانه غير جائز كثرة النخل كفاي الخلاصة اذا استحق
المصالح عليه رجوع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمته
كالقصاص والعق والنسكاح والمخلع كفاي المجامع الكبير الصلح جائز عن دعوى
المنافع الا في دعوى اجارة كفاي المستصفي لا يصح الصلح عن المحدود ولا يسقط به
الاحد الا حذف اذا كان قبل المرافعة كفاي المختانية اه وقد نقلناه في كتاب
المحدود (ثم قال) صلح الهبوس ثم ادعى انه كان مكرها لم يقبل الا اذا كان في حبس
الوالي لان الغالب حبسه ظلماً كفاي البرزنية الصلح يقبل الاقالة والنقض
الا اذا صلح من العشرة على خمسة كفاي القنية ادعى فأنكر فصاحه ثم ظهر بعده
ان لاشئ عليه بطل الصلح كفاي العمادية من العاشر والله سبحانه وتعالى أعلم اه
(يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمحنة بكتاب الصلح (قال المؤلف
في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانعه) فسهل الامر باباحة الاتفاقيات

الغير بطريق الاجارة والاعارة الى ان قال وباسقاط بعض الدين صلحاً أو كلاًه
 ابراه والحاجة افتدائمينه جوزنا الصلح على انكارا (وقال) في القاعدة الخامسة
 تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وقد صرحوا بها في مواضع منها في كتاب
 الصلح في مسئلة صلح الامام عن الظلة البدنية في طريق العامة وصرح به الامام أبو
 يوسف في كتاب الخراج في مواضع اهـ (يقول جامعه) قال شارحها نقلنا عن الخزانة
 بعد قوله في طريق العامة مانصه فان خاصه الامام فصالح على ان يعطى صاحب
 الظلة ما لا معلوما على ان يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة ورأى الامام
 مصلحة المسلمين في ان يأخذ مالاً ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت
 الظلة لا تضر بالعامة لان الامام يملك الاختصاص فيما يكون للعامة اذا كان
 أخذاً عوضاً لمصلحة لهم اهـ وذكر ذلك في الخزانة في باب الملح عن العقار وقد
 نقلنا بعض ذلك في كتاب الجنائيات أيضاً (ثم قال) وفي صلح البرازية له عطاه
 في الديوان مات عن ابنين فاصطلمه اعلی ان يكتب في الديوان اسم أحدهما وبأخذ
 العطاه والاخر لاشي له من العطاه ويبدل من كان له العطاه له ما لا معلوما فالصلح
 باطل ويرد بدل الصلح والعطاه لا يذی جعل الامام العطاه له لان الاستحقاق
 للعطاه باثبات الامام لا دخل فيه لرضاء الغير وجهه غير أن السلطان ان منع حق
 المستحق فقد ظلم مرتين في قضية حرمان المستحق واثبات غير المستحق مقامه اهـ
 وقد نقلنا ذلك في كتاب المجاهد أيضاً (وقال في الفن الثالث في أحكام النقود وما
 يتبع منه وما لا يتبع منه مانصه) والصحیح تعينه في الصرف الى ان قال وفي الدين
 المشترك في مؤثر بر نصف ما قبض على شريكه اهـ وقد نقلناه في كتاب
 المدائيات (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من المحقوق مانصه) وذكر في الكتاب
 اذا أوصى لرجل ثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على
 السدس جاز الصلح اهـ (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من
 المجائين البيع الى ان قال والصلح اهـ (ثم قال) تكميل الباطل والفساد عندنا
 في العبادات مترادفان الى ان قال وأما في الصلح فقلنا ان الفاسد الصلح عن انكار
 بعد دعوى فاسدة والصلح الباطل الصلح عن الكفالة والشفعة وخيار العتق
 وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار البلوغ وفيها يطل الصلح ويرجع الدافع بما
 دفع كذا في جامع الفصولين اهـ (وقال في بحث القول في الملك مانصه) والدين

المستغرق يمنع جواز الصلح والقيمة أى في التركة فان لم يستغرق فسلابني ان
بصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا جاز اه وقد نقلنا بقية في الفرائض (ثم قال)
الثانية عشر الملك أمانة للمعين والمنفعة معا وهو الغالب أو لادين فقط أو للنفعة فقط
كالعبد الموصى بمنفعته أبدا ورقبه لا وارث الى ان قال ويصح الصلح مع الموصى له
على شئ وتبطل الخ وقد نقلنا بقية في كتاب الوصايا فراجع (وقال في بحث القول
في الدين مانعه) ومنها صحة البراء عنه فلا يصح البراء عن الاعيان والابراء عن
دعواها صحيح اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) فلو قال ابرأتك عن دعوى
هذه العين صح البراء فلا تنفع دعواه بعبده ولو قال برئت من هذه الدار أو من
دعوى هذه لم تنفع دعواه ولا يثبت ولو قال ابرأتك عنها أو عن خدمتي فيها فهو
باطل وله ان يخاصم وانما أبرأه عن ضمانه كذا في النهاية من الصلح وفي كافي الحاكم
من الاقرار لاحق لى قبله يبرأ من العين والدين والكفالة والجاراة والحد والقصاص
اه وبه علم انه يبرأ من الاعيان في البراء العام اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار
(ثم قال) لكن في مداينات القنية افترق الزوجان وأبرأ كل واحد منهما صاحبه
عن جميع الدعاوى وكان لازوج بذر في أرضها وأعيان قائمة فالحصاد والاعيان
القائمة لا تدخل في البراء عن جميع الدعاوى اه ويدخل في البراء العام الشفعة
فهو مسقط لما قضاه لادبانه ان لم يقصدها كافي الولوالجعية وفي الخاتمة البراء
عن العين المغصوبة ابراء عن ضمانها وتبطل أمانته في يد الغاصب وقال زفر لا يصح
البراء وتبقى مضروبة ولو كانت العين مستهلكة صحح البراء وبرئ من قيمتها اه
فقولهم البراء عن الاعيان باطل معناه انها لا تكون ملكا له بالبراء والا فالبراء
عنها السقوط الضمان صحيح أو يحمل على الامانة الثالث قبول الاجل فلا يصح
تأجيل الاعيان لان الاجل شرع رفقا للتفصيل والعين حاصلة اه وقد نقلناه
في كتاب المداينات وفي كتاب الدعوى بعضه (ثم قال) الثانية مافي الذمة
لا يدين الا بالقبض ولذا لو كان له مدين بسبب واحد فقبض أحدهما نصيبه فان
أشركه أن يشاركه ويصح تقريره على ان مافي الذمة لا يصح قيمته اه وقد
نقلناه في كتاب المداينات (وقال في آخر الفن الثالث مانعه) فائدة اذا بطل
الشيء بطل مافي ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح
قالوا لبراء أو أقره ضمن عقد فاسد فسد البراء كافي البرازية اه وقد نقلناه

في كتاب المدعى وفي كتاب الاقرار (ثم قال) وخرج عنهما ما ذكره في البيوع
 الى أن قال وما ذكره في الشفعة لوصالح الشفع بمال لم يصح لكن كان اسقاطا
 للشفعة مع ان المتضمن للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه اهـ وقد نقلنا
 بقيته في كتاب الشفعة فراجعه (وقال في فن الاغاز ما نصه) * الصلح * أي صلح
 لو وقع فانه يبطل حق المصالح ويرد المخصم البدل اليه فقل الصلح عن الشفعة اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال في فن التحيل ما نصه) * المحادي والعشرون
 في الصلح * مات وترك ابنا وزوجة ودارا فادعى رجل الدار فصالحها على مال فان
 صالحها على غير اقرار فمال عليه * الممانا والدار بينهما ممانا والاف مال
 عليها ما نصه فان كالدار والتحيلة في جعل الاقرار كغيره أن يصالح أجنبي منهما على
 اقرار على أن يلم لها الثمن وله سبعة أثمان أو يقر المدعي بأن لها الثمن والباقي
 لابن اهـ (وقال أخو المؤلف في تكملته للغن السادس فن الفروق ما نصه) * كتاب
 الصلح * صلحه عن ألف درهم على مائة وقبضها ثم استحققت المائة أو وجدها
 متوقفة يرجع عليه بمائة سواء كان الصلح من اقرار أو انكار ولو صلحه من
 الدراهم على دنائير فاستحققت بعد الافتراق بطل الصلح والفرق انه في الاول حط
 وفي الثاني صرف قضاء زيوفا عن جبار قائلا نفقة فان لم ترج ردّها فلم ترج له
 أن يردّها ولو وجد بالمبيع عيبا فقال له بعهه فان لم يشترده فعرضه على البيع
 لم يكن له ردّه والفرق ان المقبوض في الاول ليس عين حقه الا برضاه فان لم يرض
 كان متصرفا في ملك الدافع برضاه أما البيع فعين حقه وقد تصرف فيه فيبطل
 حقه في الردّه وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب المداينات (ثم قال)
 صلحت المنكوحة زوجها من النفقة على دراهم جاز ولو كانت مائة لا والفرق
 ان السكني حق الله تعالى وفي حال قيام النكاح حقها فكذا النفقة وكذا
 لو نزلت المنكوحة سقطت نفقة تمخلاف المتبوتة حال العدة اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (وقال المؤلف في كتاب البيوع في بحث الاعتبار للغي لا الالفاظ ما نصه)
 ولو صلحه عن ألف على نصفه قالوا انه اسقاط للباقي فقتضاء عدم اشتراط القبول
 كالابراء وكونه عقد صلح يقتضي القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول اهـ
 وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال أيضا في كتاب البيوع ما نصه) كل عقد
 أعيد وجدد فان الثاني باطل فالصلح بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين اهـ وقد

نقلنا بقيته في كتاب النكاح (ثم قال فيه) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض
 عنها كحق الشفعة فلوصالح عنه بمال بطل ورجع به ولو صالح الخيرة بمال
 لختاره بطل ولا شيء لها ولو صالح إحدى زوجتيه بمال لتترك نوبتها يلزم ولا شيء
 لها هـ وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الشفعة (وقال في كتاب الكفالة
 مانصه) التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل
 الهد بمال ثم كفله انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى متق الاصيل
 وله مطالبة الكفيل الآن كذا في الخسائية هـ وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب
 الجنائيات (وقال في كتاب القضاء في بحث الابراء العام مانصه) وما اذا أبرأ
 الوارث الوصي ابراهما ما بان اقراره قبض تركه والده ولم يبق له حق فيها الا استوفاه
 ثم ادعى في يد الوصي شيئا من تركه أبيه وبرهن تقبل وكذا اذا اقر الوارث انه قبض
 جميع ما على الناس من تركه أبيه ثم ادعى على رجل دين سماع كذا في الخسائية
 وبحث فيه الطرسوسي بمشارته ابن وهبان الرابعة صالح أحد الورثة وابرأهما
 ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح
 البرازية الخامسة الابراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى
 البرازية الخ فراجع هـ وقد ذكرنا بعضه في كتاب الاقرار (ثم قال ايضا في كتاب
 القضاء مانصه) اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فيبينة الاكراه أولى
 في البيع والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقول لمدعى الطوع هـ
 وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الفرائض مانصه) قال الشيخ
 عبدالقادر في الطبقات في باب الهمزة في أحد قال الجرجاني في الخزانة قال أبو
 العباس الناطقي رأيت بخط بعض مشايخنا في رجل جعل لأحد ابنه دارا بنصيبه
 على أن لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز وأفتى به أبو جعفر محمد بن ايمان أحد
 أصحاب محمد بن شعاع البلخي وحكى ذلك أصحاب أحمد بن الحسار وأبو عمر والطبري
 هـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشياء)

(كتاب المضاربة)

اذا فسدت كان للمضارب أجر مثله ان عمل الا في الوصي يأخذ مال البيت مضاربة
 فاسدة فلا شيء له اذا عمل كذا في أحكام الصقار هـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا

(ثم قال) اذا ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال أو عكسه فللمضارب
فالقول لمدعى الصحة الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال
المضارب الثلث فالقول للمضارب ولو قال رب المال ثلث الربح الا عشرة وقال
المضارب الثلث فالقول لرب المال كفاي الذخيرة من البيوع للمضارب الشراء
لا الاخذ بالشفعة فلا يملكه الا بالنص كفاي البرازية اه وقد نقلناه في كتاب
الشفعة (ثم قال) وللمضارب البيع بالنسيئة الا الى أجل لا يبيع اليه التجار
ويملك البيع الفاسد لا الباطل لا يتجاوز المضارب ما عينه له رب المال الا اذا قيد
عليه بوقف بخلاف التقييد بالبلاد والا اذا قيد بأهل بلد كاهل الكوفة فلا يتقيد
بهم بخلاف المعين منهم المضاربة تقبل التقييد بالوقت فتبطل بمضيه تصرف أولا
كفاي الهداية يصح نسي رب المال مضاربه الا اذا صار المال عروضا اذا قال له
اجعل برأيك ثم قال له لا تفعل برأيك صح نسيه الا اذا كان بعد الاجل أطلقها ثم نهاه
عن السفر فعمل نسيه الا اذا كان بعد الشراء والله سبحانه وتعالى أعلم اه
(بقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمحنة بكتاب المضاربة (قال المؤلف
في قاعدة الاصل عدم فيها فروع مانصه) ومنها القول قول الشريك والمضارب
انه لم يربح لان الاصل عدمه وكذا لو قال لم أربح الا كذا لان الاصل عدم الزائد
وفي الجمع من الاقرار وجعلنا القول للمضارب اذا أقر بالفين وقال هما أصل وربح
لارب المال اه لان الاصل وان كان عدم الربح لكن عارضه اصل آخر وهو
ان القول قول القابض في مقدار قبضه وكذا في مقدار رأس المال اه وقد
نقلنا بعضه في كتاب الشركة (ثم قال بعد ذلك) وكذا أي القول للمضارب
في قدر رأس المال لان الاصل عدم الزيادة وكذا في أنه ما نهاه عن شراء كذا لان
الاصل عدم النسي ولو ادعى المالك انها أقرض والاخر أنها مضاربة القول فيها
قول الاخذ لانهم اتفقا على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان اه وقد
نقلنا بآيته في كتاب الغصب (وقال في الفن الثالث في أحكام التقدم ما يتعين فيه
وما لا يتعين مانصه) ويتعين في الامانات والهبة والصدقة والشركة والمضاربة
اه (وقال في أحكام العقود ما نصه) وجائز من المجانبين الشركة والوكالة
والمضاربة اه (وقال في بحث الكلام على أجرة المثل مانصه) ومنها اذا فسدت
المضاربة فللمعامل أجر مثل عمله الا في مسألة ذكرناها في الفوائد اه (وقال في فن

(الانغازمانه) المضاربة أي مضارب يقرم ما أنفق من عنده فقل اذا لم يبق من
 ما لم يبق يد شيئا (وقال أيضا في فن الانغازمانه) «الوديعة» أي رجل ادعى
 وديعة وصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل اذا أقر الوارث بأن
 المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فيقضى القضاة
 دين الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتسديدهم وكذا في الاجارة والمضاربة
 والعارية والرهن وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال أخو المؤلف في تكملة الفن
 السادس من الفروق) «كتاب المضاربة» لا تجوز بغير الدراهم والدنانير مكبلا
 أو موزونا أو عرضا ولو قال بعه وأعمل بتمه مضاربة جاز والفرق انها أضيفت
 الى الثمن لا الى العرض حتى لو باعه بالمكيل أيضا لا تجوز المضاربة وفي حق جواز
 البيع بالمكيل خلاف عند الامام جاز لا عندهما والدراهم اذا كانت وديعة
 أو غصبا جازت المضاربة بها ولو كانت دينالا ولو أمر الفقير ان يقبض الدين ويعمل
 مضاربة جاز بالاجماع والفرق ان الدين باق على ملك المضارب فلا تصح
 المضاربة لان الديون تقضى بأثمانها فيشترط القبض لثبوت الملك للدين بخلاف
 الغصب والوديعة لانهما على ملك رب المال ذكر نصيب رب المال دون نصيبه
 جاز وعلى القاب لا يجوز قياسا ويجوز استحقاقه لانه غناه ملكه أمام نصيب المضارب
 عن نصيب رب المال لا يمنع استحقاقه لانه غناه ملكه أمام نصيب المضارب
 فيمنع للجهالة والله سبحانه وتعالى الموفق اه (وقال في كتاب الشركة مانعه)
 اختلاف رب المال مع المضارب في التقيد والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة
 القول لاوكل اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال المؤلف في الفن الثاني من
 كتاب البيوع في بحث الاعتبار للمعنى لا الفاظ مانعه) ولو شرط رب المال
 للمضارب كل الربح كان المال قرضا ولو شرط رب المال كان بضاعة اه (وقال في
 كتاب الاقرار مانعه) وفي كافى المحاكم من باب الاقرار في المضاربة لو أقر
 المضارب بربح ألف درهم في المال ثم قال غلطت انما سمعته لم يصدق وهو
 ضامن لما أقر به اه (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى الامين ثم أنزله
 لا يزول الضمان كالسنة والمستأجر الا في الوكيل بالبيع الى ان قال والمضارب
 والمستبضع اه (وقال في كتاب الامانات أيضا) وفي وكالة البرازية المستبضع
 لا يملك الا بضاع ولا الايداع والابضاع المطاعة كالوكالة المقرونة بالمشيئة حتى

إذا دفع له ثوبا وقال له اشترى به ثوبا صم كما إذا قال اشترى به أى ثوب شئت
وكذلك لو دفع إليه بضاعة وأمره أن يشتري له ثوبا صم والبضاعة كالمضاربة إلا أن
المضارب يملك البيع والمستبيع لا إلا إذا كان في قصده ما يعلم أنه قصد الاسترباح
أو نص على ذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في كتاب المحجور
والمأذون) الأذن بالتجارة لا يقبل التخصيص إلا إذا كان الأذن مضاربا في نوع
واحد فأذن لعبد المضاربة قلنه يكون مأذونا في ذلك النوع خاصة وقال
المرتعى الأصم عندي التهم كفى الظهيرية اهـ (قال صاحب الأشباه)

*(كتاب الهبة) *

هبة المشغول لا تجوز إلا في مسألة ما إذا وهب الأب لولده الصغير كفى الذخيرة قبول
الصبي العاقل الهبة صمح إلا إذا وهب له أعمى لا نفع له وله ثمنه مؤنته فان قبوله
باطل ويرد إلى الواهب كفى الذخيرة تملك الدين من غير من عليه الدين باطل إلا إذا
سلطه على قبضه ومنه لو وهبت من ابنه أماً على أبيه لها فالعقد الصحة للتسليط
ويفرع على هذا الأصل لو قضى دين غيره على أن يكون له الدين لم يجز ولو كان
وكيلاً بالبيع كفى جامع الفصولين وليس منه ما إذا أقر للدائن أن الدين أغلن
وان استعارية فيه فهو صمح لكونه انحصاراً بالتمليك ويكون المقر ولاية قبضه
كفى البرازية اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات وقد نقلناه في كتاب الوكالة
وفي كتاب الأقرار وفي كتاب النكاح (ثم قال) والهبة قبل القبض تكون مجازاً
عن الأقال في البيع والأجارة كفى أجارة الوالدية اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع
وكتاب الأجارة (ثم قال) لاجتماع الصلوات في مسائل منها نفقة الزوجة
والثانية له من الموصى بها يجب على الوارث دفعها إلى الموصى له بعد موت الموصى
مع أنها مصلحة الثالثة الشفعة يجب على المشتري تسليم العقار إلى الشفيع مع أنها مصلحة
شرعية وكذا الوصية الشفعة بطلت الشفعة كذا في شرح أدب القضاء للصدر
الشهيد من النفقات قلت الزوجة مال الوصف يجب على الناظر تسليمه إلى الموقوف
عليه مع أنه مصلحة محضة ان لم يكن في مقابلة هل والأف فيه شائنتها اهـ وقد نقلنا
هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) والله سبحانه ونعم إلى أعلم اهـ (يقول جامعه)
وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الهبة (قال المؤلف في القواعد الأولى)

لا ثواب الا بالنية مانصه (وأما الهبة فلا توقف على النية قالوا لو هب ما زحاصت
 كما في البرازية ولكن لو لقن الهبة ولم يعرفها لم تصح لاجل ان النية شرط لها وانما
 هو لا قد شرطها وهو الرضاء وكذا لو أكره عليها لم تصح بخلاف الطلاق والعنق
 فانها ما يقسمان بالتلقين من لا يعرفها لان الرضاء ليس بشرطهما وكذا لو أكره
 عليهما يقسمان اه (وقال في قاعدة الاصل لعدم مانصه) وفي البرازية دفع لآخر
 عينا ثم اخلفا فقال الدافع قرض وقال الاخر هدية فالقول للدافع اه لان
 مدعى الهبة يدعى الابراء من القيمة مع ان العين متقومة بنفسها اه وقد نقلنا بقية
 في كتاب الغصب (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب
 المحرم المحلل مانصه) * تمة * يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين حلال وحرام
 في عقد أو نية ويدخل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الهبة وهي لا تبطل بالشرط
 الفاسد فلا يتعدى الى المجاوز اه (وقال في القاعدة الثالثة الا يثار في القرب
 مكروه مانصه) ثم رأيت في الهبة من منية المفتي فقير محتاج معه دراهم فأراد أن يؤثر
 الفقراء على نفسه ان علم انه يصبر على الشدة فلا يثار أفضل والا فالنفاق على نفسه
 أفضل اه وقد نقلنا ذلك في المحظر أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع
 مانصه) ومن فروعهما الحمل يدخل في بيع الام تبعها ولا يفرد بالبيع والهبة كالبيع
 اه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج
 عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها رضاه كالنطق الى أن قال
 الخامسة سكوت المتصدق عليه قبول لا الموهوب له السادسة سكوت المالك عند
 قبض الموهوب له أو المتصدق عليه اذن اه (وقال في الفن الثالث في أحكام
 المديان مانصه) واذا أهدى لصبي شيء وعلم انه له فليس للوالدين الا كل منه
 لغير حاجة كما في الملتقط اه (ثم قال) ويصح قبضه للهبة اه وقد نقلناها
 في كتاب الاذن والمجبر أيضا (وقال في أحكام العبيد) ولا يملك وان ملكه سيده
 اه (ثم قال) واعتاقه باطل الى أن قال وكذا وصيته وهبته وصدة وتبرعه
 الاهداء ليس بمن المأذون والهاياة اليسيرة منه اه وقد نقلناها في كتاب الاذن
 والمجبر (وقال في أحكام النقد وما يتبع فيه وما لا يتبع مانصه) ويتبع
 في الامانات والهبة والصدقة اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من المحقوق
 مانصه) وقالوا حق الرجوع في الهبة لم يسقط به حتى لو قال الواهب أسقطت حتى

في الرجوع في الهبة لم يسقط كما في هبة البرازية اه (وقال في أحكام المحارم مانصه)
 ومنها ان الهبة مانعة من الرجوع في الهبة اه (وقال في أحكام العقود مانصه)
 هي أقسام لازم من الجانبين البيع الى أن قال والهبة بعد القبض ووجود مانع
 من الموانع السبعة اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى
 أسباب التملك المعاضات المالية الى أن قال والهبات والصدقات اه (ثم قال)
 الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث الى أن قال وزدت
 ما وهب للعبد وقبله بخبر اذن السيد على كسبه السيد بلا اختياره اه (ثم قال)
 كما وهب اذ يرجع الواهب فيه اه أي فانه لا يصح الرجوع الا براضيهما
 أو بحكم الحاكم اه شرح (ثم قال) الثالثة عشر تلك الهبة والصدقة بالقبض
 ويستقر الملك في الهبة بوجود مانع من الرجوع من سبعة معلومة في الفقه
 وفي الصدقة بما ذكرناه في أصل الملك اه (وقال في بحث القول في الدين مانصه)
 الحكم الرابع لا يصح تملكه من غير من هو عليه الا اذا سلطه على قبضه فيكون
 ملكا قابضا للموكل ثم لنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليط قبل القبض
 وفي وكالة الواقعات المحسامية لوقال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها
 منه فقبض مكانها فاني جازت لانه صار الحق للوهاب له فذلك الاستبدال اه وهو
 مقتض لعدم صحة الرجوع عن التسليط اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم
 قال) وفي هبة البرازية وهب له ديني على رجل وأمره بقبضه جاز استحسانا وان لم
 يأمره لا ويبع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه جاز والبنت لو وهبت
 مهرها من أبيها أو لابنها الصغير من هذا الزوج ان أمرت بالقبض صح والا لانه
 هبة الدين من غير من عليه الدين اه وفي مداينات القنية قبض دين غيره لي يكون له
 ما على المطلوب فرضي جاز ثم رقم لا يخرج بخلافه ولو أعطى الوكيل بالبيع للأمر
 الثمن من ماله فضاء عن المشتري على أن يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسدا
 ويرجع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله اه (ثم قال)
 فيها لوقالت المهر الذي على زوجي لو الذي لا يجوز اقرارها به اه ولا يعتبر تقليد
 لعدم الاضافة اه شرح وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث ما يقدم عند
 الاجتماع من غير الديون مانصه) ولو وهب لهم أي لثلاثة في سفر جنب وحاض
 وميت قد درما يكفي لاحدهم قالوا الرجل أولى به لان الميت ليس من أهل القبول

للهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل قال مولانا هـ ذا الجواب انما يستقيم على
 قول من يقول ان هبة المشاع فيها يحتمل القصة لا تفيد الملك وان اتصل به القبض
 كذا في فتاوى قاضي خان اهـ وقد نقلناه بقيته في كتاب الطهارة (وقال في بحث
 ما افرق فيه الهبة والابراء) يشترط لها القبول بخلافه له الرجوع فيها عند عدم
 المانع بخلافه مطلقا اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال في فن اللفاز
 مانصه) الهبة أي أب وهب لابنه وله الرجوع فقل اذا كان الابن مملوكا لا جنبي
 أي موهوب وحب دفع ثمنه الى الوهاب فقل السلم فيه اذا وهبه رب السلم من السلم
 اليه وجب عليه رد رأس المال اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال في فن
 الحمل مانصه) الثالث عشر في الهبة: أرادت هبة المهر من الزوج على انها ان
 خلصت من الولادة يعود المهر عليه فالحيلة أن يبيعها شيئا مستورا بمقدار المهر فاذا
 ولدت تنظر اليه فترده بخيار الرؤية وان ماتت فقد برئ الزوج وهكذا فيمن له
 دين وأراد السفر على انه ان مات براء المدين والافهوعلى حاله فيعمل ذلك اهـ وقد
 نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) قال لما ان لم تهينني صداقتك اليوم فانت طالق
 فالحيلة أن تشتري منه ثوبا مملوفا بمهرها ثم ترده بعد اليوم فيبقى المهر ولا يحنث اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث النكاح
 مانصه) للاب قبض صداقها قبل الدخول وهي بكر بالقبض لا قبض ما وهبه الزوج لها
 ولو قبض لها كان له الاسترداد والفرق انها تسقى من قبض صداقها فكان اذا نكحها
 بخلافها في الموهوب اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضا في الفن السادس
 في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعناق والابراء والتدبير والنكاح وان
 لم يعلم المعنى بالتأخير بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك
 متعلقة بالالفاظ بالارضاء بخلاف الثانية اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
 أخوان المؤلف في نكحاته للفن السادس فن الفروق من كتاب الاكراه مانصه) أكره
 على بيع أو شراء لكنه سلم طائعا جازا البيع وفي الهبة والصداقة لا يجوزها والفرق
 انه عقد لازم والرجوع بعد النكاح لا يصح والهبة غير لازمة فلما أمكن الرجوع
 بعد العقد فلا ن لا ينفذ عند عدم الرضاء أولى وقد نقلناه بقيته في كتاب الاكراه
 فراجع اهـ (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) ينبغي عقد
 النكاح بما أفاد ملك العين للعمال الا في لفظ المتعة فانه يفيد ملك العين كما

في هبة الخائسة حتى لو قال متعتك هذا الثوب كان هبة مع ان النكاح لا ينعقد به اه (وقال في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يهلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على الصحيح فلا يلزمها المال والاجارة والهبة والابراء عن الدين اه (وقال المؤلف أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) وفي فتح القدير بعدما أعتق الحمل لا يجوز بيع الام ويجوز هبتها ولا يجوز هبتها بعد تدبير الحمل على الاصح كذا في المبسوط اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة اه (ثم قال) ولا يفرد بحكم مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب اه (وقال أيضا في كتاب البيوع في بحث الاعتبار لاغنى لا اللفاظ مانصه) ولو وهب الدين لمن عليه كان ابراء لاغنى فلا يتوقف على القبول على الصحيح اه وقد نقلناه في كتاب المدائن (ثم قال في البحث المذكور مانصه) وينبغي أن يبيع بلفظ الهبة مع ذكر البدل اه (ثم قال) وخرج من هذا الاصل مسائل منها لا تعتقد الهبة بالبيع بلا ثمن اه (ثم قال في البحث المذكور) وفي الهبة بشرط العوض نظروا الى جانب اللفظ ابتداء والى جانب المعنى فسكانت بينهما انتهاء فتثبت أحكامه من الخيارات وجوب الشفعة اه (وقال أيضا في البيوع مانصه) الغلبة تسليم الا في مسائل التي ان قال الثالثة في الهبة الفاسدة اتفاقا الرابعة في الهبة المجاورة في رواية اه (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرر ولا يوجب الرجوع الا في ثلاث مانصه) المشاهدة ان يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والاجارة حتى لو هلكت الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت وضمن المودع والمستأجر فانهما يرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا من كان بعناه وفي العارية والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفعه وتسامه في الخائسة في فصل الغرر ومن البيوع اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب الامانات (وقال في كتاب القضاء مانصه) اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التوافق لفظا ومعنى الا في مسائل الى ان قال الثالثة شهد أحدهما بالهبة والاخر بالعطية تقبل اه (وقال فيه أيضا مانصه) كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في الغيبة الى ان قال وفيما اذا ادعى الموهوب له هلاك العين أو اختل في اشتراط العوض اه (وقال فيه أيضا) من سعى في نقض ما تم من جهته فسيحبه مردود عليه الا في موضعين

الى ان قال وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها
 او استولدها وبرهن تقبل ويستردها والعمر كذا في بيوع الخلاصة والبرازية اه
 وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب المداينات مانصه) هبة الدين كالا براء
 عنه الا في مسائل الى ان قال ومنها توقفها على القبول على قول بخلاف البراء ومنها
 لو شهد أحدهما بالهبة والاخر بالبراء ففيها قولان قبل لا يقبل ويبيانه في
 العشرين من جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال فيه
 أيضا) وفي مداينات القنية احالتنا سافنا على الزوج على ان يؤدي من المهر ثم
 وهبت المهر من الزوج لا يصح قال استاذنا وله ثلاث حيل احدها شراء شيء
 ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها من المهر بشئ
 ملفوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغير لها قبل الهبة اه وفي
 الاخرة نظرنه ذكره في احكام الدين من الجمع والفرق اه وقد نقلناه في كتاب
 النكاح وكتب المموالة (وقال في كتاب الاجارة) داري لك هبة اجارة
 او اجارة هبة فهي اجارة اه قال شارحها أي كل شهر يكذا اه (وقال في كتاب
 الحجر والمأذون مانصه) العبد المأذون المديون اذا أوصى به سيده ر جل ثم مات
 ولم يجز الغريم كان ملكا للأوصى له اذا كان يخرج من الثلث ويعلمه كما يعلمه
 الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في صحته فللغريم ابطاها ويبيعه القاضي بها
 فضل عن ثمنه فلا واهب كذا في خيانة المفتين من الوصايا اه وقد نقلناه
 في كتاب الوصايا (وقال في كتاب الشفعة مانصه) هي بيع في بعض الاحكام الا في
 ضمان الغرور والجبر فلواستحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للشترى على الشفيع
 كالموهوب له والمالك القديم واستيلاد الاب بخلاف البائع الخ فراجع اه (وقال
 في كتاب الشفعة) هبة بعض الفن تظهر في حق الشفيع الا اذا كانت بعد القبض
 اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الغصب) الخشب اذا كسره
 الغاصب فاحشا لا يملكه ولو كسره الموهوب له لم يقطع حق الرجوع اه (وقال
 في كتاب الصيد) أسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح
 ونقل بالبيع والهبة ونحوهما وخلافه كذلك الوارث الى ان قال وأما الثاني فشرطه
 وجود الملك في الحال الخ فراجع اه (وقال في كتاب الجنائيات) هبة القصاص
 لغير القاتل لا تجوز لانه لا يجري فيه القليك كذا في اجارة الولوالجية اه

* (كتاب المدائيات) *

وفيه مسائل * البراء عن الدين * اذا قال الطالب المطلوب لا تعلق لي عليك كان ابراء
عاما كقوله لاحق لي قبله اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الا اذا
طالب الدائن الكفيل فقال له طالب الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل
وهو المختار كما في القنية البراء يرتد بالرد الا في مسائل الاولى اذا أبرأ المختار المحال
عليه فرده لم يرتد كما ذكرناه في شرح الكنز الثانية اذا قال المدينون ابرئني فابراه
فرده لا يرتد كما في البرازية الثالثة اذا أبرأ الطالب الكفيل فرده لم يرتد كما ذكره
في الكفالة وقبل يرتد الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرتد كما ذكره الزيلعي من
مسائل شتى من مسائل القضاء اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة والمحوالة (ثم
قال) البراء لا يتوقف على القبول الا في البراء عن بدل الصرف والسلم كما في
البدائع اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) البراء بعد قضاء الدين صحيح
لان الساقط بالقضاء المطالبة لا أصل للدين فيرجع المدينون بما اداه اذا أبرأ
براءة اسقاط واذا أبرأ براءة استيفاء فلا رجوع واختلفوا فيما اذا أطلقها
كذافي الذخيرة من البيوع وصرح به ابن وهبان في شرح المنظومة وعلى هذا
لوعلق طلاقها ببراءتها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا ابرأته براءة
اسقاط وقع ورجع عليها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) وحكي
في الجمع خلافا في صحة ابراء المحتمل الهيل بعد المحوالة فابطله أبو يوسف بناء
على انها نقل الدين ومحمه محمد بناء على انها نقل المطالبة فقط اه وقد
نقلناه في كتاب المحوالة (ثم قال) وفي مدائيات القنية تبرع بقضاء دين عن
انسان ثم أبرأ الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فلا متبرع ان يرجع عليه بما تبرع
به اه ويفرغ على ان المدينون تقضى بأمتثال مسائل منها لو هلك الرهن بعد
البراء من الدين فانه يكون مضمونا بخلاف هلاكه بعد الايفاء ذكره الزيلعي اه وقد
نقلناه في كتاب الرهن (يقول جامع) وقوله يكون مضمونا صوابه لا يكون مضمونا
كما في شرحها (ثم قال) ومنها الوكيل يقبض المدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه
كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الابينة لانه يريد ايجاب الضمان

على الميت بخلاف الوكيل بقبض العين كما في وكالة الوالوجية اهـ وقد نقلناه في
كتاب الوكالة (ثم قال) هبة الدين كالأبرام منه الا في مسائل منها لو وهب
المعتال الدين من المال عليه رجوعه على الهيل ولو أبرأ لم يرجع ومنها الكفالة
كذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة والمحوالة (ثم قال) ومنها توقفها
أي الهبة على القبول على قول بخلاف الأبراه اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة اهـ
(ثم قال) ومنها لو شهد أحد ما بالهبة والاخر بالابراء ففيها قولان قيل
لا يقبل وبيانه في العشر من من جامع الفصولين اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة
وكتاب المدعى (ثم قال) الأبراء عن الدين فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط فلا
يصح تعليقه بشرط للاول فهو ان أدبت الى هذا كذا فأنت برى ومن
الباقى واذا امتى كان ويصح تعليقه بمعنى الشرط للثاني فهو قوله أنت برى من
كذا على ان تؤدى الى هذا كذا وتقام تفاريقه في كتاب المصلح من باب المصلح
عن الدين وللأول يرتد بالرد للثاني لا يتوقف على القبول ويصح الأبراء عن
المجهول للثاني ولو قال الدائن لديونة أبرأت أحد كالم يصح للثاني ذكره في فتح
القدير من خيسار العيب ولو أبرأ الوارث مديون ورثه غير طالم بموته ثم بان ميتا
فبالنظر الى انه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى كونه تملك لان الوارث لو باع عينها
قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما صرحوا به فلهذا بالاول اهـ وقد نقلناه
في كتاب البيوع (ثم قال) ولو وكل المديون بأبراء نفسه قالوا صح التوكيل نظرا
الى جانب الاسقاط ولو ظاهرا الى جانب التملك لم يصح كما لو وكسه بطن يبيع
من نفسه واستشبهه بكل بانه تامر لنفسه وهو براءة نفسه والوكيل من
يعمل لغيره واجبا عنه في شرح الكنز من باب تفويض الطلاق اهـ وقد
نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) كل قرض برنفع ما حوام ففكره للرتب من
سكنى الدار المرهونة باذن الزاين كلفى الظهيرية اهـ وقد نقلناه في كتاب الزهن
(ثم قال) وما روى عن الامام رضى الله تعالى عنه انه كان لا يقف في ظل
جدار مديونة فذلك لم يثبت كذا في كراهيتها القول لئلا يكفى في جهة التملك
فلو كان عليه دينان من جنس واحد فنفق شيئا فالمتعين للدفع الا اذا كانا من
جنسين لم يصح تعينه من خلاف جنسه ولو كان واحدا فلدى شيئا وقال هذا
من نصنفه فان كان المتعين مفيدا بان كان أحدهما سالا لؤبه رهن لؤبه كقيل

والآخر لاصح والا لا اه وقد نقلناه في كتاب الرهن وكتاب الكفالة (ثم قال) ولو ادعى المشتري ان المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للمشتري اه وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب الاجارة وكتاب الدعوى (ثم قال) ولو ادعى الزوج ان المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الا في الهبة الا كل كذا في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الدعوى (ثم قال) كل دين أجله صاحبه فانه يلزمه تأجيله الا في سبعة الاولى القرض الثانية الثمن عند الاقالة الثالثة الثمن بعد الاقالة وهما في القنية الرابعة اذا مات المدين المستقرض فأجل الدائن الوارث الخامسة الشفيع اذا أخذ الدار بالشفعة وكان الثمن حالا فأجله المشتري السادسة بدل الصرف السابعة رأس مال السلم آخر الدينين قضاء الاول عليه ألف قرص فباع من مقرضه شيئاً ألف مؤجلة ثم حلت في مرضه وعليه دين تقع المقاصة والمقرض اسوة للمقرض كذا في الجامع القرض لا يلزم تأجيله الا في وصية كما ذكره قبيل باب الربا وفيما اذا كان مجعودا فانه يلزم تأجيله كما في صرف الظهيرية وفيما اذا حكم مالكي بلزومه بعد ثبوت أصل الدين عنده وفيما اذا أحال المقرض به على انسان فأجله المستقرض كذا في مداينات القنية الوكيل بالابراء اذا أبرأ ولم يصف الى موكله لم يصح كذا في الخزائن اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) الابراء العام يمنع الدعوى بحق قضاء لاديانة اذا كان بحيث لو علم بماله من الحق لم يبرأ كذا في شفعة الولوالجية لکن في خزنة الفتاوى القنوي الى انه يبرأ قضاء وديانة وان لم يبرأ به اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) وفي مداينات القنية أحوال انسا على الزوج على أن يؤدي من المهر ثم وهبت المهر من الزوج قبل الدفع لا يصح قال استاذنا وله ثلاث حيل احدها شراء شيء ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها عن المهر بشيء ملفوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغير لما قبل الهبة اه وفي الاخيرة نظرنه ذكره في أحكام الدين من الجمع والفرق اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الهبة وكتاب الحوالة (ثم قال) الدين المؤجل اذا قضاه قبل حلول الاجل يجبر الطالب لان الاجل حق المدين فله أن يسقطه هكذا ذكره الزيلعي في الكفالة وهي ايضا في الخيانة والنهابة وقد وقعت حادثة عليه بر مشروط تسليمه في بولاق فاقية الدائن في الصعيد فطالب تسليمه فيه مسقطا عنه

مؤنة الحمل الى بولاق فمقتضى مسئلة الدين أن يجبر على تسليمه بالصعيد ولكن نقل
 في القنية قوانين في السلم وظاهرهما ترجيح انه لا جبر الا لضرورة بأن يقيم المدينون
 بتلك البلدة اه وقد نقلناه في كتاب اليسوع (ثم قال) وقد أفتيت به في المحادثة
 المذكورة لانه وان أسقط عنه مؤنة الحمل الى بولاق فقد لا يتيسر له بر في الصعيد
 اذا أقرب بأن دينه افلان صح وحمل على انه كان وكيل عنه ولهذا كان حق القبض
 للمقر ويبرأ المدينون بالدفع الى أيهما كان كما في الخلاصة والبرازية الا في مسئلة هي
 ما اذا قالت امرأة المهر الذي لي على زوجي افلان أو لوالدي فانه لا يصح كما في شرح
 المنظومة والقنية وهو ظاهر لعدم امكان حمله على انها وكيلة في سبب المهر كما لا يخفى
 والمحيلة في ان المقر لا يصح قبضه ولا ابرأؤه منه بعد اقراره مذكورة في الحمل منه
 اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وفي كتاب الاقرار (ثم قال) وفي وكالة البرازية
 للزوج عليها دين وطلبت النفقة لا تقع المقاصة بدين النفقة بالرضا الزوج بخلاف
 سائر المدينون لان دين النفقة أضعف فصار كاختلاف الجنس فشا به ما اذا كان أحد
 المحقين جيدا والآخر ديثا لا يقع التقاص بالاتراض اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
 (ثم قال) عند رجل وديعة وللمودع عليه دين من جنس الوديعة لم يصرف قصاصا
 بالدين حتى يجتمعوا وبعد الاجتماع لا تصير قصاصا لم يحدث فيه قبضا وان في يده
 يكفي الاجتماع بالاتحاد قبض وتقع المقاصة اه وقد نقلناه في كتاب الامانات
 (ثم قال) وحكم المصوب عند قيامه في يد رب الدين كالوديعة اه وقد نقلناه
 في كتاب الغصب (ثم قال) اذا تعارضت بينة الدين وبينة البراءة ولم يعلم التاريخ
 قدمت بينة البراءة واذا تعارضت بينة البيع وبينة البراءة قدمت بينة البيع كذا
 في المحيط من باب دعوى الرجلين اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (يقول جامعه)
 وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب المداينات (قال المؤلف في قاعدة ما ثبتت
 بيقين لا يرتفع الا بيقين مثله والمراد به غالب الظن مانعه) وهذا فرع لم أرها
 الا أن الاول لو كان عليه دين وشك في قدره ينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن اه
 وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في قاعدة الاصل العدم مانعه) وفي البرازية
 دفع لا تنزعينا ثم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الآخر بة فالقول للدافع اه
 لان مدعى الهبة يدعى الابراء عن القيمة مع ان العين متقومة بنفسها اه وقد نقلنا
 هذه العبارة في كتاب الهبة (وقال في القاعدة الرابعة من الخامسة المحاجة

تنزل منزلة الضرورة المخمسة) وفي القنية والبغية يجوز للعتاج الاستقراض بالربح
 ١٥ وقد قلناه في كتاب البيع (يقول جامعه) وقوله الاستقراض بالربح أى
 الاستقراض بشرائى يسير بثمن غال بالتراضى من المقرض ليتوصل به الى الربح
 لا الربح المحض لانه حينئذ يكون رباحضا كذا فى شرحها وأفاد أبو السعود نقلا عن
 البيرى عدم جواز الاخذ اذا الضرورة تندفع ببيع العينة وذكر ذلك أيضا فى قاعدة
 ما حرم أخذه حرم اعطاؤه وقوله يبيع العينة أى لما فى القنية لأبأس بالبيع التى
 يعلمها الناس لا تهرز من الربا قال عين الأئمة الكرايبسى هى مكروهة وذكر البقالى فى
 تفسيره انها مكروهة عند محمد وعنده الامام وأبى يوسف لأبأس به قال الزنجرى خلاف
 محمد فى العقد بعد القرض أما اذا باع ثم دفع الدراهم فلا بأس به بالاتفاق ١٥ كذا
 فى شرحها (وقال فى المبحث الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانعه)
 منها الوجوه عادة المقرض يرد ايدى مما اقترض هل يحرم اقراضه تنزىلا لعدته منزلة
 الشرط ١٥ وقد قلناه فى كتاب البيع (يقول جامعه) وقوله هل يحرم فى حاشية أبى
 السعود نقلا عن البيرى نعم يحرم لظاهر ما فى شرح الطحاوى للاسيهجاى حيث قال
 المعروف بالعرف كالمشروط باللفظ ١٥ وفى شرحها نقلا عن البيرى عن العقابية
 ولو تمسكوا به لبيع المحرأ والربا لا يفتى بالحمل فهذا صريح فى المسئلة بأنه يحرم ١٥
 (وقال فى المبحث الرابع العرف الذى يحمل عليه اللفظ انما هو المقارن
 والسابق دون المتأخر مانعه) * تنبيه * هل المعتبر فى بناء الاحكام العرف العام
 أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الاول الى أن قال ويتفرع على ذلك
 لو استقرض ألفا واستأجر المقرض لمحفظم آة أو معلقة كل شهر بعشرة وقيمة لا تزيد
 على الأجر فيها ثلاثة أقوال صحة الاجارة بلا كراهة اعتبار العرف خواص بخارى
 والعامة مع الكراهة للاختلاف والفساد لان صحة الاجارة بالتمارف العام ولم يوجد
 وقد أفتى الاكابر بفسادها ١٥ وقد قلناه فى كتاب البيع وفى كتاب الاجارة
 (وقال فى القاعدة الرابعة التابع تابع مانعه) وخرج عنها أيضا ما لوقال المديون
 تركت الاجل أو ابطلته أو جعلت المال حالا فانه يبطل الاجل كفى الخيانة
 وغيرها مع أنه صفة للدين والصفة تابعة لموصوفها فلا تفرد بحكم ومما يخرج عنها
 لو أسقط الدائن الجوده فانه يصح لانها حقة كفى الخيانة ١٥ وقد ذكرنا بقية هذه
 العبارة فى كتاب الرهن فراجع ١٥ (وقال فى القاعدة الخامسة عشر من استجمل

بالشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه مانصه) وخرج منها مسائل إلى أن قال الثالثة لو قتل صاحب الدين المدينون حل دينه اه وقد نقلنا ذلك أيضا في كتاب الجنائيات (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالظن البين خطأؤه مانصه) ولو ظن أن عليه ديناً فبمان خلافه رجع بما أدى اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسى مانصه) ومن مائل النسيان لو نسي المدينون الدين حتى مات فان كان ممن مبيع أو قرض لم يؤاخذ به وإن كان غصباً يؤاخذ به كذا في الحاشية اه وقد نقلناه هذه العبارة في الغصب (وقال في أحكام النقود وما يتبع منه وما لا يتبع مانصه) والصحح تعيينه في الصرف إلى أن قال وفي الدين المشترك فيؤثر برد نصف ما قبض على شريكه اه وقد نقلناه في كتاب الصلح وكتاب المبيع (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من المحقوق مانصه) ومنها الدين يسقط بالبراء اه (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من المجانين الشركة إلى أن قال والقرض اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) السادسة اختلفوا في القرض هل يملكه المستقرض بالقبض أو بالتصرف وفائدة ما في السبازية بيع المقرض من المستقرض الكرا المستقرض الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك لا يجوز لانه صار ملكاً للمستقرض وعند الثاني يجوز لانه لا يملكه المستقرض قبل الاستهلاك ويبع المستقرض يجوز اجماعاً وفيه دليل على أنه يملك بنفس القبض وإن كان مما لا يتبعين كالنقدين يجوز بيع ما في الذمة وإن كان قائماً في يد المستقرض ويجوز للمقرض التصرف في الكرا المستقرض بعد القبض قبل التكليف بخلاف المبيع اه فليتأمل في مناسبة التعليل للحكم اه وقد نقلناه في كتاب المبيع (ثم قال) التاسعة اختلفوا في وقت ملك الوارث قيل في آخر جزء من أجزاء حياة المورث وقيل بموته وقد ذكرناه مع فائدة الاختلاف في الفرائض من الفوائد والدين المستغرق للتركة يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين لو استغرقها الدين لا يملكها بآثر إلا إذا أبرأ الميت غريمه أو أداه وارثه بشرط التبرع وقت الاداء أما لو أداه من مال نفسه مطلقاً بلا شرط التبرع أو الرجوع يجب له على الميت دين فتصير مشغولة بدينه فلا يملكها فلو ترك ابننا وقتنا وديننا مستغرقاً بأداه وارثه ثم أذن للقرن في التجارة أو كاتبه لم يصح إذ لم يملكه ولا ينفذ بيع الوارث التركة المستغرقة بالدين وانما يبيعه القاضي والدين المستغرق يمنع

جواز الصلح والقسمة فان لم يستغرق فلا ينبغي ان يصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا
 جاز ولو اقسمهم وهاتم ظهر دين محيط اولاد التهمة ولا وارث استخلاص التركة
 بقضاء الدين ولو وصية غرقا وهنما مسئلة لو كان الدين للوارث والمال منحصرا فيه
 فهل يسقط الدين وما يأخذه ميراثا ولا وما يأخذه دينه قال في آخر البزاية
 استغرق التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الميراث اهـ وقد
 نقلنا بقيته في كتاب الفرائض (ثم قال فيه ايضا) الحادية عشر في استعراق الملك
 الى ان قال ولا فرق بين الدين والعين وجميع الديون بعدل وهما مستقرة لا دين السلم
 لقبوله الفسخ بالانقطاع الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب البيوع (وقال في بحث
 القول في الدين) وعرفه في الحاوي القدمي بانه عبارة عن مال ~~حقيقي~~ يحدث
 في الذمة ببيع أو استهلاك أو غيرهما أو بقاءه واستيفائه لا يكون الا بطريق
 المقاصة عند أي حنيفة مثاله اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم صار الثوب ملكا
 للمشتري وحدث بهذا الشراء في ذمته عشرة دراهم ما كالبائع فاذا دفع المشتري
 عشرة الى البائع وجب مثلها في ذمة البائع دينيا وقد وجب للبائع على المشتري
 عشرة بدلا عن الثوب ووجب للمشتري على البائع مثله بدلا عن المدفوعة اليه
 فالتقايصا وتفرع على ان طريق ايفائه انما هو المقاصة انه لو ابراه عنه
 بعد قضائه صح ورجع المدينون على الدائن بما دفعه وقد ذكرناه في المداينات من
 قسم الفوائد واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة به اذا كان دينيا صحيحا
 وهو ما لا يسقط بالابراء أو الأبراء ولا يجوز به بدل الكتابة لانه يسقط بدونهما
 بالتجيز ومنها جواز الرهن به الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب الكفالة وفي كتاب
 الرهن فراجعهم (ثم قال) ومنها صحة الأبراء عنه فلا يصح الأبراء عن الأعيان
 والأبراء عن دعواها صح اهـ وقد نقلنا بقيته ذلك في كتاب الصلح فراجعهم (ثم
 قال) الثالث قبول الاجل فلا يصح تأجيل الأعيان لان الاجل شرع رفقا
 للتخصيل والعين حاصلة اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلح ايضا (ثم قال) «فوائد»
 الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الا حالا الارأس مال السلم وبدل الصرف
 والقرض والتمن بعد الاقالة ودين الميت وما أخذه الشفيع العقار كما كتبناه في
 شرح الكنز عند قوله وصح تأجيل كل دين الا القرض وليس فيه دين لا يكون
 الا مؤجلا الالدية والمسلم فيه وأما بدل الكتابة فيصح عندنا حالا ومؤجلا اهـ وقد

نقلناه في كتاب السبوع وكتاب العتق وكتاب الشفعة وكتاب المجنانيات (ثم قال) الثانية
 ما في الذمة لا يتعين الا بالقبض ولذا لو كان له مدين بسبب واحد فقبض احدهما
 نصيبه فان لشريكه ان يشاركه ويصح تفريره على ان ما في الذمة لا تصح قسمة
 اه وقد نقلناه في كتاب الصلح تبعا للثبوت (ثم قال) الثالثة الاجل لا يصل
 قبل وقته الا ان يموت المدين ولو حكما بالحاق مرتدا بدار الحرب ولا يحصل بموت
 الدائن واما المحرمي اذا استرق وله دين مؤجل فنقول بسقوط الدين مطلقا
 لا بسقوط الاجل فقط كما قال الشافعي واما المجنون فظاهر كلامهم انه لا يوجب
 التحول لامكان التحصيل بولي له الراية الحال يقبل التأجيل اما مقدمناه
 والحيلة في لزوم تأجيل القرض شيان حكم المالكي بلزومه بعد ما ثبت هذه
 أصل الدين بأن يحمل المستقرض صاحب المال على رجل الى سنة أو سنتين
 فيصح ويحكمون المال على المحتال عليه الى ذلك الوقت وعند الشافعية الحال
 لا يقبله بعد الزوم الا اذا نذر ان لا يطالبه به الا بعد شهر أو اوصى بذلك وشرط
 التأجيل القبول والا فلا يصح والمال حال وشرطه أيضا ان لا يكون مجهولا
 جهالة فاحشة فلا يصح التأجيل الى مذهب الرمح وبهي المطر ويصح الى الحصاد
 والدياس وان كان البيع لا يجوز بمن مؤجل اليها في الاصح كذا في الفينة
 تنبيهه قال الدائني للمدين اذهب واعطني كل شهر كذا فليس بتأجيل لانه أمر
 بالاطاعة المحكم الرابع لا يصح تملكه من غير من هو عليه الا اذا سلطه على قبضه
 فيكون وكيله قابضا للكل ثم لنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليط قبل القبض
 وفي وكالة الواقعات المحسامة لو قال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها
 منه فقبض مكانها دنانير جازت لانه صار الحق له وهو مذهب مالك الاستبدال اه وهو
 مقتضى لعدم صحة الرجوع عن التسليط اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال)
 وفي منية المتي من الزكاة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بنية الزكاة
 وأمره بقبضه فقبضه اجزاء اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) وفي هبة
 البرازية وهب له دينار على رجل وأمره بقبضه جازا استحسانا وان لم يأمره لا يبيع
 الدين لا يجوز ولو باعه من المدين أو وهبه جازا اه وقد نقلناه في السبوع (ثم قال)
 والبنت لو وهبت مهرها من أبيها أو لابنها المغير من هذا الزوج ان أمرت بالقبض
 مع واليها لانه هبة الدين من غير من عليه الدين اه وفي مديونات الفينة قبض

دين غيره ليكون له ما على المطلوب فرضي جازم رقم لا آخر بخلافه ولو أعطى
الوكيل بالبيع لأمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على أن يكون الثمن له كان
القضاء على هذا فاسدا ويرجع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على
المشتري على حاله اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) ثم قال فيها وقالت المهر
الذي لي على زوجي لو ألدى لا يجوز إقرارها به اهـ (يقول جامعهم) أي ولا يعتبر تمليكها
لعدم الإضافة اهـ من شرحها وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب الإقرار (ثم
قال) وخرج عن تمليك الدين لغير من هو عليه المحوالة فانها كذلك مع صحتها كما
أشار إليه الزيلعي منها اهـ وقد نقلناه في كتاب المحوالة (ثم قال) وخرج أيضا
الوصية به لغير من هو عليه فانها جائزة كفي وصايا البرازية اهـ وقد نقلناه
في كتاب الوصية (ثم قال) فالمستثنى ثلاث وفرع الإمام الأعظم على عدم صحة
تمليكه من غير من هو عليه أنه لو وكله بشراء عبد بما عليه ولم يعين المبيع
والبائع لم يصح التوكيل وصح أن عين أحدهما وأجمعا على أنه لو وكل مديونه
بأن يتصدق بما عليه فإنه يصح مطلقا اهـ وقد نقلناه في كتاب الزكاة
(ثم قال) ولو وكل المستأجر بأن يهر العين من الاجرة يصح وقد أضحناه في وكالة
البحر اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في أحكام السفر مائنه) وقهره
على المديون الإباذن الدائن إذا كان الدين مؤجلا اهـ وقد نقلناه في المحظر
(وقال في بحث ما افترق فيه الهبة والابراء) يشترط لها القبول بخلافه له الرجوع
فيها عند عدم المانع بخلافه مطلقا اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (وقال في بحث
ما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين مائنه) صح إبراء الأول من
الثمن وحطه وضمن ولا يصح من الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال
في بحث ما افترق فيه الوكيل والوصي مائنه) ويصح إبراؤه ما عدا ما وجب بعقد هما
ويضمنان وكذا يصح حطه ما وتأجيلهما ولا يصح ذلك منهما فيما لم يجب به عقد هما
اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في فن الحيل من بحث الهبة مائنه)
أرادت هبة المهر من الزوج على أنها ان خلصت من الولادة يعود المهر عليه فالحيلة أن
يبعها شيئا مستورا بمقدار المهر فإذا ولدت تنظر إليه فترده بخيار الرؤية وإن ماتت
فقد برئ الزوج وهكذا فيمن له دين وأراد السفر على أنه ان مات يبرأ المديون
والأفوه على حاله بفضل ذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (وقال في فن الحيل

في الرابع عشر في البيع والشراء مانصه) لم يرغب في القرض الا بر صبح فالحيلة أن يشتري منه شيئا قليلا بقدر مراده من الربح ثم يستقرضه وقد علمناه في كتاب البيوع (وقال في فن الحيل مانصه) السادس عشر في المدائبات الحيلة في ابراء المدينون ابراه باطلا أو تأجيله كذلك أو صلحه كذلك أن يقرأ الدائن بالدين لرجل يثق به ويشهد أن اسمه كان عارية ويوكل بقبضه ثم يذهب الى القاضي ويقول المقر له انه كان لي باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقر له بذلك فيقول المقر له للقاضي امنع هذا المقر من قبض المال وإن يحدث فيه حدثا وأجر عليه في ذلك فيعجز القاضي عليه ويمتنعه من قبضه فاذا فعل ذلك ثم أبرأ أو أجل أو صلح كان باطلا وإنما احتج الى عجز القاضي لان المقر هو الذي يملك القبض فلا تنفيذ للحيلة فتنبه فانه يغفل عنه ثم قال الخصاص بعده وقال أبو حنيفة يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد اقراره وتأجيله و ابرأه وهبته لانه لا يرى المجبر جائزا الحيلة في تحويل الدين لغير الطالب اما الاقرار كما سبق أو الحوالة أو أن يبيع رجل من الطالب شيئا بماله على فلان أو يصالح عماله على المطلوب بعينه فيكون الدين لصاحب العبد اذا أراد المدينون التأجيل وخاف ان الدائن ان أجله يكون وكيله في البيع فلا يصح تأجيله بعد العقد فالحيلة ان يقرأ ان المال حين وجب كان مؤجلا الى وقت كذا اذا أراد أحد الشرىكين في دين ان يؤجل نسيه وأبي الاخر لم يجز الا برضاه فالحيلة ان يقرأ ان حصته من الدين حين وجب كان مؤجلا الى كذا ولو أراد المدينون التأجيل وخاف ان يكون الطالب أقرب بالدين لغيره وأخرج نفسه من قبضه فالحيلة ان يضمن الطالب للمطلوب ما يدركه من درك من قبله من اقراره لجلسة أو هبة أو توكيل وتمليك وحدث احدهم يبطل به التأجيل الذي استحققه فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك أو يرد عليه ما يلزمه واذا احتال بهذا ثم ظهر انه أقرب بالمال قبل التأجيل وأخذ المال منه كان له حق الرجوع على الطالب فيكون عليه الى أجله وحيلة أخرى أن يقرأ الطالب بقبض الدين بتاريخ معين ثم يقر المطلوب بعده بيوم يمثل الدين للطالب مؤجلا فاذا خاف كل واحد من صاحبه أضر الشهود وقالوا لا تشهدوا علينا الا بعد قراءة الكتابين فاذا أقرأ أحدهما امتنع الاخر فلا تشهدوا على المقر ونظر فيه بان للشاهد ان يشهد وان قال له المقر لا تشهد وجوابه ان محله فيما اذا لم يقل له المقر له لا تشهد على

المفراً ما اذا قال له لا يسره الشهادة اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات والدعوى
(ثم قال) المحيلة في تأجيل الدين بعدموت من عاينه فانه لا يصح اتفاقا على الاصح
أن يقر الوارث بأنه ضمن ما على الميت في حياته مؤجلا الى كذا ويصدق عليه الطالب
انه كان مؤجلا عليهم ما يقر الطالب ان الميت لم يترك شيئا والا فقد حل الدين بموته
فيؤثر الوارث بالبيع لقضاء الدين وهو لما على ظاهر الرواية من أن الدين اذا حل بموت
المديون لا يحمل على كفه اه (وقال في فن المحيل في بحث الوكالة مانصه) المحيلة
في صحة ابراء الوكيل عن الفن اتفاقا أن يدفع له الوكيل قدر الثمن بطريق
المهبة ثم يدفع المشتري الثمن له اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في الفن
السادس فن الفروق في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتاق والابراء
والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والمهبة والاجارة والاقالة
والفرق ان تلك متممة لفظا بالارضاء بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (وقال اخوان المؤلف في تكملة لفن السادس فن الفروق في كتاب الصلح
مانصه) قضاء زيو فاعن جياذا قائلا أنفقها فان لم ترج ردها فلم ترجه أن بردها
اه وقد نقلناه بقية في كتاب الصلح فراجع اه (وقال المؤلف في الفن الثاني من كتاب
الزكاة مانصه) الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فتباع
لقضاء الدين كذا في منظومة ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب القضاء
وفي كتاب الحجر والاذن (وقال في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يعلم معناه
يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على
الصحيح فلا يلزمها المسال والاجارة والمهبة والابراء عن الدين كما في نكاح الخنانية اه
(وقال في كتاب البيوع من بحث الاعتبار للمعنى لا الالفاظ مانصه) ولو وهب
الدين لمن عاينه كان ابراء للمعنى فلا يتوقف على القبول على الصحيح اه وقد نقلناه
في كتاب المهبة (ثم قال في المبحث المذكور مانصه) ولو صالحه عن ألف على
نصفه قالوا انه اسقاط للباقى فقتضاء عدم اشتراط القبول كالابراء وكونه عقد
صلح يقتضى القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول اه وقد نقلناه في كتاب
الصلح (وقال في كتاب الكفالة مانصه) ولو كان الدين مؤجلا فكفل به فأت
الكفيل حل بموته عاينه فقط فلما لم يأخذ من وارث الكفيل ولا رجوع للوارث
ان كانت الكفالة بالامر حتى يحل الاجل عندنا كذا في المجموع اه (وقال في كتاب

(القضاء) الاصح انه لا يخلف على الدين المؤجل قبل حلول الاجل اهـ (وقال فيه
ايضا مانصه) القول قول الاب انه أنفق على ولده الصغير مع اليقين ولو كانت
المنفعة مفروضة بالقضاء أو بفرض الاب ولو كذبه الام كما في نفقات الخيانة
بمخلاف ما لو ادعى الانفاق على الزوجة وأنكرت وعلى هذا يمكن أن يقال المديون
اذا ادعى الابفاء لا يقبل قوله الا في مسألة اهـ وقد نقطنا في كتاب الطلاق (وقال
في كتاب الوكالة مانصه) بعث المديون المال على يد رسول فهلك فان كان
رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن بعث بها
مع فلان ليس رسالة منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعه الى فلان
فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدائن وبيانه في شرح المنظومة لا يصح توكيل
بجهول الاسقاط عدم الرضا بالتوكيل كما بيناه في مسائل شتى من كتاب القضاء
من شرح السكندر ومن التوكيل الجهول قول الدائن المديون من جاءك بعلامة كذا
أو من أخذ أصبعك فادفع مالي عليك اليه لم يصح لانه توكيل بجهول فلا يبرأ بالدفع
اليه كما في القنية الوكيل لا يقبل قوله بيمينه فيما يدينه الا الوكيل بقبض الدين
اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه اليه فانه لا يقبل قوله
الابينة كما في فتاوى الولوالجي من الوكالة وقد ذكرناه في الامانات اهـ (ثم قال)
وفي جامع الفصولين كما ذكرناه في الاولى قال فلوقال كنت قبضت في حياة الموكل
ودفعته اليه لم يصدق اذا أخبر بما لا يملك انشاء فكان متهمًا وقد بحث بأنه
ينبغي أن يكون الوكيل بقبض الوديعة كذلك ولم يتنبه لاسفرقه الولوالجي
بينهما بأن الوكيل بقبض الدين يريد ايجاب الضمان على الميت اذا المديون تقضى
بأمرها بخلاف الوكيل بقبض الدين لانه يريد نفى الضمان عن نفسه اهـ وكتبنا
في شرح السكندر في باب التوكيل بالخصوصة والقبض مسألة لا يقبل فيها قول الوكيل
بالقبض انه قبض وفي الواقعات المحسامة الوكيل بقبض القرض اذا قال قبضته
وصدقه المقرض وكذبه الموكل فالقول للموكل اهـ (وقال في كتاب الاقرار مانصه)
يملك الاقرار من لا يملك الانشاء فلواراد احد الدائنين تأجيل حصته في الدين
المشترك وأبى الآخر لم يحز ولو قرأه حين وجب وجب مؤجلا صح اقراره اهـ
(وقال في كتاب الهبة مانصه) تملك الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا ساطه
على قبضه ومنه لو وهبت من ابنها ما على أبيه لها فالعقد الهبة للتسليط ويتفرع

على هذا الاصل لو قضى دين غيره على أن يكون له الدين لم يجز ولو كان وكيله بالبيع
 كما في جامع الفصولين وليس منه ما إذا أقر الدائن الدين لفلان وإن اسمه عارية
 فيه فهو صحيح لكونه اخبارا لا تمليكاً ويكون للمقر ولاية قبضه كما في البرازية اهـ
 (وقال في كتاب الامانات) المأذون له بالدفع إذا ادعاه وكذبا فان كانت أمانة
 فالقول له وإن كان مضمونا كالغصب والدين لا كما في فتاوى قارئ الهداية اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب الغصب (وقال فيه أيضا)
 ولو دفعها المودع الى الوارث بلا أمر القاضى ضمن إذا كانت مستغرقة بالدين ولم يكن
 مؤتمنا ولا فلا إلا إذا دفع لبعضهم ولو قضى المودع به دين المودع ضمن هـ على الصحيح
 ولا يبرأ مدين الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الوصايا (وقال فيه أيضا) مات رجل وعليه دين وعنده وديعة بغير عينها فجميع
 مات ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالمخصص كذا في الاصل أيضا اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الوصايا (وقال في كتاب القسمة) تنتقض القسمة بظهور دين أو وصية
 إلا إذا قضى الورثة الدين ونفذوا الوصية ولا بد من رضا الموصى له بالثلث وهـ إذا
 إذا كانت بالتراضي أما إذا كانت بقضاء القاضى لا تنتقض تنتقض بظهور وارث
 واختلفوا في ظهور الموصى له اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في كتاب
 المحظور) الغش حرام فلا يجوز اعطاء الزبوف لدائن ولا العروض المغشوشة بلا بيان
 الا في شراء الاسير من دار الحرب الثانية في اعطاء الجمل يجوز له اعطاء الزبوف
 والمستوفاه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب الجنائيات) القصاص
 يجب للميت ابتداء ثم ينتقل الى الوارث الى أن قال وتنفى دينه منه لو ألقب مالا اهـ
 (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الاجارات)

وفي ايضاح السكرماني من باب الاستصناع والاجارة عندنا متوقف على الاجازة فان
 اجازها المالك قبل استيفاء المعقود عليه فالاجرة وإن كان بعد دمه فلا وإن كان بعد
 استيفاء البعض فالكل للمالك عند أبي يوسف وقال محمد الماضي للغاصب
 والمستقبل للمالك اهـ الغصب يسقط الاجرة عن المستأجر الا إذا أمكن اخراج
 الغاصب بشغاعة أو حياية كما في القنية والتارخانية اهـ وقد نقلناه في كتاب

الغصب (ثم قال) التمكن من الانتفاع يوجب الاجر الا في مسائل الاولى انه
 اذا كانت الاجارة فاسدة فلا يجب الا بحقيقة الانتفاع كما في فصول العمادى
 وظاهر ما في الاسعاف اخراج الوقف فوجب أجرته في الفاسدة بالتمكن الثانية اذا
 استأجر دابة للركوب خارج المصر فحبسها عنده فلا أجر كما في الخانية بخلاف ما اذا
 استأجرها للركوب في المصر فحبسها عنده ولم يركبها الثالثة اذا استأجر ثوبا كل يوم
 بدائع فامسكه سنين من غير لبس لم يجب أجر ما بعد المدة التي لو لبسها لتخرق كما في
 الخلاصة ويتفرع على الثانية انها لو هلكت في زمان امساكها عنده بغيرها لانه
 لما لم يجب الاجر لم يكن مأذونا في امساكها بخلاف ما اذا استأجرها للركوب
 في المصر فلهلكت بعد امساكها كما في فروق السكر ايسى الزيادة في الاجرة
 من المستأجر من غير أن يزيد عليه احد فان بعد مضي المدة لم يهيج والخط والزيادة
 في المدة جائز وان زيد على المستأجر فان في الملك لم تقبل مطلقا كما لو رخصت أو غلت
 وهو شامل لمال اليتيم بهومسه وان كانت العين وقف فان كانت الاجارة فاسدة
 أجرها الناظر بلا عرض على الاول اذ لاحق له لكن الاصل وقوهها صحيحة بأجرة
 المثل فاذا ادعى رجل انها بغير فاحش رجع القاضى الى أهل البصرة والامانة
 فان أخبروا انها كذلك فسقطها والواحد يكفي عندهما خلافا لمحمد كما في وصايا
 الخانية وانفع الوسائل وتقبل الزيادة ولو شهدوا وقت العقد انها بأجرة المثل كما في
 دفع الوسائل والا فان كانت اضرازا وتعتلم تقبل وان كانت زيادة أجر المثل
 فاختار قبولها فيقتضها المتولى ويمضيه القاضى وان امتنع المتولى فسقطها القاضى
 كما حره في أنفع الوسائل ثم يؤثرها القاضى من زاد فان كانت دارا أو حائونا عرضها
 على المستأجر فان قبلها فهو الاحق وكان عليه الزيادة من وقت قبولها لا من اول
 المدة وان أنكر زيادة أجر المثل وادعى انها اضرازا فلا بد من البرهان عليه وان
 لم يقبلها أجرها المتولى وان كانت أرضا فان فارغة عن الزرع فكالدار وان
 مشغولة لم تضع اجارتها الغير صاحب الزرع لكن تضم الزيادة من وقتها على
 المستأجر وأما الزيادة على المستأجر بعد ما بنى أو فرس فان استأجر مشاهرة فانها
 توجب لغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها والبناء يقلل من قيمته مستحق القلع
 للوقوف أو يصبر حتى يخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم يوجب لغيره وانما تضم
 عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع وأما اذا زاد أجر المثل في نفسه من غير أن يزيد عليه

أحد فلما تولى فسفها وعليه الفتوى وما لم يفسخ كان على المستأجر المسمى كما في
 المغري هذا ما حرره في هذه المسئلة من كلام مشايختنا اه وقد نقلنا
 بعضه في كتاب الوقف (ثم قال) اذا فسخ العقد بعد تجهيل البدل صحى كان
 العقد افسادا فللمجهل حبس البدل حتى يستوفى البدل ذكره الزبلى في البيع
 الفاسد مصرحاً بأن للمستأجر حبس العين حتى يستوفى ما عجله ولا يخالف ما في آخر
 اجارة الوالو الحمية لانه فيما اذا كانت العين في يد المؤجر وما ذكره الزبلى انما هو
 فيما اذا كانت في يد المستأجر وقد مصرح به في الاجارة الفاسدة من جامع الفصولين
 الاجارة عقد لازم لا يفسخ بغير عذر الا اذا وقعت على استهلاك عين كالاستكتاب
 فلصاحب الورق فمضما بلا عذر وأصله في المزارعة قرب البذر افسخ دون العامل
 ومن اعذارها المحوزة للفسخ الدين على المؤجر ولا وفاء له الا من ثمنها فله فسفها ضمن
 بيعها الا اذا كانت الاجرة المجهلة تستغرق قيمتها لا يصح الاستئجار لمن تعين عليه
 الفعل كغسل الميت وحملة ودفنه والاجازت صحى استئجاره قلم ببيان الاجر والمدة
 آجر الغاصب ثم ملك نفذت اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) استأجر
 أرضا لوضع شبكة الصيد جاز وكذا استئجار طريق للورور ان بين المدة استأجر
 مشغولا وفارغا صحى في الفارغ فقط آجرها المستأجر من المؤجر لم يصح استأجر
 نصراني مسلم للخدمة لم يميز ولغيرها جاز كالاستئجار لكتابة الغناء ولبناء بيعة
 أو كنيسة استأجره ليصيده أو ليحطب أو ليستسقى جاز ان وقت استأجر تزوجها
 لغمر زجلها لم يميز استأجر شاة لارضاع ولده أو جدي لم يميز استأجر الى مائتي سنة
 لم يميز اضافة الاجارة الى منافع الدار جائزة دفع داره الى آخر ليرمها ولا أجر عليه
 فهي حارية المستأجر فاسدا اذا آجر صحى اجازت وقيل لا استأجر دراهم ليعمل
 فيها كل شهر بكذا فهي فاسدة ولا أجر ويضمنها ولو لم يميز بها اجازت ان وقت ولا
 يجوز اجارة الشجر والكرم بأجر على ان يكون الثمر له وكذا البان الغنم وصوفها
 ولو استأجر الثعبر مطلقا قال عواهر زاده لقائل ان يقول بالجواز وينصرف الى
 شد الثياب عليها أو الدابة وبعده لان المنفعة المقصودة منها الثمرة دفع غزلا الى
 حائك لينسجه له بالنصف فسدت كاستئجار الكتاب للقراءة مطلقا بنفسها الشرط
 كاشتراط طعم العبد وعلف الدابة وتطين الدار ومتمها تغليف الباب وادخال
 جذع في سقها على المستأجر لا يجوز الاستئجار لاستيفاء المحمد والفصاحى استعان

برجل في السوق لبيع متاعه فطالب منه اجرا فالعبرة لعادتهم وكذا لو أدخل رجلا
 في حانوته لم يعمل له استأجر شيئا لينتفع به خارج المصير فانتفع به في المصير فان كان
 ثوبا وجب الاجر وان كان دابة لا ساقها ولم يركبها فعليه الاجر الا لعذر بها الاجير
 الكاتب اذا اخطأ في البعض فان كان الخطأ في كل ورقة غير ان شاء أخذه
 واعطاه أجر مثله وان شاء تركه عليه وأخذ منه القيمة وان كان في البعض فقط
 أعطاه بحسابه من المسمى استقدمه بعد جهدها وجب الاجر وقيمتها لو هلك عمل
 أحد الاجيرين فقط فان كانا شريكين وجب لهما كله والا فلا عامل النصف قصر
 الثوب المجموع ودان قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والقساج لا يستحق
 الحياطة أجر التفصيل بلا خياطة الصيرفي بأجر اذا ظهرت الزيافة في الكل استرد
 الاجرة وفي البعض بحسابه دفع الثوب له المفتاح فلم يقدر على الفتح اضماعه ان
 أمكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا فلا آجرت دارها من زوجها ثم سكنها فيها
 فلا أجر من دلتني على كذابه كذا فهو باطل فلا أجر لمن دله ان دلتني على كذا
 فذلك كذا فسدله فله أجر المثل لكشي لاجله وفي السير الكبير قال أمير الميرمية من
 دنا على موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في
 البرازية وظاهره وجوب المسمى والظاهر وجوب أجر المثل اذا عقد اجارة هنا
 وهذا يخص مسألة الدلالة على العموم لكونه بين الموضع اجارة المنادي
 والعمسار والحمام ونحوها جائزة للعاجلة السكوت في الاجارة رضا وقبول قال
 الراعي لا أرضى بالمسمى وانما أرضى بكذا فسكت المالك فرعى لزمته وكذا لو قال
 للساكن اسكن بكذا والا فانتقل فسكن لزمه مسمى الاجرة للأرض كالتخراج
 على المعتقد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام
 وسقط ما بعده لا يلزم المكارى الذهاب معها ولا ارسال غلام معها وانما يجب
 الاجر بتخليتها استأجره محفر حوض عشرة في عشرة وبين العمق محفر خمسة
 في خمسة كان له ربع الاجر لان العشرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة خمسة
 وعشرون فكان ربع العمل استأجره محفر قبر غفره فدفن فيه غير ميت المستأجر
 فلا أجر له بيع كذا اولك كذا فباع له أجر المثل متى وجب أجر المثل وجب
 الوسط منه اكثرا مما يثل مائة كاري الناس ان متفاوتا لم تصح والاصح داري لك
 هبة اجارة أو اجارة هبة فهي اجارة اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال)

آجرتك بغير شيء فاسدة لا عارية اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) اجير
 القصار أمين لا يضمن الا بالتعدي والقصار على الاختلاف في المشتري ومعه عند
 عدم اشتراط الضمان عليه امامه فيضمن اتفاقا المستأجر اذا بنى فيه ما لا اذن
 فان بلبن فله رفعه وان بنى ما فلا لا ضمان على المحامي والمياي الالما يضمن
 به المودع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) نفقة اجارة المحال لطعام
 معين ببيان المدة وكذا بشرط الورق على الكاتب شرط المحامي أن أجر من
 التعميل محطوط عنه صحيح الا ان يحط كذا ونفقة بشرط كون مؤنة الرد على
 المستأجر أو باشتراط خراجها أو عشرها على المستأجر ويردها مكروبة أجرة جمال
 حنطة القرض على من استأجره الا اذا استأجره المقرض باذن المستقرض امتنع
 عن العمل في اليوم الثاني أجبره نزع يدي الخلاء لا يجب على المؤجر ولا يمكن يخبز
 المستأجر للعيب وكذا اصلاح الميزاب وتطمين السطح ونحوها لان المالك لا يجب
 على اصلاح ملكه واخراج تراب المستأجر عليه وكناسه ورماده لا تغريغ
 بالبوعة رد المستأجر على المؤجر واجب في مكان الاجارة الصحيح ان الاجارة الاولى
 اذا انقضت انقضت الثانية الاجارة من المستأجر أو من مستأجره للمؤجر لا تصح
 ولا تنقض الاولى النقصان عن أجر المثل في الوقف اذا كان يسير اجازته اه وقد
 نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) أجره ثم أجرها من غيره فالثانية موقوفة على
 اجارة الاول فان ردها بطت وان أجازها فالأجرة له استأجره لعمل سنة فخص نصفها
 بالعام له فله الفسخ تنسخ الاجارة بموت المؤجر العاقد لنفسه الا ضرورة كونه في
 طريق مكة ولا قاضي في الطريق ولا سلطان فبقى الى مكة فيرفع الامر الى القاضي
 ليفعل الاصلح لليت والورثة فيؤجرها له ان كان أمينا أو يبيعها بالقيمة فان برهن
 المستأجر على قبض الاجرة للايا ب رد عليه حمته من الثمن وتقبل المينة هنا بلا خصم
 لانه يريد الاخذ من ثمن ما في يده واذا أعتق الاجير في اثناء المدة يخرجه فان فسخها
 فلم يولى أجر ماضى وان أجازها فالأجر كله للمولى ولو بلغ اليتيم في اثناء المدة لم يكن له
 فسخ اجارة الوصى الا اذا أجاز اليتيم فله فسخها أجر العبد نفسه بلا اذن ثم أعتق
 نفذت وما عمل في رقه فلم يولد وفي عتقه له ولومات في خدمته قبل عتقه ضمنه اه
 وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) مرض العبد وسرقته وابقه عذر للمستأجر
 في فسخها وكذا اذا كان ع- له فاسد الا عدم حذقه ادعى نازل الختان وداخل

المحاموساكن المعدل للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب اه وقد نقلناه
 في كتاب الغصب وكتاب الوقف (ثم قال) اختلف صاحب الطعام والسلاح
 في مقداره فالقول لصاحبه وبأخذ الاجر بحسابه الا أن يكون الاجر مسالمه اختلفا
 في كونها مشغولة أو فارغة بحكم الحال اذا اختلفا في صحتها وفسادها فالقول للمدعي
 الصحة قال الفضل الهاذي ادعى المؤجر أنها كانت مشغولة له بالزرع وادعى المستأجر
 أنها كانت فارغة فالقول للمؤجر كما في آخر اجارة البرازية اه وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى (ثم قال) آجرها المستأجر بأكثر مما استأجر لا تطيب له الزيادة
 ويتصدق بها الا في مستثنين أن يؤثرها بخلاف جنس ما استأجر وان يهل بها عملا
 كبناء كذا في البرازية اختلفا في الخشب والاجر والغلق والميزاب فالقول
 لصاحب الدار الا في اللبن الموضوع والباب والاجر والجص والجذع الموضوع
 فانه للمستأجر اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى والله سبحانه وتعالى
 أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب الاجارة (قال
 المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما الاملات فأفانواع فالبيع
 لا يتوقف عليها وكذا الاقالة والاجارة الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب البيوع فراجع
 (وقال في القاعدة الثانية الامور بعقاصدها في الخامس في بيان الاخلاص مانصه)
 ورأيت فرعا في بعض كتب الشافعية حكاه النووي فيمن قال له انسان صل الظهر
 ولك دينار فصلى بهذه النية انه تجزئه صلاته ولا يستحق الدينار اه ولم أر مثله
 لا صحابنا وينبغي على قواعدنا أن يكون كذلك أما الاجزاء فلما قدمنا ان الرباه
 لا يدخل الفرائض في حق سقوط الواجب وأما عدم استحقاق الدينار فلا أن أداء
 الفرائض لا يدخل تحت عقد الاجارة الا ترى الى قولهم لو استأجر الاب ابنه للخدمة
 لأجر له ذكره في البرازية لان الخدمة عليه واجبة بل أهى المتقدمون بأن العبادات
 لا تصح الاجارة عليها كالا مامة والاذان وتعليم القرآن والفقهاء والمكن المعتمد
 ما أفق به المتأخرون من المجوازا اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الصلاة (وقال
 في قاعدة الاصل عدم مانصه) ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين المؤجرة
 فالقول لمنكره وهي في اجارة التهذيب اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال
 في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ولقد قدما شرعت الاجارة له لوجعل

المنافع أجرة عند اتحاد الجنس قلنا لا يجوز وقلنا الأجرة على منفعة غير مقصودة من
 العين لا يجوز للاستغناء عنها بالعارية كما علم في أجرة البرازية اهـ (ثم قال) القاعدة
 الرابعة من الخامسة المحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة ولهذا
 جوزوا الأجرة على خلاف القياس للحاجة ولذا قلنا لا يجوز أجرة بيت بمناقع بيت
 لاتحاد جنس المنفعة فلا حاجة بخلاف ما إذا اختلف اهـ (ثم قال) ومنها جواز
 الاستصناع للحاجة ودخول الحمام مع جهالة مكانه فيها وما يستعمله من مائها
 وشربة السقا اهـ وقد قلنا ذلك في البيوع أيضا (وقال في القاعدة السادسة
 المادة محكمة مانصه) ومنه أجرة الفئرا اهـ (ثم قال) ومنها في استئجار الكاتب
 قالوا المحبر عليه والخياط قالوا الخط والابرة عليه عملا بالعرف وينبغي أن يكون
 التكمل على السكك على العرف ومن هذا القيل طعم العام العبد فانه على المستأجر
 بخلاف علف الدابة فانه على المؤجر حتى لو شرط على المستأجر فسدت كافي البرازية
 بخلاف استئجار الظئر بطعامها وكسوتها فانه حائز وان كان مجهولا للعرف
 ويفرغ على ان علف الدابة على مال السكك دون المستأجر ان المستأجر لو تركها بالاعلف
 حتى ماتت جو عالم يضمن كافي البرازية اهـ (ثم قال) المبحث الثالث العادة المطردة
 هل تنزل منزلة الشرط قال في أجرة الظهيرية والمعروف عرفا كالمشروط شرط اهـ
 وقالوا في الاجارات لو دفع ثوبا الى خياط ليخيطه أو الى صباغ ليصبغه ولم يمين له أجرة
 ثم اختلفا في الاجر وعدمه وقد جرت عادته بالعميل بالاجرة فهو مل بمنزلة شرط
 الاجرة فيه اختلاف قال الامام الاعظم لا أجر له وقال أبو يوسف ان كان الصانع
 حريفا له أى معاملا له فله الاجر والا فلا وقال محمدان كان الصانع معروفا بهذه
 الصنعة بالاجر وقيام حاله بها كان القول قوله والا فلا اعتبار بالظاهر المعتاد قال
 الزياحي والفتوى على قول محمداه ولا خصوصية له ان يبل كل صانع نصب نفسه
 له بل بأجر فان السكوت كالاتحاد ومن هذا القيل نزول الحضان ودخول الحمام
 والدلال كافي البرازية ومن هذا القيل المعد للاستغلال كافي الملتقط ولذا قالوا
 المعروف كالمشروط فعلى المفتي به صارت المادة كالمشروط صريحا اهـ (ثم قال)
 وخين تأليف هذا المجل ورد على سؤال فيمن أجره طبخا لطبخ السكر وفيه فخر اذن
 للمستأجر في استعماله فتلفت وقد جرى العرف في المطابخ بضمائها على المستأجر
 فأجبت بأن المعروف كالمشروط فصاركاه صرح بضمائها عليه والعارية اذا

اشترط فيها الضمان على المستعير تصير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزياهي
في العسارية وجرم به في المجوهرة ولم يقل في رواية لندن نقل بعده فرع البرازية
عن الينابيع (ثم قال) أما الوديعة والعين المؤجرة فلا يضمنان بحال اهـ ولكن
في البرازية قال أعرفني هـ ذاعلى انه ان ضاع فأننا ضامن له فأعارة فضاع لم يضمن
اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الامانات أيضا (ثم قال في اثناء تجهيز الاب بنته
مانصه) كمن دفع ثوبا الى قصار ليقصره ولم يذكر الاجرافه بمحمل على الاجارة
بشهادة الظاهر اهـ (ثم قال) وفيه أيضا ان حمل الاجير الاحمال الى داخل
الباب مبني على التعارف ذكره في الاجارات وفي اجارة منية المفتي دفع غلامه الى
حائك مدة معلومة ليتعلم النسيج ولم يشترط الاجر على أحد فلما علم العمل طالب الاستاذ
الاجر من المولى والمولى من الاستاذ ينظر الى عرف أهل تلك البلدة في ذلك العمل
فان كان العرف يشهد بالاستاذ يحكم بأجر مثل تعليم ذلك العهل على المولى وان كان
يشهد للمولى فبأجر مثل ذلك الغلام على الاستاذ وكذا الودع ابنه اهـ ومما بنوه على
العرف ان أكثر أهل السوق اذا استأجر واحارسا وكره الباقون فان الاجرة
تؤخذ من الكل وكذا في منافع القرية وتسامه في منية المفتي وفيها الودع غزلا الى
حائك لينسجه بالنصف جوزه مشايخ بخاري وأبو الليث وغيره للعرف اهـ (وقال
في المبحث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون
المتأخر مانصه) * تنبيه * هل المعتبر في بناء الاحكام العرف العام أو مطلق العرف
ولو كان خاصا المذهب الاول الى أن قال ويتفرع على ذلك لو استقرض ألفا واستأجر
المقرض محفظ مرآة أو معلقة كل شهر بعشرة وقيمتها لا تزيد على الاجر ففيها ثلاثة
أقوال صحة الاجارة بلا كراهة اعتبار العرف خواص بخاري والصحة مع الكراهة
للاختلاف وانفساد لان صحة الاجارة بالتعارف العام ولم يوجد أدق الا كابر
بفسادها اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) وفي اجارة البرازية
وفي اجارة الاصل استأجره ليعمل طعامه بغير منعه فالاجارة فاسدة ويجب أجر
المثل لا يتجاوز به المسمى وكذا اذا دفع الى حائك غزلا مسمى على أن ينسجه بالثلاث
ومشايخ بلخ وخوارزم أفتوا بوجوب اجارة الحائك للعرف وبه أفق أبو على النسفي
أيضا والفتوى على جواب الكتاب لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص به اهـ
(ثم قال) وفيها أي البرازية من البيع الفاسد في الكلام على بيع الوفاة في القول

السادس من أنه صحيح قالوا المحاجة الناس اليه فرار من الربا فبلغ اعتادوا الدين
 والاجارة وهي لا تصح في الكرم وبخارى اعتادوا الاجارة الطويلة وهي لا تمكن
 في الاستئجار فاضطروا الى بيعها وفاء وماضاق على الناس امر الا اتسع حكمه اه
 وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلال
 والمحرام غلب المحرام المحلال مانصه) * تنمة * يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين
 حلال وحرام في عقد او بنية ويدخل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الاجارة وهي
 كالبيع لا اشتراكها في أنها ما ييطان بالشرط الفاسد اه وقد نقلناه في كتاب
 البيوع (ثم قال) وصرحوا بأنه لو استأجر دارا كل شهر بكذا فإنه يصح في الشهر
 الاول فقط ولم أر الا أن حكم ما اذا استأجر نساء بالبيع له ثوبا طوله كذا وعرضه كذا
 تخالف بزيادة أو نقص هل يستحق بقدره أو لا يستحق أصلا اه (ثم قال) ومنها
 لو شرط الواقف أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة فزاد الناظر عليها وظاهر كلامهم
 الفساد في جميع المدة لا فيمازاد على المشروط لأنها كالبيع لا يقبل تقرير الصفقة
 وصرح به في فتاوى قارئ الهداية ثم قال والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه اه
 وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الواقف أيضا ونقلناه بعضه في كتاب البيوع (وقال
 في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى قدم المانع مانصه) وكذا تصرف الرهن
 والمؤجر في المرهون والعين المؤجرة منع لمحق المرتن والمستأجر وانما قدم الحق
 هنا على المالك لانه لا يفوت به الامنفة به بالتأخير وفي تقديم المالك تقويت عين على
 الآخر اه وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الرهن أيضا (وقال في الفن الثالث
 في أحكام الصبيان مانصه) ونصح الاجارة له اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط
 من الحقوقي مانصه) وأما حق الاجارة فينبغي أن لا يسقط الا بالاقالة اه (وقال
 في أحكام العقود مانصه) هي اقسام لازم من المجانبين البيع الى أن قال والاجارة
 الا في مشكلة ذكرناها في الفوائد منها اه (ثم قال) * تسكميل * الباطل والفساد عندنا
 في العبادات مترادفان الى أن قال وأما في الاجارة فتباينان قالوا لا يجب الاجر
 في باطله كما اذا استأجر أحد المشرى كين شريكه لمحمل طعام مشترك ويجب أجر
 المثل في فاسده اه (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) وحقيقة حل ارتباط العقد
 اذا انعقد البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا باحد أشياء خيار الشرط الى أن قال وظهور
 المبيع مستأجرا أو موهونا الخ وقد نقلنا بقية في كتاب البيوع (وقال في أحكام

(الكتابة مانصه) وفي اجارة البرازية أمر الصكك بكتابة الاجارة وأشهدوا لم يجبر
 العقد لا ينقد بخلاف صك الاقرار والمهر اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار وفي كتاب
 النكاح (وقال في بحث القول في الملك مانصه) الخامسة لا يملك المؤجر الاجارة بنفس
 العـ قد وانما يملكها بالاستيفاء أو بالتقن منه أو بالتجبل أو بشرطه فلو كانت
 عبدا فأعتقه المؤجر قبل وجود واحد مما ذكرناه لم ينفذ عتقه لعدم الملك وعلى
 هذا لا يملك المستاجر المنافع بالمقد لا نهاتحدث شيئا فشيئا وبهذا فارقت البيع فان
 المبيع عين موجودة فما لم تحدث فهو على ملك المؤجر ولذا قلنا ان المستاجر
 لا تصح اجارته من المؤجر اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب البيوع وقوله فهو على
 ملك المؤجر له فمضى أى المنافع (ثم قال) الثانية عشر الملك اما للمعين والمنفعة
 معا وهو الغالب أولا للمعين فقط أو للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعته أبدا ورقتبه
 للوارث وليس له شيء من منافعه ومنفعته للموصى له الى أن قال وليس للموصى له
 الاجارة الخ وقد نقلنا بقیته في كتاب الوصايا فراجع (ثم قال) * تنبيه *
 قد علمت ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يؤجر وينبغي ان له الاعارة وأما
 المستاجر فيؤجر ويبيع ما لا يختلف باختلاف المستعمل اهـ وقد نقلنا بقیته ذلك
 في كتاب الامانات فراجع (ثم قال) وأما اجارة المقطع ما أقطعه الامام فافنى
 العلامة قاسم بن قطلوبغا بصحة ما قال ولا أثر لجواز اخراج الامام له في اثناء المدة
 كما لا أثر لجواز موت المؤجر في اثناءها ولا لكونه ملك المنفعة لا في مقابلة مال فهو
 نظير المستأجر لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابلة استعداد ما أعد له لانظر المستعير
 لما قلنا واذا مات المؤجر أو أخرج الامام الارض عن المقطع تنفخ الاجارة لا تنقل
 الملك الى غير المؤجر كالاتقـ ل الملك في النظائر التي خرج عليها اجارة الاقطاع
 وهي اجارة المستأجر واجارة العبد الذى صوئ على خدمته مدته معلومة واجارة
 الموقوف عليه العتلة واجارة العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال التجارة
 واجارة أم الولد اهـ وقد ألفت رسالة في الاقطاعات وأخرى وسببها القصة
 المرضية في الاراضى المصرية وفيما أفنى به العلامة قاسم التصريح بان للامام ان
 يخرج الاقطاع عن المقطع متى شاء وهو محمول على ما اذا أقطعه أرضا طمرة من
 بيت المال أما اذا أقطعه مواتا فأحياء ليس له اخراجه عنه لانه صار مالا كالرقبة
 كما ذكره أبو يوسف في كتاب الخراج اهـ وقد نقلناه في كتاب المجاهد (وقال

في بحث القول في الدين مانصه) ولو وكل المستأجر بأن يعمر العين من الاجرة يصح
وقد اوضحناه في وكالة البحراء وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في بحث
الكلام في اجرة المثل مانصه) فحب في مواضع احدها الاجارة في صور منها
الفاسدة ومنها لو قال له المؤجر بعد انقضاء المدة ان فرغتها اليوم والافطيك
كل شهر كذا وقيل يجب المسمى ومنها لو قال مشترى العين للاجير اعمل كما كنت
ولم يعلم بالاجرة بخلاف ما اذا علم فانه يجب ومنها لو عمل له شيئا ولم يستأجره وكان
الصانع معروفا بتلك الصناعة وجب اجرا للمثل على قول محمد وبه يفتي ومنها في
غصب المنافع اذا كان المغموب مال يتيم أو وقفا أو معدا للاستغلال على المفتي به
اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب (ثم قال) وليس منها ما اذا خالف
المستأجر الى شريان سمى اكثر من المثل وطافانه لا يجب اجرا ما زاد لان الغممان
والاجر لا يهتمعان اه (ثم قال) ومنها اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع
فانه يترك بأجر المثل الى ان يستقصد اه (ثم قال) * فروع * الاول قولهم
في الزرع بعد انقضاء مدة الاجارة يترك بأجر المثل معناه بالاقضاء أو الرضاء والا فلا
اجر كما في القنية الثاني اذا وجب اجر المثل وكان هناك مسمى في عقد فاسد فان
كان معلوما لا يزداد عليه وينقص منه وان كان مجهولا وجب بالنسبة ما بلغ الثالث
يجب اجر المثل من جنس الدراهم والدنانير الرابع اذا وجب اجر المثل وكان
متفاوتا منهم من يستقصي ومنهم من يتساهل في الاجر يجب الوسط حتى لو كان اجر
المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض احدى عشر وجب احدى
عشر بخلاف النجوم لو اختلف المقومون في مستهلك فشهد اثنان ان قيمته عشرة
وشهد اثنان ان قيمته اقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره الاقطع في باب السرقة
اه وقد نقلناه في كتاب الغصب وفي كتاب الحدود والسرقة وفي كتاب
الشهادات والدعوى (ثم قال) الخامس اجر المثل في الاجارة الفاسدة يطيب
وان كان السبب حراما والكل من القنية وقد مناهكم زيادة اجر المثل في الفوائد
اه (وقال في بحث ما افرق فيه الاجارة والبيع) التاقيت يفسده ويصحها ويملك
العوض فيه بالعقد وفيها لا ابواحد من أربعة وتفسخ بالاغذار بخلافه وتفسخ
بغير حادث بخلافه وتفسخ بموت أحدهما اذا عقدها لنفسه بخلافه واذا هلك
الثلث قبل قبضه لا يبطل البيع واذا هلكت الاجرة العين قبله انقضت اه وقد

نقلناه في كتاب البيوع (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل والوصي مانصه) ولا يستحق الوكيل أجره على عمله بخلاف الوصي اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) ولو استأجر الموصي الوصي لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل وهي في المحاربة ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صحت والا فلا اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في آخره الفرق والمجمع مانصه) «فائدة» اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قوله سم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى ان قال وقالوا كما في المحاربة لو أجاز الموقوف عليه ولم يكن ناظرا حتى لم يصح وأذن للمستأجر في العمارة فانفق لم يرجع على أحد فكان متطوعا فقلت لان الاجارة لما لم تصح لم يصح ما في ضمنها اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) ونخرج عنها ما ذكره في البيوع لو باعه الثمار وأجره الاشجار طاب له تركها مع بطلان الاجارة فقتضى القاعدة ان لا يطالب بثبوت الاذن ضمن الاجارة اه وقد نقلناه في البيوع (وقال في فن الانغاز في بحث الوقف مانصه) أي وقف أجره انسان ثم مات وانقضت فقلل الواقف اذا أجره ثم ارتد ثم مات فانه يصير مال كالورثته وتنسخ بموته اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال في فن الانغاز من بحث الاجارة مانصه) خاف المستأجر من فسخ الاجارة باقرار المؤجر بدين ما التحيلة فقل ان يجعل للسنة الاولى قليلا من الاجرة ويجعل للاخيرة الاكثر اه (وقال ايضا في فن الانغاز مانصه) «الوديعة» أي رجل ادعى الوديعة وصدقه المدعي عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل اذا أقر الوارث بأن المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فيقضي القاضي دين الميت ويرجع المدعي على الغرماء لتسديدهم وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية وارهان اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال في فن التحيل مانصه) «السابع عشر في الاجارات» اشتراط المزمة على المستأجر يفدها والتحيلة ان ينظر الى قدر ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يأمر المؤجر بصرفه اليها فيكون المستأجر وكيل بالانفاق واذا ادعى المستأجر الانفاق لم تقبل منه الابحجة ولو أشهد له المؤجر ان قوله مقبول بلا حجة لم يقبل الا بها والتحيلة ان يجعل المستأجر له قدر المزمة ويدفعه الى المؤجر ثم المؤجر يدفع الى المستأجر ويأمره بالانفاق في المزمة فيقبل بلا بيان أو يجعل مقداره في يده دل اه وقد نقلناه في كتاب

الوكالة (ثم قال) ولو استأجر عرصه بأجرة معينة وأذن له رب العرصه في البناء من الاجر جاز واذا انفق في البناء استوجب عليه قدر ما أنفق فيلتميان فاصاوا يتراذان الفضل ان كان والبناء للأجر ولو أمره بالبناء فقط فبني اختلاف وقيل للأجر وقيل للمستأجر المحيلة في جواز اجارة الارض المشغولة بالزرع ان يبيع الزرع من المستأجر أو لا ثم يؤثر وقيد بعضهم بما اذا كان يبيع رغبة أما اذا كان يبيع هزل أو تلجئة فلا له قائه على ملك البائع وعلامة الرغبة أن يكون بقيته أو بأكثر أو بنقصان يسير اشتراط نواج الارض على المستأجر غير جائز كاشتراطه المرمه والمحيلة ان يزيد في الاجرة بقدره ثم يأذن بصرفه وفيه ما تقدم في المرمه اشتراط العلف أو طعام الغلام على المستأجر غير جائز والمحيلة ما تقدم في المرمه الاجارة تنفصح بموت أحدهما واذا أراد المستأجر ان لا تنفصح بموت المؤجر يقر المؤجر بأنه للمستأجر عشرين بزرع فيها ماشاء وما خرج فهو له أو يقر بأنه أجره الرجل من المسلمين ويقر المستأجر بأنه استأجره الرجل من المسلمين فلا تبطل بموت أحدهما واذا كان في الارض عين فقط أو قير وأراد ان تكون للمستأجر يقر بها انها للمستأجر عشرين وله حق الانتفاع عشرين فيجوز اذا أجر أرضه وفيها نخل فأراد ان يجعل الثمر للمستأجر يدفع النخل الى المستأجر معاملة على أن الرب المال جزأ من الف جزء من الثمرة والباقي للمستأجر اه (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان ذلك متعلقة باللفاظ لا بالارضاء بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخوه المؤلف في تكميلته للفن السادس فن الفروق مانصه) «كتاب الاجارة» استأجر دابة ليركبها الى وقت موته لا يجوز ولو نكحها الى هذا الوقت يجوز والفرق ان التأيد يبطل الاجارة بخلاف النكاح اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) انهدم حائط الدار المؤجرة لا يملك الفسخ بغيره المالك بخلاف ما لو انهدم كلها والفرق ان انهدم الحائط لا يفوت المنفعة من كل وجه بخلاف الكل قال الامير ان قتل هذا الفارس فلك كذا فقتله فلا شيء له ولو قال كل من قطع رأسه فله كذا فقطع فله ماسي والفرق ان القتل جهاد والاستتجار عليه لا يجوز بخلاف القطع اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال) مات أحد المتعاقدين وفي الارض

زرع يبقى بالمعنى ولو انقضت المدة يبقى بأجر المثل حتى يميز والفرق انه في الاول لا يحتاج الى التجديد لبقاء المدة وفي الثاني اذا جدد تجدد بأجر المثل استأجر دابة ليركبها خارج المصر فبئسها في بيته فهلكت ضمن ولوليركبها في المصر لا يضمن والفرق ان هذا المحبس في الاول لا يوجب الاجر فلم يكن مأذونا وفي الثاني يوجبه فكان مأذونا اهـ (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب العارية مانصه) استعارة دابة الى موضع لا يركب في الرجوع ولو استأجرها الى موضع له أن يركب والفرق ان رد المستعار على المستعير ورد المستأجر على صاحبه اهـ وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال المؤلف في الفن السابع فن المحكمات مانصه) لما جلس أبو يوسف للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم فأرسل اليه أبو حنيفة رجلا فسأله عن مسائل خمسة الاولى قصار جمع الثوب وجاءه مقصورا هل يستحق الاجرام لا فأجاب أبو يوسف يستحق الاجر فقال له الرجل أخطأت فقال لا يستحق فقال أخطأت ثم قال له الرجل ان كانت الفسادة قبل المجود استحق والا لا اهـ (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الحجج مانصه) يصح استئجار الحاج عن الغير وله أجر مثله اهـ وقوله يصح استئجار الحاج الخ صوابه لا يصح كما في شرحها (وقال في كتاب الطلاق مانصه) المعلق بالشرط لا ينعقد سدا للمحال والمضاف ينعقد الى أن قال الا في مسئلتين الى أن قال الثانية قال الفقيه أبو الليث والاسكاف لو قال أجرتك غدا أو اذا جاء غدا فقد أجرتك صححت مع ان الاجارة لا يصح تعليقها وتصح اضافتها اهـ (ثم قال فيه أيضا) وفي الخيانة تصح اضافة فسخ الاجارة المضافة ولا يصح تعليقها اهـ (وقال في كتاب العتق مانصه) التأقيت الى مدة لا يعيشر الانسان بها غايبا تأييد معنى في التدبير على المختار فيكون مدبرا مطلقا وفي الاجارة مفسدا الى نحو مائتي سنة الا في النكاح فتأقيت فيفسد اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضا في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على الصحيح فلا يلزمها المال والاجارة اهـ (وقال في كتاب الوقف) الناظر اذا أجر ثم مات فان الاجارة لا تنفسح الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الربح له فانها تنفسح بموته كما حرره ابن وهبان معزيا الى عدة كتب ولكن اطلاق المتون يخالفها اهـ (ثم قال) اقالة الناظر عقد الاجارة جائزة الا في مسئلتين الاولى

إذا كان العاقد ناظرا قبله كما فهم من تعليمهم الثانية إذا كان الناظر جاهل الاجرة
 كما في النية وهى على ابن وهبان اه (ثم قال فيه أيضا مانصه) اجارة الوقف
 باقل من اجرة المثل لا تجوز الا اذا كان أحد لا يرغب في اجارتها الا بالاكل وفيما
 اذا كان النقصان يسيرا اه (ثم قال فيه أيضا) شرط الواقف يجب اتباعه الى
 أن قال الا في مسائل الى أن قال الثانية شرط أن لا يؤثر وقفه أكثر من سنة
 والناس لا يرغبون في استئجاره سنة أو كان في الزيادة نفع للفقراء فللقاضى المخالفة
 دون الناظر اه (ثم قال في كتاب الوقف أيضا مانصه) اعلم أنه قد كثر في زماننا
 اجارة الارض مقبلا ومراجا قاصدين بذلك لزوم الاجر وان لم تروى بقاء النبل ولا شك
 في صحة الاجارة لانها تستأجر للزراعة وغيرها وهما منفعتان مقصودتان كما في اجارة
 الهداية الارض تستأجر للزراعة وغيرها قال في البناية أى لغير الزراعة نحو البناء
 وقمرس الاشجار ونصب القسطاط ونحوها وفي المراج وفتح القدير من البيع
 الفاسد ولا تجوز اجارة المراهى أى السكلا والحيلة في ذلك أن يستأجر الارض
 يضرب فيها قسطاطه أو يجعلها حظيرة لغمه ثم يستبيع المراهى وذكر الزبائى الحيلة
 أن يستأجرها لايقاف الدواب أو منفعة أخرى اه فراجع اه (ثم قال في كتاب
 الوقف أيضا مانصه) وتحمية البعيد باطلة فلو استأجر قرية وهو بالعم لم يصح
 تخليتها على الاصح كما في المحانية والظهيرية في البيع والاجارة بيع وهى كثيرة
 الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغى للتولى أن يذهب الى القرية مع المستأجر فيضلى بينه
 وبينها أو يرسل وكيله أو رسوله احياء لمال الوقف اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
 (ثم قال أيضا) الدور والمحوانات المسجلة في يد المستأجر يسكنها بغن فاحش نصف
 اجرة المثل أو نحوه لا يدأر أهل الهلة بالسكون عنه اذا أمكنهم رفعه ويجب على
 المحاكم أن يأمره بالاستيفار بأجر المثل ويجب عليه تسليم زود السنين الماضية
 ولو كان القيم ساكنا مع قدرته على الرفع الى القاضى لا غرامة عليه وانما هى على
 المستأجر واذا نظرا الناظر بمال الساكن فله أخذ النقصان منه فيصرفه في مصرفه
 قضا وديانة كذا في القنية اه (وقال فيه أيضا) الجمامكية في الاوقاف لها شبه
 الاجرة وشبه الصلة وشبه الصدقة فيعطى كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا شبه الاجرة
 في اعتبار زمن المباشرة وما يقابلها من المعلوم والمحل للاغنياء الخ فراجع اه (ثم قال
 فيه أيضا مانصه) لا تنسخ الاجارة بموت المؤجر لا وقف الا في مسئلتين ما اذا أجرها

الوقف ثم ارتد ثم مات ابطالان الوقف برده فانتقلت الى ورثته وفيما اذا آجر أرضه
ثم وقفها على معين ثم مات تنفع مذكروه ابن وهبان في آخر شرحه الناظر اذا آجر
انسانا ثم هرب ومال الوقف عايشه لم يضمن كفا في التتارخانية الخ فراجعهم (وقال
في أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ويتبعها في الرهن فاذا ولدت المهرهونة
كان رهنا مباحا بخلاف المستأجرة اه (ثم قال) ولا يتبعها في الكفالة والاجارة
اه (ثم قال) ولم أر الا أن حكم الاجارة له وينبغي فيه المحبة لانها تجوز للعدوم
فالحمل أولى اه (وقال فيه من بحث الاعتبار للحنفي لا الالفاظ مانصه) وتنفع قد الاجارة
بلفظ المبة والتحكيم كفا في الحنانية وبلفظ الصلح من المنافع وبلفظ العارية اه
(وقال فيه أيضا مانصه) الشراء اذا وجد نفاذا على المباشرة نفذ عليه فلا يتوقف
شراء الفضولي ولا شراء الوكيل المخالف ولا اجارة المتولى أجير الا الوقف بدرهم
ودانق بل ينفذ عليهم م والوصى كالمولى وقيل تقع الاجارة لليتيم وتبطل الزيادة
كفا في القنية الا في مسئلة الامر والقاضي اذا استأجر أجيرابا أكثر من أجرة المثل
فان الزيادة باطلة ولا تقع الاجارة له كفا في سيرة الحنانية اه وقد نقلناه في كتاب
الوقف وكتاب الوصية (ثم قال أيضا في البيوع مانصه) العقود تعتمد صحتها
الفائدة فما لا يفيد لا يصح فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة كفا
الذخيرة ولا تصح اجارة ما لا يحتاج اليه كسكنى دار بسكنى دار اه (ثم قال
في كتاب البيوع في بحث كل عقد أعيد وجد فان الثاني باطل الا في مسائل مانصه)
وأما الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فسخ للاولى كفا في البرازية اه
(ثم قال فيه أيضا) من باع أو اشترى أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل الى أن قال
والمتولى على الوقف لو آجر لوقف ثم أقال ولا مصلحة لم تجز على الوقف اه وقد نقلناه
في كتاب الوقف (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) العقد الفاسد اذا تعلق به
حق عبد لزم وارتفع الفساد الا في مسائل آجر فاسدا فآجر المستأجر صحيحا فللاول
نقصه والمشتري من المتكروه لو باع صحيحا فلا مكره نقضه والمشتري فاسدا اذا آجر
فللبائع نقضه وكذا اذا زوج اه وقد نقلناه في كتاب النكاح ونقلنا بعضه
في كتاب الاكراه (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور ولا يوجب الرجوع
الا في ثلاث مانصه) الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة
والاجارة حتى لو ملكك الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت وضمن المودع

والمستأجر فانهما يرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا من كان بعناه وفي العارية
والهبة لارجوع لان القبض كان لنفسه ونعمامه في الخيانة في فصل الغرور ومن
اليسوع اه وقد نقلناه في كتاب الهبة وفي كتاب الامانات (وقال في كتاب
القضاء مانصه) كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في القنية الى أن
قال واذا ادعى على القاضي اجارة مال الوقف أو اليتيم اه (ثم قال فيه أيضا
مانصه) ولا تسمع البيعة على مقر الا في وارث مقر بدين على الميت فتمام البيعة
للمتعدى الى أن قال ثم رأيت سابعاً في اجارة منية المفتى آجر دابة بعينها من رجل
ثم من آخر فأقام الاول البيعة فان كان الآخر حاضرًا تقبل عليه البيعة وان كان
مقرًا بما يدعيه هذا المدعى وان كان غائبًا لا تقبل اه (ثم قال في كتاب القضاء أيضا
مانصه) اذا تهاوضت بيعة الطوع مع بيعة الاكراه فبيعة الاكراه أولى في البيع
والاجارة والصلح والاقرار وعنده عدم البيان فالقول للمدعى الطوع اه وقد نقلناه
في كتاب اليسوع (وقال فيه أيضا) المجاهرة في المنكوحه تمنع الهبة الى أن قال
وفي الاجارة تمنع الهبة في العين أو في الاجرة كهذا وهذا اه (وقال في كتاب الاقرار
مانصه) الاستحجار اقرار بعدم الملك له على أحد القولين الا ان استأجر المولى عبده
من نفسه لم يكن اقرارًا بحريته كفي القنية اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال
في كتاب الاقرار أيضًا مانصه) الاقرار بجهة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره
فلو أقر المؤجر ان الدار لغيره لا تنفسخ الاجارة الا في مسائل لو أقرت الزوجة بدين
فلادائن حبسها وان تضر الزوج ولو أقر المؤجر بدين لا وفاء له الا من ثمن العين فله
بيعهما الفضائه وان تضرر المستأجر اه (وقال في كتاب الهبة مانصه) والهبة قبل
القبض تسكون مجازاً عن الاقالة في البيع والاجارة كما في اجارة الوالوجية اه وقد
نقلناه في كتاب اليسوع (وقال في كتاب المداينات مانصه) ولو ادعى المشتري ان
المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للمشتري اه (وقال في كتاب
الامانات) اذا تعدى الامن ثم أزاله لا يزول الضمان ~~كما~~ المستعير والمستأجر الا
في الوكيل بالبيع أو بالحفظ أو بالاجارة أو بالاستحجار اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
(ثم قال فيه أيضا) الوديعة لا تودع ولا تفسد ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر
ويعار ولا يرهن والعارية تفسد ولا تؤجر قبل يودع المستأجر والعارية اذا تصح
اعازتها وهي أقوى من الابداع وقيل لان الامن لا يسلمها الى غير عياله وانما

جازت الاعارة لاذن المعير والمؤجر لا طلاق في الانتفاع وهو معدوم في الابداع
فان قيل اذا اعار فقد اودع قلنا معنى لا قصدى والرهن كالوديعة لا يودع ولا يعار
ولا يؤجر وأما الوصي فملاك الابداع والاجارة دون الاعارة كما في وصايا الخلاصة
وكذا المتولى على الوقف والوكيل بقبض الدين بعده مودع فلا يملك الثلاثة كما في
جامع الفصولين العامل لغيره امانة لأجرة له الأوصى والناسط في مستحقان بقدر
أجرة المثل اذا عملا الا اذا شرط الواقف للناسط شيئا ولا يستحقان الا بالعمل فلو كان
الوقف طاحونة والموقوف عليه يستقلها فلا أجر للناسط كما في الخسائية ومن هنا
يعلم انه لا أجر للناسط في المسقف اذا أحيل عليه المستحقون ولا أجر للوكيل
الا بالشرط وفي جامع الفصولين الوكيل بقبض الوديعة اذا سعى لها أجر اليافى
بها جاز بخلاف الوكيل بقبض الدين لا يصح استئجاره الا اذا وقت له وقتا وفي
البرازية لو جعل للكفيل أجرا لم يصح وذكر الزيلعي ان الوديعة بأجرة مضمونة
وفي الصيرفية من أحكام الوديعة اذا استأجر المودع مودع مع بخلاف الرهن اذا
استأجر الرهن اه (وقال في كتاب الامانات ايضا امانته) المأذون له في شيء كآذنه
امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع ونرج عنه مسئلتان الى ان قال الثانية
حسام مشترك بين اثنين آجر كل واحد منهما حصته لرجل ثم أذن أحدهما
مستأجرا بالعمارة فعمرا فلا رجوع للمستأجر على الشريك الساكت ولو عمرا أحد
الشرى يكن الحسام بلا اذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته كذا في اجارة
الولوالجيرة اه وقد قلناه في كتاب الشركة (وقال ايضا في كتاب الامانات) للعير
ان يسترد العارية متى شاء الا في مسائل لو استعار امرأة لارضاع ولده وصار
لا يأخذ الا ذبيها له الرجوع لا الرد فله أجر المثل الى القطام ولو رجع في فرس
الغازي قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء أو الكراء فله أجر المثل وهما في
الخسائية وفيما اذا استعار أرضا للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى يهدولم
يؤقت وتترك بأجر اه (وقال فيه ايضا) المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذا به فان
كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كما في فتاوى قارئ
الهداية ومن الثاني ما اذا أذن المؤجر للمستأجر بالتعمير من الاجرة فلا بد من البيان
وهي في أحكام العمارة من العمادى استأجر بعير الى مكة فهو على الذهاب دون
المجي ولو استأجر بعيرا فهو عليها كما في اجارة الولوالجيرة اه (وقال فيه ايضا العارية

كالاجارة تنفيع يموت أحدهما كما في المنية اه (وقال في كتاب المهر والمأذون
 مانصه) المأذون اذا محقه دين يتعلق بكسبه ورقبته الا اذا كان أجيرا في البيع
 والشراء كما في اجارة منية المفتي اه (وقال في كتاب الشفعة مانصه) باع ما في اجارة
 الغير وهو شفعيها فان أجاز البيع أخذها بالشفعة والابطات الاجارة ان ردها
 كذا في الولوالجية اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الغصب
 مانصه) منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث في مال اليتيم ومال الوقف والمعد
 للاستقلال منافع المعد للاستقلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد
 كيدت سكنه أحد الشرعيين في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما بغير إذن
 الآخر سواء كان موقفا لا سكني أو للاستقلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال
 اليتيم مسئلة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر ليس له ما ذلك ولا أجر عليهما
 كذا في وصايا القنية لا تصير الدار معدة له باجارتها انما تصير معدة اذا بناها
 لذلك أو اشتراها له وباعداد البائع لا تصير معدة في حق المشتري الغاصب اذا
 أجر ما منافع مضمونة من مال وقف أو يتيم أو معد للاستقلال فعلى المستأجر
 المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من
 السكني بتأويل عقد سكني المرتهن لو استأجرها سنة بأجر معلوم فسكنها سنتين
 ودفع أجرهما ليس له الاسترداد والتعريض على الاصول يقتضي أن له ذلك اذا لم
 تمكن معدة له لكونه دفع ما ليس بواجب فيسرده الا اذا دفع على وجه الهبة
 فاس تهلكه المؤجر أجر الفضولي دارا موقوفة ولبعض الاجر خرج المستأجر عن
 المهلة ان كان ذلك أجر المثل ويرده الى الوقف أجرها الغاصب ورد أجرتها
 للمالك بطيب له لان أخذ الاجرة اجازة اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في
 كتاب الغصب ايضا) حفر قبر ادفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه فان كان في
 أرض مملوكة للمحافر فللمالك النباش عليه واخراج له وله التوبة والزرع فوقها
 وان كان في أرض مباحة ضمن المحافر قيمة حفره من دفن فيه وان كان في أرض
 موقوفة لا يكره ان كان في الأرض سعة لان المحافر لا يدري بأي أرض يموت
 ذكر هذه الفروع الثلاثة في الواقعات المحسامة من الوقف وينبغي ان يكون
 الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكوته عن الضمان في صورة
 الوقف عليه فهي صورتان في أرض مملوكة فللمالك الخيار وفي مباحة فله

تضمن قيمة الحفر اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الوقف (وقال في كتاب
 المحظر استخدام اليتيم بلاجرة حرام ولولا خيه ومعلمه الا لاهه وفيما اذا أرسله معلمه
 لا حضار شريكه كافي الغنية اه (وقال في كتاب الرهن) فاذا آجره المرتهن
 لا يطيب له الاجر اذن الراهن للمرتهن في الاجارة فاجر جرح عن الرهن ولا
 يعود الاجر اذ ارهن العين عند الاستاجر على دين له صح وانقضت اه (ثم قال
 فيه أيضا) واذا اذن له في السكنى فلا رجوع له باجرة اه (وقال في كتاب
 الجنائيات) قطع العجم لحمه من عينه وكان غير حاذق فعميت فعليه نصف الدية
 اه (وقال في كتاب الوصايا) وصى القاضي كوصى الميت الا في مسائل الى أن قال
 الرابعة لوصى الميت ان يوجب الصبي تحيطة المذهب وسائر الاعمال بخلاف وصى
 القاضي كافي الغنية اه (وقال فيه أيضا) تبرع المريض في مرضه مائة مائة فمذ
 من الثلث عند عدم الاجارة الا في تبرعه بانه سافع نافذ من جميع المال كذا في
 الفتاوى الصغرى وظاهر ما في تلخيص الجامع الكبير من الوصايا أيضا لقيه
 وصورها الزبالي في كتاب الغصب بأن المريض اعار من أجنبي وانصوص
 عليه انه اذا آجر بأقل من أجر المثل فانه ينفذ من الجميع وقال الطرسوسي انها
 خالفت القواعد وليس كما قال فان الاجارة والاعارة يبطلان بموته فلا ضرر على
 الورثة بعد موته لا لانفساخ وفي حياته لا ملك لهم فافهم اه وقد نقلناه في كتاب
 الامتنان (وقال في كتاب الوصايا أيضا) القلام اذا لم يكن أبوه حاكم كافي ليس لمن هو
 في حجره تعاليمه المحيكة لانه يعبر به لولا لاهم ولا ية اجارة ابنه لولا في حجره اه
 (وقال في كتاب الفرائض) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى أن قال الرابعة للأب
 الا كل من مال ولده عند الحاجة وللوصى بقدر عمله اه (ثم قال) العاشرة
 لا يستقدمه بخلاف الأب اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الامتنان)

من الوديعة والعارية وغيرهما الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل الا في
 ثلاث النواظر اذا مات مجهول الأغلات الوقف والقاضي اذا مات مجهول أموال اليتامي
 عند من أودعها والسلمطان اذا أودع بعض الغنية ثم مات ولم يبين عند من أودعها
 كذا في فتاوى قاضيان من الوقف وفي الخلاصة من الوديعة وذكرها الولوالجي

وذ كرم من الثلاثة أحدا المتفاوضين اذ اذامات مجهول لم يبين حال المال الذي في يده
 ولم يذ كر القاضى فصار المستثنى بالتلفيق أربعة وزدت عليه مسائل الاولى
 الوصى اذامات مجهول فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين الثانية الاب اذامات
 مجهول مال ابنه ذكره فيها أيضا الثالثة اذامات الوارث مجهول ما أودع عنده مورثه
 الرابعة اذامات مجهول ما القته الریح في بيته الخامسة اذامات مجهول ما ووضعه
 ماله في بيته بغير علمه السادسة اذامات الصبي مجهول ما أودع عنده
 محجورا وهذه الثلاثة في تلخيص المجامع الكبير للخللاطى فصار المستثنى عشرة
 وقيدوا بتجهيل الغلة لان النساظر اذامات مجهول المال البدل فانه يضمنه كما في
 الخانية اه وقد نقلنا هذه المسائل في مواضعها (ثم قال) ومعنى موته مجهول
 ان لا يبين حال الامانة وكان يعلم ان وارثه لا يعلمها فان ينها وقال في حياته
 ردتها فلا تجهيل ان برهن الوارث على مقالتة واللم يقبل قوله فان كان يعلم ان
 وارثه يعلمها فلا تجهيل ولهذا قال في البرازية والمودع انما يضمن بالتجهيل اذا
 لم يعرف الوارث الوديعة اما اذا عرف الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم
 يبين لم يضمن ولو قال الوارث انما علمتها فانه كذا الطالب ان فسرهما وقال هي كذا وكذا
 وهما كذا صدق اه ومعنى ضمانها صيرورتها دينيا في تركته وكذا الوادعى
 الطالب التجهيل وادعى الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم
 هلكت فالقول للطالب في الصحيح كما في البرازية تلزم العارية فيما اذا استعار
 جدار غيره لوضع جذوعه ووضعها ثم باع المعبر المجدار فان المشتري لا يتمكن
 من رفعها وقيل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا في القنية اذا تعدى
 الامين ثم أزاله لا يزول الضمان كالمستعير والمستأجر الا في الوكيل بالبيع
 أو بالمحفظ أو بالاجارة أو بالاستعجار والمضارب والمستبضع والشريك عنانا
 أو معاوضة والمودع ومستعير الرهن وهى في الفصول الاخرية فهى
 في المبسوط اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الوديعة
 لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ولا يرهن والعارية
 تعار ولا تؤجر قبل يودع المستأجر والعارية اذ تصح اعارتها وهى أقوى من
 الايداع وقيل لان الامين لا يسلمها الى غير عياله وانما اجازت الاجارة لاذن
 المعير والمؤجر لا طلاق الانتفاع وهو معدوم في الايداع فان قيل اذا أعار

فقد أودع قلنا ضمنى لا قصدى والرهن كالوديعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر ولا يرهن وأما الوصى فيملك الأيداع والأجرة دون الأمانة كما في وصايا الخلاصة وكذا المتولى على الوقف والوكيل بقبض الدين بعده مودع فلا يملك الثلاثة كما في جامع الفصولين العامل لغيره أمانة لأجرة له إلا الوصى والناظر فيستحقان بقدر أجر المثل إذا عمل إلا إذا شرط الواقف للناظر شيئاً من غلة الوقف ولا يستحقان إلا بالاجل فلو كان الوقف طاعة والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للناظر كما في الثانية ومن هنا يعلم أنه لا أجر للناظر في المسقف إذا أحيل عليه المستحقون ولا أجر للوكيل إلا بالشرط وفي جامع الفصولين الوكيل بقبض الوديعة إذا سمى له أجر الباقى بها جاز بخلاف الوكيل بقبض الدين لا يصح استئجاره إلا إذا وقت له وقتاً وفي البزارية لو جعل للوكيل أجراً لم يصح وذكر الزيلعي أن الوديعة بأجر مضمونة وفي الصيرفية من أحكام الوديعة إذا استأجر المودع المودع صح بخلاف الراهن إذا استأجر المرتهن اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها كل أمين ادعى اتصال الأمانة إلى مستحقها قبل قوله كالمودع إذا ادعى الرد والوكيل والناظر إذا ادعى الصرف إلى الموقوف عليهم وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته إلا في الوكيل بقبض الدين إذا ادعى بعد موت الموكل أنه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل إلا ببينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الوالدية القول للأمين مع المدين إلا إذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصى في نفقة زائدة خالف الظاهر وكذا المتولى اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها كتاب الوقف وكتاب الوكالة وكتاب الوصايا وكتاب الدعوى (ثم قال) الأمين إذا خلط ببعض أموال الناس ببعض أو الأمانة بماله فانه ضامن فالمودع إذا خلطها بماله بحيث لا يتميز بعضها وكذا الوائقي بعضها فرده وخلطها بها ضمنها والعامل إذا سأل للفقراء شيئاً وخلط الأموال ثم دفعها ضمنها لاربابها ولا تجزئهم عن الزكاة إلا أن يأمره الفقراء أولاً بالاختد والمتولى إذا خلط أموال أوقاف مختلفة يضمن إذا كان باذن القاضي والسمسار إذا خلط أموال الناس وأثمان ما باعه ضمن إلا في موضع جرت العادة بالاذن بالخلط والوصى إذا خلط مال اليتيم بماله ضمنه إلا في مسائل لا يضمن الأمين بالخلط كالقاضي إذا خلط ماله بمال غيره أو مال رجل بمال آخر والمتولى إذا خلط مال الوقف بمال نفسه وقيل يضمن ولو أنفق المولى مال الوقف ثم وضع

منه لم يبرأ وحيلة براءته انفاقه في التعمير أو ان يرفع الامر الى القاضي فينصب
القاضي من يأخذه منه فيبرأ ثم يرد عليه اه وقد نقلناه هذه في ابوابها كتاب الوقف
والوكالة والوصايا وكتاب الدعوى وكتاب الغصب وكتاب الزكاة (ثم قال) الامين
اذا ملك الامانة عنده لم يضمن الا اذا سقط من يده شيء عليها فهاهنا كنت كذا في
الولوية وفي السبازية الرقيق اذا اكتسب فاشترى شيئا من كسبه وأودعه
وهاهنا كنت عند المودع فانه يضمنه لكونه مال المولى مع ان العبد يدا معتبرة حتى
لو أودع شيئا وغاب فليس للمولى أخذه المأذون له في شيء كاذنه امانة وضمانا
ورجوعا وعدم رجوع وخرج عنه مسئلتان المودع اذا أذن انسانا في دفع
الوديعة الى المودع فدفعها له ثم استحققت بيينة بعد الهلاك فلا ضمان على المودع
وللمستحق نفعين الدافع كما في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
وكتاب الغصب (ثم قال) الثانية حمام مشترك بين اثنين آجر كل واحد منهما
حصة لرجل ثم أذن أحدهما مستأجرا بالعمارة فعمر فلا رجوع للمستأجر على
الشريك الساكت ولو عمرا أحدهما الشريكين المحمام بلا إذن شريكه فانه يرجع
على شريكه بحصته كذا في اجارة الولوية اه وقد نقلناه في كتاب الشركة وكتاب
الاجارة (ثم قال) لا يجوز للمودع المنع بعد الطلب الا في مسائل لو كانت سيفاطله
ليضرب به ظلما ولو كانت كتابا فيه أقرار بمال لغيره أو قبض كما في الخيانة المودع
اذا أزال التعدي زال الضمان الا اذا كان الايداع مؤثقا تعدي بعده ثم أزاله
لم ينزل الضمان كذا في جامع الفصولين المودع اذا جدها ضمنها الا اذا ملكها
قبل النقل كما في الاجناس الوديعة امانة الا اذا كانت بأجرة فمضمونة ذكره
الزيلي وتقدمت للغير ان يسترد العارية متى شاء الا في مسائل لو استعار أمة
لارضاع ولده وصار لا يأخذ الا نديها له الرجوع لا الرد فله أجر المثل الى القطام
ولو رجع في فرس الغاري قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء أو الكراء فله
أجر المثل وهما في الخيانة وفيما اذا استعار أرضا للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه
حتى تحصد ولو لم يؤقت وترك بأجر اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الاجارة (ثم قال)
مؤنة رد العارية على المستعير الا في عارية الرهن كما في المبسوط اه وقد نقلناه
في كتاب الرهن (ثم قال) تخليف الامين عند دعوى الرد والهلاك قبل لنفي
التهمة وقبل لانكاره الضمان ولا يثبت الرد بينه حتى لو ادعى الرد على الوصي

وحالف لم يضمن الوصى كذا في ودبعة المبسوط اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا
وكتاب الوكالة (ثم قال) لورد الودبعة الى عبد ربها لم يبرأ سواء كان يقوم
عليها أولا وهو الصحيح واختلف الاقتاء فيما اذا ردها الى بيت مالكمها أو الى
من في عماله ولودفعها المودع الى الوارث بلا أمر القاضي ضمن اذا كانت مستغرقة
بالدين ولم يكن مؤتمنا ولا فلا الا اذا دفع لبعضهم ولو قضى المودع بهادين
المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى
الميت دين اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وفي كتاب المدينيات (ثم قال) ادعى
المودع دفعها الى مأذون مالكمها وكذبا فالقول له في براءته لا في وجوب الضمان
عليه المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذبا فان كانت امانة فالقول له وان كان
مضمونا كالغصب والدين لا كما في فتاوى قارئ الهداية اه وقد نقلناه في كتاب
الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب الغصب وكتاب المدينيات (ثم قال) ومن الثاني
ما اذا اذن المؤجر للمستأجر بالتغير من الاجرة فلا بد من البيان وهي في أحكام
العمارة من العمادى استأجر بغيرا الى مكة فهو على الذهاب دون الجئ ولو استعار
بغيرا فهو عليه كما في اجارة الولوجية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) وفي
وكالة البزازية المستبضع لا يملك الانبضاع ولا الايداع والانبضاع المطلق كالوكالة
المقرونة بالمشيئة حتى اذا دفع اليه ألفا وقال له اشترى به ثوبا صح كما اذا قال
اشترى به أى ثوب شئت وكذلك لو دفع اليه بضاعة وأمره ان يشتري له ثوبا صح
والبضاعة كالمضاربة الا ان المضارب يملك بيع ما اشتراه والمستبضع لا الا اذا كان
في قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح أو نص على ذلك اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
وكتاب المضاربة (ثم قال) الاعارة كالاجارة تنسخ بموت أحدهما كما في المنية
اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) القول للمودع في دعوى الرد والملاك الا
اذا قال أمرتني بدفعها الى فلان فدفعتم اليه وكذبه ربه في الامر فالقول لربه
والمودع ضامن به عند أصحابنا خلافا لابن أبي ليلى كذا في آخر الودبعة من الاصل
لمحمد اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى (ثم قال) المودع اذا
قال لا أدري ايكم استودعني وادعاهما رجلا وأبي ان يحلف لهما ولا بينة يعطيهما
لهم نصفين ويضمن مثلها بينهما ما لانه أتلف ما استودع بجهله اه وقد نقلناه
في كتاب الدعوى (ثم قال) مات رجل وعليه دين وعنده ودبعة بغير عينها

فجميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالمخصص كذا في الاصل أيضا اه
 وقد نقلناه في كتاب المداينات وكتاب الوصايا والله سبحانه وتعالى أعلم اه
 (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب الامانات (قال في
 القاعدة الاولى لاثواب الالبانية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيصحان بدونها
 وكذا الايداع والاعارة اه (ثم قال) وأما الضمان فهل يترتب في شئ بمجرد
 النية من غير فعل فقالوا في المحرم اذا البس ثوبا الى ان قال وقالوا في المودع اذا البس
 ثوب الوديعة ثم نزع ومن نيته ان يعود الى لبسه لا يبرأ عن الضمان اه (ثم قال في
 القاعدة الثانية الامور بمقاصدها من العاشر في شروط النية في الرابع ان
 لا يأتي عناف بين النية والمنوي مانصه) وامانة الخيانة في الوديعة فلم أرها صريحة
 لكن في الفتاوى الظهيرية من جنابات الاحرام ان المودع اذا تعدى ثم أزال
 التعدى ومن نيته ان يعود اليه لا يزول التعدى اه (وقال في قاعدة الاصل العدم
 مانصه) ولذا قال في الكنز وان قال أخذت منك ألفا وديعة وهلكت وقال
 أخذتها غصبا فهو ضمان ولو قال أعطيتها وديعة وقال غصبتيها لا اه وقد
 نقلنا بقبته في كتاب الغصب (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة في المبحث
 الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه) وحين تأليف هذا
 المحل ورد على سؤال فيمن أجره طبخا الطبخ السكر وفيه فصار أذن للمستأجر
 في استعماله فتلقت وقد جرى العرف في المطابخ بضمانها على المستأجر فأجبت
 بان المعروف كالمشروط فصار كانه صرح بضمانها عليه والعارية اذا اشترط فيها
 الضمان على المستعير تصير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزيلعي في العارية
 وجزم به في المجوهرة ولم يقل في رواية لكن نقل بعده فرع البرازية عن الينابيع
 ثم قال أما الوديعة والعين الموجهة فلا يضمنان بحال اه وليكن في البرازية
 قال أعرفني هذا على انه ان ضاع فأنا ضامن له فأعاره فضاع لم يضمن اه وقد نقلنا
 ذلك في كتاب الاجارات أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت
 قول مانصه) وفي عارية المخانة الاعارة لا تنسب بالسكوت اه (وقال في القاعدة
 التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى المباشر مانصه)
 وخرج عنها مسائل الاولى لودل المودع السارق على الوديعة فانه يضمن لترك الحفظ
 اه (وقال في الفن الثالث في أحكام النقد وما يتبع فيه وما لا يتبع مانصه)

ويتعين في الامانات اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من المحقوق ما نصه)
 وأما ما ليس بالازم من العقود فلا يتصف بالاسقاط كالو كالة والعارية وقبول
 الوديعة اه (وقال في أحكام العقود ما نصه) وجائز من المجانبين الشركة الى
 أن قال والعارية والابداع اه (وقال في بحث القول في الملك ما نصه) وفي الهداية
 من النفقة لو أنفق المودع على أبوي المودع بلا اذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا ضمن
 لم يرجع عليهما لانه لما ضمن ملكه بالضمنان فظهر أنه كان متبرعا وذكرا الزيلعي
 أنه بالضمنان استند ملكه الى وقت التعدي فتبين انه تبرع بملكه فصار كما اذا قضى
 دين المودع بهما اه وقد نقلنا بقبضته في كتاب النصب وفي كتاب الطلاق (ثم قال)
 منها الغاصب اذا أودع العيين ثم هلك عند المودع ثم ضمن المالك الغاصب
 فلا رجوع له على المودع لانه ملكها بالضمنان فصار مودعا مال نفسه اه وقد
 نقلنا بقبضته في كتاب النصب (ثم قال) * تنبيه * قد علمت ان الموصى له وان
 ملك المنفعة لا يؤثر وينبغي ان له الاجارة وأما المستأجر فيؤجر ويعبر بما يختلف
 باختلاف المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يؤثر ويعبر والشافعية جعلوا لذلك
 أصلا وهو ان من ملك المنفعة ملك الاجارة والاعارة ومن ملك الانتفاع ملك
 الاجارة لا الاجارة ويجب جعلون المستعير والموصى له بالمنفعة مالا كالانتفاع فقط
 وهذا يخرج على قول الكرخي من ان العارية باحاطة المنافع لا تملكها والمذهب
 عندنا انها تملك المنافع بغير عوض فهي كالاجارة تملك المنافع وانما لا يملك
 المستعير الاجارة لانه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك أن يملكها بعوض ولانه
 لو ملك الاجارة لملك أكثر مما ملك فانه ملك المنفعة بغير عوض فجعلها نظير ما ملك
 ولانه لو ملكها لزم أحد الأمرين الغير المجائزين لزوم العارية أو عدم لزوم الاجارة
 وهذا ان التعليان يشملان الموقوف عليه والمستعير وهما سواء على الراجح فملك
 الموقوف عليه السكنى المنفعة كالمستعير وقيل انما أبيع له الانتفاع وهو ضعيف
 بأن له الاجارة وتسامه في فتح القدير من الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
 ونقلنا بعضه في كتاب الاجارات وفي كتاب الوصية (وقال في أحكام السفر ما نصه)
 ويختص ركوب البحر بأحكام الى أن قال وضمن المودع لوسافر بها في البحر
 وكذا الوصى اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال في فن الفغاز ما نصه)
 * الوديعة * أي رجل ادعى وديعة فصدقه المذمى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم

اليه فقل اذا اقر الوارث بأن المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه
 الغرماء فيقضى القاضي دين الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتصديقهم وكذا
 في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى وكتاب
 الاقرار (ثم قال في فن الاغازمانه) * العارية * أى مستعير ملك المنع بعد الطلب
 فقل اذا طلب السفينة في حجة البحر أو السيف ليعتقل به ظالمًا أو الظئر بعد ما صار
 الصبي لا يأخذ الاثر بها أو فرس الغازي في دار الحرب أو عارية الرهن قبل قضاء
 الدين أى مودع ضمن بالهلاك فقل اذا ظهر مستحقه أى مودع لم يخالف وضمن
 فقل اذا أمره بدفعها الى بعض ذريته فدفعها اليه بعد موته اه (وقال في فن
 المذكور في بحث الغصب مانصه) أى مودع يضمن بلائعه فقل مودع الغاصب
 اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في فن الحمل في بحث الوكالة مانصه) أراد
 الوكيل انه اذا أرسل المتاع للوكيل لا يضمن فالحيلة أن يأذن له في بعثه وكذا لو أراد
 الابداع يستأذنه أو يرسله الوكيل مع أجير له لان الاجير الواحد من عباله أو يرفع
 الوكيل الامر الى القاضي فيأذنه في ارسالها اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 (وقال أخو المؤلف في تكميلته لافن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الوديعة *
 أنفق بعض المحنطة المودعة ثم رده الى الباقي فهلك ضمن الباقي ولو لم يرد ضمن
 المأخوذ فقط والفرق ان المردود لم يخرج عن ملكه فخطئه يوجب الاستهلاك
 في الباقي بخلاف ما اذا لم يرد أخذت منك ألفي درهم ألفا وديعة وألفا غصباً
 وهاتكت الوديعة وهذه المغصوبة وقال رب المال بل المالك المغصوبة فالقول له
 ولو قال أو عتني ألفا وغصبتك ألفا فهاتكت الوديعة وهذه المغصوبة فالقول للقر
 والفرق انه في الاول أقرب بسب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى خروجه عنه وفي
 الثاني لم يقر بالضمان وانما أقرب بفعل الغير وهو الابداع اه وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى وفي كتاب الاقرار وفي كتاب الغصب (ثم قال أخو المؤلف في التكملة
 المذكورة مانصه) * كتاب العارية * استعار دابة الى موضع لا يركب
 في الرجوع ولو استأجرها الى موضع له أن يركب والفرق ان رد المستعار على
 المستعير ورد المستأجر على صاحبه اه وقد نقلناه في كتاب الاجارات (ثم قال)
 للمستعير أن يهرأ اذا عين نفسه والفرق ان الاعارة مطلقة والمطابق يجري على
 اطلاقه وفي الثاني مقيدة فتبقى على التقييد ثم في المطلقة لو أركبها غيره تعين حتى

لوركب هو بعد ضمن عند فقر الاسلام وقال خواهر زاده والصرحسي لا يضمن عملا
 بالاطلاق قال مجيبا الطالب اعارة الثور نعم فأخذته في غيبته من بيته فعطب
 لا يضمن ولومن زوجته ضمن والفرق ان اعارة الدواب لا تكون للنساء وقد
 وجد القاطع للاجارة وهو فعلها استعارة دابة الى مكان فجاوزته ثم ردها الى مكانها
 فهلكت ضمن ولوركب الوديعة ثم ردها الى مكانها فهلكت لا يضمن والفرق
 ان تدا المودع كسده ولا كذلك المستعير والله الموفق اه (وقال المؤلف في كتاب
 الوقف) كل من بنى في أرض غيره بأمره فالبناء ملكه ما لولوبنى لنفسه يلا أمره
 فهو له وله رفعه الا أن يضرب بالارض وأما البناء في أرض الوقف الخ اه فراجع
 وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال أيضا في كتاب الوقف مانصه) واذا قلنا
 يتضمن الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التمهيد بل يرجع عليهم بما دفعه
 لكونهم قبضوا ما لا يستحقونه أولا لم أره صريحا لكن نقلوا في باب النفقات ان
 مودع الغائب اذا أنفق الوديعة على أبوي المودع بغير اذنه واذن القاضي فانه يضمن
 واذا ضمن لا يرجع عليهما الا انه لا ضمن تبين ان المدفوع ملكه لا يستناد ملكه الى
 وقت التعدي كما في الهداية وغيرها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
 أيضا في كتاب الوقف مانصه) وكذا لا يرد ما اذا اذن القاضي بالدفع الى زوجة
 الغائب فلما حضر حجب النكاح وحلف فانه ذكر في العتائية ان شاء ضمن المرأة وان
 شاء ضمن الدافع ويرجع هو الى المرأة اه لانه غير متعد وقت الدفع وانما ظهر
 الخطأ في الاذن وانما دفع بناء على صحة اذن القاضي فكان له الرجوع عليها لانه
 وان ملك المدفوع بالضمان فليس بمتهرب اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
 (وقال في كتاب البيوع في بحث الاعتبار للمعنى لا الالفاظ مانصه) ونخرج عن هذا
 الاصل مسائل منها لا تنعقد الهبة بالبيع بلائع ولا العارية بالاجارة بلاجرة اه
 (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلاث مانصه)
 الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والاجارة حتى
 لو هلك الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت ضمن المودع والمستأجر فانهما
 يرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا ما كان بمعناه وفي العارية والهبة لا رجوع
 لان القبض كان لنفسه وتماه في الخيانة من فصل الغرور من البيوع اه وقد
 نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب الهبة (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يحلف

القاضي على حق مجهول الى أن قال الا في مسائل الى أن قال الثالثة اذا ادعى
المودع على المودع خيانة مطلقة فانه يحلفه كما في القنية اه (وقال فيه أيضا) اذا
ادعى رجلا ن كل منهما على ذي اليد استحقاق ما في يده فأقر لاحدهما وأنكر
الآخر لم يستحلف للأنكر منهما الا في ثلاثة دعوى الغصب والايديع والاعارة فانه
يستحلف للأنكر بعد اقراره لاحدهما كما في الخيانة مفصلا اه وقد نفلناه في كتاب
الغصب (وقال فيه أيضا) المجهالة في المنكحة وكحة تمنع الصحة الى أن قال
وفي الاستحلاف تتمعه الا في ست هذه الثلاثة ودعوى خيانة مبهمة على المودع اه
(وقال في كتاب الوكالة مانصه) بعث المديون المال على يد رسول فهلك
فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن
ابعث بهامع فلان ليس رسالة منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعها
الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدائن وبه انصف في شرح المنظومة اه (وقال
في كتاب الوكالة أيضا مانصه) الشيء المفوض الى اثنين لا يملكه أحدهما كالوكيلين
والمضاربين والوصيين والناظرين والقاضيين والمحكمين والمودعين الخ اه (ثم
قال فيه أيضا مانصه) الوكيل لا يكون وكيل قبل العلم بالوكالة الا في مسألة
ما اذا علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل البائع بالوكالة كما في النزاية وفي مسألة
ما اذا أمر المودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها له ولم يعلم بكونه وكيل لا وهى
في الخيانة بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع أو المودع والوكيل معا
بالوكالة فدفعها له فان المسالك مخير في تضمين أيهما شاء اذا هلكت وهى
في الخيانة أيضا اه (وقال في كتاب الصلح مانصه) الصلح عقد يرفع النزاع
فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع اه (وقال في كتاب المداينات)
عند رجل وديعة وللمودع عليه دين من جنس الوديعة لم تصرف صاها بالدين حتى
يجتمع أي الدائن والمودع وبعد الاجتماع لا يصير ذلك قصاصا ما لم يحدث فيه
قبضا وان في يده يكفي الاجتماع بلا تجدد قبض وتقع القصاص اه
(وقال فيه أيضا) آجرتك بغير شيء فاسدة لا عارية اه (وقال في كتاب الاجارة)
لا ضمان على المحامي والشابى الا بما يضمن به المودع اه (وقال في كتاب الحجر
مانصه) الصبي المجبور عليه مؤاخذا بفعاله فيضمن ما أتلفه من المال واذا قتل
فالدية على عاقلة الا في مسائل لو أتلف ما اقترضه وما أودع عنده بلاذن وليه

وما أعبر له وما يبيع منه بلا إذن ويستثنى من إيداعه ما إذا أودع صبي محجور منه له وهي ملك غيره مما فلما ملك تضمن الدافع أو لا أخذ قال في جامع الفصولين وهي من مشكلات إيداع الصبي قلت لا اشكال لأنه انما لم يضمنها الصبي للتسلط من مال كها وهما لم يوجد كما لا يخفى اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب وفي كتاب المجناتيات (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير إذنه ولا ولاية الا في مسائل المدان قال الثانية اذا انفق المودع على أبوي المودع بغير إذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضي لم يضمن استفسانا اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال فيه أيضا) والعقار لا يضمن الا في مسائل اذا جرده المودع الخ (وقال فيه أيضا) لا يجوز دخول بيت انسان الا بإذنه الا في الغزو وكافي منية المفتي وفيها اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو أعلمه أخذه كافي الوديعة اهـ (يقول جامعه) وقوله كافي الوديعة أي كما يجوز له دخول بيت المودع بغير إذنه اذا أنكرها اهـ من الشرح وقد نقلناه في كتاب المحظر (وقال في كتاب الوصايا) تبرع المريض في مرض موته انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجازة الا في تبرعه بالمنافع فانه نافذ من جميع المال كذا في الفتاوى الصغرى وظاهر ما في تلخيص المجامع الكبير من الوصايا أيضا انه وصورها الزيلعي في كتاب الغصب بان المريض اعاز من أجنبي والمنصوص عليه أنه اذا أجر بأقل من أجر المثل فانه ينفذ من الجميع وقال الطرسوسي انها خالفت القواعد وليدس كما قال فان الاعارة والاجارة يطلان بموته فلا ضرار على الورثة بعدم موته للافساخ وفي حياته لا ملك لهم فافهم اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب الفرائض) الارث يصري في الاعيان وأما المحقوق فنهى مالا يجبرى فيه كحق الشفعة الى ان قال والوكالات والعواري والودائع لا تورث اهـ (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الحجر والمأذون)

المحجور عليه بالسفه على قوله ما المفتي به كالفقه في جميع أحكامه الا في النكاح والطلاق والعنق والاستيلاد والتدبير ووجوب الزكاة والمج والعبادات وزوال ولاية أبيه وجده وفي جهة اقراره بالعقوبات وفي الانفاق وفي

صحته وصاياه بالقرب من الثلث فهو كالبالغ في هذه وحكمه كالعبد في الكفارة فلا يكفر الا بالصوم حتى لو اعتق عن كفارة ظهاره صح أي صح العتق ونفذ ولا يجزئه عنها وبصوم لها وتامه في شرح منظومة ابن وهبان وأما إقراره ففي التارخانية انه صحيح عند أبي حنيفة لا عندهما اه يعني بناء على الحجر بالسفه الصبي المحجور عليه مؤاخذاً بفعاله فيضمن ما اتلفه من المال واذا قتل فالدية على عاقلة له الا في مسائل لو اتلف ما اقترضه وما أودع عنده بلا اذن وليه وما أعير له وما بيع منه بلا اذن ويستثنى من ابداعه ما اذا أودع صبي محجور مثله وهي ملك غيرهما فلما لا تفسد بين الدافع أو لا تخذل قال في جامع الفصولين وهي من مشكلات ابداع الصبي قلت لا اشكال لانه انما لم يضمنها الصبي للتسليط من مال الكاهن اهنا لم يوجد كما لا يخفى اه وقد نقلناه في كتاب الامانات وكتاب الغصب وكتاب المحنات (ثم قال) الاذن في الاجارة اذن في التجارة وعكسه كذا في السراجية لا يصح الاذن للآبق والمغصوب المحجور ولا يئنه ولا يصير محجوراً بهما على الصحيح اذن لعبده ولم يعلم لا يكون اذنا الا اذا قال ببيعوا عبدي فاني قد اذنت له في التجارة فبأيعوه وهو لا يعلم بخلاف ما اذا قال ببيعوا ابني اذا قال له آجر نفسك ولم يقل من فلان أو قال بعت ثوبي ولم يقل من فلان كان اذنا بالتجارة كذا في المخانية والامر بالشراء كذلك كذا في الولو الحجة فلو قال اشتري ثوباً ولم يقل من فلان ولا للبس كان اذنا وهي حادثة الفتوى فيلحفظ الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص الا اذا كان الاذن مضارباً في نوع واحد فاذن لعبد المضاربة فانه يكون مأذوناً في ذلك النوع خاصة وقال السرخسي الاصح عندي التعميم كافي الظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب المضاربة (ثم قال) اذا رأى المولى عبده يبيع ويشتري فسكت كان مأذوناً الا اذا كان المولى قاضياً كافي الظهيرية السفهة اذا زوجت نفسها من كفؤ صح فان قصرت عن مهر مثلها كان للاولياء الاء تراض ولو اختلفت من زوجها على مال وقع ولا يلزمها ولا يصح اقرار السفهة ولا الاشهاد عليه اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها من كتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب الاقرار وكتاب الشهادات وقوله وقع أي ويكون رجعي كافي شرحها (ثم قال) ولودفع الوصي المال الى

اليتيم بعد بلوغه سفها ضمنه ولولم يحجر عليه اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم
 قال) ولو حجر القاضي على سفيه فأطلقه آخر جازا طلاقه لان الحجر ليس بقضاء
 ولا يجوز له ان يتنفيذ الحجر الاول خلافا للخصاف ووقف المحجور عليه بالسفه
 باطل واختلفوا فيما اذا وقف باذن القاضي فصححه البلخي وأبطله أبو القاسم
 اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) ولا يصير السفيه محجورا عليه بالسفه
 عند الثاني فلا بد من حجر القاضي ولا يرتفع عنه الحجر بالرشد ولا بد من اطلاق
 القاضي خلافا للمجد فيهما ولا يشترط حضرته لصحة الحجر عليه كما في خزنة المفتين
 ووقعت حادثة حجر القاضي على سفيه ثم ادعى الرشد وادعى خصمه بقاءه على السفه
 وبرهنا فلم أرفبه نقلا صريحا وينبغي تقديم بيينة البقاء على السفه لما في الهيطة من
 الحجر الظاهر زوال السفه لان عقله بمنعه ذكره في دليل أبي يوسف على ان
 السفيه لا ينحجر الا بحجر القاضي وقال الزيلعي وغيره في باب التحالف اذا اختلف
 الزوجان في المهر قضى ان برهن فان برهنا فن شهد له مهر المثل لم تقبل بيئته لانها
 للآبائين فكل بيينة شهد لها الظاهر لم تقبل وهما بيئته زوال السفه شهد لها الظاهر
 فلم تقبل اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات والدموى وفي كتاب النكاح (ثم قال)
 المأذون اذا حقه دين يتعلق بكسبه ورقبته الا اذا كان أجيرا في البيع والشراء
 كما في اجارة منية المفتي اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) العبد المأذون
 المديون اذا أوصى به سيده لرجل ثم مات ولم يحجز الغريم كان ماله كالوصى له اذا كان
 يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في محضته
 فللغريم ابطالها وبيعه القاضي فما فضل عن ثمنه فللواهب كذا في خزنة المفتين
 من الوصايا اه وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب الوصايا (ثم قال) المأذون لا يكون
 مأذونا قبل العلم به الا في مسألة ما اذا قال المولى لاهل السوق يا عوا عبدى ولم يعلم
 العبد والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة
 المحقة بكتاب الحجر والاذن (قال المؤلف في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير
 مانعه) السبب السابع النقص فانه نوع من المشقة فناسب التخفيف فن ذلك
 عدم تكليف الضبي والمجنون ففوض أمر أموالهما الى الولي اه (وقال في تنبيه
 يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام وهذا مقيد لقولهم الضرر لا يزال بمثله وعليه
 فروع مانعه) ومنها جواز الحجر على البالغ العاقل المحر عند أبي حنيفة رحمه الله

سبحانه وتعالى في ثلاث المقتى المساجن والطبيب المجاهر والمكاري المفلس دفعا للضرر العام ومنها جوازها على السفينة عندهما أو عليه القتموى لدفع الضرر العام ومنها بيع مال المديون المحبوس عندهما القضاء دينه دفعا للضرر عن الغرماء وهو المعتمد اه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب القضاء أيضا (وقال في آخر القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) «فائدة» ظفرت بمسئلتين يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في الانتهاء عكس القاعدة المشهورة الى أن قال الثانية لو أبى المأذون المنجبر ولو أذن لا أتى صح كما في القضاء من المراج وقيد قاضي خان بما في يده اه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) ولو رأى القاضي الصبي أو المعتوه أو عبدهما يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذنا في التجارة اه (ثم قال) واذ رأى عبده يبيع عبدا من أعيان المالك فسكت لم يكن اذنا ذكره الزيلعي في المأذون اه (ثم قال) وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها رضاء كالنطق الى أن قال السادسة عشر سكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى اذن في التجارة السابعة عشر لو حلف المولى لا يأذن له فسكت حنث في ظاهر الرواية اه (يقول جامعهه) وقوله فسكت أى حين رآه يبيع ويشترى كما في شرحها وقد نقلناه في كتاب الايمان (ثم قال) الثامنة والعشرون سكوت ولي الصبي العاقل اذ رآه يبيع ويشترى اذن اه (وقال في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه) ضابط الولي قد يكون وليا في المال والنكاح وهو الاب والمجد وقد يكون وليا في النكاح فقط وهو سائر العصباء والام وذوو الارحام وقد يكون في المال فقط وهو الوصي الاجنبي فظاهر كلام المشايخ أنها مراتب الاولى ولاية الاب والمجد وهي وصف ذاتي لهما ونقل ابن السبكي الاجماع على أنها موعز لا أنفهمه الميعة زلا اه وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام النامى مانصه) والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وأنه يكون عذرا ويلحق به جهل الشفيع وجهل الامة بالاعتناق وجهل البكر بنكاح الولي وجهل الوصي والمأذون بالاطلاق وضده اه (ثم قال في أحكام المديان) ويقبل قوله في الهدية والاذن اه وقد نقلناها في المحظر أيضا (ثم قال) والمجبر عليه في الاقوال كلها الا في الافعال فيضمن ما أتلفه الا في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في المجبر

اه وقال وفي المتن ولا تصح خصومة الصبي الا أن يكون مأذونا بالخصومة اه
 وقد نقلناها في كتاب القضاء (ثم قال) ولو كان مأذونا فباع أو وجد المشتري به
 عيبا لا يحلفه حتى يدرك كما في العدة اه وقد نقلناها في كتاب البيوع أيضا
 وفي كتاب القضاء (ثم قال) ولو ادعى على صبي محجور ولا يثبت له لا يحضره الى
 باب القضاة لانه لو حلف فنكل لا يقضى عليه كذا في العدة اه وقد نقلناها
 في كتاب القضاء أيضا (ثم قال) وتتوقف عقوده المترددة بين النفع والضرر
 على اجازة وليه ويصح قبضه للهبة ولا يتوقف من أقواله ما تمحض ضررا ومنه
 اقراضه واستقرضه لمحجورا لا لوماذونا وكفائته باطلة ولو عن أبيه وصحت له
 وعنه مطلقا اه وقد نقلناها في كتاب الكفالة أيضا ونقلنا بعضها في كتاب الهبة
 (وقال في أحكام العييد مانصه) ولا ينفذ اقراره بمال مأذونا كان أو مكاتب
 الا باذن مولاه الا اذا أقر المأذون بها في يده ولو بعد حجه وكذا اقراره بجناية
 موجبة للدفع أو الفداء غير صحيح بخلافه بمجرد اوقوده اه وقد نقلناه في كتاب
 الاقرار وفي كتاب المجنات وفي كتاب الحدود (ثم قال) ولا تصح كفالته حالة
 الا باذن سيده اه ونقلناها في كتاب الكفالة (ثم قال) ويباع في دينه اه (ثم
 قال) ولا تسمع الدعوى والشهادة عليه الا بحضور سيده ولا يجبس في دين اه
 وقد نقلناها في كتاب القضاء (ثم قال) واعناق باطل الى ان قال وكذا وصيته
 وهبته وصدقته وتبرعه الا اداء السر من المأذون والمهاجرة اليسيرة منه اه
 وقد نقلناها في كتاب الهبة أيضا (وقال في أحكام الانثى مانصه) وتزيد في أسباب
 البلوغ بالمحض والحمل اه (وقال في أحكام المحارم مانصه) واختص الاب
 والمجد بأحكام منهن ولاية المال فلا ولاية للام في مال الصغير الا لحفظ وشراء
 ما لا بد للصغير منه اه (ثم قال) فائدة يترتب على النسب اثنتان اشرح حكما الى ان
 قال وولاية المال اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) قال في فتح القدير
 الملك قدرة يثبتها الشارع ابتداء على التصرف فخرج نحو الوكيل اه وينبغي
 ان يقال الامناع كالحجور عليه فانه مالك ولا قدرة له على التصرف اه (وقال)
 في بحث ما افرق فيه المحض والنفاس مانصه) ويكون به البلوغ والاستبراء دون
 النفاس اه (يقول جامعه) أي فان البلوغ في صورة النفاس مضاف الى الحمل
 لا الى النفاس وقد نقلناه في كتاب الطهارة (وقال في آخر الفرق والجمع مانصه)

فائدة في الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامرة والسلطنة والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف ولا تحمل توليته كما كتبناه في الشرح واذا فسق لا ينزل وإنما يستحقه به في انه يجب عزله أو يحسن عزله الا الا بال سفية فانه لا ولاية له على مال ولده كما في وصايا الخانية وقست عليه النظر فلا نظره في الوقف وان كان ابن الواقف المشروط له لان تصرفه لنفسه لا يتخذ فكيف يتصرف في ملك غيره ولا يؤمن على ماله ولهذا لا يدفع الزكاة بنفسه ولا يتفق على نفسه كما ذكره في محله فكيف يؤمن على مال الوقف اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوقف وكتاب الشهادات (ثم قال بعد ذلك مانصه) ثم اعلم ان السفه لا يستلزم الفسق لما في الذخيرة من الحجر السفه المبتر المضيع لماله سواء كان في الشربان جمع أهل الشرب والفسقة في داره ويطعمهم ويسقيهم ويسرف في النفقة ويفتح باب المجاورة والعطاء عليهم أو في الخمر بأن يصرف ماله في بناء المساجد واشباه ذلك فيحجر عليه القاضي صيانة لماله اه وذكر الزيلعي ان السفه من عاداته التبذير والاسراف في النفقة بأن يتصرف تصرفا لا لغرض أو لغرض لا بعده العلاء من أهل الديانة غرضاً مثل دفع المال الى المغني والاعمال وشراء الحمام للطيارة بغن غال والغبن في التجارات من غير محمدة وأصل المسامحات في التصرفات من البر والاحسان مشروع والاسراف حرام كالاسراف في الطعام والشراب اه والغفلة من أسباب الحجر عندهم أيضاً والعافل من ليس بمفسد ولا يقصده لكن لا يهتدي الى التصرفات الزاجحة في غيب في البياعات لسلامة قلبه ذكره الزيلعي رحمه الله تعالى أيضاً ولم أر حكم شهادة السفه ولا شك انه ان كان مضيعاً لماله في الشرفه وفاسق لا تقبل شهادته وان كان في الخير تقبل وان كان مغفلاً لا تقبل شهادته لكن هل المراد بالمغفل في الشهادة المغفل في الحجر قال في الخانية ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته اه وفي المغرب رجل مغفل على اسم المفعول من التغفيل وهو الذي لا فطنة له اه وفي المصباح الغفلة غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره اه والظاهر ان المغفل في الحجر غيره في الشهادة وهو أنه في الحجر من لا يهتدي الى التصرف الراجح وفي الشهادة من لا يتذكر ما رآه أو سمعه ولا قدرته على ضبط المشهود به اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق في كتاب الدعوى

مانصه) ادعى عبد الله يد عبد أو ديناً أو شراءاً فالعبد خصم إلا أن يقر المدعى أنه
مجهور والفرق أنه إذا كان محجوراً فلا يده وإن كان مأذوناً له يدها وقد نقلناه
في كتاب المدعى (وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب الزكاة مانصه) الفقيه
لا يكون غنياً بكتبه المحتاج إليها إلا في دين العباد فتباع لقضاء الدين كذا في
منظومة ابن وهبان اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء وفي كتاب المدائيات (وقال
في كتاب العتق مانصه) المدبر إذا خرج من التملك فانه لا سعاية عليه إلا إذا كان
السيد سفهاً وقت التدبير فانه يسبى في قيمته مدبراً كما في الخاتبة من أنحجر وفيما إذا
قتل سيده كما في شرحنا اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (وقال في كتاب الشركة)
ولو اختلف المولى مع غرماء العبد فالقول لهم اهـ (وقال أول كتاب البيوع
في بحث أحكام الحمل مانصه) هو تابع لأمه في أحكام العتق إلخ إن قال وفي الدين
فيبيع مع أمه للدين اهـ (يقول جامعه) أي إذا كانت مأذونة مديونة (وقال
في كتاب البيوع في بحث العبرة للمعنى لا اللفاظ مانصه) ولو قال لعبدته إن أدبت
إلى ألفاً فأنف حركان أذناه في التجارة وتعلق عتقه بالأداء نظر للمعنى لا الكتابة
فاسد اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال أيضاً في كتاب البيوع مانصه) من
باع أو اشترى أو أجر ملك الأقالمة إلا في مسائل اشترى الوصى من مديون الميت داراً
بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الأقالمة اشترى المأذون غلاماً بألف وقيمتها ثلاثة
آلاف لم يصح ولا يملك الردي العيب ويملكه بغير شرط أو رؤية اهـ وقد
نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال أيضاً في كتاب البيوع مانصه) لا تصح الإجازة
بعده هلاك العين إلا في الأقالمة وفي إجازة الغرماء يبيع المأذون المديون بعد هلاك
التمن (ثم قال أيضاً في كتاب البيوع مانصه) الربا حرام إلا في مسائل إلخ إن قال
وبين المولى وعبدته اهـ (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور مانصه) وإذا
قال لاهل السوق يا بعلوا بنى فاني أذنت له في التجارة فظهر أنه ابن غيره رجعوا
عليه للغرور وكذا إذا قال يا بعلوا عبدي فقد أذنت له فباعوه ولمحقه دين فظهر
أنه عبد الغير رجعوا عليه إذا كان الأب حراً ولا بعد العتق وكذا إذا ظهر حراً
أو مدبراً أو مكاتباً ولا بد في الرجوع من اضافته إليه والامر بمبايعته كذا في
مأذون السراج الوهاج اهـ (وقال في كتاب القضاء مانصه) كل من قبل قوله
فعليه اليمين إلا في مسائل عشرة في الفنية إلى إن قال وفي قول العبد البائع أنا مأذون

اه (ثم قال فيه ايضا مانصه) البقاء أسهل من الابتداء الا في مسئلتين الى ان
 قال الثانية الاذن للاتباع صحيح واذا أتى المأذون صار محجورا عليه ذكره الزبلي
 في القضاء اه (وقال فيه ايضا مانصه) أمين القاضى كالقاضى لاهدة عليه
 بخلاف الوصى فانه تلحقه العهدة ولو كان وصى القاضى فبين وصى القاضى
 وأمينه فرق من هـ. ومن أخرى هي ان القاضى محجور عن التصرف في مال
 اليتيم مع وجود وصى له ولو كان منصوب القاضى بخلافه مع أمينه وهو من يقول
 له القاضى جعلتك أمينا في بيع هـ. ذا العبد واختلفوا فيما اذا قال بع هذا
 العبد ولم يرد والاصح انه أمينه فلا تلحقه عهدة وقد أوضحنه في شرح الكنز وصح
 البرازي من الوكالة انه تلحقه العهدة فليراجع اه وقد نقلناها في كتاب
 الوصايا (ثم قال ايضا مانصه) القاضى اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل
 المحان قال أو المحكم محجور سفيه اه (ثم قال) أو بعدم تصرف المرأة في مالها بغير
 اذن زوجها لم ينفذ اه (ثم قال في كتاب القضاء ايضا مانصه) لا يمين على الصبي
 في الدعاوى ولو كان محجورا لا يحضره القاضى لسماعها ويحلف العبد ولو محجورا
 ويقضى بشكواه ويؤاخذ به بعد العتق اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه)
 وكيل الاب في مال ابنه كالأب الا في مسئلتين من بيع الولو والنجية اذا باع وكيل
 الاب لابنه لم يميز بخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد الابنين من
 الآخر يجوز بخلاف وكيله اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في كتاب
 الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل الا في ثلاث الى ان قال
 وزدت عليها مسائل الى ان قال السادسة اذا مات الصبي مجهولا لما أودع عنده
 محجورا اه (وقال في كتاب الوصايا) وصى القاضى كوصى الميت الا في مسائل الى
 ان قال الثامنة وصى القاضى اذا جعل وصيا عند موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف
 وصى الميت كما في اليتيم وفي الخزانة وصى وصى القاضى كوصيه اذا كانت الوصية
 عامة اه وبه يحصل التوفيق اه (يقول جامعه) وقوله كوصيه أى كوصى الميت كما
 في شرحها (ثم قال فيه أيضا) الوصى يملك الايصاء سواء كان وصى الميت أو القاضى
 منها كما في الخاتمة اه (وقال) في كتاب الفرائض الحمد كالأب الا في إحدى
 عشرة مسألة الى ان قال الخامسة لومات وترك أولاد اصغارا ومالا فالولاية للأب
 وهو كوصى الميت بخلاف الجد اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا)

المجد الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب فلا يلى الانكاح مع العصبات
ولا يملك التصرف فى مال الصغير اه وقد نقلناه فى كتاب الوصايا (قال
صاحب الاشباه)

(كتاب الشفعة)

هى بيع فى جميع الاحكام الا فى ضمان الغرور والجبر فلو استحق المبيع بعد البناء
فلا رجوع للمشتري على الشفيع كالموهوب له والمالك القديم واستيلاد الاب بخلاف
البائع اه وقد نقلناه فى كتاب الكفالة وكتاب الهبة (يقول جامعهم) وقوله فلا
رجوع للمشتري الخ صوابه العكس كما فى شرحها (ثم قال) فروية المشتري ورضاه
بالعيب لا يظهرفى حق الشفيع كالا لجل وبردها على البائع لا تسلم للمشتري ودلت
المسئلة على الفسخ دون التحول قال الاسديجابي والتحويل اصح والابطال به اه
وقد نقلناه فى كتاب البيوع (ثم قال) المعلوم لا يؤثر للموهوم فلو قطع يميني رجلين
فحضر احدهما اقتصر له وللاخر نصف الدية ولو حضر احدهما الشفيعين قضى له بكلاهما
كذا فى جنائيات شرح المجمع اه وقد نقلناه فى كتاب الجنائيات (ثم قال) باع
ما فى اجارة الغير وهو شفيعها فان اجاز البيع اخذها بالشفعة والابطال الاجارة
ان ردها كذا فى الوالوجية اه وقد نقلناه فى كتاب البيوع وكتاب الاجارة (ثم قال)
الاب اذا اشترى دار الابنه الصغير وكان شفيعها كان له الاخذ بها والوصى كالاب
اه وقد نقلناه فى كتاب الوصايا (ثم قال) اذا كانت دار الشفيع ملازمة لبعض
المبيع كان له الشفعة فيما لازمه فقط وان كان فيه تقرىق الشفعة القوي على
جواز بيع دور مكة ووجوب الشفعة فيها اه وقد نقلناه فى كتاب البيوع
(ثم قال) يصح الطلب من الوكيل بالشراء ان لم يسلم أى الدار الى موكله فان سلم
لم يصح وبطلت وهو المختار والتسليم من الشفيع له صحيح مطلقا اه وقد نقلناه
فى كتاب الوكالة (ثم قال) سمع بالبيع فى طريق مكة يطالب طلب الموائمة
ثم يشهد ان قدره والا وكل ا وكتب كتابا وارسله والابطال تسليم الجار مع الشريك
صحيح حتى لو أسلم الشريك لم يأخذ الجار سلام الشفيع على المشتري لا يبطلها هو
المختار الا براء العام من الشفيع يبطلها قضاء مطلقا ولا يبطلها ديانة ان لم يعلم بها
اذا صنع المشتري البناء فيها الشفيع فهو مخير ان شاء اعطاه ما زاد الصنع وان شاء
ترك كذا فى الوالوجية وفيه نظر اخر الشفيع الجار الطلب ليكون القاضى

لا يراها

لا يراها فهو معذور وكذا الطالب من القاضي احضاره فامتنع فاجر اليهودي
 اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا تعليق ابطالها بالشرط جائز
 أنكر المشتري طلب الشفعة حين علم فالقول له مع يمينه على نفي العلم ادعى الشفيع
 على المشتري انه احتمال لا بطلان يحلف فان نكل فله الشفعة وفي منظومة ابن
 وهبان خلافة اشترى الاب لابنه الصغير ثم اختلف مع الشفيع في مقدار الفين
 فالقول للاب بلا يمين اه وقد نقلناه هذه المسائل في كتاب الدعوى (ثم قال) هبة
 بعض الثمن تظهر في حق الشفيع الا اذا كانت بعد القبض اه وقد نقلناه في كتاب
 الهبة وكتاب البيوع (ثم قال) حط الوكيل بالبيع لا يلحق فلا يظهر في حق
 الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وفي كتاب البيوع (ثم قال) له دعوى
 في رتبة الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار داري وأنا ادعيها فان وصلت الى والا فانا
 على شفعتي فيها اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الدعوى (ثم قال) استولى الشفيع
 عليها بلا قضاء ان اعتمد قول عالم لا يكون ظالما والا كان ظالما وفي جنابات
 الملتقط وعن أبي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى أشياء على عدد الرؤس العقل
 والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه والله سبحانه وتعالى أعلم اه
 وقد نقلناه في كتاب الجنابات وكتاب القحمة (يقول جامعه) وهذه هي
 المسائل المهمة المحققة بكتاب الشفعة (قال المؤلف في خاتمة فيها فوائد في تلك
 القاسدة أعني اليقين لا يزول بالشك الى أن قال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب
 مانصه) ومما فرغ عليه الشفيع اذا بيع من الدار وطلب الشريك الشفعة فانكر
 المشتري ذلك الطالب فيما في يده فالقول له ولا شفعة له الا بينة اه (وقال
 في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول) وخرج عن هذه القاعدة
 مسائل يكون السكوت فيها رضاء كالنطاق الى أن قال الخامسة عشر سكوت
 الشفيع حين علم بالبيع اه (قال في الفن الثالث في أحكام النامي
 مانصه) والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون عذرا ويلحق به
 جهل الشفيع اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب العتق (يقول جامعه)
 وقوله ويلحق به أي بالجهل الذي يكون عذرا جهل الشفيع بالبيع فانه يكون
 عذرا في عدم سقوط الشفعة اذا بيع قد يخفى كذا في شرحها (وقال في بحث
 ما يقبل الاسقاط من المحقوق مانصه) وصرحوا بان حق الشفعة يسقط بالاسقاط

اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شئ
 بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال والشفيع اذا تملك بالشفعة دخل الثمن
 في ملك المأخوذ منه جبراه (ثم قال) الرابعة عشر تملك العقار للشفيع بالاخذ
 بالتراضي أو بةضاء القاضي فقباهم الا ملك له فلا تورث عنه لو مات وتبطل اذا باع
 ما يشفع به اه وقد نقلناه في كتاب الفرائض (وقال في بحث القول في الدين
 مانصه) * فوائده الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الا حالا الاراس مال السلم
 الى أن قال وما أخذ به الشفيع العقار اه وقد نقلنا بقية في كتاب البيوع وكتاب
 المداينات (وقال في بحث ما افترق فيه البيع الفاسد والصحيح مانصه) ولاشفعة
 فيه بخلاف الصحيح اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال آخر فن الفرق والجمع
 مانصه) * فائدة اذا بطل الشئ بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن
 بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى أن قال وخرج عنها ما ذكره في البيوع الى أن قال
 وما ذكره في الشفعة لو صالح الشفيع بمال لم يصح لكن كان اسقاطا للشفعة مع
 ان المتضمن للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه وقالوا لو باع شفته بمال
 لم يصح وسقطت فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
 الصلح وفي كتاب البيوع (ثم قال) وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على
 الصحيح فلا يجب المال وتسقط اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال في فن
 الاغراض في بحث الصلح مانصه) أي صلح لو وقع فانه يبطل حق المصالح وبرد الخصم
 البديل اليه فقل الصلح عن الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال
 أيضا في فن الاغراض مانصه) * الشفعة أي مشترس لم الشفيع ولم تبطل فقل هو
 الوكيل بالشراء اه (ثم قال في فن الحمل مانصه) * العشرون في الشفعة * الحيلة أن
 يهب الدار للشترى ثم هو يهبه قدر الثمن وكذا الصدقة أو يقر لمن أراد شراءها بها
 ثم يقر الا تخله بقدر ثمنها أو يتصدق عليه بجزء مما يلي دار الجار بطريقة ثم يبيعه
 الباقي اه (وقال المؤلف في كتاب البيوع في بحث الاعتبار للعني لا الا لفاظ مانصه)
 وفي الهبة بشرط الموضع نظروا الى جانب اللفظ ابتداء والى جانب المعنى فكانت
 بيعا انتهاء فثبتت أحكامه من الخيارات ووجوب الشفعة اه (ثم قال فيه
 أيضا) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها كحق الشفعة فلو صالح عنه
 بمال بطلت ورجع به اه (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) لا يجوز

تفريق الصفقة على البائع الا في الشفعة وله صورتان في شفعة الولوالجية اه
 (ثم قال ايضا في البيوع مانصه) المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد باذن بائعه
 ملكه ويثبت له احكام الملك كلها الا في مسائل الى ان قال ولا شفعة لمجاره لو كان
 عقارا اه وقد نقلنا بقيته في كتاب النكاح (وقال في كتاب القضاء مانصه)
 كل من قبل قوله فعليه الجمين الا في مسائل عشرة في القنية الى ان قال والاب
 في مقدار الثمن اذا اشترى لابنه الصغير واختلف مع الشفيع وفيما اذا انكر
 الاب شراءه لنفسه وادعاه لابنه اه (ثم قال فيه ايضا) لا تسمع الدعوى بعد الابراء
 العام فهو لاحق لى قبله الا ضمان الدرك فانه لا يدخل بخلاف الشفعة فانها تسقط به
 اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال في كتاب الاقرار مانصه) المقر اذا
 حارم كذبا بمرطاط بطل اقراره فلو ادعى المشتري الشراء بالف والبائع بالعين وأقام
 البينة فان الشفيع يأخذها بالعين لان القاضي كذب المشتري في اقراره اه
 (وقال في كتاب الصلح مانصه) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع
 في ثلاث مسائل في شفعة الولوالجية أجل الشفيع المشتري بعد الطلبين للاخذ
 وله الرجوع اه (وقال في كتاب المضاربة مانصه) للمضارب الشراء لا الاخذ
 بالشفعة فلا يملكه الا بالنص كما في البرازية اه (وقال في كتاب الهبة مانصه)
 لا جبر على الصلح الا في مسائل الى ان قال الثالثة الشفعة يجب على المشتري تسليم
 العقار الى الشفيع مع أنها صلة شرعية ولذا لومات الشفيع بطلت الشفعة اه
 (وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري في الايمان وأما المحقوق فنها
 ما لا يجري فيه كحق الشفعة اه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب القسمة)

الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ النفس
 فهي على عدد الرؤس وقرع عليها الولوالجي في القسمة ما اذا غرم السلطان أهل
 قرية فانها تقسم على هذا وهي في كفالة التتارخانية وفي فتاوى قاري الهداية
 اذا خيف الغرق فاتفقوا على القاء بعض الاممة منها فالتقوا فالغرم بعدد الرؤس
 لانها لحفظ النفس اه القسمة الفاسدة لا تفيد الملك بالقبض وهي تبطل بالشروط
 الفاسدة يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسعا لا يضركم كذا لاهل

المحلة أن يدخلوا شيئا من الطريق في محلهم وفي دورهم أن لم يضر وله بناء ظلة
 في هوا الطريق أن لم يضر لكن إذا حوصم قبل البناء منع منه وبعده هدم وقد
 نقلناه في كتاب الجنائيات ونقلنا بعضه في كتاب الوقف (ثم قال) المسترك إذا
 انهدم فأبى أحدهما العماره فإن احتمل القسمة لأحدهما وقسمه والابن ثم أجره ليرجع
 بنى أحدهما بغير إذن الآخر فطلب أحدهما رفع بنائه قسم فإن وقع في نصيب
 الباقي فيها والاهدم اه وقد نقلناه في كتاب الشركة وبعضه في كتاب الغصب
 (ثم قال) له التصرف في ملكه وإن تأذى جاره في ظاهر الرواية وله أن يجعل
 فيها تنورا وحماما ولا يضمن ما تلف به اه وقد نقلناه في كتاب الغصب وكتاب
 الجنائيات (ثم قال) تنقض القسمة بظهور دين أو وصية إلا إذا قضى الورثة
 الدين ونفذوا الوصية ولا بد من رضا الموصى له بالثلث وهذا إذا كانت بالتراضي
 أما بقضاء القاضي لتنقض تنقض بظهور وارث واختلافوا في ظهور الموصى له اه
 وقد نقلناه في كتاب المداينات وكتاب الوصية والله سبحانه وتعالى أعلم اه
 (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب القسمة (قال المؤلف
 في تنبيهه) يقتل الضرر الخاص لدفع ضرر عام) وعليه فروع إلى أن قال ومنها
 طلب صاحب الأكثر القسمة وشريكه بتضرر فان صاحب الكثير يجاب على
 أحد الأقوال لأن ضرره في عدم القسمة أعظم من ضرر شريكه بها اه (وقال
 في القاعدة الأولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مانعه) ثم أعلم أن بعضهم
 استثنى من هذه القاعدة أعني الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مثلين أحدهما
 نقض القسمة إذا ظهر فيها غبن فاحش فانها وقعت باجتهاد فكيف ينقض
 بمثله والجواب أن نقضها بقوات شرطها في الابتداء وهو المعادلة فظهر أنها لم تكن
 صحيحة من الابتداء فهو كالمظهر خطأ القاضي بقوات شرط فانه ينقض قضاؤه
 اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الميمان مانعه) ولا يدخل في الغرامات
 السلطانية كما في قسمة الولوالجية اه (وقال في أحكام العيود مانعه) ولا يجوز
 كونه شاهدا إلى أن قال ولا قاسما ولا مقوما اه (وقال في أحكام الانثى مانعه)
 ولا تدخل النساء في الغرامات السلطانية كما في الولوالجية من القسمة اه (وقال
 في بحث القول في الملك مانعه) ولو اقتصموا أي التركة ثم ظهر دين محيط أولاد
 القسمة اه وقد نقلنا بقيقته في الفرائض (وقال في بحث الكلام في أجره المثل

مانصه) ومنها القسم لولم يستأجر معين فانه يستحق أجره مثله اهـ (وقال في فن الالغاز مانصه) * القسمة * أى شركاء فيما يمكن قسمته اذا طلبوا لم تقسم فقل السكة الغير النافذة ليس لهم ان يقتسموها وان أجمعوا على ذلك اهـ (وقال في الفن الثاني في كتاب اليسوع مانصه) الموقوف يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القسمة كما في قسمة الولوالجية اهـ (ثم قال فيه ايضا) الموقوف عليه المقداد اذا أجازته نفذ ولا رجوع الا في مسئلة في قسمة الولوالجية اذا أجاز الغريم قسمة الوارث فان له الرجوع اهـ (وقال في كتاب الدعوى في بحث الابرء العام مانصه) وفي قسمة القنية قسمأ أرضا مشتركة وأفركل واحد منهما انه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد أحدهما التسخ بالغبين فله ذلك ان كان الغبن فاحشا عند بعض المشايخ المخفرا جمعه (وقال في كتاب الشفعة مانصه) وفي جنابات الملتقط وعن ابي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى أشياء على عدد اروس العقل والشفعة وأجرة القسم والطريق اذا اختلفوا فيه اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنابات (وقال في كتاب الوصايا) وقسمة الوصى ما لا مشترك بينه وبين الصغير تجوز ان كان فيها نفع ظاهر عند أبي حنيفة خلافا لهما كذا في قسمة القنية اهـ (يقول جامعه)

* (كتاب المزارعة والمساقاة) *

(قال المؤلف في بحث الكلام على أجرة المثل مانصه) ومنها اذا فسدت المساقاة والمزارعة كان للعامل أجره مثله اهـ (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس مانصه) * كتاب المزارعة * شرائط جوازها على قول من جوزها ستة بيمان الوقت خلافا للمشايخ ببلغ ومن يكون البزرم منه وجنس البزر ونصيب من لا بذره والتقليبة بين الارض والعامل وان يكون الخارج مشتركا دفع أرضه مزارعة لبزرها بذره قرطما الخارج منها من عصفه فله المزارع والقرط لمرب الارض فهو فاسد وكذلك لو دفعها للبزر عا حنطة وشعير على ان الحنطة لأحدهما والشعير للآخر وكذلك كل شئ له نوعان من البيع كبذر الكتان والكتان والربطبة وبزرها بخلاف البطيخ وبزره والقثاء وبزره وبخلاف الحب مع التبن اذا شرط لصاحب البذر والحب بينهما والفرق ان هذه الاشياء تتبع غير مقصود أما بذر الكتان فمقصود

* (كتاب احياء الموات والشرب) *

(قال المؤلف في قاعدة هل الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل وهو
 مذهب الشافعي أو التحريم حتى يدل الدليل على الاباحة ونسبه الشافعية الى
 أبي حنيفة مانعه) ومنها اذا لم يعرف حال النهر هل هو مباح أو مملوك ومنها
 لو دخل برجه حمام وشك هل هو مباح أو مملوك ومنها مسئلة الزرافة ومذهب
 الشافعي القائل بالاباحة المحل في الكل اه (وقال في الفن الثالث في أحكام
 الصيدان مانعه) ولو لملا كوزا من حوض ثم صب فيه لم يحل لاحد أن يشرب منه
 اه (يقول جامعه) وفي أحكام الصغار للاستروشن من مسائل الكراهية الاب
 أو الام اذا أمر ولده الصغير لينقل الماء من الحوض الى منزل أبيه ودفع اليه الكوز
 فنقل قال بعضهم الماء الذي في الكوز يصير ملكا للصبي حتى لا يحل للاب
 شربه الا عند الحاجة لان الاستخدام في الاعيان المباحة باطل وقال بعضهم
 ان كان الكوز ملكا للاب يصير أي الماء ملكا للاب ويصير الابن محررا الماء
 لآبيه كالاجير اذا حمل الماء في كوز المستأمر يكون محررا للماء تأجركذا هذا اه
 (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانعه) لوقال الوارث تركت
 حتى لم يطل حقه اذا ملك لا يطل بالتبرك والحق يطل به حتى ان أحد الغائبين
 لوقال قبل القسمة تركت حتى يطل حقه وكذا لوقال المارثن تركت حتى في حبس
 الرهن بطل كذا في جامع الفصولين وظاهره ان كل حق يسقط بالاسقاط وهو
 أيضا ظاهر ما في الخانية من الشرب ولفظها رجل له سيل ماء في دار غيره فباع
 صاحب الدار داره مع السيل ورضي به صاحب السيل كان لصاحب السيل ان
 يضرب بذلك في الثمن وان كان له حق اجر له الماء دون الرقبة لاشئ له من الثمن ولا
 سيل له على السيل بعد ذلك كرجل أوصى لرجل يسكن داره فمات الموصى وباع
 الوارث الدار ورضي به الموصى له جاز البيع وبطل سكناه ولو لم يبيع صاحب الدار
 داره ولكنه قال صاحب السيل باطلات حتى في السيل فان كان له حق اجراء
 الماء دون الرقبة بطل حقه قياسا على حق السكنى وان كان له رقبة السيل لا يطل
 ذلك بالابطال وذكر في الكتاب اذا أوصى لرجل بمثل ماله ومات الموصى

فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جاز الصلح وذكر الشيخ الامام
المعروف بن خواهر زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متما كد
يحتمل السقوط بالاسقاط اه فقد علم ان حق الغنائم قبل القسمة وحق المحبس
للهن وحق المسبل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل
القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده بسقوط بالاسقاط اه
وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الرهن وفي كتاب الوصية وفي كتاب المجاهد وفي
كتاب الفرائض أيضا فراجع (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه
مسائل الاولى اسباب التملك المعاوضات المالية الى ان قال والاحياء اه (ثم
قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى ان
قال وكذا غناء ملكه من الولد والنمار والماء السابع في ملكه وما كان من انزال
الارض الا الكلا والمحشيش والصيد الذي يابض في أرضه اه وقد نقلناه في كتاب
الصيد اه (يقول جامعه) وقوله الا الكلا الخ صوابه حتى الكلا والمحشيش الخ كذا
في شرحها (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) أما ثمن المثل فذكره في
مواضع منها باب التيمم قال في السكز واذ لم يعطه الابن المثل وله ثمنه لا يتيمم والا
تيمم الى ان قال ويتعين ان لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة لسد الرق وخوف الملاك
وربما تصل الشربة الى دنانير فيجب شراؤها على القادر باضعاف قيمتها احياء
لنفسه اه وقد نقلنا بقيته في الطهارة وفي المحظر (وقال في فن الغاز في بحث
الكراهية مانصه) أي ماء مسبل لا يجوز الشرب منه فقل ماء وضع الصبي فيه
كوزا من ماء اه وقد نقلناه في المحظر (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن
السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الشرب * رجل له نهر من نهر عظيم بين قوم
ولكلهم ركة وأراد ان يفتح كوة أعلى من كوته ويسد هذه الكوة ليس له
ذلك ولو كان له طريق في سكة غير نافذة وباب داره أسفل فأراد ان يفتح بابا
أعلى من ذلك كان له والفرق ان الكوة العليا تأخذ أكثر مما تأخذ السفلى
بخلاف الطريق والباب لان الدخول في الباب لا يتفاوت رجل سقى أرضه
أوزره سقيا متادا فتعدي الى أرض حاره لا يضمن وان سقيا غير معتاد ضمن
والفرق ان الزائد على العادة تعد رجل التي شاة ميتة في نهر طاحونة فسأل
الماء منها الى الطاحونة فخر بها ان كان النهر غير محتاج الى الكراه فلا ضمان

عليه والافعليه الضمان والفرق انه اذا كان لا يحتاج الى الكراء لا يضاف الى
المثني بل الى سيلان الماء بخلاف المحتاج اه وقد نقلناه في كتاب الغصب
(وقال المؤلف في كتاب البيوع من الفن الثاني مانصه) المحقوق المجردة لا يجوز
الاعتياض عنها الى ان قال وفي بيع حق السرور في الطريق روايتان وكذا
بيع الشرب والمعمد لا الاتهما اه (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الاكراه)

بيع المكره يخالف البيع الفاسد في أربع يجوز بالاجازة بخلاف الفاسد
وينتقض تصرف المشتري منه وتعتبر القيمة وقت الاعتاق دون القبض والتمن
والتمن امانة في يد المكره مضمون في غيره كذا في المجتبى اه وقد نقلناه في كتاب
البيع وكتاب العتق (ثم قال) امر السلطان اكراه وان لم يتوعدده وأمر غيره
لا الآن به لم بدلالة الحال انه لو لم يمثل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضربا
يضاف الى نفسه أو تلف عضومنه كما في منية المفتي أجرى السكر على لسانه بوعيد
حبس أو قيد كفر وبات امراته اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب الطلاق
(ثم قال) أكره بالقتل على القطع لم يسهه اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
(ثم قال) أكره المحرم على قتل صيد فاني حتى قتل كان مأجورا اه وقد نقلناه
في كتاب الحج (ثم قال) أكره على العفو عن دم العمد لم يضمن المكره اه وقد
نقلناه في الجنائيات (ثم قال) أكره على الاعتاق فله تضمن المكره الا اذا أكره
على شراء من يعتق عليه باليمين أو بالقراءة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم
قال) اذا تصرف المشتري من المكره فانه يفسخ تصرفه من كتابة واجارة الا التدبير
والاستيلاء والاعتاق اه وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب العتق (ثم قال)
أكره على الطلاق وقع الا اذا أكره على التوكيل به فوكل اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (ثم قال) أكره على النكاح بأكثر من مهر المثل وجب قدره وبطلت
الزيادة ولا رجوع على المكره بشئ اه وقد نقلناه في كتاب النكاح والله
سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة
بكتاب الاكراه (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما
في العبادات كلها فهي شرط صحتها الاسلام فانه يصح بدونها بدليل قولهم ان

١- إلام المكره صحيح ولا يكون مسلما مجرد نية الاسلام بخلاف الكفر كما سنبينه
 في بحث التروك وأما الكفر فيشترط له النية لقولهم ان كفر المكره غير صحيح اه
 وقد نقلناه في كتاب المجاهد (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها مانصه)
 ولوا كرهه على السجود للملك بالقتل فان أمره به على وجه العبادة فالأفضل الصبر
 كمن أكرهه على الكفر وان كان للتهيئة فالأفضل السجود اه وقد نقلنا بقيته
 في كتاب المحظر فراجعه (وقال في القاعدة الخامسة الضرر يزال مانصه) الأولى
 الضرورات تبيح المحظورات ومن ثم جاز كل الميتة عند الحاجة وساعة اللقمة بالبحر
 والتلفظ بكلمة الكفر للاكراه وكذا اتلاف المال اه (ثم قال) فانهم قالوا
 لو أكرهه على قتل غيره بقتل لا يرخص له فان فعل أثم لان مفسدة قتل نفسه أخف
 من مفسدة قتل غيره اه (وقال في بحث اذا تعارض مفسدتان روى أعظمها
 ضررا بارتكاب أخفها مانصه) وذكر الزياهي من آخر كتاب الاكراه لو قيل له
 لتلقين نفسك في النار أو من الجبل أو لاقتلك وكان الالقاء بحيث لا ينجو منه ولكن
 فيه نوع خفة فله الخيار ان شاء ففعل وان شاء لم يفعل وصبر حتى يقتل عند أبي حنيفة
 لانه ابتلى ببليتين فيختار ما هو الأهلون في زعمه وعندهما يصبر ولا يفعل ذلك لان
 مباشرة الفعل سعى في اهلاك نفسه فيصير تحاميا عنه وأصله ان المحرق اذا وقع
 في سفينة وعلم انه لو صبر فيه يحترق ولو وقع في الماء غرق فعنده يختار أيهما شاء
 وعندهما يصبر اه وقد نقلنا هذه في كتاب المحظر أيضا (ثم قال) ثم اذا ألقى
 نفسه في النار فاحترق فعلى المكره القصاص بخلاف ما لو قال لتلقين نفسك من
 رأس الجبل أو لاقتلك بالسيف فألقى نفسه فأت فعند أبي حنيفة تجب الدية
 وهي مسئلة القتل بالمتقل اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (وقال أخو المؤلف
 في تكملة الفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الاكراه * أكرهه على بيع
 أو شراء لكنه سلم طائعا جازا لبيع وفي الهبة والصدقة لا يجوز والفرق أنه عقد
 لازم والرجوع بعد العقد لا يصح والهبة غير لازمة فلما أمكن الرجوع بعد العقد
 فلائق لا ينقذ عند عدم الرضا أولى اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وكتاب الهبة
 (ثم قال) ولوا كرهه على الطلاق والعتاق فطاق وقع ولوا كرهه على الاقرار
 بهما لا يقع اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال) ولوا كره
 ايقربهما أو نسب أو قطع لا يلزمه اه وقد نقلناه في كتاب الحدود والاقرار (ثم

(قال) ولوأ كرهت على الارضاع يثبت حكم الارضاع اه وقد نقلناه في كتاب
النكاح (ثم قال) ولوأ كره على الاسلام صح اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (وقال
المؤلف في كتاب السير والردة من الفتن الثاني مائنه) كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب
الا المرأة ومن كان اسلامه تبعاً والصبي اذا أسلم والمكره على الاسلام اه (وقال
في كتاب البيوع مائنه) العقد الفاسد اذا تعلّق به حق عبد لزم وارفع الفساد
الافى مسائل آجر فاسد آجر المستأجر مهيأ فلا قول نقضها والمشتري من المكره
لواح مهيأ فلا مكره نقضه اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب الغصب)
الا امر لا يضمن بالامر الا في خمسة الاول اذا كان الامر سلطانا الثانية اذا كان مولى
للمأمور الخ فراجع (وقال في كتاب المجذبات) لا يجب على المكره دية الممكّره
على القتل اذا قتلها الا ترد فعان نفسه اه (قال صاحب الاشياء)

* (كتاب الغصب) *

المغصوب منه مخبر بين تضمن الغاصب وغاصب الغاصب الا في الوقف المغصوب
اذا غصب وقبضه أكثر وكان الثاني أملاً من الاول فان المتولى انما يضمن الثاني
كذا في وقف الخانية اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) اذا تصرف
في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته
فها ت وادعى انه كان باذنها وأنكر الوارث فالقول للزوج كذا في القنية اه وقد
نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) من هدم حائط غيره فانه يضمن نقصانها
ولا يؤمر بعمارته الا في حائط المسجد كما في كراهية الخانية اه وقد نقلناه
في كتاب الوقف (ثم قال) الاجازة لا تلحق الاتلاف فلوأ اتلف مال غيره متعدياً
فقال المالك أجزت أو رضيت لم يبرأ من الضمان كذا في دعوى البرازية الامر
لا يضمن بالامر الا في خمسة الاولى اذا كان الامر سلطانا الثانية اذا كان مولى للمأمور
اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (ثم قال) الثالثة اذا كان المأمور عبد الغير
كأمره عبد الغير بالابق أو يقتل نفسه فان الامر يضمن الا اذا أمره باتلاف مال
سيده فلا ضمان على الامر بخلاف مال غيره سيده فان الضمان الذي يخرمه المولى
يرجع به على الامر الرابعة اذا كان المأمور صبياً كما اذا أمر صبياً باتلاف مال
الغير فأتلفه ضمن الصبي ويرجع به على الامر الخامسة اذا أمره بمحاربة

في حائط الغير ففعل فالضمان على المحافر ويرجع به على الأمر وتماه في جامع
 الفصولين وزدت إذا أمر الأب ابنه كافي القنية اه وقد نقلناه في كتاب المجانيات
 (ثم قال) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير إذنه ولا ولاية الا في مسائل في الصراحية
 يجوز لولد والوالد الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه بغير إذنه الثانية إذا أنفق
 المودع على أبوي المودع بغير إذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضى
 لم يضمن استفسانا الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا خاشه وعدته
 وجهزوه بثمنه وردوا البقية الى الورثة أو أغنى عليه فأنفقوا عليه من ماله لم يضمنوا
 استفسانا روى واقعة أصحاب محمد ذكره الزيلعي في آخر النفقات اه وقد نقلناه هذه
 المسائل في أبوابها كتاب البيع وكتاب الامانات وكتاب الوصايا وكتاب الطلاق
 (ثم قال) ومن هذا النوع المسائل الاستفسانية ذم شاة قصاب شدها لم يضمن
 ذبح أضحية غيره بلا أمره في أيامها لم يضمن أطلقه في الأصل وقيد بعضهم بما إذا
 أضحيها للذبح اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الذبائح والأضحية (ثم قال) وكذا
 لو وضع قدرافيه لحم على كانون ووضع الحطب فأوقد غيره وطبخه وكذا لو طعن
 برأسه في زورق وربط الحمار فساقه وكذا لو حمل حمله الساقط في الطريق
 فتلف وكذا لو أعانه في رفع الحجرة فأنكسرت وكذا لو فتح فوهة الأرض فسقاها
 حين شدها صاحبها ومنها احرام رفيقه لا غمائه اه وقد نقلناه في كتاب الحج
 (ثم قال) وسقى أرضه بعد بذر المزارع وليس منها سطح الشاة بعد تعاقبها للثغافوت
 والكل من أحكام المرضى من جامع الفصولين المباشرضمان وان لم يتعهد
 والمتسبب لا إذا كان متعهدا فلورعى سهمان ملكه فأصاب انسانا ضمنه ولو حفر
 بئر في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه اه وقد نقلناه في كتاب
 المجانيات (ثم قال) ولو أرضعت الكمية الصغيرة لم تضمن نصف مهر الصغيرة
 الابتعاد الفساد بأن تعلم بالنسكاح وبكون الارضاع مفسداه وأن يكون الغير
 حاجة والمجهل عنه دناه معتبر لدفع الفساد كافي رضاع الهداية اه وقد نقلناه
 في كتاب النسكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) والعقار لا يضمن الا في مسائل إذا
 بحده المودع واذا باعه الغاصب وسلمه واذا رجع الشاهد به به القضاء كافي
 جامع الفصولين اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها كتاب الامانات وكتاب
 البيع وكتاب الشهادات (ثم قال) منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث مال

اليتيم ومال الوقف والمعدل للاستغلال منافع المعدل للاستغلال مضمونة الا اذا
 سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الشريكين في الملك أما الوقف
 اذا سكنه أحدهما بالغلبة بغير إذن الآخر سواء كان موقفاً للسكنى أو للاستغلال
 فإنه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مشكلة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر
 ليس لهما ذلك ولا أجر عليهما كذا في وصايا القنية لانصير الدار معدة للاستغلال
 باجارتها انما تنصير معدة اذا بناها لذلك أو اشتراها له وباعداد البائع لا تنصير معدة
 في حق المشتري الغاصب اذا أجرها منافع مضمونة من مال وقف أو يقيم أو معدة
 للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد
 ما قبضه من السكنى بتأويل عقد سكنى المرن لو استأجرها سنة بأجر معلوم فسكنها
 سنتين ودفع أجرها ليس له الاسترداد والتخريج على الاصول يقتضى ان له ذلك
 اذا لم تكن معدة له لسكونه دفع ما ليس بواجب فيسترده الا اذا دفع على وجه الهبة
 فاستهلكه المؤجر أجر الفضولي داراً موقوفة وقبض الاجر خرج المستأجر عن العهدة
 ان كان ذلك أجر المثل ويرده الى الوقف أجرها للغاصب ورد أجرها للمالك تطيب
 له لان أخذ الاجرة اجازة اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الاجارة (ثم قال)
 اللهم قمي قال للغاصب ضم بها انت فان هلك قبل التخصيص ضمها وان بعده لا
 اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال) الاجر قيمي وكذا الفهم أمره
 أن ينظر الى خايته فتنظر فسال الدم فيها من أنفه ضمن نقصان الحبل الخشب اذا
 كسره الغاصب فاحشاً لا عليه ولو كسره الموهوب له لم يقطع حق الرجوع
 اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) عثر في رزق انسان وضعه في الطريق
 ضمنه الا اذا وضعه لغير ضرورة اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال)
 لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو وكفى منية المفتي وفيما اذا سقط ثوبه
 في بيت غيره وخاف لو أعلمه أخذه كافي الوديعة اه وقد نقلناه في كتاب الامانات
 وكتاب المحظر (ثم قال) حفر قبر ادفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه
 فان كان في أرض مملوكة للمصافر فللمالك النبس عليه واخر اوجه وله التسوية
 والزرع فوقها وان كان في أرض مباحة ضمن الحافر قيمة حفره من دفن فيه
 وان كان في أرض موقوفة لا يكره ان كان في الارض سعة لان الحافر لا يدري
 بأي أرض يموت ذكره هذه الفروع الثلاثة في الواقعات الحسامية من الوقف

وينبغي ان يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة المحفر ويحمل
سكوته عن الضمان في صورة الوقف عليه فهي صورتان في أرض مملوكة
فللمالك الخيار وفي مباحة فله تضمين قيمة المحفر اه وقد نقلناه في كتاب
الصلاة وكتاب الوقف وكتاب الاجارة والله سبحانه وتعالى أعلم اه
(يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الغصب (قال المؤلف
في قاعدة الاصل براءة الذمة مانصه) فلواختلفنا في قيمة المتلف والمغصوب فالقول
قول الغارم لان الاصل البراءة مما زاد اه وقد نقلنا بقيته في كتاب القضاء (قال
في قاعدة الاصل عدم مانصه) ولو ادعى المالك انها قرض والاخر انها مضاربة
القول فيها قول الاخذ لانها ما اتفقا على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان
ولذا قال في الكنز وان قال اخذت منك ألفا وديعة وهلكك وقال اخذتها غصبا
فهو ضمان ولو قال اعطيتها وديعة وقال غصبتها لا اه وفي البرازية دفع لاخر
عينا ثم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الاخر هبة فالقول للدافع اه لان مدعى
الهبة يدعى البراءة عن القيمة مع ان العين متقومة بنفسها اه وقد نقلناه هذه
المسائل في ابوابها من كتاب المضاربة وكتاب الاقرار وكتاب الهبة وكتاب الامانات
(ثم قال) في القاعدة المذكورة ومنها الوفاق غصبت منك ألفا ورجعت فيها
عشرة آلاف فقال المغصوب منه بل كنت امرتك بالتجارة بها فالقول للمالك
كما في اقرار البرازية يعني لقمه كماه بالاصل وهو عدم الغصب اه وقد نقلناه في
كتاب الاقرار (وقال في قاعدة اضافة الحوادث الى اقرب أوقاتها في بحث ماخرج
عنه مانصه) وكذا قال المولى ابيد قد اعنته قد اخذت منك غلة كل شهر خمسة
دراهم وانت عبيد فقال المعتق اخذتها بعد العتق كان القول قول المولى اه (ثم
قال) وكذا في مسئلة الغلة لا يصدق المولى في الغلة القائمة ومما وافق الاصل
ما في النهاية لو اعتق أمته ثم قال لها قطعت يدك وانت أمتي فقالت هي بل
قطعتها وأنا حرة فالقول لها وكذا في كل شيء اخذته منها الخ وقد نقلنا بقيته في
كتاب الاقرار (وقال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب مانصه) وفي اقرار
البرازية صب دهننا لانسان عند الشهود فدعى مالكة الضمان وقال كانت نجسة
لوقوع فارة فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لاعلى
عدم النجاسة وكذا لو اتلف محم طواف فطولب بالضمان فقال كانت ميتة

فالتفتها لا يصدق ولشهودان يشهدوا انه لم يخذل كي يحكم المحال قال القاضي
لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب
الاقراء (وقال في تنبيهه يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام وعليه فروع
مانعه) ومنها لو غصب ساحة اى خشبة وأدخلها في بناءه فان كانت قيمة البناء
أكثر ثقلها صاحبها بالقيمة وان كانت قيمتها أكثر من قيمته لم ينقطع حق المالك
منها ومنها لو غصب أرضا فبنى فيها أو غرس فان كان ثمن قيمة الأرض أكثر ثقل
وردت والأرض له قيمتها ومنها لو ابتلع دجاجة لؤلؤة يتظر الى أكثرهما قيمة
فيضمن صاحب الأرض أكثر قيمة الأقل وعلى هذا لو دخل فصل غيره في داره فكبر
فيها ولم يمكن إخراجه إلا بهدم الجدار وكذا لو أدخل البقرة رأسه في قدر من
النحاس فتعذر إخراجه هكذا ذكر أصحابنا كما ذكره الزيلعي في كتاب الغصب
وفصل الشافعية فقالوا ان كان صاحب البهيمة معها فهو مفرط بترك الحفظ
فان كانت غير مأكولة كسر القدر وعليه ارش النقص أو مأكولة ففي ذبحها
وجهان وان لم يكن معها فان فرط صاحب القدر كسرت ولا ارش والأفله الارش
وينبغي ان يلحق بمسئلة البقرة ما لو سقط دينار في محبرة غيره ولم يخرج الابكرها
ومنها جواز دخول بيت غيره اذا سقط متاعه فيه وخاف صاحبه انه لو طلبه منه
لا يخفاه اه وقد نقلنا ذلك في المحظر أيضا (ثم قال) ومنها جواز شق بطن الميتة
لاخراج الولد اذا كان يرجى حياته وقد أمر به أبو حنيفة فعاش الولد كما في الملتقط
قالوا بخلاف ما لو ابتلع لؤلؤة فمات فانه لا يشق بطنه لان حرمة الادمي أعظم من
حرمة المال وسوى الشافعية بينهما في جواز الشق وفي التهذيب لا يقللنى من
المحظر والاباحية وقيمة الدرّة في تركه وان لم يترك شيئا لا يجب شيء اه (ثم قال
في القاعدة الرابعة التابع تابع في بحث يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره مانعه)
ومنها لو غصب قنفا فابق من يده وضمنه المالك ملكه الغاصب ولو شراه قنفا
لم يجزاه وقد نقلناها في كتاب البيوع أيضا (وقال في القاعدة العاشرة الخراج
بالضمان هو حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه
وابن حبان من حديث عائشة مانعه) وهناسؤالان لم أرهما لأصحابنا الى ان
قال الثنائي لو كانت الغلة بالضمان لزم ان تكون الزوائد للغاصب لان ضمانه
أشمن ضمان غيره وهذا احتج لابي حنيفة في قوله ان الغاصب لا يضمن منافع

الغصب وأجيب بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بذلك في ضمان الملك وجعل
 خراج من هو ملكه اذا تلف تلف على ملكه وهو المشتري والغاصب لا يملك
 المغصوب وبأن الخراج هو المنافع جعلها لمن عليه الضمان ولا خلاف ان الغاصب
 لا يملك المغصوب بل اذا ألتفها فاختلاف في ضمانها عليه فلا يتناول مواضع
 الاختلاف ذكره الاسيوطي اه وقد نقلنا ذلك في كتاب البيوع أيضا فراجع
 بمضمونك (ثم قال) وقال أبو يوسف ومحمد رفقيا اذا دفع الاصيل الدين الى الكفيل
 قبل الاداء عنه فربح الكفيل فيه وكان مما يتعين ان الربح يطيب له واستدل
 له ما في فتح القدير بالحديث وقال الامام برده على الاصيل في رواية ويتصدق به
 في رواية وقالوا في البيع الفاسد اذا فسخ فانه يطيب للبائع ما ربح للمشتري
 فالحاصل ان البحث ان كان لعدم الملك فان الربح لا يطيب كما اذا ربح في المغصوب
 والامانة ولا فرق بين المتعين وغيره وان كان لفساد الملك طاب فيما لا يتعين لافيها
 يتعين ذكره الزيلعي في البيع الفاسد اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب البيوع
 وفي كتاب الكفالة أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت
 قول مانصه) ولورأي غيره يتلف ماله فسكت لا يكون اذا باتلافه اه (وقال فيها
 أيضا) ولو سكت عن وطء أمته لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه أخذ من سكوته
 عند اتلاف ماله اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب المجنات (ثم قال)
 وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها رضاه كالنطق الى ان
 قال التاسعة والعشرون سكوته عند رؤية غيره يشق زقه حتى سال ما فيه رضاه
 اه (وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف المحكم
 الى المباشر مانصه) ولا يضمن من دل سارقا على مال انسان فسرقة اه وقد
 نقلنا ما في مسائل شتى أيضا كما في التنوير (ثم قال) وخرج عنها مسائل الى
 ان قال الخامسة الافتاء بتضمن السامعي وهو قول المتأخرين لعلية الفساد اه
 (ثم قال) * تكميل * يضاف المحكم الى حفر البئر وشق الزرق وقطع جبل القنديل بل
 وقطع باب القفص على قول محمد وعندهما لا ضمان لكل قيد العبد وتماشه في
 شرحنا على المنساراه وقد نقلنا ذلك في المجنات أيضا (وقال في الفن الثالث
 في أحكام النامى مانصه) ومن مسائل النسيان لونسى المدينون الدين حتى مات فان
 كان ثمن مبيع أو قرض لم يؤخذ به وان كان غصبا يؤخذ به كذا في الخانية اه

وقد نقلنا هذه في المدائبات (ثم قال) وقالوا في كتاب الغصب ان الجاهل
 بكونه مال الغير يرفع الاثم لا الضمان اه (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ولا
 يداوى الاباذن وليه اه وقد نقلناها في المجنابات أيضا (وقال في أحكام
 السكران مانصه) الرابعة غصب من صاح ورده عليه وهو سكران اه
 (يقول جامعه) أي فانه لا يبرأ من الضمان كذا في الشرح (وقال في أحكام العبيد
 مانصه) وأمره عبده بالتلاف شيء موجب للضمان عليه وأمر عبد الغير بالتلاف
 مال غير مولاه موجب للضمان على الاثم مطلقا بخلاف الحر اذا كان سلطانا
 ويضمن بالغصب بخلاف الحر ولو صغيرا اه وقد نقلناه في المجنابات (وقال
 في بحث الأحكام الاربعة مانصه) والاستناد وهو ان يثبت في الحال ثم يستند
 وهو دائر بين التبيين والاقصاء وذلك كالمضمونات تملك عند أداء الضمان
 مستندا الى وقت وجود السبب اه (وقال في أحكام النقود ما يتعين فيه ومالا
 يتعين مانصه) ويتعين في الامانات الى ان قال والغصب اه (وقال في بحث
 ما يقبل الاسقاط من المحقوق مانصه) وأما حق المطالبة برفع جذوع الغير الموضوعة
 على حائطه تعدى فلا يسقط بالبراء ولا بالصلح ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة
 كما ذكره البرازي من فصل الاستهلاف اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الدعوى
 أيضا (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه) الثامنة اذا
 انقلب النائم على متاع وكسره وجب الضمان اه (ثم قال) العاشرة من رفع
 النائم ووضعه تحت جدار فسقط عليه الجدار ومات لا يلزمه الضمان اه وقد
 نقلناها في المجنابات أيضا (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يجذب شرب الخمر
 ولا راق عليه بل ترد عليه اذا غصبت منه ويضمن تلفها له الا ان يظهر بيعها
 بين المسلمين فلا ضمان في اراقها أو يكون المتلف اما مبرى ذلك بخلاف اتلاف
 خمر المسلم فانه لا يوجب الضمان ولو كان المتلف ذميا وينبغي ان يكون اظهاره
 شربها كاظهاره بيعها ولم أره الا أن اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الحدود (ثم
 قال) «تنبية» الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الادمين
 كالقصاص وضمن الاموال اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه
 مسائل الاولى أسباب التملك المعاوضات المالية الى ان قال والغاصب اذا فعل
 بالمغصوب شيئا أزال به اسمه وأعظم منافعه ملكه واذا خاط المثل بالمثلي بحيث

لا يميز ملكه اه (ثم قال) المحادية عشر في استنقاذ الملك الهان قال وأما الملك
 في المصوب والمستهلك فستند عندنا الى وقت الغصب والاستهلاك فاذا غيب
 المصوب وضمن قيمته ملكه عندنا مستند الى وقت الغصب وفائده تملك
 الا كساب ووجوب الكفن ونفوذ البيع ولا يكون الولد له والتحقيق عندنا ان
 الملك يثبت للغاصب شرطا للقضاء بالقيمة لاحكامنا به ابا الغصب مقصودا ولذلك
 لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة كذا في الكشف من باب النهي وفي الهداية
 من النفقة لو أنفق المودع على أبوي المودع بلاذنه واذن القاضي ضمنهما ثم اذا
 ضمن لم يرجع عليهم - ما لانه لما ضمن ملكه بالضممان فظهر انه كان متبرعا وذكر
 الزيلعي انه بالضممان استند ملكه الى وقت التعمد فبين انه تبرع بملكه فصار
 كانه قضى دين المودع بهاه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب الامانات
 (ثم قال) وفي شرح الزيادات لقاضي خان من أول كتاب الغصب الاصل الاول ان
 زوال المصوب عن ملك المالك عند أداء الضمان عندنا يستند الى وقت الغصب
 في حق المالك والغاصب وفي حق غيره - ما يقتصر على التضمن الا اذا تعلق
 بالاستناد حكم شرعي يمنعنا من ان نجعل الزوال مقصورا على الحال فينفذ
 يستند في حق الكل لان الزوال في حق المالك والغاصب استند لا يكون الغصب
 سببا للملك وضعا حتى يستند في حق الكل بل ضرره وجوب الضمان من وقت
 الغصب فلا يظهر ذلك في حق غيره - ما الا اذا اتصل بالاستناد حكم شرعي لان
 حكم الشرع يظهر في حق الكل فيظهر الاستناد في حق الكل ثم ذكر فروعا
 كثيرة على هذا الاصل منها الغاصب اذا أودع العين ثم هلك عند المودع ثم
 ضمن المالك الغاصب فلا رجوع له على المودع لانه ملكها بالضممان فصار
 مودعا مال نفسه اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) وفيه اذا غصب
 جارية وأودعها فابت فضمنه المالك قيمتها ملكها الغاصب فلو اعترضها الغاصب
 ضم ولو ضمنها المودع فاعتقها لم يجز ولو كانت محرما من الغاصب عتقت عليه لا على
 المودع اذا ضمنها لان قهر الضمان على الغاصب لان المودع وان جاز تضمينه
 فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عاملا له فهو كوكيل
 الشراء ولو اختار المودع بعد تضمينه أخذها بعد هودها من الاباق ولا يرجع
 على الغاصب لم يكن له ذلك وان هلك في يده بعد العود من الاباق كانت امانة

وله الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا اذا ذهبت عنها والودع جميعها عن
 الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه المالك فان هلك ما حبس هلك بالقيمة وان ذهبت
 عنها بعد الحبس لم يضمنها كالكيل بالشراء لان الفاسد وصف وهو لا يقابل شيئا
 ولكن يتخير الغاصب ان شاء اخذها واذا جبر جميع القيمة وان شاء ترك كما في الوكيل
 بالشراء وان كان الغاصب آجرها او رهنها فهو والوديعة سواء وان اعارها او وهبها
 فان ضمن الغاصب كان المالك له وان ضمن المستعير او الموهوب له كان المالك لهما
 لانهما لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان قرار الغمان عليهما فكان
 الملك لهما ولو كان مكانهما مشترى فضمن سلت الجارية له وكذلك الغاصب
 الغاصب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على الاول فتعق عليه لو كانت محرما
 منه وان ضمنها الاول ملكها فتعق عليه لو كانت محرمة ولو كانت اجنبية
 فلاول الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فيصير الثاني غاصبا ملك الاول
 وكذا لو ابراه المالك بعد التضمن او وهبها له كان له الرجوع على الثاني واذا
 ضمن المالك الاول ولم يضمن الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا
 للاول وان قال انا اسلمها للثاني وارجع عليه لم يكر له ذلك لان الثاني قد رجع على
 رد العين فلا يجوز تضمينه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كانت للثاني
 وتبطل التفريعات فيه اه (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانعه) ومنها
 المغصوب القيمي اذا هلك فالمعتبر بقيته يوم غصبه اتفاقا ومنها المغصوب المثل اذا
 انقطع قال ابو حنيفة نعتبر بقيته يوم الخصومة وقال ابو يوسف يوم الغصب وقال
 محمد يوم الانقطاع ومنها المتلف بلا غصب نعتبر بقيته يوم التلف ولا خلاف فيه
 اه (ثم قال) ومنها فدية الصيد المتلف في الحرم أو الاحرام ففي الكفر في الثاني
 بتقويم عدلين في مقتله أو اقرب موضع اليه ولم يذ كر الزمان وانظروا فيهما يوم
 قتله كما في المتلف اه وقد قلناه في كتاب الحج (وقال في بحث الكلام في اجرة
 المثل مانعه) ومنها في غصب المنافع اذا كان المغصوب مال يتيم أو وقفا أو معدا
 للاستغلال على المفتي به اه وقد قلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الرابع اذا
 وجب اجر المثل وكان متفاوتا منهم من يستقصي ومنهم من يتساهل في الاجر يجب
 الوسط حتى لو كان اجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض
 أحد عشر وجب أحد عشر بخلاف التقويم لو اختلف المقومون في مستهلك فشهد

انسان ان قيمته عشرة وشهداثنان ان قيمته اقل. ولوجب الاخذ بالاكثر ذكره
 لا قطع في باب المرقعة اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب الحدود والسرقة
 وفي كتاب الدعوى وفي الشهادات (وقال في بحث ما اقرق فيه المدبر وأم الولد)
 ثلاثة عشر كما في فروق الكرايم لا تضمن بالغصب وبالاعتاق والبيع الفاسد
 ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه الخ وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في فن الالغاز
 مانصه) « الغصب أي رجل استملك شيئا فلزمه شيان فقل اذا استملك أحد
 مصرعي الباب أو زوجي خف أي غاصب لا يبرأ بالرد على المالك فقل اذا كان
 المالك لا يعقل أي مودع بضمن بلائعه فقل مودع الغاصب اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الامانات (وقال أيضا في فن الالغاز من بحث الكراهية مانصه) أي
 رجل هدم دار غيره بغير اذنه ولم يضمنها فقل اذا وقع الحريق في محلة فهدمها
 لاطفائه باذن السلطان اهـ وقد نقلناه في المحظر (وقال أخو المؤلف في
 تكملته للفن السادس من الفروق في كتاب الحوالة مانصه) احاله بغصب
 فاستحق بطلت وان هلك لا والفرق ان الاستحقاق يحمله كان لم يكن وبالملاك
 ينتقل الى الضمان اهـ وقد نقلناه في كتاب الحوالة (وقال أخو المؤلف في تكملته
 للفن السادس من الفروق مانصه) « كتاب الغصب غصب خمر او غلاها ثم اتلفها
 ضمن ولو جلد الميتة ودبغه ثم اتلفه لا يضمن والفرق أن الخمر مال في الجملة حتى
 لو اتلف خمر ذي ضمنه وجلد الميتة ليس بمال وانما صار مالا بفعله والانسان
 لا يضمن فعله عض ذراع غيره فحذبه يده فسقطت اسنان العاض وذهب لحم
 ذراعه فدية الاسنان هدر وضمن ارش الذراع ولو جلس على ثوب رجل وهو
 لا يعلم فقام فانشق ثوبه ضمن الشاق النصف والفرق ان الجاني في الاول كلاهما
 وفي الثاني الجالس جان لا غير لكن انضم مع فعله فعل غيره فتلّف بهما فيضمن
 المتلف نصفه اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) تتخلل الخمر في يد
 الغاصب فالتخلل له ولو تتخلل بغيره التحل قيل هو كذلك وقال أبو الليث هو بينهما على
 قدر حالهما وهو الصحيح كأنهم ما خلطاه بعد التخلل ولو صب على خمر غيره خلا كان
 التحل بينهما اتفاقا والفرق انه اذا تتخلل بنفسه نشأ مال في يده فكان مملوكا له
 بخلاف ما لو صب عليه التحل لان التخلل مضاف الى السبب فصار كانه كان خلا
 في تلك الحالة اختلط مع خل آخر فكان بينهما اهـ (وقال أخو المؤلف في التكملة

المذكورة في كتاب الوديعة مانصه) أخذت منك ألفي درهم ألفا وديعة وألفا
 خصا وملك الوديعة وهذا المصنوعة وقال رب المال بل الهالك المصنوعة
 فالقول له ولو قال أودعتني ألفا وغصبك ألفا فله كتاب الوديعة وهذه
 المصنوعة فالقول لأقر اه وقد تلتنا بكتبه في كتاب الامانات فراجع
 (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الشرب مانصه) رجل أتى
 شاة مبيتة في نهر طاحونة فسال الماء منها الى الطاحونة فخر بها ان كان النهر غير
 محتاج الى الكراء فلا ضمان عليه والافعليه الضمان والفرق انه اذا كان
 لا يحتاج الى الكراء لا يضاف الى الملقى بل الى سيلان الماء بخلاف المحتاج اه وقد
 تلتناه في فصل الشرب (وقال المؤلف أول كتاب الحج مانصه) ضمان الفعل
 يتعدد بتعدد الفاعل وضمان المحل لا فلو اشترك محرمان في قتل صيد تعدد الجزاء
 ولو حلالان في قتل صيد المحرم لا كضمان حقوق العباد اه (وقال في كتاب
 النكاح مانصه) المولى لا يستوجب على عبده مينا فلا مهران زوج عبده من أمته
 ولا ضمان عليه باتلاف مال سيده اه (وقال أيضا في كتاب النكاح مانصه)
 ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فمهرت ولا تدرى لا يلزم الزوج طلبها كذا
 في الملقط اه (تم قال فيه أيضا) يجلس من خدع بنت رجل أو امرأته وأخرجها
 من بيته الى أن يأتي بها أو يعلم موتها كذا في الملقط اه وقد تلتناه في كتاب
 الجنابات وفي كتاب الكفالة (وقال في كتاب العتق) اذا وجبت قيمة على انسان
 واختار المقرون فانه يقضى بالوسط الا اذا كاتبه على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى
 يؤدي الاعلى كافي الظاهرية اه (وقال في كتاب الحدود مانصه) رجل خدع
 امرأة انسان وأخرجها وزوجهما من غيره أو صغيرة يجلس الى أن يحدث توبة
 أو يموت لانه ساع في الارض بالفساد كذا في قضاء ما لولو الجيسة اه وقد تلتناه
 في الجنابات (وقال أول كتاب الوقف مانصه) كل من بنى في أرض غيره بأمره
 فالبناؤه لها كمال ولو بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله ربحه الا أن يضر بالارض وأما
 البناء في أرض الوقف الخ اه فراجع وقد تلتناه في كتاب الامانات كالعارية
 (وقال في كتاب الوقف مانصه) وقالوا في كتاب الغصب ان المضمونات يملكها
 المضمون مستندا الى وقت التمدد حتى لو غيب الغاصب العين المصنوعة وضمنه
 المالك ماله مستندا الى وقت الغصب فينفذ بيعه السابق ولو أعتق العبد

المقصوب بعد التضمن نفذ ولو كان محرره عتق عليه كما بيناه في النوع الثالث من
 بحث الملك اه (وقال في كتاب اليسوع مانصه) بيع الفضولي موقوف الا في
 ثلاث فباطل الى أن قال وفيما اذا باع مريض من غاصب عرض آخر لئلا يتركه
 وهو في فتح المقدير اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يحلف القاضي على
 حق مجهول الى أن قال الا في مسائل الى أن قال الخمانية في دعوى الغصب اه
 (وقال فيه أيضا) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في ثلاث الى أن قال أو يغصب
 شيء مجهول كما في قضاء الخمانية اه (وقال في كتاب القضاء أيضا) يقبل قول الواحد
 العدل في احد عشر موضعا كما في منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف اه
 (وقال فيه أيضا) اذا ادعى رجلان كل منهما على ذي اليد استحقاق ما في يده
 فأقر لا حدهما أو أنكر الا تحلف المستحلف للمنكر منهم الا في ثلاثة دعوى الغصب
 والايديع والاعارة فانه يستحلف للمنكر به اقراره لاحدهما كما في الخمانية مفصلا
 اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال فيه أيضا مانصه) «حادثه» ادعى أنه
 غرس أثلا في أرض محدودة الى أن قال ثم رأيت في غصب القنية لو غرس المسلم
 في أرض مسجلة كانت سيلا اه فقه قضاؤه أن يكون الاثلي وقفا اذا كانت الأرض
 وقفا على السيد وظاهر ما في الاسعاف أنه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت
 ملكا له لا وقفاً وذلك في خزائن المفتين من الوقف حكم ما اذا غصب أرضاً وبني فيها
 أو غرس اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال فيه أيضا) الجمالة في المنكوحة
 تمنع الهبة الى أن قال وفي الدعوى تمنع الهبة الا في الغصب والسرقة وفي الشهادة
 كذلك الا فيهما وفي المهر وفي الاستحلاف تمنعه الا في ست هذه الثلاثة الخ اه
 وقد نقلناه في كتاب الحدود (وقال في كتاب المداينات) عند رجل وديعة وللودع
 عليه دين من جنس الوديعة لم يصرفها أصابا بالدين حتى يجتبه ما وبه هذا الاجتماع
 لا يصير قصاصا ما لم يحدث فيه قبض وان في يده يكفي الاجتماع بلا تجديده قبض
 وتقع المقاصة وحكم المقصوب عند قيامه في يد رب الدين كالوديعة اه (وقال
 في كتاب الاجارة) وفي ايضاح الكرماني من باب الاستصناع والاجارة عندنا
 تتوقف على الاجارة فان أجازها المالك قبل استيفاء المعقود عليه فالاجرة وان كان
 بعده فلا وان كان بعد استيفاء البعض فالكل للمالك عند أبي يوسف وقال محمد
 الماضي للغاصب والمستقبل للمالك اه الغصب يسقط الاجرة عن المستأجر الا اذا

أمكن انراج الغاصب بشفاعته أو حياية كافي القنية والتسارعية اه (وقال فيه
 أيضا) أجز الغاصب ثم ملك نفذت اه (وقال فيه أيضا) أجز العبد نفسه بلا إذن
 ثم أعتق نفسه وماعمل في رقه فلمولاه وفي عتقه له ولومات في خدمته قبل عتقه
 ضمنه اه (هم قال فيه أيضا) ادعى نازل الخن وداخل الحمام وساكن المدة
 للاستغلال الغصب لم يصدق والأجر واجب اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال
 في كتاب الامانات مانصه) المأذون له في شيء كآذنه أمانة وضمانا ورجوعا وعسم
 رجوع وخرج عنه مسئلتان المودع اذا أذن انسلنا في دفع الوديعة الى المودع
 فدفعها له ثم استحققت بيعة بعد الهلاك فلا ضمان على المودع وللستحق تضمن
 المدفع كافي جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال أيضا في كتاب
 الامانات) الامين اذا غلط بعض أموال الناس ببعض أو الامانة بماله فانه ضامن
 والمودع اذا غلط بماله بحيث لا يتميز ضمنها وكذلك لو اتفق بعضها فردته وغلط بها
 ضمنها والمعامل اذا سأل ثلاثة فقراء شيئا وغلط الاموال ثم دفعها ضمنها لاربها
 ولا تجزئهم عن الزكاة الا أن يلزمه الفقراء أولا بالاختد والمتولى اذا غلط أموال
 أوقاف مختلفة يضمن الا اذا كان بإذن القاضي والسهمسار اذا غلط أموال الناس
 وأثمان ما يباعه ضمن الا في موضع جرت العادة بالاذن بالغلط والوصي اذا غلط مال
 اليتيم بماله ضمنه الا في مسائل لا يضمن الامين بالغلط كالقاضي اذا غلط ماله بمال
 غيره أو مال رجل بمال آخر والمتولى اذا غلط مال الوقف بمال نفسه وقيل يضمن
 الخ مراحجه (وقال فيه أيضا) المأذون له في الدفع اذا ادعاه وكنياه فان كانت
 أمانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كافي فتاوى قارئ الهداية
 له وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب المداينات (وقال في كتاب
 الحجر مانصه) الصبي المحجور عليه مؤاخذ بأفعاله فيضمن ما أتلفه من المسال
 واذا قتل فالدية على طاقته الا في مسائل لو أتلف ما اخترضه وما أودع عنده بلا إذن
 وله وما أعير له وما يبيع منه بلا إذن الخ اه وقد نقلناه بقيته في كتاب الامانات وكتاب
 الجنائيات (وقال في كتاب القسمة) بنى أحدهما أى الشريكين بغير إذن الآخر
 فطلب أحدهما رفع بنائه قسم فان وقع في نصيب الباقي فيها ولا هدم له التصرف
 في ملكه وان تأذى جاره في ظاهر الرواية وله أن يجعل فيها تنورا وجاما ولا يضمن
 ما أتلف به اه وقد نقلناه به في كتاب الشركة (وقال في كتاب الجنائيات) لكل

أحد التعرض على من شرع جثا في الطريق ولا يأتون بالسكوت عنه يضمن
المباشر وان لم يكن متعديا فيضمن الحد اذا طرقت الحديد ففقا عينا والقصار اذا
دق في حانوته فانهدم حانوت جاره لا اعتبار برضاه أهلى المهلة في السكة النافذة
حفر بئر في بركة في غير عمر الناس لم يضمن ما وقع فيها اه (وقال في كتاب الوصايا)
الوصى اذا خلط مال الصغير بماله لم يضمن منها أى القنية أيضا الوصى اطلاق غريم
الميت من المجلس ان كان معسرا لا ان كان موسرا لا يملك القاضي التصرف
في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كفى يسوع القنية لا يضمن
الوصى ما أنقه على وليمة ختان اليتيم اذا كان متعارفا لا صرف فيه ومنهم من شرط
اذن القاضي وقيل يضمن مطلقا كفى غصب اليتيمة اه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الصيد والذبائح والاضحية) *

الصيد مباح الا للتهامى أو حرفة كذا في البرازية وعلى هذا فانتخذه حرفة كصيادى
السهم حرام أسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح
ونافل كالبيع والهبة ونحوهما وخلافة كملك الوارث فالأول شرطه خلوه المثل عن
الملك اه وقد نقلناه في كتاب اليسوع وكتاب الهبة وكتاب الفرائض (ثم قال)
فلو استولى على حطب جمعه غيره من المفازة لم يملكه ولا يحصل للمفتش ما يجده
بلا تعريف ولو أرسل انسان ملكه وقال من أخذه فهو له لا يملك بالاستيلاء
فلا صاحبه أخذه بعده حتى قشور الرمان الملقاة لكن المختار أنه يملك قشور الرمان
ولو ألقى بهيمته الميتة فجاء رجل سلخها وأخذ جلد ها فلما سلكها أخذه فلود بغيره ردله
ما زاد الدباغ ان كان بماله قيمة اه وقد نقلناه في كتاب الملقطة (ثم قال)
والاستيلاء مسمان حقيقى وحكمى فالأول بوضع اليد والثاني بالتهمة فاذا نصب
الشبكة للصيد ملك ما تعقل بخلاف ما اذا نصبها للخفاف واذا نصب الفسطاط فتعقل
الصيد به ملكه لو نصبه له ولو لم ينصبها فتعقل الصيد بها فأخذه غيره فان الأول
لو كان بحيث لو مديده أخذه ملكه فبأخذه من الثاني والأفلا ولو حفر بئر الصيد
الذئب وغاب فقدم آخر ميتة لصيد ها فوق الذئب في البئر فهو وحافره وما تعسل
في أرضه فهو له وان لم يهيم بها لانه من انزالها بخلاف النحل والظبي اذا تكس
أو باض الصيد فانه لا يكون لصاحبه الا بالتهمة ما لم يكن قريبا منه بحيث لو مديده

لائذه ولو وقع في حجره من النار شي فأخذه غيره فهو لا أخذ إلا أن يهي حجره له
وأما الثاني فشرطه وجود الملك في الحمل فلا يجوز بيع ضربة القانص والقانص
لعدم الملك اه وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب الهبة (ثم قال) لا يحمل ذبيحة
المجبري إذا كان أبوه سديا وإن كان جبريا حلت سمكة في سمكة فإن كانت سمكة
حالا والا لا لأنها سمكة تذرة وإن وجد فيها ذرة ملكها أحلا لا وإن وجد خافها
أود ينار امضروبالا وهو لقطة له ان يصرفها على نفسه بعد التعريف ان كان
معتاقا وكذا ان كان غنيا عندنا اه (يقول جامعه) وقوله وكذا ان كان غنيا لم يخ
صوابه لان كان غنيا كذا في شرحها (ثم قال) أرسلت السمكة في الماء النجس
فكبرت فيه لا بأس بأكلها للحال ويحمل أكلها ان كانت مجروحة طافئة اشترى
سمكة مشدودة بالشبكة في الماء وقبضها كذلك فجاءت سمكة فابتلعها فابتلعة
للبيع والمشدودة للشترى فان كانت المبتلعة هي المشدودة فهو ما للشترى قبضها
أولا اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) ذبح لقدم الامير أو واحد
من العظام بمحرم ولو ذكر الله سبحانه وتعالى ولا يضيف الا النثر على الامير لا يجوز
وكذا التقاطه وفي العرس جائزا اه وقد نقلناه في كتاب اللقمة (ثم قال) العضو
المنفصل من الحي كيمته الامن مذبح قبل موته فيحصل أكله من الماء كقول كافي
منية الغني اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الصيد
والذبايح والاضحية (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الابانية مانصة)
وأما الضحايا فلا بد فيها من النية لكن عند الشراء لا عند الذبح وتفرع عليه انه
لو اشتراها بنية الاضحية فذبحها غيره بلا اذن فان أخذها مذبوحة ولم يضمه
اجزائه وان ضمته لا تجزئه كافي أضحية الذخيرة وهذا اذا ذبحها عن نفسه أما اذا
ذبحها عن مالكها فلا ضمان عليه وهل تتعين الاضحية بالنية قالوا ان كان
فقيرا وقد اشتراها بنية تمنيته فليس له بيعها وإن كان غنيا لم تتعين والصحيح انها
تتعين مطلقا في تصديق بها الغني بعد أيام حاجته ولكن له ان يقيم غيرها مقامها
كافي البدائع من الاضحية قالوا والمدايا كالضحايا اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
الحج (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها) والذبح قد يكون للاكل
فيكون مباحا أو مندوبا وللأضحية فيكون عبادة أو لقدم أمير فيكون حراما
أو كفر على قول اه (ثم قال) في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في الخامس

في بيان الاخلاص مانصه) ولكن ذكر وافي كتاب الاضحية ان البـ دنة تجزئ
عن سبعة ان كان الكل مريدين القرية وان اختلف جهاتهم عن أضحية وقران
ومنة قالوا فلو كان أحدهم يريد المحالاهله أو كان نصرانيا لم تجزئ واحد منهم
وعلا وبأن البهض اذا لم يـ مع قرية خرج الكل عن أن يكون قرية لان الاراقة
لا تجزأ فعلى هذا لو ذبحها أضحية لله تعالى ولغيره لا تجزئه بالاولى وينبغي أن
تحرم وصرح في البزازية من ألفاظ التكفير أن الذبح للقادم من حج أو غزو أمير
أو غيره يجعل المذبح مبتة واختلفوا في كفر الذابح فالشيخ السفي كدرى وعبد
الواحد الدري المديدي والنسفي والمحاكم على أنه يكفر والفضلي واسماعيل الزاهد
على أنه لا يكفراه (وقال بعد ذلك في آخر القاعدة المذكورة في الفروع مانصه)
عطس الخطيب فقال الحمد لله ان قصد الخطبة صحت وان قصد الحمد للعطاس
لم تصح ولو ذبح فعطس فقال الحمد لله فكذلك اه (وقال في قاعدة هل الاصل
في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل وهو مذهب الشافعي أو التحريم مانصه) ومنها
اذ لم يعرف حال النهر هل هو مباح أو مملوك ومنها لو دخل برجه حمام وشك هل
هو مباح أو مملوك ومنها مسألة الزرافة ومذهب الشافعي القائل بالاباحة الحمل
في السكل وأما مسألة الزرافة فالمختار عندهم حل اكلها وقال السيوطي ولم يذكرها
أحد من المالكية والحنفية وقواعدهم تقتضي حلها اه (وقال في خاتمة فيها
فوائد في تلك القاعدة أعني اليقين لا يزول بالشك مانصه) السادسة رمى صيدا
فجره ثم تغيب عن عينه ثم وجد ميتا ولا يدري سبب موته يحرم مع وجود الشك
لكن شرط في الكنز محرمة أن يقع عن طلبه وشرط قاضي خان أن يتوارى عن
بصره واه بهير ما في الهداية والمعتمد الاول اه (قال في القاعدة السادسة العادة
محكمة مانصه) الثاني تعليم الكلب الصيد بترك أكله لا صيد بان يصير الترك
عادة وذلك بتركه لالا كل ثلاث مرات اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع
الحرام والمحلل غلب المحرام المحلل مانصه) ومنها من أحد أبويه ما كول والآخر
غير ما كول لا يجل أكله على الاصح فاذا نرئى كلب على شاة فولدت لا يؤكل الولد
واذا نرئى حمار على فرس فولدت بغلا لم يؤكل والا فهلى اذا نرئى على الوحشى فتبج
لا تجوز الاضحية به كذا في الفوائد التابعة ومنها لو شارك الكلب المعلم غير المعلم
أو كلب مجوسى أو كلب لم يذ كر اسم الله تعالى عليه عمدا حرم كفاي الهداية ومنها

ما في صيد الخنازية مجوسى أخذ يدم مسلم فذبح والسكين في يده المسـ لم لا يحل أ كله
 لاجتماع المحرم والمبيع فبحرم كالمجوز مسلم عن مدقوسه بنفسه فأعانه على مده
 مجوسى لا يحل أ كله اه (ثم قال) ومنه لو كان بعض الثجيرة في المحل وبعضها
 في المحرم ومنها لو كان بعض الصيد في المحل وبعضه في المحرم والمنقول في الثانية
 كما نقله الاستيعابى أن الاعتبار لقوائمه لا رأسه حتى لو كان قائما في المحل ورأسه
 في المحرم فلا شئ بقتله ولا يشترط أن يكون جميع قوائمه في المحرم حتى لو كان بعضها
 في المحرم والبعض في المحل وجب الجزاء بقتله لتغليب المحظر على الإباحة اه وقد
 نقلنا هذه في كتاب الحج (ثم قال) ومنه الورعى صيد أفوق في ماء أو على سطح أو جبل
 ثم تردى منه الى الأرض حرم للاحتتمال والاحتياط المحرمة بخلاف ما اذا وقع على
 الأرض ابتداء فإنه يحل لانه لا يمكن الاحتراز عنه فسقط اعتباره وخرج عن هذه
 القاعدة مسائل الاولى من أحد أبويه كتابى والاخر مجوسى فإنه يحل ذكاه
 وذبيحته ويجعل كتابيا اه وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب النكاح (ثم قال)
 الرابعة لو شاة خراثم ذبهما من ساعته فانه تحل بلا كراهة ذكره في البرازية
 ومقتضى القاعدة التحريم ومقتضى الفرع انه لو علفها علفا حراما لم يحرم لبنها ومجها
 وان كان الورع الترك ثم قال في البرازية بعده ولو بعد ساعة الى يوم تحل مع
 الكراهة اه وقد نقلنا هذه العبارة في المحظر أيضا (وقال في الفن الثالث
 في أحكام النامى مانصه) وقد جعل له أى النسيان أصلا في التحريم فقال انه
 ان كان مع مذكر ولا داعى له كاكل المصلى لم يسقط لتقصيره بخلاف سلامه
 في القعدة أو لأمه مع داع كاكل الصائم سقط أو لا فأولى كترك الذابح التسمية
 اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة أيضا (وقال في أحكام الصبيان مانصه)
 واختلفوا في وجوب صدقة الفطر في ماله والأضحية والمعقد الوجوب فيؤذيها
 الولي ويذبحها ولا يتصدق بشئ من مجها فيطعمه منه ويتناحل باله في مانبق عينه
 اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الزكاة (ثم قال) وتحل ذبيحته بشرط أن يعقل
 التسمية ويضبطها بان يعرف ان المحل لا يحصل الا بها كذا في الكافي ويؤكل
 الصيد برميها اذا سمى اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) والأضحية ولا هدى
 عليه اه ونقلناها في كتاب الحج أيضا (وقال في أحكام الامعى مانصه) ولم أر حكم
 ذبحه وصيده وحضانه ورؤيته ما اشتراه بالوصف وينبغي أن يكره ذبحه اه وقد

نقلنا بعضه في البيوع وفي الطلاق (وقال في بحث النائم كما استيقظ في بعض
المسائل مانصه) السابعة الصيد المرمى اليه بالسهم اذا وقع عند نائم فقات من تلك
الرمية يكون حراما كما اذا وقع عند البقطان وهو قادر على ذكاته اه (وقال في
احكام الانثى مانصه) والتخمين بالذكور افضل منها اه (وقال في احكام الذمي
مانصه) * تنبيه آخر * اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المناكحة
والذبايح وفي المدينة وشاركهم المجهوس في الجزية والمدينة دون الاخرين واستوى
أهل الذمة فيما ذكر اه وقد نقلناها في أبوابها من التجانيات وغيرها (وقال في
احكام الحان مانصه) ومنها ان ذبيحته لا تحل قال في المنة طعن رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم انه نهى عن ذبايح الحن اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه)
وفيه مسائل الاولى اسباب القلاك المعاضات المالية الى أن قال والاستيلاء على
المباح اه (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك انسان شيء بغير اختياره الا الارث
اتفاقا الى أن قال وكذا انما ملكه من الولد والفقار والماء الذابغ في ملكه
وما كان من انزال الارض الا الكلا والحشيش والصيد الذي باض في أرضه
اه وقد نقلناه في كتاب الشرب (يقول جامعه) قوله الا الكلا الخ صوابه حتى
الكلا الخ كذا في شرحها (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه)
المانع الا الضحية يمنعها كما يمنع صدقة الفطرا اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (وقال
في احكام المسافر مانصه) ومنها سقوط الجمعة والعيد والاضحية وتكبير
التشريق اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في آخر الفن الثالث في
قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانصه) ثم رأيتهم قالوا
في الاضحية كما ذكره ابن وهبان معزيا الى الخلاصة الغني اذا ضحى بشاتين وقعت
واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقيل الاخرى لحم اه (وقال في فن الغنم
مانصه) * الاضحية * أي والذبايح * أي مسلم عاقل ذبح وصحي ولم تحل فقل اذا سمي
ولم يرد به التسمية على الذبيحة أي رجل ذبح شاة غيره تعديا ولم يضمن فقل شاة
الاضحية في أيامها أو قصاب شدها للذبح اه (وقال في الفن السادس فن الفروق
في بحث الحج مانصه) ولو غلطوا في وقت الوقوف فلا إعادة وفي الصوم والاضحية
أعادوا والفرق أن تداركه في الحج متعذرو في غيره متيسرا اه وقد نقلناه في كتاب
الحج (وقال أخو المؤلف في تكامله للفن السادس في كتاب اللقطة مانصه) سيدب

دأبته فأصلحها رجل كان للسلالة أن يأخذها إذا قال جعلتها من يأخذها
والفرق أنه إذا قال ذلك فقد مال كماله وقد أنفق عليها فكانت هذا النفقة عوضا
منع الاسترداد فترالسكر فوقع في حجر رجل وأخذته غيره لا يكره إذا لم يكن أعد
حجره لذلك كالأوضاع الشبكة لا للصيد فقهل بها صيد كان من أخذته ولو نصبها لاجل
الصيد كان لصاحبها اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) أثنان مرتبطتا
في موضع واحد ليل أو ليلتان ذكرا أو أنثى أو أحدهما بشيلا والآخرى بحشافة ذي
كل واحد منهما البغل أو الذكرفه ويدينه ما والثاني لبيت المال لانه لقطة
والاضحية على هذا اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (وقال أخو المؤلف
في تكملة لأغن السادس من الفروق ما نصه) * كتاب الصيد والذبائح *
الحمامة إذا طارت ان كانت تهتدي الى بيتها فرماها لا تحل وان كانت
لا تهتدي فرماها تحل والفرق أنه قادر على ذكاة الاختيار ثم لا هنا
كافر رمي بواجبة بسهمه وذبجها مسلم ان كان الاول مزهقا لا تؤكل ولولم يكن
مزهقا تؤكل والفرق ان الموت يضاف الى الاول في الاول والى الثاني في الثاني
قال الحمد لله لعطاسه وذبج لا يحل والخطيب اذا عطس فقال الحمد لله مقتصر عليه
جاز والفرق ان الواجب عند الذبح التسمية على المذبح ولم توجد وفي الجمعة
بجرد الذكرو قد وجداه (يقول جامعه) وما ذكر رواية عن أبي حنيفة رجه الله
فلا منافاة بين ما هنا وما تقدم في فروع القاعدة الثانية الامور بمقاصدها اه وقد
نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) سمي على سكين ثم أخذ غيرها وذبج بها حلت ولو
سمي على سهم وأخذ غيره ورمي به لا يحل والفرق ان التسمية في الاول وقعت على
المذبح وفي الثاني على السهم لاعلى المرمى اليه لعدم القدرة عليه (كتاب
الاضحية) هي واجبة على الاغنياء المقيمين دون المسافرين والفرق ان السفر حال
المشقة وفقد الاموال والاضحية مؤقتة فتفوت بخلاف حال الإقامة لانه زمان سعة
في الاحوال والاموال ضعو اثم تبين بالبرهان ان هذا اليوم يوم التاسع قبل أعادوا
الاضحية ولو وقفوا فاشهدوا انه العاشر لا تقبل والفرق ان التدارك ممكن في
الاضحية دون الحج اه وقد نقلناه في كتاب الحج (ثم قال) تجب الاضحية وصدقة
الفطر في مال الصغير بخلاف الزكاة والفرق ان الزكاة عبادة من كل وجه كالصلاة
وهي عن الصبي مرفوعة بخلاف الاضحية وصدقة الفطر لانها مؤنة من وجه ونفقة

من وجهه ولذا جاز لا كل منها ووجبت صدقة الفطر عن عبده اه وقد نقلناه
 في كتاب الزكاة (ثم قال) موسر اشترى اضعفته في ايام النحر فلم يضع حتى افتقر
 في آخرها سقطت عنه ولو كان معسرا لانسقط والفرق ان وجوبها على الموسر حقا
 للشرع فاذا افتقر ذهب الواجب والوجوب على المعسر بالنذر وبالنظر يصير
 كالنادر فلذا بقيت واجبة بعد ايام النحر ويتصدق بعينها أو بقيتها اشترى شاة
 خاتت أو ضلت فان كان فقيرا لا تجب عليه أخرى وان كان غنيا وجب عليه أخرى
 اه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الزكاة مانصه) دفعها لاخته المتزوجة ان
 كان زوجها معسرا جاز وان كان موسرا وكان مهرها أقل من النصاب فكذلك
 وان كان المجهل قدره لم تجز به بفتى وكذا في لزوم الاضحية اه (وقال في كتاب
 الحج مانصه) وعن ابن المسيب كان اذا دخل الفطر لا يقيم اظفاره ولا يأخذ من شعر
 رأسه قال ابن المبارك السنة لا تؤخر فيه أخذ الفقيه اه (وقال أول كتاب البيوع
 في بحث النحل مانصه) هو تابع لأمه في أحكام العتق الى ان قال وحق الاضحية اه
 (ثم قال) ولا يتدكى الجنين بذكاة أمه اه (وقال في كتاب القضاء) القاضي اذا قضى
 في مجتهده فيه نفذ قضاءه الا في مسائل الى ان قال أو يبيع ممتلكات التسمية عامدا
 اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في
 مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الا في مسائل الى ان قال ذبح شاة فصاب شها لم يضمن
 ذبح اضعفته غيره بلا أمره في أيامه لم يضمنه أطلقه في الاصل وقيده بعضهم بما اذا
 اضعفها للذبح اه (وقال فيه أيضا مانصه) قال للغاصب ضخم بها أنت فان هلك
 قبل التضحية ضمنها وان بعده لا اه (وقال في كتاب الفرائض) الميت لا يملك بعد
 الموت الا اذا نصب شبهة لا يصدق ثم مات فتعقل الصيد فيها بعد الموت فانه يملكه
 ويورث عنه ذكره الزيلعي من المسكا تب اه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب المحظور والاباحة) *

ليس زمانا زمان اجتماع الشبهات كما فيه أي في كتاب المحظور والاباحة من
 المحظورة والتجنيس الغش حرام فلا يجوز اعطاء الزئوف لدائن ولا يبيع العروض
 المغشوشة بلا بيان الا في شراء الاسير من دار الحرب والثانية في اعطاء الجمل
 يجوز له اعطاء الزئوف والمستوفة وهم ما في واقعات المحاسني من شراء الاسير اه

وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب المداينات (ثم قال) الفتوى في حق
 العامة بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضاء الخانية اه وقد نقلناه
 في كتاب القضاء (ثم قال) المحرمة تتعدد في الاموال مع العلم بها الا في حق الوارث
 فان مال مورثه حلال له وان علم بمحرمة منه من الخانية وقيد في الظهيرية بأن
 لا يعلم أرباب الاموال من قبل يدعيه فسق الا اذا كان ذا علم وشرف كذا في
 مكفرات الظهيرية ويدخل السلطان العادل والامير تحت ذى الشرف بكره
 معاصرة من لا يصلح ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلح لم يكره للمرأة
 معاصرة كذا في نفقات الظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب
 الطلاق (ثم قال) الخلف في الوعد حرام كذا في اضية الذخيرة وفي القنية وعنده
 ان يأتية فلم يأتها لا يأثم ولا يلزم للوعد الا اذا كان معلقا كفاي كفالة البرازية وفي
 بيع الوفاء كما ذكره الزيلعي اه وقد نقلناه في كتاب الايمان وكتاب البيع
 (ثم قال) استقدام اليتيم بلا أجره حرام ولو لا خيه ومعلمه الا لاه وفيما اذا أرسله
 معلمه لاحضار شريكه كفاي القنية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) لبس
 الحرير المختص حرام على الرجل الا لدفع قل أو حكمة كفاي الحداد من غاية البيان
 ولا يجوز المختص في الحرب عنده ما حرم على البالغ فعلمه حرم عليه فعلمه بولده الصغير
 فلا يجوز ان يسقيه خمر او ان يلبسه حريرا او ان يخصب يده بحناء أو رجليه ولا
 اجلاس الصغير لتعاطي أو بول مستقبلا أو مستقبلا دبورا المختلوة بالاجنبية حرام الا
 اللازمة مديونة هربت ودخلت خربة وفيما اذا كانت محجوزا شوها وفيما اذا كان
 بينهم حائل في بيت المختلوة بالمهرم مباحة الا الاخت من الرضاع والصهرة الشابة
 من مات على الكفر أبيع لعنه الا والذي رسول الله صلى الله عليه وسلم لبثت ان
 الله سبحانه وتعالى احياه ماله حتى آتاه كذا في مناقب الكردي استماع
 القرآن أفضل من قراءته كذا في منظومة ابن وهبان اه (يقول جامعه) وهذه
 هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب المحظور والباحة (قال المؤلف في القاعدة
 الاولى لا ثواب الا بالنية ما قصه) وعلى هذا سائر القرب لا بد فيها من النية بمعنى
 توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها الى الله سبحانه وتعالى من نشر العلم
 تعليم ارفائه وتصنيفا اه (ثم قال بعد ذلك فيها) وأما المباحات فانها تحتاف
 صفاتها باعتبار ما قصه لا لجله فاذا قصدها التقوى على اطاعات أو التوصل

اليها كانت عبادة كالأكل والنوم واكتساب المال والوطء اه (ثم قال
 في آخرها) وأما التروك كترك المنهي عنه فذكره في الأصول في بحث
 ما تترك به المحبة عند الكلام على حديث انما الاعمال بالنيات وذكره
 في نية الوضوء وحاصله ان ترك المنهي عنه لا يحتاج الى نية للخروج عن عهدة المنهي
 وأما الحصول للثواب فان كان كفوا وهو ان تدعوه النفس اليه قادر على فعله وكف
 نفسه عنه خوفا من ربه فهو مثاب والافلا ثواب على تركه فلا ثواب على ترك الزنا
 وهو يصلي ولا يثاب العنين على ترك الزنا ولا الاعشى على ترك النظر المحرم اه
 (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها مانصه) وذكرنا قاضيان ان بيع
 العصير ممن يتخذ خمر ان قصده به التجارة فلا يحرم وان قصده لاجل التخمير
 حرم وكذا غرس الكرم على هذا اه وعلى هذا عصير العنب بقصد الخلية
 والخميرية والمجرف فوق ثلاث دوائر مع القصد فان قصده بهجرا لمسلم حرم والافلا اه
 (ثم قال بعد ذلك مانصه) وقال قاضيان الفقاعى اذا قال عند فتح الفقاع للشترى
 صلى الله على محمد قالوا يكون آمنا وكذا الحارس اذا قال في الحراسة لا اله الا الله
 يعنى جعلها للاعلام بأنه مستيقظ الى آخر ما ذكره وقد تقدمت بقية عبارته هذه في
 المجاهد فراجع اه (ثم قال) بعد ذلك وفيها أى الخانية اذا قال المسلم للذمى أطال
 الله بقاءك قالوا ان نوى بقاءه ان يطيل بقاءه لعله ان يسلم أو يؤدى الجزية عن
 ذل وصغار لا بأس به لان هذا دعاءه الى الاسلام أول نعمة المسلمين ثم قال أى فى
 الخانية رجل أمسك المحصف فى بيته ولا يقرأ قالوا ان نوى به الخير والبركة لا يأنم
 ويرجى له الثواب ثم قال أى فى الخانية رجل يذكر الله تعالى فى مجلس الفسق قالوا
 ان نوى ان الفسقة يشتغلون بالفسق وانا اشتغل بالتسبيح فهو أفضل وأحسن
 وان سجد فى السوق ناو بان الناس يشتغلون بأمور الدنيا وأنا أسجد لله تعالى فى
 هذا الموضع فهو أفضل من ان يسجد وحده فى غير السوق وان سجد على وجهه
 الاعتبار يؤجر على ذلك فان سجد على ان الفاسق يعمل الفسق كان آمنا (ثم قال)
 أى فى الخانية ان سجد للسلطان فان كان قصده التعظيم والتحية دون الصلاة
 لا يكفر أصله أمر الملائكة بالمجود لا دم ومجود اخوة يوسف عليهم الصلاة والسلام
 ولو أكره على السجود للملك بالقتل فان أمره به على وجه العبادة فالأفضل الصبر
 كن أكره على الكفر وان كان للتحية فالأفضل السجود اه وقد نقلنا بعضه

في كتاب الاكراه (ثم قال) وقالوا الا كل فوق الشبع حرام بقصد الشهوة وان
 قصد التقوى على الصوم أو لأجل الضيف فمستحب (ثم قال بعد ذلك) وفي
 التسخير خائفة من المحذور والاباحة اذا توسد الكتاب فان قصد المحفظ لا يكره
 والا كرهه وان غرس في المسجد فان قصد الظل لا يكرهه وان قصد منفعة أخرى كرهه اه
 وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وكاتبه اسم الله تعالى على الدرهم ان كان بقصد
 العلامة لا يكرهه وللتهاون يكرهه والمجلوس على حوائق فيه مصحف ان قصد المحفظ
 لا يكرهه والا يكرهه اه يقول جامعه قوله وللتهاون يكرهه صوابه يكفر (وقال في القاعدة
 الثانية الامور بمقاصدها من الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشترط معنية
 القلب المتلفظ في جميع العبادات) الى ان قال وخرج عن هذا الاصل مسائل
 الى ان قال ومنها حديث النفس لا يؤاخذ به مالم يتكلم أو يعمل به كذا في حديث
 مسلم وحاصل ما قالوه ان الذي يقع في النفس من قصد المعصية على خمس مراتب
 الماجس وهو ما يلقي فيها ثم جريانه فيها وهو الخاطر ثم حديث النفس وهو ما يقع
 فيها من التردد هل يفعل أو لا ثم الهم وهو ترجيح قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك
 القصد والحزم به فالماجس لا يؤاخذ به اجماعا لانه ليس من فعله وانما هو شيء
 ورد عليه لا قدرة له فيه ولا صنع والخطا طار الذي بعده كان قادرا على دفعه بصرف
 الماجس أول وروده ولكنه هو وما بعده من حديث النفس مرفوعان بالحديث
 الصحيح فاذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بالاولى وهذه الثلاث لو كانت
 في المحسنات لم يكتب له بها اجر لعدم القصد واما الهم فقد بين في الحديث ان الهم
 بالمحسنة يكتب حسنة والهم بالسيدة لا يكتب سيئة وينتظر ان تركها الله تعالى
 كتبت حسنة وان فعلها كتبت سيئة واحدة والاصح في معناه انه يكتب عليه
 الفعل وحده وهو معنى قوله واحدة وان الهم مرفوع فأما العزم فالحق في تحقيقه على أنه
 يؤاخذ به ومنهم من جعله من الهم المرفوع وفي البرازية من كتاب الكراهية هم
 بمعصية لا يأثم ان لم يصم فزمه عليه وان عزم يأثم ان العزم لا اثم الفعل بالمجوارح
 الا ان يكون أمرا يتم بمجرد العزم كالكفراه (ثم قال في العاشر في شروط النية
 الاول الاسلام مانعه) فائدة قال في الملتقط قال أبو حنيفة أعلم النضراني الفقه
 والقرآن له لم يهتدي ولا يمين المصحف وان اغتسل ثم مس فلا بأس به اه (ثم قال
 في آخر القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في خاتمة مانعه) وتجري هذه القاعدة

في خاتمة في العروض فان الشعر عند أهله كلام موزون مقصود به ذلك اما ما يقع
موزونا اتفاقا لا عن قصد من المتكلم فانه لا يسمى شعرا وعلى ذلك خرج ما يقع في كلام
الله تعالى كقوله تعالى لن تتأوا البر حتى تنفقوا مما تحبون أو رسوله كقوله صلى
الله تعالى عليه وسلم هل أئت الا أصبح دهيت وفي سبيل الله ما لقيت اه (وقال
في قاعدة الاصل في الايضاع التحريم مانصه) ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل
فيه المحظور يقبل في حله خبر الواحد قالوا له شراء أمة زيد قال بكر وكلني زيد ببيعها
ويحل له وطؤها وكذا لو جاءت أمة قالت لرجل ان مولاي بعثني اليك هدية وظن
صدقه احل وطؤها ولم أر حكم ما اذا وكل شخص في شراء جارية ووصفها فاشتري
الوكيل جارية بالصفة ومات قبل أن يسلمها الى الموكل فمقتضى القاعدة حرمتها على
الموكل لاحتمال انه اشتراها لنفسه لان الوكيل بشراء غير المعلن له أن يشتريه لنفسه
وان كان شراء الوكيل الجارية بالصفة المعينة ظاهرا في التحمل ليسكن الاصل
التحريم وينبغي الرجوع الى قول الوارث لانه خليفة له وله نظائر في الفقه اه وقد
نقلنا هذه العبارة في كتاب الوكالة أيضا (وقال في القاعدة الرابعة المشقة فحباب
التيسير مانصه) واعلم ان أسباب التخييف في العبادات وغيرها سبعة الى أن قال
الثاني المرض ورخصه كثيرة التيمم عند الخوف على نفسه الى أن قال والتداوى
بالنباسات وبالنجر على أحد القولين واختار فاضل خان عدمه واساعة اللقمة بها اذا
غص اتفاقا واباحة النظر للطبيب حتى للعورة والسوءتين اه (ثم قال) وأكل
الميتة ومال الغير مع ضمان البدل اذا اضطرأه أى يباح ذلك (ثم قال) ولبس
الحرير للحكة والقتال اه أى يباح ذلك (ثم قال) ومنه اباحة النظر للطبيب
ولاشاهد وعند الخطبة والسبده اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في آخر
القاعدة المذكورة) السادس تخفيف ترخيص كصلاة المستعجم مع بقية النجوى
وشرب الخمر للقصة اه (وقال في بحث السبب السابع النقص مانصه) وعدم
تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجماعة والجمعة والجهاد والحجزية
وتحمل العقل على قول الصحيح خلافة واباحة لبس الحرير وحلى الذهب اه
(وقال في أول القواعد الخمسة الضرر يزال مانصه) وفي البزازية من كتاب
الكراهية باع أغصان فرصاد واشترى اذا ارتقى لقطعها يطلع على عورات
الجميران يؤمر بأن يخبرهم وقت الارتقاء ليستروا مرة أو مرتين فان فعل والارفع

للعالم ليعنه من الارتقاء اه (ثم قال) الاولى الضرورات تبيح المحظورات ومن
ثم جازاً كل الميتة عند الحاجة واساعة اللقمة بالمخز والتلفظ بكلمة الكفر لا كراه
وكذا اتلاف المال واخذ المال من الممتنع من أداء الدين بغير اذنه ودفع الصائل
ولو أدى الى قتله وزاد الشافعية على هذه القاعدة بشرط عدم نية صانها أى
الضرورة قالوا يخرج ما لو كان الميت ندياً فإنه لا يهل أكله للضرر لان حرمة أعظم
في نظر الشارع من مهبجة المضطرا اه (ثم قال) في الثانية ما يبيع للضرورة يتقدر
بقدرها ولذا قال في ايمان الظهيرية ان الميمن الكاذبة لا تباح للضرورة وانما
يباح التعريض اه يعنى لا ندفاعها بالتعريض ومن فروعه المضطرب لا يأكل من
الميتة الا قدر سد الرمق اه (ثم قال) والطبيب انما يتطر من العورة بقدر الحاجة
اه (ثم قال في الثانية الضرر لا يزال بالضرر مانعه) ولا يأكل المضطرب طعام
مضطرب آخر ولا شيئاً من بدنه اه (وقال في تنبيهه يعمل الضرر الخاص لدفع ضرر
عام وعليه فروع مانعه) ومنها التسعير عند تعذى أرباب الطعام في بيعه بغير
فاحش ومنها بيع طعام المحتكر جبراً عليه عند الحاجة وامتناعه عن البيع
دفعاً للضرر اه ومنها منع اتخاذ حنوت للطبخ بين البرازين وكذا كل ضرر عام كذا
في الكافي وغيره اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ومنها جواز دخول
بيت غيره اذا سقط متاعه فيه وخاف صاحبه أنه لو طلبه منه لاختفاه اه وقد نقلناه
ذلك في الغصب أيضاً (ثم قال) ومنها مسئلة الظفر يجنس دينه اه (وقال بعد ذلك
في بحث اذا تعارض مفسدتان روى أعظمهما ضرراً ارتكبا أخفهما مانعه)
ومن هذا النوع لو اضطر وعنده ميتة ومال الغير فإنه يأكل الميتة وعن بعض
أصحابنا من وجد طعام الغير لا تباح له الميتة وعن ابن جماعة الغصب أولى من
الميتة وبه أخذ الطحاوى وخيره الكرخى كذا في البرازية اه (ثم قال) وأصله
ان الحرق اذا وقع في سفينة وعلم أنه لو صبر فيه يهترق ولو وقع في الماء غرق فعنده
يختار أيهما شاء وعنده ما يصبر اه وقد نقلنا بقبته في كتاب الاكراه أيضاً (وقال
في بحث دره المفسد أولى من جلب المصالح مانعه) وقد تراعى المصلحة لغيرها على
المفسدة الى أن قال ومنه الكذب مفسدة محرمة ومتى تفهم جلب مصلحة تربو عليه
جاز كالكذب للاصلاح بين الناس وعلى الزوجة لاصلاحها وهذا النوع يرجع
الى ارتكاب أخف المفسدتين في الحقيقة اه (وقال في القاعدة السادسة العادة

محكمة مانصه) ولا خصوصية للربا وإنما العرف غير متبرفي المنصوص عليه قال
 في الظهيرية من الصلاة وكان محمد بن الفضل يقول السرة الى موضع نبات الشعر من
 العناية ليس بعورة تعامل الحال في الابداء عن ذلك الموضع عند الاضطراب
 وفي النزاع عن العادة الظاهرة نوع حرج وهذا ضيف وبعيد لان التعامل بخلاف
 النص لا يعتبر اه بلفظه وقد قلنا هذه العبارة في كتاب الصلاة (ثم قال) والاكل
 من الطعام المتقدم ضيافة بلا صريح الاذن اه أي يجوز ذلك (ثم قال في فصل
 تعارض العرف مع اللغة من المبحث الثالث مانصه) وفي الملتقط من البيوع وعن أبي
 القاسم الصغار الاشياء على ظاهر ما جرت به العادة فان كان الغالب المحلل
 في الاسواق لا يجب السؤال وان كان الغالب المحرم في وقت أو كان الرجل يأخذ
 المال من حيث وجده ولا يتأمل في المحرم والحلال فالسؤال عنه حسن اه (وقال
 في الفصل المذكور من المبحث الرابع مانصه) وقد اختلفوا فيما اذا كان
 المعقار لافي ولاية القاصي وتساوفا فيه عند قاض آخر فنهزم من لم يصح قضاءه ومنهم
 من نظر الى التداعي والتراجع واختلاف التصحيح في هذه المسئلة اه وقد قلنا هذه
 المسئلة في كتاب القضاء أيضا (ثم قال تنبيه هل المعتبر في بناء الاحكام العرف
 العام أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الاول مانصه) وذكر فيها من كتاب
 الكراهية قبيل القهرى لو تواضع أهل بلدة على زيادة في صفاتهم التي يوزن بها
 الدراهم والبريسم على مخالفة سائر البلدان ليس لهم ذلك اه (وقال في القاعدة
 الثانية اذا اجتمع الحلال والمحرم غلب المحرم الحلال مانصه) ومنها واختلفت
 مساليج المذكاة بمسالج الميتة ولا علامة تميز وكانت الغلبة للميتة أو استويا لم يميز تناول
 شيء منها ولا بالقهرى الا عند الخصة وأما اذا كانت الغلبة للذكاة فانه يجوز القهرى
 ومنها واختلفت وذلك الميتة بالزيت وفصوه لم يؤكل الا عند الضرورة والمسئلان
 في صلاة الخلاصة من فصل اشتباه القبلة ومقتضى الثانية انه لو اختلف بين قريبتين
 أتان أو ماء وبول عديم جواز تناول ولا بالقهرى اه (ثم قال) وخرج عن هذه
 القاعدة مسائل الى أن قال الثانية الاجتهاد في الارافى اذا كان بعضها طاهرا
 وبعضها نجسا والاقبل نجس جاز ويريح ما غلب على ظنه انه نجس مع ان الاحتياط
 أن يريق الكل ويقيم كما اذا كان الاقل طاهرا محملا بالاقبل فيهما الثالثة
 الاجتهاد في ثياب مختلطة بعضها نجس وبعضها طاهر جاز سواء كان الاكثر نجسا

أولا والفرق بين الثياب والاواني أنه لا خلف لها في ستر العورة وللوضوء خلافه
في التطهير وهو التيمم وهذا كله حالة الاختيار وأما حالة الضرورة فيقصرى للشرب
لتفقا كذا في شرح المجمع قبيل التيمم اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم قال)
وينبغي أن يلحق بمسئلة الاواني الثوب المنسوج محتمه من حرير وغيره فيعمل ان كان
الحري اقل وزنا واستويا بخلاف ما اذا زاد وزنا ولم أره الا في وفي الخلاصة من
التحري في كتاب الصلاة ولو اخطأ وانيه بأواني أصحابه في السفر وهم غيب
أو اخطأ رغيغه بأرغفة غيره قال بعضهم يقصرى وقال بعضهم لا يقصرى ويترى
حتى يجي أصحابه وهذا في حالة الاختيار وفي حالة الاضطرار جاز التحري مطلقا اه
(ثم قال) الرابعة لوسق شاة خمرانم ذبحها من ساعته فانها تحل بلا كراهة ذكره
في البرازية ومقتضى القاعدة التحريم ومقتضى الفرع انه لو علفها علفا حراما لم يحرم
لبنها ونمها وان كان الورع الترك ثم قال في البرازية بعده ولو بعد ساعة الى يوم تحل
مع الكراهة اه وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الذبايح أيضا (ثم قال) الثامنة اذا
كان غالب مال المهدي حلالا فلا بأس بقبول هديته وأكل ماله ما لم يتبين انه من
حرام وان كان غالب ماله المحرام لا يقبلها ولا يأكل الا اذا قال انه حلال ورثه
أو استقرضه قال الحلواني وكان الامام أبو القاسم المحاكم باخذ جوائز السلطان
والحميلة فيه ان يشتري شيئا بمال مطلق ثم يتقدمه من أي مال شاء كذا رواه الشافعي
عن الامام وعن الامام ان المبتلى بطعام السلطان والتظلة يقصرى فان وقع في قلبه
حله قبل وأكل والا لا قوله عليه الصلاة والسلام استفت قلبك الحديث وجواب
الامام فيمن فيه ورع وصفاء قلب ينظر بنور الله تعالى ويدرك بالفراسة كذا في
البرازية من الكراهة اه (ثم قال) العاشرة قال في القنية من الكراهية غلب
على ظنه ان أكثر بيعات أهل السوق لا تخلو عن الفساد فان كان الغالب هو
المحرام تنزه عن شرائها ولتكن مع هذا لو اشتراها يطيب له اه وقد مناه عن
الملتقط في المبحث الثالث من قاعدة اعتبار العرف اه (ثم قال) ولا بأس بشراء
جوز الدلال الذي يعدا بحوزة يأخذ من كل ألف عشرة وشراء لحم السلاخين اذا كان
المالك راضيا بذلك عادة ولا يجوز شراء بعض المقامر من المكسرة وجوزاتهم اذا
عرف انه أخذها قارا اه وأمامسئلة الخلط أي خلط مال الغير بماله فذكره
بأقسامها في البرازية من الوديعة وأمامسئلة ما اذا اخطأ المحلل بالحرام في البلد

فانه يجوز الشراء والاخذ الا ان تقوم دلالة على انه من المحرام اه (وقال في
القاعدة الثالثة الا يشار في القرب) قال الشافعية الا يشار في القرب مكروه وفي
غيرها محبوب قال الله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة اه
(ثم قال) وقال الشيخ ابو محمد في الفروق من دخل عليه وقت الصلاة ومعه ماء يكفيه
لطهارته وهناك من يحتاجه للطهارة لم يميزه الا يشار ولو اراد المضطر ايشار غيره
بالطعام لاستيقام محبته كان له ذلك وان خاف فوت محبته والفرق ان الحق
في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الا يشار والحق في حال التهمة لنفسه اه وقد
نقلنا بقية ذلك في كتاب الطهارة وكتاب الصلاة ايضا (ثم قال) وكره ايشار
الطالب غيره بنوبته غيره في القراءة لان قراءة العلم والمسارة اليه قرينة والا يشار
بالقرب مكروه اه (ثم قال) ثم رأيت في الهبة من منية المفتي فقير محتاج معه
دراهم فأراد ان يؤثر الفقراء على نفسه ان علم انه يصبر على الشدة فالأيتار أفضل
والأفلا نفاق على نفسه أفضل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الهبة ايضا (وقال في
القاعدة السادسة المحدود تدرب بالشبهات مانصه) ومنها أي الشبهة شرب الخمر
للمتداوي وان كان المعتمد تحريمه اه وقد نقلنا هذه في كتاب المحدود ايضا (وقال
في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى صاحبك قول مانصه) وخرج من هذه
القاعدة مسائل الى ان قال الرابعة والعشرون سكوتة عندي مع زوجته أو قريبه
عقارا اقرار بأنه ليس له على ما أفتي به مشايخهم وقد خلافا لمشايخ بخاري فينظر
المفتي الخامسة والعشرون رآه يبيع عرضا أو دارا فتصرف فيه المشتري زمانا
وهو ساكت تسقط دعواه اه وقد نقلنا ذلك ايضا في كتاب الاقرار وفي كتاب
الدعوى ايضا للنسابة (ثم قال) ثم زدت أخرى القراءة على الشيخ وهو ساكت
ينزل منزلة نطقه في الأصح اه (ثم قال) في القاعدة الثالثة عشر الفرض أفضل
من النفل الا في مسائل الاولى ابراه المعمر مندوب أفضل من اقطاره الواجب
الثانية ابتداء السلام سنة أفضل من رده الواجب الثالثة الوضوء قبل الوقت
مندوب أفضل من الوضوء بعد الوقت وهو الفرض اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
الطهارة ايضا (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم أخذه حرم اعطاؤه) كالربا
ومهر البغي وحلوان الكاهن والرشوة وأجرة التافهة والزامر الا في مسائل الرشوة
لخوف على ماله أو نفسه أو ليسوى أمره عند سلطان أو أمير لا للقاضي فانه يحرم

الاخذ والاعطاء كما بيناه في شرح المتن من القضاء اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
 القضاء (ثم قال) وفك الاسير واعطاء ثمنه ان يخاف هجومه ولو خاف وصي صبي
 ان يستولي غاصب على المال فله أداء شيء ليخلصه كما في الخلاصة اه وقد نقلنا ذلك
 في كتاب الوصية أيضا (ثم قال) وهل يحصل دفع الصدقة لمن يسأل وعندة قوت
 يومه تردد الاكل في شرح المشارق فيه فتعفى أصل القاعدة المحرمة الا ان يقال
 ان الصدقة هنا هبة كالتصدق على الغني اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الزكاة
 أيضا (وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم
 الى المباشر مانصه) ولا يضمن من دل سارقا على مال انسان فسرقة اه وقد ذكرناها
 في الغصب أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) ونصح
 عبداؤه وان لم يحب عليه واختلفوا في ثوابها والمعقدانه له وللعلم ثواب التعليم وكذا
 جميع حسناته اه وقد نقلناها في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) وتقبل روايته
 ونصح الاجازة له أي في الحديث ويقل قوله في الهدية والاذن اه وقد نقلناها
 في كتاب الاذن والمجر أيضا (ثم قال) وثقب أذن البنت الطفل مكروه قياسا
 ولا بأس به استحسانا كما في الملتقط اه (ثم قال) ويهل بقول المميز في المعاملات
 كهدية ونحوها اه (ثم قال) ويجب رد سلامه اه (ثم قال) وليس كالبالغ
 في النظر الى الأجنبية والمحلو به في يجوز له الدخول على النساء الى خمسة عشر
 سنة كذا في الملتقط اه (ثم قال) والصبي التي لا تشتهي يجوز السفر بها بغير
 محرم اه وقد نقلناها في كتاب النكاح (ثم قال) ولا يجوز للولي الباسه المحرم
 والذهب ولا ان يسقيه خمر او ان يجلسه للبول والغائط مستقبلا أو مستديرا ولا
 ان ينجس يده أو رجله بالحناء اه (وقال في أحكام العبد مانصه) وعورتها
 كالرجل وتزاد البطن والظهر ويحرم نظره غير محرم الى عورتها فقط وما عداها ان
 انتهى اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) ويهل سفرها بغير
 محرم اه وقد نقلناها في الطلاق (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولا يلبس حبرا
 وحلبا اه (ثم قال) ولا يخلو به رجل ولا امرأة ولا يخلو برجل ولا امرأة ولا يسافر
 ثلاثا بالبحر اه (ثم قال) وحاصله انه كالانثى في جميع الاحكام الا في مسائل
 لا يلبس حبرا ولا ذمرا ولا نضرة اه (ثم قال) ولا يخلو بامرأة اه (ثم قال في
 أحكام الانثى مانصه) تخالف الرجل في ان السنة في عاتقها التنف ولا يسن ختانها

وانما هو مكرمة ويسن حلق لحيتها لو نبتت وتمنع من حلق رأسها اه (ثم قال)
 وبدنها كله عورة الا وجهها وكفيها وقد ميا على المعتمد وذراعيها على المرحوح
 وصوتها عورة في قول اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) ويكره لها الحمام
 في قول وقيل الا ان تكون مريضة أو نفساء والمعتمد لا كراهة مطلقا اه (ثم قال)
 ولا تنافر الا بزواج أو محرم اه (ثم قال) ويساح لها غضب يديها ورجليها
 بخلاف الرجل الا للضرورة اه (ثم قال) ولا تبدأ الشابة بسلام وتعزية ولا
 تحب لبوسلت ولا تشمت وتحرّم الخلوة بالاجنبية ويكره الكلام معها واختلفوا في
 جواز كونها ندية واختار في المسابقة جواز كونها ندية لارسولة لان الرسالة مبنية
 على الاشتهار ومبنى حالها على الستر بخلاف النبوة اه (وقال في أحكام الذي
 مانعه) ولا يمنع من لبس الحرير والذهب اه (ثم قال) وفي الكنز ويقبل
 قول السكافري الحبل والحرمه وتعقبه الزياي بأنه سهو ولا يقبل قوله فيهما
 وجوابه انه يقبل فيهما ضمن العاملات لا مقصودا وهو مراده كما أفصح به في
 الكافي اه (ثم قال) ولا يبدأ الذي بسلام الاحاجة ولا يراد في الجواب على
 وعليك وتكره مصاحفته ويحرم تعظيمه ويكره للمسلم ان يؤخر نفسه من كافر لعصر
 العنب وفي الملتقط كل شيء أمنع منه المسلم أمنع منه الذي الا انحر والخنزير ولا يكره
 عبادة جاره الذي ولا ضيافته اه (وقال في أحكام الجان مانعه) ولا خلاف
 في أنهم مكلفون مؤمنهم في الجنة وكافرهم في النار وانما اختلفوا في ثواب
 الطائعين ففي البرازية معز يا الى الاجناس عن الامام ليس للجن ثواب وفي التفسير
 توقف الامام في ثواب الجن لانه جاء في القرآن فيهم يغفر لكم من ذنوبكم والمغفرة
 لا تستلزم الاثابة لانه ستر ومنه المغفر للبيضة والاثابة بالوعد فضل قالت المعتزلة
 أو مد ظالمهم فيستحق العقاب ويستحق الثواب صالحهم قال تعالى وأما القاسطون
 فكانوا لجهنم خطبا قلنا الثواب فضل من الله تعالى لا بالاشقاق فان قيل قوله
 تعالى في أي آلاء ربكم اتكذبان بعد دعائهم الجنة خطبا بالثقلين برء ما ذكرت قلنا
 ذكر وان المراد بالتوقف التوقف في المأكل والمشرب والملاذلة الدخول فيه
 كالملائكة للسلام والزبارة والخدمة والملائكة يدخلون عليهم من كل باب اه
 (ثم قال) ومنها قبول رواية الجنى ذكره صاحب آكام المرجان واذا أجاز
 الشيخ من حضر دخل الجن كافي نظيره من الانس وأما رواية الانس فمهم فالظاهر

منعها لعدم حصول الثقة بعد اتهم وذ كر الاسيوطى انه لاشك في جوارروايتهم
عن الانس ما سمعوه سواء علم الانس بهم أولا (ثم قال فوائد) الاولى الجهور على
انه لم يكن من الجن نبي وأما قوله سبحانه وتعالى يا معشر الجن والانس أليأتكم
رسل منكم فتأتوهم على انهم رسل عن الرسل سمعوا كلامهم فانذروا قومهم عن
الله تعالى وذهب الضحالك وابن حزم الى انه كان منهم نبي تمسكا بحديث وكان
النبي يبعث الى قومه خاصة وليس الجن من قومه ولا شك انهم انذروا
فصح انهم جاءهم أنبياء منهم الثانية قال البغوى في تفسير الاحقاف
وفيه دليل على انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان مبعوثا الى الانس والجن جميعا
قال مقاتل لم يبعث قبله نبي الى الانس والجن واختلاف العلماء في حكم مؤمنى الجن
فقال قوم لا ثواب لهم الا النجاة من النار واليه ذهب أبو حنيفة وعن الليث ثوابهم
أن يجاروا من النار ثم يقال لهم كوفوا ترابا كالبهاائم وعن أبي الزناد كذلك وقال
آخرون يشابون كما يعاقبون وبه قال مالك وابن أبي اسلي وعن الضحالك انهم
ياهمون التسبيح والذكر فيصيمون من لذته ما يصيبه بنو آدم من نعيم الجنة وقال
عمر بن عبد العزيز ان مؤمنى الجن حول الجنة في ربضها وليسوا فيها الثالثة
ذهب الحارث المحاسبي ان الجن الذين يدخلون الجنة يكونون يوم القيامة نراهم
ولا يروننا عكس ما كانوا عليه في الدنيا الرابعة صرح ابن عبد السلام بأن الملائكة
في الجنة لا يرون الله سبحانه وتعالى قال لان الله تعالى قال لا تدركه الابصار
وهو يدرك الابصار وقد استثنى منه مؤمنوا البشرفى على جمومه في الملائكة
قال في آكام المرجان ومقتضى هذا ان الجن لا يرونه لان الآية باقية على العموم
فيهم أيضا ولم يتعقب الاسيوطى وفي الاستدلال على عدم رؤية الملائكة والجن
بالآية نظرا لانها لا تدل على عدم رؤية أصلا فلا استثناء قال البيضاوى لا تدركه
الابصار لا تحيط به واستدل المعتزلة بهذه الآية على امتناع الرؤية وهو ضعيف
اذ ليس الادراك مطابق الرؤية ولا النفي في الآية عام في الاوقات كلها فاعلمه
مخصوص ببعض الحالات ولا في الأشخاص فانه في قوة قولنا لا كل بصر يدركه
مع ان النفي لا يوجب الامتناع (وقال في أحكام المحارم مانعه) وأحكامه
أى المحرم تحريم النكاح وجواز النظر والمخلوة والمسافرة الا المحرم من الرضاع
فان المخلوة بها مكروهة وكذا بالصهرة الشابة اه وقد نقلنا بعضه في كتاب النكاح

(ثم قال) وكذا لا مشاركة للمعمر في جواز النظار والخلوة والسفر وأما عهدها
فكلا لا جني على المعتمد لكن الزوج يشارك المحرم في هذه الثلاث والنساء
الثقات لا يقمن مقام الزوج والمحرم في السفر اهـ (ثم قال) وتختص الاصول
باحكام الى ان قال ومنها لا تجوز مسافرة الفرع الاباذن أصله دون عكسه اهـ
(ثم قال) ومنها لا تجوز المسافرة الاباذن - ان كان الطريق مخوفا والا فان لم يكن
ملتحيا فكذلك والا اهـ (ثم قال) ومنها كراهة وجهه بدون اذن من كرهه
من أبويه ان احتاج الى خدمته اهـ وقد نقلناها في كتاب الحج (ثم قال) ومنها
جواز تأديب الاصل فرعها والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام والاجداد
والجدات كذلك ولم أره الا ان اهـ وقد نقلناه في الحدود والتعازير وفي كتاب
الجنائيات (وقال في أحكام الإشارة مانصه) الإشارة من الاخرس معتبرة وقائمة
مقام العبارة في كل شيء من بيع واجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق
وابراء وقصاص الا في الحدود ولوحده قذف وهذا مما خالف فيه القصاص الحدود
وفي رواية ان القصاص كالحدود هنا فلا يثبت بالإشارة وتماه في الهداية وقد
اقتصر في الهداية وغيرها على استثناء الحدود اهـ وقد نقلناه في كتاب الحدود
(ثم قال) ويزاد عليها الشهادة فلا تقبل شهادته كما في التهذيب اهـ وقد نقلناه
في كتاب الشهادات (ثم قال) فظاهر اقتصار المشايخ على استثناء الحدود فقط
حجة اسلامه بالإشارة ولم أر الا ان فيها لا صريحها اهـ وقد نقلناه في كتاب
المجهاد (ثم قال) وكاتب الاخرس كشارته واختلغوا في أن عدم القدرة على
الكتابة شرط للعمل بالإشارة أولا والمعتدلا ولهذا في الكنز كره بأو ولا بد
في إشارة الاخرس من أن تكون مبهودة والا لا تعتبر وفي فتح القدير من الطلاق
ولا يخفى ان المراد الإشارة التي يقع بها طلاقه الإشارة المقرونة بتصويت منه لان
العادة منه ذلك فكانت بيانها لاجل الاخرس اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(ثم قال) وأما إشارة غير الاخرس فان كان معتقلا اللسان ففيه اختلاف والفتوى
على انه اذا دامت العقلية الى الموت يجوز اقراره بالإشارة والأشهاد عليه ومنهم من
قدرا لا متدا بسنة وهو ضعيف وان لم يكن معتقلا اللسان لم تعتبر اشارته مطلقا
الا في أربع في الكفر والاسلام والنسب والفتوى كما في تنقيح المحبوبي ويزاد
أخذ من مسألة الافتاء بالأس إشارة الشيخ في رواية الحديث وأمان الكافر

أخذنا من النسب لانه محتاط فيه لمحقن الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كما قدمناه اه
وقد نقلنا ذلك ايضا في كتاب المجاهد (ثم قال) أو أخذنا من الكتاب والطلاق اذا
كان تفسير المهر به كما لو قال أنت طالق هكذا وأشار بثلاث وقعت بخلاف ما لو قال
أنت طالق وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق ولم أر الا أن حكم أنت
هكذا مشيرا بأصابعه ولم يقل طالق اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
وزاد ايضا الإشارة من محرم الى صبي دفقة له يجب الحزاء على المشير اه وقد
نقلناه في كتاب الحج (وقال في بحث القول في ثمن المثل ما نصه) منها باب التيمم
قال في الكنز وان لم يعطه الابن المثل وله ثمنه لا تيمم ولا يتيمم الى ان قال ويتعين
أن لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة لسد الرمي وخوف الهلاك وربما تصل الشربة
الى دنانير فيجب شراءها على القادر بأضعاف قيمتها احياء لنفسه اه وقد نقلناه
في الطهارة وفي كتاب الشرب (وقال في أحكام السفر ما نصه) ومن أحكام
السفر حرمة على المرأة بغير زوج أو محرم ولو كان واجبا ومن ثم كان وجود
أحدهما اشرا لوجوب الحج عليها الى أن قال ويستثنى من حرمة خروجها الا
بأحدهما هاجر تهما دار الحرب الى دار الاسلام ومن أحكامه منع الولد منه
الابرضاء أبويه الا في الحج اذا استغنيا عنه وتحرره على المديون الا باذن الدائن الا اذا
كان مؤجلا اه وقد نقلنا بقيقته في كتاب الحج ونقلنا بعضه في كتاب المداينات
(ثم قال) ويختص ركوب البحر بأحكام منها سقوط الحج اذا غلب الهلاك وتحرير
السفر فيه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الحج (وقال في بحث ما افرق فيه الحيض
والنفاس ما نصه) ويكون به البلوغ والاستبراء دون النفاس اه وقد نقلناه
في كتاب الطهارة وفي كتاب النكاح (وقال في آخر الفن الثالث في قاعدة اذا أنى
بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا ما نصه) ولم أر حكم ما اذا وقف
بعرفات أريد من القدر الواجب أو زاد على حالهما في نفقة الزوجة أو كشف
عورته في الخللا زائد على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع أولا اه وقد
نقلناه في كتاب الحج وفي كتاب الطلاق وفي كتاب الطهارة (ثم قال) *فائدة*
تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر ما يحتاج اليه لديه وفرض كفاية وهو
ما زاد عليه لنفع غيره ومنه دوا وهو التبخر في الفقه وعلم القلب وحراما وهو علم
الفلسفة والشعبذة والتنجيم والرمل وعلم الطب اثنى عشر والسهرود دخل

مذهبنا صواب يحتمل الخطأ ومذهب مخالفينا خطأ يحتمل الصواب لانك لو
 قطعت القول لما صح قولنا ان المجتهد يخطئ ويصيب واذا سلمنا عن معتقدينا
 ومعتقد خصومنا في العقائد يجب علينا ان نقول الحق ما نحن عليه والباطل
 ما عليه خصوصنا هكذا نقل عن مشايخنا اهـ (ثم قال) «فائدة» قال بعض المشايخ
 العلوم ثلاثة علم نفع وما احترق وهو علم النحو وعلم الاصول وعلم لانفع ولا احترق
 وهو علم البيان والتفسير وعلم نفع واحترق وهو علم الفقه والحديث اهـ (فائدة
 من المجوهرة) قال محمد ثلاث من الدناءة استقرض الخبز والجوس على باب الحمام
 والنظر في امرأة النجاس (فائدة من المستطرف) ليس في الحيوان من يدخل الجنة
 الا خمسة كتاب اصحاب الكهف وكبش اسماعيل وناقة صالح وجار عزير وبراق
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (فائدة منه) المؤمن يقطع خمسة ظلمة الغفلة وغيم
 الشك وريح الفتنة ودخان المحرام ونار الهوى (فائدة في الدعاء برفع الطاعون)
 سـ ثلث عنه في طاعون سنة تسع وستين وتسعمائة بالقاهرة فاجبت باني
 لم أراه صريحاً ولكن صرح في القاية وعـ زاه الشمني اليها بأنه اذا نزل بالمسلمين
 نازلة قنت الامام في صلاة الفجر وهو قول السوري وأحمد وقال جمهور أهل
 الحديث القنوت عند النوازل مشروع في الصلوات كلها اهـ وفي فتح القدير ان
 شرعية القنوت للنازلة مستقر لم يشخ وبه قال جماعة من أهل الحديث وجملا عليه
 حديث أبي جعفر عن أنس ما زال يقنت حتى فارق الدنيا أي عند النوازل وما
 ذكرنا من اخبار الخلفاء يفيد تقرر فعلهم ذلك بعده صلى الله تعالى عليه وسلم وقد
 قنت الصديق رضي الله تعالى عنه في محاربة الصحابة مسيلة وعند محاربة أهل
 الكتاب وكذلك قنت عمر رضي الله تعالى عنه وكذلك قنت علي رضي الله تعالى عنه
 في محاربة معاوية وقت معاوية رضي الله تعالى عنه في محاربة اهـ فالقنوت عندنا
 في النازلة ثابت وهو الدعاء أي برفعها ولا شك ان الطاعون من أشد النوازل قال
 في المصباح النازلة المصيبة الشديدة تنزل بالناس اهـ وفي القاموس النازلة
 الشديدة اهـ وفي الصحاح النازلة الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالناس اهـ
 وذكر في السراج الوهاج قال الطحاوي ولا يقنت في الفجر عندنا في غير بلية فان
 وقعت بلية فلا بأس به كما فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فانه قنت شهرا
 فيها يدعو على رعل وذكوان وبني لحيان ثم تركه كذا في الملتقط اهـ فان قلت

هل له صلاة قلت هو كالحسوف لما في منية المفتي قبيل الزكاة وفي الحسوف والظلمة
 في النهار واشتداد الريح والمطر والثلج والافزاع وعموم الامراض يصلون وحدانا
 اه ولا شك ان الطاعون من قبيل عموم الامراض فيسن له ركعتان فرادي وذكر
 الزيلعي في خسوف القمر انه يتصرع كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة
 بالنهار والريح الشديدة والزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل
 بالليل والثلج والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو
 ذلك من الافزاع والاهوال لان كل ذلك من الآيات المخوفة اه فان قلت هل
 يشترع الاجتماع للدعاء برفعه كما يفعله الناس بالقاهرة بالجبل قلت هو كحسوف
 القمر وقد قال في خزنة المفتين والصلاة في خسوف القمر تؤدى فرادي وكذلك
 في الظلمة والريح والفرع ولا بأس بأن يصلي فرادي ويدعون ويتضرعون الى أن
 يزول ذلك اه فظاهرها أنهم يجتمعون للدعاء والتضرع لانه أقرب الى الاجابة
 وان كانت الصلاة فرادي وفي المجتبي في خسوف القمر وقيل الجماعة جائزة
 عندنا لكنها ليست بسنة اه وفي السراج الوهاج يصلي كل واحد لنفسه
 في خسوف القمر وكذا في غير الحسوف من الافزاع كالريح الشديدة والظلمة
 الهائلة ومن العدو والامطار الدائمة والافزاع العالية وحكمها حكم خسوف
 القمر كذا في الوجيز وحاصله ان العبد ينبغي له ان يفرغ الى الصلاة عند كل حادثة
 فقد كان عليه الصلاة والسلام اذا حزبه أمر صلى اه وذكر شيخ الاسلام العيني
 في شرح الهداية الريح الشديدة والظلمة الهائلة بالنهار والثلج والامطار الدائمة
 والصواعق والزلازل وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل وعموم
 الامراض وغير ذلك من النوازل والاهوال والافزاع اذا وقعت صلوا وحدانا
 وسألوا وتضرعوا وكذلك في الخوف الغالب من العدو اه فقد مر حوايا الاجتماع
 والدعاء لعموم الامراض اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) وقد
 صرح شارحوا البخاري ومسلم والمتكلمون على الطاعون كابن حجر بأن الوباء اسم
 لكل مرض عام وان كل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا اه فتصريح
 أصحابنا بالمرض العام بمنزلة تهرجهم بالوباء وقد علمت انه يشمل الطاعون وبه
 علم جواز الاجتماع للدعاء برفعه لكن يصلون فرادي ركعتين وينوي ركعتي رفع
 الطاعون وصرح ابن حجر بأن الاجتماع للدعاء برفعه بدعة وأطال الكلام

فيه وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح البصاري سببه وحكم من مات به ومن أقام
في بلده صابرا محتسبا ومن خرج من بلده وفيها ومن دخلها وبذلك علم أن أصحابنا
لم يميلوا الكلام على الطاعون وقد أوسع الكلام فيه الامام الشبلي قاضي القضاة
من الحنفية كما ذكره شيخ الاسلام ابن حجر في كتابه المسمى ببذل الماعون في فوائد
فضل الطاعون وقد طالعت في تلك النسخة من أوله الى آخره وقد ذكر فيه ان المريج
عند متأخري الشافعية ان الطاعون اذا ظهر في بلدانه مخوف الى أن يزول عنها
فتعتبر تصرفاته من الثلث كالمرضى وعند المالكية روايتان والمرج منه ما
عندهم ان حكمه حكم الصحيح وأما الحنفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن
قواعدهم تقتضي أن يكون الحكم كاهو الصحيح عند المالكية هكذا قال لي جماعة
من علمائهم اه قلت انما كانت قواعدنا في حكم الصحيح لانهم قالوا في باب
طلاق المريض لو طلق الزوج وهو محصور أو في صف القتال لا يكون في حكم
المريض فلاميراث زوجته لان الغالب السلامة بخلاف من بارز رجلا أو قدم
للقتل بقود أو رجم فانه في حكم المريض لان الغالب الهلاك اه وغاية الامر
في الطاعون أن يكون من نزل ببلدهم كالواقفين في صف القتال فلذا قال جماعة
من علمائنا لابن حجر ان قواعدنا تقتضي أن يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد
أما اذا طعن واحد فهو مريض حقيقة فليس الكلام فيه انما الكلام فيمن
لم يطعن من أهل البلد الذي نزل بهم الطاعون اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(ثم قال) وقد ذكر شيخ الاسلام ابن حجر في ذلك الكتاب المسئلة الثالثة يستنبط
من أحد الأوجه في التمسك عن الدخول الى بلد الطاعون وهو منع التعرض الى
البلاء ومن الأدلة الدالة على مشروعية الدواعي التحري في أيام الوباء من أمور
أوصى بها حذائق الأطباء مثل اخراج الرطوبات الفضلية وتقليل الغذاء وترك
الرياضة والمكث في الحمام وملازمة السكوت والدعة وان لا يكثروا من استنشاق
الهواء الذي هو عفن وصرح الرئيس أبو علي ابن سينا بأن أول شيء يسد به في
علاج الطاعون الشرط ان أمكن فيسيل ما فيه ولا يترك حتى يجمد فترد أوصيته
فان احتيج الى مصه بالمحجمة فليعمل بلطف وقال أيضا يعالج الطاعون بما يقبض
ويبرد وبأسفنجية مغموسة في خل وماء أودهن ورد أودهن تفاح أودهن أس
وبعاج بالأسفنج فراغ أو بالفصد بما يحمله الوقت أو يوجر ما يخرج الحظ ثم يقبل

على القلب بالمحفظ والتقوية بالمبردات والمطهرات ويجعل على القلب من
أدوية أصحاب الخفقان الجبائر * قات وقد أغفل الأطباء في عصرنا وما
قبله هذا التدبير فوقع التفريط الشديد من تواطئهم على عدم التعرض
لصاحب الطاعون بأخراج الدم حتى شاع ذلك فيهم وذاع بحيث صار طاعتهم
يعتقد تحريم ذلك وهذا النقص عن رئيسهم يخالف ما اعتدوه والعقل
يوافقه كما تقدم أن الطعن ينثر الدم السكاثر فيه ينج في البدن فيصل إلى مكان
منه ثم يصل أثر ضرره إلى القلب فيقتل ولذلك قال ابن سينا لما ذكر العلاج
بالشرط والفصد أنه واجب كلام شيخ الإسلام وفي البرازية وإذا ترزلات
الأرض وهو في بيته يسحب له الفرار إلى الصحراء لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم
إلى التهلكة وفيه قيل الفرار عما لا يطاق من سنن المرسلين اه وهو يفيد جواز
الفرار من الطاعون إذا نزل ببلاده والمحدث في الصحيحين بخلافه وروى العلائي
في فتاواه أنه صلى الله تعالى عليه وسلم مر بهدف مائل فأمرع المشي فقبل له أنفر
من قضاء الله فقال عليه السلام فرارى إلى قضاء الله تعالى أيضا اه نقل الامام
(ثم قال) * فائدة * كل انسان غير الانبياء عليهم السلام لم يعلم ما أراد الله تعالى
له وبه لان ارادته تعالى غيب عنا الالفه فانهم علموا ارادته تعالى بهم كخبر
الصادق الصدوق صلى الله تعالى عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين كذا
في أول شرح البهجة للعراقي اه (ثم قال) * فائدة * ثلاثة لا يستجاب دعائهم رجل
له امرأة سيئة الخلق فلا يطلقها ورجل أعطى ماله سفها ورجل دأب ولم يشهد
كذا في حجر المحيط (فائدة) كل شيء يسأل عنه العبد يوم القيمة الا العلم فان الله سبحانه
وتعالى لا يسأل عنه لانه طلب من نبيه ان يطلب الزيادة منه فقال تعالى وقل رب
زدني علما فكيف يسأل عنه كذا في الفصوص اه (ثم قال في فن الانغاز ما نصه)
* الكراهية * أي اناه من غير التقدين يحرم استعماله فقبل المخذوم اجزاء
الادوي أي اناه مباح الاستعمال يكره الوضوء منه فقل ما عينه لوضوئه دون غيره
اه وقد قلناه في كتاب الطهارة (ثم قال) أي مكان في المسجد ذكر الصلاة فيه
فقل ما عينه لصلاته دون غيره اه وقد قلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) أي ماء
مسبل لا يجوز الشرب منه فقل ماء وضع الصبي فيه كوزا من ماء اه وقد قلناه
في كتاب الشرب (ثم قال) أي رجل هدم دار غيره بغير اذنه ولم يضمنها فقل اذا

وقع الحرب في محلة فهدمها لاطفائه باذن السلطان اه وقد نقلناه في كتاب
 الغصب (ثم قال في فن الحيل مانصه) «الخامس عشر في الاستبراء» الحيلة في عدم
 لزومه ان يزوجها البائع أو لا يمن ليس تحتها حرمة يديه او يقبضها ثم يطلقها قبل
 الدخول ولو طلقها قبل القبض وجب على الاصع أو يزوجها المشتري قبل القبض
 كذلك ثم يقبضها فيطلقها ولو خاف ان لا يطلقها جعل أمرها بيده كلما شاء وانما
 قلنا كلما شاء لئلا يقتصر على المجلس أو يزوجه المشتري قبله ثم يشتريها
 ويقبضها واختلغوا في كراهة الحيل لاسقاطه اه (وقال اخو المؤلف في تكملته
 للفن السادس فن الفروق في كتاب الاداب مانصه) يكره دخول المجنب المسجد
 ولا يكره دخول المشرك والفرق ان منع المجنب منه داع الى التطهير وفي منع
 المشرك تبعده من الايمان فلا يمنع اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم قال)
 التوسد بالكتاب مكره الا اذا قصد المحفظ والفرق الضرورة اه (وقال في
 الفن السابع في المحكمات مانصه) وسئل الامام عن قال لا ارجو الجنة
 ولا أخاف النار ولا أخاف الله تعالى وآكل الميتة وأصلي بلا قراءة وبلا ركوع
 وسجود وأشهد بما لم أراه وأبغض الحق وأحب الفتنه فقال أحياه امر هذا الرجل
 مشكل فقال الامام هذا رجل يرجو الله تعالى لا الجنة ويخاف الله تعالى لا النار
 ولا يخاف الظلم من الله تعالى في ذابه ويأكل الميتة والمجرد ويصلي على الجنائز
 ويشهد بالتوحيد ويبغض الموت وهو حق ويجب المسأل والولد وهما فتنه فقام
 الرجل وقبل رأسه وقال أشهد أنك لا علم وطأاه وفي آخره فتاوى الطهيرية
 سئل الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن يقول أنا لا أخاف النار ولا أرجو الجنة
 وانما أخاف الله تعالى وأرجوه فقال قوله لا أخاف النار ولا أرجو الجنة غلط
 فان الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله تعالى واتقوا النار التي أعدت للكافرين
 ومن قيل له خف عما تخوفك الله سبحانه وتعالى فقال لا أخاف رد ذلك فقد
 كفر اه وقد ذكرناه في كتاب الجهاد (وقال أيضا في الفن السابع مانصه)
 وحكي الخطيب الخوارزمي ان كتاب الروم أرسل الى الخليفة مالا جزيل على يد
 رسوله وأمره ان يسأل العلماء عن ثلاث مسائل فانهم أجابوه ابذل المال لهم وان
 لم يصيبوك اطاب من المسلمين الخراج فسأل العلماء فلم يأت أحدهما فيه مقنع وكان
 الامام اذ ذلك صديقا حاضر مع أبيه فاستأذنه في جواب الرومي فلم يأذن له فقام

واستأذن من الخليفة فأذن له وكان الرومي على المنبر فقال له أسألك أنت قال نعم
 قال انزل مكانك الأرض ومكان المنبر فنزل الرومي ووضعه أبو خنيفة فقال سل
 فقال أي شيء كان قبل الله تعالى فقال هل تعرف العدد قال نعم قال ما قبل
 الواحد قال هو الاول ليس قبله شيء قال اذا لم يكن قبل الواحد المجازي اللفظي
 شيء فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي شيء فقال الرومي في أي جهة وجه الله
 تعالى فقال اذا أوقدت سراجا فإلى أي جهة نوره قال ذلك نور يستوي فيه
 الجهات الاربع فقال اذا كان النور المجازي المستعار الزائل لا وجه له الى جهة
 فنور خالق السموات والأرض الباقي الدائم المفيض كيف يكون له جهة قال
 الرومي بماذا يشغل الله تعالى قال اذا كان على المنبر مشبهه بملك أنزله واذا كان
 على الأرض موحد مثلي رفعه كل يوم هو في شأن فترك المال وعاد الى الروم اه
 احتاج الامام رضي الله تعالى عنه الى الماء في طريق الحج فساوم اعرابيا قربة
 ماء فلم يبعه الا بخمسة دراهم فاشترى بها ماء قال له كيف أنت بالسويق قال اریده
 فوضعه بين يديه فأكل ما اراد فطش فطلب الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شربة
 بخمسة دراهم اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال وصية الامام الاعظم أبي
 حنيفة لابي يوسف) بعد أن ظهر له منه الرشيد وحسن السيرة والاقبال على
 الناس فقال له يا يعقوب وقر السلطان وعظم منزلته واياك والكذب بين يديه
 والدخول عليه في كل وقت ما لم يدعك حاجة عليه فانك ان أكثرت اليه
 الاختلاف نهان بك وصغرت منزلتك عنده فكن منه كما أنت من النار تنفع بها
 وتباعد ولا تدنو منها فان السلطان لا يرى لاحد ما يرى لنفسه واياك وكثرة
 الكلام بين يديه فانه يأخذ عليك ما قلته ليرى من نفسه بين يديه حاشيته انه أعلم
 منك وانه يخطئك فتصغر في عين قومك ولتكن اذا دخلت عليه تعرف قدرك
 وقد زغرك ولا تدخل عليه وعنده من أهل العلم من لا تعرفه فانك ان كنت
 أدون حاله لعلك ترتفع عليه فيضرك وان كنت أعلم منه لعلك تنحط عنه فتسقط
 بذلك من عين السلطان واذا عرض عليك شيئا من أعماله فلا تقبل منه الا بعد
 ان تعلم انه يرضاك ويرضى مذهبك في العلم والقضايا كيلا تحتاج الى ارتكاب
 مذهب غيرك في الحكومات ولا تواصل أولياء السلطان وحاشيته بل تقرب
 اليه فقط وتباعد عن حاشيته ليكون مجدك وجاهك باقيا ولا تتسكلم بين يدي

العامة الامانة - بل عنه - واياك والكلام في العامة والتجار الامانة يرجع
 الى العلم - كي لا يوقف على - بك ووعيتك في المال فانهم يسبون الظن بك
 وبعث قدون ممالك الى اخذ الرشوة منهم ولا تفحك ولا تبسم بين يدي العامة
 ولا تكثر الخروج الى الاسواق ولا تكلم المراهقين فانهم فتنة ولا بأس ان تكلم
 الاطفال وتسمع رؤسهم ولا تمس في قارعه الطريق مع المشايخ والعامة فانك ان
 قدمتهم ازدرى ذلك بعلمك وان اخرتهم ازدرى بك من حيث انهم أسن منك فان
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا
 ولا تقعد على قوارع الطريق واذا دعاك ذلك فاقعد في المسجد ولا تأكل في
 الاسواق والمسجد ولا تشرب من السقايات ومن أيدي السقاين ولا تقعد على
 الحوائط ولا تلبس الديباج والحمل وأنواع الابريسم فان ذلك يفضي الى الرعونة
 ولا تكثر الكلام في بيتك مع امرأتك في الفراش الا وقت حاجتك اليها بقدر ذلك
 ولا تكثر اسماؤها ولا تقربها الا بذكر الله تعالى ولا تتكلم بأمر نساء الغيبيين
 يديها ولا بأمر المجواري فانها تنبسط اليك في كلامك ولعلك اذا تكلمت عن
 غيرها تكلمت عن الرجال الاجانب ولا تتزوج امرأة كان لها عمل أو اب وأم
 أو بنت ان قدرت الا بشرط أن لا يدخل عليها أحد من أقاربها فان المرأة اذا كانت
 ذامال يدعي أبوها ان جميع ما لها وأنه عارية في يدها ولا تدخل بيت أبيها
 ما قدرت واياك ان ترضى ان تزف في بيت أبيها فانهم يأخذون أموالك ويهاجعون
 فيها غاية الطمع واياك ان تزوج بذات البنين والبنات فانها تخرج جميع المال لهم
 وتمرق من مالك وتتفق عليهم فان الولد أعز عليها منك ولا تجمع بين امرأتين في دار
 واحدة ولا تتزوج الا بعد ان تعلم انك تقدر على القيام بجميع حوائجها واطلب
 العلم أولا ثم اجمع المال من الحلال ثم تزوج فانك ان طلبت المال في وقت التعلم
 عجزت عن طلب العلم ودعاك المال الى شراء المجواري والغلمان وتشتغل بالدنيا
 والنساء قبل تحصيل العلم فيضيع وقتك وتجمع عليك الولد ويكثر عيالك فتحتاج
 الى القيام بمصالحهم وتترك العلم واشتغل بالعلم في غفوان شبابك ووقت فراغ
 قلبك وخطرك ثم اشتغل بالمال ليجمع عنده فان كثرة الولد والعيال يشوش
 البال فان جمعت المال فتزوج وعليك بتقوى الله واداء الامانة والنصيحة لجميع
 الخاصة والعامة ولا تستخف بالناس وقر نفسك وقرهم ولا تكثر معاشرتهم

الابدان معاشر وك وقابل معاشرتهم بذ كرم المسائل فانه ان كان من أهله اشتغل
 بالعلم وان لم يكن من أهله أحببك وإياك أن تكلم العامة بأمر الدين في الكلام
 فانهم قوم يقدونك فيستغلون بذلك ومن جاهلك يستفتيك في المسائل فلا تحب
 الا عن سؤاله ولا تظم اليه غيره فانه يشوش عليك جواب سؤاله وان بقيت عشر
 سنين بلا كتب ولا قوت فلا تعرض عن العلم فانك اذا اعرضت عنه كانت معيشتك
 ضئلا وأقبل على متفتحة تلك كانك اتخذت كل واحد منهم ابنا وولدا لتزيدهم
 رغبة في العلم ومن نافسك من العامة والسوقة فلا تنافسه فانه يذهب ماء
 وجهك ولا تخش من أحد عند ذكر الحق وان كان ساطانا ولا ترص لنفسك من
 العبادات الا بأكثر مما يفعله غيرك ويتعاطاها فان العامة اذا لم يروا منك الاقبال
 عليها بأكثر مما يفعلون اعتقدوا فيك قلة الرغبة واعتقدوا ان علمك لا ينفعتك
 الا ما نفعتهم الجاهل الذي هم فيه واذا دخلت بلدة فيها أهل العلم فلا تتخذها لنفسك
 بل كن كواحد من أهلهم ليعلموا انك لا تقصد جاههم ولا يخبرجون عليك بأجمعهم
 ويطعنون في مذهبك والعامة يخبرجون عليك ويتطرون اليك بأعينهم فتصير
 مطعوناً عندهم بلا فائدة وان استفتوك في المسائل فلا تنافسهم في المناظرة
 والمطارحات ولا تذكر لهم شيئا الا عن دليل واضح ولا تطعن في أسانئهم فانهم
 يطعنون فيك وكن من الناس على حذر وكن لله تعالى في شرك كما أنت له
 في علانيتك ولا يصلح أمر العالم الابدان أن يجعل سره كعلانيته واذا ولاك
 السلطان عملا فلا تقبل ذلك منه الابدان تعلم انه انما يوليئك ذلك لعلمك وإياك
 ان تكلم في مجاس النظر على خوف فان ذلك يورث الخلل في الالفاظ والاسكن
 في اللسان وإياك ان تكثر الضحك فانه يمتد القلب ولا تمس الا على طمأنينة
 ولا تكن عجولا في الامور ومن دعاك من خلفك فلا يجبه فان اليهائم تنادي من
 خلفها واذا تكلمت فلا تكثر صياحك ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك السكون
 وقلة الحركة عادة كي يثق عند الناس بثباتك وأكثر ذكر الله تعالى فيما
 بين الناس ليعلموا ذلك منك واتخذ لنفسك وردا خلف الصلوات تقرأ فيه القرآن
 وتذكر الله تعالى وتشكره على ما أودعك من الصبر وأولاك من النعم واتخذ
 لنفسك أيا ما معدودة من كل شهر تصوم فيه باليقظة غيرك بك وراقب نفسك
 وحافظ على العلم لتنتفع من دنياك وآخرتك بعلمك ولا تشترب نفسك ولا تبع بل

اتخذ ذلك غلاما مصلحا يقوم بأشغالك وتعتمد عليه في أمورك ولا تنظم من إلى
دينك أو إلى ما أنت فيه فان الله تعالى سائلك عن جميع ذلك ولا تشتر
الغلمان المردان ولا تظهر من نفسك التقرب إلى السلطان وان قربك فانه
ترفع اليك الحوائج فان هت أهانك وان لم تقم عابك ولا تتبع الناس في
خطاياهم بل اتبع في صوابهم واذا عرفت انسانا بالشر فلا تذكره به بل
اطلب منه خيرا فاذا كرمه الا في باب الدين فانك ان عرفت في دينه ذلك فاذا كره
للناس كيلا يتبعوه ويحذروه قال عليه الصلاة والسلام اذكر والفاجر
بما فيه حتى يحذره الناس وان كان ذاجاه ومنزلة والذي ترى منه الخلل
في الدين فاذا كره ذلك ولا تبالي من جاهه فان الله تعالى معينك وناصر
الدين فاذا فعلت ذلك مرة هابوك ولم يتجاسر احد على اظهار البدعة في الدين واذا
رايت من سلطانك ما لا يوافق العلم فاذا كره ذلك مع طاعتك اياه فان يده أقوى من
يدك تقول له أنا مطيع لك في الذي أنت فيه لانك سلطان ساطع على غيري اذ كره
من سيرتك ما لا يوافق العلم فاذا فعلت مع السلطان مرة كفأك لانك اذا واظبت
عليه ودمت لعلومه يقهرونك فيكون في ذلك قبح للدين فاذا فعلت مرة أو مرتين
يعرف منك الجهد في الدين والمحرص في الامر بالمعروف فاذا فعل ذلك مرة أخرى
فادخل عليه وحدك في داره وانصحه في الدين وناظره ان كان مبتدعا وان كان
سلطانا فاذا كرهه ما يحضرك في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله عليه الصلاة
والسلام فان قبل ذلك منك والافاسأل الله تعالى ان يحفظك منه واذا كره الموت
واستغفر لاستاذك ومن أخذت عنهم العلم وداوم على التلاوة وأكثر من زيارة
القبور والمشايخ والمواضع المباركة واقبل من العامة ما يعرضون عليك من
رؤياهم في النبي صلى الله عليه وسلم وفي رؤيا الصالحين في المساجد والمنابر
والمقابر ولا تتحالس أحد من أهل الاهول الاعلى سبيل الدعوة إلى الدين ولا
تكثر اللعب والنشيم واذا أذن المؤذن فتأهب لدخول المسجد كيلا يتقدم عليك
العامة ولا تتخذ دارك في جوار السلطان وما رايت على جارك فاستره عليه فانه
امانة ولا تظهر امرار الناس ومن استشارك في شيء فأشر عليه بما تعلم انه يقربك
إلى الله تعالى واقبل وصيتي هذه فانك تنتفع بها في أولك وآخرك ان شاء الله
تعالى وإياك والبخل فانه ييغض به المرء ولاتك ملما عا ولا كذابا ولا صاحب

تحتايط بل احفظ مرؤتك في الامور كلها والبس من الثياب البيض في الاحوال
كلها وأظهر غنى القلب مظهر امان نفسك قلة المحرص والرغبة في الدنيا وأظهر من
نفسك الغنى ولا تظهر الفقر وان كنت فقيرا وكن ذاهمة فان من ضعفت همته
ضعفت منزلته واذا مشيت في الطريق فلا تلتفت يمينا وشمالا بل داوم النظر الى
الارض واذا دخلت الحمام فلا تساوى الناس في أجرة الحمام والمجلس بل ارجع
على ما يعطى العامة لتظهر مروءتك بينهم فيعظمونك ولا تسلم الا متعة الى المحائك
وسائر الصنائع بل اتخذ لنفسك نقية يفعل ذلك ولا تمسكس بالمجبات والدواني
ولا ترز الدرهم بل اعقد على غيرك وحقر الدنيا المحقرة عند أهل العلم فان ما عند
الله تعالى خير منها وول أمورك غيرك ليحككك الاقبال على العلم فذلك
احفظ لمناجحتك واياك ان تكلم المجانين ومن لا يعرف المناظرة والمجة من أهل
العلم والذين يطلبون الجاه ويستغرقون بذكر المسائل فيعابى الناس فانهم
يطلبون تحجيلك ولا يسألون منك وان عرفوك على الحق واذا دخلت على قوم
كافرا فلا ترتفع عليهم ما لم يعرفوك لئلا يلحق بك منهم أذية واذا كنت في قوم فلا
تتقدم عليهم في الصلاة ما لم يقدموك على وجه التعظيم ولا تدخل الحمام وقت
الظهيرة أو الغداة ولا تخرج الى التظارات ولا تحضر مظالم السلاطين الا اذا
عرفت انك اذا قلت شيئا ينزلون على قولك بالحق فانهم ان فعلوا ما لا يحل وأنت
عندهم ربما لا تملك منهم ويظن الناس ان ذلك حق اسكوت فيما بينهم وقت
الاقدام عليه واياك والغضب في مجلس العلم ولا تقص على العامة فان القاص
لا بد له ان يكذب واذا أردت اتخاذ مجلس العلم لاحد من أهل العلم كان مجلس
فقه فاحضر بنفسك واذا كرفيه ما تعلمه كيلا يستتر الناس بحضورك فيظنون انه
على صفة من العلم وليس هو على تلك الصفة فان كان يصلح للفتوى فاذا كرمه ذلك
والافلا ولا تقعد ليدرس بين يديك بل اترك عنده من أصحابك ليخبرك بكيفية
كلامه وكيفية علمه ولا تحقر مجالس الذكر أو من يتخذ مجلس عظمة بجاهك
وترز كيتك له بل وجه أهل محلتك وطامتك الذين تعمد عليهم مع واحد من
أصحابك وفوض أمر المناكح الى خطيب ناحيتك وكذا صلاة الجنائز والعبددين
ولا تنسني من صالح دعائك واقبل هذه الموعظة مني وانما أوصيك لمصلحتك
ومصلحة المسلمين اه (وقال في الفن الثاني في كتاب الطهارة مانصه) المرقعة اذا

أنتت لا تنجس لكن في القنية والطعام اذا تغير واشتد تغيره نجس وحرم والبن
والزيت والسمن اذا أنتن لا يحرم أكله اه (وقال في كتاب الصلاة) وضع المقلعة على
الكتاب مكروه الا لاجل الكتابة وضع المصحف تحت الرأس مكروه الا لاجل
الحفظ اه (وقال في كتاب النكاح مانصه) لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو باذن
الزوج ولا يجل لها وصل شعر غير ما بشعرها اه (وقال في كتاب البيوع مانصه)
المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد باذن بائعه ملكه ويثبت أحكام الملك كلها
الا في مسائل لا يجل له أكله ولا لبسه ولا وطؤها الوجارية ولو وطئها ضمن عقرها
اه وقد نقلنا بقيته في كتاب النكاح (ثم قال في البيوع أيضا مانصه) الغش
حرام الا في مستلثن احدهما في الولوا الحجة اشترى الاسير المسلم من دار الحرب ودفع
المن دراهم زبوقاً وعروضه غشوشة جازان كان حراً وان كان الاسير عبد الميحر
الثانية يجوز اعطاء الزبوق والناقص في الجبايات اه (وقال في كتاب الغصب)
لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو كما في منية المفتي وفيما اذا سقط
ثوبه في بيت غيره وخاف لو أعلمه أخذه كفي الوديعة اه وقد نقلناه في كتاب
الامانات اه (قال صاحب الاشياء)

* (كتاب الرهن) *

ما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة بيع المشاع جائز لارهنه بيع المثلجول جائز
لارهنه بيع المتصل بغيره جائز لارهنه بيع المعلق عتقه بشرط قبل وجوده في غير
المدير جائز لارهنه كذا في شرح الاقطع اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال)
لا يجوز رهن البتة بدون الارض فاذا آجره المرتهن لا يطيب له الاجر اذن الراهن
للمرتهن في الاجارة فآجر يخرج عن الرهن ولا يعود والا آجر اذ رهن العين عند
المستأجر على دين له صح وانقسمت اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) اباح
الراهن للمرتهن كل الثمار فكلها لم يضمن باع الرهن من زيد ثم باعه من المرتهن
انفسح الاول اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) يكره للمرتهن الانتفاع
بالرهن الا باذن الراهن فاذا أذن له في السكنى فلا رجوع له بالاجرة اه وقد
نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) رهنه على دين موعود فدفع له البعض وامتنع لاجبر
لا يبيع القاضي الرهن بغيره الراهن اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال)

المقبوض على سوم الرهن اذا الميبين المقدار ليس بمضمون في الاصح الاجل في الرهن
 يفسده الوارث اذا عترف الرهن لا الراهن لا يكون لقطعة بل يحفظه الى ظهور
 المسالك اه وقد نقلناه في كتاب الاقطعة (ثم قال) القول لمنكره مع اليمين وفي
 تعيين الرهن وفي مقدار ما رهن به اختلف الراهن والمرتهن فيما يباع به العدل
 الرهن فالقول للمرتهن وان صدق العدل الراهن كما اذا اختلفا في قيمة الرهن بعد
 هلاكه ولومات في يد العدل فالقول للراهن ولو كان رهنا مثل الدين فبإساعه
 العدل وادعى المرتهن انه يباعه بأقل من قيمته وكذبه الراهن فالقول للراهن
 بالنسبة الى المرتهن لا العدل اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ما جازت
 الكفالة به جاز الرهن به الا في درل المبيع يجوز الكفالة به دون الرهن وتجوز
 الكفالة بماء الى الكفيل والرهن وفي الكفالة المتعلقة بجوز أخذ الكفيل قبل
 وجود الشرط دون الرهن ذكره ما في ايضاح الكرماني اه وقد نقلناه في كتاب
 الكفالة والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة
 المحققة بكتاب الرهن (قال المؤلف في القسادة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم
 غلب المحرم المحلل مانصه) ومنها لو استعار شيئاً لبرهنه على قدر معين فرهنه بزيادة
 قال في الكنز ولو عين قدراً أو جنساً أو بلدان خالف ضمن المعبر المستعير أو المرتهن
 اه واستثنى الشارح ما اذا عين له أكثر من قيمته فرهنه بأقل من ذلك بمثل قيمته
 أو أكثر فانه لا يضمن لكونه خلافاً الى خير اه (ثم قال في قاعدة اذا تعارض
 المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه) وكذا انصرف الراهن والمؤجر في
 المرهون والعين المؤجرة منع لحق المرتهن والمستأجر وانما قدم الحق هنا على
 الملك لانه لا يفوت به الامنعة بالتأخير وفي تقديم الملك تفويت عين على الآخر
 اه وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الاجارة (وقال في القسادة الرابعة السابع
 تابع مانصه) وخرج عنها أيضاً ما لو قال المدينون تركت الاجل أو بطلته أو جعلت
 المال حالاً فانه يبطل الاجل كما في الحائصة وغيرها مع انه صفة للدين والصفة تابعة
 لوصفها فلا تفرد بحكم ومما يخرج منها لو أسقط الدائن المجردة فانه يصح لانها حقة
 كما في الاصل ومما خرج لو أسقط حقه في حبس الرهن قالوا يصح ذكره العمادي
 في الفصول ومنها الكفيل لو أبرأه الطالب صح مع ان الرهن والكفيل تابعان
 للدين وهو باق ووافقنا الشافعية في الرهن والكفيل على الاصح وخالفونا في الاجل

والمجودة فارقين بأن شرط القاعدة أن لا يكون الوصف مما يفرد بالعقد فان أفرد
 كالرهن والكفيل أفرد بالمحكم اهـ وقد نقلنا بعض هذه العبارة في كتاب المدائيات
 وفي كتاب الكفالة أيضاً (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت
 قول مانصه) ولورأى المرتهن الراهن يبيع الرهن فسكت لا يبطل الرهن ولا يكون
 رضاء في رواية اهـ (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال السابعة
 والثلاثون سكوت الراهن عند قبض المرتهن العين المرهونة اذن كفاي القنية اهـ
 (وقال في الفن الثالث في أحكام العبيد مانصه) ويكون رهنا اهـ (وقال في بحث
 ما قبل الاسقاط مانصه) وكذا لو قال المرتهن تركت حق في حبس الرهن بطل كذا
 في جامع الفصولين وفصول العمادي الى أن قال فقد علم ان حق الغنم قبل القسمة
 وحق الحبس للرهن وحق المسيل المهرود وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له
 بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده يسقط بالاسقاط
 اهـ وقد نقلنا تمام ذلك في باب الشرب فراجع اهـ (وقال في أحكام المقود مانصه)
 وجائز من أحد المجانبين فقط الرهن من جانب المرتهن ولازم من جانب الراهن
 بعد القبض اهـ (ثم قال) «تكميل» الباطل والفاسد عندنا في العبادات مترادفان
 الى أن قال وأما في الرهن فقال في جامع الفصولين فاسد يتعلق به الضمان وباطله
 لا يتعلق به الضمان بالاجماع ويملك الحبس للدين في فاسده دون باطله ومن
 الباطل لو رهن شيئاً باجرة نائمة أو مغنمية اهـ (ثم قال) ولم يضح الفرق بين
 الفاسد والباطل في الرهن والكفالة بما ذكره فليراجع في المكتب المطولة اهـ
 (وقال في بحث القول في الملك مانصه) ولو جنى المرهون على وارث السيد مثلاً
 لم أره الا أن ومقتضى ثبوتها للجاني عليه ابتداء أن يكون المحكم مخالفًا لوجني
 على الراهن اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب المجنات (وقال في بحث القول في الدين
 مانصه) واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة به اذا كان ديناً صحيحاً وهو
 ما لا يسقط بالايداء أو الأبراء ولا يجوز بدل الكتابة لانه يسقط بدونهما بالتجيز
 ومنها جواز الرهن به فلا تجوز الكفالة والرهن بالايمان الامانة والمضونة
 بغيرها كالبيع وأما المضونة بنفسها كالمنسوب وبدل الخلع والرهن وبدل
 الصلح عن دم العمد والمبيع فاسد والمتبوض على سوم الشراء فتصح الكفالة
 والرهن بها لانها لمحة بالدين اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة وفي كتاب

المداينات (ثم قال) قال الاسيوطي معزيا الى السبكي في تكملة شرح المذهب
 (فرع) حدث في الاعصار القرية وقف كتب اشترط الواقف ان لا تعار الابره
 أو لا يخرج من مكان تجميعها الابره أو لا يخرج أصلا والذي أقول في هذا ان
 الرهن لا يصح بها لانها غير مضمونة في يد الموقوف عليه ولا يقال انها عارية أيضا بل
 اتخذها ان كان من أهل الوقف استحق الانتفاع ويده عليها امانة فشرط أخذ
 الرهن عليها فاسد وان أعطاه كان رهنا فاسدا ويدون في يد خازن الكتب امانة
 لان فاسد العود في الغم ان كصحيحها والرهن امانة هذا اذا أريد الرهن الشرعي
 وان أريد مدلوله لغة وان يكون تذكرة فيصح الشرط لانه غرض صحيح واذا لم
 يعلم مراد الواقف فيجوز ان يقال بالبطلان في الشرط المذكور وجه لا على المعنى
 الشرعي ويحتمل ان يقال بالحكمة جملة على اللغوى وهو الاقرب تصحيح الكلام
 ما أمكن وحينئذ لا يجوز اخراجه ابدونه وان قلنا بطلانه لم يجز اخراجه اياه
 لتعذره ولا بدونه امالا لانه خلاف شرط الواقف واما لفساد الاستثناء فكانه قال
 لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه شرط فيه غرض صحيح لان اخراجه مضمنة
 ضياها بل يجب على ناظر الوقف ان يمكن كل من يقصد الانتفاع بتلك الكتب
 في مكانها وفي بعض الاوقاف يقول لا يخرج الا بتذكرة وهذا لا بأس به فلا وجه
 لبطلانه وهو كما حملنا عليه قوله الابره في المدلول اللغوى فيصح ويكون المقصود
 ان تحوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به مشروط بأن يضع في خزنة الكتب
 ما يتذكره اياه الموقوف ويتذكر الخازن به مطابقة فيبني ان يصح هذا
 ومتى أخذه على غير هذا الوجه الذي شرطه الواقف يمتنع ولا نقول بأن هذه
 التذكرة تبقى رهنا بل ان يأخذها فاذا أخذها طالع الخازن برد الكتاب
 ويجب عليه ان يرده أيضا بغير طالع ولا يبعد ان يحصل قول الواقف الابره على
 هذا المعنى حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن تنزيلا للفظ على الصحة ما أمكن وحينئذ
 يجوز اخراجه بالشرط المذكور ويمنع بغيره لكن لا يثبت له أحكام الرهن ولا
 يستحق به ولا يبدل الكتاب الموقوف اذا تلف بغير تقييد ولو تلف بتقريب ضمه
 ولمكن لا يتعين ذلك امره لو فائه ولا يمتنع على صاحبه التصرف فيه اهـ وقول
 أصحابنا لا يصح الرهن بالامانات شامل للكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل
 فاذا هلك لم يجب شيء بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون كالحج وأما وجوب اتباع

شرطه وجهه على المعنى اللغوي فغير بعيد اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الوقف أيضا
 (وقال في بحث القول في ثمن المثل) ومنها الرهن اذا ملك بالاقبل من قيمته ومن الدين
 فالعبر قيمته يوم الهلاك لعلهم ان يده يد امانة فيه حتى كانت نفقته على الراهن
 في حياته وكفنه عليه اذا مات كما ذكره الزيلعي اه (وقال في بحث ما افترق فيه
 حبس الرهن والمبيع مانصه) لو كان المبيع غائبا لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا
 والرهن اذا كان غائبا عن المصرو يلحق المرثن مؤنة في احضاره لم يلزمه احضاره
 قبل اخذ الدين والمرثن اذا اعار الرهن من الراهن لم يبطل حقه في الحبس فله رده
 بخلاف البائع اذا اعار المبيع أو اودعه من المشتري سقط حقه فلا يملك رده وهما
 في بيعوع السراج الوهاج والبائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد فيه
 زيوا او بنهرجة وردها ليس له استرداد المبيع وفي الرهن يسترده ولو قبضه
 المشتري باذن البائع بعد نقد الثمن ونصرف فيه ببيع أو هبة ثم وجد البائع
 بعد نقد الثمن زيوا ليس له ابطال تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الاسديجاني
 في البيوع وقاضى خان في الرهن اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في بحث
 ما افترق فيه الوكيل بالمبيع والوكيل بقبض الدين مانصه) وصح من الاول اخذ
 الرهن لامن الثاني اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في فن الالفاز مانصه)
 * الوديعة * أي رجل ادعى الوديعة وصدق المدعى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم
 اليه فقل اذا أقر الوارث بأن المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو
 صدقه الغرماء فيقضى القاضي دين الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتصدقهم
 وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار
 (وقال أخو المؤلف في تكلمته لفن الحيل في بحث الكفالة مانصه) الرهن في كفالة
 النفس لا يجوز والحيلة ان يضمن المال على انه ان وفي يوم كذا فهو بريء من المال
 ويرتن بالمال اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال الرابع والعشرون في
 الرهن) الحيلة في جواز رهن المشاع ان يبيع منه النصف بالخيار ثم يرهنه النصف
 ثم يفسخ البيع الحيلة في جواز انتفاع المرثن بالرهن ان يستعيره بعد الرهن فلا
 يبطل بالعارية ويبطل بالاجارة لكن يخرج عن الفهمان مادام مستعمله لاله فاذا
 فرغ هاد الفهمان الحيلة في اثبات الرهن عند القاضي في غيبة الراهن ان يدعيه
 انسان فيدفعه بانه رهن عنده ويثبت فيقضى القاضي بالرهنية ودفع الخصومة اه

(وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) هو تابع لاه
 في أحكام العتق الى ان قال والرهن اه (ثم قال) ويتبعها في الرهن فاذا ولدت
 المرهونة كان رهنا معها اه (وقال ايضا في كتاب البيوع مانصه) المجمودة في الاموال
 الربوية هدر الا في أربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال اليتيم
 وفي الوقف وفي القلب الرهن اذا انكسروا نقصت قيمته فللراهن نصيب المرتين
 قيمته ذهبا وتكون رهنا كما ذكره الزيلعي في الرهن اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
 وفي كتاب الوصية (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور لا يوجب الرجوع)
 الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط الثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة
 الى آخره مانصه وفرع على الشرط الثاني مستثنان في متفرقات بيوع السكنى اشترى
 فانما عدا رهن فانما عدا اه وقوله في متفرقات بيوع السكنى اذ كره ذلك في
 السكنى في باب الاستحقاق لا في متفرقات البيوع (وقال في كتاب القضاء مانصه)
 لا يحلف القاضي على حق مجهول الى أن قال الا في مسائل الى أن قال الرابعة
 الرهن المجهول اه (وقال فيه ايضا) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في ثلاث
 الى أن قال واذا شهدوا برهن لا يعرفونه أو بغصب شيء مجهول كما في قضاء الخانية
 الشهادة برهن مجهول صحيحة اذا لم يعرفوا قدر ما رهن عليه من الدين كما في القنية
 اه (وقال فيه ايضا) الجهالة في المنكوحة تمنع الصحة الى أن قال وفي الرهن
 وفي الاستحلاف تمنعه اه (وقال في كتاب المداينات مانصه) ويفرغ على ان
 الدينون تنقضي بأمثالها مسائل منها لو هلك الرهن بعد الابراء من الدين فانه يكون
 مضمونا بخلاف هلاكه بعد الايفاء ذكره الزيلعي اه (يقول جامعه) قوله فانه يكون
 مضمونا صوابه لا يكون مضمونا كما في شرحها (وقال فيه ايضا) كل قرض جزئيا
 حرام فمكره للرهن سكنى الدار المرهونة باذن الراهن كما في الظهيرية اه (وقال فيه
 ايضا) القول للملك في جهة التملك فلو كان عليه دينان من جنس واحد دفع شيئا
 فالتعين للدافع الا اذا كان من جنسين لم يصح تعيينه من خلاف جنسه ولو كان
 واحدا فادى شيئا وقال هذا من نصفه فان كان التعيين مفيدا بأن كان أحدهما
 حالا أو به رهن أو به كفيل والآخر لاصح والا لا اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة
 (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى الامين ثم أزاله لا يزول الضمان كالمستعير
 والمستأجر الا في الوكيل بالبيع الى أن قال ومستهير الرهن اه (وقال فيه ايضا)

الوديعة لا تودع ولا تمار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ولا يرهن الى
أن قال والرهن كالأوديعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر اهـ (وقال فيه أيضا)
وفي المصنف من أحكام الوديعة إذا استأجر المودع المودع صح بخلاف الرهن إذا
استأجر المرتهن اهـ (وقال فيه أيضا) مؤنة رد العارية على المستعير لا في طارية
الرهن كافي الميسر اهـ (وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري في الاعيان
وأما المحقوق فنها ما لا يجري فيه كحق الشفعة الى أن قال وجنس المبيع والرهن
يورث اهـ (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالأب في مسائل الى أن قال الخامسة
للأب أن يرهن مال ولده على دينه بخلاف الوصي اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا
(قال صاحب الاشباه)

﴿كتاب الجنائيات﴾

الماقلة لا تعقل العمد الا في مسألة ما اذا غاب بعض الاولياء أو صالح فان نصيب
الباقين يتقلب مالا وتعلمه الماقله كما في شرح المجمع صلح الاولياء وعفوهم عن
القاتل يسقط حقهم في القصاص والدية لاحق المقتول كذا في المنية الواجب
لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به فلا ضمان لو سرى قطع القاصي الى
النفس وكذا الومات المعزور وكذا اذا سرى القصد الى النفس ولم يجاوز المعتاد
لوجوبه بالعقد ولو قطع المقطوع يده يد قاطعه فسرى ضمن الدية لانه مباح في تقيد
ضمن لو عزز زوجته فماتت ومنه المروور في الطريق مقيد بها ومنه ضرب
الأب ابنه أو الأم أو الوصي تأديبا ومن الأول ضرب الأب ابنه أو الأم أو الوصي
أو الم علم باذن الأب تعليم فمات لا ضمان فضرر التأديب مقيد بكونه مباحا
وضرب التعليم لا لكونه واجبا ومحله في الضرب المعتاد أما غيره فوجب للضمان
في الكل اهـ وقد نقلناه في كتاب الحدود والتعزير (ثم قال) وخرج عن هذا
الاصل الثاني ما اذا وطئ زوجته فأفضاها أو ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا
لكون الوطء قد أخذ موجه وهو المهر فلم يجب به آخر وتماه في التعزير من
الزباني الجنائيات على شخص واحد في النفس وفيما دونها لا يتدخل إلا اذا
كانا خطأ ولم يتخللهما بره فتجب دية واحدة ذكره الزباني القصاص يجب لبيت
ابتداء ثم ينتقل الى الوارث فلو قتل العبد مولاه وله ابنان فمات أحدهما سقط

القصاص ولا شيء لغير العافي عند الامام وصح عفو الجروح وتنقض دينونه منه
 لو انقلب مالا وهو موروث على فرائض الله سبحانه وتعالى فيرثه الزوجان
 كالاموال اه وقد نقلناه في كتاب الفرائض وفي كتاب المداينات (ثم قال)
 الاعتبار في ضمان النفس اعداد الجناة لا اعداد الجنايات وعليه فرع الولوالجي
 في الاجارة لو امره أن يضرب عبده عشرة أسواط فضربه حـد عشر فوات رفع عنه
 مائة قصته العشرة وضمن ما نقصه الاخير فيضمنه مضر وباب عشرة أسواط ونصف
 قيمته دية القتل خطأ أو شبهه عمد على العاقلة الا اذا ثبت باقراره أو كان القتل
 في دار الحرب الاسلام في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم فلا قصاص ولا دية
 على قاتله هـ هبة القصاص لغير القاتل لا تجوز لانه لا يجري فيه التملك كذا
 في اجارة الولوالجية اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) لا يجب على المكره
 دية المكره على القتل اذا قتله الا خرد فماعتن نفسه اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه
 (ثم قال) لكل أحد التعرض على من شرع جناح في الطريق ولا يأثمون
 بالسكوت عنه يضمن المباشر وان لم يكن متعمدا فيضمن المحدث اذا طرق المحدث
 ففققا عينا والقصاص اذا ق في حانوته فانهم حانوت جاره لا اعتبار برضى أهل الحلة
 في السكة النافذة حفر بئر في بركة في غيرهم الناس لم يضمن ما وقع فيها اه وقد
 نقلناه هذه المسائل في كتاب الغصب (ثم قال) قطع العجما من عينه وكان
 غير حاذق فعصيت فعليه نصف الدية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال)
 مذهب الاصوليين أن الامام شرط لاستيفاء القصاص كالحدود ومذهب الفقهاء
 الفرق القصاص كالحدود الا في خمس ذكرناها في قاعدة الحد وتدرأ بالشبهات
 اه وقد نقلناه هذه المسئلة والتي قبلها في كتاب الحدود (ثم قال) عفو الولي عن
 القاتل أفضل من القصاص وكذا عفو الجروح وعفو الولي يوجب براءة القاتل
 في الدنيا ولا يبرأ عن قتله كالوارث اذا أبرأ المديون برئ ولا يبرأ عن ظلم المورث
 ومطله اذا قال الجروح قتلني فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا بينة الوارث
 ان فلانا آخر قتله بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا آخر
 جرحه يقبل ككافي شرح المنظومة اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) يصح
 عفو الجروح والوارث قبل موته لا انعقاد السبب لهما ككافي البزاية المحدود تدرأ
 بالشبهات فلا تثبت معها الا في الترجمة فانها تدخل في الحد ومع ان فيها شبهة ككافي

شرح أدب القاضي اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى وكتاب الحمد ودود الله سبحانه
وتعالى أعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب الجنائيات
والقصاص (قال المؤلف في القاعدة الاولى) وأما القصاص فتوقف على قصد
القاتل القتل لكن قالوا لما كان القصد أربابا طنيا أقيمت الآية لمقتله فان قتله
بما يفرق الاجزاء عادة كان عمدا ووجب القصاص فيه والافان قتله بما لا يفرق
الاجزاء عادة لكنه يقتل غالبا فهو شبه عمدا لا قصاص فيه عند الامام الاعظم وأما
الخطأ فان يقصد مباحا فيصيب آدميا كما علم في باب الجنائيات اه من القاعدة
الاولى لانواب الابائية (ثم قال في القاعدة الثانية الامور بمقتضاها في العاشر
في شروط التوبة الاولى الاسلام الى أن قال الثاني التمييز مانصه) ومن فروعه عمدا
المصبي والجنون خطأ ولكنه أهم من كون المصبي مجزأ أولا اه (وقال في قاعدة
الاصل اضافة المحادث الى أقرب أوقانه مانصه) كالجروح اذا لم يزل صاحب
فراس حتى مات بحال به على الجرح ومنها لو كان في يدرجل بعد فقال رجل
فقات عنه وهو في ملك البائع وقال المشتري فقاتها وهو في ملكي فالقول للمشتري
فيأخذ أرضه اه (ثم قال) ونخرج عنه أيضا ما قال العبد لغیره بعد العتق
قطع يديك وأنا عبدك وقال المقر له بل قطعتما وأنت حران القول لا بعد وكذا
لو قال المولى لعمد قد أعتقه قد أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد
فقال المعتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى وكذا لو كيل بالبيع اذا قال
بعث وسلت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل كان القول للوكيل ان كان المبيع
مستهلكا وان كان قائما فالقول قول الموكل وكذا في مسألة الغلة لا يصدق المولى
في الغلة القائمة ومما وافق الاصل ما في النهاية لو أعتق أمته ثم قال لها قطع يديك
وأنت أمتي فقاتت هي بل قطعتما وأنا حرة فالقول لها وكذا في كل شيء أخذته منها
عند أبي حنيفة وأبي يوسف ذكره قبيل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى نظر
دقيق لافرق بينها وفي المجمع من الاقرار ولو أقر حربي أسلم بأخذ المال قبل
الاسلام أو باتلاف خبر بعده أو مسلم بحال حربي في الحرب أو يقطع يده معتقه قبل
العتق فكذبوه في الاسناد أفتي محمد بن عبد الله الضماني في الكل اه وقد نقلناه هذه
العبارات في كتاب الاقرار أيضا (وقال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب مانصه)
وفي اقرار البرازية صيد هذا الانسان عند الشهود فدعى مالكة الضماني وقال

كانت نجسة لوقوع فأرة فالقول للصاب لانهكاره الضمان والشهود يشهدون
على الصاب لاعلى عدم النجاسة وكذلك لو أتلف لحم طواف فطوبى بالضمان
فقال كان ميتة فالتفتها لا يصدق وللشهود أن يشهدوا أنه لحم ذكي بحكم الحال
قال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسألة كتاب الاستحسان وهو لو أن رجلا قتل
رجلا فلما طلب منه القصاص قال كان ارتد أو قتل أبي فقتلته قصاصا أو للردة
لا يسمع فأجاب وقال لانه لو قبل لادى الى فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول كان
القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يسهل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم أهون
حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم يحبس حتى يقرأ ويخلف واكتفى بيمين
واحدة في المال وبخمسين يميناً في الدم اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال
في بحث السبب السابع النقص مانصه) وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب
على الرجال كالجماعة والجمعة والمجاهد والمجزية وتحمل العقل على قول والصحيح
خلافه اهـ (وقال في بحث اذا تعارض مفسدتان روى أعظمهما ضرراً بارتكاب
أخفهما المخرج مانصه) ثم اذا ألقي نفسه في النار فاحترق فعلى المكره القصاص
بخلاف ما لو قال لثلاثة من نفسي من رأس الجبل أو لاقتلك بالسيف فآلقت نفسه
فما فعند أبي حنيفة تجب الدية وهي مسألة القتل بالثقل اهـ وقد نقلنا بقيقته
في كتاب الاكراه (وقال في تنبيه يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام مانصه)
ومنها وجوب نقض حائط مملوك مال الى طريق العامة على مالكه دفعه للضرر
العام اهـ (وقال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه)
ولو جرحه جرحين عمداً أو خطأ أو مضموناً أو متهماً أو مات بهما فلا قصاص اهـ (وقال
في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) ومنها لا كفارة في قتل الجمل اهـ (ثم
قال في القاعدة المذكورة) ومنها انه يورث فتقسم الغرة بين ورثة الجنين اذا
ضربت بطنها فألقته اهـ وقد نقلناه في كتاب الفرائض (وقال أول القاعدة
الخامسة) تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وقد صرحوا به في مواضع
منها في كتاب الصلح في مسألة صلح الامام عن الطاعة المبنية في طريق العامة وصرح
به الامام أبو يوسف في كتاب الخراج في مواضع وصرحوا في كتاب الجنائيات أن
السلطان لا يصح عفو عن قاتل من لا ولي له وانما له القصاص والصلح وعلاه في
الايضاح بأنه نصب ناظراً وليس من النظر للمستحق العفو اهـ وقد نقلنا مصدر

هذه العبارة في كتاب الصلح أيضا (وقال في آخر بحث تصرف القاضى فيما له فعله
 فى أموال التامى والتركات والاقواق مقيدا بالمصلحة فان لم يكن مبيدا عليها لم يصح
 مانصه) ولهذا امر حوا بأن الحائط اذا مال الى الطريق فاشهد واحد على مالكه
 ثم أبرأه القاضى لم يصح كفى التهذيب وكذا لا يصح تأجيل القاضى لان الحق ليس
 له كذا فى جامع الفصولين اهـ (قال فى القاعدة السادسة المحدود تدبر بالشبهات
 وهو حديث رواه الاسيوطى مانصه) * تنبيه * القصاص كالمحدود فى الدفع
 بالشبهة فلا يثبت الا بما يثبت به المحدود ومما فرغ عليه انه لو ذبح نائما فقال
 ذبحته وهو ميت فلا قصاص وموجب الدية كفى العمدة ومنه لوجن القاتل
 بعد الحكم عليه بالقصاص فانه ينقلب دية ولا قصاص يقتل من قال اقتلنى فقتله
 واختلف فى وجوب الدية والاصح عدمه ولا قصاص اذا قال اقتل عبدى أو أختى
 أو ابنى أو ابنتى لكن لا شئ فى العبد وتجب الدية فى غيره واستثنى فى خزنة المفتين
 ما اذا قال اقتل ابني وهو صغير فانه يجب القصاص وتماهه فى البرازية وينبغى
 أن لا قصاص يقتل من لا يعلم انه محقون الدم على التأيد أولا وفى الخمانية ثلاثة
 قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا بعد التوبة أن الولي عفا عنا قال الحسن لا تقبل شهادتهم
 الآن يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد فى هذا الوجه قال أبو يوسف
 تقبل فى حق الواحد وقال الحسن تقبل فى حق الكل اهـ وكتبنا مسئلة العفو
 فى شرح الكنز من الدعوى عند قوله وقيل لمخصمه اعطه كفيلا فليراجع وكتبنا
 فى الفوائد أن القصاص كالمحدود الا فى سبع مسائل الاولى يجوز القضاء بعلمه
 فى القصاص دون المحدود كفى الخلاصة الثانية المحدود لا تورث والقصاص
 يورث اهـ وقد نقلنا هذه المسئلة فى كتاب الفرائض (ثم قال)
 الثالثة لا يصح العفو فى المحدود ولو كان حدا القذف بخلاف القصاص الرابعة
 التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف المحدود سوى حدا القذف الخامسة
 يثبت بالاشارة والكتابة من الاخرس بخلاف المحدود كما فى الهداية من
 مسائل شتى السادسة لا تجوز الشفاعة فى المحدود وتجاوز فى القصاص
 السابعة المحدود سوى حدا القذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف القصاص فانه
 لا بد فيه من الدعوى والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ وقد نقلنا ذلك فى كتاب المحدود
 أيضا (ثم قال) ومن الجائز ان الشافعية شرطوا فى الشبهة ان تكون

قوية قالوا فلو قتل مسلم ذميا فقتله ولي الذمي فانه يقتل به وان كان موافقا لراى أبي حنيفة اه وقد نقلنا ذلك أيضا في كتاب الحدود (يقول جامعه) وقوله فانه يقتل به صوابه فانه لا يقتل به (وقال في القاعدة السابعة) المحر لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالغصب ولو صيبا فلو غصب صيبا فمات في يده فجأة أو بجمي لم يضمن ولا يرد مالومات بصاعقة أو نهنشة حية أو بئق له الى أرض مسبعة أو الى مكان الصواق أو الى مكان تغلب فيه الحمى والامراض فان ديت به على عاقلة الغاصب لانه ضمان اتلاف لا ضمان غصب والمحر يضمن بالاتلاف والعبد يضمن بهما والمكاتب كالمحر لا يضمن بالغصب ولو صغيرا وتماه في شرح الزيلعي قبيل باب القسامة اه (ثم قال) وأم الولد كالمحر ولم أر الا أن حكم ما اذا وطئ حرة بشبهة فاجباها وماتت بالولادة وينبغي عدم وجوب ديتها بخلاف ما اذا كانت أمة ومن فروع القسامة لو طأ وعته حرة على الزنا فلا مهر لها كفى المخانية ولو كان الواطئ صيبا فلا حد ولا مهر وهذا مما يقال لناوطه خلا عن العقر والعقب بخلاف ما اذا طأ وعته أمة لسكون المهر حق السيد اه وقد نقلناه - ذه في كتاب الحدود أيضا (وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر خالبا مانصه) ومن زنى بأمة فقتلها زمه الحد والقيمة لا اختلافه - ما ولو زنى بحرة فقتلها وجب الحد مع الدية اه وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب الحدود فراجع (ثم قال) وأما الجنانية اذا تعدت بقطع عضوه ثم قتله فانها لا تدخل فيها الا اذا كانا خطئين على واحد ولم يقتلها - ما به وصورها ستة عشر لانه اذا قطع ثم قتل فاما ان يكونا عمدين أو خطئين أو أحدهما عمدا والاخر خطأ وكل من الاربعة اما على واحد أو اثنين وكل من الثمانية اما ان يكون الثاني قبل البرء أو بعده وقد أوضحناه في شرح المنار في بحث الاداء والقضاء اه (وقال في القاعدة العاشرة الخراج بالضمنان مانصه) قال السيوطي خرج عن هذا الاصل مسألة وهي مالو أعتقت المرأة عبدا فان ولاده يكون لابنها ولو جنى جنابة خطأ فالعقل على عصبتها دونه وقد يجيئ مثله في بعض العصابات يعقل ولا يرث اه وأما من قول مشايخنا فيها كذلك قال في الهداية وكذا الولاء لابن المعتقة حتى يرثها هو دون أخيها لان جنابة المعتق على أخيها لانه قوم أيها وجنابته كجنابته اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب

الى ساكت قول مانصه) ولو سكت عن وطه أمته لم يسقط المهر وكذا عن قطع
عضوه أخذ من سكوته عند اتلاف ماله اه وقد نقلنا في كتاب النكاح
وكتاب الغصب (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استجمل بالشي قبل أوانه
عوقب بجرمانه) ومن فروعها حرمان القاتل مورثه عن الارث اه وقد نقلنا
ذلك في كتاب الفرائض أيضا (ثم قال) ونخرج عنها مسائل الاولى لو قتلت أم الولد
سيدها عقت ولم تحرم الثانية لو قتل المدرس سيده عتق ولكنه يسحق في جميع
قيمه لانه لا وصية لقاتل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب العتق أيضا (ثم قال) الثالثة
لو قتل صاحب الدين المدينون حل دينه اه وقد نقلنا أيضا ذلك في كتاب المداينات
(وقال في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه)
ولاولي الخاص استيفاء القصاص والصلح والعفو مجانا والا امام لا يملك العفو ولا
يعارضه ما قال في السكز ولا ب المعتوه التودد والصلح لا العفو يقتل وليه لانه فيما
اذا قتل ولي المعتوه كآبنه قال في السكز والقاضي كالأب والوصي يصلح فقط أى فلا
يقتل ولا يفقوا اه (وقال في القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر
كله مانصه) ومنها العفو عن القصاص اذا عفا عن بعض القاتل كان عفوا عن
كله وكذا اذا عفا عن بعض الاولياء سقط كله وان انقلب نصيب السابقين مالا اه
(وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى
المباشر) فلا ضمان على حافر البئر تعدا بما تاف بالقائه غيره اه (ثم قال) ولا ضمان على
من دفع الى صبي سكين أو سلاحا ليسكه له فقتل به نفسه اه (ثم قال) ونخرج عنها
مسائل الى ان قال السادس لو دفع الى صبي سكين ليسكه له فوقعت عليه فجرحته
كان على الدافع الضمان (فائدة) في حفر البئر قال الولي سقط وقال المحافر أسقط
نفسه فالقول للمحافر كذا في التوضيح (تكميل) يضاف الحكم الى حفر البئر وشق
الزق وقطع جبل القنديل وفاقا وفتح باب القفص على قول محمد وعندهما الا ضمان
كحل قيد العبد وتماه في شربه على النار اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب
أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام النامي والجاهل مانصه) وفي وكالة
الولو المجزية اذا عفا عن الورثة عن القاتل عمدا ثم قتله الباقي ان علم ان عنو
البعض يسقط القصاص اقتص منه والا لا لأن هذا مما يشكل على الناس
اه (وقال في أحكام الصبيان مانصه) فلا تكليف عليه في شيء من العبادات

حتى الزكاة عندنا ولا بشئ من المنهيات فلا حد عليه لو فعل أسبابها ولا قصاص عليه
وعنده خطاها (ثم قال) ولا يداوى الاباذن وليه اه وقد قتلناها في الغصب
أيضا (ثم قال) ولا يدخل الصبي في القسامة والعاقلة وان وجد قتل في داره
فالدية على عاقلة كفي الصغرى اه (ثم قال) ولا يضمن الصبي بالغصب فلو
غصب صبياهات عنده لم يضمنه الا اذا نقله الى مسبعة أو مكان الوباء أو المحمي
وقد سئلت عن من أخذ ابن انسان صغيرا وأخرجه من البلد هل يلزمه احضاره
الى أبيه فأجبت بما في الخانية رجل غصب صبي احراف غاب الصبي عن يده فان
الغاصب يحبس حتى يجي بالصبي أو يعلم انه مات اه ولو خدعه حتى أخذه برضاه
لم يفهم بما في الخانية لانه ما غصبه لانه لاخذقهر وفي الملتقط من النكاح وعن
محمد بن خديع بنت رجل أو امرأته وأخرجها من منزلها قال أحبسها أبدا حتى يأتي
بها أو يعلم موتها اه ولو قطع مرف صبي لم تعلم صحتها فغيبه حكومة عدل لادية
ولو دفع سكيننا الى صبي فقتل نفسه لم يضمن الدافع وان قتل غيره فالدية على عاقلة
الصبي ويرجعون بها على الدافع وإذا لو أمر صبي بقتل انسان فقتله ولو أمر صبي
بالوقوع من شجرة فوقع ضمن دية ولو أمره في حاجة فعطب ضمنه وكذا لو أمره
بصمود شجرة لينقض ثمرها فوقع وكذا لو أمره بكسر الحطب كذا في الخانية
وفيها أيضا صبي ابن تسع سنين سقط من سطح أو غرق في ماء قال بعضهم لا شئ على
الوالدين لانه ممن يحفظ نفسه وان كان لا يعقل أو كان أصغر سنا قالوا يكون على
الوالدين أو على من كان الصبي في حجره الكفارة لترك الحفظ وقال بعضهم ليس
على الوالدين شئ الا الاستغفار وهو الصحيح الا ان يسقط من يديه فعليه الكفارة
ولو حمل صبي على دابة وقال امسكها لي وهي واقفة فسقط ومات كان على عاقلة
الذي حمله الدية مطلقا وان سير الصبي الدابة فوطئت انسانا فقتلته فالدية على
عاقلة الصبي الا ان يكون الصبي لا يستمسك عليها فدر ولو كان الرجل راكبا فحمل
صبيامعه فقتلت الدابة انسانا فان كان الصبي لا يستمسك عليها فالدية على عاقلة
الرجل فقط والا فعلى عاقلة اه (ثم قال) وفي الملتقط زوج ابنته من رجل وذهبت
ولا يدري لا يميز زوجها على الطالب اه (ثم قال في أحكام العبيد مانصه) ولا
يجوز كونه شاهدا الى أن قال ولا وليا في نكاح أو قوداه (وقال في أحكام العبيد
أيضا) وكذا اقراره بجنابة موجبة للدفع أو الفداء غير صحيح بخلافه بحد أو قود

١٥ وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجر (ثم قال) ولادية في قتله وقيته قائمة مقامها
 كالأوبعض ولا تبلغها ولا عاقلة له ولا هو منهم ١٥ (ثم قال) وجنابته معلقة برقبته
 كديته ١٥ (ثم قال) ويدفع في جنابته ان لم يفده سيده ١٥ (ثم قال) ولا قصاص
 بينه وبين المحرف في الاطراف بخلاف النفس وتجب الحكومة بحلق تحتها ١٥
 (ثم قال) ولا يدخل في القسامة ١٥ (ثم قال) ويضمن بالغصب بخلاف المحر
 ولو صغيرا ١٥ وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في أحكام الاعى مانصه) ولادية
 في عينه وانما الواجب الحكومة ١٥ (وقال فيما يقبل الاسقاط من الحقوق
 مانصه) ومنها حق القصاص يسقط بالعفو ١٥ (وقال في بحث النائم كالمستيقظ
 في بعض المسائل مانصه) التاسعة الاب اذا نام تحت جدار فوقع الابن عليه من سطح
 وهو نائم فمات الاب يحرم عن الميراث على قول البعض وهو الصحيح العاشرة من
 رفع النائم ووضعته تحت جدار فسقط عليه الجدار ومات لا يلزمه الضمان ١٥
 وقد نقلناه في الغصب ايضا (وقال في أحكام المختني مانصه) ولا قصاص على قاطع
 يده ولو عهدا ولو كان القاطع امرأة ولا تقطع يده اذا قطع يد غيره عهدا وعلى عاقلة
 ارشها ١٥ (ثم قال) واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة ويوقف الباقي الى التبيين
 وكذا فيمادون النفس ١٥ (وقال في أحكام الانثى مانصه) وهي على النصف
 من الرجل في الارث والشهادة والدية نفسها وبعضها ١٥ (ثم قال) وتجب الدية
 بقطع نديها او حلتها بخلافه من الرجال فالحكومة ولا قصاص بقطع طرفها
 بخلافه ولا قسامة عليها ولا تدخل مع العاقلة فلا شيء عليهما من الدية لوقتات خطأ
 بخلاف الرجال فان القاتل كاحدهما ١٥ (وقال في أحكام الذمي) تنبيه الاسلام
 يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الاذمين كالقصاص ١٥ (ثم قال)
 والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت مللهم ١٥ (ثم قال) تنبيه آخره
 اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المناكحة والنفقة وفي الدية
 وشاركهم الجوس في الجزية والدية دون الاخرين واسـتوى أهل الذمة فيما
 ذكر ويقتل المسلم بالذمي ودية المسلم والكافر سواء ولا يقتل المسلم والذمي بمسأمن
 ١٥ وقد نقلناه في أبوابها من كتاب النكاح وغيره (وقال في أحكام المجنى) ومنها
 لا يجوز قتل المجنى بغير حق كالانمى قال الزيلعي قالوا ينبغي ان لا تقتل الحبة البيضاء
 التي تمشى مستوية لانها من الحبان لقوله عليه الصلاة والسلام اقتلوا اذا الطفتين

ولا يترى واياكم والحجة البيضاء فانها من الجن وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكل
لانه عليه الصلاة والسلام عاهد الجن أن لا يدخلوا بيوت أمته ولا يظهر وأنفسهم
فاذا خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حمة لهم والاولى هو الانذار والاعذار فيقال لها
ارجعي باذن الله وخلي طريقي المسلمين فان أبت قتلها والانذار انما يكون خارج
الصلاة اه وقد روى ابن أبي الدنيا أن عائشة رأت في بيتها حية فأمرت بقتلها
فقتلت فأثبت في تلك الليلة فقبل لها انها من النفر الذين استمعوا الوحي من النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم فارسات الى الجن فابتغ لها أردهم ورأسا فاعتقتهم
ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه وفيه فلما أصبحت أمرت باثني عشر ألف درهم
ففرقت على المساكين اه (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتختص الاصول
بأحكام الى أن قال ومنها لا يقتل الاصل بفرعه ويقتل الفرع بأصله اه (ثم قال)
ومنها الوروث على أبيه قصاصا سقط اه (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام الى
أن قال ومنها جواز نكاح الابن الاصل بفرعه والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام
والاجداد والجدات كذلك ولم أره الا سن اه وقد نقلناه في كتاب الحدود والتعزير
وفي كتاب المحظرات ايضا (ثم قال) واختص الاب والجد بأحكام الى أن قال وفي الملتقط
من النكاح لو ضرب المهر لم يولد باذن الاب فهو لك لم يغرم الا أن يضرب ضربا
لا يضرب مثله ولو ضرب باذن الام غرم المدية اذا هلك والمجد كالأب عند فقده الا في
اثنتي عشرة مسألة ذكرناها في الفوائد من كتاب الفرائض وذكرنا ما خالف فيها المجد
الصحيح الفاسد اه (ثم قال) فائدة * يترتب على النسب اثني عشر حكما الى أن قال
وتحمل المدية اه (ثم قال) وسقوط القصاص اه (وقال في أحكام الاشارة مانصه)
الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء ممن يبيع واجارة وهبة
ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وبراء واقرار وقصاص الا في الحدود ولو حد قذف
وهذا ما خالف فيه الحدود والقصاص وفي رواية ان القصاص كالمحدود ههنا فلا
يثبت بالاشارة ونكاحه في الهداية وقد اقتصر في الهداية وغيره على استثناء الحدود
اه وقد نقلنا بقية في مسائل شتى ونقلناه في كتاب الحدود (وقال في بحث القول
في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعاوضات المسالية الى أن
قال وودية القتل يملكها أولا ثم تنتقل الى الورثة ومنها الغرة يملكها الجنين فتورث
عنه اه وقد نقلناه في كتاب الفرائض (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان

شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال وأروش الجنايات اه (ثم قال)
 السابعة دية القتل تثبت للقتول ابتداء ثم تنتقل الى الورثة فهي كسائر أمواله
 فتقضى منه دينونه وتنفذ وصاياه ولو أوصى بثالث ماله دخلت وعندنا القصاص بدل
 عنها فيورث كسائر أمواله ولهذا لو انقلب مالا تقضى به دينونه وتنفذ وصاياه ذكره
 الزيلعي في باب القصاص فيما دون النفس وفمرت على ذلك ولم أر من فرعه لوقال
 اقتلني فقتله وقلنا لا قصاص باتفاق الروايات عن الامام فلا دية أيضا لانها تثبت
 للقتول وقد أذن في قتله وهو واحد الروايتين وينبغي ترجيحها لما ذكرنا ثم رأيت
 في البرازية ان الاصح عدم وجوبها فظهر ما رجحته به بحثنا ثم حاشا نقلنا لله الحمد
 ولو جنى المرحون على وارث السيد لم أره الا أن مقتضى ثبوتها للجاني عليه ابتداء
 أن يكون المحكم حيا فالما لو جنى على المرحون اه وقد نقلناه في كتاب الرهن
 وفي كتاب الفرائض وفي كتاب الوصية (ثم قال) الثانية عشر المالك الملاءمين
 والمنفعة معا وهو الغالب أول العين فقط أو المنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة ابدأ
 ورقبته لا وارث وليس له شيء من منافعها ومنفعته للموصى له فاذا مات الموصى له
 عادت المنفعة للمالك الى أن قال ولو جنى العبد الفداء على الخدم فان مات
 رجع ورثته بالفداء على صاحب الرقبة فان أبي بيع العبد وان أبي الخدم فان مات
 الفداء فداه المالك أو دفعه وبطلت الوصية وارثي الجناية عليه للمالك كما هو
 له وكسبه ان لم تنقصه الخدمة فان نقصته اشترى بالارث خادم ان بلغ والا يبيع
 الاول وضم الى الارث واشترى به خادم ولا قصاص على قاتله عمدا ما لم يمت معا على
 قتله فان اختلفا ضمن القاتل قيمته فيشتري بها آخر الى أن قال بخلاف ما اذا قتل
 خطأ وأخذت قيمته يشتري بها عبد أو بنت قل حقه فيه من غير تجديد كالوقف اذا
 استبدل انتقل الوقف الى بدله ذكره قاضيان من الوقف وكما مدبر اذا قتل خطأ
 يشتري بقيته عبد ويكون مدبر من غير تدبير الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصايا
 فراجع (وقال في بحث القول في الدين مانصه) «فوائد» الاولى ليس في الشرع
 دين لا يكون الا حالا الاراس مال السلم الى أن قال وليس فيه دين لا يكون
 الا مؤجلا لا الدية والمسلم فيه اه وقد نقلنا بقيته في كتاب اليسوع وكتاب المداينات
 (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) التاسع الدية لا يمنع وجوبها
 اه (وقال في بحث ما يثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت مانصه) وما يكون الصوم

مشروطا بعساره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم
 التمتع والقران فيفريق فيه بينهما أى بين الغنى والفقر فلا اعتبار لا عساره وقت
 التكفير بالصوم اه وقد نقلناه في كتاب الصوم والحج والطلاق (وقال
 في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الديون مانصه) ولم أر الا أن ما اذا
 اجتمع قتل القصاص والردة والزنا وينبغي تقديم القصاص قطعا لحق العبد اه
 وقد نقلنا بقيته في كتاب الحدود وفراجه (وقال في بحث القول في ثمن المثل
 مانصه) ومنها العبد المجنى عليه تعتبر قيمته يوم الحناية ومنها العبد اذا جنى
 فاعتقه السيد غير عالم بها وقلنا يضمن الأقل من قيمته ومن ارشده هل يعتبر
 يوم الحناية أو قيمته يوم اعتاقه اه (ثم قال) ومنها ضمان جنين الامه قالوا لو كان
 ذكرا وجب على الضارب نصف عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو كان انثى كذا
 في الكنز وفي الحناية وهما في القدر سواء وظاهر كلامهم اعتبارها يوم وضعه اه
 (وقال في أحكام المحرم مانصه) ولا يقتل ولا يقطع من فعل موجبها خارجها والتجاء
 اليه اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الحج وفي كتاب الحدود والسرقة (ثم قال) وهو مساو
 لغيره عندنا في اللقطة والدية على القاتل فيه خطأ اه وقد نقلنا بقيته في كتاب
 الحج (وقال في آخوف الفرق والجمع في فائدة تعلم العلم يكون فرض عين مانصه)
 وكذا النكاح يدخله الاحكام الخمسة وكذا الطلاق وكذا القتل اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح (ثم قال بعد ذلك) * فائدة * اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه الى ان
 قال وقالوا قال بعتك دمي بألف فقتله وجب القصاص كما في خزانة المفتين ولا يعتبر
 ما في ضمنه من الاذن بقتله فانه لو قال اقتلني فقتله لا قصاص عليه لبطلانه فبطل
 ما في ضمنه اه (ثم قال في فن الالغاز مانصه) * الحنايات * أى جان اذا مات المجنى
 عليه فعليه نصف الدية واذا عاش فالدية فقل المحتان اذا قطع حشفة الصبي خطأ
 باذن ابيه أى رجل لو قطع أذن انسان وجب عليه خمسمائة دينار وان قطع رأسه
 فعليه خمسون ديناراً فقل اذا خرج رأس الولد فقطع انسان أذنه ولم يمت فعليه ديتها
 وان قطع رأسه فعليه الغرة أى شئ في الانسان يجب باتلافه دية وثلاثة أخماسها
 فقل الاسنان اه (وقال أخوال المؤلف في تكملته لافن السادس فن الفروق
 مانصه) * كتاب الحدود * حد الزنا والشرب والسرقة يبطل بالتقدم وحد القذف
 والقصاص لا والفرق ان حد القذف والقصاص يتوقف على الدهوى فيحمل

التاخير في الشهادة على عدم الدعوى بخلاف التأخير فيما عدا السرقة فانه يحمل
 على ضغينة حملته على الشهادة لعدم توقفهما عليها وخذ السرقة وان توقف عليها
 لكن ضمننا المال لانه بتأخير الدعوى بعد تخيره تارك للحسبة ففكنت التهمة
 في الدعوى اه وقد نلناه في كتاب الحدود (ثم قال) اقر عند القاضي أربع
 مرات بالزنا فأمر برجمه فقرأ وأنكر يقبل اقراره وينفقه قراره بخلاف ما لو أقر
 بسرقة أو قذف أو قصاص والفرق ان الاول يحض حق الله تعالى لغيري فيه
 الفضل ولا كذلك غيره اه وقد نلنا بيقينه في كتاب الحدود (وقال أخو المؤلف
 في التكملة المذكورة مانصه) * كتاب السير * مسلم قطعت يده محمد اثم ارتد ثم
 مات على ردة أو لحق بدار الحرب ثم جاء مسلما فأت من ذلك فعلى القاطع نصف
 الدية لورثته فان لم يلحق ثم أسلم ثم مات فعليه دية كاملة وقال محمد وزفر نصف الدية
 في جميعها لان اعتراض الردة أو جب اه دار الجناية فاذا أسلم لا يعود الضمان
 والفرق لما ان الجناية وقعت في محل معصوم ولا كذلك اذا لم يعد اه وقد
 نقنناه في كتاب المجاهد (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب الغصب
 مانصه) عض ذراع غيره فجذب يده فمقطت اسنان العاض وذهب لحم ذراعه
 فدية الاسنان هدر ويضمن ارض الذراع ولو جلس على ثوب رجل وهو لا يعلم
 فقسام فأنشئ ثوبه ضمن الشاق النصف اه وقد نلنا بيقينه في كتاب الغصب
 فراجع (ثم قال) * كتاب الجنايات * لا تقطع يد العبد وتقطع يد المرأة بيد
 المرأة والفرق ان بدل يدها لا يختلف وبدل يد العبد يختلف لان الواجب نصف
 قيمته وهي مختلفة أقتل أبي فقتله تجب الدية ولو قال اقطع يده فقطعها يجب
 القصاص والفرق ان الحق للابن في استيفاء القصاص والدية فيصير ذلك شبهة في
 استقاط القصاص فأما الامر بالقطع فالمستوفى الاب ولم يوجد منه اباحة فيجب
 القصاص قطع يده لم فارتد ومات من القطع أو لحق بدار الحرب ثم عاد واسلم
 ومات من ذلك فعلى القاطع نصف الدية ولو لم يلحق حتى أسلم ومات تجب دية كاملة
 والفرق انه بالقضاء بالشاق انما طعت المراية الى اليد فوجب نصف الدية
 بالاسلام واذ لم يلحق لم يقطع فصارك انه لم يرزل مسلما حتى مات اه وقد نلناه في
 كتاب المجاهد (ثم قال) رمى عبد فاعنته المولى ثم أصابه سهم فعليه قيمته للمولى
 عندهما ولو لم يعتقه فعليه القصاص والفرق ان الاعتاق قاطع للسراية بخلاف

ما اذا لم يعتقه قطع المحشفة خطأ وجب كل الدية والقصاص في العمد ولو قطع الذك
 كله عمد اتجب الدية فقط والفرق انه عند قطع المحشفة يمكن استيفاء القصاص
 وعند قطع الكل لا يمكن لان الذكر يتشج قطع يميني رجلين عمد اقتص
 لاحدهما كان للآخر دية اليد ولو قتلهما فقتل بأحدهما فلا شيء للآخر
 والفرق ان الاطراف يملك بها ممتلك الاموال واستيفاء أحدهما للمالين لا يمنع
 استيفاء الآخر فأما النفس فواحدة وفي استيفاء المحقين تضاييق فنع استيفاء
 للآخر ضربه بابر فقات لا يقتصر ولو ضربه بمسلة يقتص والفرق يتنى على
 النظار لان الموت من غرزالابرة نادر بخلاف المسلة اصطد ما فاتا فلا شيء عليهما
 ان وقع اعلى وجههما وان على قفاهما فعلى عاقلة كل واحد دية صاحبه ولو وقع
 أحدهما على قفاه والاخر على وجهه فدية الذي وقع على وجهه هدر والفرق
 ان الذي سقط على وجهه سقط بفعل نفسه بخلاف ما اذا سقط على قفاه لانه سقط
 بفعل صاحبه اه (وقال المؤلف في الفن الثاني اول كتاب الحج مانصه) ضمان
 الفعل يشهد بتعدد الفاعل وضمان المحل لا فلو اشترك محرمان في قتل صيده تعدد
 الجزاء ولو خالا لان في قتل صيد الحرم لا كضمان حقوق العباد اه (وقال
 في كتاب النكاح مانصه) ما ثبت جماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل
 الى ان قال الثانية القصاص الموروث يثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال
 الامام للوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كانوا بالغين فان
 المحاضر لا يملكه في غيبة الآخر اتفاقا لاحتمال العفو الثالثة ولاية المطالبة
 بازالة الضرر العام عن طريق المسلمين يثبت لكل من له حق المرور على الكمال اه
 (ثم قال في كتاب النكاح مانصه) المولى لا يستوجب على عبده ديناً فلامهر
 ان زوج عبده من أمته ولا ضمان عليه باتلاف مال سيده ولو قتل العبد سيده وله
 ابنان فعفا أحدهما سقط القصاص ولم يجيب شيء لغير العافي عند الامام اه (ثم
 قال في كتاب النكاح مانصه) ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فهو ربت
 ولا تدرى لا يلزم الزوج طلبها كذا في المتن اه (ثم قال ايضا في كتاب النكاح)
 يجبس من خدع بنت رجل أو امرأته وأخرجها من بيته الى أن يأتي بها أو يعلم
 بموتها كذا في المتن اه وقد دقنا في كتاب الغصب وفي كتاب الكفالة
 (وقال في كتاب العلق مانصه) ولد الملاءنة لا يتنفي نسبته في جميع الاحكام من

الشهادة والزكاة والقصاص اه (وقال في كتاب العتق مانصه) معتق البعض
 كالمكاتب الا في ثلاث الى أن قال الثالثة اذا قتل ولم يترك وفاء لم يجب القصاص
 بخلاف المكاتب اذا قتل عن غير وفاء فان القصاص واجب ذكره الزيلعي
 في الجنائيات اه (ثم قال في كتاب العتق أيضا مانصه) والتوأمان كالولد الواحد
 فالثاني تبع للاول في أحكامه الى أن قال الا في مسألتين الاولى من جنسيات
 المبسوط لوضرب بطن امرأة فالقت جنينين فخرج أحدهما قبل موته والاخر
 بعد موته وهما ميتان ففي الاول غرة فقط اه (وقال في كتاب العتق مانصه)
 المدبر اذا خرج من الثلث فانه لاسعاية عليه الا اذا كان السيد سفيها وقت التدبير
 فانه يسعي في قيمته مدبرا كما في الخسائية من الحجر وفيها اذا قتل سيده كما في شرحنا
 اه وقد نقلناه في كتاب الحجر (ثم قال) المدبر في زمن سعايته كالمكاتب عنده
 فلا تقبل شهادته لمولاه كما في النزارية من العتق في المرض وجنانيته جنانية المكاتب
 كما في السكافي وقرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسعي وعندهما حرميون في
 الكل اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الشهادات (وقال في كتاب
 الحدود ومانصه) مسلم دخل دارا للحرب وارتكب ما يوجب الحد والعوبة ثم رجع
 اليها لم يؤاخذ به الا في القتل فحبس الديعة في ماله عمدا أو خطأ اه (وقال أيضا
 في كتاب الحدود ومانصه) رجل خدع امرأة انسان وأخرجها وزوجها من غيره
 أو صغيرة يحبس الى أن يحدث توبة أو يموت لانه ساع في الارض بالفساد كذا
 في قضاء الولوالجية اه وقد نقلناه في العصب (وقال أول كتاب البيوع في بحث الحمل
 مانصه) ولا يتبع أمته في الجنائيات فلا يدفع معها الى وليها اه (ثم قال) ولا في حق
 وجوب القصاص على الام ولا في وجوب الحد عليها فلا تقتل ولا تحدا لا بعد وضعها
 اه (ثم قال) ويرث ويرث فان ما يجب فيه من الغرة يكون موروثا بين ورثته اه
 وقد نقلناه في كتاب الفرائض (ثم قال في كتاب البيوع أيضا مانصه) المحقوق المجردة
 لا يجوز الا عياض عنها الى أن قال وخرج عنها حق القصاص وملك النكاح
 وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزيلعي في الشفعة اه وقد نقلناه
 في كتاب الطلاق وفي كتاب العتق (وقال في كتاب السكفالة مانصه) التأخير عن
 الاصيل تأخير عن السكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل المد بمال ثم كفله
 انسان ثم هجر المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل

الاتن كذا في الخانية اه وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب الصلح (وقال
 ايضا في كتاب الكفالة مانصه) الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا
 الطريق فانه آمن فسلطه فأخذه الاصوص أو كل هذا الطعام فانه ليس بمسموم
 فأكله فمات لا ضمان اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) يقبل قول العدل في
 أحد عشر موضعا الى ان قال وفي تقدير ارش المتلف اه (ثم قال فيه ايضا)
 الناس أحرار بلا بيان الا في الشهادة والقصاص والمحدود والدية اه وقد نقلناه
 في كتاب المحدود (وقال فيه ايضا) القاضي اذا قضى في مجتهديه نفذ قضاؤه الا في
 مسائل الى ان قال أو في قسامة يقتل اه (ثم قال) أو بطلان عفو المرأة عن
 القود اه (ثم قال) أو قسامة عن أهل المحلة بتلف مال اه (وقال في كتاب القضاء
 مانصه) لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في مسألة القتال اذا شهد بعفو وولي
 المقتول وصورته في شهادات الخانية ثلاثة قتلوا رجلا همدا ثم شهدوا بعد التوبة
 ان الولي عفا عنا قال المحسن لا تقبل شهادتهم الا ان يقول ائنان منهم عفا عنا
 وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وقال المحسن
 تقبل في حق الكل اه (ثم قال فيه ايضا مانصه) وفي جنائيات البزازية شهدوا
 على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات يحكم به وان لم يشهدوا انه
 مات من جراحته لانهم لا علم لهم به وكذا لا يشترط في الحائظ المسائل ان يقولوا مات
 من سقوطه لان اضافة الاحكام الى السبب الظاهر لازم الى سبب يتوهم الاتري
 انه لا يحب القسامة في ميت بمحلة على رقبته حية ملتوية اه (وقال في كتاب
 الاقرار مانصه) وفي جنائيات البزازية ذكر بكرأشهم المجرور ان فلانا لم يكن
 جرحه ومات المجرور منه ان كان جرحه معروفا عند المحاكم والناس لا يصح
 اشهادهم وان لم يكن معروفا عند المحاكم والناس يصح اشهادهم لاحتمال الصدق
 فان برهن الوارث في هذه الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه لم يقبل لان
 القصاص حق الميت الى آخره اه (وقال فيه ايضا) اذا تعدد الاقرار بموضعين
 يلزمه الشيطان الا في الاقرار بالقتل لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان
 وكان له ابنان وكذا في العبد وكذا في التزويج وكذا في الاقرار بالجراحة فهي
 ثلاثة كما في اقرار منية المفتي اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب
 الصلح مانصه) اذا استحق المصلح عليه رجوع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل

النقص فانه يرجع بقيته كالكصاص والعق والنكاح والمخاع اه (وقال في
 كتاب المحرمات) الصبي المحجور عليه مؤاخذ بأفعاله فيضمن ما أتلفه من المال
 وإذا قتل فالدية على عاقلة المخ اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الامانات وكتاب الغصب
 (وقال في كتاب الشفعة) المعلوم لا يؤخر لاهوم فلو قطع يميني رجلين فحضر
 احدهما اقتص له ولالاخر نصف الدية ولو حضر احد الشفعين قضى له بكاهما
 كذا في جنائيات شرح المجمع اه (وقال فيه أيضا) وفي جنائيات الملتقط وعن أبي
 حنيفة أشياء على عدد الرأس والعقل والشفعة وأجرة القسام والطريق إذا
 اختلفت وفيه اه وقد نقلناه في كتاب القسمة (وقال في كتاب القسمة يجوز بناء
 المسجد في الطريق العام ان كان واسعا لا يضر وكذا لاهل المحلة ان يدخلوا شيئا
 من الطريق في محلاتهم وفي دورهم ان لم يضر وله بناء طلة في هوا الطريق ان لم يضر
 لكن اذا خوصم قبل البناء منع منه وبعده هدم اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الوقف
 (وقال في كتاب القسمة) له التصرف في ملكه وان تأذى جاره في ظاهر الرواية وله
 ان يجعل فيهما تنورا وجاما ولا يضمن ما أتلف به اه (وقال في كتاب الاكرام)
 اكره بالقتل على القطع لم يسعه اه (ثم قال فيه) اكره على العفو عن دم العمد
 لم يضمن المكره اه (وقال في كتاب الغصب ما نصه) الاثر لا يضمن بالامر الا في خمسة
 الاولى اذا كان الاثر ساطنا الثانية اذا كان مولى للأمر الثالثة اذا كان
 المأمور عبد الغير كأمه عبد الغير بالابق أو يقتل نفسه فان الاثر يضمن الا اذا
 أمره بالتلاف مال سيده فلا ضمان على الاثر بخلاف مال غير سيده فان المضمن الذي
 يغرمه المولى يرجع به على الاثر الرابعة اذا كان المأمور صديقا كما اذا أمر صديقا
 بالتلاف مال الغير وأتلفه ضمن الصبي ويرجع به على الاثر الخامسة اذا أمره بمحقر
 باب في حائط الغير ففعل فالضمان على المحقر ويرجع به على الاثر وتماه في
 جامع الفصولين وزدت اذا أمر الاب ابنه كما في القنية اه وقد نقلناه في كتاب
 الغصب (وقال في كتاب الغصب أيضا) المباشر ضامن وان لم يتعمد والتسبب
 لا اذا كان متعمدا فلورعى سهمه من ملكه فأصاب انسا ضمن ولو حفر بئرا
 في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه اه (وقال فيه أيضا)
 عثر في زق انسان وضعه في الطريق ضمنه الا اذا رضعه الغير ضرورة اه (وقال
 في كتاب الوصايا) المعتق في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعيته فلو أعتق عبده

فيه فقتل مولاه خطأ فعليه قيمتان بسعي فيهما واحدة للاعتاق فيه لكونه وصية
ولا وصية للقاتل والاخرى وهي الاقل من قيمته ومن دية المقتول لجنايته كالمكاتب
اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن السعاية لم تقبل كافي شهادات الصغرى والمدير بعد
موت مولاه كالمعتق في زمن المرض فلو قتل في زمان سعايته خطأ كان عليه الاقل
وعندهما الدية على عاقبته وهي من جنائيات المجمع وصرح ايضا في الكافي
قبيل القسامة بأن المدير في زمن سعايته كالمكاتب عنده وحمديون عندهما
وكذا الوما وتترك مدير الامال له غيره فقتل هذا المدير جلا خطا فعليه ان يسعي
في قيمته لولي القتل عنده كالمكاتب وعندهما عليه الدية اه وعلى هذا ليس
للمدبرة تزويج نفسها من سعايتها لان الكتابة لا تزوج نفسها وعندهما هذا
لانها حرة وقد اقيمت به اه وقد قلنا بعضه في كتاب النكاح وكتاب الشهادات
وقد نقضناه ايضا في كتاب العتق (وقال في كتاب الفرائض) كل انسان يرث
ويورث الاثلاثة الى ان قال والجنتين يرث ولا يورث كذا في آخر اليتيمة وفي الثالث
نظري بعلم مما قدمناه في البيوع اه أى فان الغرة يرثها الجنتين وتورث عنه
(وقال في كتاب الفرائض) الارث يجرى في الاعيان وأما المحقوق فيها ما لا يجرى
فيه كحق الشفعة الى ان قال والدية تورث اتفاقا واختلافا وفي القصاص فذكر
في الاصل انه يورث ومنهم من جعله للورثة ابتداء ويجوز ان يقال لا يورث عنه
خلافهما أخذ من مسألة تورث من أحد الورثة على القصاص والباقي غيب فلا بد
من اعادته اذا حضر واعنده خلافهما كذا في اليتيمة اه (وقال فيه ايضا)
المجد الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب الى ان قال الا في مسألة ما لو قتل
ابن بنته فانه لا يقتل به كاب الاب كما ذكره الزيلعي والحمدى في الجنايات اه
(وقال فيه ايضا) الميت لا يرث الا في مسألة ما اذا ضرب بطن امرأة فالقعة ميتة فان
الغرة يرثها الجنتين لا تورث عنه كافي جنائيات المدسوط اه (ثم قال فيه) ولا يضمن
الا في مسألة ما اذا حفر بئرنا ثم مات فوق فيها انسان بعد موته كانت الدية
على عاقبته ولو حفر بئرنا ثم مات فاعتقه مولاه ثم مات العبد فوقه انسان فيها
فالدية على عاقلة المولى كافي المجمع اه (قال صاحب الاشباه)

لا يجوز للوصي بيع عقار اليتيم عنه بالمتقدمين ومنعه المتأخرون أيضا إلا في ثلاث
 كما ذكره الزياي إذا بيع بضعف قيمته وفيما إذا احتاج اليتيم إلى النفقة ولا مال له
 سواء وفيما إذا كان على الميت دين لا وفاء له إلا منه وزدت أربعة فصولا المستثنى
 سبعة ثلاثة في الظهيرة فيما إذا كان في التركة وصية مرسلة لا نفاذ لها إلا منه
 وفيما إذا كانت غلاته لا تزيد على مؤنته وفيما إذا كان حائونا أو دارا يخشى عليه
 النقصان اهـ والاربعة من يبيع الخنانية فيما إذا كان العقار في يد متغلب
 وخاف الوصي عليه فله بيعه اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) وفي المجمع
 ويضم القاضي إلى العايز من بيعه فان شكى إليه ذلك لا يحجبه حتى يتحققه فان ظهر
 بحجزه أصلا استبدل به وان شكى منه المورثة لا يعزله حتى يظهر له خيانتة اهـ وفيه
 بيع الوصي من اليتيم أو شراؤه لنفسه وفيه نفع للصبي جائزا هـ واختلفوا في تفسير
 النفع فقيل نقصان النصف في البيع وفي الشراء زيادة نصف القيمة وقيل درهمان
 في العشرة نقصان لوزيادة وتماه في حوصايا الخنانية اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع
 (ثم قال) وقسمة الوصي مالا مشترك بينه وبين الصغير تجوز ان كان فيها نفع ظاهر
 عند الامام خلافا لحمد كذا في قسمة القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب القسمة (ثم
 قال) وفي جامع الفصولين قضى وصيه دينًا بغير أمر القاضي فلما كبر اليتيم أنكر
 دينًا على أبيه ضمن وصيه ما دفعه لولم يجد بينة إذا قرر بسبب الضمان وهو الدفع
 إلى الاجنبى فلو ظهر غيرهم تأخير يغرر له حصته لدفعه باختياره بعض حقه إلى غيره
 فلولم يكن للغيرم الأول بينة على الدين ضمن الوصي كل ما دفعه لوقوعه بغير حجة
 وصى أدى دينًا فأنكر المورثة تقبل بينته ولولم يكن بينة فله تحليف المورثة اهـ فقد
 علم ان الوصي لا يقبل قوله في قضاء الدين على الميت سواء كان المنازع له اليتيم بعد
 بلوغه أولا إلا في مهر المرأة فله لاضمان عليه إذا دفعه بلا بينة كما في خزائن المفتين
 وقبده في جامع الفصولين على قول بالاثو جل عرفا وفي الملتقط أنفق الوصي على
 الموصى في حياته وهو موقوف على اللسان ضمن ولو أنفق الوكيل لا يضمن اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الوكالة (يقول جامعهم) وقوله يضمن أى يضمن الموصى ما أنفق الوصي
 وقوله لا يضمن أى لا يضمن الموكل ما أنفق الوكيل كذا في شرحها ولو ادعى الوصي
 بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عده وأنفق ثمنه صدق ان كان هالكا والا لا كذا
 في خزائن الاكمل وفي يوع القنية ولو باع القاضي من ميت شيئا من التركة

لا ينفذ لانه محجور والوصى لا يملك الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضى لنفسه من الوصى الذى نصبه عن الميت جازاه وقد نقلناه فى كتاب البيوع (ثم قال) ويقبل قول الوصى فيما يدعيه من الاتفاق بلاينة الا فى ثلاث فى واحدة اتفاقا وهى ما اذا فرض القاضى نفقة ذى الرحم المحرم على اليتيم فادعى الوصى الدفع كذا فى شرح المجموع معللا بأن هذا ليس من حوائج اليتيم وانما يقبل قوله فيما اذا كان من حوائجه اه فينبغى أن لا تكون نفقة زوجته كذلك لانها من حوائجه ولا يشكل عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلاينة لان هذا من جملة عمله فى الوقف اه وقد نقلناه فى كتاب الوقف (ثم قال) وفى ثنتين اختلاف لوقال أدت خراج أرضه أو جعل عبده الأبق قال أبو يوسف لا بيان عليه وقال محمد بالبيان كما فى المجموع والحاصل ان الوصى يقبل قوله فيما يدعيه الا فى مسائل الاولى ادعى قضاء دين الميت الثانية ادعى ان اليتيم استهلك مال آخر فدفع ضمانه الثالثة ادعى أنه دفع جعل عبده الأبق من غير اجازة الرابعة ادعى أنه ادعى خراج أرضه فى وقت لا يصلح للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على محرم اليتيم السادسة ادعى أنه أذن لليتيم فى التجارة وأنه ركبته ديون فقضاها عنه السابعة ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبة ماله وأراد الرجوع الثامنة ادعى الاتفاق على رقيقه الذين ماتوا التاسعة أتجروا ربح ثم ادعى انه كان مضاربا العاشرة ادعى انه فدى عبده الجاني الحادية عشر ادعى قضاء دين الميت من ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها الثانية عشر ادعى انه تزوج اليتيم امرأة ودفع مهرها من ماله وهى ميتة البكل فى فتاوى العتاي من الوصايا وذكر ضابطا وهو أن كل شئ كان مسلطا عليه فانه مصدق فيه وما لا فلا وصى القاضى كوصى الميت الا فى مسائل الاولى لوصى الميت أن يبيع من نفسه ويشترى لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر عند الامام خلافا لما واما وصى القاضى فليس له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يعقد لنفسه كذا فى شرح المجموع من الوصايا الثانية اذا خصه القاضى فخصص بخلاف وصى الميت الثالثة اذا باع من لا تقبل شهادته لم يبيع بخلاف وصى الميت وهما فى الخلاصة وذكر فى تلخيص المجموع استواءهما فى رواية فى الاولى اه وقد نقلناه فى كتاب البيوع (ثم قال) الرابعة لوصى الميت أن يؤثر الصبي بخياطة الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصى

القاضي كما في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الخامسة ليس
للقاضي أن يعزل وصي الميت العدل السكافي وله عزل وصي القاضي كما في القنية
خلافاً لما في التيمية السادسة لا يملك وصي القاضي القبض الا باذن مبتدأ من
القاضي بعد الا بصاء بخلاف وصي الميت كذا في الخلاصة من المحاضر والمجالات
السابعة يعمل نهى القاضي عن بعض التصرفات ولا يعمل نهى الميت كما في البرازية
وهي راجعة الى قبول التخصيص وعدمه الثامنة وصي القاضي اذا جعل وصياً
عند موته لا يصير الثاني وصياً بخلاف وصي الميت كما في التيمية وفي الخزانة وصي
وصي القاضي كوصيه أي كوصي الميت كما في شرحها اذا كانت الوصية عامة اه
وبه يحصل التوفيق اه وقد نقلناه في كتاب الحجر (ثم قال) تبرع المريض
في مرض موته انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجارة الا في تبرعه بالمنافع فانه نافذ
من جميع المال كذا في وصايا الفتاوى المغرى وظاهر ما في تلخيص الجامع
الكبير من الوصايا بخلافه وصورها الزيلعي في كتاب الغصب بأن المريض أعار
من أجنبي والمنصوص عليه انه اذا أجر بأقل من أجر المثل فانه ينفذ من المجمع وقال
الطرسوسى انها خالفت القواعد وليس كما قال فان الاجارة والاعارة تبطلان بموته
فلا ضرر على الورثة بعدم موته للافساخ وفي حياته لا ملك لهم فافهم اه وقد نقلناه
في كتاب الامانات وفي كتاب الاجارة (ثم قال) اذا أبرأ الوصى من مال اليتيم ولم يجب
بعقده لم يصح والاصح وضمن الا في مسئلة لو كاتب الوصى عبد اليتيم ثم أبرأه من
البدل لم يصح وكذا الوكيل والاب كما في النخاية والمتولى على الوقف كالوصى كما في
جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وفي كتاب العتق (ثم قال) الاشارة
من الناساطق باطلة في وصية وغيرها الا في الافتاء والاقرار بالنسب والاسلام
والكفر كذا في التلقيح اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وكتاب الجهاد وكتاب الاقرار
(ثم قال) واختافوا في وصية معتقل اللسان كما في المجمع والفتوى على صحة ان
دامت العقلة الى الموت والابطالت ليس للقاضي عزل الوصى العدل السكافي فان
عزله كان حائراً آثماً كما في المحيط واختلفوا في صحة عزله والاكثر على الصحة كما
ذكره ابن الشحنة لكن يجب الافتاء بعدم صحته كما جامع الفصولين وأما عزل
النحاشين فواجب وأما العاجز فينضم اليه آخر كما قدمناه والعدل السكافي لا يملك
عزل نفسه والحيلة فيه شيثان أحدهما أن يجعله الميت وصياً على أن يعزل نفسه

متى شاء الثاني ان يدعى ديناً على الميت فيبتهمه القاضي فيخرج به كذا في الولوالجية
 وفي الخانية القاضي اذا اتهم الوصي لا يخرج به على قول أبي حنيفة وانما يقيم
 اليه آخر وقال أبو يوسف يخرج به وعليه الفتوى المعتق في مرض الموت كالمكاتب
 في زمن سعيته فلو أعتق عبده فيه فقتل مولاة خطأ فعليه قيمتان يسعى فيهما
 واحدة للاعتاق لكونه وصية ولا وصية للقاتل والاخرى وهي الاقل من قيمته
 ومن دية المقتول بخنائيه كالمكاتب اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن السعيته
 لم تقبل كافي شهادته الصغرى والمدير بعد موت مولاة كالمعتق في زمان المرض
 فلو قتل في زمان سعيته خطأ كان عليه الاقل وعندهما الدية على عاقبته وهي من
 جنات الجمع وصرح أيضاً من الكافي قبيل القسامة بأن المدير في زمن سعيته
 كالمكاتب عنده وحرمدون عندهما وكذا الوماث وترك مدير الامال له غيره
 فقتل هذا المدير رجلاً خطأ فعليه ان يسعى في قيمته لولي القتل عنده كالمكاتب
 وعندهما عليه الدية اه وعلى هذا ليس للمدبرة تزويج نفسها من سعيته لان
 المكاتب لا تزوج نفسها وعندهما لما ذاك لانها حرة وقد اقيمت به اه وقد نقلناه في
 كتاب الجنائيات ونقلنا بعضه في كتاب الشهادات وكتاب النكاح وقد نقلناه أيضاً في
 كتاب العتق (ثم قال) القاضي لا يعزل وصي الميت الا في ثلاث فيما اذا ظهرت خيانتته
 أو تصرف في ماله يجوزعالمًا مختاراً أو ادهى ديناً على الميت وعجز عن اثباته ولكن
 في هـ مذهب يقول له امان تبرئ الميت أو عزلتك ولا ينصب وصي مع وجوده الا اذا
 غاب غيبة منقطعة أو أقر مدعى الدين كافي الخزانة لا يملك الوصي بيع شيء بأقل
 من ثمن المثل الا في مسألة ما اذا أوصى ببيع عبده من فلان فلم يرض الوصي له بثمن
 المثل فله الخط اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) الوارث اذا تصدق
 بالثلث الوصي به للفقراء وهنالك وصى لم يجز ويأخذ الوصي الثلث مرة أخرى
 ويتصدق به كافي القنية الوصي يملك الايصاء سواء كان وصي الميت أو القاضي
 وفي الثانية خلاف كافي الخانية اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) الوصي
 اذا خلط مال الصغير بماله لم يضمن وفيها أيضاً الوصي اطلاق غريم الميت من
 المحبس ان كان معسر الا ان كان موسراً لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع
 وجود وصيه ولو كان منصوبه كافي بيع القنية اه وقد نقلناه هذه المسئلة
 والتي قبلها في كتاب القضاء وكتاب الغصب (ثم قال) لا يضمن الوصي ما أنفق على

وليمة ختان اليتيم اذا كان متعارفا لا صرف فيه ومنهم من شرط اذن القاضي
وقبل يضمن مطلقا كما في غصب اليتيم اه وقد نقلناه هذه المسائل في كتاب الغصب
(ثم قال) القاضي اذا اقام فيها التجز الوصي لا ينزل الاول وان اقامه مقام
الاول ان عزل كما في قسمة المولود الجنية اذ اقامت أحد الوصيين اقام القاضي المحي وصيا
أو ضم اليه آخر ولا تبطل الا اذا أوصى له مائة تصدق بالثلث بضعائه حيث شأ
كذا في الخزانة وفي الثاني خلاف الوصي اذا أبرأ عما وجب بعقده صح ويضمن
الا اذا أبرأ من كاتبه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب اه وقد نقلناه في
كتاب العتق وكتاب الوكالة (ثم قال) الغلام اذا لم يكن أبوه حائكا فليس لمن هو
في حجره تعليمه الحياكة لانه يعبر بها للام ولولاية اجارة ابنه ولو كان في حجره اه
وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) قال القاضي جعلتك وكيلا في تركة
فلان كان وكيلا بالحفظ لا غير ولو زاد اشترى وتبيع كان وكيلا فيهم ما رد لو قال
جعلتك وصيا في تركة فلان كان وصيا في الكل اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
(ثم قال) اذ اقام الوصي خرج الوصي به عن ملكه ولم يدخل في ملك أحد حتى
يقبل الوصي له فيدخل في ملكه أو يرد فيدخل في ملك الورثة كذا في التهذيب
أوصى الى رجل ثم الى آخر فلهما شريكان في كله كذا في التهذيب قضى الوصي
الدين ثم ظهر آخر ضمن له حصته الا اذا قضى بأمر القاضي أنفق الوصي على اليتيم
من مال نفسه ثم أراد الرجوع لم يقبل الابينة اه (يقول جامعه) وهذه هي
المسائل المجموعة المحقة بكتاب الوصايا (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب
الا بالنية مانصه) وأما الوصية فكانت ان قصد التقرّب فله الثواب والافهي
صححة فقط اه (وقال في قاعدة الاصل في الكلام المحقية مانصه) ومنها أوصى
لمواليه وله عتقاء ولهم عتقاء اختصت بالاولين لانهم مواليه حقيقة والآخرين مجازا
بالسبب ومنها أوصى لابنائه زيد وله صليون وحفدة فالوصية للصليين اه (وقال
في القاعدة المذكورة قبيل ذلك مانصه) ومنها لو وقف على ولده أو أوصى لولد زيد
لا يدخل ولد ولده ان كان له ولد اصلبه والا سحقة ولد الابن واختلف في ولد
البنات فظاهر الرواية عدم الدخول وصح واذا ولد للاقف ولد رجوع من ولد الابن
اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب الى آخر عبارته وقد نقلناه في الوقف
فراجعها (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) وأكل الولي

والوصى من مال اليتيم بقدر أجرة عمله اه أى يباح له ذلك (ثم قال) ومنه مشروعية
الوصية عند الموت ليتدبرك الانسان ما فرط منه في حال حياته وفسح له في الثلث
دون ملازاد عليه دفعا لضرر الورثة حتى أجزأها بما للجميع عند عدم الوارث وأوقفها
على اجازة بقية الورثة اذا كانت لوارث وأبقينا التركة على ملك الميت حكما حتى
تقضى حوائجه منها رجة عليه ووسعنا الامر في الوصية بفوزناها له مدوم ولم نبطلها
بالشروط الفاسدة اه (وقال في القاعدة السادسة المادة محكمة مائنه) وكذا
لفظ الناذر والموصى والمحال وكذا الاقارب يبنى عليه أى العرف الا فيما يذكر
وسياقى في مسائل الايمان اه (ثم قال) في فصل تعارض العرف مع الشرع فاذا
تعارضوا قدم عرف الاستعمال مائنه) فلو كان الشرع يقتضى الخصوص واللفظ
يقتضى العموم اعتبرنا خصوص الشرع قالوا لو وصى لاقربه لا يدخل الوارث
اعتبارا لخصوص الشرع ولا يدخل الوالدان والولد للعرف الشرعى اه (ثم قال
في المبحث الرابع من الفصل المذكور مائنه) لو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر
فهل النظر عليه لقاضى بلد اليتيم أو لقاضى بلد ماله من حوايل الاول اه وقد نقلناه
في كتاب القضاء (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم
للمحلل مائنه) ومنها الوصية فلو وصى لاجنبى ووارثه فللأجنبي نصفها وبطلت
للوارث كما في السكز وكذا لو وصى للقاتل ولا جنبى اه (وقال في القاعدة الرابعة
التابع تابع مائنه) وخرج منها مسائل منها يصح اعتناق المحل دون أمه بشرط
ان تلده لاقل من ستة أشهر ومنها يصح افراده بالوصية بالشرط المذكور ومنها يصح
الايصاء به ولو جلدابة اه (وقال في تنبيهه) تصرف القاضى فيما له فعله في أموال
اليتامى والتركات والوقف مقيد بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليها لم يصح ولهذا
قال في شرح تلخيص الجامع من كتاب الوصايا أوصى بان يشتري بالثلث عبدا ويعتق
فبان بعد الاثما ردين يحيط بالثلثين فشرأ القاضى عن الموصى كى لا يكون خفهما
بالهبة واعتاقه لغوته عدى الوصية وهى الثلث بعد الدين قال شارحه الفارسى
وأما اعتاقه فهو لغواته لدر تنفيذه باعتبار الولاية العامة لأن ولاية القاضى مقيدة
بالنظر ولم يوجد بالنظر فتأفوا اه وفي قضاء الولو المجبة رجل أوصى الى رجل وأمره
ان يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا بمائة دينار وكان الوصى بعيدا من تلك
البلدة وله بتلك البلدة غريم له عليه دراهم ولم يجد الوصى الى تلك البلدة سبيلا

فأمر القاضي الغريم أن يصرف ما عليه من الدراهم إلى الفقراء فالدين عليه باق وهو متطوع في ذلك ووصية الميت قائمة اه وبهذا علم أن أمر القاضي لا ينفذ الا اذا وافق الشرع اه وقد نقلنا هذه العبارة في القضاء (وقال في القاعدة التاسعة أعمال الكلام أولى من أهماله مانصه) وان تعذرت الحقيقة والمجاز أو كان اللفظ مشتركاً بلامرجح أهمل لعدم الامكان الى ان قال والثاني لو وصى لمواليه وله ممتق بالسكرو ممتق بالفتح بطلت ولو لم يكن له ممتق بالسكرو وله موالى اعتقهم ولم يسم موالى اعتقوهم انصرفت الى مواليه لانهم الحقيقة ولا شيء لموالى مواليه لانهم المجاز ولا يجمع بينهما اه (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم أخذه حرم اعطاؤه مانصه) ولو خاف وصى أن يستولى غاصب على المال فله أداء شيء ليخلصه كما في الخلاصة اه وقد نقلنا ذلك في المحطرات أيضاً (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استجمل بالشئ قبل أو انه عوقب بحرمانه مانصه) ومن فروع القاعدة اذا أوصى لرجل فقتله حرم ما أوصى له اه (وقال في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه) الثالثة الوصية وهي بينهما فلم يميزه أى الوصى ان يعزل نفسه اه (وقال في القاعدة المذكورة أيضاً مانصه) * ضابطه * الولى قديك كون ولياً فى المال والنكاح وهو الاب والجد وقديك كون ولياً فى النكاح فقط وهو سائر العصبات والام وذوو الارحام وقديك كون فى المال فقط وهو الوصى الاجنبى الخ وقد نقلنا بقبته فى كتاب النكاح فراجع (ثم قال) وفى القنية لا يملك القاضي التصرف فى مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف فى الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله اه وقد نقلنا ذلك فى كتاب الوقف أيضاً وفى كتاب القضاء (وقال فى الفن الثالث فى أحكام الناسى مانصه) ومنها علم الوصى بان الموصى أوصى بوصايا الا انه نسي مقدارها وحكمه فى وصايا خزانة المفتين اه (ثم قال) ولو باع الوصى قبل العلم بالايضا جازاه (ثم قال) ولو أجاز الورثة الوصية ولم يعلموا ما أوصى به لم تصح اجازتهم كذا فى وصايا الخمانية اه (ثم قال) وقالوا بغيره ذكر الوارث والوصى والمتولى بالتناقض للجهل اه وقد نقلنا بقبته فى كتاب الدعوى (ثم قال أيضاً) وقالوا اذا باع الاب أو الوصى ثم ادعى انه وقع بغيره فاحش وقال لم أعلم تقبل اه وقد نقلنا بقبته فى كتاب القضاء (وقال

في أحكام العبدان مانصه) ويصلح وصيا وناظرا ويقيم القاضى مكانه بالغالى
 بلوغه كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا اه وقد نقلناها في الوقف (وقال
 في أحكام العبد مانصه) ولا يجوز كونه شاهدا الى أن قال ولا وصيا الا اذا كان
 عبد الموصى والورثة صغار عند الامام الاعظم اه (ثم قال) واعتاقه باطل الى
 أن قال وكذا وصيته اه (وقال في أحكام الاعمى مانصه) ويصلح ناظرا ووصيا
 والثانية في منظومة ابن وهبان والاولى في وقف هلال كما في الاسعاف اه وقد
 نقلناها في كتاب الوقف (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من المحقوق مانصه)
 كرجل أوصى لرجل بسكنى داره فمات الموصى وباع الوارث الدار ورضى به
 الموصى له جاز البيع وبطل سكناه الى أن قال وذكر في الكتاب اذا أوصى لرجل
 بثلاث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جاز الصلح
 وذكر الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل
 القسمة غير متما كد يحمّل السقوط بالاسقاط اه فقد علم ان حق الغنم قبل القسمة
 وحق الحبس للرهن وحق المسبيل للمرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له
 بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده يسقط
 بالاسقاط اه وقد نقلنا تمام ذلك في باب الشرب فراجع اه (وقال في أحكام
 المحتجى مانصه) واذا أوصى رجل لما في بطن امرأة بألف ان كان غلاما وبخمس مائة
 ان كان أنثى فولدت غنثى مشكلا فالوصية موقوفة في الخمس مائة الزائدة الى أن
 يتبين أمره اه (وقال في أحكام المهارم مانصه) وتختص الاصول والفروع
 من بين سائر المهارم بأحكام الى أن قال ومنها لا يدخلون في الوصية للأقارب اه
 (ثم قال) فائدة يترتب على النسب اثنا عشر حكما الى أن قال وعدم صحة الوصية
 عند المزاجمة اه (وقال في أحكام غيبوبة المحسفة مانصه) ويترتب عليها
 وجوب الغسل الى ان قال واستحقاق العزل عن القضاء والولاية والوصاية ورد
 الشهادة لو كان زنا اه (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من الجانبين
 الشركة الى أن قال والوصية اه (ثم قال) وأما الولاية على مال اليتيم بالوصاية فان
 كان وصى الميت فهي لازمة بعد موت الموصى فلا يملك القاضى عزله بالاختيار
 أو بحزظا هر ومن جازب الوصى فلا يملك الوصى عزل نفسه الا في مسئلتين ذكرناهما
 في وصايا الفوائد وان كان وصى القاضى فلا لأن للقاضى عزله كما في القبية وله

عزل نفسه بحضرة القاضي وقد ذكرنا التولية على الاوقاف في وقف الفوائد اه
وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الوقف أيضا (وقال في أحكام الفسوخ مانصه)
خاتمة بحجود ماعد النكاح فصح له اذا ساعده صاحبه عليه واختلفوا في جود
الموصى للوصية اه وقد نقلنا في كتاب القضاء (وقال في أحكام الكتابة
مانصه) وأما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتبى كتب صك بخط يده اقرارا
بمال أو وصية فم قال لا يشهد على من غير أن يقرأه وسعه أن يشهد اه وفي
الحانية من الشهادات رجل كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه
ولم يقرأ وصيته عليهم فقال علماءنا لا يجوز للشهود أن يشهدوا بما فيه وقال
بعضهم وسعه أن يشهدوا والصحيح أنه لا يسعهم وانما يحل لهم أن يشهدوا باحدى
معان ثلاثة اما أن يقرأ الكتاب عليهم أو كتب الكتاب غيره وقرئ عليه بين يدي
الشهود وهم يعلمون بما فيه ويقول لهم اشهدوا على بما فيه أو يكتب هو بين يدي
الشاهد والشاهد يعلم بما فيه ويقول اشهدوا على بما فيه وتسامه فيها اه وقد
نقلنا في كتاب الشهادات ونقلنا بعضه في كتاب الاقرار (وقال في بحث القول
في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك الملوذات المالية الى أن
قال والوصايا اه (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره
الا لارت اتفاقا وكذا الوصية في مسألة وهي أن يموت الموصى له بعد موت الموصى
قبل قبوله قال الزيلعي وكذا اذا أوصى للجنين يدخل في ملكه من غير قبول
استحسانا لعدم من يلي عليه حتى يقبل عنه اه (ثم قال) الرابعة الموصى له يملك
الموصى به بالقبول الا في مسألة قد منها فلا يحتاج اليه فله شهان شبه بالهبة فلا بد
من القبول وشبهه بالميراث فلا يتوقف الملك على القبض واذا وقع الاياس من
القبول اعتبرت ميراثا فلا تتوقف على القبول واذا قبلها ثم ردها على الورثة ان
قبلوها انفتح ملكه والا فلا يجبرون كما في الولو الحجة والملك بقبوله يستند الى وقت
موت الموصى بدليل ما في الولو الحجة رجل أوصى بعبد لانسان والموصى له غائب
فنفقته في مال الموصى فان حضر الغائب ان قيل يرجع عليه بالنفقة ان فعل ذلك
بأمر القاضي وان لم يقبل فهو ملك الورثة اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الطلاق
والنفقة (ثم قال) السابعة دية القتل تثبت للقتول ابتداء ثم تنتقل الى الورثة
فهى كسائر أمواله فنقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه ولو أوصى بثلاث ماله دخلت

وعندنا القصاص بدل عنها فيورث كسائر أمواله ولهذا الواجب مالا تقضي به دينونه
وتنفذ وصاياه ذكره الزيلعي في باب القصاص فيما دون النفس اه وقد نقلنا
بقية في كتاب الجنائيات (ثم قال) ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخلافة عن
الميت فهو قائم مقامه كانه حي فبردا المبيع بهيب ويرد عليه ويصير مغرورا بالمجارية
التي اشتراها الميت ويصح اثبات دين الميت عليه اه وقد نقلناه في الدعوى (ثم
قال) ويتصرف وصي الميت بالمبيع في التركة مع وجوده اه قال الشارح أي
الوارث لان الوصي خليفة الميت أيضا كالوارث اه (ثم قال) وأما ملك الموصى له
فليس بخلافة عنه بل بعد تملك ابتداء فانه كست الاحكام المذكورة في حقه كذا
ذكره الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء للخصاف وذكر في التلخيص ما ذكرناه
وزاد عليه انه يصح شراؤه مباح الميت بأقل مما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث
اه وقد نقلناه في الفرائض وفي كتاب البيوع (ثم قال) الثانية عشر المالك اما
للعين والمنفعة معا وهو الغالب أو للعين فقط أو للنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة
أبدا ورقبته للوارث وليس له شيء من منافعه ومنفعته للموصى له فاذا مات الموصى له
عادت المنفعة للمالك والولد والغلة والركب للمالك وليس للموصى له الاجارة
ولا انراجحه من بلد الموصى الا أن يكون أهله في غيرها ويخرج العبد من الثلث
ولا يملك استخدام اه الا في وطنه وعند أهله ويصح الصلح مع الموصى له على شيء
وتبطل وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى له ولو جنى العبد فالقضاء على المخدموم
فان مات رجوع ورثته بالقضاء على صاحب الرقبة فان أبي بيع العبد وان أبي
المخدموم القداء فداء المالك أو دفعه وبطلت الوصية وأرش الجنسية عليه للمالك
كما هو ب له وكسبه ان لم تنقص الحرمة فان نقصتها اشترى بالارش خادم ان بلغ
والا يبيع الاول وضم الى الارش واشترى به خادم ولا قصاص على قاتله عمدا ما لم
يجتمع على قتله فان اختلفوا ضمن القاتل قيمته فيشتري بها آخر ولو أعتقه المالك نفذ
ضمن قيمته يشتري بها خادم هكذا في وصايا المحيط وأما نفقته فان كان صغيرا
لم يبلغ الخدمة فنفقته على المالك وان بلغها فعلى الموصى له الا أن يمرض مرضا
يمنعه من الخدمة فهي على المالك فان تطاول المرض باعه القاضي ان رأى
واشترى بثمنه عبدا يقوم مقامه كذا في نفقات المحيط وأما صدقة فطره فعلى
المالك كما في الظهيرية وأما ما في الزيلعي من انه لا تجب صدقة فطره فسبق قلم كما

في فتح القدر ويمكن جملة على ان المراد لا يجب على الموصي له بخلاف نفقته وأما
 بعه من غير الموصي له فلا يجوز الا برضا فان بيع برضاه لم ينتقل حقه الى الثمن
 الا بالتراضي ذكره في السراج الوهاج من الجنبايات بخلاف ما اذا قتل خطأ
 وأخذت قيمته يشتري بها عبد وينقل حقه فيه من غير تجديد كالوقف اذا استبدل
 انتقل الوقف الى بدله ذكره قاضيان من الوقف وكالمدير اذا قتل خطأ يشتري
 بقيته عسدي ويكون مدير من غير تدبير ذكره الزيلعي من الجنبايات ولم أر حكم
 كتابته من المالك وينبغي أن تكون كعتاقه لا تصح الا بالتراضي وحكم اعتاقه
 عن الكفارة وينبغي أن لا يجوز لانه عادم المنفعة للمالك وحكم وطء المالك
 وينبغي أن يحمل له لانه تابع الملك الرقبة وقبده الشافعية بأن تكون من لا تحمل
 والأفلا ه (ثم قال) تنبيه قد علمت ان الموصي له وان ملك المنفعة لا يؤثر
 وينبغي ان له الاعارة ه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الامانات فراجع ه (وقال
 في بحث القول في الدين مانصه) وخرج عن تملك الدين لغير من هو عليه المحوالة
 الى أن قال وخرج أيضا الوصية به لغير من هو عليه فانها جائزة كافي وصايا
 البرازية ه وقد نقلناه في المداينات (وقال آخر بحث ما يمنع الدين وجوبه
 وما لا يمنع مانصه) ويمنع نفاذ الوصية والتبرع من المريض ه (وقال في بحث
 ما يقدم على الدين وما يؤثر عنه مانصه) اما حقوق الله تعالى كالزكاة وصدقة
 الفطر فيسقطان بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وفات التركة بالكل فلا
 كلام والاقدم المتعلق بالعين على ما يتعلق بالذمة واذا أوصى بحقوق الله
 سبحانه وتعالى قدمت الفرائض وان أخرها كالمنجى والزكاة والكفارات
 وان تساوت في القوة بدئ بما بدأ به وان اجتمعت الوصايا لا يقدم البعض
 على البعض الا العتق والمساواة ولا يعتبر التقديم والتأخير ما لم ينص عليه
 وتماه في وصايا الزيلعي ه وقد نقلنا بعضه في كتاب الزكاة وفي كتاب الفرائض
 (وقال في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الديون مانصه) ثلاثة في سفر جنب
 وحائض وميت وثمة ما يكفي لاحدهم فان كان الماء ملكا للاحدهم فهو أولى
 به وان كان لهم جميعا لا يصرف لاحدهم ويجوز التيمم للكل وان كان الماء مباحا
 كان المجنب أولى به الى ان قال وينبغي ان يلحق بما اذا كان مباحا ما اذا أوصى به
 لاجوج الناس ولا يكفي الا لاحدهم ه وقد نقلنا بقية في كتاب الطهارة (وقال

في بحث الكلام في أجرة المثل مانصه) ومنها الوصي اذا نصبه الامام وعين له اجرا بقدر أجرة مثله جازوا ما وصى الميت فلا أجر له على الصحيح كما في القنية اه (وقال في أحكام السفر مانصه) ويختص ركوب البحر بأحكام الى ان قال وضمن المودع لو سافر بها في البحر وكذا الوصي اه وقد نقلناه في الامانات (وقال في بحث ما افرق فيه الوكيل والوصي) يملك الوكيل عزل نفسه لا الوصي بعد القبول لا يشترط القبول في الوكالة ويشترط في الوصاية ويتقيد الوكيل بما قيده الموكل ولا يتقيد الوصي ولا يستحق الوكيل أجرة على عمله بخلاف الوصي ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان لم يعلم بها الوصي بخلاف الوكالة ويشترط في الوصي الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولا يشترط في الوكيل الا العقل واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضي غيره بخلاف موت الوكيل لا ينصب غيره الا عن موقوف للمحفظ وفي ان القاضي يعزل وصي الميت بخيانة أو تهمة بخلاف الوكيل وفي ان الوصي اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب ولا يثبت فانه يحلف على الامتثال بخلاف الوكيل فانه يحلف على نفي العلم وهي في القنية ولو أوصى لفقراء أهل بلخ فالأفضل للوصي ان لا يبيعوا زاهل بلخ فان أعطى في كورة أخرى جاز على الأصح ولو أوصى بالتصدق على فقراء الحاج يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء ولو خص فقال لفقراء هذه السكة لم يجز كذا في وصايا خزنة المفتين وفي الخانية لوقال الله على ان أنصدق على جنس فتصدق على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو أمر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور اه وهذا ما خالف فيه الوصي الوكيل ولو استأجر الوصي لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل وهي في الخانية ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صحت والا فلا ويحتمل ان كل منهما أمين مقبول القول مع اليمين ويصح ابرأؤهما عما وجب به قدهما ويضمنان وكذا يصح طهما وتأجيلهما ولا يصح ذلك منهما فيما لم يجب به قدهما اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) اعلم ان الوصي والوارث يشتركان في المخالفة عن الميت في التصرف والوارث أقوى للملكة المين فلو أوصى بعق عبد معين فلكل واحد منهما اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه تغييرا ونعاه قاتلا وتديرا وكناية ولا يملك الوصي الا التخيير وهي في التخييص ولا يملك الوارث بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ

الوصية ولو في غيبة الوصي الابن القاضى وهي في الخيانة اه وقد نقلناه في كتاب
 القضاء (ثم قال) وصى القاضى كوصى الميت ويفترقان في أحكام ذكرناها
 في وصايا الفوائد وأم من القاضى كوصيه ويفترقان في ان الامن لا تلحقه عهدة
 كالقاضى ووصيه تلحقه كوصى الميت والمحمد لله رب العالمين اه (وقال في فن
 الفرق والجمع مانصه) «قاعدة» المضاف الى معرفة يفيد العموم صوحوا به في
 الاستدلال على ان الامر للوجوب في قوله سبحانه وتعالى فليحذر الذين يخالفون
 عن امره أى كل أمر الله تعالى ومن فروعه الفقهية لأوصى لولد زيدا ووقف
 على ولده وكان له أولاد ذكور واناث كان لكل ذكره في فتح القدير من الوقف
 وقد فرغته على القاعدة اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في آخر فن الفرق
 والجمع في بحث الطاعون مانصه) وقد ذكر رأى ابن جبر فيه ان المرجع عند
 متأخرى الشافعية ان الطاعون اذا ظهر في بلدانه مخوف الى ان يزول عنها فتعتبر
 تصرفاته من الثلث كالمرضى وعند المالكية روايتان والمرجع منهما عندهما
 ان حكمه حكم المصح وأما المخفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن
 قواعدهم تقتضى ان يكون الحكم كما هو المصح عند المالكية الخ وقد نقلنا بقية
 في كتاب الطلاق فراجع (وقال أيضا في آخر فن الفرق والجمع مانصه) «قاعدة»
 الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامرة والسلطنة والامامة والولاية في مال
 الولد والتولية على الاوقاف ولا يحمل توليته كما كتبناه في الشرح واذا فسق
 لا ينزل وانما يستحقه بمعنى انه يجب عزله أو يحسن عزله الا بالاب السفيه فانه
 لا ولاية له على مال ولده كما في وصايا الخانية اه وقد نقلنا بقية في كتاب الوقف
 فراجع (وقال في فن الانغاز في بحث البيع) أى بيع اذا عقده المالك لا يجوز
 واذا عقده من قام مقامه جاز فقل بيع المريض بمحاباة يسيرة لا يجوز ومن وصيه
 جائز اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (يقول جامع) وقوله بيع المريض
 أى المديون والمشتري بالخيار ان شاء زاد في الثمن الى تمام القيمة وان شاء فسخ كذا
 في شرحها وقوله المديون أى مجبى ولولا دين عليه جازت بقدر الثلث كذا في بحث
 البيع في الفصل الرابع والثلاثين من نور المين (وقال أخو المؤلف في تكملة
 لفن التحيل مانصه) «الخامس والعشرون في الوصية» الوصاية لا تقبل التخصيص
 بنوع ومكان وزمان واذا خصص زيدا بمصر وعمر بالثام وأراد ان ينفرد كل فاحيلة

ان يشترط لكل ان يوكل ويعمل برأيه أو يشترط له الانفراد والمحيلة في ان يملك
الوصي عزل نفسه متى شاء ان يشترطه الموصي وقت الايصاء المحيلة في أن القاضي
يعزل وصي الميت أن يدعي ديناً على الميت فيخرجه القاضي أن لم يبرئ منه اه
(وقال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس من الفروق في كتاب القضاء مانصه)
وكذا وصي الميت يملك الايصاء بلا أمر بخلاف الوكيل والفرق تغذرا لاذن من
الميت بخلاف الموكل اه وقد قلنا في كتاب القضاء والوكالة (وقال أخو المؤلف
أيضاً في التكملة المذكورة من كتاب المحاكمات مانصه) كاتبها واستثنى جهلها فسدت
بخلاف الوصية لأنها تبرع فلا تفسد إلى المنازعة اه وقد قلنا في كتاب العتق
(وقال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس من الفروق مانصه) «كتاب الوصايا»
إذا قرئ صك وصية على رجل فقيل له وهكذا فأشار برأسه بنعم لا يجوز وكذا إذا
امتنع من الكلام أو اعتقل لسانه فأشار برأسه لا يجوز بخلاف الآخر والفرق
ان الآخر لا يرجي منه الكلام وأما الذي اعتقل لسانه فيرجي منه الكلام
فلا يجعل اشارته بمنزلة العبارة قال ادعوا الناس ألف درهم فالوصية باطلة ولو قال
تصدقوا بها فهي جائزة والفرق ان العطاء يكون للغني والفقير والناس لا يمحسون
والتصدق محقق بالفقراء فصحت ولو قال ثلث مالي لله قال أبو حنيفة هي باطلة
وقال محمد هي جائزة وتصرف إلى وجوه البر عن ابن القاسم حمل الطعام إلى أهل
المصيبة في اليوم الاول والثاني غير مكروه وفي الثالث لا يستحب والفرق انه في
الثالث يجتمع النائحات فيكون اعانة لهم على المعصية بخلاف ما قبله اه وقد
قلنا في كتاب الصلاة (ثم قال) أوصى لاختوته الثلاث المتفرقين وله ابن جازن
الوصية والثلث بينهم ولوله بنت لم تحز للشقيق والفرق ان الشقيق لا يرث مع الابن
ويرث مع البنت دون الآخرين ترك زوجة وأوصى لاجنبي بجميع ماله بأخذ
الاجنبي ثلث المال بلا منازعة وللمرأة ربع ما بقي وهو السدس بحكم الميراث يبقى
النصف يكون للاجنبي والله تعالى الموفق اه (وقال المؤلف في كتاب الحج من
الفن الثاني مانصه) أوصى الميت بالحج فترجع الوارث أو الوصي لم يحز ولو أوج الوصي
أو الوارث بماله ليرجع صحيح وله الرجوع وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبي
اه (وقال في كتاب العتق مانصه) التدبير وصية فيعتق الدبر من الثالث إلا في
ثلاث لا يصح الرجوع عنه ويصح عنها وتدبير المكروه صحيح لا وصيته ولا يبطله

المحنون ويطل الوصية والثلاث في الظهيرية اه (وقال في كتاب الايمان مانصه)
 لا يجوز تعميم المشترك الا في الميكن حلف لا يكلم مولاه وله اعلون واسفلون فايهم
 كلم حنث كما في المبسوط وبطلت الوصية للوالي والمحالة هذه اه (وقال في كتاب
 الوقف) ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين عنده حتى يثبتوا عليه
 خيانة وكذا الوصى اه (وقال أيضا في كتاب الوقف في بحث أوقاف الامراء
 والصلابين أراضى بيت المال مانصه) وقد سئل عن ذلك المحقق ابن المصم
 فأجاب بان للامام البيع اذا كان بالمسلمين حاجة والعياذ بالله تعالى وبينت
 في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة لهم وان لم يكن لحاجة كبيع عقار اليتيم على
 قول التأخرين المقتضى به اه (وقال أيضا في كتاب الوقف مانصه) وصى الوقف
 ناظر على أوقافه كما هو متصرف في أمواله ولو جعل رجلا وصيا به جعل الاول
 وصيا كان الثاني وصيا لاناظر كما في العتبية من الوقف ولم يظهر لي وجهه فان
 مقتضى ما قالوه في الوصايا ان يكونا وصيين حيث لم يعزل الاول فيكونان ناظرين
 فليتا مل وليراجع غيرهما (وقال في كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ويتبعها
 في الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهناء معها بخلاف المستأجرة والكفيلة والموصى
 بخدمتها فانه لا يتبعها كما في الرهن من الزيلعي (ثم قال) ولا يتبعها في الكفالة
 والاجارة والايضا بخدمتها اه (ثم قال) ولا يفرد بحكم مادام متصلا فلا يباع
 ولا يوهب الا في مسائل احدى عشرة يفرد فيها في الاعتاق والتدبير والوصية
 اه (ثم قال) وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل أولى اه وقد نقلناه في
 الوقف (وقال أيضا في كتاب البيوع مانصه) الشراء اذا وجد نقدا على المباشر
 نفذ عليه فلا يتوقف شراء الفضولي ولا شراء الوكيل المخالف ولا اجارة المتولى
 أجبره الاوقف بدراهم ودانق بل ينفذ عليهم والوصى كالتولى وقيل تقع الاجارة
 لليتيم وتبطل الزيادة كما في القنية الا في مسألة الامير والقاضي اذا استأجر أجيرا
 بأكثر من أجرة المثل فان الزيادة باطلة ولا تقع الاجارة له كما في سيرة الخانية اه وقد
 نقلناه في كتاب الوقف والاجارة والوكالة (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه)
 المجودة في الاموال الربوية هدر الا في أربع مسائل في مال المريض تعتبر من
 الثلث وفي مال اليتيم اه وقد نقلنا بقية في كتاب الرهن (ثم قال في البيوع أيضا
 مانصه) ما جاز اراد العقد عليه بافراده صح استثناءه الا الوصية بالخدمة يصح

افراد هادون استثنائها اه (ثم قال ايضا في كتاب اليسوع مانصه) من باع
أو اشترى أو أجز ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصي من مديون الميت دارا
بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بالف وقيمته ثلاثة
آلاف لم تصح ولا يملك كان الرد بعيب ويملك كانه بخيار شرط أو رؤية اه وقد
نقلناه في كتاب الاذن (ثم قال ايضا) تصح اقالة الوارث والوصي دون الوصي له
والوارث الرد بالعيب دون الوصي له اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يضاف
القاضي على حق مجهول الى أن قال الا في مسائل الاولى اذا اتهم القاضي وصي
اليتيم الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يحلفه ما نظر لليتيم والوقف كما في دعوى
الحجانية اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال ايضا في كتاب القضاء مانصه)
كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في القنية الوصي في دعوى
الاتفاق على اليتيم أو رقيقه اه (ثم قال فيه ايضا مانصه) التناقض غير مقبول
الا فيما كان محل الخلاف ومنه تناقض الوصي والناظر والوارث كما في الحجانية اه
(ثم قال فيه ايضا مانصه) وفي دعوى القنية ان البراء العام لا يمنع من دعوى
الوكالة وفي الرابع عشر من دعوى البرازية أبراه من الدعاوى ثم ادعى عليه بوكالة
أو وصاية صح اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في كتاب القضاء ايضا مانصه)
لا تقبل شهادة كافر على مسلم الاتباع أو ضرورة الى أن قال والثانية في مستثنين
في الايصاء شهد كافران على كافرانه أو وصى الى كافر فاحضر مسلمانا عليه حق لليت
الح (ثم قال فيه ايضا مانصه) لا يقضي القاضي لنفسه وللمن لا تقبل شهادته له الا
في الوصية لو كان القاضي غريم ميت فثبت أن فلانا وصيه صح ويبرأ بالدفع اليه
بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة عن غائب فانه
لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضي مديون الغائب سوله كان قبل الدفع أو بعده
وتعامه في قضاء المجامع اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال فيه ايضا مانصه)
أمين القاضي كالقاضي لا عهدة عليه بخلاف الوصي فانه تلحقه العهدة ولو كان وصي
القاضي فبين وصي القاضي وأمينه فرق من هذه ومن أخرى هي ان القاضي
محجور عن التصرف في مال اليتيم مع وجود وصي له ولو كان منصوب القاضي
بخلافه مع أمينه وهو من يقول له القاضي جعلتك أمينا في بيع هذا العبد
واختاره وأيمنا اذا قال بع هذا العبد ولم يزد ولا يصح انه أمينه فلا تلحقه عهدة وقد

أوضحناه في شرح السكندر وجميع البرازي من الوكالة أنه تلحقه العهدة فليراجع اه
وقد نقلناه في كتاب المحرر والاذن (وقال في كتاب القضاء أيضا مانصه) ينصب
القاضي وصيا في مواضع اذا كان على الميت دين أو له أولتتفقد وصيته
وفيها اذا كان للميت ولد صغير وفيها اذا اشترى من مورثه شيئا وأراد بدله
بعبء بعد موته وفيها اذا كان أب الصغير ممرا فابذرا فيه نصبه للحملة وذكر
في قدسية الولوالجية موضعاً آخر ينصب فيه فليراجع وطريق نصبه أن يشهدوا
عند القاضي أن فلان مات ولم ينصب وصيا فلو نصبه ثم ظهر للميت وصي فالوصي
وصي الميت ولا يلي النصب الا القاضي القضاة والمأمور بذلك اه (وقال فيه
أيضا مانصه) ولا تسمع البيعة على مقر الا في وارث مقر دين على الميت
فتقام البيعة للمعدى وفي مذهبي عليه أقرب بالوصلية فبرهن الوصي اه (ثم قال)
ثم رأيت خامساً في القنية معزياً إلى جامع البرعوى لو خصم الأب بحق على
الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البيعة عليه مع اقراره بخلاف
الوصي وأمين القاضي اذا أقر خرج عن الخصومة اه ثم رأيت سادساً في القنية
لو أقر الوارث للوصي له فانها تسمع البيعة عليه مع اقراره اه (ثم قال في كتاب القضاء
أيضا مانصه) المرأى إلى القاضي في مسائل الى ان قال وفيها اذا باع الأب أو الوصي
عقار الصغير فالرأى إلى القاضي في نقضه كما في بيع الخانية اه وقد نقلناه في كتاب
اليبوع (ثم قال في كتاب القضاء أيضا) من سعى في نقض ما تم من جهته فسد عليه
مردود عليه الا في موضعين الى ان قال وزدت عليه مسائل الى ان قال الخامسة
باع الأب مالاً ولده ثم ادعى أنه وقع بفاحش السادسة الوصي اذا باع ثم ادعى
كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث في دعوى القنية اه وقد نقلناه
في كتاب اليبوع وكتاب الوقف (ثم قال فيه أيضا مانصه) فعلى القاضي حكم منه
الى ان قال وأما اذا اشترى القاضي مالاً لليتيم لنفسه من نفسه أو موصى اقامه
هذه كور في جامع الفصولين من فصل تصرف الوصي والقاضي في مال اليتيم فقال
لم يجز بيع القاضي ماله من يتيم وكذا عكسه وأما اذا اشتراه من وصيه أو باعاه
من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصيا من جهة القاضي اه وقد نقلناه في كتاب
اليبوع (وقال فيه أيضاً) ولا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضره وقد
نقلناه في كتاب الوكالة (وقال فيه أيضاً) ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل

لاتصح الا في أربعة الى ان قال والثالثة الشهادة بأنه اشترا من وصيه في صقره
 صحيحة وان لم يعموه (ثم قال) الخامسة نسبة فعل الى متولى وقف من غير بيان
 من نصبه على التعيين السادسة نسبة فعل الى وصي يتيم كذلك اهـ (وقال فيه
 أيضا) الجاهالة في المنكوحه تمنع الصحة الى ان قال وفي الاستخلاف تمنعه الا في ست
 هذه الثلاثة ودعوى خيانه مبهمه على المودع وتحليف الوصي عند اتهام القاضي
 له وكذا المتولى وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وفي الوصية لا تمنعها والاميان
 الى الموصى أو وارثه وفي النكاح لو قال أعطوا فلانا شيئا أو جزأ من مالي أعطوه
 ما شاؤا اهـ (ثم قال في كتاب القضاء أيضا مانصه) لا يجوز لادعي عليه الانكار
 اذا كان طالبا بالحق الا في دعوى العيب فان للبائع انكاره ليقيم المشتري البينة
 عليه ليتمكن من الرد على بائعه وفي الوصي اذا علم بالدين ذكرهما في بيع أو نوازل
 اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الوكالة مانصه) وكيل الاب في
 مال ابنه كالاب الا في مسئلتين من بيع أو الوالديه اذا باع وكيل الاب لابنه لم يهرز
 بخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد الابنين من الآخر يجوز
 بخلاف وكيله اهـ وقد نقلناه في كتاب الحجر والاذن (ثم قال فيه أيضا) ومما خرج
 عن قولهم يجوز التوكيل بكل ما يقدره الموكل لنفسه الوصي فان له ان يشتري مال
 اليتيم لنفسه والنفع فاسا هو ولا يجوز ان يكون وكيله في شرائه للغير كما في بيع
 البرازية اهـ (ثم قال فيه أيضا مانصه) الشيء المفقوض الى اثنين لا يملكه احدهما
 كالوكيلين والوصيين الخ اهـ (وقال في كتاب الاقرار مانصه) الاقرار لا يصح
 البينة لانها لا تقسم الاعلى منكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية الخ اهـ (وقال
 في كتاب الاقرار أيضا مانصه) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي الى ان قال
 قلت في الشرح الا في مسئلة استدانة الوصي على اليتيم فانه يملك انشاء ما دون
 الاخبار بها اهـ (يقول جامعهم) بوقوله كالوصي أي وصي الميت فانه لو أقر بالاستيفاء
 من مدينون الميت صح بخلاف وصي القاضي كذا في شرحها (ثم قال في كتاب
 الاقرار أيضا) المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره الى أن قال ونخرج عن هذا
 الاصل مسئلتان الى أن قال وكذا في خزانه الاكل مسئلة في الوصية من كتاب
 الدعوى وهي رجل مات عن ثلاثة أعبد وله ابن فقط فادعي رجل ان الميت أوصى
 له بجدي يقال له سالم فأنكر الابن وأقر بأنه أوصى له بجدي يقال له يزيد فبرهن

المدعى قضى له بسالم ولا يبطل اقرار الوارث ببيع بيع فلو اشتراه الوارث ببيع مع
 وغرم قيمته للموصى له ثم ذكر بعد هذا مسئلة تخالفها فلتراجع قبل قوله
 وكذا الاقرار بجهة قاصرة على المقر الخ اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال
 في كتاب الصلح مانصه) الصلح عقد يرفع النزاع المان قال ويصح بعد حلف المدعى
 عليه دفعا للنزاع باقامة البينة ولو برهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم يقبل الا
 في صلح الوصى عن مال اليتيم على انه كرا اذا صالح على بعضه ثم وجد البينة فانها
 تقبل ولو بلغ الصبي واقامها تقبل ولو طلب عينه لا يحلف كما في القنية اه (وقال
 في كتاب المضاربة مانصه) اذا فسدت كان للمضارب أجره مثله اذا عمل الا في الوصى
 يأخذ مال اليتيم مضاربة فاسدة فلا شيء له اذا عمل كذا في أحكام الصغار اه (وقال
 في كتاب الهبة مانصه) لا جبر على الصلات الا في مسائل منها نفقة الزوجة والثانية
 العين الوصى بها يجب على الوارث دفعها الى الوصى له بعد موت الوصى مع انها
 صلبة اه (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل
 الا في ثلاث الى ان قال والقاضى اذا مات مجهلا أموال اليتامى عندهم أودعها اه
 وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وزدت عليها مسائل الاولى الوصى اذا مات
 مجهلا فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين الثانية الاب اذا مات مجهلا مال ابنه
 ذكره فيها اه (ثم قال فيه أيضا) وأما الوصى فيملك الايداع والاجارة دون الاعارة
 كما في وصايا الخلاصة وكذا المتولى على الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم
 قال فيه أيضا) العامل لغيره امانة لا أجر له الا الوصى والناظر فيستحقان بقدر
 أجره المثل اذا عملا الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل الخ اه
 وقد نقلناه في كتاب الوقف بقيته وفي كتاب الاجارة (وقال في كتاب الامانات
 أيضا) كل أمين ادعى ابطال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد
 والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف على الموقوف عليهم وسواء كان في حياة
 مستحقها أو بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه
 قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الابينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق
 في الوالدية القول للامين مع اليقين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصى
 في نفقة زائدة خالف الظاهر وكذا المتولى اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب
 الدعوى وكتاب الوقف (ثم قال) الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض

أو الامانة بماله فانه ضامن الى ان قال والوصى اذا خلط مال اليتيم بماله ضمنه
 الخ فراجع (وقال فيه أيضا) تخليف الامين عند دعوى الرد أو الهلاك قبل لنفي
 التهمة وقيل لانكاره الضمان ولا يثبت الرد بعينه حتى لو ادعى الرد على الوصى
 وحلف لم يضمن الوصى كذا في ودعة الميسوماه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب
 الدعوى (ثم قال فيه أيضا) ولو دفعها المودع الى الوارث بلا امر القاضي ضمن
 اذا كانت مستغرقة بالدين ولم يكن مؤتمنا ولا فلا الا اذا دفع لبعضهم ولو قضى
 المودع بهادين المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث
 وعلى الميت دين اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال فيه أيضا) مات رجل
 وعليه دين وعندة ودعة بغريمين جميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الدفعة
 بالمخص كذا في الاصل أيضا اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال في كتاب
 المحجور والمأذون) ولو دفع الوصى المال الى اليتيم بعد بلوغه سفيها ضمنه ولو لم يحجر
 عليه اه (وقال فيه أيضا) العبد المأذون المدين اذا أوصى به سيده لرجل ثم مات
 ولم يحجز الغريم كان ماسكا للوصى له اذا كان يخرج من الثلث ويعلمه كما يعلمه
 الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في حياته فللغريم ابدا لما وديعه القاضي فما
 فضل عن ثمنه فلا واهب كذا في خزانة المفتين من الوصايا اه وقد نقلناه في كتاب
 الهبة (وقال في كتاب الشفعة) الاب اذا اشترى دار الابنه الصغير وكان شفعيها
 كان له الاخذ بها والوصى كالأب اه (وقال في كتاب القسمة مانصه) تنقض
 القسمة بظهور دين أو وصية الا اذا قضى الورثة الدين وتقدوا الوصية ولا بد من
 رضاه الموصى له باثلاث وهذا اذا كانت بالتراضي أما اذا كانت بقضاء القاضي
 لاتنقض بظهور وارث واختلفوا في ظهور الموصى له اه وقد نقلناه في كتاب
 المداينات (وقال في كتاب النصب) لا يجوز التمر في مال غيره بغير اذنه
 ولا ولاية الا في مسائل في السراجية يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض
 ما يحتاج اليه بغير اذنه الى ان قال الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا
 قماشه وعدته وجهزوه بثمنه وردوا الباقي الى الورثة أو أغنى عليه فانفقوا عليه
 من ماله لم يضمنوا استحسننا اه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب
 الفرائض) المجد كالأب الا في احدى عشرة مسألة الى ان قال لو أوصى لاقرباء فلان
 لا يدخل الأب ويدخل المجد في ظاهر الرواية اه (ثم قال) الخامسة لو مات وترك

أولاد اصغار او مالا فالولاية للاب وهو كوصي الميت بخلاف الجدة اه وقد نقلناه
 في كتاب الحجر (ثم قال) ثم زدت أخرى وهي انه اذا مات أبوه وصار يتيم لا يقوم
 الجدة مقام الاب لازالة اليتيم عنه اه (ثم قال فيه أيضا) الجدة الفاسدة من ذوى
 الارحام وليس كاب الاب فلا يلى الانسكاك مع العصبات ولا يملك التصرف في مال
 الصغير اه وقد نقلناه في كتاب الحجر (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالأب الا في
 مسائل الاولى لا يجوز اقراضه اتفاقا ويجوز اقراض الاب في رواية الثانية يشتري
 ويبيع لنفسه بشرط التحرية لليتيم وللأب ذلك بشرط ان لا ضرر اه وقد نقلناه في
 كتاب البيوع (ثم قال) الثالثة للاب ان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصي
 الرابعة للاب الا كل من مال ولده عند الحاجة وللوصي بقدر عمله اه وقد نقلناه
 في كتاب الاجارة (ثم قال) الخامسة للاب ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف
 الوصي اه وقد نقلناه هذه المسئلة في كتاب الرهن (ثم قال) السادسة لا تقوم عبارته
 مقام عبارتين فاذا باع واشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب
 بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب البيوع (ثم قال) السابعة لا يلى الانسكاك
 بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب النسكاك (ثم قال) الثامنة لا يعونه بخلاف
 الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب الطلاق (ثم قال) التاسعة لا يؤدي من ماله أى
 مال الوصي صدقة فطره بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب الزكاة (ثم قال)
 العاشرة لا يستقدمه بخلاف الاب اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الحادية
 عشر لا حضانه له بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب
 الفرائض أيضا مانعه) قال الشيخ عبد القادر في الطبقات في باب الممزة في أحد
 قال الحجر جاني في الخزانة ظل أبو العباس الناطقي رأيت بخط بعض مشايختنا في رجل
 جعل لأحمد بنيه دارا بنصيبه على أن لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز وأفتى
 به أبو جعفر محمد بن ايمان أحد أصحاب محمد بن شجاع البلخي وحكى ذلك أصحاب
 أحمد بن الحارث وأبو عمر والطبري اه وقد نقلناه في كتاب الصلح
 (قال صاحب الاشباه)

❦ كتاب الفرائض ❦

الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نصب شبكة لاصيد ثم مات فتعقل الصيد فيم باعد

الموت فانه يملكه ويورث عنه كذا ذكره الزيلعي من المكاتيب اه وقد نقلناه
 في كتاب الصيد (ثم قال) العطاء لا يورث كذا في صلح البرازية اه وقد نقلناه
 في كتاب المجاهد وكتاب الوقف (ثم قال) وذكر الزيلعي في آخر كتاب الولاء ان بنت
 المعتق ترث المعتق في زماننا وكذا ما فضل بعد فرض أحد الزوجين برده عليه وكذا
 المال يكون للابن والبنت رضاعا وعزاه الى النهاية بنسائه على انه ليس في زماننا
 بيت مال لانهم لا يضعونه موضعه اه وقد نقلناه في كتاب العتق والولاء (ثم قال) كل
 انسان يرث ويورث الائمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يرثون ولا يورثون
 وما قيل انه صلى الله تعالى عليه وسلم ورث خديجة رضي الله تعالى عنها لم يصح
 وانما وهبت ماله له في صحتها والمرث لا يرث ويرثه ورثته المسلمون اه وقد
 نقلناه في كتاب المجاهد (ثم قال) والمجنون يرث ولا يورث كذا في آخر اليتيمة
 وفي الثالث نظري علم مما قدمنا في البيوع اه وقد نقلناه في كتاب المجنانيات (ثم
 قال) واختلفوا في وقت الارث فقال مشايخ العراق في آخر جزء من أجزاء حياة
 المورث وقال مشايخ بلخ عند الموت وغائبة الاختلاف فيما قال الوارث بحارية
 مورثه ان مات مولاك فانت حرة فعلى الاول تعتق لاعلى الثاني كذا في اليتيمة اه
 وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) الارث يجري في الايمان وأما المحقوق فنها
 ما لا يجري فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحق القذف والنكاح لا يورث وحبس
 المبيع والرهن يورث والولايات والعواري والودائع لا تورث واختلفوا في خيار
 العيب فمنهم من قال يورث ومنهم من أثبت له للوارث ابتداء والدية تورث اتفاقا
 واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعله للورثة ابتداء
 ويجوز ان يقال لا يورث عنده خلافا لهما أخذا من مسألة لو برهن أحد الورثة على
 القصاص والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده خلافا لهما كذا في آخر
 اليتيمة. وأما خيار التعين فاتفقوا انه يثبت للوارث ابتداء اه وقد نقلناه هذه
 المسائل في أبوابها كتاب الشفعة والمبيع والمحدود والنكاح والرهن والامانات
 وألوكالة والمجنانيات والدعوى (ثم قال) المجد كالاب الا في احدى عشرة مسألة
 خمس في الفرائض وست في غيرها اما الخمس فالاولى المجد أم الاب لا ارث لهما مع
 الاب ولا تجب بالجد الثانية الاخوة لابوين أو لاب يسقطون بالاب ولا يسقطون
 بالجد على قولهما ويسقطون به كالأب على قول الامام وعائمه الفتوى فالحقيقة

على قولهم خاصة الثالثة للام ثلث ما يبق مع أحد الزوجين والاب ولو كان مكان
الاب جده فللام ثلث جميع المال عند الامام ومحمد خلافا لابي يوسف الرابعة لومات
المعتق عن أب معتقه وابن معتقه فللاب السدس والباقي للابن في رواية فلو كان
مكان الاب جده فالكل للابن في الروايات كلها على قول الامام الخامسة لو ترك
جده معتقه وأخاه قال أبو حنيفة رحمه الله سبحانه ونعمالي يختص الجده بالولاية وقالوا
الولاية بينهم ولو كان مكان الجده اب فاليراث كله له اتفاقا وأما المسائل الست
فأربعة في الكتب المشهورة وأوصى لأقرباء فلان لا يدخل الاب ويدخل الجده
في ظاهر الرواية وفي صدقة الغمار يجب صدقة فمار الولد على أبيه الغني دون
جده ولوأعتق الاب جراً ولأولاده الى مواليه دون الجده وبصير الصغير مسلماً
باسلام أبيه دون جده الخامسة لومات وترك أولاداً صغاراً أو مالا فالولاية للاب
فهو وكوصى الميت بخلاف الجده السادسة في ولاية الانكاح لو كان للصغير أخ وجد
فعلى قول أبي يوسف يشتركان وعلى قول الامام يختص الجده ولو كان مكانه أب
اختص اتفاقاً ثم زدت أخرى وهي انه اذا مات أبوه صار يتيماً ولا يقوم الجده مقام
الاب في ازالة اليتيم عنه فهي اثنتا عشرة مسألة ثم رأيت أخرى في نفقات الخانية
لومات وترك أولاداً صغاراً ولا مال له ولهم أم وجد اب فالنفقة عليهم اثلاثاً
الثالث على الام والثلاثان على الجده اه ولو كان كالاب كانت النفقة كلها عليه
ولا تشاركه الام في نفقتهم فهي ثلاثة عشر اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها
كتاب الوصايا وكتاب الحجر وكتاب الزكاة والعق والمجهر والنكاح والطلاق (ثم
قال) الجده الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب فلا يلى الانكاح مع
العصمات ولا يملك التصرف في مال الصغير ولو ادعى نسب ولد جارية ابن بنته
لم يثبت بلان صدق وفي الميراث من ذوى الارحام الا في مسألة ما لو قتل ولد بنته فإنه
لا يقتل به كاب كما ذكره الزيلعي والمحدثي في الخنايات اه وقد نقلنا
هذه المسائل في أبوابها كتاب النكاح والوصايا والحجر والدعوى والخنايات (ثم
قال) وصى الميت كالاب الا في مسائل الاولى لا يجوز اقراضه اتفاقاً ويجوز
اقراض الاب في رواية الثانية يشترى ويبيع لنفسه بشرط الخيرية للتيم وللأب
ذلك بشرط ان لا ضرر الثالثة للاب ان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصى
الرابعة للاب الاكل من مال ولده عند الحاجة وللوصى بقدر حمله الخامسة للاب

ان برهن مال ولده على دينه بخلاف الوصي السادسة لا تقوم عبارته مقام
 عبارتين فاذا باع أو اشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف
 الاب السابعة لا يلى الانسكاح بخلاف الاب الثامنة لا يمونه بخلاف الاب التاسعة
 لا يؤدى من ماله صدقة الفطر بخلاف الاب العاشرة لا يستخدمه بخلاف الاب
 الحادية عشر لا حضانه له بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها
 كتاب البيع والاجارة والرهن والانسكاح والوصايا والطلاق والزكاة (ثم قال)
 الميت لا يرث الا في مسئلة ما اذا ضرب بطن امرأة فالقته ميتا فان الغرة يرثها الجنين
 لتورث عنه كما في جنائيات المبسوط اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال)
 ولا يملك الميت الا في مسئلة ذكرناها في الصيد ولا يضمن الا في مسئلة ما اذا حفر بئرا
 تعديا ثم مات فوقه فيها انسان بعد موته كانت المدية على طاقته ولو حفر عبد بئرا
 تعديا فاعتقه مولاه ثم مات العبد فوقه انسان فيها فالدية على طاقلة المولى كما في
 المجماع اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) لومات المستامن في دارنا
 عن مال وورثته في دار الحرب وقف ماله حتى يقدّم موافا اذا قدم موافا بد من بينة
 ولو اهل ذمة ولا بد ان يقولوا ولا نعلم له وارثا غيرهم ويؤخذ منهم كفيل ولا يقبل
 كتاب ما حكمهم ولو ثبت انه كاذب كذا في مستامن فتح القدير اه وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى وكتاب المجاهد (ثم قال) قال الشيخ عبد القادر في الطيقات في باب المهمة
 في أحد قال المجر جاني في الخزانة قال أبو العباس الناطقي رأيت بخط بعض مشايخنا
 في رجل جعل لأحد دينه دارا بنصيبه على ان لا يكون له بعد موت الاب مراث جاز
 وأفتى به أبو جعفر محمد بن اليمان أحد أصحاب محمد بن شعيب الجعفي وحكي ذلك
 أصحاب أحمد بن أبي الحارث وأبو عمرو الطبري اه وقد نقلناه في كتاب الصلح
 وكتاب الوصايا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اه (يقول جامعه) وهذه هي
 المسائل المجموعة المحقة بكتاب الفرائض (قال المؤلف في القاعدة الرابعة التابع
 تابع مانصه) ومن فروعها الحمل الى أن قال ومنها انه يرث بشرط ولادته حيا
 ومنها انه يرث فتقمة الغرة بين ورثة الجنين اذا ضربت بطنها فالقته اه وقد
 نقلناه في الجنائيات (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدبر بالشبهات مانصه)
 وكتبنا في الفوائد أن القصاص كالمحدود الا في مسائل الى أن قال الثانية المحدود
 لا تورث والقصاص موروث اه وقد نقلناه في كتاب المحدود وكتاب الجنائيات (وقال

في القاعدة الخامسة عشر من استجمل بالشيء قيل أو أنه هو قب بحرمانه (ومن
 فروعها حرمان القتال موثره عن الارث وقد نقلنا ذلك في كتاب الجنائيات أيضا
 (ثم قال) ونخرج عنها مسائل الى أن قال الرابعة أمسك زوجته مسيئاعشرتم لأجل
 ارثها وورثها اه وقد نقلناها في كتاب الطلاق أيضا (وقال في الفر الثالث في أحكام
 الناس ما نصه) وقالوا يذروا الوارث والوصي والمتولى بالتناقض للجهل اه وقد
 نقلنا بيته في كتاب الدعوى (وقال في الفر الثالث في أحكام العبيد ما نصه)
 ولا يرث ولا يورث اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبل
 ما نصه) لو قال الوارث تركت حق لم يمل حقه اذا الملك لا يبطل بالترك والتحقيق
 يبطل به حتى ان أحد الغامخين لو قال قبل القسمة تركت حق بطل حقه الجاهل ان قال
 وذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اه زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل
 القسمة غير متما كد يمحى السقوط بالاسقاط اه فقد علم ان حق الغامخ قبل القسمة
 وحق المدبس للارهن وحق المسيل للمجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له
 بالثالث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول عوا ه زاده يسقط بالاسقاط
 اه وقد نقلنا تمام ذلك في باب الشرب فراجع اه (وقال في أحكام الخنثى ما نصه)
 وأما ميراثه والميراث منه فقال فان مات أبوه فله ميراث أنثى منه اه (وقال
 في أحكام الانثى ما نصه) وهي على النصف من الرجل في الارث اه (وقال في أحكام
 الذمي ما نصه) تنبيه آخر لا توارث بين المسلم والكافر ويحرم الارث بين اليهود
 والنصارى والمجوس والكفر كما عندنا ملة واحدة بشرط اتحاد الدار والكفار
 يتماثلون فيما بينهم وان اختلفت مللهم ونخرج المرتد فانه يرث كسب اسلامه وورثته
 المسلمون مع عدم الاتحاد اه وقد نقلناه في الجهاد (ثم قال) آخر أحكام المحارم
 ما نصه) فائدة يترتب على النسب اثنا عشر حكما تورث المال اه (وقال في بحث
 القول في الملك ما نصه) وفيه مسائل الاولى أسباب القتل المعاضات المالية الى
 أن قال والميراث اه (ثم قال) ودية القتل يملكها أولادهم تنتقل الى الورثة ومنها
 الغرة يملكها الخنثى فتورث منه اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) الثانية
 لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا اه (ثم قال) السابعة
 دية القتل تثبت للقتول ثم تنتقل الى الورثة فهي كسائر أمواله فتقتضي مناديتونه
 وتنفيذ وصاياه ولو أوصى بشئ ماله دخلت وعندنا القصاص بدل عنها فيورث

كسائر أمواله وله ذل الوانقلاب ما لا تقضى دينه وتنفذ وصاياه ذكره الزيلعي في
 باب القصاص فيما دون النفس اه وقد نقلناه بقيمته في كتاب المجانيات (ثم قال)
 التاسعة اختلفوا في وقت ملك الوارث قبل في آخر جزء من اجزاء حياة المورث وقبل
 بموته وقد ذكرناه مع فائدة الاختلاف في الفرائض من الفوائد والدين المستغرق
 للتركة يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين
 لو استغرقها الدين لا يملكها بآثار الا اذا أبرأ الميت غريمه أو أداه وارثه بشرط التبرع
 وقت الاداء أما لو أداه من مال نفسه مطلقا بلا شرط التبرع أو الرجوع يجب له على
 الميت دين فتصير مشغولة بدينه فلا يملكها فلو ترك ابنا وقنا ودينا مستغرقا فآذاه
 وارثه ثم أذن للقرن في التجارة أو كاتبه لم يصح اذا لم يملكه ولا ينفذ بيع الوارث
 التركة المستغرقة بالدين وانما يبيعه القاضي اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم
 قال) والدين المستغرق يمنع جواز الصلح والقسمة فان لم يستغرق فلا ينبغي ان
 يصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا جاز اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال)
 ولو اقرهم ما ظهر دين محيط أو لاردت القسمة اه وقد نقلناه في كتاب القسمة
 (ثم قال) وللوارث استحقاق التركة بقضاء الدين ولو مستغرقا اه وقد نقلناه
 في كتاب القضاء (ثم قال) وهنالك مسألة لو كان الدين للوارث والمال مختص فيه فهل
 يسقط الدين وما يأخذ ميراثا أولا وما يأخذ دينه قال في آخر البازية استغرق
 التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث اه وقد نقلناه في كتاب
 المداينات (ثم قال) ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخلاف عن الميت فهو قائم
 مقامه كأنه حي فيرد المبيع بعيب ويرد عليه ويصير مغرورا بالجارية التي اشتراها
 الميت أي بغبن فاحش اه شارح وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) ويصح اثبات
 دين الميت عليه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ويتصرف وصي الميت
 بالبيع في التركة مع وجوده اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وفي كتاب البيوع (ثم قال)
 وأما ملك الموصي له فليس خلافة عنه بل بمقتضى ابتداء فانه كالت احكام
 المذكورة في حقه كذا ذكره الصمد والشهيد في شرح أدب القضاء للخصاف
 وذكر في التلخيص ما ذكرناه وزاد عليه انه يصح شراؤه ما باع الميت بأقل مما باع
 قبل نقد الثمن بخلاف الوارث اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وفي كتاب البيوع (ثم
 قال) الزابعة عشر ملك العقال للشقيع بالاخذ بالتراضي أو بقضاء القاضي فقباهما

لاملك له فلا يورث عنه لومات وتبطل اذا باع ما يشفع به اهـ وقد نقلناه في كتاب
الشفعة (وقال آخر بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) * تمة * قدمنا انه
لا يمنع ملك الوارث للتركة ان لم يكن مستقرا ويمنعه ان كان مستقرا اهـ (وقال
في بحث ما يقدم على الدين وما يؤثر عنه مانصه) اما حقوق الله تعالى كالزكاة
وصدقة الفطر فيسقطان بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وفيت التركة
بالكل فلا كلام والا قدم المتعاق بالعين على ما يتعلق بالذمة واذا اوصى بحقوق
الله تعالى قدمت الفرائض وان أخرها كالخمس والزكاة والكفارات وان تساوت
في القوة بدئ بما بدأ به اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصايا ونقلنا بعضه في كتاب
الزكاة (ثم قال في فن الاغا زمانصه) * الفرائض * ما اول ميراث قسم في الاسلام
فقل ميراث سعد بن الربيع كافي الهبط أي رجل قيل له أوص فقل بما أوصى
انما برئتي عماتك وخالاتك وجدتك وأختاك وزوجتك فقل صحيح تزوج
بجدتي رجل مريض أم أمه وأم أبيه والمرضى متزوج بجدتي الصحيح كذلك
فولدت كل من جدتي الصحيح من المريض بنتين فالبنتان من جدتي الصحيح
أم أمه خالتاه والبنتان من أم أبيه عماتاه وقد كان أبو المريض متزوجا أم الصحيح
فولدت بنتين فهما أختا الصحيح لأمه والمريض لآبيه فاذا مات المريض فلا يرثيه
المن وهما جدات الصحيح وبقية البنتان وهما عمات الصحيح وخالاتاه ومجدتيه
السدس وهما امرأتا الصحيح ولا ختبه لآبيه ما بقي وهما أختا الصحيح لأمه والمسئلة
نص من ثمانية وأربعين والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (وقال في الفن الثاني أول
كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ويرث ويورث فان ما يجب فيه من الغرة يكون
موروثا بين ورثته اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (وقال المؤلف في الفن الثالث
في كتاب العلق مانصه) ولد الملاحنة لا ينتفي نسبه في جميع الاحكام من الشهادة
الى ان قال الا في حكمه بين الارث والنفقة كذا في البدائع اهـ (وقال في كتاب الوقف
مانصه) وفي فوائد صاحب الهبط للإمام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط
لانه في معنى الصلة وكذا القاضى وقيل لا يسقط لانه كالاجرة اهـ ذكره في الدرر
والغرر ورجم في البغية تلخيص القنية بأنه يورث قال بخلاف رزق القاضى
اهـ (وقال في كتاب الصيد) أسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو
الاستيلاء على المباح وناقض بالبيع والمبة ونحوهما وخلافة كملك الوارث الخ

فراجعهم (وقال في كتاب الجنائيات) القصاص يجب اليه ابتداء ثم ينتقل الى الوارث
فلو قتل العبد مولاه وله ابنان فعفا احدهما سقط القصاص ولا شيء لغير العاق
عند الامام وصح عفو المجروح وبقى دينه منه لو انقلب مالا وهو موروث على
فرائض الله تعالى فيرثه الزوجان كالاموال اهـ (يقول جامعه) وقد تفضل المولى
الكريم بحسن الاختتام فله الحمد والشكر على مزيد الانعام والصلاة
والسلام على من هو الانبياء ختام وعلى آله واصحابه البررة الكرام وكان الفراغ
من تبليغه سنة خمس وسبعين ومائتين وألف من هجرة من له مزيد العز والشرف
صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم باحسان الى يوم
الدين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

يقول المتوسل بصاحب التلاوة الفقير رمضان حلوة فحمدك يا من وهبتنا
انحاف الآلائك التي جلت عن الاشياء والنظائر والبستنا جلايب نعمائك محلاة
بتنوير الابصار والبصائر وفقهتنا في دينك الذي ليس لاستقامته غاية وقلدت
أجيادنا بدرر عنايتك التي ليس لمحاسنها نهاية ونصلي ونسلم على معراج الدراية
ومفتاح الهداية سيدنا محمد سيد المرسلين القائل من يراد الله به خير ايقفه
في الدين وعلى آله واصحابه نجوم الاهتداء ومصابيح الاقتداء أمابه بد فالعلامة
المفرد والفهامة الاوحد معدن التحقيق وجوهرة التدقيق مولانا الاستاذ
الشيخ محمد أبو الفتح مفتي سكرندرية أمـ دل الله في أجله السيد لنفع البرية
قد صرف همه العلية وأفرغ قريحته الذكية في ضم أبواب كتاب الاشياء
والنظائر للعلامة ابن نجيم البحر الزاخر جمع ما تفرق منها فأوعى فكان للتلقي
بالقبول ادعى سـ لـ المأخذ في ترتيبه ونراكيه عذب التناول في أساليبه
وجوه محاسنه الفرائد تزي بالدراري والفراقد طاب جناه وراق معناه
تتباهى بأصوله المعصور وتفقر بفروعه الدهور ولما كل طبعه لسبع بقين
من شهر ربيع الاول سنة ١٢٨٩ على ذمة حضرة المولى اليه وتوضع مسك
ختامه لديه بتعظيم الاخ الفاضل ذي المآثر والفضائل العلامة الشيخ محمود
الملاف الحنفي لازال محفوا بلطف الله الحفي بالمطبعة الوطنية بنجر سكرندرية
تعلق التوكل على ربه المبدئ العبد جناب معوض أفندي فريد أرخته
وأنا معترف بالتقصير ولا ينبئك مثل خبير

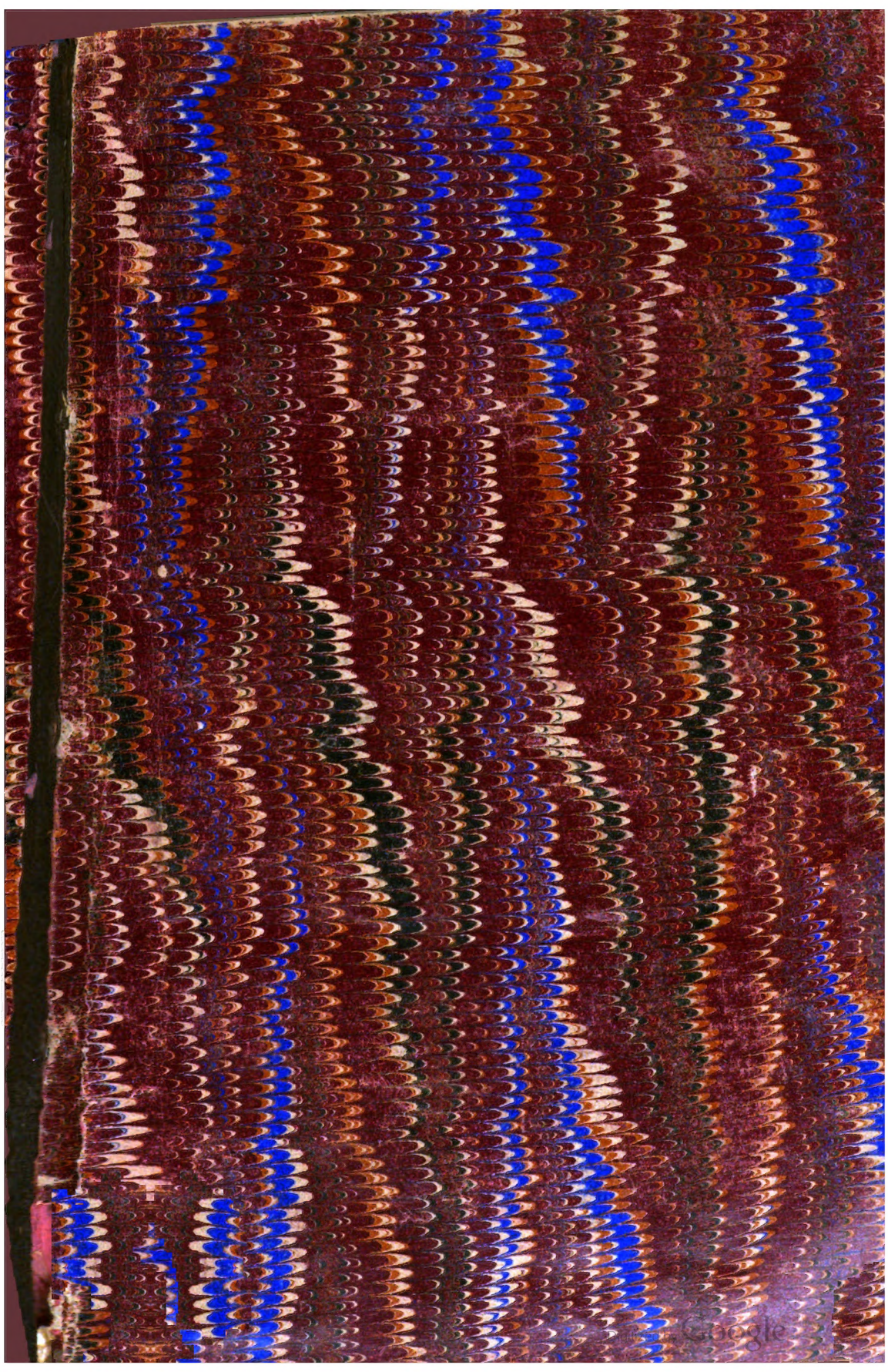
اشعوس ضاعت بأفق الكمال * أم بدور جاهت بوفق الجمال
 أم زهور ترزهو بروض نصير * بعد الصبا وعرف الشعاع
 أم لآل الصفا بأذن اللآلى * أم كتاب الاتحاف عذب المثال
 بالله مجمع الفوائد معرا * ج الغنى والمناسوك سب المعالي
 ذاك فتح القدير للناس منه * منح قدأت بفيض الجلال
 كلما كررت تروق وفصلو * ثمرات فيه بلطف المثال
 نظمت دره قريحة مفتى الـ * نغمر حالاً محمدي الأمل
 شيخنا البحر والمعدى أبو الفتـ * مع منار الهدى غزير النوال
 شكر الله سعيه وحباه * وجزاه خير يوم المآل
 شنف المجمع من حلاه وشرف * واتل آياته بحسن المقال
 فمراقى الفلاح قد أرخته * تم طبع الاتحاف في حسن حال

٤٤٠ ٨١ ٥٢١ ٩٠ ١١٨ ٣٩

سنة ١٢٨٩

(اعلان)

لا يجوز لأحد طبع هذا الكتاب الا باذن مؤلفه والمخذر من المخالفة



Library of



Princeton University.



32101 077791810